وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

نموذج رقم (٨)

((إجازة اطروحة علمية في في صيغتها النهائيه بعد إجراء التعديلات

الاسم الرباعي: محمود الحسن مولانا شمس الحق الرقم الجامعي (٤١٦٩٧٦٢٦)

كلية: اللغة العربية قسم الدراسات العليا العربية فرع: اللغة

الاطروحة مقدمه لنيل درجة / الماجستير في تخصص: النحو والصرف

عنوان الاطروحة: موانع عمل العوامل

==========

الحمدالله رب العالمين والصلاة والسلام على أشراف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فبعد إجراء التصويبات المطلوبه التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الأطروحه بتاريخ ١٤٢٣/٨/٣هـ، توصى اللجنة بإجازتها في صيغتها النهائيه المرفقة .
والله الموفق ،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف: د. حماد بن محمد الثمالي
التوقيع :

المناقش الداخلي: أ.د عياد بن عيد الثبيتي
التوقيع :

المناقش الثاني د. عبدالواحد عبدالحافظ سليم
التوقيع :

يعتمد: رئيس قسم الدراسات العليا العربية
أ.د سليمان بن إبراهيم العايد
التوقيع :

٣٠١٠٢٠٠٠٠٤٣٨٣

٠٠٥١٢١

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

موانع عمل العوامل

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو

إعداد الطالب

محمود الحسن مولانا شمس الحق

الرقم الجامعي: ٦ - ٩٧٦٢ - ٤١٦

إشراف

الدكتور/ حماد بن محمد الثمالي

١٤٢٢هـ - ١٤٢٣هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص رسالة "موانع عمل العوامل"

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد.

إنّ موضوع هذه الرسالة عبارة عن مجموعة من الموانع التي تكون سبباً لحرمان العامل من العمل، وقد تحدثت عن هذا الموضوع من خلال بابين سبقتهما مقدمة وتمهيد ولحقتهما خاتمة، بدأت بتعريف كلٍّ من العامل والمانع مع ذكر أهم تقسيمات العوامل، وهي إما أفعال، وإما حروف، وإما أسماء، فذكرت في الباب الأول الأفعال التي تُمنع من العمل، فكانت موانعها الإلغاء أو التعليق، ثم عرفت كلاً منهما مبيناً شروطهما، وسببهما، وصورهما، وأحكامهما، وما يصيب الكلام بسببهما من القوة أو الضعف.

وفي الباب الثاني تناولت الحروف التي تُمنَعُ من العمل، وأسباب المنع، وهذه الحروف هي "ما" وأخواتها، و"إنَّ" وأخواتها، و"لا" النافية للجنس، و"إذن" الناصبة للفعل المضارع، وبعض الحروف الجارة كـ "رُبَّ" والكاف، ومِنْ، والباء، وذكرت في هذا الباب موانع هذه الحروف أيضاً، فكان أهم هذه الموانع هو نقض النفي في باب "ما" وأخواتها، ووجود "ما" الكافة-المهيئة- بين العامل والمعمول في باب "إنَّ" وأخواتها، وفي بعض الحروف الجارة، وتَخَلُّف شرط من شروط العمل في باب "إذن" الناصبة للفعل المضارع.

أما الأسماء فإنها مقارنه بما سبق قليلة، فما يُمنع منها من العمل "قبلُ، و"بعدُ" و"بين" و"إذ" و"حيث" إذا وليتها ما الكافة، وسجلت في نهاية البحث النتائج والملاحظات التي توصلت إليها مُذَيِّلاً هذا العمل بفهارس عدة، أسأل الله تعالى أن يتقبله مني وأن ينفع به ، وصلى الله على نبينا وقدوتنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

الطالب

محمود الحسن مولانا شمس الحق

المشرف

د. حماد بن محمد الثمالي

كلمة الشكر والتقدير

الحمد لله الذي وعد بالمزيد لمن شكر، وتوعّد بالحرمان والتعذيب لمن كفر، فقال جلّ شأنه: ﴿لئن شكرتم لأزيدنّكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد﴾ [1]، والصلاة والسلام على خير من قام بالشكر لله رب العالمين، نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإنني أرى من الواجب على أن أشكر لله رب العالمين الذي هداني ،ووفقني لدروب العلم في هذا البلد الطاهر المبارك، ووفقني لإتمام هذا البحث، فلو لا توفيقه لما كان لي إلى إتمامه من سبيل.

ثم أثني بشكري لصاحبي المنّ والفضل والإحسان عليّ بعد الله عزّ وجلّ، والديّ الكريمين الذين حبّبا إليّ العلم وأهله منذ صغري، وكان لرضاهما عني ولدعائهما الدؤوب آناء الليل والنهار أثر كبير في نجاح كثير من أموري العلمية، فجزاهما الله خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أتوجّه بعظيم الشكر والتقدير إلى حكومة خادم الحرمين الشريفين، وإلى جامعة أم القرى والقائمين عليها، وعلى رأسهم معالي مدير الجامعة، والمسؤولين في عمادة الدراسات العليا وفي عمادة كلية اللغة العربية، و قسم الدراسات العليا فيها، وأخصّ بالذكر الأستاذين الفاضلين سعادة الدكتور محمد صالح جمال بدوي، وسعادة الدكتور سليمان إبراهيم العائد اللذين لم يدّخرا جهدا للأخذ بيدي نحو الأمام، فجزاهما الله خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

كما أتقدم بكل شكري وتقديري وعرفاني بالجميل لجميع أساتذتي الكرام

---

[1]. سورة إبراهيم الآية " ٧ ".

الذين تلقيت على أيديهم العلم النافع جزاهم الله عني خير الجزاء، وأخص منهم بالذكر أستاذي الفاضل المشرف على هذه الرسالة سعادة الدكتور/ حماد بن محمد الثمالي أجزل الله مثوبته في الدنيا والآخرة، لقد كان لي عونا طوال سنوات الإشراف، تعهّدني وبحثي بالرعاية والنصح والإرشاد والتقويم، ولو لا فضل الله وتوفيقه ثم حرصه المستمر على متابعة البحث لما خرج على هذه الصورة، فأسأل الله أن يعفو عنه ويضاعف أجره، ويرفع شأنه في الدنيا والآخرة.

كما أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لكل من الأستاذين الكريمين: فضيلة الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي، وفضيلة الدكتور/ عبدالواحد عبدالحافظ سليم على تفضليهما بقبول مناقشة هذا البحث وتقديمه وتجشمهما عناء قراءته، أسأل الله تعالى أن يبارك لهما في حياتهما وأن يجزل مثوبتهما وأن ينفعني بعلمهما النافع وتوجيهاتهما القيمة.

ولا أنسى أن أقدم شكري وتقديري لكل من أساتذتي الفضلاء الدكتور/ عليان محمد الحازمي والدكتور /عبد الله ناصر القرني والدكتور/ محمد الدغريري والدكتور/ إبراهيم السهلي لما قدموا لي من الدعم والنصح والإرشاد جزاهم الله أحسن الجزاء.

وأخيرا أسجّل شكري وامتناني لكل من مدّ إليّ يد العون، أو قدّم لي كتابا أو كلمة طيبة أو نصيحة بنّاءة خاصة إخواني وزملائي الذين وقفوا بجانبي في هذا البحث حتى رأى النور.

والله أسأل أن يجزي الجميع أحسن وأطيب ما يجزى به عباده الصالحين، إنه خير مسئول وأكرم مأمول، وهو الهادي إلى سواء السبيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

المقدمة

بسم الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل في محكم تنَزِيله ﴿فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين، ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾ [١] الذي رفع شأن العلم والعلماء، ووصف أولي العلم والنهى بأخشى عباده وأتقى خلقه، فقال عزّ من قائل: ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم ، والذين أوتوا العلم درجات﴾ [٢] وقال أيضا: ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ [٣] .

فالحمد له سبحانه أولاً وآخراً وظاهرا وباطنا على أن هدانا للعلم والإيمان والإسلام والقرآن، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على نبينا محمد أشرف الخلق أجمعين المبعوث رحمة للعالمين أفصح من نطق بالضاد وأفضل من أنزل عليه الكتاب، صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه البررة الكرام حملة لواء الإسلام، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإنه إذا كان علم الكتاب العزيز والسنة المطهرة أشرف العلوم على الإطلاق وأهمّها لمعرفة الدين ؛ إذ تنبني عليهما علوم الشريعة، وتتحقق بهما سعادة الدنيا والآخرة، فإن علوم اللغة العربية من نحوها وصرفها وبلاغتها ومعجمها لم تكن قط ولن تكون أبدا أقل شرفا وأنزل رتبة، فإن الشيء يشرف بشرف ما ينسب إليه، وتسمو مكانته بسبب ما يعتمد فهمه عليه .

ولا ريب أن العربية بما اشتملت عليه من علوم ومعارف متعددة المشارب، وفي مقدمتها علما النحو والصرف اللذان هما ميزان استقامة المفردات والتراكيب، وهما عماد دراسة علوم الشريعة، وسلّم فهمها، فلا يمكن فهم الشريعة بدونهما، ولا الوصول إلى مكنون كتاب الله وسنة رسوله بغيرهما، ولا الكشف عن حقائقهما وأسرارهما إلا بمعرفة قواعد اللغة العربية، وخاصة من دخل في هذا الدين من أبناء الأمم الأخرى الذين لا سبيل لهم إلى فهم الشريعة المبنية على الكتاب والسنة إلا بالرجوع إلى

---

[١] سورة التوبة الآية " ١٢٢ " .

[٢] سورة المجادلة الآية " ١١ " .

[٣] سورة فاطر الآية " ٢٨ " .

قواعد اللغة العربية .

إذن لا بد للعجم أن يأخذوا قسطا وافرا من قواعد هذه اللغة الشريفة ليفهموا شريعتهم ودينهم، وليدعوا إلى الله على علم وبصيرة .

ومن هذا المنطلق كنت من فجر حياتي العلمية شغوفا بمعرفة علوم اللغة العربية من نحوها وصرفها، وقد ازداد شوقي إليها بعد ما منّ الله عليّ بالقبول بمعهد اللغة العربية، ثم بكلية اللغة العربية إلى أن تم قبولي بفضله تعالى وتوفيقه بالدراسات العليا اللغوية .

وبعد اجتيازي السنة المنهجية بفضل الله وكرمه بدأت أبحث عن الموضوع المناسب لذلك ، إلى أن وقع الاختيار في "وجوه النصب المتعددة في القرآن الكريم"، قضيت فيه فترة من الزمن إلى أن تبين أن هذا الموضوع قد بدأ فيه باحث آخر أو قد تم بحثه، فانصرفت عنه باحثا عن موضوع آخر لم تسبق إليه يد باحث، وكان أستاذي المفضال الدكتور حماد ابن محمد الثمالي جزاه الله خيرا وراء كل خطوة خطوتها، حتى استقرّ بنا المقام في البحث عن موضوع (العوامل وما يعرض لها من العوارض التي تمنعها عن العمل) .

ومنذ أن اقترحه عليّ هرعت للبحث والتنقيب عنه في بطون الكتب، وأمهات المصادر، ولقد ألفيت مادة هذا الموضوع - إذا هيّأ الله لي جمعها وترتيبها ودراستها أنها تشكل عملا علميا لا يستهان به، ثم إن أهمية هذا الموضوع تكمن في كونه لم يبحث عنه من قبل، ولم يسجل في أيّ من الجامعات داخلَ المملكة أو خارجها حسب ما أفاد بذلك مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ثم استخرت الله تعالى، واستشرت أستاذي المشرف الدكتور حماد بن محمد الثمالي الذي كان له قصب السبق إلى فكرة هذا الموضوع، فاخترته موضوعا لرسالتي وجعلت عنوانه (**موانع عمل العوامل**).

أسباب اختيار هذا الموضوع:

أولاً: إن كل عمل يقوم به الإنسان يجب أن يكون مفيدا ومتقنا، فكنت أرجو الله أن يوفقني لعمل مفيد، ولقد قضيت فترة من الزمن أقلب فيها كتب أهل العلم وأسأل أهله على أن أظفر بما أرجوه، فكان في إشارة أستاذي المشرف على هذا البحث سبب كبير لاختيار هذا الموضوع .

ثانيا: وجود مادة صالحة لتكون بحثا علميا يفيدني، وأرجو الله أن يفيد غيري.

ثالثا: إشباع وتحقيق رغباتي التي كنت أتطلع إليها منذ أن التحقت بالجامعة وهي

التعمق في قواعد اللغة، فكان الاختيار فيه لصلته بالقواعد .

رابعا: إثراء معرفتي بقواعد اللغة، فكان لهذا الموضوع - ولله الحمد - أثر حميد في ذلك .

خامسا: إذا كانت ظاهرة العوامل لا يستغني عنها الطالب لمعرفة المعنى النحوي، فإن معرفة موانعها تجمع بين الحسنيين بل بين الحسنات، معرفة أثر العامل ومعرفة أثر ما يمنع عمله، ومعرفة أثر كل من العامل والمانع في الجانب المعنوي.

سادسا: ندرة المتخصصين في مجال كهذا في بلادنا جعلني أختار موضوعا يعالج قضية العوامل وموانعها .

أهداف الموضوع:

أ- التعرف على ظاهرة نحوية مهمة ألا وهي: ظاهرة الموانع التي من أجلها يحرم العامل من العمل .

ب - إحصاء ظاهرة الموانع إحصاءً دقيقا، وجمعها في مكان واحد.

ج- معرفة مدى تأثير الموانع في عمل العوامل، ومعناها الدلالي .

منهج السير في البحث:

أولا: لما كان هذا البحث للحديث عن منع عمل العوامل فإن طبيعته اقتضت أن يكون في أبواب وفصول ومباحث ومطالب، جعلت الباب للعناوين العامة الشاملة، تليه في العموم، والشمول الفصول ثم المباحث ثم المطالب، فكل باب يضم فصلين فأكثر، وكل فصل يضم مباحث ، وكل مبحث يشتمل على مطالب .

ثانيا: وضعت لكل باب أو فصل، أو مبحث، أو مطلب عنوانا يناسبه.

ثالثا: عرضت المسائل بصفة موجزة تحت عنوان (المدخل أو التمهيد).

رابعا: حاولت أن أربط كل مسألة بما قبلها لتبقي للكلام صفة الترابط والتجانس.

خامسا: عرَّفتَ كل ما يُفْتَقَرُ إلى تعريفه لغة واصطلاحا، وإن كنت لم أجد للنحاة في ذلك تعريفا.

سادسا: حاولت عزو القول إلى قائله عن طريق الرجوع إلى كتبه المؤلفة إلا إذا تعذر ذلك.

سابعا: حاولت توثيق المسألة بما في كتاب سيبويه أولاً ثم بما في أمهات الكتب

الأخرى التي ألفت في هذا الفن.

ثامنا: حاولت أن آتي بالدلالة التركيبية لما منع من العمل.

تاسعا: خرجت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية.

عاشرا : عملت الفهارس العامة والخاصة.

مصادر البحث:

أما مصادر البحث فأهمها ما يلي:

أ- أمهات كتب النحو: ككتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، والجمل للزجاجي، والإيضاح للفارسي، والمفصل للزمخشري، والتوطئة لأبي على الشلوبين.

ب- شروحات أمهات الكتب في النحو كالنكت للأعلم الشنتمري، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي، وشرح الجمل لابن عصفور، وشرح الجمل لابن خروف، وشرح المفصل لابن يعيش ونحو ذلك .

ج- كتب المعاني والأعاريب القرآنية كمعاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج .

د- كتب التفسير ذات الطَّابع الإعرابي كالكشاف للزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيان، والدر المصون للسمين الحلبي .

هـ - كتب القراء ات ذات الصبغة الإعرابية كالمحتسب لابن جني، وإعراب القراءات السبع، وعللها لابن خالويه، وإعراب القراءات الشواذّ للعكبري .

خطة البحث:

أما خطة هذا البحث فقد وضعتها نظرا لتقسيم العوامل إلى أفعال وأسماء وحروف في بابين [1] تسبقهما مقدمة وتمهيد وتتبعهما خاتمة .

أما المقدمة فقد تحدثت فيها عن أسباب اختيار هذا الموضوع وأهدافه ومنهج السير فيه وأهم مصادر البحث .

---

[1] إنما وضعت خطة هذا البحث في بابين - مع أن القسمة العقلية تقتضي ثلاثة أبواب - نظراً لقلة عوامل الأسماء وموانعها، ومن ثم ضمّنت موانع الأسماء في باب الحروف لما لها من علاقة بحروف الجر، كما سيتضح لنا ذلك في الفصل الخامس من باب الحروف العاملة وموانع عملها.

وأما التمهيد فقد جعلته للحديث عن تعريف العامل وأهم تقسيماته، وعن تعريف المانع وأهم الموانع والفرق بين المانع وبين الشرط .

وأما البابان فجعلت أولهما للحديث عن الأفعال وموانع عملها، وقسمته إلى مدخل وفصلين .

أما المدخل فقد تناولت فيه العوامل الفعلية وأقسامها المتعددة، وما يمنع منها عن العمل .

أما الفصل الأول من الباب الأول فقد خصصته للحديث عن أفعال القلوب وموانع عملها .

تناولت فيه تعريف أفعال القلوب ومعانيها العامة المفيدة في الأخبار، وعددها وتقسيمها من حيث التصرف و الجمود، كما تناولت فيه موانع أفعال القلوب من الإلغاء والتعليق، وتعريفهما، وشروطهما وسببهما وصورهما وأحكامهما، والفرق بينهما، وأدوات التعليق المشهورة وغير المشهورة، ومحل الجملة المعلق عنها الفعل، والدلالة التركيبية لكل من الإلغاء والتعليق .

أما الفصل الثاني من الباب الأول فقد جعلته للحديث عن الأفعال غير القلبية وموانع عملها، تحدثت فيه عما يقصد بالأفعال غير القلبية، وعن باب أعلم وأرى، وما ضمن معناهما، وما يتعلق بـ باب (أعلم وأرى) من أحكام الإلغاء والتعليق، كما تحدثت في هذا الفصل عن (أرأيت) مأخذها ودلالتها المختلفة، وحكمها في التعليق، وكذلك تناولت فيه تعليق الأفعال غير القلبية سواء كانت مما يوافق أفعال القلوب أو يتضمن معناها أو لا يوافقها ولا يتضمن معناها .

أما الباب الثاني فقد جعلته للحديث عن الحروف العاملة وموانع عملها، وحيث إن الحروف أكثر عرضة للموانع، فقد اقتضت طبيعة هذا الباب أن يكون في خمسة فصول يسبقها مدخل .

أما المدخل فقد تناولت فيه الحروف العاملة، وتقسيماتها المتعددة وأساب عملها.

أما الفصل الأول فقد تحدثت فيه عن الحروف العاملة عمل (ليس) وخصائصها وشروط عملها وموانع عملها، وما يتعلق بها من الأحكام.

أما الفصل الثاني وهو الحروف المشبهة بالفعل وموانع عملها، فقد تحدثت فيه عن

عدد هذه الحروف ووجه شبهها بالأفعال وشروط عملها، كما تحدثت فيه عما يمنع عملها من اتصال (ما) الكافة، والتخفيف وما يتعلق بها من الأحكام.

أما الفصل الثالث فقد خصصته للحديث عن (لا) النافية للجنس وموانع عملها، فذكرت فيه أسباب عملها وأوجه شبهها بـ (إن) وأوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين العاملة عمل ليس، وشروط عمل (لا) النافية للجنس وموانع عملها.

أما الفصل الرابع وهو (إذن) الناصبة للأفعال وموانع عملها، فقد اشتمل على حقيقتها ومعناها ورسمها، وشروط عملها وحكمها في العمل، كما اشتمل على إلغائها عن العمل في أحوالها الثلاثة من التقدم والتوسط والتأخر وما يتعلق بها من الأحكام.

أما الفصل الخامس وهو الفصل الأخير من الباب الثاني فقد خصصته للحديث عن العوامل الجارة وموانع عملها، تحدثت فيه أولا عن الحروف الجارة وما يمنعها عن العمل، ثم تحدثت عن الأسماء والظروف الجارة وما يمنعها عن العمل، وأعقبت كل فصل من الفصول الخمسة المذكورة بالحديث عن الدلالة التركيبية للأساليب التي منع فيها العامل عن العمل.

وأخيرا ختمت هذا الموضوع بالحديث عما توصل إليه البحث من أهم النتائج والملاحظات، ثم أعقبت هذا العمل بفهارس عدة للآيات القرآنية والأحاديث النبوية والشواهد الشعرية والمصادر والمراجع والموضوعات .

وبعد: فهذا جهدي المتواضع، حاولت فيه أن أرسم صورة واضحة المعالم لهذا الموضوع، حاولت أن أحصي كل الموانع التي تمنع العوامل عن العمل، إلا أنني لا أدعي أنني قد أحطت بجيمع جوانب الموضوع أو أنه يخلو من النقص في جميع فصوله ومباحثه، أو أنه كامل في بابه، غير أنني بذلت جهدي وأفرغت وسعي في إعطاء الموضوع حقه ما استطعت.

فأرجو من الله تعالى أن يكتب لي التوفيق، وأن يتقبل مني هذا العمل اليسير، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم النصير .

التمهيد

لا ريب أن موضوع العامل والمعمول والعمل موضوع دارت عليه جميع مؤلفات النحاة رحمهم الله فهو قطب رحاهم فلا يستغني عنه من أراد أن يفهم أساليب كلام العرب وفي مقدمتها كتاب الله وسنة رسوله، وحيث إن موضوع بحثنا هو (موانع عمل العوامل) فما أجدرنا بأن نمهّد له بالحديث عن عنوان الموضوع، وليسهل تناوله جعلته مقسما على المطالب الآتية :

المطلب الأول: تعريف العامل لغة واصطلاحا .

المطلب الثاني: أنواع العوامل وتقسيماتها المتعددة باعتبارات مختلفة

المطلب الثالث: المانع لغة واصطلاحا، وأسباب منع العمل وأنواع المانع والفرق بين المانع والشرط .

المطلب الأول: تعريف العوامل لغة واصطلاحا

العوامل في اللغة جمع "عامل" ومقتضى القياس أن تكون جمع عاملة ؛ لأن الفاعلة تجمع على فواعل، كالفائدة تجمع على الفوائد، وإنما جمع العامل على العوامل ؛ لأنه نقل عن المعنى الوصفي إلى المعنى الاسمي، فالعامل صار اسما لما يوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا، و"العامل "يعود في جذوره إلى العين والميم واللام [١]، قال ابن فارس: ((العين والميم واللام أصل واحد صحيح، وهو عام في كل فعل يُفعل)) [٢]، وقال الراغب: ((العمل كل فعل يكون من الحيوان بقصد فهو أخصّ من الفعل)) [٣]، وقال: ابن سيده: ((العمل إحداث الشيء)) [٤]،وقال الزبيدي: ((وقال شيخنا: العمل حركة البدن بكله أو بعضه، وربما أطلق على حركة النفس، فهو إحداث أمر قولا كان أو فعلا بالجارحة أو القلب)) [٥].

---

[١] انظر: شرح العوامل المائة النحوية للشيخ خالد الأزهري ص/١٤٢ .

[٢] انظر: معجم المقاييس في اللغة باب العين والميم وما يثلثهما ص/٧٠٣ .

[٣] انظر: المفردات في غريب القرآن مادة (ع م ل) ص/٣٥١

[٤]. انظر: المخصص لابن سيده م /٣ والسفر الثاني عشر ص/٢٥٦ .

[٥] انظر: تاج العروس للزبيدي ٨ /٣٤، فصل العين من باب اللام .

والعمل بفتح العين والميم مصدر عَمِلَ يَعمَلُ، وهو المهنة، والفعلُ والعملُ واحد ويجمع العملُ على أعمال [١]، وذكر الفيروزآبادي أن قولهم: عملَ الشيءُ في الشيء بمعنى أحدث نوعا من الإعراب [٢]، وذكر الشيخ خالد الأزهري أن العامل في اللغة من يعمل على الدوام، وإن قل[٣]، ويطلق (العامل) على من يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله، ويطلق كذلك على من يستخرج الزكاة وهو الساعي الذي يأخذ الصدقات من أربابها [٤] ومنه قوله تعالى: ﴿والعاملين عليها﴾ [٥].

معنى العامل في اصطلاح النحاة:

لقد عرف النحاة العامل النحوي بتعريفات شتى:

التعريف الأول: العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب [٦]، والمعنى المقتضي للإعراب ثلاثة: الفاعلية والمفعولية والإضافة، فالفاعلية تقتضي الرفع والمفعولية تقتضي النصب والإضافة الجر [٧]، هذا هو تعريف ابن الحاجب في الكافية، وتبعه الشيخ خالد الأزهري والدمياطي [٨]، إلا أن للشيخ خالد الأزهري تعريفا مستقلا سنذكره فيما بعد، وهذا التعريف كما يراه الرضي والشيخ خالد الأزهري مقيد بما يعمل في الاسم من الرفع والنصب والجر، ولم يشمل ما يعمل في الفعل من الرفع والنصب والجزم [٩].

التعريف الثاني: العامل ما أثّر في غيره شيئا لم يكن لولا ذلك العامل من حركة

---

(١) انظر: باب اللام وفصل العين في القاموس المحيط للفيروزآبادي ٢٢/٥، وتاج العروس للزبيدي ٣٤/٨ .

(٢) انظر: القاموس المحيط ٢٢/٥، باب اللام فصل العين .

(٣) انظر: شرح العوامل المائة النحوية ص/١٤١ .

(٤) اللسان مادة (ع م ل) ٤٠٠/٩ .

(٥) سورة التوبة الآية " ٦٠ " .

(٦) انظر: شرح المقدمة الكافية ٢٤٢/١، وشرح الكافية للرضي ٦٥/١ .

(٧) انظر: المصدران السابقان ولباب الإعراب للإسفراييني ص/٤٩٩ .

(٨) انظر: شرح التصريح على التوضيح ٦٠/١، والمشكاة الفتحية على الشمعة المضيئة للسيوطي شرحها الدمياطي ص/٧٩ .

(٩) انظر: شرح الكافية للرضي ٦٥/١، وشرح العوامل المائة النحوية ص/١٤٢ .

أو سكون أو حذف وضعا أو اصطلاحا نحو: قام زيد، وضربت زيدا، ومررت بمحمد، ولن يخرج زيد، ولم يضرب بكر، ولم يرم خالد، هذا تعريف ابن الأثير [١] وهو أشمل من التعريف الأول .

التعريف الثالث: العامل ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا نحو: جاء زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد. وهو تعريف الشيخ خالد الأزهري في شرحه على العوامل المائة.

هذا وكثير من كتب النحو لم يأت بتعريف صريح للعامل النحوي غير أنه لم يخل أيضا كتاب من كتب النحو قديما وحديثا من الإشارة إلى معنى العامل، فقد أشار سيبويه إلى أثر العامل في باب مجاري أواخر الكلم العربية قال: ((وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبينَ ما يُنْيَ عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب))[٢]، فقد ذكر سيبويه في هذا النص أن العامل هو الذي يحدث في الاسم والفعل أربعة أنواع من الحركات، وهي الرفع والنصب والجر والجزم، وأنها تزول بزوال محدثها، وأنها تسمى إعرابا.

وجملة القول في تعريف العامل هو أن العامل النحوي عبارة عن الآلة التي يستخدمها المتكلم في تغيير حركات أواخر الكلم لفظا أو تقديرا أو محلاً بسبب معنى الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة المقتضي للإعراب من الرفع والنصب والجر، وذلك بغية الوصول إلى المعنى الذي يريد تحقيقه، وفيما ذكره ابن جني في "الخصائص" والرضي في "شرح الكافية" والأستاذ محمد خضر حسين في "القياس في اللغة العربية" إشارة إلى هذا التعريف، فقد ذكر ابن جني أن قول النحاة (عامل لفظي وعامل معنوي) إنما هو لأجل ظهور آثار فعل المتكلم بمضامَّة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ، والعامل في الحقيقة هو المتكلم

---

[١] انظر: البديع في علم العربية ص/٤٣٠ .

[٢] انظر: الكتاب ١/١٣ .

نفسه [١]، وهذا يعني أن المتكلم اتخذ اللفظ المقتضي لمعنى الفاعلية والمفعولية والإضافة آلة للإعراب من الرفع والنصب والجر، ومثله كمثل رجل قطع تفاحة بالسكين، فالقاطع هو الإنسان ولكنه لما ظهر أثر القطع بملامسة السكين بالتفاح سمي السكين أيضا قاطعا .

وقد ذكر الرضي هذا الجانب أكثر من مرة، فذكر أن اختلاف أواخر الكلم وإن كان حاصلا من العامل بآلة الإعراب إلا أن فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم، غير أن النحاة جعلوا اللفظ المقتضي لمعنى الفاعلية والمفعولية والإضافة كالعلة المؤثرة، فسموه عاملا [٢]، وذكر أيضا أن محدث المعاني في كل اسم ومحدث علاماتها هو المتكلم، إلا أنه نسب أحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى المعلم [٣]، وقال في موضع آخر: ((فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم ولهذا سميت الآلات عوامل)) [٤] .

وذكر الأستاذ محمد خضر حسين ((أن الرافع والناصب للكلمة هو الناطق بها، وما نسميه بالعامل كالفعل والحرف والاسم إنما هو أداة يلاحظها المتكلم، ويأخذها بمنزلة الوسيلة لتلك الآثار الخاصة من رفع ونصب وجر، جزم)) [٥] .

وذكر الدكتور محمد إبراهيم البنا أنَّ هذا التصور للعامل النحوي لم يكن بمعزل عن بال سيبويه، ولم يكن يخلو باب من أبواب الكتاب من أن ينسب فيه سيبويه العمل إلى المتكلم إلا أن اللغة لما كانت وليدة المجتمع ونتاجه، شأنها شأن بقية الظواهر الاجتماعية، فلا بد أن يخضع المتكلم في كل بيئة لأعرافها اللغوية، وقوانينها الصوتية، وتراكيبها المتميزة، فمصطلح العمل والعامل ونسبة العمل أحيانا إلى اللفظ أو إلى المتكلم إنما هو

---

[١] نظر: الخصائص لابن جني ١/١٠٩ ــ ١١٠ .

[٢] انظر: شرح الكافية للرضي ١/٥٢ .

[٣] انظر: المصدر السابق ١/٥٧ .

[٤] انظر: المصدر السابق ١/٦٥ .

[٥] انظر: القياس في اللغة العربية ص/٩٤ .

٥١٢١

التواضع ونوع من الاختصار في التعبير، ومن أجل ذلك سميت الكلمة الطالبة عاملة، والكلمة المطلوبة معمولة لها نظرا لوجود العمل مع وجودها، وزواله مع زوالها.

فالحقيقة أن مصطلح العامل والمعمول والعمل إنما هو مصطلح عرفي لغوي يقصد من خلاله بيان العلاقات بين الكلمات داخل التراكيب اللغوية، فالذي اصطلح على تسميته عاملا إنماهو طالب لغيره ،و الذي اصطلح على تسميته معمولا إنما هو مطلوب من غيره[١] وقال أيضا: ((أن من يتتبع كتاب سيبويه يجد أن العمل مصطلح قصد منه التعبير عن العلاقات بين أجزاء التركيب ....، وأن المقصود من القول بالعامل هو بيان الارتباط والتعلق بين أجزاء التركيب، والأثر الذي ينشأ عن هذا التعلق)) [٢] .

وبهذا يندفع ما أثاره ابن مضاء القرطبي من الجدل الواسع حول نظرية العامل وما أسنده إلى النحاة أجمعين من أنهم أخطؤوا في نسبة العمل إلى الألفاظ الجامدة، وكان اعتقاده أن عامل الرفع والنصب والجر والجزم هو الله، وليس المتكلم فضلا عن أن تكون الألفاظ الجامدة التي لا تعقل ولا تعمل لا بالإرادة ولا بالطبع [٣]، و لم يكن ابن مضاء منصفا في اتهامه النحاة بالخطأ وعزوه إليهم ما لم يقولوه، كما يراه الدكتور محمد إبراهيم البنا حيث أخذ ابن مضاء نصا واحدا نسب فيه سيبويه العمل إلى العامل من نصوص الكتاب الكثيرة التي نسب فيها سيبويه العمل إلى المتكلم، وكذلك أخذ نصا مقتضبا لابن جني الذي لم يكن إلا شارحا لكلام النحاة الأقدمين، فارتضاه لإثبات مذهبه من حيث لا يثبت ذلك [٤] .

---

[١] انظر: الرد على النحاة لابن مضاء ت /الدكتور محمد إبراهيم البنا ١٤ــ ١٧ .

[٢] انظر: أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، الدكتور محمد إبراهيم البنا ص/٧٢ .

[٣] قال ابن مضاء: ((قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه)) وقال أيضا: ((أما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر الأفعال الاختيارية، وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا)) وقال أيضا: ((و لا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى ..... وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ولا ألفاظها ولا معانيها ؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع)) انظر: الرد على النحاة ص/٧٨ .

[٤] انظر: الرد على النحاة تحقيق الدكتور إبراهيم البنا ص/١٤ .

وبعد هذا لا يفوتنا أن تعريف العامل مع تنوعه لا يخلو من أشياء هي العامل والمعمول والعمل، وتلكم هي نظرية متكاملة وشامخة لا تزعزع بما أثير حولها من الجدل قديما وحديثا، فالعامل كما أسلفنا تعريفه عبارة عن آلة بيد المتكلم يستخدمها للإعراب عما بداخله من المعاني، و(المعمول) عبارة عن المحل الذي يستخدم عليه المتكلم الآلة التي بيده، والعمل ثمرة استخدام المتكلم الآلةَ على المحل، وهذه الثمرة هي ثمرة الرفع لمعنى الفاعلية والنصب لمعنى المفعولية، والجرِّ لمعنى الإضافة، فالعامل والمعمول هما مضامة الكلمات بعضها إلى بعض، أو ارتباط الكلمات بعضها ببعض أو الترتيب الخاص للكلمات داخل التركيب اللغوي ينشأ منه معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة المقتضي للإعراب، والعمل ذلك الإعراب الذي جاء نتيجة للترتيب الخاص [١] .

المطلب الثاني: أنواع العوامل وتقسيماتها المتعددة باعتبارات مختلفة

بعد أن عرفنا العامل وما يتعلق به نريد أن نلقي الضوء على أنواع العوامل وهي تنقسم على عدة انقسامات باعتبارات مختلفة، فتنقسم إلى الأسماء والأفعال والحروف باعتبار أن الكلمات العربية لا تخرج عن هذه الأقسام الثلاثة، وتنقسم باعتبار الأصالة والفرعية إلى أصل وفرع، فالأصل هو الفعل، والفرع هو الاسم والحرف[٢]، وتنقسم باعتبار الظهور وعدمه إلى ظاهر ومقدر [٣]، فالظاهر نحو: ضربَ زيدٌ عمراً راكباً على فرس، والمقدر نحو قوله تعالى: ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ [٤]، وتنقسم إلى اللفظي والمعنوي باعتبار أن بعض العمل يأتي بمضامَّة اللفظ إلى اللفظ نحو: إنَّ وأخواتها وكان وأخواتها وحروف الجر،و بعض العمل يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كالعامل في الابتداء وعامل رفع الفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم [٥]، وهذه أربعة

---

[١] انظر: المقدمة التي كتبها المحقق الدكتور: البدراوي زهران على شرح العوامل المائة النحوية ص/٢٤ــ ٢٥ .

[٢] انظر: البديع في علم العربية لابن الأثير ص/٤٣٠ .

[٣] انظر: الصفوة الصفية ص/٦٦ .

[٤] سورة التوبة الآية " ٦ " .

[٥] انظر: الخصائص لابن جني ١/١٠٩، ولباب الإعراب للإسفرائيني ص/٤١٥، والبديع في علم العربية ص/٤٣٠، والعوامل المائة النحوية ص/٩٩ ــ ١١٨ .

تقسيمات للعوامل لأربعة اعتبارات، ولنعد إلى التقسيم الأول وهو كونها أفعالا أو أسماءً أو حروفا .

والقسم الأول: هو الأفعال وهي أصل في العمل، لأن كل فعل أقله أن يرفع الفاعل[١]، ولها تقسيمات باعتبارات:

التقسيم الأول: أنها تنقسم إلى مؤثر وغير مؤثر باعتبار أن بعض الأفعال يترك في المعمول أثرا مشاهدا وبعض الأفعال لا يترك ذلك، وسمي المؤثر متعديا وغير المؤثر غير متعدّ [٢].

التقسيم الثاني: أنها تنقسم باعتبار التصرف وعدمه إلى متصرفة وجامدة، فالمتصرفة ما تتقلب في الأزمان والفاعل والمفعول والمصدر، وغير المتصرفة ما ليس كذلك نحو: نعم، وبئس، وعسى، وهب، وتعلم من أفعال القلوب [٣].

التقسيم الثالث: أنها تنقسم باعتبار الحقيقة وعدمها إلى حقيقي وغير حقيقي، والحقيقي ينقسم إلى اللازم نحو قام، وقعد، وإلى المتعدي، والمتعدي ينقسم إلى قسمين مؤثر أثرا حقيقيا كضرب وأكل، وغير مؤثر كظن، وأخواتها، وغير الحقيقي ينقسم إلى ثلاثة أقسام، قسم مستعار لبيان أن فاعله هو المفعول نحو: مات زيد، وقسم دال على الزمان فقط دون الحدث نحو: كان وأخواتها، وقسم منقول يراد به غير الفاعل الذي جعل له نحو قوله تعالى: ﴿فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾ [٤] .

التقسيم الرابع: وهو تقسيمها إلى الظاهر والمضمر [٥]، ولنعد بعد ذلك إلى الأسماء العاملة.

فالأسماء العاملة ليست أصلا في العمل، وإنما هي فرع فيه، والأسماء التي تعمل عمل الفعل أربعة أنواع.

---

[١] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٢/١، والأشباه والنظائر ٢٩٤/١ .

[٢] انظر: البديع في علم العربية /٤٣١ .

[٣] انظر: المصدر السابق /٤٣٢ .

[٤] سورة البقرة الآية " ١٣٢ " .

[٥] انظر: البديع في علم العربية ص/٤٣٢ ــ ٤٣٣ .

النوع الأول: وهو ما يعمل لمشابهته الفعل في العدة والحركات والسكنات وهو اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة.

النوع الثاني: ما حمل على اسم الفاعل وهو الصفة المشبهة.

النوع الثالث: وهو ما يعمل شريطة أن يكون بتقدير (أنْ) والفعل؛ لكونه أصلا للفعل وهو المصدر.

النوع الرابع: ما يعمل نيابة عن الفعل واختصارا وهو اسم الفعل [١] .

وذكر ابن السراج أن الاسم يعمل في الاسم على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: أن يبني عليه اسم مثله نحو: عبد الله أخوك، وهذا الضرب يعمل لفقدان العوامل .

الضرب الثاني: أن يعمل الاسم بمعنى الفعل لمضارعته له في المعنى

الضرب الثالث: أن يعمل الاسم لمعنى الحرف وذلك في الإضافة، ثم إنَّ الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف ،و إنما يتعرض للعوامل من الأفعال والحروف [٢].

أما الحروف العاملة فإنها أيضا فرع في العمل، والحروف العاملة كثيرة، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يدخل على الأسماء فقط دون الأفعال، فما كان كذلك فهو عامل في الاسم، كحروف الجر التسعة عشر والحروف المشبهة بالفعل كـ(إنّ) وأخواتها التي تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ اسما لها، وترفع الخبر خبرا لها.

القسم الثاني: ما يدخل على الأفعال فقط دون الأسماء، وهذا القسم يعمل في الأفعال، فتنصبها إن كانت من النواصب نحو: أنْ ولَنْ وكي وإذن، وتجزمها إن كانت من الجوازم نحو: إنْ الشرطية الجازمة ولم ولام الأمر و(لا) الناهية وأسماء الشرط الجازمة.

القسم الثالث: ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال فلم يختص بأحد القبيلين، وما كان من الحروف بهذه الصفة فإنها لا تعمل لا في اسم ولا في فعل، كألف الاستفهام وهلْ، وقد استثنى من هذا القبيل بعض الحروف نحو (ما ولا) النافيتين حيث أعملتا عمل ليس في

---

[١] انظر: الأصول في النحو ١/٥٢، والبديع في علم العربية ص/٥٠٤ .

[٢] انظر: المصدر السابق ١/٥٤ .

لغة أهل الحجاز [١] .

هذا عرض موجز لأنواع العوامل باعتبار تقسيمها إلى الأفعال والأسماء والحروف، وهو أكثر التقسيمات شيوعا في كتب النحو، ويليه في الشهرة تقسيمها إلى العوامل اللفظية والمعنوية وهي مدار كتب النحو.

وقد ذكر الشيخ عبدالقاهر الجرجاني في كتابه "العوامل المائة النحوية" أن العوامل النحوية تنقسم إلى لفظية ومعنوية، ثم اللفظية تنقسم إلى سماعية وقياسية، وأنَّ السماعية واحد وتسعون عاملاً موزعةً على ثلاثة عشر نوعاً، والقياسية سبعة عوامل، والمعنوية عاملان، فبلغ مجموع عدد العوامل النحوية مائة عاملٍ[٢].

هذا وقد قسم الإسفرائيني العوامل إلى اللفظي والمعنوي، ثم قسم اللفظي إلى فعل وحرف واسم، وقسم الفعل إلى أربعة أنواع وهي: أ- الفعل مطلقا نحو: ضرب، وسمع، وكرم. ب - أفعال القلوب نحو: ظنَّ وأخواتها. ج- الأفعال الناقصة نحو: كان وأخواتها. د - أفعال المقاربة نحو: كاد وأخواتها.

وقسم الحروف العاملة إلى ستة أنواع ؛ لأنها إما عاملة في الأسماء أو في الأفعال، والعاملة في الأسماء إما عاملة عملا واحدا أو عاملة عملين، فالأولى إما جارة كحروف الجر أو ناصبة كحروف النداء، والثانية إما ناصبة ثم رافعة كالحروف المشبهة بالفعل، و(لا) النافية للجنس، وإما رافعة ثم ناصبة نحو: (ما ولا وإنْ) النافيات، والعاملة في الفعل إما ناصبة نحو: (أن ولن وكي وإذن)، وإما جازمة نحو: (إن الشرطية وأخواتها، وهي لم ولما ولام الأمر و(لا) الناهية .

وقسم الاسم إلى تسعة أنواع: أ- المصدر. ب اسم الفاعل. ج- اسم المفعول. د- الصفة المشبهة. هـ - اسم التفضيل. و- أسماء الأفعال. ز- الاسم المضاف. ح- الاسم التام. ط - الاسم المتضمن لمعنى (إن) .

وأخيرا قسم العامل المعنوي إلى صنفين: أحدهما: معنى فعل أخذ من غيره لدلالته

---

[١] انظر: إلى تقسيم الحروف إلى هذه الأقسام الثلاثة في الأصول في النحو ١/٥٤ـ ٥٦ . والبديع في علم العربية ص/٥٣٢ .

[٢] انظر: العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني ص/٩٩ - ١٠٧

عليه، والآخر: ما ليس بمعنى الفعل، وهذا الصنف ينقسم إلى عاملين عند سيبويه وإلى ثلاثة عند الأخفش .

الأول: عامل الابتداء الذي يرفع المبتدأ والخبر .

الثاني: عامل الفعل المضارع الذي يرفع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم، وهو مذهب سيبويه والأخفش ومذهب البصريين، وذهب أكثر الكوفيين إلى أن الفعل المضارع يرتفع لتجرده من النواصب والجوازم، وذهب الكسائي إلى أن المضارع يرتفع بالزوائد في أوله [١].

وبعد هذا العرض الموجز لما أورده الشيخ عبد القاهر الجرجاني وتاج الدين الإسفرائيني في العوامل باعتبار تقسيمها إلى اللفظي والمعنوي نريد أن نكمل هذا الموضوع بتعريف كل من اللفظي والمعنوي والسماعي والقياسي .

أ- **العامل اللفظي**: عرفه الشيخ خالد الأزهري بأنّه ما يعرف بالجنان ويتلفظ باللسان [٢] ،و هو قريب مما أورده الجرجاني في كتاب التعريفات، فقد عرّف المعنوي بأنه ما لا يكون للسان فيه حظّ [٣]، ففهم أن اللفظي هو ما يكون للسان فيه حظٌّ، ويفهم من كلام ابن جني أن العامل اللفظي هو ما يصدر العمل منه بمصاحبة اللفظ باللفظ، والمعنوي ما يصدر منه العمل عاريا من مصاحبة اللفظ باللفظ [٤] .

ب- **العامل المعنوي**: وهو -كما عرفه الشيخ خالد الأزهري - ما يعرف بالجنان ولا يتلفظ باللسان [٥] .

ج- **العامل السماعي**: هو ما سمع من العرب ولا يقاس عليه غيره كحروف الجر والحروف المشبهة بالفعل، فالباء تجرُّ الاسم وإنَّ وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر، و(لن) تنصب الفعل المستقبل، و(لم) تجزم الفعل المضارع ونحو ذلك [٦].

---

[١] انظر: لباب الإعراب للإسفرائيني ص/٤١٥ ٤٩٤ .

[٢] انظر: العوامل المائة النحوية ص/١٥٢ .

[٣] انظر :كتاب التعريفات للجرجاني ص/١٨٩ .

[٤] انظر: الخصائص لابن جني ١/١٠٩ .

[٥] انظر: العوامل المائة النحوية ص/١٥٢ .

[٦] انظر: كتاب التعريفات للجرجاني ص/١٨٩، والعوامل المائة النحوية ص/١٥٣ .

د - **العامل القياسي**: هو ما صح أن يقال فيه: كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا نحو: غلامُ زيدٍ، لّما رأيت أثر الأول في الثاني، وعرفت علته قست عليه (ضربُ زيدٍ) و(ثوبُ بكرٍ) هذا ما عرفه الجرجاني [١]، وعرّفه الشيخ خالد الأزهري بأنه ما سمع من العرب ويقاس عليه غيره، كجر المضاف للمضاف إليه، نحو: غلام زيد، فإنها قاعدة كلية مطردة، فيقاس عليها ثوبُ بكرٍ، ودارُ عمروٍ [٢]

المطلب الثالث: تعريف المانع لغة واصطلاحا، وأسباب منع العمل وأنواع المانع والفرق بينه وبين الشرط

تعريف المانع في اللغة: المانع من المنع، قال ابن فارس: (الميم والنون العين أصل واحد ،هو خلاف الإعطاء) [٣]، وقال الراغب الأصفهاني: المنع يقال في ضد العطية، ويقال: رجل مانع ومناع أي بخيل [٤]، والمنع هو أن تحول بين الرجل وبين الشيء الذي يريده، ويأتي بمعنى تحجير الشيء [٥]، ويأتي بمعنى الحرمان، يقال منعه الشيء أي حرمه إياه[٦] .

ومنع يمنع منعا من "فَعَلَ يَفعَلُ" بفتح العين في الماضي والمضارع، ويستعمل مجردا من الصلة نحو: منعه الشيء، وبصلة (مِنْ) نحو: منعه من كذا، وبصلة (عن) نحو منعه عن كذا [٧]، ومن المجاز يقال: فلان يمنع جاره أي يحميه من أن يضام، ومَنُع كـ (كرُم) بضم العين صار منيعا محميا [٨]، والمانع من أسماء الله تعالى الحسنى وله معنيان، [٩] .

أحدهما: أنه سبحانه يمنع من لم يستحق إلا المنع، ولما كان المنع هو خلاف الإعطاء

---

[١] انظر: كتاب التعريفات للجرجاني ص/١٨٩ .

[٢] انظر: العوامل المائة النحوية ص/١٥٣ .

[٣] انظر: معجم المقاييس في اللغة باب الميم والنون وما يثلثهما ص/٩٦٦ .

[٤] انظر: المفردات في غريب القرآن ص/٤٧٧.

[٥] انظر: لسان العرب مادة (م ن ع) ١٣/١٩٤، وتاج العروس للزبيدي ٥/٥١٥ .

[٦] انظر: المعجم الوسيط مادة (م ن ع) ص/٩٢٦ .

[٧] انظر: أساس البلاغة للزمخشري ص/٤٣٧ مادة (م ن ع) .

[٨] انظر: أساس البلاغة ص /٤٣٧ مادة (م ن ع) والقاموس المحيط باب العين فصل الميم ص/٦٨٨ .

[٩] انظر: لسان العرب مادة (م ن ع) ١٣ /١٩٥، وتاج العروس للزبيدي باب العين فصل الميم ٥/٥١٦،

قوبل به المنع في قول الرسول صلى الله عليه وسلم « اللهمَّ لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت » [١].

المعنى الآخر: الله تبارك وتعالى يمنع أهل دينه، أي يحوطهم بنصره وتأييده . وقيل: يمنع من يريد من خلقه ما يريد، ويعطيه ما يريد [٢] .

وخلاصة القول: أن الميم والنون العين كيفما وردت في اللغة، فإنها تعنى معنى الحيلولة والحرمان، وقد روعي هذا الجانب في معناه الاصطلاحي وهو شأن كل اصطلاح، فإن علاقته بالمعنى اللغوي وثيقة الصلة ظاهرة .

تعريف المانع في الاصطلاح: لا شك أن المانع يختلف معناه الاصطلاحي باعتبار متعلقه، وبحسب ما يضاف إليه، فالمانع في اصطلاح علم الميراث هو عبارة عن انعدام الحكم [٣]، والمانع في اصطلاح الأصوليين عبارة عما يلزم من وجوده عدم الحكم أو بطلان السبب [٤]، وقيل: ما اعتبره الشارع حائلا دون وجود الحكم أو دون اقتضاء السبب [٥]، وهكذا في كل علم من العلوم يتحدد معناه الاصطلاحي بحسب ذلك العلم .

أما معناه الاصطلاحي عند النحاة فإننا لم نعثر في مؤلفاتهم على تعريف صريح لهذه الكلمة يمكننا أن نعتمد عليه مع أنه لا يخلو كتاب من كتبهم إلا ويتحدث عما يتعلق بمانع العوامل من الإلغاء والتعليق والكف والتخفيف ونحو ذلك مما يقتضي صوغه في تعريف يجمع تلك المعاني .

فنقول: المانع في اصطلاح علم النحو: هو عبارة عما يتوقف العامل من أجله عن العمل .

أسباب منع العمل: سيتبيّن لنا من خلال بحثنا في موضوع (موانع عمل العوامل) أن أسباب منع العمل كثيرة، ومنها ما يلي:

---

[١] أخرجه البخاري في كتاب الآذان باب الذكر بعد الصلاة، رقم الحديث (٨٤٤) ١/٢٥٦ .

[٢] انظر: لسان العرب مادة (م ن ع) ١٣/١٩٥ .

[٣] انظر: كتاب التعريفات للجرجاني ص/٢٥٠،

[٤] انظر: المانع عند الأصوليين ص/١١١ .

[٥] انظر: المرجع السابق ص/١١٢ .

أولا: ضعف العامل بتوسطه بين معموليه أو بتأخره عنهما كما في باب (ظن) وأخواتها .

ثانيا: ضعف العامل بتأخره عن الفعل أو بتوسطه في الكلام، وذلك في (إذن) الناصبة للفعل .

ثالثا: وجود ما له حق الصدارة (كأدوات الاستفهام وأدوات جوابات القسم وأدوات الشرط) بين العامل وبين معموله كما في باب (ظن) وأخواتها.

رابعا: اتصال (ما) الكافة بالعامل كـ (إنَّ) وأخواتها.

خامسا: تخفيف الكلمة عن وجهها، وذلك في باب (إنَّ) وأخواتها.

سادسا:اختلال شرط من شروط العمل، وذلك في باب (ما ولا وإن) المشبهات بـ (ليس، وفي (إذن) الناصبة للفعل.

هذا وقد يكون السبب غير ذلك إلا أن الثمرة رغم تعدد الأسباب وتنوعها لا تختلف وهي حرمان العامل مِن العمل الذي كان يستحقه، فلولا وجود سبب من الأسباب المذكورة لكان العامل مؤثرا.

أنواع الموانع: وإذا كنا قد عرفنا المانع لغة، واصطلاحا، وعرفنا كذلك أسباب منع العمل فإننا نريد الآن أن نتحدث عن أنواع المانع، وحيث إننا سنذكرها مفصلة من خلال فصول هذا البحث فإننا نرى أن لا نذكرها ههنا إلا على سبيل الإجمال، والمانع بمجمله ينقسم إلى خمسة أنواع.

الإلغاء: ويكون في باب (ظن) وأخواتها وفي (كان) الناقصة وفي (إذن) الناصبة للأفعال.

التعليق: ويكون في باب (ظنَّ) وأخواتها وفي باب (أعلمَ، وأرىَ) وما حمل عليهما، وفي كل فعل يتضمن معنى العلم كالسؤال والتفكر والنظر ونحو ذلك.

الكف: ويكون بـ (ما) الكافة في الفعل نحو: (قلّ وكثر وطال) وفي الاسم نحو: (بعدَما وقبلما، وبينما وإذما وحيثما) وفي الحرف نحو: (إنَّ وأخواتها، وربَّ والكاف).

التخفيف: ويكون في إنَّ وأخواتها المختومة بالنون المشددة.

واختلال شرط من شروط العمل: ويكون ذلك في (ما ولا وإن) المشبهات بـ (ليس) وفي (لا) النافية للجنس ،و في (إذن) الناصبة للأفعال.

الفرق بين المانع وبين الشرط:

وإذا كان اختلال شرط من شروط العمل يعد مانعا للعامل من العمل فإن ذلك ليس أمرا مطردا ؛ لأن بعض الموانع كتعليق العامل بماله حق الصدراة وتخفيف (إنَّ) وأخواتها لم يكن لاختلال شرط من شروط العمل، كما أن بعض شروط العمل يتحول فيصبح مانعا من موانع العمل إذا لم يتوافر في أسلوب الكلام، لذا نريد أن نتحدث عن شيء من الفرق بين المانع والشرط ما أمكن إلى ذلك سبيلا.

أولا: الفرق المعجمي: ومن الواضح جدا أنه يوجد فرق معنوي بين المانع والشرط، فالمانع كما ذكرنا مشتق من المنع بمعنى الحيلولة والحرمان، وهو ضد الإعطاء.

أما الشرط فمعناه في اللغة العلَم والعلامة، قال ابن فارس: ((الشين والراء والطاء أصل يدل على علم وعلامة وما قارب من علم، ومن ذلك الشرَط العلامة، وأشراط الساعة علاماتها)) [١] .

وذكر ابن منظور والفيروز آبادي أن الشرط بتسكين الراء بمعنى إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، ويجمع على شروط، وهو بالتحريك بمعنى العلامة، ويجمع على أشراط، ومنه قوله تعالى: ﴿فقد جاء أشراطها﴾* أي أعلامها وعلاماتها [٢] .

ثانيا: الفرق الاصطلاحي: سبق أن قلنا أن مصطلح (المانع) في علم النحو يعني وجود سبب ما يتوقف العامل من أجله عن العمل، أما الشرط فإنه في اصطلاح علم النحو عبارة عن قيود وضعت في بعض العوامل بناءً على ضعفه أو لعدم اختصاصه بالقبيل الذي يعمل فيه إما لصحة العمل المطلوب فيه أو لصحة أسلوب الكلام وجريانه على سنن العرب [٣] .

---

[١] انظر: معجم المقاييس في اللغة باب الشين والراء وما يثلثهما .

* سورة محمد الآية "١٨"

[٢] انظر: لسان العرب مادة (ش ر ط) ٧ /٨٢، والقاموس المحيط للفيرز آبادي باب الطاء وفصل الشين .

[٣] هذا التعريف الذي وضعناه إنما هو بناء على ما ذكره النحاة من الشروط لعمل العوامل في كتبهم، كما يقولون (لا) النافية للجنس تعمل بشروط كذا، و(ما) النافية تعمل بشروط كذا .

ثالثا :الفرق بين المانع والشرط من حيث صحة العمل وصحة الأسلوب .

بناءً على ما سبق من التعريف الاصطلاحي يمكننا أن ندرك فرقا آخر بين المانع والشرط، وهو أن بعض الشروط وضعت لأجل صحة العمل المطلوب من العامل واختلال هذا النوع من الشروط يعدُّ مانعا للعامل عن العمل كما نلاحظ ذلك في (ما ولا وإنْ) المشبهات بـ(ليس) وفي (لا) النافية للجنس، وفي (إذن) العاملة في الأفعال .

وسوف يتبين لنا ذلك عند ما نتحدث عنها في مواضعها . وأن بعض الشروط لم توضع إلا لأجل أن يكون الكلام موافقا لسنن كلام العرب جاريا على أساليبهم ومناهجهم، واختلال هذا النوع من الشروط لم يعدَّ مانعا للعامل من العمل، كما نلاحظ ذلك في باب (إنَّ) وأخواتها، فلو قال إنسان: إنَّ قائمٌ زيدا أو زيدًا إنَّ قائمٌ، أو قائمٌ إن زيداً، ونحوه لا يجوز له ذلك ؛ لا لأجل أنه لا يصح العمل بل لأجل أن هذه الأساليب لم تجر على سنن العرب في كلامهم.

الباب الأول

الأفعال العاملة وموانع عملها

ويشتمل على مدخل وفصلين :

أما المدخل : فيكون لدراسة عوامل الأفعال .

أما الفصلان: فأحدهما في أفعال القلوب وموانع عملها .

والفصل الآخر في الأفعال غير القلبية وموانع عملها

المدخل لدراسة عوامل الأفعال:

لقد سبق أن تحدثنا أن العوامل تنقسم إلى تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة، وقلنا إن من بين هذه التقسيمات انقسام العوامل إلى أصل وفرع، وإلى أفعال وأسماء وحروف، فالأصل في الباب هو الفعل، والفرع هو الاسم والحرف، قال ابن السراج: ((اعلم أن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملا، وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه نحو: قام زيد، وضُرِبَ عمرو)) [١]. قال ابن عصفور: ((العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف بدليل أن الأفعال كلها عاملة، وأما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال، فدل ذلك على أن العمل كحق للأصالة إنما هو للفعل)) [٢] . وقد أورد السيوطي في الأشباه والنظائر نصوصا كثيرة لمن سبقه من النحاة مودّاها أن الفعل هو الأصل في العمل [٣].

وإذا تقرر هذا فلنعلم أن أقل ما يعمله الفعل هو أنه يرفع الفاعل أو ما ينوب عنه سواء كان لازما أو متعديا مبنيا للمعلوم أو لغير المعلوم، فإن كان الفعل لازما فإنه لا يرفع إلا الفاعل نحو: قام زيد، وذهب عمروٌ، واللازم لا يتعدى إلى مفعول به إلا بمعدٍّ نحو: أقمتُ زيداً وذهبت بزيد، فإن كان الفعل متعديا فإنه يرفع الفاعل، وينصب المفعول به أيضا، نحو: ضرب زيد عمراً. والفعل المتعدي ينقسم إلى ضربين: متعدّ بنفسه، ومتعد بغيره، والمتعدي بنفسه ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما يتعدى إلى مفعول واحد، وهو المفعول به كما مر ذلك .

النوع الثاني: ما يتعدى إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما، وهذا النوع منه ما يتعدى بنفسه إلى المفعولين نحو: كسوت زيدا ثوبا، ومنه ما يتعدى إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بقرينة نحو: أعطيتُ زيداً درهماً [٤]، وجعل ابن يعيش من هذا القبيل، اختارَ، واستغفرَ، وسمَّى، وكنَّى) تقول: اخترت الرجال بكرا، واستغفرت الله ذنبا، وسميتُه يحيى،

---

[١] انظر: الأصول في النحو لابن السراج ١/٥٤ .

[٢] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٢ .

[٣] انظر: الأشباه والنظائر ١/٢٩٣ ــ ٢٩٤ .

[٤] انظر: البديع في علم العربية ص/٤٣٣، ٤٤٢، وشرح المفصل ٧/٦٣ .

وكنيته أبا بكر [١]، وهذا النوع من الأفعال المؤثرة التي تنفذ من الفاعل إلى المفعول، يجوز فيها الاقتصار على أحد المفعولين

والنوع الثالث: ما يتعدى إلى مفعولين أيضا، ولا يجوز فيه الاقتصار على أحدهما، ويكون الثاني فيه هو الأول في المعنى، وهذا النوع ليس من الأفعال التي تنفذ من الفاعل إلى المفعول، ولا من الأفعال التي تؤثّر في المفعول، وإنما هي أفعال تتعلق معانيها بالقلب، وتدخل على المبتدأ والخبر، فتجعل الخبر يقينا أو شكا، وتلكم هي أفعال القلوب [٢] . ويدخل فيها الإلغاء والتعليق اللذان هما مانعا هذه الأفعال من العمل، وسنتحدث عنها، وعن موانع عملها في الفصل الأول من الباب الأول ؛ لأن هذه الأفعال وموانع عملها تمثل جزء أمن موضوع بحثنا، لذا سنعود إلى الحديث عنها فيما بعد.

أما المتعدي بغيره فعلى ضربين:

الضرب الأول: ما كان لازما في الأصل ثم تعدي إلى المفعول بأحد أسباب التعدية . وأسباب التعدية ثلاثة [٣] وقيل أربعة ،و قيل خمسة [٤] وهي على النحو التالي:

أ- الهمزة نحو: ذهب، وأذهب، وخرج، وأخرج.

ب- التضعيف نحو: نزل، نزَّل، وفرِح، وفرَّح .

ج- حرف الجر نحو :مررت بزيد، ونزلت على عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿ذهب الله بنورهم﴾ [٥] أي أذهبه .

د- اختلاف حركة عين الفعل كما ذكره ابن الأثير نحو: حزِنَ زيدٌ، وحَزَنتُه، وفَتِنَ الرجل وفَتَنتُه.

هـ - السين والتاء في باب الاستفعال كما ذكره ابن الأثير نحو: نطق زيد

---

[١] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٧ــ ٦٤ .

[٢] انظر: البديع في علم العربية ص/٤٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٧، ولباب الإعراب للإسفرائيني ص/٤١٥، ٤١٦ .

[٣] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٧ــ ٦٥ .

[٤] انظر: البديع في علم العربية ص/٤٣٣ــ ٤٣٤ .

[٥] سورة البقرة (١٧)

واستنطقته، وكتب محمد واستكتبته.

الضرب الثاني: وهو ما كان في الأصل متعديا بنفسه، ثم عديته بأسباب التعدية إلى أكثر من مفعول، وهو على نوعين:

النوع الأول: ما تعدي إلى مفعولين بأحد أسباب التعدية مما كان في الأصل يتعدى إلى واحد بنفسه نحو: فهم زيد الدرس، وأفهمت زيدا الدرس [١]، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ففهّمناها سليمان﴾ [٢] .

النوع الثاني: ما تعدي إلى ثلاثة مفعولين بأحد أسباب التعدية، وكان في الأصل متعديا إلى اثنين بنفسه نحو: باب (أعلم وأرى وأنبأ ونبّأ وأخبر وخبّر وحدّث)[٣] وستكون هذه الأفعال محور حديثنا في الفصل الثاني من الباب الأول من حيث جواز الإلغاء والتعليق فيها من عدمه .

ومما سبق تبين لنا أن ما يمنع من الأفعال عن العمل هي أفعال القلوب (ظنَّ) وأخواتها و(أعلم وأرى) اللذان يرجعان في الأصل إلى (علم ورأى) ويمنع كذلك عن العمل ما تضمن معنى أفعال القلوب خاصة معنى العلم، وسيأتي مزيد من التفصيل في الفصول والمباحث والمطالب الموضوعة لدراسة الأفعال وموانعها. وإنما قدمنا الأفعال وموانع عملها على الحروف وموانع عملها اتباعا لعلماء هذا الفن؛ ولأنها أصل في العمل، وأن الحروف فرع فيه، ثم إننا ضمنّا في باب الحروف العاملة الأسماء التي كفت عن العمل لندرتها، ولأن الأسماء تكون معرضة للعوامل، ولا يعمل ما يعمل منها إلا بالفرعية، والحمل على الفعل[٤].

---

[١] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٧ .

[٢] سورة الأنبياء الآية " ٧٩ " .

[٣] انظر: البديع في علم العربية ص/٤٥٤ ــ ٤٥٦ .

[٤] انظر: الأصول لابن السراج ٥٢/١ ــ ٥٤ .

الفصل الأول

أفعال القلوب وموانع عملها

وفيه مبحثان :

المبحث الأول: أفعال القلوب

المبحث الثاني: موانع عمل أفعال القلوب

أما المبحث الأول ففيه مطلبان:

المطلب الأول: أفعال القلوب وأقسامها من حيث معانيها العامة المفيدة في الأخبار، وأقوال أهل العلم فيها، وعددها.

المطلب الثاني: أقسام أفعال القلوب تصرفا وجمودا، وتأثير ذلك في الإلغاء والتعليق.

المطلب الأول: أفعال القلوب، وأقسامها من حيث معانيها العامّة المفيدة في الأخبار، وأقوال أهل العلم فيها، وعددها.

أفعال القلوب :هي الأفعال التي تتعلق معانيها بقلب الإنسان وتصوره النفسي، ولذلك سمّيت بهذا الاسم [١]، وتسمّى أفعال الظن واليقين أو أفعال الشكّ واليقين، لدلالة معانيها على ذلك [٢]، و هذه الأفعال تكون في مقابل أفعال التأثير والنفوذ، ولذلك يطلق عليها الأفعال غير المؤثرة وغير النافذة؛ لأنها لا تنفذ من المتكلم إلى المخاطب، ولا تؤثّر فيه تأثيرا مشاهدا، كما كانت تؤثّر ضرب، وقتل، ونحو ذلك [٣]، وتكون كذلك في مقابل أفعال التصيير، وهي أفعال التحويل نحو: صيّر وجعل واتخذ ونحو ذلك [٤]. وقال ابن مالك: ((المراد بالقلبي من أفعال هذا الباب ما لا يدلّ على تصيير حقيقي أو تقديري كـ علمَ، وظنّ)) [٥].

معانيها العامة المفيدة في أخبارها وأثرها في تقسيمها:

أما معاني أفعال القلوب العامة المفيدة في أخبارها فإن لها معنيين لا ثالث لهما، وهما اليقين والشكّ، وهذا مذهب جمهور أهل العلم بهذه الصناعة كسيبويه والمبرد وابن السراج والزمخشري وغيرهم [٦].

ونظرا لدلالة هذه الأفعال على المعنيين المذكورين قسّموها إلى قسمين: القسم الأول أفعال اليقين لثبوت معانيها في القلب بلا شك ،والقسم الثاني أفعال الشك ؛ لأن المتكلم شاكّ في ثبوت الخبر للمبتدأ.

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٥، وأوضح المسالك ٢/٣١،٣٠، وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٤٧ .

(٢) انظر: المقتضب ٣/٩٥ ،والبديع في علم العربية ١/٢/٤٤٣ ،والعوامل المائة ص/٣٠١ .

(٣) انظر: الأصول لابن السراج ١/١٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٦٤ .

(٤) انظر: أوضح المسالك لابن هشام ٢/٣٠، ٥١، وشرح ابن عقيل ١/٣٦٥، .

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٢٤٧ .

(٦) انظر: مذاهبهم في الكتاب ١ /٤٠ ،و المقتضب٣/٩٥، والأصول ١/١٨٠ ،و المفصل ص/٣١١، وشرح ابن عقيل ١/٣٥٤، وفيه أن أفعال الرجحان عند ابن عقيل هي أفعال الشك عند الجمهور .

وقد زاد بعض أهل العلم على المعنيين المذكورين معنى ثالثا، وهو ما إذا كان الفعل دائرا بين الأمرين من العلم والظنّ بحيث يكون عن علم تارةً وعن ظنّ تارةً أخرى، والمعاني الثلاثة هي: علم، وظن، وما لا يكون عن علم وظنّ، وهو الشك .

وهذا مذهب ابن يعيش [١] ؛ فإنه قسّم هذه الأفعال طبقا لدلالتها على المعاني الثلاثة المذكورة إلى ثلاثة أقسام: أفعال تدلّ على العلم، وأفعال تدلّ على الظن، وأفعال تدلّ على الشكّ، فجعل للقسم الأول ثلاثة أفعال، وهي:علمت ورأيت، ووجدت. وجعل للقسم الثاني ثلاثة أفعال، وهي: ظننت ،وحسبت، وخلت ، وجعل للقسم الثالث فعلا واحدا وهو (زَعَمَ) فصار مجموع عدد هذه الأفعال سبعة، وهذه القسمة عند ابن يعيش قسمة عقلية ؛ لأن هذه الأفعال في عموم دلالتها تعود إلى معانٍ تقع في النفس البشرية وهي إما للعلم وإما للظن وإما للشك، والعلم يكون ضروريا وعقليا، فالضروري هو المدرك بالحواس الخمس، والعقلي ما كان عن دليل من غير معارض، فإن وجد معارض، وتردد النظر بينهما على سواء فهو شكّ، فإن رجّح أحدهما على الآخر فالراجح ظنّ، والمرجوح وهم [٢].

هذا وقد استعمل بعض أهل العلم مكان "الشك" الظن، كما فعل ذلك ابن مالك وأبو حيان والسيوطي [٣]، قال ابن مالك [٤]: ((وفائدة هذه الأفعال في الخبر ظن أو يقين أو كلاهما)) والظنّ قد يأتي لليقين، وقد يأتي للشك.

وقد استعمل الآخرون مكان " الشك" لفظ الرجحان، كما فعل ذلك ابن عقيل وابن هشام والأشموني وخالد الأزهري [٥] .

ومنهم من قسّم أفعال هذا الباب إلى قسمين اليقين والرجحان كابن عقيل، فجعل

---

[١] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/٦٤، ٧٨ .

[٢] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧ /٧٨ .

[٣] انظر: في (شرح التسهيل ٢/٧٦، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٩٨، والهمع ٢/٢١٠ــ ٢١٥

[٤] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٧٦ .

[٥] انظر: شرح بن عقيل ١٠/٣٥٤، وأوضح المسالك ٢/٣١ــ ٤٢، وشرح الأشموني ٢/٥، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٢٤، وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٤٧، ٢٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٧٦ .

لليقين خمسة أفعال، وهي: رأى وعلم ووجد ودرى وتعلم)، وللرجحان ثمانية أفعال وهي: خال وظنّ وحسب وزعم وعدّ وحجا وجعل، وهبْ، فصار مجموع عددها عند ابن عقيل ثلاثة عشر فعلا [١] .

ومنهم من قسّمها إلى ثلاثة: الظنّ واليقين وكلاهما أي ما يدور بينهما ،و ممن ذهب إلى هذا التقسيم ابن مالك وتبعه أبو حيان والسيوطي، وجعلوا للقسم الأول خمسة أفعال وهي: حجا وعدّ وزعم وجعل وهب، وللقسم الثاني خمسة أفعال وهي: علم ووجد وألفى ودرى وتعلمْ، وللقسم الثالث أربعة أفعال وهي: ظن وحسب وخال ورأى، فبلغ عدد أفعال هذا الباب لديهم أربعة عشر فعلا [٢] .

ومنهم من قسّمها إلى أربعة: ما يفيد في الخبر يقينا، وما يفيد في الخبر رجحانا (وهو بمعنى الظن عند غيرهم) وما يرد بالوجهين، والغالب كونه لليقين، وما يرد بالوجهين أيضاً والغالب كونه للرجحان، وهذه قسمة ابن هشام، وتبعه الأشموني وخالد الأزهري، وبناءً على هذا قسَّموا أفعال هذا الباب على النحو التالي: فجعلوا للقسم الأول أربعة أفعال وهي: وجد وألفى ودرى وتعلّمْ وللقسم الثاني خمسة أفعال وهي: جعل حجا وعدَّ وزعم وهبْ، وللثالث اثنين، وهما: رأى وعلم، وللرابع ثلاثة وهي: ظنّ وحسب وخال [٣]، وقد بلغ عددها لديهم أربعة عشر فعلا .

هذا وعبارات النحويين كابن يعيش وابن مالك وابن هشام وغيرهم في تقسيمهم لهذه الأفعال بناءً على معانيها العامة ،إنما هي تفريعات تنظيمية فقط لا تخرج عن جعل تلك الأفعال إمّا لليقين، وإمّا للشك، وإن كانت عباراتهم للوهلة الأولى تجعلك تتصور أنها تقسيمات شتّى، وأن لها معاني شتّى، وذلك أن تردّد الفعل الواحد بين اليقين تارةً وبين الشكّ وهو الرجحان عند قوم، والظنّ عند آخرين تارةً أخرى، لا يعنى معنىً ثالثا

---

[١] انظر: شرح ابن عقيل ١/٢٥٤.

[٢] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٧٦، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٩٨- ٢١٠٢، والهمع للسيوطي ٢/٢١٠ــ ٢١٥ .

[٣] انظر: أوضح المسالك ٢/٣١ــ ٤٢، والأشموني ٢/٥٠، وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٤٧، ٢٤٨ .

ولا رابعا؛ لأن ذلك في النهاية يرجع إلى أحد المعنيين الرئيسين إمّا إلى اليقين، وإمّا إلى الشكّ، يحدد ذلك السياق أو تميّزه القرينة، نحو " رأى " القلبية في قوله تعالى: ﴿إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا﴾ [١].

فالرؤية لما أسندت إلى منكري الساعة صارت بمعنى الشكّ، ولما أسندت إلى الله تعالى أو إلى عباده الموحّدين المؤمنين، صارت بمعنى اليقين [٢]،وكذلك الظنّ في قوله تعالى: ﴿إنّي ظننت أنّي ملاق حسابيه﴾ [٣] بمعنى اليقين [٤] لكونه مسندا إلى المؤمن الذي لم يشكّ في ملاقاة حسابه، وهو في قوله تعالى: ﴿إن نظنّ إلا ظنا﴾ [٥] بمعنى الشكّ لكونه مسندا إلى الكفار منكري الساعة، ولذلك اتبعوُا كلامهم بنفي اليقين فقالوا ﴿وما نحن بمستيقنين﴾ [٦]، والأمثلة على ذلك كثيرة [٧].

وهذه القسمة التي رأيناها عند ابن يعيش وابن مالك وابن هشام وغير هم إنما هي قسمة عقلية، لا تخرج في نهاية الأمر عن المعنيين الذين حدّدهما الجمهور من اليقين والشكّ، و لم يرد هؤلاء من قسمتهم المذكورة استدراك معنى زائد، وإنما أرادوا من ذلك تشقيق التقسيم زيادة في الإمعان ؛ لوجود ذلك المعنى المنبثق من تركيب الجملة ومما يؤدّيه السياق أو القرينة لا ما تؤدّيه ما دّة الفعل، كما سبق أن قلنا إنّ (رأى) و(ظنّ) فيما ذكر من

---

[١] سورة المعارج الآية " ٦ــ ٧ .

[٢] قال الزجاج: ((يرونه بعيدا عندهم كأنهم يستبعدونه على جهة الإحالة ،ونراه قريبا أي صحيحا))، انظر: معاني القرآن للزجاج ٥/٢٢٠، وقال النحاس: ((يرونه بعيدا ؛ لأنهم لا يؤمنون به))، انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/٢٩، وأوضح المسالك ٢/٤١ .

[٣] سورة الحاقّة الآية " ٢٠ " .

[٤] انظر: معاني القرآن للزجاج ٥/٢١٦، وقال الزجاج: ((معناه: أيقنت بأني أحاسب وأبعث)) وإعراب القرآن للنحاس ٥/٢٢ .

[٥] سورة الجاثية الآية " ٣٢ " .

[٦] سورة الجاثية الآية " ٣٢ " .

[٧] نقل ابن كثير عن ابن جرير أنه قال: ((إن العرب قد تسمّى اليقين ظنا والشكّ ظنا نظير تسميتهم الظلمة " سدفة " والضياء صدفة والمغيث (صارخا) والمستغيث (صارخا) وما أشبه ذلك من الأسماء التي يسمى بها الشيء وضده)). انظر: ابن كثير ١/٩٢ .

الأمثلة أفادتا معنى اليقين تارة، والشكّ تارةً أخرى بحسب من أسندتا إليه لا بحسب مادتهما وأصولهما اللغوية، فلما أضيفتا إلى الله أو إلى المؤمنين أفادتا معنى اليقين، ولما أضيفتا إلى الكفار أفادتا معنى الشكّ .

وهذه الأفعال الدالة على المعنيين المختلفين المتقابلين تشابه، وتضاهي الكلمات المتّحدة الألفاظ، والمختلفة المعاني كالمشترك اللفظي نحو: "مشى يمشي" من المشي و"مَشَى" إذا كثرت ما شيته، و"النَّوى" بمعنى النية، وبمعنى الدار، وبمعنى البعد، وكالأضداد التي هي نوع من المشترك اللفظي كـ " الجوْنِ " للأسود، والأبيض، والجلَل للكبير والصغير [1] ودلالة الكلمة الواحدة على المعنيين المختلفين يحدّدها السياق أو القرينة لا مادّة الفعل والكلمة.

هذا ومن أهل العلم من قسم أفعال القلوب من حيث دلالتها على المعاني العامّة المفيدة في أخبارها إلى سبعة أقسام، إمّا للظن فقط نحو: (حجا وخال وحسب وهب)، وإمّا للظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين نحو: "ظنَّ "، وقد سبق التمثيل له، وإمّا للاعتقاد الجازم في شيء أنه على صفة معينة سواء كان مطابقا للواقع أو لا يطابقه، والفعل الدال على هذا المعنى هو (رأى) وقد سبق التمثيل له، فإنه مطابق للواقع حين أسند إلى الله، ولم يطابق الواقع حينما أسند إلى الكفار، وإما للاعتقاد بأن الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق للواقع نحو (عدّ) كنت أعدهّ فقيرا فبان غنيا، ونحو (جعل) قال تعالى حكاية عن الكفار الذين يعتقدون أن الملائكة إناث: ﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا﴾ [2]أي أن الكفار اعتقدوا فيهم الأنوثة وهذا الاعتقاد غير مطابق للواقع.

وإما للقول بأن الشيء على صفة قولا غير مستندٍ إلى وثوق، والفعل الدال على هذا المعنى (زعم) تقول: زعمتك كريماً، ولا دليل لك على هذا الزعم، ومنه قوله تعالى عن الكفار: ﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا﴾ [3]. وهذا زعم الكفار غير مستند إلى دليل،

---

[1] المشترك هو اللفظ الواحد الدال على المعنيين المختلفين فأكثر دلالة على السواء، والأضداد هو نوع من اللفظ المشترك انظر: المزهر للسيوطي ٣٦٩/١، ٣٨٧ .

[2] سورة الزخرف الآية " ١٩" .

[3] سورة التغابن الآية " ٧" .

وقد يأتي الزعم بمعنى التحقيق، نحو قول أميّة:

نوديَ قم واركَب بأهلك إنَّ اللهَ موفٍ للناسِ ما زعمُوا [١] .

وإمّا لإصابة الشيء على صفة نحو (وجد وألفى) قال تعالى: ﴿ووجدك ضالاً فهدى﴾، وهذا تقسيم الرضي لهذه الأفعال [٢]، ولا ريب أن هذا التقسيم الذي جعل معاني أفعال هذا الباب سبعة كغيره من التقسيم الذي يدور حول معنى اليقين والشك؛ لأنه يمكنك أن تحمل المعاني الخمسة الأخيرة التي عدّها الرضي على المعنيين الأول والثاني من الظن واليقين، وهذا هو الأمر الواقع، وهو قول جمهور أهل العلم، فالاختلاف في المظهر لا في الجوهر .

عدد هذه الأفعال: الأفعال التي وضعت للدلالة على المعنيين المذكورين اليقين والشك يختلف عددها بين أهل العلم بهذا الفن، فقد ذكر أكثرهم أنها سبعة أفعال، وقد أحصيناها في الكتاب [٣] سبعة، وممن ذكروا أنها سبعة ابن جني والقاسم بن محمد الضرير شارح اللمع لابن جني وعبد القاهر الجرجاني وابن الحاجب، والزمخشري وابن يعيش وغيرهم [٤]، وتلكم هي: ظننت وحسبت وخلت ورأيت ووجدت وعلمت وزعمت.

وذكر ابن السراج [٥] منها ستة، ولم يذكر "زعمت" وذكر الفارسي [٦] ثمانية غير أنه لم يذكر "وجدت" وزاد اثنين وهما "أرى" و"نبّئت"، وذكر ابن إسحاق الزجاجي [٧] تسعة ليست منها "وجدت"، وزاد ثلاثة وهي: نبّئتُ، وأنبئتُ، وأعلمتُ، وذكر ابن مالك وابن هشام ومن تبعهما أربعة عشر فعلا، وقد أحصيناها من قبل، وزاد الرضي عليها فعلين

---

[١] البيت لأمية بن أبي الصلت انظر: في ديوانه ص/٥٨، ولسان العرب في (زعم) وشرح الكافية للرضي ١٥١/٤ .

[٢] انظر: شرح الكافية للرضي ١٤٨/٤ ــ ١٥٢ .

[٣] انظر: الكتاب ٣٩/١ ــ ٤٠ .

[٤] انظر: في (اللمع لابن جني ص/١٠٧، وشرح اللمع ص/٦١، والمقتصد ٤٩٤/١، وشرح المقدمة الكافية ٩٠٠/٣، والمفصل ص/٣١٠، وشرح المفصل ٧ /٧٨ .

[٥] انظر: الأصول في النحو ١٨٠/١،

[٦] انظر: الإيضاح ص/١٣٠ .

[٧] انظر: الجمل للزجاجي ص/٢٨، ٢٩ .

وهما: عرف وأبصر فصار عدد هذه الأفعال عنده ستة عشر فعلا .

المطلب الثاني :أقسام أفعال القلوب تصرفا وجمودا وتأثير ذلك في الإلغاء والتعليق

أفعال القلوب من حيث التصرف والجمود على قسمين وهما :

١- أفعال متصرفة ٢- أفعال جامدة .

والمتصرف منها أكثر من غيره ؛ إذ لم يوجد بعد الاستقراء في كتب النحو إلا فعلان جامدان، وهما (هَبْ) بمعنى ظُنَّ، و(تعلّمْ) بمعنى اعلم ، وهذان الفعلان غير متصرفين ؛ إذ لا يأتي منهما ماضٍ ولا مضارع في حالة دلالتهما على" الظن، والعلم" القائم معناهما بالقلب.

أمّا في حالة عدولهما عن المعنى القلبي المذكور فانهما يتصرفان، ويكونان من الأفعال المؤثرة، فلا يدخلان في أفعال القلوب، فـ "هب" الذي من "وهب" بمعنى أعطي متصرف، وكذلك "تعلّم" (الأمر) من تعلّمَ نحو "تعلّمِ النحوَ" أي اكتسب علم النحو، متصرف أيضا ،فلا مدخل لهما ههنا، وبقية أفعال القلوب (ما عدا هبْ وتعلّمْ) متصرفة، وهي اثنا عشر فعلا بعد طرح غير المتصرف، نحو: ظنَّ وحسب وخال ورأي وعلم ووجد ودرى وألفى وحجا وعدَّ وزعم وجعلَ [١].

وإنما تطرقنا للحديث عن هذا الجانب، وهو جانب التصرف والجمود في الأفعال القلبية لما له من علاقة وثيقة بمسألتي الإلغاء والتعليق اللتين يدور الحديث حولهما كثيرا في هذا البحث ؛ إذ لا يلغي ولا يعلّق من الأفعال القلبية إلا ما تصرف منها تصرفا تامّا، فعلم أنَّ " هبْ وتعلَّم " لا يلغيان ولا يعلّقان لعدم تصرفهما، قال ابن مالك: ((ولا يكونان (أي التعليق والإلغاء) إلا في فعل قلبي متصرف)) [٢].

علة عدم الإلغاء والتعليق في غير المتصرف: وإنما لا يدخل الإلغاء والتعليق في غير المتصرف من أفعال القلوب؛ لأنه إذا لم يكن الفعل متصرّفا في ذاته ؛ فإنه لا يتصرف في

---

[١] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٢ .

[٢] شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٢ .

عمله[١]، ومن ثمَّ لا يعمل غير المتصرف إذا توسّط بين معموليه أو تأخّر عنهما بخلاف المتصرف ؛ فإنه يعمل في جميع أحواله تقدّم أو توسّط أو تأخّر ؛ لأن تصرفه في ذاته أدّى إلى تصرفه في عمله كالأفعال المؤثّرة.

ولما كان الإعمال والإلغاء سمتين من سمات أفعال القلوب، وأفعال القلوب متصرفة وغير متصرفة، ألزم غير المتصرف منها بالإعمال فقط، وألزمت المتصرفة منها بالإعمال في حال تقدمها إذا لم يلها ما له حق الصدارة، وبالتعليق إذا وليها ماله حق الصدارة، وأجيز لها الإعمال والإلغاء في حالتي التوسّط والتأخّر. وإنما ألغيت أفعال القلوب في حالتي التوسّط والتأخّر لضعفها في العمل؛ لأنها ليست كالأفعال المؤثرة التي تأثيرها في المفعول محسّ ومشاهد، ومتعلّقها هو الذات لا الحدث، بخلاف أفعال القلوب؛ فإنه ليس لها تأثير محسّ لقيام معانيها بالقلب، ومتعلّقها الحدث لا الذات [٢]، وإذا كانت أفعال القلوب ضعيفة في العمل وهي متصرّفة، فحريّ لها أن تكون أشدّ ضعفا وهي غير متصرفة، ولأجله لم يدخل الإلغاء ولا التعليق في غير المتصرفة.

و قال الأشموني: ((و إنما لم يدخل الإلغاء والتعليق (هبْ وتعلمْ) وإن كانا قلبيين لضعف شبههما بأفعال القلوب من حيث لزوم صيغة الأمر)) [٣].

---

[١] قال ابن أبي الربيع: ((اعلم أن الفعل إذا كان متصرفا في نفسه، فيجب أن يتصرف في معموله بالتقديم والتأخير)) البسيط ١/٤٣٠، وفيه دليل على أن التصرف في ذات الفعل يؤدّي إلى التصرف في ذات المعمول، سواء كان فعلا مؤثرا كضرب وسمع أو غير مؤثر كظن وأخواتها،

[٢] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/٦٤، وشرح الأشموني ٢/٥٥

[٣] انظر: شرح الأشموني ٢/٥٥

المبحث الثاني

موانع عمل أفعال القلوب: ولها مانعان: وهما الإلغاء والتعليق

لا يخفى أن أسلوب الإلغاء والتعليق من الخصائص التي تتميّز بها أفعال القلوب وهما يمنعان هذه الأفعال من العمل إمّا بإلغاء عملها لفظا ومحلاّ إذا توسّطت أو تأخّرت، وإمّا بتعليقها عن العمل في معموليها لفظا لا محلاّ إذا فصل بينها وبين معموليها فاصل لفظي مما له حق الصدارة، ولكل من الإلغاء والتعليق تعريفه وشروطه وأسبابه وصوره وأحكامه وأداته ودلالته، وغيرها من الأمور التي سنَتحدّث عنها من خلال تسعة مطالب.

المطلب الأول: الإلغاء تعريفه وشروطه وسببه واختلاف أهل العلم فيه.

المطلب الثاني: صور الإلغاء وأحكامه مع التمثيل لكل صورة، وبيان مذاهب النحاة فيها.

المطلب الثالث: إلغاء ما اشتق من أفعال القلوب، والدلالة التركيبية لأساليب الإلغاء.

المطلب الرابع: التعليق تعريفه وسببه وشروطه ومذاهب العلماء فيما يجري فيه التعليق.

المطلب الخامس: أدوات التعليق المشهورة.

المطلب السادس: أدوات التعليق الأخرى.

المطلب السابع: محل الجملة المعلق عنها الفعل وحكم العطف عليه.

المطلب الثامن: تعليق ما اشتق من أفعال القلوب وحكم التعليق وأقوال أهل العلم فيه، والفرق بين كل من الإلغاء والتعليق.

المطلب التاسع: الدلالة التركيبية لأساليب التعليق.

المطلب الأول: الإلغاء تعريفه وشروطه وسببه

فالإلغاء معناه لغة: الإبطال، مصدر ألغى يلغي إلغاءً على زنة أفعلَ مأخوذ من اللغو، وهو ما لا يعتدّ به من أولاد الإبل في الديّة [١]، ومنه اللغو في الأيمان، وهو ما لا يعقد عليه القلب، مثل قولك: لا والله، بلى والله [٢]، قال الله تعالى: ﴿لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم﴾ [٣]، أي لا يعاقبكم ولا يلزمكم بما صدر منكم من الأيمان اللاغية، وهي التي لا يقصدها الحالف، بل تجري على لسانه عادة من غير تعقيد ولا تأكيد[٤]، وهذا هو المعنى اللغوي الذي انبنى عليه المعنى الاصطلاحي .

تعريف الإلغاء اصطلاحا:

الإلغاء في معناه الاصطلاحي عند المتقدمين من النحاة أشمل وأوسع منه عند المتأخرين، قال ابن السراج: ((اعلم أن الإلغاء إنما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب، إن كانت مما تعرب، وإنما متى أسقطت من الكلام لم يختلّ الكلام ،و إنما يأتي ما يلغي من الكلام تأكيدا أو تبييناً)) [٥]، وقال أيضا: ((وحق الملغى عندي أن لا يكون عاملا، ولا معمولا فيه، حتى يلغي من الجميع،وأن يكون دخوله في الكلام كخروجه منه،لا يحدث معنى غير التأكيد))[٦].

وبناءً على هذا التعريف قسّم ابن السراج ما يجري فيه الإلغاء إلى أربعة أقسام:

---

[١] انظر: معجم المقاييس في أللغة مادّة (ل ـ غ ـ و) ص/٩٥٧ باب اللام والغين وما يثلثهما، ولسان العرب في مادة (ل-غ-و) .

[٢] وفي حديث رواه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت:إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((اللغو في اليمين هو كلام الرجل في بيته كلا والله، وبلى والله)) انظر:تفسير ابن كثير ٢٧٤/١ .

[٣] سورة البقرة الآية " ٢٢٥ " .

[٤] انظر: تفسير ابن كثير ٢٧٣/١ .

[٥] انظر: الأصول في النحو لابن السراج ٢٥٧/٢ـ ٢٥٩ .

[٦] المرجع السابق .

الاسم والفعل والحرف والجملة. ومثّل للاسم بضمير الفصل (هو) وللفعل بـ (كان) الزائدة نحو: ما كان أحسن زيدا، وللحرف بـ (ما) نحو قوله تعالى: ﴿فبما نقضهم﴾[١] ونحو: إنما زيد قائم، وللجملة بـ (ظننت) الملغى في نحو: زيد ظننت قائم، وبالجملة الاعتراضية في نحو قول الشاعر :

إنّي لأمنحكَ الصدودَ وإنني -قسماً- إليكَ مع الصدودِ لأميلُ[٢]

وكلام ابن السراج في تعريف الإلغاء عام وشامل لأمرين:

الأول: ما يزاد في الكلام لغرض التأكيد والتبيين من ضمير الفصل، أو اسم الإشارة أو الحروف نحو: ما ولا والباء ومن، وما أشبه ذلك.

والثاني: ما يلغي من العوامل عن العمل مثل: ظنَّ وأخواتها، وكان. فالإلغاء عند ابن السراج شامل لهذين المعنيين، ثم تطوّر هذا الاصطلاح فأصبح يطلق الإلغاء عند المتأخرين على إبطال عمل العوامل،وتطلق على ما بطل معناه، وصار دخوله في الكلام كخروجه، ولا يحدث معنى غير التوكيد [٣] .

فالإلغاء في معناه الاصطلاحي لدي جميع النحاة (ما عدا ابن السراج في ظاهر تعريفه) يتفق المراد منه مع تفاوت في الألفاظ، فهو إبطال عمل العامل لفظا ومحلا [٤]،

---

[١] سورة النساء الآية " ١٥٥ " .

[٢] البيت للأحوص يمدح به عمر بن عبد العزيز، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣٨٠/١، استشهد به على المصدر المؤكد لنفسه، واستشهد ابن السراج في الأصول للتوكيد على جهة الاعتراض ٢٦٠/٢، والبيت موجود في الخزانة ١٧٧/٨، و١٥/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٦/١ .

[٣] انظر: البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٤٤٢/١ .

[٤] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٢، وأوضح المسالك ٥٤/٢ ،وشرح التصريح على التوضيح ٢٥٣/١، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ٤٢٧/١ ،و شرح الأشموني ٥٥/٢، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٢٧/٢ ،والكواكب الدرية ص/١٨٧

أو لفظا ومعنى[١] أو لفظا وتقديرا [٢]، لا لمانع لفظي يمنع من ذلك [٣]، كما في تعليق هذه الأفعال، وإنما هو لمانع معنوي، وهو ضعف العامل بتوسّطه أو تأخّره [٤] على سبيل الجواز[٥] في أغلب الأحوال.

شروط الإلغاء: وبعد أن عرّفنا الإلغاء لغةً واصطلاحاً نريد أن نتحدث الآن عن شروطه، لقد ذكر النحاة شروطا للإلغاء لا بد من مراعاتها في أساليبه، وصوره، وجميع وجوهه، وهذه الشروط هي: أن يكون الفعل المقصود إلغاؤه فعلا قلبيا متصرّفا تصرّفا تامّا[٦] متعدّيا لاثنين بنفسه [٧] متوسطا بين معموليه أو متأخّرا عنهما [٨] غير مؤكّد بمصدره الصريح [٩]، وغير مسبوق بنفي ولا بلام الابتداء [١٠] .

و يترتّب على هذا ما يلي:

أولاً: لا يجوز إلغاء فعل غير قلبي نحو: (سمع وضرب وأعطى) وغيرها من الأفعال المؤثرة النافذة التي تنفذ منك إلى غيرك؛ لأنها أفعال قوية تعمل كيفما وقعت في الكلام

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ١٥٥/٤، وشرح ابن عقيل ٣٦٩/١ .

[٢] انظر: شرح المفصل ٨٦/٧ .

[٣] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/١، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٦٩٩/٢ .

[٤] انظر: شرح المقدمة الكافية ٩٠٢/٣، وحاشية الخضري ٢٢٢/١ .

[٥] انظر: شرح التسهيل ٨٨/٢ .

[٦] انظر: شرح التسهيل ٨٥/٢، وارتشاف الضرب ١٠٦/٤ ٢، وشرح بن عقيل ٣٦٨/١، وشرح التصريح على التوضيح ٢٥٣/١ .

[٧] انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢٤٧/١ .

[٨] وفي تمثيل سيبويه ما يدل على هذين الشرطين، قال سيبويه: ((فإن ألغيت قلت: عبد الله أظنّ ذاهب ،و هذا إخال أخوك، وفيها أري زيد، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوي)) انظر: الكتاب ١١٩/١ ،وأصول السراج ١٨١/١، والمقتصد ٤٩٦/١، وشرح المفصل ٨٥/٧، وشرح بن عقيل ٣٧٠/١ .

[٩] انظر:المقتصد٥٠١/١ ،وشرح الجمل لابن عصفور٣١٦/١ ،والبسيط لابن أبي الربيع ٤٣٧/١ .

[١٠] ارتشاف الضرب ٢١٠٩/٤ .

مقدَّمة أو مؤخّرة أو متوسّطة [١] نحو: ضرب زيد عمراً، وعمراً ضربَ زيدٌ، إلى آخر ما يتصوّر في المسألة. وكذلك أفعال التحويل لا يجوز إلغاؤها لقوتها وتأثيرها في المفعول تأثيرا ظاهرا محسّاً مشاهدا بالعيون نحو: صيّر وجعل واتخذ، فإن أثرها ظاهر في الأغلب، مثل: جعلتُ الفقيرَ غنياً، وصيّرتُ الطينَ خزفاً، وهذا أمر ظاهر[٢] .

ثانيا: لا يجوز إلغاء فعل قلبي غير متصرف، وغير المتصرف في هذا الباب فعلان فقط هما " هب وتعلَّمْ " فلا يكون فيهما إلغاء ولا تعليق لشدة ضعفهما، وقلة شبههما بأفعال القلوب لعدم التصرف ،ولزوم صيغة الأمر[٣] .

ثالثا: لا يلغي من أفعال القلوب ما يكون لازما نحو: جبنُ زيد، أو متعديا بحرف الجر، نحو: فكَّر وتفكَّر فيه، أو متعديا إلى واحد نحو: كرهتُ زيداً، وعرفَ زيدٌ الحقَّ، وفهم محمد المسألة [٤]. وكذلك جميع ما عُدَّ من أفعال القلوب إذا لم تكن متعدية إلى اثنين بنفسها فإنها لا تلغي لأنه لا ينصب جزئي الابتداء إلا ما يكون متعديا لاثنين بنفسه فما لا يكون عاملا في المفعولين بنفسه، لا يكون مكفوفا عنهما .

رابعا: لا يجوز إلغاء ما تقدم من أفعال القلوب على معموليه على مذهب الجمهور خلافا للكوفيين و الأخفش مع استحسانهم الإعمال، فعلى مذهب الجمهور لا يجوز لك أن تقول: ظننتُ زيد قائم، أو ظني زيد قائم، إلا على تأويل، وسيأتي التفصيل في المسألة عند الحديث عن صور الإلغاء .

خامسا: لا يجوز إلغاء فعل قلبي مؤكد بمصدره الصريح، فلا يجوز لك أن تقول: زيدٌ ظننت ظنا منطلقٌ، وسيأتي مزيد من التفصيل عند الحديث عن تلك الصور.

سادسا: لا يجوز إلغاء فعل قلبي مسبوق بالنفي لأجل التناقض بين النفي

---

[١] انظر: البسيط في شرح الجمل ٤٣٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٧

[٢] انظر: شرح الكافية ١٧٠/٤ ،وأوضح المسالك ٦٣/٢، وحاشية الخضري على شرح بن عقيل قال الخضري فيه: ((أفعال التحويل لقوتها تؤثر في الذوات بقلبها وتحويلها من حال إلى حال)) ٢٢٢/١، وشرح التصريح ٢٥٦/١

[٣] انظر: شرح التسهيل ٨٥/٢، وأوضح المسالك ٦٣/٢، وشرح التصريح ٢٥٦/١، وشرح الأشموني ٥٥/٢

[٤] انظر: أوضح المسالك ٣١/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢٤٧/١، وشرح بن عقيل ٢٦٥/١

والإثبات ؛ لأن النفي يتوجّه في المعنى إلى مفهوم الجملة الملغى، فلا يجوز لك أن تقول: زيد قائم لم أظن، ولا أن تقول: زيد لم أظن قائم، بالرفع لأنك تكون حينئذ مثبتا ونافيا في آن واحدٍ لبقاء معنى الفعل القلبي المنفي؛ لأنك وإن كنت قد ألغيت عنه عمله لم تكن لتلغي عنه معناه؛ لأن معناه باقٍ، ومن ثم لا يجوز لك أن تلغيه، بل يجب عليك أن تعمله، وهذا الشرط ذكره أبو حيان، وتبعه المرادي .

سابعا: لا يكون إلغاء عمل الفعل القلبي على سبيل الجواز إذا سبقه لام الابتداء، بل يكون الإلغاء حينئذ على سبيل الوجوب، سواء كانت لام الابتداء مقرونة بالفعل ذاته نحو: إن زيدا لظننت أبوه قائم، أو بالاسم المقدم على الفعل القلبي نحو: لزيد ظننت قائم، ولزيد قائم ظننت ؛ لأن لام الابتداء تمنع أن يعمل ما قبلها فيما بعدها [1]، هذا ما يتعلق بشروط إلغاء عمل الفعل القلبي في معموليه .

أمّا سبب الإلغاء فأمر واحد، وهو ضعف العامل القلبي بتوسطه بين معموليه أو تأخره عنهما[2]، وهو سبب معنوي عقلي، لا لفظي محسّ، ونتحدث عن سبب الإلغاء وما دار فيه من الخلاف بين أهل العلم فيما يلي .

سبب الإلغاء واختلاف أهل العلم فيه: قبل أن نتناول الحديث عن سبب الإلغاء يحسن بنا أن نذكرَّ بأصلٍ يتردّد على ألسنة النحاة كثيراً، وهو: " أن ما يأتي على أصله لا يسأل عن علته، وإنما يسأل عن علة ما يأتي خلافا للأصل" [3]، وبناءً على هذه القاعدة

---

[1] يقول ابن أبي الربيع: ((إن وجوب إلغاء الفعل القلبي إذا سبقه لام الابتداء في نحو " لزيد ظننت قائم، ولزيد قائم ظننت " مبني على أصل، وهو: " ظننت لزيد قائم " لأنك لا تعمل " ظننت " إذا اعترضت بينه وبين معموليه لام الابتداء لأن لام الابتداء تمنع أن يعمل ما قبلها فيما بعدها، ومن ثم امتنع الأصل، فلما امتنع الأصل وهو " ظننت لزيد قائما " امتنع الفرع وهو " لزيدا ظننت قائما " والفعل هنا مؤخّرا في نية التقديم والتأخير ،إنما جاء على جهة الاتساع))، انظر: البسيط في شرح الجمل ٤٣٩/١ ،أقول: إن ابن أبي الربيع جعل أسلوب التعليق في نحو " ظننت لزيد قائم" أصلا لأسلوب الإلغاء في نحو: " لزيد ظننت قائم، ولهذا قيل إنَّ نحو " لزيد ظننت قائم " من باب التعليق، وانظر كذلك ارتشاف في الضرب ٢١٠٨/٤

[2] انظر: شرح المقدمة الكافية ٩٠٢/٣ وحاشية الخضري ٢٢٢/١

[3] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٢/١، والأشباه وا لنظائر للسيوطي ٢٩٣/١

المسلمة، فما الأصل في باب ظن وأخواتها أهو الإلغاء أم الأعمال ؟ فإن كان الإلغاء هو الأصل لأفعال هذا الباب فما سبب إعمالها ؟ وإن كان الإعمال هو الأصل فما سبب إلغائها ؟ فقد نظر النحاة في هذه المسألة، ورأينا أن لهم فيها رأيين :

الرأي الأول: وهو رأي قومٍ من أهل العلم منهم ابن عصفور إذ يرى أن إلغاء باب ظن وأخواتها إنما هو رجوع إلى الأصل الذي كان ينبغي أن تكون عليه هذه الأفعال، والأصل فيها ألاّ تعمل شيئا لكونها تدخل في الحقيقة على جملة اسمية من المبتدأ والخبر، وكل عامل يدخل على الجملة ينبغي أن لا يعمل فيها ولا يؤثّر، نحو قال زيد: "عمرو منطلق "، وقرأتُ "الحمد لله ربّ العالمين" وسمعت من عمرٍو "زيد عالم "، فليس لـ قال ولا لـ قرأ ولا لـ سمع أيّ أثر ظاهر فيما دخلت عليه من الجمل ؛ لأن العوامل لا تؤثّر في الجمل[١].

وعلى هذا كان ينبغي أن لا يكون لـ (ظنَّ) وأخواتها أثر فيما تدخل عليه من الجملة الاسمية، ومع هذه القاعدة فإن هناك شبها لها بباب(أعطيتُ) من حيث إنها أفعال، كما أنَّ (ظنَّ) وبابها أفعال[٢]، ويطلب كل من البابين مفعوليهما من جهتين مختلفتين، فطلب (ظن) وبابها مفعولها الثاني – وهو الخبر لها – من جهة الوضع إذ هو موضع الفائدة، وطلبها المفعول الأول – وهو المبتدأ – من جهة أن النطق بالفعل والمفعول الثاني لا بد له من المفعول الأول؛ إذ هو موضع البيان من حيث إنه صاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة [٣]، ومفعولها في الحقيقة هو مصدر المفعول الثاني مضافا إلى المفعول الأول[٤]، نحو: ظننتُ زيدا قائما، وعلمتُ محمداً جالسا، أي ظننت قيام زيد وعلمت جلوس محمد، وهاتان هما الجهتان اللتان يطلب من خلالهما ظنَّ وبابها مفعوليهما.

وأما أعطي وبابها فإنها تطلب المفعولين من جهتين مختلفتين في نحو: " أعطى زيدٌ الغلامَ درهما، وكسا الأميرُ الفقيرَ ثوباً، فطلبها للمفعول الثاني من جهة أنه هو المأخوذ

---

[١] شرح الجمل لابن عصفور ٣١٥/١، والبسيط في شرح الجمل ٤٣١/١

[٢] شرح الجمل لابن عصفور ٣١٥/١، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٤٣٢/١

[٣] انظر: شرح المفصل ٧٨/٧، ٨٣ ،وشرح الجمل ٣١٥/١، والبسيط لابن أبي الربيع ٤٣١/١

[٤] شرح الكافية للرضي ١٤٩/٤

وللمفعول الأول من جهة أنه هو الآخذ.

فلما أشبهت ظن وبابها أعطي وبابَها، حملت عليها ،وأعملت في الجمل عملها، هذا بخلاف " قرأَ وقالَ وسمع "؛ فإنها لا تشبه باب أعطي، كما أشبهتها ظن وبابُها ؛ لأن بابَ ظنَّ وأخواتها لا يليها إلا اسمان أو ما هو بمنزلتهما، كما أن أعطى وبابها لا تطلب إلا اسمين، وأما " قرأ وقال " فقد تقع بعدهما الجمل الفعلية .

فلما تبين أن إعمال ظن وأخواتها إنما كان على سبيل التشبيه بـ" أعطى" وبابها، ومن باب حمل الفرع على الأصل، علم السبب الذي انفردت لأجله هذه الأفعال بالإلغاء؛ لأن في ذلك رجوعا إلى الأصل ؛ لأن المشبّه لا يقوي قوة المشبّه به، والفرع لا يرقى إلى مرتبة الأصل، فأعملت " أعطى" وبابها، وهي المشبه به لقوتها في جميع حالاتها، كيفما وقعت في الكلام، في حين أعمل المشبه وهو (ظن) وبابها في بعض حالاتها، كما إذا جاءت متقدمة، وهو الأقوى، وألغي في حالاتها الأخرى ،كما إذا جاءت متأخّرة أو متوسّطة .

وإذا كان الإلغاء في أفعال القلوب من باب الرجوع إلى الأصل فإنها إذا رجعت إلى أصلها لا تضرّ في نظام الجملة الاسمية التي دخلت عليها لعودة الكلام إلى الأصل، واستقلاله جملة اسمية من المبتدأ والخبر كما كان، وهذا الذي ذكرناه من أن إلغاء أفعال القلوب هو من باب الرجوع إلى الأصل، والإعمال فيها على سبيل التشبيه والحمل على باب أعطى، هو مذهب الجمهور كما يقول السيوطي [1] .

الرأي الثاني: أن الإعمال في باب " ظن وأخواتها " هو الأصل لأن العمل واقع في جميع أفعال هذا الباب الجامد منها والمتصرف والقلبي منها والتصييري، وقد ذهب إلى هذا الرأي ابن هشام وبعض النحاة [2]، ونقل السيوطي في الأشباه والنظائر ما يرجح أصالة

---

[1] انظر: همع الهوامع ٢٢٢/٢

[2] انظر: أوضح المسالك ٥٤/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢٥٢/١، والكواكب الدرية ص/١٨٧، وفي البديع في علم العربية يقول ابن الأثير ((إن العوامل تنقسم إلى أصل في العمل فرع، والأصل الفعل))، انظر: البديع في علم العربية ٤٢٠/٢/١، وفي شرح الكافية للرضي ٤٧٣/٣، قال: ((فصار الفعل أصلا في العمل في المسند إليه وغيره ،و غير الفعل من المصدر، واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فروعا عليه)) .

العمل في الأفعال عموما (أفعال القلوب وغيرها) فقال نقلا عن شرح الجمل: ((العمل أصل في الأفعال وفرع في الأسماء والحروف)) ونقل عن صاحب البسيط قوله: ((أصل العمل للفعل، ثم لما قويت مشابهته له، وهو اسم الفاعل، واسم المفعول)) وقال نقلا عن ابن النحاس في التعليقة ((الأفعال أصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل أقله في الفاعل ...، ومعنى الأصالة أن يعمل بنفسه لا بسبب غيره)) [1] وقال ابن عصفور: ((العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف بدليل أن الأفعال كلها عاملة، وأما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال، فدلّ ذلك على أن العمل كحق للأصالة إنما هو للفعل)) [2].

وإذا كان العمل أصلا في الأفعال وفرعا في الأسماء والحروف[3] ،وظن وبابها أفعال، فكان حقها أن تعمل اقتضاءً للأصل، ومن ثم عمل منها الجامد والمتصرف والقلبي والتحويلي، ولم يلغ منها إلا القلبي المتصرّف في بعض حالاته ،كما إذا تأخّر عن معموليه أو توسّط بينهما، وذلك بسبب معنوي، وهو ضعف العامل بتوسّطه أو تأخّره .

المطلب الثاني : صور الإلغاء وأحكامه مع التمثيل لكل صورة وبيان مذاهب النحاة فيها

بعد هذا العرض المؤجز لشروط الإلغاء وسببه، نرى أن نقدم عرضا مفصلا لصور الإلغاء، مضمّنًا كل صورة حكمها مع ذكر مذهب النحاة، إن وجد ذلك، وإننا سنسير في ذكر هذه الصور على قاعدة " الأقوى فالأقوى " وفقا لقوة الإلغاء من عدمه مراعيا ذلك في الصور الفرعية التي تنضم إلى الصور الرئيسة .

والصور الرئيسة في هذا الباب ثلاث وهي:

الصورة الأولى: إلغاء أفعال القلوب متأخّرة عن معموليها نحو: زيدٌ منطلقٌ ظننت.

والصورة الثانية: إلغاء أفعال القلوب متوسّطة بين معموليها نحو: زيدٌ أظنُّ منطلقٌ.

الصورة الثالثة: إلغاء أفعال القلوب متقدمة على معموليها نحو: ظننتُ زيدٌ قائمٌ.

---

[1] انظر: الأشباه والنظائر ٢٩٤/١ .

[2] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٢/١ .

[3] انظر: البديع في علم العربية ٤٣٠/١/١ .

والصورتان الأولى والثانية مما اتفق عليهما النحاة، أما الصورة الثالثة فقد أثبتها ابن هشام والأشموني [١] وإن كان النحاة الأقدمون سجلوها في كتبهم من خلال التمثيل، وسنذكر أمثلتهم عند الحديث عن هذه الصورة .

أمّا الصورة الأولى وهي: إلغاؤها متأخّرة عن معموليها من المبتدأ والخبر فإنها تنتظم خمسة أوجه من الإلغاء وهي كالتالي :

الوجه الأول: وهو أن تأتي بالفعل القلبي متأخّرا عن معموليه خاليا من المصدر الصريح، ومن ضميره، ومن الإشارة إليه [٢]، ولا يكون مسبوقا بنفي أو بلام الابتداء [٣]، نحو: زيد منطلق ظننت أو أظن أو أنا ظانٌّ، ومنه قول الشاعر: (الطويل):

هما سيّدَانا يزعمانِ وإنَّما يسودانِنا إن أيسرتْ غناهما [٤]

ونحو قول الآخر: (الخفيف)

آتٍ الموتُ تعلمونَ فلا يرْ هِبْكم من لظَى الحروبِ اضطرامُ [٥]

والحكم في هذا الوجه جواز الإلغاء والإعمال، أما الإلغاء؛ فلأنك تبني الكلام على الابتداء من أول الأمر، وقد أتيت بجزأيه ونطقت بهما أولاً، فجرى عليهما حكمهما من الرفع، ثم طرأ عليك الظن، فأتيت بالفعل بعد ما مضى كلامك على اليقين، ومن ثم جاء فيه الإلغاء، وهو أحسن وأقوى بلا خلاف بين النحاة [٦]، قال سيبويه: ((وكلّما أردت

---

[١] انظر: أوضح المسالك ٢/٥٨ ــ ٦٨ . حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٢٧ ــ ٢٨ .

[٢] انظر: البسيط في شرح الجمل ١/٤٣٩

[٣] انظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١٠٩ .

[٤] البيت لأبي أسيد الدبيري ،وقد رواه ابن السكيت في كتاب "تهذيب الألفاظ" ص/١٣٥ انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٦، وأوضح المسالك ٢/٥٩، وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٥٤، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/٢٢٨

[٥] البيت بلا عزو في كتب النحاة، انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٦، وشرح الأشموني ٢/٥٧، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٢٨، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢/٥٨

[٦] انظر: المقتصد ١/٤٩٧، وشرح المفصل ٧/٨٥ ،وشرح الجمل لا بن عصفور ١/٣١٤، والبسيط في شرح الجمل ١/٤٣٩، وأوضح المسالك ٢/٦٠، وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٥٤ .

الإلغاء فالتأخير أقوى ...، وإنما كان التأخير أقوى ؛ لأنه إنما يجيء بالشكّ بعد ما يمضي كلامه على اليقين أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقين، ثم يدركه الشك))[١]، وقال ابن السراج: ((ولا يحسن الإلغاء إلا مؤخّرا))[٢] وقال ابن عصفور: ((وإذا ألغيتها قدّرت أن الكلام مبني على أن لا يكون فيه فعل من هذه الأفعال، ثم عرض لك بعد ذلك إن أردت أن تذكر هذه الأفعال ...، فكأنك قلت عقيب قولك: زيد منطلق، فيما أظن أو فيما أعلم أو فيما أزعم)) [٣].

وإنما كان الإلغاء في هذا الوجه أحسن وأقوى للأسباب الآتية:

أ- أن أفعال القلوب ضعيفة بناءً على ما سبق أن ذكرناه من أن الإعمال فيها جاء حملاً على غيرها، فليست قوتها كقوة بقية الأفعال المتعدية، فإذا توسّطت أو تأخّرت ازداد ضعفها، وضعفها إذا تأخرت أقوى وأشد منه إذا توسّطت، ومن ثم جاء حكم الإلغاء أقوى في حال تأخّرها ليتناسب الحكم مع ضعف الفعل .

ب- أنك إذا نطقت الجزأين من المبتدأ والخبر قبل الفعل القلبي أصبح الفعل لا حظ له من التقدم، وكان العامل المعنوي وهو الابتداء مسيطرا عليهما لكونه أقرب إليهما من العامل اللفظي، وهو الفعل، وأولى العاملين الأقرب، فأعمل الابتداء وألغي الفعل[٤] لأن الفعل القلبي وإن كان عاملا لفظيا قويّا مقارنة بالعامل المعنوي[٥]، فإنه لا يقدر في حال تأخّره عن معموليه مقاومة العامل المعنوي المتقدم، ولهذا كان الإلغاء أحسن وأقوى.

أما الإعمال في هذا الوجه فجائزٌ؛ لأنك تبني الكلام على الفعل القلبي من الظن أو الشك من أول الأمر، ولكنك أخرّت الفعل على جهة الاتساع، فقلت: "زيدا قائما ظننت" كما تقول: "زيدا قائما ضربت"، وكان من حق الكلام أن تأتي بالظن متقدما،

---

[١] انظر: الكتاب ١١٩/١، ١٢٠ .

[٢] انظر: الأصول ١٨١/١ .

[٣] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٥/١، ٣١٦ .

[٤] انظر: المقتصد ٤٩٧/١ .

[٥] انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٧٦/٢ .

فتقول "ظننت زيدا قائما" ولكنك أخّرت ما كان حقه التقديم[١]، إلاَّ أنَّ الإعمال فيه ضعيف، لأن الفعل يضعف عمله إذا تقدّمه معموله ؛ لابتعاده عن الصدر. وإليه يرجع كلام سيبويه إذ يقول: (وإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدّم أو أخّرَ...، وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: "زيدا أخاك أظن" ضعيف، كما يضعف، "زيدا قائما ضربت" ؛ لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل)[٢]، وقال ابن يعيش: ((واعلم أنه كلما تباعد الفعل عن الصدر ضعف عمله ...، وكلما طال الكلام ضعف الإعمال مع التأخر))[٣].

الوجه الثاني: وهو أن تأتي بالفعل القلبي متأخرا عن معموليه مؤكدا إياه بضمير المصدر أو بالإشارة إلى المصدر، مثال الأول: زيد قائم ظننته أي ظننت الظنّ، ومثال الثاني: زيد قائم ظننت ذاك أي ذاك الظن.

والحكم العام فيه جواز الإلغاء على ضعف، والإعمال هو الوجه الأحسن والأقوى، وإلغاء الفعل مع تأكيده باسم الإشارة أقوى وأحسن من إلغائه مع تأكيده بضمير المصدر؛ لأن الضمير أقرب إلى المصدر المعرب من اسم الإشارة، وإن كانا مبنيين ؛ لأن صيغة الضمير تنبئ عن النصب فصارت الصيغة بمنزلة الإعراب في المصدر، أما اسم الإشارة فليس فيه إعراب، ولا له صيغة تقوم مقام الإعراب، فبعد شبهه عن المصدر، فلذلك كان الإلغاء معه أحسن من الإلغاء مع الضمير [٤].

وإنما قلنا: إن الإلغاء في هذه الصورة جائز على ضعف والإعمال هو الأحسن والأقوى؛ لأن الضمير واسم الإشارة راجعان إلى المصدر، والمصدر يعاقب الفعل، فكأنك جمعت بين المتعاقبين [٥]؛ ولأن الضمير تأكيد للفعل في المعنى دون اللفظ [٦]، والتأكيد

---

[١] انظر: البسيط ٤٣٧/١، ٤٣٩ وشرح المفصل ٨٥/٧ .

[٢] انظر: الكتاب ٢٠/١ .

[٣] انظر: شرح المفصل ٨٥/٧ .

[٤] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٧/١، والبسيط في شرح الجمل ٤٣٨/١، ٤٣٩ .

[٥] انظر: البسيط في شرح الجمل ٤٣٧/١ .

[٦] انظر: المقتصد ٥٠١/١ .

تعظيم وتشديد للفعل والإلغاء توهين له، وبينهما من التناقض ما لا يخفى[١]، وإنما جاز الإلغاء مع الضمير، واسم الإشارة لبنائهما وعدم ظهور أثر العامل فيهما ؛ إذ لم تكن تعد أنك ألغيت الفعل وأعملته في حال واحد، كما كان حالك مع المصدر الصريح نحو زيد قائم ظننت ظنا [٢]، ولهذه الأسباب حكم عليه بجواز الإلغاء لكن مع الضعف، وبالإعمال مع الحسن والقوة.

الوجه الثالث: وهو أن تأتي بالفعل القلبي متأخّرا عن معموليه مؤكدا إيّاه بالمصدر الصريح نحو: زيدا قائما ظننت ظنا، وعمرا منطلقا حسبت حسبانا.

والحكم فيه وجوب الإعمال، ولا يجوز الإلغاء، وهذا رأي ابن عصفور، وابن أبي الربيع [٣]، وقد ذهب عبد القاهر وابن مالك والرضي وغيرهم إلى أن إلغاء الفعل مع تأكيده بصريح المصدر المنصوب أمر في غاية القبح، ودونه في القبح إذا كان المصدر مضافا إلى ياء المتكلم و لم يظهر عليه النصب، نحو: زيد قائم ظننت ظني، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أولوية الإعمال لديهم في حال توكيد الفعل المتأخر بالمصدر الصريح [٤] .

وإنما لم يجز الإلغاء فيه؛ لأن العرب قد جعلت المصدر نائبا مناب الفعل، ومعاقبا له عند الإلغاء [٥]، فهو عوض عن الفعل، ولا يجوز أن تجمع بين العوض والمعوض عنه إذا أردت الإلغاء [٦]، وكان عليك أن تأتي حينئذ بالفعل وحده نحو: زيد منطلق ظننت، أو بالمصدر وحده نحو: زيد منطلق ظنا [٧].

ثم إن إلغاءك الفعل مع تأكيدك إيّاه بالمصدر أمر بيّنُ التناقض ؛لأنك في حالة إلغائك الفعل عن معموليه مع إعمالك إياه في مصدره الصريح في نحو: زيدٌ منطلقٌ ظننتُ ظناً –

---

[١] انظر: البديع في علم العربية ٤٥٢/٢/١

[٢] شرح الجمل لابن عصفور ٣١٧/١

[٣] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٦/١، والبسيط لابن أبي الربيع ٤٣٨/١

[٤] انظر: المقتصد ٥٠١/١، وشرح التسهيل ٨٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٦٥٨/٤، وارتشاف الضرب ٢١١٢/٤، وهمع الهوامع ٢٣١/٢

[٥] انظر: البسيط ٤٣٨/١

[٦] انظر: همع الهوامع ٢٣١/٢

[٧] انظر: البسيط ٤٣٧/١، ٤٣٨

على سبيل الافتراض - كنت معملا الفعل وملغيه في آن واحدٍ، وإلغاء شيء وإعماله في آن واحدٍ محال . ويضاف إلى هذا أنك من حيث تلغي لم تبن الكلام على الفعل، ولا كان معتمد الكلام على الإتيان به، بل كنت تقدر أنه طرأ لك ذكر الفعل من الظن أو الشك بعد بناء الكلام على الابتداء، ومن حيث تؤكد بالمصدر تكون قد جعلت الفعل معتمد كلامك ؛ إذ لا يؤكد من الكلام إلا موضع الاعتماد والفائدة [١]، وهذا هو التناقض في هذه الصورة.

ثم لا يخفى أن المصدر تكرير للفعل، وتوكيد له لفظا ومعنًى، فلما كان أذهب في التوكيد كان مجيئه مؤكدا للفعل أبعد له من الإلغاء [٢]، والتوكيد دليل الاعتناء بحال العامل، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به، وبينهما شبه التنافي [٣]، ولهذه الأسباب والأسرار كان لا بد من الإعمال في هذه الصورة.

الوجه الرابع: وهو أن تأتي بالفعل القلبي متأخرا عن معموليه، وقد سبق هذا الفعل بالنفي نحو: زيدا قائما لم أظن، وعمرا منطلقا ما ظننت، ومحمد ا مسافرا أنا غير ظانّ.

والحكم فيه امتناع الإلغاء ووجوب الإعمال كما يرى أبو حيان وغيره من النحاة[٤]، وإنما كان كذلك لظاهر التناقض بين الإثبات والنفي؛ لأن النفي يتوجّه في المعنى إلى المفعولين، فابتداؤك بزيد وجعله مرفوعا يثبت قيامه، ثم تأتي بالنفي بعده، وهو يفيد نفي القيام، هذا ظاهر التناقض.

وإلغاؤك الفعل يوهم المخاطب فهم ما كنت تقصده من النفي ؛ لأنك في حالة إلغاء الفعل المنفي تكون قد نقضتّ بآخر كلامك ما كنت أبرمته بأول كلامك، فقولك: (زيد منطلق لم أظن) مشتمل على جملتين مستقلّتين، مقتضى كل منهما يختلف عن الأخرى،

---

[١] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٦/١

[٢] انظر: المقتصد ٥٠١/١

[٣] شرح الكافية ١٥٨/٤

[٤] انظر: ارتشاف الضرب ٢١٠٩/٤، وقد ذهب إلى هذا الرأي تلميذه المرادي، انظر: حاشية الصبان على الأشموني ٢٧/٢، والكواكب الدرية ص/١٨٧، وحاشية الخضري على شرح بن عقيل ٢٢٣/١، منحة الجليل بتحقيق شرح بن عقيل٢٧٠/١

فالأولى تقتضي إثبات الانطلاق لزيد، والثانية تنفي هذا الانطلاق، وهذا هو التناقض فيها، فكان لزاما عليك أن تعمل الفعل المنفي وتقول: زيدا منطلقا لم أظن [١].

وإنما أتيت بهذا الوجه، والذي قبله ضمن وجوه الإلغاء وإن لم يكن لهما حظ من الإلغاء تكملةً للقسمة العقلية المتصورة في هذا الموضوع.

الوجه الخامس: وهو أن تأتي بالفعل القلبي متأخّرا عن معموليه، وقد اقترن بمعموله المتقدم عليه لام الابتداء نحو: لزيد منطلق ظننت، ولعمرو قائم حسبت.

والحكم فيه وجوب الإلغاء [٢] ؛ لأنه ليس لديك أصل تبني عليه هذا الفرع، فتعمل الفعل المتأخر فتقول: لزيدا منطلقا ظننت، وإنما تقول: لزيد منطلق ظننت، بناءً على ما لديك من الأصل وهو: ظننت لزيد قائم [٣].

وكل ما بينهما من الفرق هو أن الأصل بابه التعليق، والفرع بابه الإلغاء، ولا مانع من حمل ما يتعلق بالإلغاء على ما يتعلق بالتعليق ؛ لأن التعليق ضرب من الإلغاء، كما يقول ابن يعيش[٤]، ومن أجل ذلك كان بعض أهل العلم يقول نحو: (لزيد قائم ظننت) من باب التعليق، وليس من باب الإلغاء [٥].

الصورة الثانية الرئيسة: هي كما ذكرت إلغاء أفعال القلوب متوسّطة بين معموليها نحو: زيد ظننت قائم، وعمرو حسبت منطلق، وهي كسابقتها تشتمل على خمسة أوجه، وكل وجه منها يستحقّ من الشروط والأحكام والأسرار ما استحق الوجه المقابل له في الصورة الأولى الرئيسة في حال التأخر، لذا نكتفي بالإشارة السريعة لتلك الأوجه.

الوجه الأول: هو أن تأتي بالفعل عاريا من المصدر وضميره، والإشارة إليه غير مسبوق بنفي، ولا بلام الابتداء، مثاله قولك: زيد ظننت أو أظن أو أنا ظان عالم، ومما جاء منه في الشعر قول منازل بن ربيعة المنقري يهجو به رؤبة بن العجاج :

---

[١] انظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١٠٩، وحاشية الخضري على شرح بن عقيل ١/٢٢٣

[٢] انظر: البسيط في شرح الجمل ١/٤٣٩ ،وارتشاف الضرب ٤/٢١٠٩، وحاشية الخضري ١/٢٢٣

[٣] انظر :البسيط في شرح الجمل ١/٤٣٩

[٤] انظر شرح المفصل ٧/٨٦

[٥] انظر: حاشية الخضري ١/٢٢٣

أبا لأراجيزِ يا ابنَ اللؤمِ توعدُني وفي الأراجيزِ خلتُ اللؤمُ والخورُ[١]

وقول الآخر: شجاكَ أظنُّ ربعُ الظاعنينا و لم تعبأْ بعذلِ العاذلينَ [٢]

ففي البيت الأول ألغى عمل الفعل القلبي " خلت " وقد توسّط بين معموليه، وهما قوله (في الأراجيز) خبر مقدم، وقوله (اللوم والخور) مبتدأ مؤخّر.

وفي البيت الثاني ألغى الفعل القلبي لوقوعه متوسّطا بين معموليه من المبتدأ والخبر، وهما " شجاكَ ربعُ الظاعنين " و" شجا " اسم بمعنى الحزن مضاف إلى ضمير الخطاب مبتدأ وخبره "ربع الظاعنين". هذا ما نقله الصبان عن الدماميني في توجيه البيت مما يجعله صالحا للاستدلال على جواز إلغاء الفعل متوسّطا [٣] وهذا إذا اعتبرنا أن كلمة (ربع) مرفوعة، وفي البيت توجيه آخر يتعلق بإعمال الفعل القلبي متوسّطا، وهو على اعتبار أن كلمة "ربع" منصوبة مفعول أول لـ " أظن " وجملة " شجاك" من الفعل والفاعل (المستتر العائد ضميره على كلمة ربع) والمفعول في محل نصب مفعول ثان مقدم، أو" شجاك " مضاف ومضاف إليه مفعول ثان مقدم، و"ربع الظاعنين"مفعول أول، والفعل عامل[٤]، وفيه توجيه ثالث، سنذكره عند الحديث عن إلغاء الفعل القلبي إذا توسّط بين الفعل وفاعله .

والحكم فيه جواز الإعمال والإلغاء على التساوي على رأي قوم، وعلى رأي قوم آخرين: أن الإعمال أفضل وأرجح من الإلغاء، وسيأتي التفصيل .

أمّا الإعمال فكان لأجل بنائك الكلام على الفعل فكأنك قلت: ظننتُ زيداً منطلقاً، ولكنك أخّرت الفعل عن المفعول الأول على جهة الاتساع، فقلت: زيدا ظننتُ منطلقاً،

---

[١] انظر:الكتاب ١/١٢٠، والأصول في النحو ١/١٨٣ والمقتصد ١/٤٩٦ ،و شرح المفصل ٧/٨٤ و شرح التسهيل ٢/٨٥ وأوضح المسالك ٢/٥٨، وشرح التصريح ١/٢٥٣

[٢] البيت بلا نسبة إلى قائله ذكره ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٨٧ وابن هشام في المغني، رقم الشاهد ٧١٣، والأشموني ٢/٥٦ رقم الشاهد ٣٣٢، والسيوطي في الهمع ٢/٢٣٠، وقوله شجاك بمعنى "حُزْنُك".

[٣] انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٢٨

[٤] انظر: شرح التسهيل ٢/٨٧، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٢٨، وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٥٤

كما تفعل ذلك في الأفعال المؤثّرة فتقول: زيداً أعطيتُ درهماً [١].

وأما الإلغاء فكان لأجل بنائك الكلام على الابتداء من أول الأمر، وقد أتيت بأهمّ جزئيه، وهو المبتدأ،وعامل الابتداء كان أقرب إليه فعمل فيه، فلما عمل فيه وأنس به كان لا بد أن تأتي له بالخبر، فيعمل فيه ؛ لأن كلا من المبتدأ والخبر يحتاج إلى الآخر[٢]، وكان شأن الفعل حينئذ عند المتكلم شأنا طارئا بعد ما مضى بعض كلامه على اليقين[٣]، قال ابن يعيش: ((فأما إذا توسّطت أو تأخّرت، فإنه يجوز إلغاؤها؛ لأنها دخلت على جملة قائمة بنفسها، فإذا تقدمت الجملة أو شيء منها جرت على منهاجها ولفظها قبل دخول الشك، وصُيّرَ الفعل في تقدير ظرف له، كأنك قلت: زيد منطلق في ظني، مع أن الفعل يضعف عمله إذا تقدّمه معموله بإبعاده عن الصدر)) [٤].

والفرق بين هذا الوجه (وهو توسط الفعل حسب الاشتراطات السابقة فيه) وبين ما يقابله في حالة تأخّر الفعل، (وحسب الاشتراطات فيه أيضا) أن حكم الإلغاء هناك كان أقوى وأرجح من حكم الإعمال، بينما الإعمال ههنا أقوى من إلغائه [٥].

وذهب بعضهم إلى أن الإلغاء والإعمال ههنا متساويان، فلك الخيار في أن تأتي بأيهما شئت [٦]، وإلى القول الأول ذهب ابن عصفور في شرح الجمل وابن هشام والنيلي وغيرهما؛ لأن العامل اللفظي عندهم أقوى من العامل المعنوي [٧] وإن ضعف بتوسّطه ، فعلى الرغم من حصول الضعف للعامل اللفظي بسبب التوسّط فإنه لم يزل يمتلك من القوة ما يستطيع به مقاومة العامل المعنوي، ثم إنّ تقدّم الفعل على أحد الجزأين يوجب إعماله فيه، وإذا وجب إعماله في أحدهما وجب في الآخر [٨]، ومن أجل هذا كان الإعمال أقوى

---

(١) انظر: الأصول ١/١٨٣، والمقتصد ١/٤٩٦ . وشرح المفصل ٧/٨٥ .و البسيط في شرح الجمل ١/٤٣٧، والبديع في علم العربية ١/١/٤٥١، والصفوة الصفية ١/١/٤٢٩

(٢) البسيط في شرح الجمل ١/٤٣٧، ٤٣٨

(٣) انظر: البسيط ١/٤٣٧

(٤) انظر: شرح المفصل ٧/٨٥

(٥) انظر: أوضح المسالك ٢/٦٠، وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٥٤

(٦) انظر الأصول ١/١٨٣، والمقتصد ١/٤٩٦، ٤٩٧

(٧) انظر: المراجع الآتية: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٤، وأوضح المسالك ٢/٦٠، شرح التصريح ١/٢٥٤ . والصفوة الصفية ١/١/٤٢٩

(٨) انظر: الصفوة الصفية ١/١/٤٢٩، وقد نقل المؤلف هذا القول عن قوم، و لم يسمهم، وقال: في هذا القول نظر .

من الإلغاء، وإن ذهب إلى التساوي طائفة معتبرة من العلماء كأبي بكر ابن السراج، وعبد القاهر الجرجاني، وابن يعيش والرضي وغيرهم [١]، فقالوا إنما تساوي الإلغاء والإعمال في حال توسّط العامل بين معموليه ؛ لأن أحد المفعولين تقدّم على الفعل، والآخر تأخّر عنه. فهو متقدّم من وجهٍ، ومتأخّر من وجه آخر، فإن أعملت فبالنظر إلى تقدّمه على المفعول الثاني، وإن ألغيت فبالنظر إلى تأخره عن المفعول الأول، فلكل من الإعمال والإلغاء ما يرجّحه [٢] .

وإن شئت قلت: إنه إذا نطق بأحد الجزأين بعد الفعل ، لم يكن الابتداء بأقرب إليه، كما كان في حال تأخر الفعل، بل كانت مرتبة الابتداء وقوته حينئذ مساوية لمرتبة الفعل القلبي وقوته؛ لأجل أنّ كل واحد من الجزأين لا يتمّ إلا بصاحبه، والابتداء قد استولى على الجزء الأول، والفعل قد استولى على الجزء الثاني ، ومن ثم جاء الإعمال والإلغاء متساويين[٣]، ثم إنَّ العامل القلبي عندهم لما ضعف بالتوسط، قاومه الابتداء بالتقديم، فتعادل العاملان من حيث القوة والضعف، فتساوى الحكمان لأجله [٤] .

الوجه الثاني: أن تأتي بالفعل القلبي متوسّطا بين معموليه مع تأكيد ذلك الفعل بضمير المصدر، نحو: زيدا ظننته قائما، أي زيدا ظننت الظن قائما، أو بالإشارة إلى المصدر نحو: زيدا ظننت ذاك قائما، أي ذاك الظنّ .

والحكم في هذا الوجه كالحكم في الوجه المقابل في الصورة الأولى، وهو أن الإعمال أقوى وأحسن، ولا يجوز الإلغاء إلا على ضعف[٥] أو قبح، وذلك لأسباب وأسرار ذكرناها في الوجه المقابل له في الصورة الأولى، فلا نعيدها ههنا لأن الوجهين متفقان من حيث التوكيد، ومختلفان من حيث تأخر الفعل عن معموليه وتوسّطه بينهما.

---

[١] انظر: الأصول ١٨٣/١، وقال ابن السراج مشيرا إلى الإلغاء والإعمال ((وذلك عندنا سواء))
انظر: المقتصد ٤٩٧/١، وشرح المفصل ٨٥/٧، وشرح الكافية للرضي ١٥٧/٤

[٢] انظر: المقتصد ٤٩٧/١ ،وشرح العوامل المائة لخالد الأزهري ص/٣٠٢

[٣] انظر: المقتصد ٤٩٧/١، البديع في علم العربية ٤٥٠/٢/١، والصفوة الصفية ٤٢٩/٢/١

[٤] انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢٥٤/١، وهمع الهوامع ٢٢٨/٢

[٥] انظر: المقتصد ٥٠١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٦/١، والبسيط ٤٣٧/١

الوجه الثالث: هو أن تأتي بالفعل القلبي متوسّطا بين معموليه مع تأكيدك إياه بالمصدر الصريح المنصوب ظاهرا أو تقديرا، نحو: زيدا ظننت ظنا منطلقا، وزيدا ظننت ظني منطلقا.

والحكم في هذا الوجه كالحكم في الوجه المقابل له في الصورة الأولى الرئيسة، وهو وجوب الإعمال وعدم جواز الإلغاء إطلاقا، وهو مذهب ابن عصفور وابن أبي الربيع، وعند غيرهما كعبد القاهر الجرجاني وابن مالك والرضي الأمر محمول على شدة القبح في التأكيد بالمصدر الصريح المنصوب نصبا ظاهرا في نحو: زيدا ظننت ظنا منطلقا، ودونه من القبح إذا كان التأكيد بالمصدر المنصوب المضاف إلى ياء المتكلم لعدم ظهور النصب في نحو: زيدا ظننت ظني منطلقا، وذلك للأسباب التي ذكرناها في الوجه المقابل له من الصورة الأولى الرئيسة، فما يقال ههنا قيل هناك.

الوجه الرابع: هو أن تأتي بالفعل القلبي متوسّطا بين معموليه، وقد سبقه نفي سواء كان النفي بـ "ما" نحو: زيدا ما ظننت قائما أو بـ "لا" نحو: زيدا لا أظن منطلقا، أو بـ "لم" نحو: زيدا لم أحسب مسافرا، أو بـ "غير" نحو: زيدا أنا غير ظانٍ عالماً.

والحكم فيه كالحكم في الوجه المقابل له من الصورة الأولى، وهو امتناع الإلغاء ووجوب الإعمال للأسباب التي ذكرناها في الوجه المقابل له في الصورة الأولى، وقد أتيت بهذا الوجه والذي قبله ضمن وجوه الإلغاء وإن لم يكن لهما حظ منه لارتباطهما به سلبا تكملة لجميع وجوه إلغاء الفعل المتصورة متوسّطا جوازا ووجوبا وامتناعا.

الوجه الخامس: وهو أن تأتي بالفعل القلبي متوسّطا بين معموليه، وقد اقترنت لام الابتداء بالفعل ذاته نحو: إنَّ زيداً لظننت أبوه قائم، أو بأحد معموليه المتقدم عليه سواء كان مفعوله الأول نحو: لزيد ظننت قائم، أو مفعوله الثاني نحو: لقائمٌ ظننتُ زيدٌ.

والحكم فيه وجوب الإلغاء كما ذكر أبو حيان ؛ لأن لام الابتداء تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها، وهذه اللام مقدمة في النطق ومؤخّرة في النية لأنك في حال بنائك الكلام على الفعل من الظن أو الشك وإتيانك به مقدما لم يكن في وسعك أن تعمل الفعل وهذه اللام معترضة بينه وبين معموليه في نحو: ظننتُ لزيدٌ قائمٌ، وكذلك الحكم إذا كان في نيتك أن تبتدئ بالفعل، ولكنك أخّرته توسّعا وتجوّزا، فقلت: لزيد ظننت منطلق، وهذه اللام في التقدير متأخّرة بعد الفعل، ومن أجل ذلك وجب فيه الإلغاء حملا على "ظننت

لزيد قائم"، والفرق أن الأصل من باب التعليق، والفرع من باب الإلغاء، ولهذا اعتبر بعض النحاة هذا الوجه من باب التعليق ،وجعله أبو حيان من باب الإلغاء على سبيل الوجوب[١] .

وجوه أخرى لتوسط الفعل القلبي الملغى: الفعل القلبي يتوسّط بين معموليه من المبتدأ والخبر، كما يتوسّط بين ما لا يكون معمولا له، وقد تحدثنا عما يتعلق بتوسّطه بين معموليه من المبتدأ والخبر، وبقي علينا أن نذكر تلك الوجوه التي يكون فيها الفعل القلبي ملغًى؛ لتوسّطه بين غير معموليه، حتى نكون قد أتينا بجميع ما يتعلق بوجوه الإلغاء في حال توسّط الفعل سواء كان بين معموليه أو بين غيرهما، وقد ذكر ذلك بعض النحاة كابن مالك والرضي وأبي حيان والسيوطي [٢]، وهي كما يلي :

الوجه الأول: أن يكون الفعل القلبي الملغى واقعا بين فعل غير قلبي وبين مرفوعه [٣] نحو: ضربَ أحسبُ زيدٌ، وقام أظنُّ عمروٌ، وسافرَ إخالُ محمدٌ. ومن هذا النوع قول الشاعر: شجاكَ - أظنُّ - ربعُ الظاعنينا ولم تعبأ بعذلِ العاذلينا [٤]

في إحدى توجيهاته الثلاث حيث وقع الفعل القلبي الملغى بين"شجا" (وهو فعل ماضٍ غير قلبي من الشجو بمعنى الحزن) وبين فاعله وهو قوله: (ربع الظاعنين) [٥].

وقد اختلف النحاة في حكم هذا الوجه على رأيين :

الرأي الأول للبصريين، وإليه ذهب ابن مالك، وهو جواز الإلغاء والإعمال على السواء، فإن ألغيت فيكون الاسم الظاهر بعد الفعل القلبي الملغى فاعلا مرفوعا للفعل الذي تقدم على الفعل القلبي ؛ لأنه بحاجةٍ إلى فاعله، وإن أعملت الفعل القلبي في الاسم الظاهر بعده على أنه مفعوله الأول لكونه أقرب إليه ومتسلطا عليه ،ومحتاجا إلي ما هو معتمد البيان، فيكون الفعل الذي تقدم عليه في محل نصب مفعوله الثاني، ولكل من الإلغاء

---

[١] انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢١٠٩/٤

[٢] انظر:شرح التسهيل ٨٧/٢، وشرح الكافية للرضي ١٥٧/٤، وارتشاف الضرب ٢١١٠/٤

[٣] انظر: شرح التسهيل ٧٨/٢، وشرح الكافية ١٥٧/٤، وهمع الهوامع ٢٣٠/٢

[٤] تم تخريج البيت وقوله "شجاك" بمعنى "أحزنك".

[٥] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٧/٢

والإعمال ما يبرّره [١]، ومن أجل ذلك جاء الإلغاء والإعمال متساويين، ويؤيّد البصريين قول الشاعر المذكور وهو:

شجاكَ أظنُّ ربعُ الظاعنينا و لم تعبأْ بعذلِ العاذلينا[٢]

حيث روى البيت برفع كلمة "ربع " ونصبها، ولهذا قال ابن مالك: ((والصحيح جواز النصب والرفع، فإذا نصبت فالفعل المتقدم مفعول ثانٍ، وإذا رفعت فظاهر)) [٣]، يعنى جواز النصب على الإعمال وجواز الرفع على الإلغاء، وهذا أمر ظاهر لا غبار عليه.

الرأي الثاني للكوفيين، وهو وجوب إلغاء ما وقع من أفعال القلوب بين الفعل غير القلبي ومرفوعه ،فلا يجوز عندهم نصب الاسم الظاهر بعد الفعل القلبي المطلوب من قبل الفعل المؤثّر فاعلا له، نحو: ضرب-أحسبُ-زيد، وقام-أظنُّ-عمرو، وسافر-أعلَمُ-عليٌّ، فيكون الاسم الظاهر مرفوعا على الفاعلية لا على الابتداء [٤].

وقد ذهب ابن هشام وأبو حيان إلى الرأي الثاني حيث نقل أبو حيان عن ابن هشام قوله: ((والصحيح ما رآه الكوفيون)) [٥]، ونقل السيوطي عن أبي حيان قوله: ((والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلا الإلغاء ؛ لأن الإعمال مترتّب على كون الجزأين مبتدأ وخبرا، وليسا هنا كذلك، وإلا لأدّى إلى تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ)) [٦]

هذا وقد رأيت أن في هذا الوجه نوعا من التنازع حيث يطلب كل من الفعلين الاسم الظاهر، وكل يستحق ذلك، ولا تكون حاجة أحدهما إليه أقل من الآخر، أمّا الأول، فلتقدمه في الكلام، وكونه خاليا من الفاعل، وأما الثاني فلقربه إلى الاسم الظاهر، وكونه بحاجة إلى المفعولين لأنه فعل قلبي، ومن هنا رأي بعض المتأخرين[٧] أن المسألة من باب الإعمال، فلك أن تعمل ظنَّ، ولك أن تعمل قامَ أو ضربَ.

---

[١] المرجع السابق .

[٢] سبق تخريجه.

[٣] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٧ .

[٤] انظر: المصدر السابق ،و شرح الكافية للرضي ٤/١٥٧، وارتشاف الضرب ٤/٢١١١،

[٥] انظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١١١ .

[٦] انظر: همع الهوامع ٢/٢٣١ .

[٧] ارتشاف الضرب ٤/٢١١١، نسب أبو حيان هذا الرأي إلى بعض المتأخرين، و لم يسمّه .

الوجه الثاني: وهو أن يقع الفعل القلبي الملغى بين اسم الفاعل ومتعلقه [١] نحو قول الشاعر: ولستمْ فاعلينَ إخالُ حتى ينالَ أقاصيَّ الحطبِ الوقودُ [٢]

الوجه الثالث: وهو أن يقع الفعل القلبي الملغى بين معمولي (إنَّ) [٣] نحو: إن زيدا أحسب قائم، ومنه قول الشاعر:

إنَّ المحبَّ علمتُ مصطبرُ ولديه ذنبُ الحبّ مغتفرُ [٤]

الوجه الرابع: وهو أن يقع الفعل القلبي الملغى بين سوف ومصحوبها نحو: سوف أحسب يقوم زيدٌ، سوف أظن يخرج محمدٌ، ومنه قول الشاعر:

وما أدري وسوف إخالُ أدري أقومٌ آل حصنٍ أم نساءُ [٥]

الوجه الخامس: وهو أن يقع الفعل القلبي الملغى بين المعطوف والمعطوف عليه[٦]، نحو: جاءني زيد أحسب وعمرو، ومنه قول الشاعر: (من الطويل)

فما جنةَ الفردوسِ أقبلتَ تبتغي ولكن دعاكَ الخبزُ أحسبُ والتمرُ [٧]

هذه الوجوه الخمسة هي التي رأينا أن لها علاقة بإلغاء الفعل متوسّطا، ومن أجل ذلك أتينا بها مع ما يشابهها، وقد وجدنا أن النحاة ذكروا للوجه الأول حكمه، بينما سكتوا عن

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ١٥٧/٤، ١٥٨

[٢] البيت لعقيل بن علفة في الخزانة ١٥٦/٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص/٤٠١

[٣] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٧/٢، وشرح الكافية للرضي ١٥٨/٤، وارتشاف الضرب ٢١١٠/٤

[٤] البيت بلا نسبة إلى قائله في كتب النحاة، انظر: شرح التسهيل ٨٧/٢، وارتشاف الضرب ٢١١٠/٤ . والهمع ٢٣٠/٢

[٥] البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص/١٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٧/٢، وارتشاف الضرب ٢١١١/٤، وفي مغني اللبيب رقم الشاهد ٥٤، ٢٣٧، ٧٣٢، ٧٤٣

[٦] انظر: شرح التسهيل لا بن مالك ٨٧/٢، شرح الكافية للرضي ١٥٧/٤، وارتشاف الضرب ٤١١٠/٤، وهمع الهوامع ٢٣٠/٢

[٧] البيت بلا نسبة في كتب النحاة، انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٧/٢، والدرر اللوامع ١٣٦/١، والهمع ٢٣٠/٢

الوجوه الأربعة الأخرى، ثم إن حديثهم عن هذه الوجوه الخمسة بصيغة " قد" [١] يدل على قلة ورودها في كلام العرب.

الصورة الثالثة لإلغاء أفعال القلوب وهي إلغاؤها متقدمة

بعد أن ذكرنا وجوه الإلغاء المتعلقة بصورتيه الرئيستين الأولى والثانية آنَ لنا أن نقدم عرضا مفصلا عن الصورة الثالثة للإلغاء بوجوهها المختلفة، وقد سبق أن قلنا إن هذه الصورة هي: "إلغاء أفعال القلوب متقدمة على معموليها"، وهذه الصورة تنقسم إلى قسمين:

الأول: ما يكون فيه الفعل القلبي متقدما على معموليه، ولكنه لم يبتدأ به ابتداءً بل سبقه من الكلام ما ينقض تقدمه، نحو: متى تظن زيد قائم؟ وأين تحسب عمرو منطلق؟ وسيأتي تفصيل ذلك .

الثاني: ما يكون فيه الفعل القلبي متقدما على معموليه تقدما خالصا نحو: ظننت زيد قائم، وهذا القسم هو موضع الخلاف بين البصريين والكوفيين، سنذكره في حينه.

أما القسم الأول: فينقسم إلى عدة فروع ؛ لأنه لا يخلو من أن يكون المتقدم على الفعل القلبي ظرفا أو غير ظرف، فإن كان ظرفا فلا يخلو من أن يكون هذا الظرف معمولا للفعل القلبي أو لخبره وإن كان غير ظرف فإنه لا يخلو كذلك من أن يكون معمولا للفعل القلبي أو لخبره أو لا يكون معمولا لا للفعل ولا للخبر، وهذا إما أن يكون همزة الاستفهام أو غيره، فهذه هي ستة فروع لهذا القسم من الصورة الثالثة للإلغاء.

الفرع الأول: وهو أنك إن جعلت الظرف المتقدم على الفعل القلبي معمولا له فإنه لا يجوز لك فيه إلا الإعمال، وهذا مذهب سيبويه وغيره [٢]، فتقول بالإعمال فقط: متى تظن زيدا قائماً؟، وأين تظن زيدا قائماً ؟ ؛ لأن الظرف في حال كونه معمولا للفعل القلبي لم يعد أجنبيا عنه، بل أصبح من جملته، والفعل في الحقيقة متقدم على معموليه، وعليه مبنى الكلام، ومن أجل ذلك وجب الإعمال[٣] .

---

[١] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٧/٢، شرح الكافية للرضي ١٥٧/٤، وهمع الهوامع ٢٣٠/٢

[٢] انظر: رأي سيبويه في ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢١٠٨/٤، وفي شرح التصريح على التوضيح ٢٥٣/١، البسيط لابن أبي الربيع ٤٣٨/١

[٣] انظر: البسيط لابن أبي الربيع ٤٣٨/١، وشرح التصريح ٢٥٣/١

الفرع الثاني: وهو أنك إن جعلت الظرف المتقدم على الفعل القلبي معمولا لخبره، وهو المفعول الثاني للفعل القلبي، فأنت بالخيار، إن شئت أعملت، فتقول: متى تظن زيدا منطلقا؟ وأين تظن زيدا قائما؟ وإن شئت ألغيت فتقول: متى تظن زيد منطلق؟ وأين تظن زيد منطلق؟ [١].

والإعمال هنا أحسن من الإعمال فيما إذا كان العامل متوسطا بين معموليه، وإنما حكم على هذا الفرع بجواز الإعمال والإلغاء ؛ لأن الفعل القلبي على الوصف المذكور في حكم المتوسط، حيث يؤذن تقدم معمول الخبر (وهو الظرف) بتقدم الخبر نفسه [٢]، ولا يخفى أن المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل، فلما جاز الإعمال والإلغاء والفعل القلبي متوسط بين معموليه حقيقة، فكونهما (أي الإعمال والإلغاء) أجوز ههنا والفعل القلبي متوسط حكما لا حقيقية أمر ظاهر .

فإن أعملت في نحو: متى تظن زيدا منطلقا، وأين تحسب عمرا مسافرا، وخلفكَ أو وراءَك أحسبُ عمراً قائما، فلأجل أنك تبني الكلام على الظن [٣]، وكأنك لم تأت بـ(أين ومتى) ونحوه من الظرف قبل الفعل القلبي [٤] فهو متصدر على معموليه، وإن ألغيت؛ فلأجل أنك لم تبن الكلام على الظن،بل قلت أولاً: أين زيد قائم، ثم جئت بالفعل القلبي " تظنُّ أو تحسبُ " بين الظرف وبين المبتدأ .

وقال سيبويه مشيرا إلى جواز الإلغاء في متى وأين: ((وهو (أي الإلغاء) في متى وأين أحسن إذا قلت: متى ظنك زيد ذاهب؟ ومتى تظن عمرو منطلق؟،لأن قبله كلاما...))[٥].

وقد فسر الأعلم الشنتمري كلام سيبويه فقال: ((اعلم أن سيبويه قد أجاز في هذا

---

[١] انظر: شرح المفصل ٨٦/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٥/١، وارتشاف الضرب ٢١٠٨/٤، والصفوة الصفية ٤٣٠/٢/١ . وشرح الجمل لابن خروف ٣٦٢/١ .وشرح التسهيل لابن مالك ٨٧/٢ ــ ٨٨ .

[٢] انظر: البسيط لابن أبي الربيع ٤٣٨/١ .

[٣] انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢٥٣/١ .

[٤] انظر: الكتاب ١٢١/١، وقال سيبويه: ((لأن هل وأين كانك لم تذكرهما)).

[٥] الكتاب ١٢٤/١ .

الموضع إلغاء الظن، وقد تقدم المفعولين إذا كان قبل الظن شيء متصل بالمفعول الثاني، فأجاز: متى تظن عمرو منطلق؟ ومتى ظنُّك زيد ذاهب؟ فزيد مبتدأ ،وذاهب خبره، و"متى" ظرف للذهاب))[١] .

وقال سيبويه مشيرا إلى الإعمال والإلغاء: ((وتقول: أين تري عبدَ الله قائما؟ وهل ترى زيدا ذاهبا ؟ ؛ لأن هل وأين كأنك لم تذكرهما ؛لأن ما بعدهما ابتداء، كأنك قلت: أترى زيدا ذاهبا ؟و أتظن عمرا منطلقا ؟ فإن قلت: أين، وأنت تريد أن تجعلها بمُنزلة فيها إذا استغنى بها الابتداء، قلت: أين ترى زيد ؟ وأين ترى زيدا ؟)) [٢]

وقال ابن السراج: ((وتقول: خلفك أحسب عمرو قام، وقائم أظن زيد فتلغى، وإن شئت أعملت))[٣].

الفرع الثالث: وهو أنه إن كان المتقدم على الفعل القلبي غير ظرف، وجعلته متعلقاً بالفعل القلبي، فلا بدّ لك من الإعمال، والإعمال هنا أقوى من الإعمال فيما لو كان ظرفا متعلقا بالظن ،وذلك في الفرع الأول، فتقول: هل تظن زيدا منطلقا ؟ بالإعمال فقط إن جعلت الاستفهام عن الظن وبنيت الكلام عليه[٤].

الفرع الرابع : وهو أنك إن جعلت غير الظرف المتقدم على الفعل القلبي متعلقاً بالخبر، فيجوز الإلغاء على ضعف ،والإلغاء هنا أضعف من الإلغاء فيما لو كان المتقدم ظرفا متعلقا بالخبر، وذلك في الفرع الثاني، فتقول: هل تظن زيد منطلق ؟ بالإلغاء إن جعلت الاستفهام عن الانطلاق، واعتبرت الفعل في حكم المتوسط ،كأنك قلت: هل زيد منطلق فيما تظن ؟ [٥] .

---

[١] وقد أورد الأعلم الشنتمري اعتراض أبي العباس المبرد على سيبويه إلغاء الظن المتقدم، ورد ابن ولاد عليه عن سيبويه، فليرجع إليه النكث ٢٥٦/١ .

[٢] الكتاب ١٢١/١، وقال عبد السلام هارون أي بالإعمال والإلغاء،

[٣] الأصول ١٨٣/١ .

[٤] انظر: الكتاب ١٢١/١. والبسيط في شرح الجمل ٤٣٨/١

[٥] انظر: البسيط لابن أبي الربيع ٤٣٨/١، وأما سيبويه رحمه الله فإنه لا يرى في الاستفهام بـ (هل) في نحو: هل ترى زيدا ذاهبا؟ إلا الإعمال حملا على همزة الاستفهام، في نحو: أترى زيدا ذاهبا؟ معللا تقدم الفعل القلبي بعد هل وهمزة الاستفهام، بخلاف أين فإن فيها الإعمال إذا جعلتها بمنزلة همزة الاستفهام، والإعمال والإلغاء إذا جعلتها بمنزلة الظرف ،وقد مضى ما يتعلق "بأين " في الفرع الأول والثاني .انظر: رأي سيبويه في الكتاب ١٢١/١ .

الفرع الخامس والسادس: وهو أن غير الظرف المتقدم على الفعل القلبي إن لم يكن له أي تعلق لا بالفعل ولا بخبره، بحيث لا يمكنك أن تجعله معمولا للفعل القلبي أو لخبره، كما أمكنك ذلك في الفروع الأربعة المذكورة، فهو إن كان همزة الاستفهام فالإعمال ليس إلا [١]، وهذا هو الفرع الخامس؛ لأن همزة الاستفهام لا تنقض التقدم الملزم للإعمال، فتقول: بالإعمال فقط في نحو: أترى زيدا ذاهبا ؟ وأتظنّ عمرا منطلقا؟ [٢] .

وإن كان المتقدم على الفعل القلبي غير همزة الاستفهام مما لا يصح أن تجعله معمولاً للفعل القلبي أو لخبره نحو: (أنَّ) و(ما) النافية، فيجوز الإلغاء والإعمال، وهذا هو الفرع السادس، ومثاله قول الشاعر: (من البسيط)

كذاكَ أدّبتُ حتى صارَ منْ خلقي أني وجدتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ[٣].

ونحو قول الآخر: (من البسيط أيضا)

أرجو وآملُ أن تدنوَ مودّتُها وما إخالُ لدينا منكِ تنويلُ [٤]

ففي البيتين المذكورين ألغي الفعلان القلبيان " وجدت " و" إخال" لتوسطهما في الكلام، وتوسط الفعل القلبي في الكلام كيفما كان يبيح الإلغاء، هذا ما يراه ابن عصفور[٥] وابن هشام وغيرهما [٦]، إلا أن الإعمال هو الوجه الأقوى ؛لأن الفعل القلبي

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢١٠٨/٤، وشرح التصريح على التوضيح ٢٥٣/١

(٢) انظر: الكتاب ١٢١/١، أتي سيبويه بمثالين لهمزة الاستفهام، وأعمل الفعل القلبي في كليهما، وحمل غير همزة الاستفهام على الاستفهام في الإعمال وفهم من هذا أن همزة الاستفهام لا تنقض التقدم الملزم للإعمال .

(٣) البيت نسبه أبو تمام في حماسة (٥٧٤/١) إلى بعض الفزاريين وهو من قطعة منصوبه القوافي . وهو مرفوع لدي شراح الحماسة، انظر: خزانة الأدب١٣٩/٩، ١٤٣، وشرح التبريزي ٨٧/٣، شرح الكافية للرضي ١٥٦/٤، وأوضح المسالك ٦٥/٢، وشرح التصريح ٢٥٨/١، وشرح الأشموني ٥٩/٢

(٤) البيت لكعب بن زهير رضي الله عنه من قصيدته التي يمدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم والتي مطلعها " بانت سعاد فقلبي اليوم متبول " انظر :في الخزانة ٣١١/١١ وشرح التسهيل ٨٦/٢، وأوضح المسالك ٦٧/٢، وشرح التصريح على التوضيح ١ /٢٥٨

(٥) قال ابن عصفور: ((لأن " وجدت " متوسط بين اسم إن وخبرها، وهي الجملة ...، ولم يعن بالتوسط إلا أن تجيء وسط كلام لا صدره، وإن كان توسطها بين مفعولين أقوى)) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/١، ٣١٥

(٦) انظر: وقال ابن هشام: ((لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المفعولين فقط، بل توسط العامل مقتض أيضا، نعم الإلغاء للتوسط بين المفعولين أقوى، والعامل قد سبق بـ " أن وبـ " ما " النافية، ونظيره: " متى ظننت زيدا قائما " فيجوز فيه الإلغاء)) انظر: أوضح المسالك ٦٨/٢، وشرح الأشموني ٦٠/٢

في الحقيقة لم يفقد ما يلزمه الإعمال، وهو تقدمه على معموليه، فلا عبرة بما سبقه من (أنَّ) و(ما) النافية [1]، وقد جاء تخريج البيتين المذكورين على الإلغاء، وعلى الإعمال، أما الإلغاء فقد تحدثنا عنه ،وأما الإعمال في البيت الأول فعلى أن القافية منصوبة كما في الحماسة، والفعل القلبي "وجدت" عامل، أي أني وجدت ملاك الشيمة الأدبا. أو على أن القافية مرفوعة كما في شروح الحماسة وكتب النحاة، والفعل عامل في ضمير الشأن مفعولا أوَّلَ، وفي محل جملة " ملاك الشيمة الأدب "مفعولا ثانيا، أي أني وجدته ملاك الشيمة الأدب"، وكذلك الفعل (إخال) عامل في ضمير الشأن مفعولا أولاً،وفي محل جملة "لدينا منك تنويل" مفعولا ثانيا .

هذا وللبيتين المذكورين توجيهات أخرى نذكرها عند حديثنا عن القسم الثاني من الصورة الثالثة للإلغاء.

القسم الثاني وهو (كما ذكرنا) ما يكون فيه الفعل القلبي متقدّما على معموليه تقدما خالصا بحيث لا يوجد قبل الفعل القلبي من الكلام ما ينقض تقدمه نحو: ظننت زيدا قائما، وهذا القسم هو موضع الخلاف بين البصريين والكوفيين، فالبصريون لا يجيزون بأي شكل من الأشكال إلغاء الفعل القلبي المتقدم الذي لم يسبق بشيء من الكلام، والإعمال عندهم في هذا القسم واجب. والكوفيون ومعهم الأخفش، ومحمد ابن الوليد، وأبوبكر الزبيدي، وابن الطراوة يجيزون إلغاء الفعل القلبي المتقدم نحو: ظننت زيد منطلق، مع استحسانهم الإعمال فيه [2]، وقد استدلوا بالبيتين السابقين وهما:

أ- كذاك أدّبتُ حتى صار من خلقي أنيِّ وجدتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ

ب- أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخالُ لدينا منكِ تنويلُ

فعلى رأيهم ألغي عمل كل من الفعلين القلبيين (وجدت وإخال) مع كونهما متقدمين على معموليهما. وقد أجاب البصريون عن البيتين المذكورين وعن أمثالهما مما

---

[1] انظر: شرح الأشموني ٢/٦٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٢٨

[2] انظر: الأصول ١/١٨١، والمقتصد ١/٤٩٦، وشرح الجمل ١لابن عصفور/٣١٤، والبسيط لابن أبي الربيع ١/٤٣٥ وأوضح المسالك ٢/٦٥، وارتشاف الضرب ٤/٢١٠٧، وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٥٨، وشرح ابن عقيل ١/٣٧٣، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/٢٢٩

يوهم ظاهرهُ إلغاء الفعل القلبي المتقدم بعدة أوجه:

أ- إما أن يكون الفعل القلبي معلقا عن العمل بلام الابتداء المقدرة بعده، ولحذف لام الابتداء نظير في العربية (وهو حذف اللام الواقعة في جواب القسم) نحو قوله تعالى: ﴿قد أفلح من زكّاها﴾ [١] أي لقد أفلح،فيكون من باب التعليق، وهذا أولى من أن يلغى الفعل بالكلية [٢]، وقد نقل ابن مالك عن سيبويه أنه أجاز أن يقال: أظن زيد قائم، على تقدير: أظن لزيد قائم [٣]، وإذا كان هذا في الكلام الاختياري، فالشعر أولى ؛ لأن الشاعر يرتكب الضرورة، فيأتي بما يوهم ظاهره أنه من باب الإلغاء، وما هو من الإلغاء إنما هو من باب التعليق.

ب- وإما أن يكون الفعل القلبي عاملا في ضمير الشأن المحذوف بعده، فيكون من باب الإعمال، وهذا أقرب لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك الموضع من نواسخ الابتداء، ومنه قول العرب " إنَّ بكَ زيد مأخوذ " أي إنَّه بكَ زيد مأخوذ [٤].

ومنه قول الشاعر: إنَّ منْ يدخلِ الكنيسةَ يوماً يلقَ فيها جآذراً وظبآءَ [٥].

أي: إنَّه مَنْ يدخل الكنيسة.

وقول الآخر: إنَّ مَنْ لامَ في بنت بَني حسَّا نَ ألمه وأَعصِه في الخطوبِ [٦]

---

[١] سورة الشمس الآية " ٩ " .

[٢] انظر: شرح الكافية للرضي ١٥٧/٤، والبسيط لابن أبي الربيع ٤٣٦/١، وأوضح المسالك ٦٨/٢ وشرح التصريح على التوضيح ٢٥٨/١

[٣] انظر: شرح التسهيل ٨٦/٢

[٤] انظر: شرح الكافية للرضي ١٥٧/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢٥٨/١، وأوضح المسالك ٦٨/٢، ٦٩، والبسيط في شرح الجمل ٤٣٥/١

[٥] هذا البيت نسبه كثير من العلماء إلى الشاعر النصراني، الأخطل التغلبي، وهو موجود في كتب النحاة، انظر: الجمل ص/٢١٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٢/١، والبسيط في شرح الجمل ٤٣٥/١، شرح المفصل ١١٥/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٤٠/١، ١٥٧/٤ ومغني اللبيب رقم الشاهد ٤٩ و١٠٠٥، وفي الخزانة ٤٢٠/٥

[٦] والبيت للأعشي ص/٢٧، انظر: في الكتاب ٧٢/٣، وشرح المفصل ١١٥/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٧/١، والبسيط ٤٣٦/١، ومغنى اللبيب رقم الشاهد ١٠٢٤

أي إنه من لام في بنت بني حسان .ومنه قول الرسول عليه الصلاة والسلام:

« إن من أشدّ الناس عذابا يوم القيامة المصورون » [١] أي إنه من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون. وعن هذين الوجهين يقول ابن مالك رحمه الله:

وجوّز الإلغاءَ لا في الابتدا وانو ضميرَ الشأنِ أو لامَ ابتدا

في موهم إلغاء ما تقدمـــا والتزم التعليـــقَ قبلَ نفي مَا

ج- وإما أن يكون الفعل القلبي قد ألغى عمله لأجل توسطه في الكلام، وتوسط الفعل القلبي في الكلام كيفما كان يبيح الإلغاء، وهذا ما اختاره ابن عصفور، وابن هشام[٢]، ولهذا أنكر ابن عصفور على الكوفيين ومن تبعهم استدلالهم بقول الشاعر:

كذاكَ أدِّبتُ حتى صار من خلقي أنِّي وجدتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ

قائلا: ((وذلك لا حجة فيـــه، لأن " وجـــدت " متوســـط بـــين اســـم " أنَّ " وخبرها...))[٣] إلا أن الإلغاء في البيتين المذكورين وما أشبههما جائز علـــى ضـــعف ؛ لكونهم نزلوا تقديم المسند إليه، وهو " الياء " من أني " منزلة تقديم المبتدأ المطلوب للعامل القلبي، ونزلوا تقديم النفي لكونه داخلا على الخبر تقديرا مترلة تقديم الخبر نفسه [٤] .

وجملة القول في القسم الثاني (وهو تقدم الفعل القلبي على معموليه تقدما خالصا) أنه لا يجوز فيه إلا الإعمال على رأي أهل البصرة، ويجوز فيه الإلغاء على رأي أهل الكوفـــة والأخفش وابن الطراوة ومحمد بن الوليد . إلا أن الإعمال عنـــدهم أحســـن، ولأهـــل البصرة ثلاث توجيهات فيما يوهم ظاهره إلغاء الفعل القلبي المتقدم، وهي: أنه من بـــاب

---

[١] أخرجه مسلم في صحيحه ،كتاب اللباس والزينة رقم الحديث (٢١٠٩) وقد استشـــهد به ابـــن هشام على حذف ضمير الشأن، والشاهد فيه على هذه الرواية، وفي الحديث روايتـــان أخريـــان إحداهما بحذف(من) أي (إن أشدَّ الناس عذابا يوم القيامـــة المصـــورون) والأخـــرى بنصـــب (المصورون) أي (إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورين)، ولا شاهد في هاتين الروايتين، انظر: شواهد التوضيح ص/١٤٨، ومغني اللبيب لابن هشام ص/٥٦

[٢] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/١، وأوضح المسالك لابن هشام ٦٨/٢

[٣] الصواب أن يقول: أنَّ (وجدتُ) ألغى عمله لتوسطه في الكلام، لأنه سبق بـــــ " أن " واسمهـــا، وجملة وجدت الخ خبر " أن " انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/١ - ٣١٥

[٤] انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢٥٨/١

التعليق بتقدير لام الابتداء ، أو من باب الإعمال بتقدير ضمير الشأن أو من باب الإلغاء على ضعف.

وبناءً على ما سبق من الأصل[١] وهو (وجوب الإعمال في الفعل المتقدم عند البصريين، وجواز الإلغاء فيه عند الكوفيين)، فقد اختلف البصريون والكوفيون في المسائل الآتية [٢]:

المسألة الأولى: "ظننتُ يقومُ زيداً، وظننت قام زيداً" فعند الكوفيين والأخفش لا يجوز نصب زيد، والبصريون يجيزونه على أن النية بالفعل غير القلبي التأخير كأنه قال: ظننت زيدا يقوم، فـ "يقوم" جملة فعلية في محل نصب المفعول الثاني لـ "ظننت" .

المسألة الثانية: "أظنَّ نعم الرجل زيداً، ووجدتُ نعمَ الرجلُ خالداً" أجاز الفراء نصب زيد وخالدٍ وهو مقتضى قول البصريين، وأجاز الكسائي ذلك في "وجدت" دون "أظن" [٣]، وذكر السيوطي أن الكوفيين يمنعون في "أظن نعم الرجل زيداً" والبصريين يجيزونه[٤].

المسألة الثالثة: " ظننتُ قائماً زيداً " أجازها البصريون، ومنعها الكوفيون، إن أريد بـ (قائم) الفعل، وإن أريد به الخلف جازت عند أكثرهم، واستقبحها ابن كيسان.

المسألة الرابعة: " أظن آكلا زيدا طعامك " يجوز عند البصريين دون الكوفيين.

المسألة الخامسة: "طعامَك أظن آكلاً زيداً" أجازها البصريون والكسائي ومنعها الفراء[٥].

وهذه المسائل الخمس رأيناها ذات علاقة بالقسم الثاني من الصورة الثالثة للإلغاء، فأتينا بها تكملة لوجوه الإلغاء وصوره.

---

[١] وهو أن البصريين لا يجيزون إلغاء الفعل القلبي المتقدم ،والكوفيين يجيزونه .

[٢] انظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١٠٨، وهمع الهوامع ٢/٢٣٠

[٣] انظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١٠٨

[٤] انظر: همع الهوامع ٢/٢٣٠

[٥] انظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١٠٨

المطلب الثالث: إلغاء ما اشتق من أفعال القلوب والدلالة التركيبية لأساليب الإلغاء

إلغاء ما اشتق من أفعال القلوب: يجري الإلغاء (وكذلك التعليق كما سيأتي ذكره) في جميع ما اشتق من أفعال القلوب المتصرفة متوسّطة أو متأخّرة ،كما جري في الفعل الماضي [١]، وإلى هذا أشار ابن مالك في ألفيته قائلا:

كذا تعلَّم ولغير الماض مِنْ سواهُما اجعلْ كلَّ ماله زُكِنَ [٢]

وقال ابن هشام: ((ولتصاريفهن ما لهن)) [٣]أي من الإعمال والإلغاء والتعليق .

والمشتقات هي: الفعل المضارع نحو: أظن ،وتظن، وما أشبه ذلك، وصيغة الأمر نحو (ظُنّ)، واسم الفاعل نحو: ظانٌّ ،واسم المفعول نحو: مظنون، والمصدر نحو: ظنٌّ، فتقول ملغيا هذه المشتقات إذا توسّطت أو تأخّرت،نحو: زيد أظن قائم، زيد قائم أظنّ ،زيد ظُنّ قائم، وزيد قائم ظنّ، وزيد أنا ظانٌّ قائم، وزيدٌ قائمٌ أنا ظانٌّ، زيد مظنون أبوه قائم، زيد قائم مظنون، ومصادر هذه الأفعال حكمها حكم أفعالها، فيجوز إلغاؤها حيث جاز إلغاء الفعل، ومعنى إلغائها إبطال عملها لا إبطال إعرابها في ذاتها [٤]، والمصدر يقع مع الفعل مؤكدا له، كما يقع منفردا بدلا من الفعل، فإن وقع المصدر مع الفعل مؤكدا له، فإن كان الفعل القلبي متقدما على معموليه، فالإعمال ليس إلا لأنه لما حكم بوجوب إعمال الفعل المتقدم على معموليه وهو غير مؤكد ،فحكم الوجوب فيه أشد وأقوى، وهو مؤكد بمصدره الصريح، وإن كان الفعل متوسّطا أو متأخّرا، وجاء المصدر يؤكد الفعل في هاتين الصورتين، فقد ذكرنا حكمه مفصلا من قبل [٥].

وإن وقع المصدر منفردا فإنه يكون إذ ذاك بدلا من الفعل الملغى، فلا يجتمع معه ؛

---

[١] انظر: كتاب الجمل للزجاجي ص/٢٩، وشرح المفصل ٨٦/٧، وأوضح المسالك ٦٣/٢، وشرح بن عقيل ٦٧/١، ٦٨

[٢] انظر: متن الألفية باب (ظن) وأخواتها.

[٣] أوضح المسالك ٦٣/٢

[٤] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٧

[٥] انظر: الوجه الثالث لكل من الصورتين الرئيستين الأولى والثانية.

لأن البدل والمبدل منه لا يجتمعان، وإنما يجتمع المصدر مع الفعل العامل مؤكدا لـــه، فـــلا يكون حينئذ بدلا منه، فيعمل [١] .

والمصدر المنفرد الذي جاء بدلا من الفعل الملغى، و لم يكن مفعولا مطلقا فإنه يجـــوز إلغاؤه كفعله إذا توسّط بين معموليه أو تأخّر عنهما، وإليه يرد كلام ابن يعيش إذ يقول: ((وكذلك المصدر حكمه حكم الفعل، فيجوز إلغاؤه حيث جاز إلغاء الفعل)) [٢] هـــذا رأي ابن يعيش حيث جعل المصدر تابعا لفعله، فإلغاؤه متأخّرا أحسن وأقوى من إلغائـــه متوسّطا ،كما كان الحكم مع الفعل، فتقول ملغياً: متى زيد ظنُّكَ ذاهبٌ؟ وزيدٌ ذاهـــبٌ ظني. وتقول معملا: زيداً ظنُّكَ قائماً غالبٌ، وزيداً قائماً ظنُّك غالبٌ.

هذا وقد أوجب الرضي إلغاء المصدر المنفرد الذي توسّط أو تأخّر و لم يكن مفعـــولا مطلقا، نحو: زيد قائم ظني غالب؛ لأن المصدر لا ينصب ما قبله [٣]؛ لفرعيته في العمـــل، والفرع لا يقوي قوة الأصل، وهو الفعل فوجب إلغاؤه متأخّرا ومتوسّطا.

وإن كان المصدر المنفرد مفعولا مطلقا، فإن حذف الفعل معه جوازا، فيجوز إلغاء الفعل معه وإعماله متوسّطا ومتأخرا، ولكن الإلغاء قبيح لما مرّ من قـــبح تأكيـــد الفعـــل الملغى[٤]، فتقول ملغياً لكن مع القبح: زيد قائم ظنًا، أي ظننتُ ظناً، وزيدٌ ظنا قـــائم، أي زيد ظننت ظنا قائم، هذا تمثيل فقط ؛ لأنه قبيح أن يؤكد الفعل الملغى، وتقول معمـــلا وهو الأولى "ظنا زيدا قائما".

وإن حذف الفعل معه وجوبا كما إذا أضيف إلى الفاعل نحو: ظنك زيدا قائما فـــإن جعل الفعل عاملا دون المصدر [٥] يجوز الإلغاء متوسّطا ومتأخّرا، كما لو حذف الفعـــل جوازا نحو: متى زيد ظنك قائم؟ ومتى زيد قائم ظنك؟ ويجوز الإعمال أيضا ؛ لأنك تعمل الفعل لا المصدر، وإن جعل المصدر هو العامل لقيامه مقام الفعل، يجوز الإلغاء والإعمـــال

---

[١] انظر: ارتشاف الضرب ٢١١٢/٤

[٢] شرح المفصل ٨٦/٧

[٣] انظر: شرح الكافية للرضي ١٥٨/٤، ٤٧١/٣

[٤] انظر: شرح الكافية للرضي ١٥٨/٤

[٥] يقول السيرافي: العامل هو الفعل المقدر لا المصدر ،انظر: شرح الكافية للرضي ٤٨٠/٣

توسّط أو تأخّر ؛ لأن العامل في الحقيقة الفعل لا المصدر[١].

وإذا ناب عن الفعل القلبي مصدره منتصبا انتصاب المصدر المؤكد للجمل، فيجب إلغاؤه متوسّطا أو متأخّرا نحو: زيد منطلق ظنك، وزيد ظنك منطلق، ويقبح تقديمه عند الجمهور كما يقبح تقديم " حقا " من قولك: زيد قائم حقا، كما يقبح تقديم (غير شك) من قولك: زيد ذاهب غير شكّ؛ لأن شأن المؤكد التأخير، ولذلك لم يعمل لأنه لو عمل وهو مؤكد لاستحق التقديم ؛ لكونه عاملا، والتأخير لكونه مؤكدا واستحقاق شيء واحد تقديما وتأخيرا في حال واحد محال "[٢]، ويقل القبح في تقديمه مسبوقا بـ "متى وأين" كما كان الحكم مع الفعل، فتقول: متى ظنك زيد منطلق؟ وإن جعلت (متى) خبرا للظن ورفعته، وجب إعماله فتقول: متى ظنك زيدا ذاهبا وإن جعلت (متى) خبرا للذهاب جاز الإلغاء ، فتقول: متى ظنك زيد ذاهب [٣].

الدلالة التركيبية لأساليب الإلغاء:

قبل أن نتحدث عن الدلالة التركيبية لأساليب الإلغاء ينبغي لنا أن نلقي شيئاً من الضوء على كلّ من اللفظ والمعنى، فنقول: إنَّ الألفاظ وضعت لتخدم المعاني الكامنة في نفوس البشر، والمعاني من الألفاظ كالروح من الجسد، فالألفاظ خادمة للمعاني، وحاملة لها، ولا مزيّة لتركيب من التراكيب اللغوية أو لأسلوب من أساليبها ما لم تكن ذات معنى دلالي واضح؛ لأنه هو الغرض الأصلي، ومن أجله تعدّدت فنون الكلام ،وقد أكّد الشيخ عبد القاهر هذا الجانب في مواضع شتّى من دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، فقال: ((ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ١٥٩/٤، و٤٨٠/٣

[٢] انظر: الكتاب ١٢٤/١، والنكت ٢٥٦/١، وفيه قال الأعلم، ((اعلم أن حقا وغير ذي شك ،وما جرى مجراهما توكد بمن الجمل ،ولا ياتين مبتدآت إذا أردت ذلك المعنى ..... فضعف تقديم الظن كضعف تقديم هذا لأنه نقيضه، وكذلك غير ذي شك لأنه في معنى حقا)) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٧/٢، ٨٨، وشرح الكافية للرضي ١٥٩/٤، و٢٨٩/١، ٢٩٠، وهمع الهوامع ٢٣٢/٢

[٣] انظر :الكتاب لسيبويه ١٢٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٧/٢، ٨٨، وارتشاف الضرب ٢١١٣/٤

على الوجه الذي اقتضاه العقل)) [١]، وقال في موضع آخر: ((لا يكون لإحدى العبارتين مزيّة على الأخرى، حتى يكون لها تأثير في المعنى لا يكون لصاحبتها))[٢]، وقال في مقام آخر: ((إذ الألفاظ خدم المعاني والمصرفة في حكمها، وكانت المعاني هي المالكة سياستها المستحقّة طاعتها، فمن نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء عن جهته ،وأحاله عن طبيعته)) [٣]، وهذا خلاف ما يقوله الجاحظ، وابن خلدون حيث جعلا للفظ سلطانه، وجعلا شأن المعنى شأنا ثانوياً ،وقال الجاحظ: ((المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والقروي والبدوي ،وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ)) [٤]، وقال ابن خلدون: ((اعلم أن صناعة الكلام نظما ونثرا إنما هي في الألفاظ لا في المعاني، وإنما المعاني تبع لها وهي أصل)) [٥]، وقد شبّه ابن خلدون المعاني التي تحملها ألفاظ مختلفة وعبارات متنوعة بالماء الذي تحمله الأواني المختلفة كآنية الذهب والفضة، والصدف والزجاج والخزف والماء واحد، والجودة في الأواني لا في الماء، كذلك الجودة في الألفاظ لا في المعاني [٦].

هذا ما أردنا أن نلقي الضوء عليه بشأن اللفظ والمعنى، ونعود الآن إلى ما كنا بصدده، وهو الدلالة التركيبية لأساليب الإلغاء، ونقصد من هذا العنوان الدلالة المعنوية التي يحملها التركيب النحوي لأساليب الإلغاء ،وذلك أن الإلغاء إذا كان إبطال العمل لفظا ومحلاً، فهل له تأثير في الدلالة المعنوية ؟ والجواب نعم، وذلك أن الإلغاء كما سبق أن قلنا لا يكون إلا في أفعال القلوب التي هي ضعيفة بالمقارنة مع أفعال العلاج والجوارح، ثم يزداد ضعفها إذا تغيرت عن مكانها الأصلي في الجملة وهو تصدّرها، ولهذا التغيير تأثيران، تأثير في الجانب الإعرابي وهو إلغاء العمل ،و قد تحدثنا عنه، وتأثير آخر في الجانب الدلالي وهو الدلالة المعنوية للإلغاء .

---

[١] انظر: دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص/٥٠

[٢] انظر: دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص/٢٥٨

[٣] انظر: أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ص/٨

[٤] انظر: كتاب الحيوان ٣/١٣٠

[٥] انظر: مقدمة ابن خلدون ٢/٢٨١

[٦] انظر: المصدر السابق

فالجملة في أسلوب الإلغاء يضعف معناها في الحالتين، حالة توسّط الفعل بين معموليه، وحالة تأخّر الفعل عنهما، وجميع صور الإلغاء لا تخرج عن هاتين الحالتين التوسّط أو التأخير.

وإذا تقرر هذا فنقول: إن لدينا ثلاثة أساليب، أسلوب للإعمال، وهو أن يكون الفعل متقدما نحو: علمت زيدا قائما، وأسلوبان للإلغاء أحدهما أن يكون الفعل متوسّطا نحو: زيد علمت قائم، والآخر أن يكون الفعل متأخرا نحو: زيد قائم علمت، وأقوى هذه الأساليب الثلاثة في الدلالة على المعنى أوّلها ؛ لأنه مبني على اليقين من أوّل الأمر ؛ لأن علم المتكلم بقيام زيد ثابت في ذهنه من أول الأمر إلى آخره، ولا يوجد في الكلام ما يصرف عن ذهنه هذا اليقين الجازم،فهو أقوى في الدلالة وأحقّ في الإعمال، ويليه الثاني وهو "زيد علمت قائم" ثم الثالث وهو "زيد قائم علمت" وهو أضعفها دلالة على المعنى؛ لأن المتكلم أدركه نوع من الشك بعد أن أمضى كلامه على اليقين، وهو إخباره عن "قيام زيد" أوّلا بدون تردد أو شكّ فيما يقول، ثم لما قال "علمت" فكأنه غير متيقن بما يقول ؛ لأن الفعل القلبي الملغى بمعنى الظرف، فكأنه قال" زيد قائم فيما أعلمه ذلك أو أظنه أو أحسبه " أي في علمي وفي ظني وفي حسباني [١] .

وفي كلام سيبويه [٢] ما يدل على أن الجملة الملغى عنها العمل مبنية على اليقين، والشك أمر عارض، وخالفه الرضي قائلا: ((وليس بشيء؛ لأن الفعل الملغى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك أو اليقين ولا شك أن معنى الفعل الملغى معنى الظرف ...، ويمنع الظرف كون الكلام الأول مبنيا على اليقين)) [٣] .

---

[١] انظر: الكتاب ١/١٢٠ ،وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٥، ٣١٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٧

[٢] انظر: كلام سيبويه في الكتاب ١/١٢٠

[٣] انظر: شرح الكافية للرضي ٤/١٥٥، وسوف نذكر شيئا من المعنى الدلالي في بيان الفرق بين الإلغاء والتعليق

المطلب الرابع: التعليق تعريفه وسببه وشروطه ومذهب العلماء فيما يجري فيه التعليق

التعليق معناه في اللغة: هو مصدر للفعل الرباعي "علّق" بتضعيف العين "يعلّق" تعليقا من باب التفعيل، قال ابن فارس: ((والعين واللام والقاف أصل كبير صحيح يرجع إلى معنى واحد ،وهو أن يناط الشيء بالشيء العالي، ثم يتّسع الكلام فيه، والمرجع كله إلى الأصل الذي ذكرناه، تقول: علّقتُ الشيء أعلّقه تعليقا، وقد علِق به إذا لزمه، والقياس واحد))[١].

وفي الحقيقة لو أنعمت النظر إلى جميع ما اشتقّ من هذا الأصل، لوجدتها ترجع في النهاية إلى المعنى الأصلي الذي ذكره ابن فارس، وهو: أن يناط الشيء بالشيء العالي، فيقال مثلا للدم الجامد الذي يتعلق بالرحم "علقة" قال تعالى: ﴿ثم خلقنا النطفة علقة﴾[٢] أي صيّرناها علقة حمراء على شكل العلقة مستطيلة [٣]، وجمعها "عَلَق" والعَلَقة دويبة تكون في الماء تعلق بحلق الشارب وتمص الدم، ويقال لمن يتعلق بخصمه بالحجج والبراهين فلا يتركه، (رجل معلاق، وذو معلاق) ومنه (العِلق)، وهو الشيء النفيس الذي تتعلق به نفس المرء، و(المِعلَق) قدح يعلّقه الراكب معه[٤].

وهذه بعض النماذج لهذا الأصل الذي هو العين واللام والقاف، قياس جميعها واحد، وهو كما قلنا: نوط الشيء بالشيء العالي. وفي التنزيل قال تعالى:﴿ فتذروها كالمعلقة ﴾ [٥] وهي المرأة التي لم يحسن زوجها عشرتها، فلا هي أيّم ولا ذات بعل[٦]، وقال ابن عباس ومجاهد، وسعيد بن جبأير وغيرهم رضي الله عنهم معناه: ((لا هي ذات زوج

---

[١] انظر: معجم المقاييس في اللغة مادة (ع، ل، ق) في باب العين واللام وما يثلثهما.

[٢] انظر: سورة المؤمنون الآية " ١٤ "

[٣] انظر: تفسير ابن كثير ٢٥١/٣

[٤] انظر: مادة (ع، ل، ق) في معجم المقاييس في أللغة ،وفي اللسان، والقاموس المحيط، وأساس البلاغة.

[٥] سورة النساء الآية ١٢٩

[٦] انظر: في أللسان مادة (ع، ل، ق) .

ولا مطلّقة))[١]، وفي حديث أمّ زرع « وقالت الثالثة: زوجي العشنق إن أنطق أطلق، وإن أسكت أعلّق » [٢] أي يتركني زوجي كالمعلّقة فلا أكون ممسكة ولا مطلّقة، هذا بعض ما يتعلق بمادة (ع، ل، ق) من حيث معناها اللغوي، وقد راعي النحويون هذا الجانب عند ما وضعوا المعنى الاصطلاحي للتعليق، وقد أشار إليه الزمخشري فقال: ((وعلّق فلان أمره، وأمره معلق إذا لم يصرمه، و لم يتركه، ومنه تعليق أفعال القلوب))[٣].

التعليق معناه في الاصطلاح: هو في الاصطلاح منع الناسخ من العمل الظاهر في لفظ المفعولين معًا أو لفظ أحدهما فقط دون منعه من العمل في المحل [٤]، فالناسخ وهو الفعل القلبي ليس له عمل في الظاهر مع وجود المعلق، ولكنه في التقدير عامل، وهذا ما يعبر عنه النحاة بقولهم: "إبطال عمل العامل لفظا لا تقديرا، أو لفظا لا محلاً على سبيل الوجوب لموجب يمنع من ذلك" [٥]، وعبارات النحويين في ذلك وإن اختلفت من حيث الصيغة والألفاظ، لكنها لا تختلف من حيث الدلالة والمعنى، وإنما سمّي التعليق بهذا الاسم أخذا من قولهم: "امرأة معلّقة" أي مفقودة الزوج، تكون كالشيء المعلّق، فلا هي مع الزوج لفقدانه ولا هي بلا زوج لتجويزها وجوده، فلا تقدر على التزوج، فالعامل المعلق ممنوع من العمل لفظا، وعامل معنى وتقديرا [٦]، وهذا حكم وسط بين حكم الإلغاء الذي هو إبطال العمل بالكلية، وبين حكم العمل كليا في اللفظ والمحل، فالعامل القلبي المعلق عامل لا عامل، فحسن تسميته تعليقا تشبيها بالمرأة المعلقة التي ليست ممسكةً ولا مطلّقة. ولهذا قال ابن

---

[١] انظر: تفسير ابن كثير ٥٧٧/١ .

[٢] أخرجه البخاري في كتاب النكاح باب حسن المعاشرة مع الأهل (٨٣) رقم الحديث (٥١٨٩)

[٣] انظر: أساس البلاغة ص/٣١١.

[٤] انظر: النحو الوافي ٢٧/٢.

[٥] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٢، ارتشاف الضرب ٢١١٤/٤، وأوضح المسالك ٦٠/٢، شرح التصريح على التوضيح، وشرح بن عقيل ٣٦٨/١، ٣٦٩.

[٦] انظر: شرح الكافية للرضي ٤ /١٥٩، وشرح التصريح على التوضيح ٢٥٤/١، والعوامل المائة النحوية ص/٣٠٧.

الخشاب: ((لقد أجاد أهل هذه الصناعة في وضع هذا اللقب لهذا المعنى، واستعارته له كل الإجادة)) [١].

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن مصطلح "التعليق" مصطلح المتأخرين من النحاة، إذ أننا لم نجد لدى الأقدمين من النحاة تعريفا صريحا للتعليق على ما استقر عليه في كتب المتأخرين. وإنما وصفوه وصفا بذكر الأمثلة والشواهد. قال سيبويه: ((هذا باب مالا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره)) ثم قال ((لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك وهو قولك: قد علمت أعبد الله ثم أم زيد؟ ... ومن ذلك، قد علمت لعبدالله خير منك، فهذه اللام تمنع العمل كما تمنع ألف الاستفهام؛ لأنها إنما هي لام الابتداء)) [٢].

وقال المبرد: ((اعلم أن هذه اللام تقطع ما دخلت عليه مما قبلها، وكان حدها أن تكون أول الكلام، فإذا أدخلت اللام، قلت: علمت لزيد منطلق، فتقطع بها ما بعدها مما قبلها)) [٣]. وقال أيضا: ((ألا ترى أنه لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلا ما يجوز أن يلغي؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، فعلى هذا: ﴿لنعلم أيّ الحزبين﴾ و﴿ولقد علموا لمن اشتراه﴾ لأن هذه اللام تفصل ما بعدها مما قبلها)) [٤].

وقال ابن السراج: ((وإذا ولي الظن حروف الاستفهام وجوابات القسم بطل في اللفظ عمله، وعمل في الموضع، تقول: علمت أزيد في الدار أم عمرو؟ وعلمت إن زيدا لقائم، وإخال لعمرو أخوك، وأحسب ليقومن زيد، ومن النحويين من يجعل ما، ولا كإنّ واللام في هذا المعنى، فيقول أظن ما زيد قائما، وأحسب لا يقوم زيد)) [٥].

وبهذا يتبين لنا أن مصطلح التعليق لم ينشأ إلا على أيدي المتأخرين من النحويين الذين جاؤوا بعد سيبويه، والمبرد وابن السراج، والنحاة الأقدمون يعتبرون التعليق ضربا من الإلغاء

---

[١] انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٢/٢، والأشباه والنظائر ٢٢٥/٢ــــ٢٤٥. وشرح شذور الذهب لابن هشام ص/٣٤٦

[٢] الكتاب ٢٣٥/١، ٢٣٦

[٣] المقتصد ٣٤٣/٢

[٤] المقتضب ٢٩٧/٣

[٥] الأصول ١٨٢/١

من حيث إن التعليق هو إبطال عمل العامل ظاهرا لا تقديرا، والإلغاء هو إبطال عمل العامل كليا، قال ابن يعيش: ((اعلم أن التعليق ضرب من الإلغاء))، ثم قال: ((ولما كان التعليق نوعا من الإلغاء لم يجز أن يعلق من الأفعال إلا ما جاز إلغاؤه، وهي أفعال القلب))[١]، وقال ابن كمال باشا: ((ويجب الإلغاء إذا كان في أول مفعوليها ما يقتضي صدر الكلام كالاستفهام واللام؛ فإنهما لاقتضائهما الصدارة يمنعان العمل لفظا فيما بعدهما...، ويسمّى هذا الإلغاء بالتعليق)) [٢].

هذا و لم نعثر على أول من ظهر على يده هذا المصطلح بالتحديد، وقد رأينا أنه لا طائل وراءه، وكفانا أن نعلم أن التعليق اصطلاح المتأخرين فقط .

سبب التعليق: أما سببه فإنه لا يحدث إلا لموجب لفظي وهو وجود ما يستحق الصدارة في الكلام بين العامل الذي يجوز تعليقه وبين ما يطلبه من المعمول [٣]، وهذا هو الغالب[٤] نحو: علمت لزيد قائم، وظننت ما زيد قائم، وعلمت أزيد قائم، وفكرت أزيد قائم، ولمست أناعم جلدك أم خشن ونحو ذلك مما يجوز تعليقه عن العمل إذا فصلت بينه وبين ما يعمل فيه بما يستحق الصدارة في الكلام من أدوات الاستفهام، وأدوات جوابات القسم، وغيرها من الأدوات التي سنذكرها فيما بعد وتسمى هذه الأدوات "موانع" لمنعها العامل من العمل في المعمول، وتسمى أيضا معلقات، لتعليقها العامل عن العمل لفظا وتجويز إعمالها محلا.

هذا وقد يكون الموجب اللفظي المستحق للصدارة بعد الفعل وقبل مفعوليه كما مرّ [٥] وقد يكون بعد الفعل، ولكن بين المفعولين إن كان الفعل طالبهما، ويكون المعلق أداة

---

[١] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧ /٨٦

[٢] انظر: أسرار النحو لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا ص/٢٤٥

[٣] انظر: أوضح المسالك لابن هشام ٢/٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٨٦، والنحو الوافي ٢/٢٩ــ ٣٠

[٤] وإنما قلت: في الغالب؛ لأن أدوات التعليق عموما تكون بعد الفعل، وقبل مفعوله، أو قبل مفعوليه، أما أدوات التعليق إن كانت من فئة الاستفهام فإنها قد تكون بين المفعولين أو بين المفعول وما يتعلق به، كما يشهد بذلك التمثيل في كتب النحو.

[٥] انظر: البسيط لابن أبي الربيع ١/٤٣٩

استفهام نحو: علمت زيد أقائم هو أم قاعد، وقد يكون بين المفعول وبين ما يبدل من هـذا المفعول إن كان الفعل طالب مفعول واحد، نحو: عرفت زيد أبو من هو؟، وقد يكون بعد المفعول الأول، وقبل المفعولين الثاني والثالث نحو: أعلمتك أزيد قائم؟ وأعلمتك لزيد قائم، وأعلمتك ما زيد قائم.

وقد يكون الموجب مقدما في اللفظ على جهة الاتساع ومؤخّرا في النية نحو: لزيد قائم ظننت [١]، وهذا واجب الإلغاء لأجل لام الابتداء التي هي من أدوات التعليق المستحقة للصدارة، فعلى نية التأخير يكون حق الكلام "ظننت لزيد قائم"، هذا وسيأتي الكلام عنه مفصلا عند الحديث عن أدوات التعليق.

شروط التعليق: أما شروطه فإنه لما كان التعليق ضرباً من الإلغاء فإنه لا يجوز أن يعلق من الأفعال إلا ماجاز أن يلغى[٢]، ولا يلغى إلا ما كان فعلا قلبيا متصرفا تصرفا تاماً ومتعدياً إلى اثنين[٣].

وهذه الشروط ليست موجبة في باب التعليق؛ لأن النحاة أجازوا التعليق بالاستفهام خاصة في أفعال لا يجوز إلغاؤها مطلقا كالأفعال القلبية اللازمة كـ عرف، والمتعدية إلى واحد كفكر وتفكر، وكالأفعال غير القلبية نحو: سأل وأبصر، ونحو ذلك مما أجازوا فيه التعليق بالاستفهام [٤]، ولا يجوز فيه الإلغاء أبدا، وعلى ذلك فإن ما يتردد على ألسنة كثير من النحاة من " أنه لا يعلق إلا ما يجوز أن يلغى" كلام محمول على الغالب، وسوف نرى في الفصل الثاني أن كثيرا من الأفعال غير القلبية قد أجري فيها التعليق بالاستفهام خاصة.

وفي ضوء ما سبق يمكننا أن نقول إن من شروط التعليق أن يكون الفعل قلبيا أو ما تضمن معناه، وكان سببا لحصول العلم متصرفا تصرفا تاما، سواء كان لازما أو متعديا[٥].

---

[١] انظر: البسيط لابن أبي الربيع ٤٣٩/١

[٢] انظر: المقتضب ٢٩٧/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٧

[٣] انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٣٦٨، وأوضح المسالك ٣١/٢، ٦٢، وشرح التصريح ٢٥٣/١، وشرح التسهيل ٨٨/٢

[٤] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٢

[٥] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٢

وعلى ذلك لا يعلق ما لم يكن قلبيا، ولم يتضمن معناه ولم يكن سببا للعلم نحو: ضرب وأكل وقتل من الأفعال المؤثرة خلافا ليونس كما سيأتي تفصيله، ولا يجوز تعليق الفعل الجامد نحو: هب، وتعلم [١].

ويجوز تعليق الفعل القلبي اللازم كـ فكر وتفكر، والقلبي المتعدي لواحد كـ فهم وعرف، والقلبي المتعدي لاثنين كـ علم وظنّ، والمتعدي لثلاثة كـ أعلم وأرى، وغير القلبي المتضمن لمعنى العلم كـ "استنبأ" أو المسبب للعلم كـ "سأل" أو ما هو ضد العلم كـ "نسي"، وسيأتي تفصيل كل ذلك في أماكنها.

وقد اشترط بعض أهل العلم كالزمخشري شرطا آخرا وهو إمكانية تسليط الفعل القلبي على ما بعده من المعمول لو حذفت أداة التعليق نحو: علمت ما زيد قائم، وعلمت أزيد قائم، فلو حذفت (ما) النافية وهمزة الاستفهام لتسلط العامل على ما بعدهما من مفعوليه، فينصبهما ظاهرا، فتقول: علمت زيدا قائما، [٢].

ومن أجل ذلك قيل: إن قوله تعالى: ﴿وتظنون إن لبثتم إلا قليلا﴾ [٣]ليس من التعليق في شيء؛ لأنك لو حذفت "إن" النافية لم يكن الفعل (تظنون) ليتسلط على ما بعده، إذ لا يصح أن تقول: وتظنون لبثتم قليلا.

وهذا الشرط خلاف لما أجمع النحاة على تعليقه [٤]، وقد ردّ أبو حيان على الزمخشري وقال: ((وأصحابنا يسمون ما منعه الزمخشري تعليقا)) [٥]، ثم إن تمثيل النحويين للتعليق بالآية المذكورة ونحوها مما لا يمكن فيها أن تسلط الفعل على ما بعده من المعمول بعد حذف المعلق لشاهد على عدم صحة هذا الذي اشترطه الزمخشري وغيره [٦]

---

[١] انظر: أوضح المسالك لابن هشام ٦٢/٢

[٢] انظر: الكشاف للزمخشري ١٢٠/٤

[٣] سورة الإسراء الآية " ٥٢ ".

[٤] انظر: شرح ابن عقيل ٣٧٣/١

[٥] انظر: البحر المحيط ٢٩٢/٨

[٦] انظر: شرح ابن عقيل٣٧٣/١.

مذاهب العلماء فيما يجري فيه التعليق:

قلنا فيما سبق أن الإلغاء لا يجري إلا في نوع واحد من الأفعال، وهي أفعال القلوب إذا كانت متصرفة تصرفا كاملا، والتعليق وإن كان نوعا من الإلغاء فإنه أوسع استعمالا من الإلغاء حيث يجري في الأفعال القلبية وفي الأفعال غير القلبية، وقد رأينا أن في المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنَّه لا يجوز أن يعلق من الأفعال إلا ما جاز إلغاؤه، ولا يجوز أن يلغي من الأفعال إلا ما كان قلبيا متصرفا، وهو مذهب المبرد؛ إذ قال: ((ألا ترى أنه لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلا ما يجوز أن يلغي)) [١]، وقال ابن يعيش: ((ولما كان التعليق نوعا من الإلغاء لم يجز أن يعلق من الأفعال إلا ما جاز إلغاؤه، وهي أفعال القلب، وهي علمت وأخواتها))[٢].

القول الثاني: قول يونس بن حبيب، وهو أنه يجري التعليق في جميع الأفعال قلبية كانت أو غير قلبية، فيجوز عنده أن تقول: ضربت أيهم في الدار، ولقيت أيهم في المسجد، وبناءً على هذا حمل يونس بن حبيب قوله تعالى: ﴿ثم لَنَنزِعنّ من كل شيعة أيهم أشدّ على الرحمن عتيّاً﴾ [٣] على التعليق، وهذا مذهب غير مرضي لدى العلماء وسيأتي مزيد من التفصيل عن قول يونس بن حبيب وعما استدل به من الآية في الفصل الثاني عند حديثنا عن تعليق الأفعال المؤثّرة.

القول الثالث: وهو قول الجمهور: أن التعليق يجري في أفعال القلوب المعقود لها الباب، ويجري كذلك بالاستفهام خاصة في أنواع أخرى من الأفعال غير القلبية مما يفيد العلم أو يطلب به العلم أو يتضمن معناه [٤]، وسوف نتحدث عن هذه الأنواع مفصّلة وممثّلة ومدلّلاً عليها في الفصل الثاني من الباب الأول عند حديثنا على الأفعال غير القلبية.

---

[١] المقتضب ٢٩٧/٣

[٢] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٧، ٨٧

[٣] سورة مريم الآية " ٦٩ ".

[٤] انظر: شرح الرضي ١٦٥/٤، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٥٦/٢

المطلب الخامس: أدوات التعليق المشهورة

ولما فرغنا من بيان معنى التعليق لغة واصطلاحا، ومن بيان سبب التعليق وشرطه رأينا أن نأتي بذكر تلك الأدوات التي يكون بسببها التعليق، وهي كل لفظ له حق الصدارة في الكلام [١]، وتسمّى هذه الأدوات معلقات، وموانع، ومانعات، وهي لا تنحصر في عدد معينٍ؛ لأن الأصل فيها أن كل أداة تستحق الصدارة في الكلام إذا اعترضت بين الفعل القلبي وبين معموليه معاً، أو إذا توسّطت بين المفعولين فإنها تعلق [٢]، وقد عدّ النيلي الحروف المعلّقة لأفعال القلوب ثلاثة [٣]، وعدّ ابن هشام المعلقات عشراً [٤]، وذكر الأهدل ما يقرب من سبع عشرة أداة للتعليق [٥]، وقد أحصيت ما يقرب من تسع وعشرين أداة للتعليق، وربما يأتي آخر بما يفوق على ما أحصينا، ولهذا قلنا إنها لا تنحصر في عدد معين، والأصل فيها ما ذكرنا، ثم إن فيها ما هو كالمجمع عليه بين النحاة، ومنها ما لم يجمعوا عليه، حيث ذكره البعض، وسكت عنه الآخرون، وسنفرد له بابا إن شاء الله.

أما ما أجمع عليه النحاة، فهو خمس عشرة أداة، إحدى عشرة أداة تتعلق بالاستفهام، وأربع أدوات تتعلق بجوابات القسم، وإليكم تفصيلها فيما يلي.

أما ما أجمع عليه النحاة فينقسم إلى فئتين: الفئة الأولى أدوات الاستفهام، والفئة الثانية أدوات جوابات القسم [٦]، والفئة الأولى تنقسم إلى قسمين: القسم الأول التعليق بالاستفهام الحرفي، والقسم الثاني التعليق بالاستفهام الاسمي، والتعليق بالاستفهام الحرفي

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢/١٠، وشرح شذور الذهب ص/٣٤٢، وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٥٤، والكواكب الدرية ص/١٨٨

(٢) انظر: النحو الوافي ٢/٣٠

(٣) انظر: الصفوة الصفية في شرح الدرية الألفية ١/٢/٤٢٧

(٤) شرح شذور الذهب ص/٣٤٢

(٥) انظر: الكواكب الدرية، ص/١٨٨، ١٩٠

(٦) هذا ما يفهم من كلام ابن السراج حيث ذكر أشهر المعلقات تحت هاتين الفئتين، وقال فيه: ((وإذا ولي الظن حروف الاستفهام، وجوابات القسم بطل في اللفظ عمله، وعمل في الموضع)).
انظر: أصول السراج ١/١٨٢ وقال ابن يعيش: ((وإنما تعلق إذا وليها حروف الابتداء نحو الاستفهام، وجوابات القسم)) انظر: شرح المفصل ٧/٨٦

أيضا ينقسم إلى نوعين: النوع الأول التعليق بهمزة الاستفهام، والنوع الثاني التعليق بـ "هل" الاستفهامية.

النوع الأول: "التعليق بهمزة الاستفهام"

وتعليق الأفعال القلبية وغيرها بهمزة الاستفهام أمر متفق عليه بين النحاة [١]؛ لأنها أصل أدوات الاستفهام، وأم الباب، ولهذا تقدّر في جميع أسماء الاستفهام كما سيأتي ذكره، وهي حرف مشترك يدخل على الأسماء، وعلى الأفعال لطلب التصور [٢] تارة نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ وأقام زيد أم جلس؟ وللتصديق تارة أخرى نحو: أزيد قائم؟ وأقام زيد؟.

ولأصالتها في الباب استأثرت بأمور لم تكن لغيرها، ومنها تمام التصدير في الكلام حتى روعيت أصالتها في التصدير على حروف العطف الفاء والواو، وثم التي تستدعي أيضا التقديم في الكلام نحو قوله تعالى: ﴿أفلا تعقلون﴾ [٣] ﴿أو لم يسيروا في الأرض﴾ [٤] ﴿أثم إذا ما وقع آمنتم به﴾ [٥]، وتأتي بعدها أم المتصلة المعادلة [٦] إذا كانت لطلب التصور فقط، فيكون الجواب بتعيين أحد الأمرين أو أحد الأمور حسب ما يتوجه إليه السؤال من الفعل نحو أضرب زيد عمرا أم قتل؟ أو الفاعل نحو: أزيد ضرب خالدا أم عمرو؟ أو المفعول نحو ألحما أكلت أم سمكا؟ لأن الهمزة مع أم المتصلة المعادلة تكون بمعنى أيّ وأيهما وأيهم[٧].

---

(١) انظر: الإيضاح في المفصل ٦٩/٢، وشرح الكافية للرضي ١٥٩/٤

(٢) التصور هو إدراك المفرد ،و يكون الجواب بتعيين أحد الأمرين، والتصديق هو: إدراك النسبة أي نسبة الحكم إثباتا أو نفياً إلى المسند إليه، ويجاب عنه ب"نعم " أو " لا" انظر: الإيضاح في علوم البلاغة ص/١٣٦، ١٣٧، وانظر: زهر الربيع في المعاني والبيان والبديع. ص/٦٦، ٦٧. تأليف: أحمد الحملاوي.

(٣) سورة البقرة الآية "٤٤".

(٤) سورة الروم الآية "٣".

(٥) سورة يونس الآية "٥١ ".

(٦) المتصلة المعادلة: هي التي يفتقر المعطوفان بها وبالهمزة إلى الذكر ولا يستغني أحدهما عن الآخر، وسميت معادلة لأنها تعادل الهمزة في أداء معنى الاستفهام،وإفادة التسوية ،انظر: المغني لابن هشام٦١/٢

(٧) انظر: كتاب الأزهية في علم الحروف ص/١٢٤ ورصف الباني في شرح حروف المعاني ص/١٣٥، ١٧٨، والجنى الداني في حروف المعاني ص/٣٠، ٣١

هذا إذا كانت الهمزة لمعناها الأصلي وهو الاستعلام، وأما إذا كانت الهمزة للتسوية[١] (وهي التي يستوي فيها الأمران عند المتكلم) وجاءت بعدها أم المتصلة المعادلة فإنها لا تستحقّ جوابا لكونه خبرا قابلا للتصديق والتكذيب [٢].

وتأتي همزة الاستفهام لمعنى التسوية بعد فعل القلب "درى" غالبا [٣] نحو: ما أدري أزيد في الدار أم عمرو؟ أي ما أدري أيهما في الدار، وتمثيل المبرد يدلّ على أن الهمزة بمعنى التسوية تأتي بعد العلم أيضا، قد علمت أزيد في الدار أم عمرو؟ " أي أنك تعلم أن أحد هما في الدار، ولكنك لا تدري أيهما هو بالتحديد فقد استويا عندك [٤].

وتعليق الفعل القلبي بهمزة الاستفهام يستوي فيه أن يكون مدخولها جملة اسمية نحو: علمت أزيد عندك أم عمرو؟ أو جملة فعلية نحو: علمت أقام زيد أم جلس؟ ويستوي كذلك أن تكون الهمزة ملفوظة كالأمثلة المذكورة، ومنه قوله تعالى: ﴿وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون﴾ [٥] وقوله تعالى: ﴿وأنّا لا نَدري أشَرّ أريدَ بمن في الأرض أم أرَادَ بهم ربّهم رَشَدا﴾ [٦] وقوله تعالى: ﴿قل إن أَدري أقَريب مَا تُوعَدُون أم يَجعَلُ له رَبي أمدا[٧]﴾، أو مقدرة مع وجود قرينة لفظية تدل عليها، وقرينة معنوية تعيّن على فهم المعنى.

والقرينة اللفظية هي وجود "أم" المتصلة المعادلة في ما يقابل مدخول الهمزة المقدرة، والقرينة المعنوية هي صحة معنى الاستفهام، وكونها مفهمة.

---

[١] معنى التسوية، هو تسوية الأمرين أو الأمور لدى المتكلم، وهي لا تستحق جوابا، كما تستحق الهمزة في معناها الأصلي، وغالبا تكون التسوية بعد كلمة سواء وما أبالي وما أدري وليت شعري بل هي كل همزة يصح حلول المصدر محلها، وتأتي بعدها أم المتصلة المعادلة، انظر: مغني اللبيب لابن هشام في " أم " ص/٦١ ،وفي فصل الألف ص/٢٤

[٢] انظر: الأزهية ص/١٢٤، ١٢٥، والمغني لابن هشام ص/٦١

[٣] انظر: المصدران السابقان، الأزهية ص/١٢٤، ١٢٥ والمغني لابن هشام ص/٦١

[٤] المقتضب ٢٨٨/٣، ٢٩٧/٣

[٥] سورة الأنبياء الآية" ١٠٩".

[٦] سورة الجن الآية " ١٠" .

[٧] سورة الجن الآية " ٢" .

هذا وقد جعل المبرد جواز حذف ألف الاستفهام مع وجود "أم" المتصلة المعادلة مختصا بالشعر [١]، وهو ظاهر كلام سيبويه [٢]. وذهب الأخفش إلى جواز حذفها في الاختيار، وإن لم يكن بعدها "أم" مستدلا بقوله تعالى: ﴿وتلك نعمة تمنّها عليّ أن عبّدت بني إسرائيل﴾ [٣] قال: هذا استفهام كأنه قال: أو تلك نعمة تمنها عليّ [٤]، وقد وافقه ابن مالك [٥] محتجّا له بقول الرسول صلى الله عليه وسلم لجبريل «وإن زنى وإن سرق؟ فقال: وإن زنى وإن سرق؟» [٦]، فقوله صلى الله عليه وسلم «وإن زني وإن سرق» على معنى همزة الاستفهام المقدرة ،كأنه صلى الله عليه وسلم أراد "أوَ إن زنى وإن سرق؟" .

وبناءً على ما سبق لا نرى تخصيص حذف الهمزة بأنه من ضرورات الشعر لصحة تقديرها في الاختيار أيضا حيث القرينة اللفظية والمعنوية تحدّدان موقع الهمزة المقدرة، ولهذا قال المرادي ((المختار أن حذفها مطرد إذا كان بعدها "أم" المتصلة لكثرته نظما ونثرا))[٧].

ومثال تعليق الفعل القلبي بالهمزة المقدرة مع وجود القرينة قولك: علمت زيد قائم أم عمرو؟ ما أدري مقيم أنت أم مسافر؟ كأنك تريد أن تقول: علمت أزيد قائم أم عمرو؟ ما أدري أمقيم أنت أم مسافر؟ ومنه قول الشاعر عمر بن أبي ربيعة:

لعمركَ ما أدرِي وإن كنتُ داريا بسبعٍ رمينَ الجمرَ أم بثمانِ[٨]

---

[١] انظر: الكامل للمبرد ١٢٧/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣

[٢] انظر: ١٧٤/٣، ١٧٥

[٣] سورة الشعراء الآية " ٢٢" .

[٤] انظر: معاني القرآن للأخفش " ٢ /٦٤٥، ٦٤٦

[٥] انظر: موافقة ابن مالك للأخفش في الجنى الداني ص/٣٤، ٣٥

[٦] رواه الشيخان عن أبي ذر رضي الله عنه في باب الإيمان. وانظر شواهد التوضيح ص٨٧-٨٩

[٧] انظر: الجنى الداني للمرادي ص/٣٥

[٨] البيت لعمر بن أبي ربيعة، انظر: ديوانه ص/٣٩٩. ورواية الديوان كالتالي:

فو الله ما أدري وإني لحاسب ...

والبيت موجود في الكتاب١٧٥/٣، والكامل للمبرد ١٢٧/٣، وفي المقتضب ٢٩٤/٣، وفي الأزهية ص/١٢٧، ورصف المباني ص/١٣٥ ،ومغني اللبيب رقم الشاهد " ٥" ص/٢٠

وقول الآخر:

لعمرُك ما أدري وإن كنتُ داريا شعيبثَ بن سهم أم شعيثُ بن مِنقر؟ [١]

والتقدير في الأول: ما أدري أبسبع رمين أم بثمان ؟ والتقدير في الثاني : ما أدري أشعيث بن سهم أم شعيث بن منقر؟ والفعل معلق بهمزة الاستفهام المحذوفة المقدرة والدليل على حذفها وتقديرها وجود "أم" المعادلة، وقد تكون القرينة اللفظية وجود :" أو" العاطفة على مدخول الهمزة المقدرة نحو: علمت زيد قائم أو عمرو؟ وفي الكتاب ما يدل على هذا، قال سيبويه: ((فأم و أو فيه سواء)) [٢]، وقد فسّر الأعلم قول سيبويه قائلا: ((فجعل أم وأو تلي حرف الاستفهام لأن المسألة ليست عن أحد الاسمين، إنما هي عن إحدى الجملتين لكل منهما فعل، وفاعل ومفعول، فصارت كـ "أم" المنقطعة التي لا تدخلُ ما بعدها فيما قبلها))، وذكر الأعلم عن المبرد قوله: ((إن معنى قول سيبويه "فأم وأو فيه سواء" يعنى في جواز وقوعهما في هذا الموضع، وإن كانا مختلفا معناهما في أصل الباب))[٣].

وخلاصة القول في همزة الاستفهام أنها تعلق الفعل القلبي، وما يتضمن معناه أو ما يحمل عليه باتفاق النحاة إذا كانت الهمزة للتصور، وتعادلت بـ "أم" بعدها، سواء كانت الهمزة في معناها الأصلي، وهو طلب تعيين أحد الأمرين، أو في معنى التسوية التي لا يكون المطلوب فيه تعيين أحد الأمرين، وإنما يستوي الأمران عند المتكلم، وباختلاف بينهم إذا كانت الهمزة لطلب التصديق أوجاء بعدها " أو" العاطفة، أو "أم" المنقطعة، كما سيأتي ذكره عند الحديث عن "هل" المعلقة، وهو النوع الثاني من التعليق بالاستفهام الحرفي.

النوع الثاني: التعليق بـ (هل) الاستفهامية: وهي حرف الاستفهام الفرعي، والأصل في الباب الهمزة ،كما سبق الحديث عنها، و"هل" فرع عليها، وكانت في أصل الوضع بمعنى "قد" ولكثرة استعمال الهمزة معها اكتسبت الاستفهام منها، وكثرت

---

[١] البيت للأسود بن يعفر التميمي انظر: الكتاب ١٧٥/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، والكامل للمبرد ١٢٧/٣، والنكت ٨٠٠/٢

[٢] انظر: الكتاب ١٨٣/٣

[٣] انظر: النكت ٨٠٤/٢، ٨٠٥

استعمالاتها للاستفهام، حتى صارت من أدواته، فلم تستعمل بمعنى "قد" إلا قليلا [١]. وتدخل على الأسماء والأفعال [٢] لطلب التصديق الإيجابي دون التصور ودون التصديق السلبي [٣].

والتصديق معناه كما سبق ذكره "إدراك النسبة لا إدراك المفرد" فيكون الجواب عنها: بـ (نعم) أو (لا)، كما كان الشأن مع الهمزة إذا كانت لطلب التصديق، ومن ثم فهي تساوى الهمزة في هذا الجانب [٤]، ولعدم اختصاصها بالأسماء أو الأفعال لا تعمل كما هو شأن الحروف غير العاملة [٥]، ولكنها تكون مانعة لأفعال القلوب عن العمل فيما بعدها كما سنذكره فيما بعد، ولا تقع بعدها إلا أم المنقطعة المنفصلة لطلب التصديق، فيجاب بـ"نعم" أو بـ"لا" [٦]، و تعطف عليها بـ "أو" دون "أم" المتصلة المعادلة، فيكون الجواب "نعم" أو "لا" نحو: هل زيد قائم أو عمرو؟ [٧] إلا إذا جعلت "هل" موقع الهمزة المطلوب بها تعيين المفرد، فتأتي بعدها بـ "أم" المتصلة المعادلة من باب حمل الشيء على الشيء، مثاله قول الرسول صلى الله عليه وسلم لجابر رضي الله عنه "«هل تزوجت بكرا أم ثيّباً»» [٨]، فإن "هل" نابت مناب الهمزة، فعودلت بـ " أم" بعدها؛لأن استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابرا لم يكن إلا بعد علمه بأمر زواجه إما بكرا وإما ثيبا، فطلب منه التعيين بأحدهما [٩].

---

(١) انظر: جواهر الأدب ص/٢٨١

(٢) لعدم اختصاصها بالأسماء أو الأفعال، أهملت، فتدخل على الأسماء نحو : هل زيد قائم؟ وعلى الأفعال نحو: هل قام زيد ؟ وهل يقوم زيد ؟ ولكنها لا تدخل على الاسمية والخبر فعل نحو: هل زيد قام؟ انظر: رصف المباني ص/٤٦٩، وجواهر الأدب ص/٢٨١

(٣) فلا يصح هل زيدا ضربت ؟ لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة، ولا هل زيد قائم أم عمرو؟ إذا أردت بـ" أم " أم المتصلة المعادلة إلا إذا أوقعت " هل " موقع الهمزة على رأي ابن مالك، ولا هل لم يقم زيد؟ انظر :مغني اللبيب ص/٤٥٦، ٤٥٧، والجني الداني ص/٣٤١

(٤) انظر: الجنى الداني ص/٣٤١

(٥) انظر: رصف المباني للمالقي ص/٤٦٩

(٦) انظر: المقتضب ٣/٢٩٩، ومغني اللبيب ص/٦٥، ورصف المباني ص/١٧٩، ١٨٠

(٧) انظر: الأزهية في علم الحروف للهروي ص/١٢٦، وص/١٣٤

(٨) أخرجه البخاري في: ٥٦ كتاب الجهاد، ١١٣ ،باب استئذان الرجل الإمام ،رقم الحديث ٢٩٢

(٩) انظر: شواهد التوضيح ،و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص/٢٠٩

أما التعليق بـ "هل" الاستفهامية فأمر مختلف فيه، وسرّ الاختلاف في التعليق بها وبغيرها من أدوات الاستفهام، هو أن الاستفهام بطبيعته يفيد عدم العلم بما يستفهم عنه، وأفعال العلم من هذا الباب تفيد اليقين، ومجيئها بعد أفعال القلوب المقتضية للعلم وحده متناقض مع طبيعة الاستفهام.

وقبل أن نتناول المسألة بما لها وما عليها نودّ أن نشير إلى أمر آخر، وهو أن جميع أدوات الاستفهام حروفا كانت أو أسماءً تفيد معنى التصور ما عدا "هل"، فإنها موضوعة لطلب التصديق فقط [١].

ومن ثم يكون في جوابها "نعم" أو "لا"، كما هو الحال مع همزة الاستفهام المفردة غير المعادلة؛ فإنها أيضا لطلب التصديق، ويجاب عنها بـ "نعم" أو بـ "لا" في نحو: أزيد قائم؟ وإذا وقعت "أو" بعد الهمزة أو بعد "هل" فإنه يجاب عنها أيضا بـ "نعم" أو بـ "لا"؛ لأن "أو" للسؤال عن شيء بغير عينه [٢] و"أم" المنقطعة تقع بعد الهمزة كما تقع بعد "هل" [٣]، ويكون في جوابها نعم أو لا كذلك [٤].

وكل استفهام يكون جوابه (نعم) أو (لا) فإنه لطلب التصديق، وهو إدراك الحكم الذي لم يكن معلوما عند المتكلم، إذ لو كان عالما بالحكم لما كان لسؤاله أي معنى، فيكون الجواب بنسبة الحكم إلى المستفهم عنه إثباتا أو نفيا، فيقال في نحو: أزيد قائم؟ وهل زيد قائم؟ نعم، زيد قائم، إثباتاً، أو لا، ليس زيد بقائم، نفياً، وإذا كان الأمر كما وصفنا، فإنّ وقوع استفهام يكون جوابه (نعم) أو (لا) يتعارض مع طبيعة أفعال القلوب التي للعلم أو لما تضمن معنى العلم خاصة؛ لأنه لا يتصور أن يقول المرء "علمت" وهو في الوقت ذاته

---

[١] انظر: في مغني اللبيب مباحث " هل " ص/٤٥٦، ٤٥٧

[٢] وقال الهروي: ((اعلم أن "أو" هي للسؤال عن شيء بغير عينه، والجواب فيها " نعم أو "لا" و"أم" للسؤال عن شيء بعينه. والجواب فيها أن تذكر أحد الاسمين، وذلك إذا سألك سائل: أقام زيد أو عمرو؟ فإنه لا يعلم أقام أحدهما أو لم يقم، فاستفهم عن قيام أحدهما هل وقع أم لا، والجواب أن تقول له نعم أو لا ،ولا يجوز أن تقول له زيد أو عمرو؛ لأن معناه أقام أحد هذين، فالجواب نعم أو لا)) انظر: الأزهية ص/١٢٦، ١٣٤

[٣] انظر: المقتضب ٢٩٩/٣

[٤] رصف المباني ص/١٨٠

يجهل متعلق علمه.

هذا وقد اختلف النحاة في مسألة تعليق أفعال القلوب بـ "هل" أو بالهمزة اللتين يجاب عنهما بـ نعم أو بـ لا على قولين: **الأول**: الجواز مطلقا، والآخر: المنع مطلقا، وإلى القول الأول ذهب ابن الحاجب، والرضي [١]، ولعله مذهب الجمهور أيضا كما يفهم من قوة سياق كلام الرضي، وخلاصة هذا القول: أنَّه يجوز تعليق الفعل القلبي بكل أداة استفهام يكون جوابه نعم أو لا، وبعد استقرائنا في مظانّ أدوات الاستفهام وجدنا أنه يشمل ثلاثة وجوه، الوجهان الأولان ذكرهما الرضي في شرح الكافية، أما الوجه الثالث: فقد وجدته في كتب النحو [٢]، وإن كان كلام الرضي يشمله أيضا.

الوجه الأول: أن يكون الاستفهام بـ "هل وحدها" وبـ "الهمزة" وحدها، ولا يكون بعدهما "أم" المتصلة المعادلة، ولا "أو" العاطفة نحو: علمت هل زيد قائم؟ وعلمت أزيد قائم؟ [٣].

الوجه الثاني: أن يكون الاستفهام بأحد الحرفين المذكورين مع العطف عليه بـ"أو" نحو: علمت هل زيد قائم أو عمرو ؟ وعلمت أزيد قائم أو عمرو؟ [٤] .

الوجه الثالث: أن يكون الاستفهام بأحد الحرفين المذكورين مع الإتيان بعدهما بـ"أم" المنقطعة نحو: علمت أزيد عندك أم عندك عمرو ؟ وعلمت أقام زيد أم سافر محمد؟ وعلمت هل زيد مسافر أم خالد قادم؟ [٥].

حجة أصحاب القول الأول ما يلي :

أولاً: أن أدوات الاستفهام الواقعة بعد أفعال القلوب ليست للاستفهام عما يجهله المتكلم، وإنما هي لمجرد الاستفهام الذي لا يقصد المتكلم من ورائه جوابا

---

[١] انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٦٩، ٧١، وشرح الكافية للرضي ٤/١٦٤.

[٢] انظر: المقتضب باب " أم " و" أو " ٣/٢٩٩. وشرح الكافية ٤/١٦٤.

[٣] انظر: شرح الكافية للرضي ٤/١٦٤.

[٤] انظر: المصدر السابق، الأزهية ص/١٣٤

[٥] انظر: جواز وقوع أم المنقطعة بعد الهمزة، وهل في المقتضب ٣/٣٩٩. ووقوع " نعم " أو "لا" في جوابها في جواهر الأدب ص/١٨٨

بـ (نعم) أو بـ (لا)، وحينئذٍ لا مانع من وقوع استفهام جوابه نعم أو لا بعد أفعال القلوب؛ لأن الاستفهام المجرد من معنى الطلب لا يتعارض مع أفعال القلوب المقتضية للعلم والمعرفة[١].

ثانيا: أنه لا فرق بين النوع الأول من التعليق بالاستفهام الحرفي، وهو التعليق بالهمزة مع "أم" المعادلة في نحو: علمت أزيد قائم أم عمرو؟ وبين النوع الثاني للتعليق بالاستفهام الحرفي، وهو التعليق بـ "هل" وبالهمزة بجميع وجوهها الثلاثة، فقولك في القسم الأول: علمت أزيد قائم أم عمرو؟ وعلمت هل زيد قائم أم عمرو ؟ [٢] كمثل قولك في القسم الثاني نحو: علمت هل زيد قائم؟ وعلمت أزيد قائم؟ وعلمت هل زيد قائم أو عمرو؟ وعلمت أزيد قائم أو عمرو؟ ونحوها مما يصح وقوع نعم أو لا في جوابه لتشابه صورة الجمل في القسمين لفظا ومعنى، أما التشابه اللفظي فهو واضح في الأمثلة المذكورة ، وأما التشابه المعنوي فهو أن المشكوك فيه المستفهم عنه في الوجه الأول من القسم الثاني في نحو: علمت هل زيد قائم؟ وعلمت أزيد قائم؟ هو نسبة القيام إلى زيد أو عدم نسبته إليه، وفي الوجه الثاني نحو: علمت هل زيد قائم أو عمرو؟ وعلمت أزيد قائم أو عمرو؟ هو نسبة القيام إلى أحد من المذكورين أو عدم النسبة إليه. وهذا كمثل المشكوك فيه المستفهم عنه في القسم الأول أيضا في نحو علمت أزيد قائم أم عمرو؟ أي نسبة الفعل إلى هذا المعين الذي هو إمّا زيد وإمّا عمرو، والمعنى في جميع ذلك: علمت هذا الذي يُشكُّ فيه فيستفهمُ عنه[٣].

القول الآخر: و هو قول المانعين [٤]الذين لا يجيزون وقوع استفهام جوابه "نعم" أو "لا" بعد الفعل القلبي المفيد للعلم، وحجتهم في ذلك كالآتي:

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ١٦٣/٤، ١٦٤

[٢] قال ابن مالك: ((قد تقع " هل " موقع الهمزة فيؤتى بـ" أم " المعادلة بعدها، فتكون للتعيين مستدلا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم لجابر رضي الله عنه: هل تزوجت بكرا أم ثيبا)) انظر: شواهد التوضيح ،والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك الطائي ص/٢٠٩

[٣] انظر: شرح الكافية للرضي ١٦٤/٤

[٤] لم أعثر على من هم أصحاب القول الآخر، وقد أبهم الرضي فقال: ((ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه " نعم " أو " لا " بعد فعل القلب)) .

أولاً: أنه من أجل أن الاستفهام يفيد الجهل، ويناقض العلم الذي سبقه في السياق؛ فإنه لا يصح أن يتوجّه العلم إلى مضمون الجملة الاستفهامية إلا على تأويل، ولا يكون التأويل إلا مع الهمزة المعادلة بـ "أم" أو مع أحد أسماء الاستفهام ؛لأن العلم في نحو علمت أزيد قائم أم عمرو؟ متوجه إلى أحد المعلومين في السؤال، وهو زيد أو عمرو، ومعناه: علمت أحدهما بعينه على صفة القيام، وعلى هذا التأويل لا يقع التناقض بين العلم وما يقتضيه الاستفهام [١].

أما الاستفهام بما يكون جوابه "نعم" أو "لا" نحو "علمت هل زيد قائم؟ فإنه ليس كذلك، فليس جوابه نسبة القيام إلى زيد أو نفيها عنه حتى يصح توجّه العلم إلى تلك النسبة أو نفيها، وإنما جوابه نعم أو لا، وليس في النسبة، والعلم لا يتوجّه إلا إلى النسبة فلذلك امتنع وقوع استفهام جوابه "نعم" أو "لا" بعد فعل القلب [٢].

هذا وقد رد عليهم الرضي بما يلي:

أولاً: أنّنا لا نسلم دعواكم بأن مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح أن يتوجه إليه العلم وبابه، بلى، يصح ذلك ؛لأن أدوات الاستفهام بعد فعل القلب لمجرد الاستفهام ،لا لاستفهام المتكلم، ومضمون استفهام المتكلم لا يصح أن يتوجّه إليه العلم إن صح دعواكم لظاهر التناقض [٣].

ثانيا: أنّنا لا نسلم كذلك دعواكم بأن كل استفهام يكون جوابه "نعم" أو "لا" فإنه لا يتضمن معنى النسبة حتى يصح تعلق العلم بها، بلى إن "نعم" أو "لا" في الجواب متضمن لمعنى النسبة ونفيها لأن المعنى: نعم، زيد قائم إثباتا أو لا، ليس زيد بقائم نفيا، فهما متضمنان لجملة مستقلة من المحكوم عليه والمحكوم به المشتملتين على النسبة الصالحة لتعلق العلم بها [٤] وبهذا نكون قد فرغنا مما يتعلق بالتعليق بالاستفهام الحرفي.

التعليق بالاستفهام الاسمي : بعد أن تناولنا التعليق بالاستفهام الحرفي بقسميه، نودّ أن

---

[١] انظر: شرح الكافية ١٦٤/٤

[٢] انظر: شرح الكافية للرضي ١٦٤/٤

[٣] المصدر السابق .

[٤] انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٩/٢، ٧١، وشرح الكافية للرضي ١٦٤/٤، ١٦٥

نتحدث عن التعليق بالاستفهام الاسمي، وهو كل اسم استفهام يتضمن معنى همزة الاستفهام لأن همزة الاستفهام مقدرة في أسماء الاستفهام كلها [١]، وإليه يرجع كلام ابن مالك إذ قال: ((وسبب التعليق كون المعمول تالي استفهام أو متضمنا معناه أو مضافا إلى مضمنه))[٢]، ويقول عنه الأستاذ أبو علي الشلوبين: ((التعليق أن لا يعمل لوجود مانع في اللفظ أو في التقدير لعمله، والمانع في اللفظ " همزة الاستفهام ... والمانع في التقدير في نحو قولك: علمت أيهم قائم، (أيضا همزة الاستفهام)[٣] لأن همزة الاستفهام مقدرة في أسماء الاستفهام كلها، فإذا قلت: علمت أيهم قائم، فأيهم قائم نائب مناب قولك: أزيد منهم قائم أم عمرو أم بكر؟)) [٤].

وأسماء الاستفهام هي: من، وما، وأي ،و كم ،و كيف، ومتى، وأيان، وأين، وأنى، وهي تسعة أسماء تنقسم إلى قسمين، القسم الأول: أسماء غير ظروف ويضم الأربعة الأولى المتتالية، والقسم الثاني أسماء ظروف ويضمُّ الخمسة الباقية.

وعبارات النحويين في أسماء الاستفهام عامة شاملة لهذه الأسماء كلها لأن أسماء الاستفهام كلها متضمنة لمعنى همزة الاستفهام، ولتضمنها معنى همزة الاستفهام بنيت [٥]، ولأجل ذلك صح كونها معلقة لأفعال القلوب وغيرها، ولو نظرنا في جميع ما ورد من أمثلة أسماء الاستفهام في باب التعليق في كتب النحو لتجلت لنا حقيقة ما قالوا من تضمن أسماء

---

[١] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٨. وشرح الكافية للرضي ٤/١٥٩. وارتشاف الضرب ٤/٢١١٤

[٢] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٨. وفي شرح الكافية فال الرضي ((أو اسم ضمن معنى الاستفهام)) ٤/١٥٩. وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ((وأسماء الاستفهام في ذلك كحروفه، وكذلك المضاف إلى ما فيه معنى الاستفهام ... لا فرق بين أي وبين غلام أي في عدم التأثر بـ (درى)؛ لأن المستفهم به، والمضاف إليه في عدم التأثّر بما قبلهما سيّان)) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٢٥٠

[٣] ما بين القوسين ( ) إضافة من عند الباحث حتى يستقيم المعنى.

[٤] انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ /٦٩٩

[٥] إلا " أيا " فإنها أعربت في جميع أحوالها حملا على نظيرها ،وهو " بعض " وعلى نقيضها هو "كل"، انظر: المصدر السابق ٢/٦٩٩. والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧١٢، وفي الأزهية ص/١٠٩، أي في المعرفة سؤال عن البعض ،و في النكرة سؤال عن الكل.

الاستفهام همزة الاستفهام مقدرة، ثم إن أكثر أسماء الاستفهام المعلقة وروداً في أمثلة كتب النحو هو "أيٌّ" و"من" الاسميتان الاستفهاميتان.

وكلام الفراء خير شاهد على ما سبق، قال الفراء: ((وإذا كان قبل "من وأي وكم و"رأيت" وما اشتق منها، والعلم وما اشتق منه وما أشبه معناهما جاز أن توقع ما بعد "كم وأي ومن" وأشباهها عليها، كما قال تعالى: ﴿لنعلم أيّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا﴾[١]، ألا ترى أنك أبطلت العلم عن وقوعه على "أيّ" ورفعت أيّا بـ "أحصى"، فكذلك تنصبها بفعل لو وقع عليها)) [٢].

ثم إن كانت إحدى المعلقات اسم استفهام فإنه لا يخلو من أن يكون عمدة في الكلام أو فضلة ،فإن كان عمدة في الكلام فله أربع صور [٣]:

الصورة الأولى: أن يكون اسم الاستفهام مبتدأً [٤] نحو: "علمت أيهم أبوك؟ وعلمت من في الدار؟ وعلمت ما اسمك؟ وأعلم كم درهما عندك؟ ونحو ذلك، ومنه قوله تعالى:﴿ لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا ﴾ [٥]، فأيّ اسم استفهام مبتدأ و(أحصى) خبره، وهو فعل ماضٍ من الإحصاء أو اسم تفضيل على غير قياس، وجملة المبتدأ ،والخبر معلّق عنها، (نعلم) لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله [٦]

قال الفراء: ((رفعت "أيا" بأحصى؛ لأن العلم ليس بواقع على "أيّ" إنما هو ليعلم بالنظر والمسألة، وهو كقولك: اذهب فاعلم لي أيهم قام))[٧]، وقال الزمخشري: (("أيّ" يتضمن معنى الاستفهام، فعلق عنه "لنعلمَ" فلم يعمل فيه، وقرئ "لِيُعلمَ" وهو معلق عنه أيضا؛ لأن ارتفاعه بالابتداء، لا بإسناد يعلمُ، وفاعل يعلمُ مضمون الجملة كما أنه مفعول

---

[١] سورة الكهف الآية " ١٢ ".

[٢] انظر: معاني القرآن للفراء ٣٧٦/٢.

[٣] انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص/٣٤٣، وشرح التصريح على التوضيح ٢٥٦/٢، وشرح الأشموني ٢/ ٦٢.

[٤] أي ما يصح جعله مبتدأً .

[٥] سورة الكهف الآية "

[٦] انظر: تفسير الكشاف للزمخشري ٣٨١/٢، شرح التصريح على التوضيح ٢٥٦/١

[٧] انظر: معاني القرآن ١٣٥/٢. (سورة الكهف) .

نعلم)) [١]، ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿ولتعلمنّ أيّنا أشدّ عذابا وأبقى﴾ [٢]، وقوله تعالى: ﴿فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار﴾ [٣]، فـ (من) اسم استفهام في موضع رفع مبتدأ، وخبرها "تكون" والفعل معلق عن العمل، والجملة في موضع مفعول إن كان العلم مما يتعدى إلى واحد، وفي موضع المفعولين إن كان مما يتعدى إلى اثنين [٤]، والأمثلة القرآنية لتعليق الأفعال القلبية عن العمل بـ"من" الاستفهامية كثيرة، لا يمكن حصرها في هذا المكان، وكفانا فيه ما قاله الفراء في قوله تعالى: ﴿فستعلمون من أصحاب الصراط السويّ ومن اهتدى﴾ [٥] .قال: "من ومن" في موضع رفع، وكل ما كان في القرآن مثله فهو مرفوع إذا كان بعده رافع، مثل قوله تعالى: ﴿فستعلمون من هو في ضلال مبين﴾ [٦]، ومثله﴿لنعلم أي الحزبين أحصى﴾ [٧]، ونحوه قوله تعالى: ﴿ولم أدر ما حسابيه﴾ [٨]، فـ "ما" اسم استفهام مبتدأ و"حسابية" خبره، و الجملة الاسمية في محل نصب معلق عنها العامل بـ"ما" الاستفهامية.

الصورة الثانية: أن يكون اسم الاستفهام خبرا نحو: علمت متى السفر؟فـ "متى" خبر مقدم، والسفر مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب معلق عنها العامل بـ (متى) الاستفهامية الظرفية ونحوه إنّي أدري أين بيتك، وأعلمُ أنى لك هذه الفاكهة، وإخال أيان انطلاقك. وعلمت أي حين عقبتي.

---

[١] انظر: تفسير الكشاف ٣٨١/٢، (سورة الكهف) .

[٢] سورة طه الآية " ٧١ " .

[٣] سورة الأنعام الآية " ١٣٥ " .

[٤] انظر: معاني القرآن للفراء ٣٧٦/٢، والبيان ٣٤٢/١ ،والبحر ٢٢٩/٤، والعكبري ١٤٦/١ وفي الدر المصون ١٥٨/٥ يجوز في "منْ" هذه وجهان، أحدهما: أن تكون موصولة وهو الظاهر... والثاني أن تكون استفهامية فتكون في محل رفع بالابتداء.

[٥] سورة طه الآية " ١٣٥ ".

[٦] سورة الملك الآية " ٢٩ ".

[٧] سورة الكهف (١٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١٩٧/٢، هذا وقد وقعت " من" الاستفهامية المعلقة بعد العلم، ومشتقاته كثيرا في القرآن الكريم، ولا يمكن أن نأتي بجميع الأمثلة في هذا المقام، ومن أراد المزيد فليرجع إلى كتاب" دراسات لأساليب القرآن الكريم للشيخ عضيمة، ٢٧٤/٣ ــ ٢٧٧

[٨] سورة الحاقة الآية " ٢٦ " .

الصورة الثالثة :أن يكون اسم الاستفهام مضافا إليه المبتدأ نحو: علمت أبو من زيد؟ وعلمت أبو أيهم زيد؟ وأحسب غلام من أنت؟.

الصورة الرابعة: أن يكون اسم الاستفهام مضافا إليه الخبر، نحو: علمت صبيحة أي يوم سفرك، هذه أربع صور يكون أحد أسماء الاستفهام فيها عمدة أو مضافا إليه العمدة.

فإن كان اسم الاستفهام في الكلام فضلة، فله صور عدة:

الصورة الأولى: أن يكون اسم الاستفهام مفعولا به لما بعده من الفعل المتعدي نحو: علمت أيهم ضربتَ؟ وظننت أيهم لقيتَ؟ وحسبت أيّ شيء أكلت؟ وعلمت من قتلت؟ وأعلم كم كتابا قرأت؟ وكم كتاب اقتنيت؟ وقد عدّ الخليل من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿إن الله يعلم ما يدعون من دونه من شيء﴾ [1] حيث جعل"ما" استفهاما، "ويعلم" معلقة[2].

وقد ارتضى سيبويه والفارسي كلام الخليل، قال سيبويه: ((فـ "ما" ههنا بمنزلة أيهم، و"يعلم" معلقة))[3]، وقال الفارسي: ((والعامل في "ما " قوله "يدعون" وهي في موضع "نصب" [4] ومعنى الآية: إن الله يعلم أصناما تعبدون أو إنسانا؟ أي: لا يخفى على الله ذلك))[5].

الصورة الثانية: أن يكون اسم الاستفهام مضافا إليه المفعول به نحو: علمت غلام أيهم ضربت؟ ووغلام من قتلت، وأحسب كتاب كم مكتبة قرأت؟

الصورة الثالثة: أن يكون اسم الاستفهام مصدرا أي مفعولا مطلقا لما بعده نحو علمت أي قيام قمت، وعلمت أي ضرب ضربت، وعلمت أيّ سير سرت؟ ومنه قوله تعالى: ﴿وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون﴾ [6] فـ "أيّ" منصوب على المصدرية؛

---

[1] سورة العنكبوت الآية " ٤٢ " .

[2] انظر: رأي الخليل في الكتاب ١٤٨/٣

[3] انظر: الكتاب ١٤٨/٣

[4] انظر: البحر المحيط ٣٥٨/٨

[5] انظر: المسائل المشكلة " البغداديات " ص/٢٦٥ ــ٢٦٦. والبحر المحيط ٨ /٣٥٨

[6] سورة الشعراء الآية " ٢٢٧ " .

لأنه مفعول مطلق لما بعده، وهو "ينقلبون" أي "ينقلبون أيّ انقلاب"وليس منصوبا لما قبله من الفعل القلبي، لأن الاستفهام له الصدر، فلا يعمل فيه ما قبله، وإلا لخرج عن صدريته، وجملة "ينقلبون" معلّق عنها العامل بأي فهي في محل نصب بـ سيعلم[١].

الصورة الرابعة: أن يكون اسم الاستفهام ظرفا لما بعده نحو: علمت أيّ يوم زيدٌ قادمٌ، فتنصب أي يوم بـ (قادم) على الظرفية [٢] .

الصورة الخامسة: أن يكون حالاً لما بعده نحو: علمت كيف ضربت زيدا، وأحسب كيف لقيت محمدا؟ هذا ومجمل القول في الاستفهام الاسمي هو أنه ينقسم إلى قسمين: أ- أسماء غير ظروف، ب- أسماء ظروف.

القسم الأول يضم أربعة وهي: "ما ومن وأي وكم" استفهامية أو خبرية.

والقسم الثاني يضم خمسة، وهي: متى وأين وكيف وأيان وأنى وأسماء الاستفهام كلها تعلق الفعل القلبي عن العمل في ظاهر معموليه سواء كانت عمدة في الكلام أو فضلة أو مضافا إليه العمدة أو الفضلة كما سبق التمثيل لها.

وينبغي أن ننبه في هذا المقام إلى أن "كم" استفهامية كانت أم خبرية تستوجب الصدارة في الكلام [٣] وتكون أداة تعليق لما قبلها من أفعال القلوب نحو: أحسبُ كم كتاباً قرأتَ؟ وأعلمُ كمْ كتابٍ اقتنيتَ ؟ فلا يعمل فيها ما قبلها استفهامية كانت أم خبرية، وإنما يعمل فيها ما بعدها [٤]، خلافا للأخفش [٥] وابن عطية [٦] في "كم"

---

[١] انظر: شرح المفصل ٨٧/٧، وشرح التسهيل ٩١/٢. وأوضح المسالك ٦٢/٢. وشرح التصريح على التوضيح ٢٥٦/١. وشرح اللمع في النحو ص/٢٦٥ ، والأزهية ص/١٠٨

[٢] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٩١/٢

[٣] انظر: مغنى اللبيب بحث " كم" ص/٢٤٣

[٤] انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٥/٤. وإعراب القرآن للنحاس ٣٩٣/٣. والكشاف للزمخشري ٢٨٥/٣، والبحر المحيط ٣١٩/٧. وقال أبو حيان في البحر: ((أن " كم " لا يعمل فيها ما قبلها، هذا ليس على إطلاقه لأن العامل إذا كان حرف جر أو اسما مضافاً، جاز أن يعمل فيها نحو " على كم جذعٍ بيتك؟)).

[٥] انظر: رأي الأخفش في البحر المحيط ٣١٩/٧. قال أبو حيان: حكى الأخفش عن العرب أنهم يقولون " ملكت كم غلام ".

[٦] انظر: رأي بن عطية في الدر المصون ٤٨١/٥

وغيرهما أن قوله تعالى:﴿ أنهم إليهم لا يرجعون ﴾ بدلاً من (كم) في قوله تعالى:﴿ ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون ﴾ [٢] إشارةً إلى ما أجازه الأخفش وابن عطية.

هذا وقد استحال النحاس [٣] وابن هشام [٤] تجويز الفراء انتصاب كم بـ(يروا) واستشكلا كذلك جعل سيبويه وغيره قوله (أنهم إليهم لا يرجعون) بدلا من "كم"[٥]؛ لأن ذلك [٦] يخرج (كم) التي من خصائصها لزوم التصدير سواء كانت استفهامية أو خبرية عن صدريتها [٧]، أمّا على قول الفراء فالأمر بيّن، وأما على قول سيبويه وغيره فإنه لا يخلو من أن نجعل عامل البدل إما (يروا) وإما (أهلكنا) وكلاهما مستحيل.

أمّا الأول: فلأنه يلزمنا ما ألزمناه الفراء من أن ذلك يخرج "كم" عن صدريتها لأن البدل على نية تكرار العامل، فعامل البدل هو عامل المبدل منه أيضا.

وأما الثاني: فلأنه لا يصح أن يتسلّط "أهلكنا" على "أنهم" لأن ذلك يؤدى إلى فساد المعنى إذ لا يصح أن يقال: أهلكنا أنهم لا يرجعون؛ لأنه بمعنى: أهلكنا عدم الرجوع، أو أهلكنا انتفاء رجوعهم، وهذا كلام غير مستقيم [٨].

ومن ذلك قوله تعالى: " ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون)).

[١] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٩٤/٢

[٢] سورة يس الآية " ٣١ ".

[٣] قال النحاس: ((ومحال أن يدخل الاستفهام في حيِّز ما قبله، وكذا حكمها إذا كانت خبرا)) انظر: إعراب القرآن ٣٩٣/٣

[٤] قال ابن هشام: ((وجوّز الفراء انتصاب "كم" بـ "يروا" وهو سهو سواء قدرت خبرية أو استفهامية)) انظر: شرح شذور الذهب ص/٣٤٤

[٥] انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٩٣/٣. وشرح شذور الذهب ص/٣٤٥

[٦] الإشارة إلى ما سبق من قول الفراء وسيبويه.

[٧] انظر: مغني اللبيب ص/٢٤٤، وشرح شذور الذهب ص/٣٤٤، ٣٤٥

[٨] انظر: النكت٧٧٣/٢ ،و مغني اللبيب ص/٢٤٤ ،وشرح شذور الذهب ص/٣٤٤ .والبحر المحيط ٣١٩/٧.

البدل على نية تكرار العامل، فعامل البدل هو عامل المبدل منه أيضا.

وأما الثاني: فلأنه لا يصح أن يتسلّط "أهلكنا" على "أنهم" لأن ذلك يؤدى إلى فساد المعنى إذ لا يصح أن يقال: أهلكنا أنهم لا يرجعون؛ لأنه بمعنى: أهلكنا عدم الرجوع، أو أهلكنا انتفاء رجوعهم، وهذا كلام غير مستقيم [١].

وذهب الزجاج[٢] وتبعه الأعلم [٣] والزمخشري [٤] وأبو البقاء [٥]و غيرهم إلى أن قوله تعالى: ﴿أنهم إليهم لا يرجعون﴾ بدل من معنى جملة (كم أهلكنا)، لا من لفظ (كم) ويكون المعنى: ألم يعلموا أن القرون التي أهلكناهم من قبلهم أنهم إليهم لا يرجعون.

هذا وقد أنكر أبوحيان أن يكون قوله تعالى (أنهم إليهم) بدلا من اللفظ لما بيّناه من السبب من قبل [٦] أو أن يكون بدلا من المعنى؛ لأن المعنى: ألم يروا كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين إليهم، فكونهم غير راجعين إليهم ليس كثرة الإهلاك، فلا يكون هذا بدل كل من كل، ولا بدل بعض من الكل، ولا بدل اشتمال. وقال أبوحيان: والذي تقتضيه صناعة العربية أن (أنهم) معمول لمحذوف، ودل عليه المعنى، وتقديره: قضينا أو حكمنا أنهم إليهم لا يرجعون)) [٧].

وذكر النحاس [٨] نقلا عن أبي العباس المبرد وتبعهما ابن هشام [٩] أنّ "كم" استفهامية كانت أم خبرية منصوبة بـ "أهلكنا"، و"أنهم" في موضع نصب مفعول أي "بأنهم" والمعنى - والله أعلم - (ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون بالاستئصال).

---

(١) انظر: النكت٢/٧٧٣ ،و مغني اللبيب ص/٢٤٤ ،وشرح شذور الذهب ص/٣٤٤ .والبحر المحيط ٣١٩/٧.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٨٥/٤

(٣) انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٧٣/٢

(٤) انظر :الكشاف للزمخشري ٢٨٥/٣

(٥) انظر: التبيان للعكبري ٢/ ٣٤١

(٦) وهو عدم صحة المعنى.

(٧) انظر: البحر المحيط ٣١٩/٧

(٨) انظر: رأي النحاس في إعراب القرآن ٣٩٣/٣. وقد حاولت أن أعثر على رأي المبرد في مظانه فلم أظفر به.

(٩) انظر: شرح شذور الذهب ص/٣٤٤، ٣٤٥، والمغني اللبيب ص/٢٤٤

الفئة الثانية من المعلقات: وهي أدوات جوابات القسم

بعد أن فرغنا من الكلام على الفئة الأولى من المعلقات، وهي: الاستفهام بحروفه وأسمائه أردنا أن نتحدث عن الفئة الثانية من المعلقات، وهي: "أدوات جوابات القسم" وإنما سميت بهذا الاسم لكثرة وقوعها في جواب القسم سواء كان القسم بلفظ صريح نحو: والله، وبالله، وتالله، وأحلف، وأقسم، ولعمرك، ونحو ذلك من الألفاظ الدالة على القسم الصريح، أو بلفظ تضمن معنى القسم مثل أفعال القلوب المتضمنة معنى القسم، و قد سمى ابن السراج جوابات القسم بهذا الاسم [١]، وتبعه ابن يعيش [٢].

ولابن جني كلام مماثل لما قاله ابن السراج. قال ابن جنى: ((اعلم أن لام الابتداء أحد الحرفين الموجبين اللذين يتلقّى بهما القسم وهما: "اللام وإن")) [٣]، وفي موضع آخر قال: ((إنما اختصت اللام بخبر المكسورة من قبل أن كل واحدةٍ من اللام ومن"إن" يجاب بها القسم))[٤].

ونقل أبوحيان [٥] من كتاب الصفار البطليوسي ما يدل على أن ما ولا الواقعتين في جواب القسم تكونان من المعلقات مع وجود خلاف في ذلك، وقد أثبت ابن هشام [٦] أن لا وإن النافيتين في جواب قسم ملفوظ به أو مقدّر من المعلقات، وقال في المغني ((إن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم))[٧] وبعد هذا القدر اليسير من البيان مما يتعلق بتسمية الفئة الثانية بـ"أدوات جوابات القسم" نأتي على تقسيمها، فهي تنقسم أولا

---

[١] قال ابن السراج : ((وإذا ولي الظن حروف الاستفهام وجوابات القسم بطل في اللفظ عمله، وعمل في الموضع تقول: علمت إن زيدا لقائم، وإخال لعمرو أخوك، أحسب ليقومن زيد ، ومن النحويين من يجعل " ما" و" لا" كـ " إن " و" اللام " في هذا المعنى، فيقول: أظن ما زيد قائما، وأحسب لا يقوم زيد؛ لأنه يقول: والله ما زيد محسنا، والله لا يقوم زيد))، انظر: الأصول في النحو ١٨٢/١

[٢] وقال ابن يعيش: ((وإنما تعلق إذا وليها حروف الابتداء نحو الاستفهام وجوابات القسم، فيبطل عملها في اللفظ وتعمل في الموضع)) انظر: شرح المفصل ٨٦/٧

[٣] انظر: سر صناعة الإعراب ٣٨٣/١

[٤] انظر: سر صناعة الإعراب ٣٧٦/١

[٥] انظر: ما نقله أبو حيان بنصه في كتاب ارتشاف الضرب ٢١١٦/٤

[٦] انظر: كلام ابن هشام في أوضح المسالك ٦٢/٢

[٧] انظر: مغني اللبيب ص/٥٢٤

إلى قسمين: القسم الأول: اللام المفتوحة غير الزائدة وغير العاملة، والقسم الثاني: أدوات النفي من (ما ولا وإن) النافية.

وأما اللام المفتوحة فتنقسم إلى نوعين: النوع الأول: لام الابتداء، والنوع الثاني: لام القسم، ويقال أيضا: لام جواب القسم، والحديث على لام الابتداء يتركز على الجوانب التالية، أولاً: خصائصها وأحوالها. ثانيًا: مواضعها في الكلام. ثالثاً: تعليقها لأفعال القلوب مع التمثيل ما أمكن ذلك.

أولاً: خصائصها وأحوالها: قال ابن جنى: ((أما لام الابتداء فمن خواصّ الأسماء، وهي مفتوحة مع المظهر والمضمر))[١] نحو قوله تعالى: ﴿إذ قالوا ليوسف وأخوه أحبّ إلى أبينا منّا﴾ [٢]وقوله تعالى: ﴿لأنتم أشدّ رهبة في صدورهم من الله﴾ [٣] و"لأنت أكرم من زيد" وتأتي في الكلام لأمرين:

أولهما: توكيد مضمون الجملة، سواء كانت في باب "إن" أو في غيرها، وهذا رأي الأكثرين كما ذكر ابن هشام [٤]، وما نقل عن الكسائي من أن "اللام" في باب" إنّ" لتوكيد الخبر، و"إنّ" لتوكيد الاسم ففيه تجوز، كما يرى المرادي [٥]، وقد عزا المالقي [٦] إلى الزجاجي نحوا مما عزا المرادي إلى الكسائي.

الأمر الآخر: أن هذه اللام تخلص المضارع للحال، وهذا رأي الجمهور خلافا لابن مالك[٧] حيث يرى أنه ليس من الضروري أن تكون كذلك لأنها وردت في أفصح الكلام، وأعلى النصوص على ما يدل على الاستقبال، قال تعالى: ﴿ إنّ ربّك ليحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون﴾ [٨] .

---

[١] انظر: سر صناعة الإعراب ٣٦٩/١

[٢] سورة يوسف الآية " ٨" .

[٣] سورة الحشر الآية " ١٣" .

[٤] انظر: المغني لابن هشام مبحث اللام المفردة ص/ ٣٠٠

[٥] انظر: الجنى الداني للمرادي ص/١٣٠

[٦] انظر: رصف المباني للمالقي ص/٣٠٩

[٧] انظر: المغني مبحث اللام المفردة ص/٣٠٠

[٨] سورة النحل الآية ١٢٤

ونحوه قوله تعالى: ﴿إني ليحزنني أن تذهبوا به﴾ [١] .

والجواب عن الآية الأولى بأن الفعل نزل فيها منزلة الحاضر المشاهد، وقال الفارسي ((إنه حكاية للحال في ذلك الوقت كأنه خبر عن الله تعالى في ذلك اليوم، ووصفه تعالى به))، وقال قبيل ذلك متحدثا عن لام الابتداء ((وأن تلك تدخل على فعل الحال؛ إذ لو لم تدخل على فعل الحال للزمته إحدى النونين، وذلك في اللغة الفاشية))[٢].

ولا تدخل هذه اللام في باب الابتداء إلا على الاسم المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿ولدار الآخرة خير ﴾ [٣]وقوله تعالى :﴿ ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾ [٤] وقوله تعالى: ﴿وللآخرة خير لك من الأولى ﴾ [٥]، وهذا باتفاق [٦]، خلافا لابن مالك [٧] والمالقي [٨] حيث أجازا دخول لام الابتداء على ما حل محل الاسم المبتدأ، وما قرب شبهه به من الفعل المضارع نحو: ليقوم زيد، وقد زاد المالقي دخولها على الماضي الجامد نحو قوله تعالى: ﴿ولنعم دار المتقين﴾ [٩]. وقوله تعالى: ﴿ لبئس ما كانوا يعملون ﴾[١٠]. وعلى فعل التعجب نحو: لظرف زيد، أي ما أظرفه، وعلى الفعل المضارع المسبوق بـ "أن" الناصبة نحو: لأن تصوم خير لك، وعلى المضارع المسبوق بـ "سوف" نحو ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾ [١١].

---

[١] سورة يوسف الآية ١٣. والدليل أن اللام دخلت على الفعل المستقبل هو أن الذهاب كان مستقبلا ،فلزم أن يكون كذلك إذ لو كان الحزن حالا للزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله ،مع أنه أثره انظر: المغني ص/٣٠١

[٢] انظر: المسائل المشكلة " البغداديات " ص/١٠٦، ١٠٧

[٣] سورة النحل من الآية " ٣٠ ".

[٤] سورة البقرة " ٢٢١ ".

[٥] سورة الضحى " ٤".

[٦] انظر: المغني لابن هشام مبحث اللام المفردة ص/٣٠١، ٣٠٢.

[٧] انظر: رأي ابن مالك في المغني ص/٣٠٢.

[٨] انظر: رصف المباني للمالقي (باب اللام المفردة) ص/٣٠٦.

[٩] سورة النحل الآية " ٣٠ ".

[١٠] سورة المائدة الآية ٦٢.

[١١] سورة الضحى الآية " ٥" .

وقد وجّه المالقي دخول لام الابتداء على ما ذكر قائلا: ((وإنما ذلك لمشابهة جميع ذلك الاسم؛ أما المضارع ففي الإبهام والتخصيص، وأما الماضي الجامد فلعدم تصرفه كعدم تصرف الاسم))[١].

والجواب من قبل الجمهور بأن لام الابتداء دخلت على مبتدأ مقدر في بعض ما ذكر، وفي البعض الآخر هي لام القسم [٢].

واختلف كذلك في دخولها على خبر المبتدأ المتقدم في نحو "لقائم زيد" وفي نحو "لعندك زيد" وقد نقل ابن هشام جواز ذلك عن جماعة من النحويين دون تسميتهم، وعزا إلى ابن الحاجب منعه بشدة إذ يرى وجوب دخول لام الابتداء على المبتدأ وحده [٣]

وقد ذهب مؤلف جواهر الأدب إلى جواز دخول هذه اللام على الخبر الذي تقدم على المبتدأ نحو: لقائم زيد وعلى الظرف القائم مقام الخبر المتقدم على المبتدأ نحو: لعندك زيد [٤]، ومن أجل ذلك عدّ من الشذوذ أو الضرورات الشعرية مجيئها على خبر المبتدأ المتأخّر [٥] في قول الشاعر:

أمُّ الحليسِ لعجوزٌ شهربَـــه ترضى من اللحمِ بعظمِ الرقبة [٦]

وكان حق الكلام أن يقال: لأم الحليس عجوز الخ، وهذا رأي ابن جني، ومن النحويين من يقدر المبتدأ بعدها فرارا من جعلها داخلة على الخبر المتأخر أو يحكم بزيادتها، وإلى الأخير جنح ابن مالك قائلا: ((وزيادتها أولى؛ لأن مصحوب لام الابتداء مؤكد بها،

---

[١] رصف المباني ص/٣٠٧ .

[٢] انظر: في المغني مبحث اللام المفردة ص/٣٠٢.

[٣] انظر: المصدر السابق.

[٤] انظر: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص/٨٢

[٥] انظر: سر صناعة الإعراب ٣٧٨/١

[٦] البيت موجود في كتب النحو، واختلف في نسبته إلى قائله، فقيل هو لرؤبة، وقيل هو لعَنَزة بن عروس مولى ثقيف، انظر: شرح المفصل ١٣٠/٣، وشرح ابن عقيل ٣١٣/١، وسر صناعة الإعراب ٣٧٨/١

وحذف المؤكد مناف لتأكيده))[١]، ولابن جني توجيه مثله [٢] إلا أنه جعل دخول اللام على الخبر من الضرورة الشعرية، لا من الزيادة.

ومن خصائص هذه اللام أيضا دخولها على خبر "إن" أو ما حل محله من الفعل المضارع، والفعل الجامد، والجملة الاسمية وعلى اسم "إن" إذا تقدمه ظرف أو جار ومجرور، ولا خلاف في ذلك. ودخولها بعد "إن" أمر قياسي، وكان حقها أن يؤتى بها قبل "إن" ملصقة بها، نحو: لأن زيدا قائم، ولكنهم كرهوا واستثقلوا اجتماع حرفين بمعنى واحد، فأخروها إلى الخبر؛ لأن فيه إزالة الثقل[٣]، وهي في اللفظ متأخرة، وفي النية متقدمة، ولأجل ذلك لم تكن معلقة لـ "إن" مع كونها تعمل بالتبعية والمشابهة، وعلّقت الفعل القلبي الذي يعمل بالأصالة؛ لأنها لام الصدارة القاطعة عمل ما قبلها فيما بعدها، فتأثيرها في تعليق أفعال القلوب متأخرة كتأثيرها في تعليق تلك الأفعال متقدمةً [٤]، بل تأثيرها في التعليق وهي متأخرةٌ محذوفةٌ كتأثيرها فيه وهي متقدمة مذكورة [٥]، ومثال ذلك قول الشاعر:

فغبرتُ بعدَهم بعيشٍ ناصبٍ وإخالُ إني لاحقٌ مستَتبعُ[٦]

والفعل القلبي (إخال) معلّقٌ عن العمل بلام الابتداء المحذوفة التي أبقت لـ "إنَّ" كسرتها أي: إني للاحق، ولأجل استحقاق هذه اللام الصدارة المطلقة في الكلام كانت قاطعة لما قبلها عن العمل فيما بعدها في باب ظننت وأعلمت، وقاطعة لما بعدها عن العمل فيما قبلها في باب الاشتغال في نحو: زيد لأنا أكرمه [٧]، ومانعة من أن يتقدم عليها الخبر

---

[١] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٩٩

[٢] انظر: سر صناعة الإعراب ١/٣٨٠، ٣٨١

[٣] انظر: المسائل المشكلة (البغداديات) ص/١٠٤، وسر صناعة الإعراب ١/٣٧٠، ٣٧٤ ورصف المباني للمالقي ص/٣٠٧، ٣٠٩، والمغني لابن هشام " في اللام المفردة " ص/٣٠٠. وجواهر الأدب ص/٨٣ ، والمفصل للزمخشري ص/٣٩١

[٤] انظر: المسائل المشكلة (البغداديات) ص/١٠٤، ١٠٥، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب"حرف اللام"ص/٣٠٦. والمغني لابن هشام حرف اللام المفردة ص/٣٠٤

[٥] انظر: المغني لابن هشام " اللام المفردة " ص/٣٠٥

[٦] تم تخريج البيت سابقا.

[٧] انظرس: رصف المباني للمالقي ص/٣٠٦. والمغني لابن هشام حرف اللام المفردة ص/٣٠٤

نحو: لزيد قائم، أوالمبتدأ نحو لقائم زيد [١].

والدليل على أن حق هذه اللام الصدارة المطلقة في الكلام حتى في باب "إن" نطق العرب بها مقدمة على "إن" بإبدال همزتها هاءً بغية تسهيل الجمع بينهما [٢] في نحو قول الشاعر: ألا يَا سَنَا برقٍ على قُللِ الحمَى لهنَّكَ من برقٍ على كريمُ[٣]

قال ابن جني: ((فهذا أقوى دليل على أن مرتبة اللام قبل "إن" وبه رأيت شيخنا أبا علي يستدل))[٤]. وقد ذكر دليلين آخرين لم أذكرهما تجنبا للإطالة.

وإذا ثبت أنّ لام الابتداء حقها الصدارة المطلقة سواء كان في باب الابتداء أو في باب "إنَّ" ولم يكن دخولها في باب "إنَّ" على خبرها أو ما حل محل الخبر إلا لضرورة قياسية ألجأت إليها كراهية اجتماع حرفين لمعنى واحد، علمَ أنَّ دخولها على خبر غير "إنَّ" أمر يرجع إلى السماع، ومن أجل ذلك عُدَّ دخولُ لام الابتداء على خبر "أنَّ" وأمسى وما زال ولكن من الشذوذ أو الضرورات الشعرية في الشواهد الآتية[٥] خلافا للكوفيين والمالقي في دخولها على خبر "لكن" فجعلوها أمرا قياسيا [٦].

ألم تكن حلفتَ باللهِ العليّ أنَّ مطاياكَ لمن خير المطي [٧]

مرُّوا عَجَالَى وقَالوا كيف صاحبُكم قال الذي سألوا أمسي لمجهودا [٨]

وما زلتُ من ليلى لدنْ أنْ عرفتُها لكالهائم المقصَي بكل سبيلِ[١]

---

[١] انظر: المغني لابن هشام" اللام المفردة " ص/٣٠٤

[٢] انظر: سر صناعة الإعراب لابن حنى ٣٧١/١

[٣] البيت لمحمد بن مسلمة كما في اللسان، ما دة (لهن) ٣٤٧/١٢، وغير منسوب إلى أحد في مادة (أن ن) ٢٤٤/١، ومنسوب في سر صناعة الإعراب إلى محمد بن سلمة، انظر: سر صناعة الإعراب ٣٧١/١، وشرح المفصل ١٠ /٤٢، وشرح الكافية ٣٧٩/٤، والخصائص لابن جني ٣١٥/١.

[٤] انظر: سر صناعة الإعراب ٣٧٢/١

[٥] انظر: سر صناعة الإعراب ٣٧٨/١، ورصف المباني ص/٣١٢

[٦] انظر: رصف المباني ص/٣١٠. وجواهر الأدب ص/٣٨٦

[٧] هذا مما أنشده قطرب غير معزوّ إلى قائله: انظر: الخصائص ٣١٥/١. وسر صناعة الإعراب ٣٧٩/١. ورصف المباني ص/٣١٢

[٨] البيت مما أنشده أبوعلي لا يعرف قائله، انظر: سر صناعة الإعراب ٣٧٩/١، والخصائص ٣١٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٨

يلومونني في حبِّ ليلى عـــــواذِلي ولكنني من حُبِّهـــا لعميـــــدُ [٢]

ثانيا: مواضع لام الابتداء في الكلام

بناءً على ما سبق ذكره يمكننا أن نقول: إن لهذه اللام في الكلام موضـــعين رئيســـين وهما:

أولاً: قبل الاسم المبتدأ أو ما حلّ محلّه نحو: لزيد قائم وليحكم زيد.

ثانياً: بعد "إنَّ" المؤكدة في خبرها أو ما حل محله نحو قوله تعالى: ﴿ إنَّ ربك لســـريع العقاب، وإنه لغفور رحيم﴾ [٣] ،و قوله تعالى: ﴿وإنّ ربك ليحكم بينهم يوم القيامة﴾[٤]، ولكل من الموضعين وجوه وأقسام نذكرها فيما يلي:

أما الموضع الأول: وهو دخولها على الاسم المبتدأ أو ما حل محله، فله وجوه ثلاث: الوجه الأول متفق عليه. والوجهان الآخران مختلف فيهما، وكل وجه من الوجوه الثلاث يضم صورا عدة، وإليكم هذه الوجوه بصورها.

الوجه الأول: أن يكون مدخولها اسما مبتدأ، ولا خلاف بين النحاة في دخولها علـــى الاسم المبتدأ؛ لأنه هو موطنها الأصلي [٥]، قال الفارسي: ((وحكم هذه الـــلام أي (لام الابتداء) أن تدخل على الأسماء المبتـــدأة دون الأفعـــال نحـــو: لزيد منطلـــــق ولـــدار الآخرة خير))[٦].

ثم إذا كان مدخولها اسما مبتدأً فإنه لا يخلو من أن يكون اسما ظاهرا نحو قوله تعالى:

---

[١] البيت لكثير: انظر المنصف لابن جني ٥٢/٣، وسر صناعة الإعـــراب ٣٧٩/١، ورصـــف المبـــاني ص/٣١٢، وفي ديوان كثير ٤٤٣/٥

[٢] البيت بلا نسبة إلى قائله في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٠٩/١ ، والجني الداني ص/١٣٢، وســـر صناعة الإعراب ٣٨٠/١، ورصف المباني ص/٣١٠، وجواهر الأدب ص/٨٧

[٣] سورة الأنعام الآية " ١٦٥ " .

[٤] سورة النحل الآية " ١٢٤ " .

[٥] انظر: سر صناعة الإعراب ٣٧٠/١

[٦] انظر: المسائل المشكلة (البغداديات) ص/١٠٤

﴿ليوسف وأخوه أحبّ إلى أبينا منّا﴾ [١]، أو اسما مضمرا نحو قوله تعالى: ﴿لأنتم أشدّ رهبةً في صدورهم من الله﴾ [٢]، وكذلك كل ما يصح جعله مبتدأً من المصدر الصريح نحو: لخروجك إلى الجهاد خير لك من قعودك مع الخوالف، ومن المصدر المؤول نحو قولنا: لأن تصوم خير لك، وكذلك منْ الموصولة نحو قوله تعالى: ﴿ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل﴾ [٣] ونحوه قوله تعالى :﴿ ولمن صبر وغفر إن ذلك لمنْ عزم الأمور﴾[٤].

قال أبو حيان: ((ويجوز أن تكون اللام لام الابتداء، ومن الموصولة مبتدأ والجملة المؤكدة بـ "إنّ " في موضع الخبر)) [٥].

الوجه الثاني: أن يكون مدخولها مما يجوز أن يحل محل الاسم المبتدأ وهو عدة أشياء:

أ – الفعل المضارع إذا صدّر به لشبهه بالاسم في الإبهام والتخصيص كما يقول المالقي[٦] نحو: ليقوم زيد، ليخرج عمرو.

ب- الفعل المضارع المسبوق بـ"سوف" المخلص للاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾ [٧]،وهذه عند الزمخشري لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف، أي: ولأنت سوف يعطيك ربك فترضى، ونحوه لا أقسم أي: لأنا أقسم [٨] .

ج- الفعل الجامد نحو: نِعمَ وبئسَ؛ لشبهه بالاسم في الجمود وعدم التصرف قال تعالى: ﴿ولنعم دار المتقين﴾ [٩] وقال ﴿لبئس ما كانوا يعملون﴾ [١٠] .

---

[١] سورة يوسف الآية " ٨ " .

[٢] سورة الحشر الآية " ١٣ " .

[٣] سورة الشورى الآية " ٤١ " .

[٤] سورة الشوري " ٤٣ " .

[٥] انظر: البحر المحيط ٥٠٠/٧، والدر المصون للسمين الحلبي ٨٦/٦ .

[٦] انظر: رصف المباني للمالقي ص/٣٠٧.

[٧] سورة الضحى " ٥" .

[٨] انظر: تفسير الكشاف سورة الضحى ٢١٩/٤ .

[٩] سورة النحل الآية " ٣٠ " .

[١٠] سورة المائدة الآية " ٦٢ " .

الوجه الثاني بصوره الثلاث هو محل الخلاف بين الجمهور وبين المالقي وابن مالك، فالجمهور لا يجيزون دخول لام الابتداء على الفعل المضارع، والفعل الجامد إلا في خبر "إنَّ"، كما سيأتي، ولم يوافق ابن مالك المالقي إلا في دخولها على الفعل المضارع لشبهه بالاسم، والجمهور يجعلون اللام في الصور المذكورة إمّا لام الابتداء داخلة على المبتدأ المحذوف نحو: "لسوف يعطيك" أي: لأنت سوف يعطيك، أو لام القسم في نحو: ﴿لبئس ما كانوا يصنعون﴾، وقد سبق طرف من الحديث المتعلق بهذا الوجه.

الوجه الثالث: أن يكون مدخولها خبرا تقدم على الاسم المبتدأ سواء كان الخبر اسما، نحو: لقائم زيد، أو ظرفا نحو: لعندك عمرو، أو جارا ومجرورا نحو: لفي الدار خالد، وقد نقل ابن هشام [١] جواز هذا الوجه عن جماعة من النحويين دون أن يذكر أسماءهم، وأجاز مؤلف جواهر الأدب هذا الوجه بصوره [٢].

أما الموضع الثاني لدخول لام الابتداء: فهو دخولها بعد "إنّ" المؤكدة على خبرها أو ما حل محله وقرب شبهه به ودخولها على خبر "إنَّ" في نحو: (إنَّ زيدا لقائم) تأخير من تقديم؛ إذ الأصل "لإنَّ زيدا قائم"، ولهذا النية بها أول الكلام وإن تأخرت في اللفظ [٣]، وذكرنا طرفا من الأحكام المتعلقة بها عند الحديث عن الخصائص وأحوالها ثم لهذه اللام في الكلام بعد "إنَّ" المؤكدة أربعة مواقع: الخبر، ومعمول الخبر، والاسم، وضمير الفصل بين الاسم والخبر [٤].

وبعد:

فهذه مواضع لام الابتداء في الكلام سواء كان في باب الابتداء أو في باب(إنَّ) وقد تحدثنا عن مواضعها بشيء من التفصيل لأنّنا رأينا أن لها علاقة قوية في تعليق أفعال القلوب

---

[١] انظر: المغني لابن هشام " اللام المفردة " ص/٣٠٢ .

[٢] انظر: جواهر الأدب ص/٨٢.

[٣] انظر المسائل المشكلة (المسألة الثامنة) ص/١٠٤. والخصائص ١/٣١٤، وقال ابن يعيش: ((...فأخرت اللام إلى الخبر لفظا ،وهي في الحكم، والنية مقدمة، والموجود حكما كالموجود لفظاً فلذلك تعلق العامل مؤخرة كما تعلقه مصدرةً)) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٦٦

[٤] انظر: الجنى الداني ص/١٣١، وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٢٢

عن العمل إذا اعترضت بينها وبين معموليها، وحيث إنّ موضوع البحث يتعلق بموانع عمل العوامل في جميع صورها وأشكالها، فما أجدر أن نأتي بشيء من التفصيل بذكر تلك الموانع ما أمكن إلى ذلك سبيلا .ومن هذا المنطلق حاولنا أن نذكر أوّلا جميع مداخل لام الابتداء سواء في باب الابتداء أو باب (إن).

ثالثا: تعليق أفعال القلوب عن العمل بـ (لام الابتداء)

ولما أن عرفنا مواضع لام الابتداء ومداخلها بوجوهها، وصورها المختلفة فإنها إذا جاءت بعد أفعال القلوب سواء كانت في باب الابتداء أو في باب "إن" تكون معلقة لها عن العمل فيما بعدها في جميع مواضعها وصورها بلا استثناء ؛لأن لها الصدارة في الكلام، وإعمال ما قبلها فيما بعدها يخرجها عن حقها من الصدارة، هذا ما تأباه طبيعة هذه اللام، ومن أجل ذلك تعلّق لام الابتداء أفعال القلوب مؤخّرةً في باب إنّ نحو: علمت إنّ زيدا لقائم، كما تعلقها مقدمة في باب الابتداء [١]نحو: علمتُ لزيد قائم، بل قد تعلقها محذوفة[٢] سواء كان الحذف في باب الابتداء نحو قول الشاعر:

كذاك أدبتُ حتى صارَ من خلقي أني وجدتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ[٣]

أو في باب إنّ نحو: فلبثتُ بعدهم بعيشٍ ناصبٍ وإخالُ إني لاحقٌ مستَتبعُ [٤]

كما تعلّقها مذكورةً في البابين نحو: علمت لزيد قائم، ونحو: علمت إن زيدا لقائم ، قال سيبويه متحدثا عن لام الابتداء في باب الابتداء وممثلا لها فيه : ((ومن ذلك قد علمت لعبد الله خير منك، فهذه اللام تمنع العمل كما تمنع ألف الاستفهام؛ لأنها إنما هي لام الابتداء)) [٥]، وقال متحدثا عن لام الابتداء إذا جاءت بعد إنّ: ((ومن ذلك أيضا قولك: قد علمت إنه لخير منك، فـ"إنّ" ههنا مبتدأة، و(علمت) ههنا بمنزلتها في قولك: لقد

---

[١] انظر: المسائل البغداديات ص/١٠٤، ١٠٥. والمقتصد ٤٥٦/١

[٢] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٢، ومغني اللبيب "مبحث اللام المفردة " ص/٣٠٥

[٣] سبق تخريجه والفعل القلبي " وجدت " معلق عن العمل بلام الابتداء المحذوفة بعده، أي: أني وجدت لملاك الشيمة الأدب.

[٤] والفعل القلبي " إخال" معلق عن العمل بلام الابتداء المحذوفة في خبر " إنَّ " أي: إخال إني للاحق مستتبع، ولهذا كسرت "إنَّ ".

[٥] الكتاب لسيبويه ٢٣٦/١

علمت أيهم أفضل معلقة في الموضعين جميعا، وهذه اللام تصرف (إنّ) إلى الابتداء كما تصرف (عبد الله) إلى الابتداء إذا قلت: "قد علمت لعبد الله خير منك" ،فعبد الله هنا بمنزلة (إنّ) في أنه يصرف إلى الابتداء)) [١]، وقد أجاز سيبويه التعليق مع حذف لام الابتداء في بابي الابتداء وإنَّ في حالتي الاختيار والاضطرار على ضعف [٢].

فعلى هذا يجوز لك أن تقول: علمت زيد قائم، كما يجوز لك أن تقول : علمت إن زيدا ذاهب، على إرادة اللام فيهما؛ لأنه لو لا إرادة اللام فيهما مقدّرة لما كان لرفع "زيد قائم" وكسر "إنّ " أي سبب ظاهر، وقد سبق التمثيل لهما في الشعر، وبعد هذا نأتي على الأمثلة.

وأشهر ما يمثل به لـ "لام الابتداء المعلقة" في باب الابتداء قوله تعالى: ﴿ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق﴾ [٣] فـ "اللام" في قوله تعالى: ﴿لمن اشتراه﴾ هي لام الابتداء، علقت الفعل القلبي (علموا)، هذا مذهب سيبويه والجمهور [٤]، خلافا للفراء[٥]في ذلك حيث جعل (اللام) في (لمن اشتراه) لليمين، وتبعه ابن عبد النور المالقي[٦] .

وسكت المبرد [٧]، ولابن جني قولان: قول: يوافق مذهب سيبويه وهو الأقوى،

---

[١] الكتاب لسيبويه ١٤٧/٣

[٢] انظر: الكتاب ١٥٠/٣، ١٥١، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٢

[٣] سورة البقرة الآية " ١٠٢ ".

[٤] انظر: الكتاب ٢٣٧/١، ١٤٨/٣. لقد استشهد جم غفير من النحاة بالآية المذكورة ﴿ولقد علموا لمن اشتراه﴾ على تعليق الفعل القلبي بـ (لام الابتداء) كعبد القاهر في المقتصد ٤٥٦/١، وابن مالك في شرح التسهيل ٨٨/٢، وزين الدين الوردي في التحفة الوردية ص/١٩٨، وابن هشام في مؤلفاته: أوضح المسالك ٦٠/٢، وشرح شذور الذهب ص/٣٤٢، وهو أيضا في شرح التصريح ٢٥٤/١ وشرح الأشموني ٦١/٢، ولهذا قال السمين في الدر المصون ٣٢٨/١: ((لمن اشتراه" في هذه اللام قولان: أحدهما وهو الظاهر عند النحويين أنها لام الابتداء المعلقة لـ " علم " عن العمل ...))، ثم قال: هذا مذهب سيبويه والجمهور.

[٥] انظر :معاني القرآن ٦٦/١

[٦] انظر: رصف المباني ص/٣١٧

[٧] سكت المبرد عن تحديد ماهية لام (لمن اشتراه) في المقتضب ٢٩٧/٣، غير أن المحقق الشيخ عضيمة سماها في فهرسة "المقتضب" ص/٣٧ ،بلام القسم.

والآخر: يوافق مذهب الفراء ،وقد وصف القول الآخر بالضعف، وعلى هذا رأينا ابن الأنباري وأبا حيان والسمين الحلبي ذكروا الرأيين المذكورين في مؤلفاتهم [١]

ويمثّلُ لتعليق الفعل القلبي بلام الابتداء في باب (إنَّ) بقوله تعالى: ﴿ولقد علمت الجنة إنهم لمحضرون﴾ [٢]، وبقوله تعالى: ﴿هل أدلّكم على رجل ينبّئكم إذا مزقّتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد﴾ [٣]، وبقوله تعالى: ﴿إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله، والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾ [٤]، قال سيبويه: ((تقول: أشهدُ إنه لمنطلق، فأشهد بمُنزلة قوله: (والله إنه لذاهب) و" إنَّ " غير عاملة فيها " أشهدُ"؛ لأن هذه اللام لا تلحقه أبدا إلا في الابتداء ... فصارت (إنَّ) مبتدأة حين ذكرت (اللام) هنا كما كان عبد الله مبتدأ حين أدخلت فيه اللام)) [٥] .

وقد مثل سيبويه [٦] بآية المنافقين ﴿ والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾ على أن اللام بعد "إنَّ" هي لام الابتداء معلقة للفعل "يشهد" وتبعه الزمخشري في المفصل [٧]، وقال ابن يعيش معلّلا تأخير اللام في باب إنّ إلى الخبر ((وإنما أخرت لضرب من استحسان، وهو إرادة الفصل بين اللام وإنَّ؛ لاتفاقهما في المعنى ...فإذا أدخلت اللام علقتَ العاملَ وأبطلت عملَه في اللفظ، وأتيت بالمكسورة أي: بإنَّ))[٨] قال تعالى: ﴿أفلا يعلم إذا بُعثِرَ ما في القبور، وحُصّلَ مّا في الصدور، إنّ ربهم بهم يومئذ لخبير﴾ [٩] ويحكى أن الحجَّاجَ كان

---

[١] انظر: رأي بن جني في سر صناعة الإعراب ٣٩٨/١، و٣٩٩، وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١١٥/١، والبحر المحيط ٥٠٢/١، والدر المصون ٣٢٨/١

[٢] سورة الصافات الآية " ١٥٨ ".

[٣] سورة سبأ الآية " ٧ ".

[٤] سورة المنافقون الآية " ١ ".

[٥] انظر: الكتاب ١٤٦/٣

[٦] انظر :الكتاب ١٤٧/٣

[٧] انظر: المفصل للزمخشري ص/٣٥١

[٨] شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٨

[٩] سورة العاديات الآية ٩ــ ١١

فصيحاً في العربية، وقد قرأ الآية (إنَّ ربَّهم بهم) بفتح (إن) نظرا إلى العامل، وهو الفعل (يعلم) فلما وصل إلى الخبر، وجد اللام، فأسقطها؛ تعمدا ليقال: إنه غالط، و لم يلحن؛ لأن أمر اللحن عندهم كان أشدّ من الغلط [١].

وعلى هذا يجوز للمتكلم إن أراد تعليق الفعل القلبي بلام الابتداء في البابين المذكورين بجميع مداخلها ووجوهها، يجوز له ذلك، فيصح أن يقول: أظن لزيد قائم، وأحسب لقائم زيد، وإخال لعندك زيد، وأرى لفي الدار زيد، ووجدت لنعم الرجل زيد، وأعلم ليسافر زيد، هذا في باب الابتداء ،ويصح له أن يقول في باب (إنّ) أعلم إن زيدا لقائم، وأظن إن زيدا لأبوه قائم، وأحسب إن زيدا ليسافر، وإخال إن زيدا لنعم الرجل، وعملتُ إنَّ في الدار لزيداً وظننتُ إنَّ زيداً لعمراً ضاربٌ، وهكذا جميع ما يتصوّر أن تأتي فيه بلام الابتداء فتعلّق بها الأفعال القلبية.

تنبيه:

لقد جرى على ألسنة كثير من النحاة [٢] أنَّ "إنَّ" التي في حيزها اللام تعدّ من المعلقات، والسؤال هو أنَّ أيّتهما تعتبر معلّقةً ؟ إنَّ المؤكدة أم لام الابتداء أم كلاهما ؟، ويفهم من كلام الرضي وغيره أنّ إنَّ وحدها لا تعدّ معلّقة لإمكان فتحها وجعلها حرفا مصدريا معمولا لفعل القلب، وهذا أولى من عزل العامل بكسر إنّ عن عمله، ثم إن لدينا أصلا في جعل اللام وحدها معلقة، وذلك في باب الابتداء، ووقوعها في حيز إنّ امتداد لباب الابتداء؛ لأن إن وما في حيزها في حكم المبتدأ [٣].

---

[١] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٨

[٢] انظر: شرح الكافية للرضي ١٦٠/٤، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص/١٤٤، وشرح الأشموني ٣١/٢

[٣] قال الفارسي: ((والدليل على أنها تختص بالدخول على المبتدأ وما قرب منه، وأن النية بها إذا وقعت في الخبر أول الكلام تعليقه الفعل قبل (إنَّ) كتعليقه إياه قبل المبتدأ، وذلك في مثل: علمت إن زيدا لينطلق، كما تقول: علمت لعمرو منطلق " فكما علقت الفعل الذي يلغى إذا دخل على المبتدأ كذلك علقته إذا دخلت في خبر(إن) أو اسمها إذا فصل بينهما بظرف، ودخلت على الخبر من حيث كانت تدخل مع المبتدأ إذ كان يؤول في المعنى أنه هو هو أو للمبتدأ فيه ذكر، وإذا كان فيه ذكر فهو بمنزلته إذا كان إياه في المعنى)) انظر: المسائل المشكلة " البغداديات " ص/١٠٥

ومن أجل ذلك تعدّ (اللام) وحدها معلقة في البابين بخلاف (إنَّ) فإنه ليس لدينا فيها ما يمكن أن نتخذه أصلا لجعل (إنَّ) وحدها معلقة، وما نقله ابن هشام والأشموني [١] عن ابن الخباز بأنه عزا إلى سيبويه جعله (إنَّ) وحدها معلقة غير صحيح لعدة أوجه .

أولاً: أن سيبويه أجازه في الشعر [٢]، وهو أمر اضطراري ،والشعر يجوز فيه مالا يجوز في غيره.

ثانيا :أجازه في الاختيار بضعف.

ثالثا: جعله على إرادة اللام، يعنى أنّ لام الابتداء بعد (إنَّ) محذوفة مرادة إذاً المعلق ليس (إنَّ) وإنما هو لام الابتداء المحذوفة المرادة، والموجود حكما كالموجود لفظا [٣]، ولهذا قال ابن هشام وتبعه الأشموني : والظاهر أن المعلق إنما هو اللام لا (إن) [٤].

ثم إنه لا داعي لجعل حرفين لمعنى واحدٍ معلقين للفعل القلبي ما دام الواحد يغني عنهما، وهو اللام، هذا ما أردنا أن ننبّه عليه لكى تتم الفائدة، ثم إنه كان ينبغي علينا أن نتبع لام الابتداء بلام جواب القسم التي هي النوع الثاني للام المفتوحة المعلقة للفعل القلبي، ولكننا نؤخّر ذكرها لوجود اختلاف فيها، لأننا سنفرد بابا لذكر أدوات التعليق المختلف فيها.

القسم الثاني من الفئة الثانية: أدوات النفي وهي: ما ولا وإن النافية

وهذه الأدوات الثلاث تعلّق أفعال القلوب مطلقا بلا تقييد ما دامت تودّي معنى النفي في جميع وجوهها، كما يفهم ذلك من تعميم عبارات النحاة عنها [٥]، إلا أن ابن هشام قَيَّد

---

(١) انظر: شرح شذور الذهب ص/٣٤٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣١/٢

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١٥٠/٣، ((وقد يجوز في الشعر أشهد إنَّ زيدا ذاهب)).

(٣) انظر: الكتاب ١٥٠/٣، ١٥١

(٤) انظر: شرح شذور الذهب ص/٣٤٤، وشرح الأشموني ٦٤/٢

(٥) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٨٨/٢: ((وسبب التعليق كون المعمول تالي استفهام ... أو "ما" أو "إن" النافيتين أو "لا")) وقال الرضي في شرح الكافية ١٥٩/٤: ((المعلق قد يكون حرف استفهام... وقد يكون حرف النفي وهو "ما وإن ولا"))، وقال ابن عصفور في شرح الجمل ٢١٩/١: ((المانعات أن تدخل على المفعولين ... ما النافية)).

(إنْ) و(لا) النافيتين بأن تكونا في جواب قسم ملفوظ به أو مقدّر [١] خلافا لما عليه الجمهور[٢]، وحديثنا عن هذه الأدوات الثلاث يكون على ألنحو التالي :

أوّلا: (ما) النافية ووجوه تعليقها لأفعال القلوب

إنّ (ما) النافية تعلّق أفعال القلوب إذا اعترضت بين أفعال القلوب وبين معموليها، وذلك في ثلاثة وجوه؛ لأنها إما أن تكون عاملة أو غير عاملة [٣]، والعاملة تسمى (ما) الحجازية، وهي التي تعمل عمل (ليس) بشروطها المعروفة ،و تدخل على الجملة الاسمية، فترفع الاسم وتنصب الخبر تشبيهًا لها بـ " ليس"، نحو :ما زيد قائما [٤].

وغير العاملة قسمان: قسم يدخل على الجملة الاسمية أيضا، وهي تفيد ما تفيده العاملة، ولكنها لا تعمل شيئا، وتسمّى (ما) التميمية، فتبقى الجملة معها على حالها دون أن تؤثر فيما تدخل عليه من المبتدأ والخبر شيئاً، وهذا هو القياس؛ لأنّ ما لا يختص لا يعمل بحكم الأصل [٥]، نحو: ما زيدٌ منطلقٌ، برفع الجزأين، والقسم الآخر من (ما) غير العاملة يدخل على الجملة الفعلية ماضيا كان الفعل أو مضارعا، نحو: ما قام زيد، وما يقوم زيد[٦].

فهذه هي الوجوه الثلاث التي تكون فيها (ما) النافية معلقة لأفعال القلوب إذا اعترضت بينها وبين معموليها؛ لأن (ما) النافية من حروف الصدور، وحروف الصدور لا يعمل ما

---

[١] انظر: أوضح المسالك ٦٢/٢. وشرح التصريح على التوضيح ٢٥٦/١، وشرح شذور الذهب ص/٢٤٣

[٢] انظر: الكواكب الدرية ص/١٨٩

[٣] انظر: الجنى الداني للمرادي ص/٣٢٢

[٤] لقد اشترط الحجازيون لإعمال (ما) النافية عمل (ليس) ثلاثة شروط وهي: ١ـ أن لا يتقدم الخبر على الاسم، ب ـ أن لا ينتقض النفي بـ " إلا" أو بـ" إن النافية أو بـ"ما" مثلها ،ج- أن لا يتقدم معمول الخبر غير الظرف أو الجار والمجرور على الاسم، فإن توافرت هذه الشروط جاز إعمالها عمل (ليس) على لغة الحجاز، انظر: رصف المباني للمالقي ص/٣٧٨، الجنى الداني ص/٣٢٧، والمغني لابن هشام بحث (ما) ص/٣٩٩

[٥] انظر: رصف المباني ص/٣٧٩، ٣٨٠

[٦] انظر: المصدر ألسابق ص/٣٨٠، والجنى الداني ص/٣٢٩، والمغني لابن هشام حرف الميم ص/٣٩٩ .

قبلها فيما بعدها، وما نقل أبوحيان [١] من كتاب النهاية لابن الخباز من أن مؤلفه لا يرى تعليق الفعل القلبي بـ "ما" النافية الداخلة على الجملة الفعلية في نحو "ما يقوم زيد" فهو خلاف لما عليه الجمهور لعموم قولهم: بأن (ما) النافية تعلّق الفعل القلبي [٢].

أمثلة تعليق أفعال القلوب بما ولا وإنْ النافية:

أولاً: ما النافية وتعليقها لأفعال القلوب: (ما) النافية العاملة عمل (ليس) تعلق أفعال القلوب نحو: علمت ما زيد قائما [٣]، ومنه قوله تعالى: ﴿وظنّوا ما لهم من محيص﴾[٤] ونحو قوله تعالى: ﴿لقد علمت ما هؤلاء ينطقون﴾ [٥]، والظاهر أن "ما" هذه لم ترد في القرآن إلا بلغة الحجاز نحو قوله تعالى :﴿ ما هذا بشرا﴾ [٦]، ونحو قوله تعالى: ﴿ما هنّ أمهاتهم﴾[٧] بـ "نصب" أمهاتهم، فعلى هذا تكون "ما" في قوله تعالى: ﴿وظنوا ما لهم من محيص﴾ حرف نفي عاملة عمل (ليس) ،و(لهم) جار ومجرور خبر "ما" المقدم، و(من) حرف جر زائد، و(محيص) اسم (ما)، والجملة المنفية في موضع مفعولي (ظنوا) المعلّق عن العمل في ظاهر مفعوليه بـ "ما" النافية [٨]، ويمثّل لتعليق الفعل القلبي بما الحجازية العاملة

---

[١] انظر: نقل أبي حيان عن كتاب (النهاية)في ارتشاف الضرب ٢١١٦/٤، ٢١١٧

[٢] في الأصول ١٨٢/١، قال ابن السراج: ((ومن النحويين من يجعل "ما ولا " كـ "إنّ واللام)) هكذا في شرح المفصل ٨٦/٧، وفي شرح الجمل لابن عصفور ٣١٩/١ قال: ((المانعات أن تدخل على المفعولين همزة الاستفهام أو ما النافية)) وفي أوضح المسالك ٦٢/٢، وشذور الذهب ص/٣٤٣، قال ابن هشام متحدثا عن أدوات التعليق: ((ومنها (ما) النافية))، ففي كلام النحاة عموم وشمول دون تقييد).

[٣] هكذا مثل الرضي في شرح الكافية ١٥٩/٤

[٤] سورة فصلت الآية " ٤٨" .

[٥] سورة الأنبياء الآية " ٦٥ ".

[٦] سورة يوسف الآية " ٣١".

[٧] سورة المجادلة الآية " ٢" .

[٨] وفي إعراب القرآن للنحاس ٦٧/٤، ذكر النحاس عن الأخفش قوله " أن " ما" حرف فلذلك لا تعمل فيه (ظنوا)، فلذلك ألغي)) والإلغاء بمعنى التعليق؛ لأن الأقدمين لم يفرقوا بين الإلغاء والتعليق، ولذلك قال أبو حيان : ((الظاهر أن (ظنوا) معلقة، والجملة المنفية في موضع مفعولي ظنُّوا)) انظر: البحر المحيط ٤٨٢/٧

عمل (ليس) وما التميمية غير العاملة معا بقوله تعالى: ﴿لقد علمت ما هؤلاء ينطقون﴾[١]، وقال السمين الحلبي: ((قوله ﴿ما هؤلاء ينطقون﴾ يجوز أن تكون (ما) هذه حجازية، فتكون (هؤلاء) اسمها، و(ينطقون) في محل نصب خبرها، أو تميمية فلا عمل لها، والجملة المنفية بأسرها سادة مسدّ المفعولين إن كانت (علمت) على بابها ومسد واحد إن كانت عرفانية)) [٢]، وقال أبو حيان: ((وعلمت هنا معلقة ، والجملة المنفية في موضع مفعولي (علمتَ) إن تعدّت إلى اثنين، وفي موضع مفعولٍ واحدٍ إن تعدّت إلى واحد)) [٣]، ومثال تعليق (ما) النافية إذا دخلت على الجملة الفعلية نحو: علمت ما قام زيد، وأحسب ما يقوم عمرو، ونحو ذلك .

ثانيا:(لا) النافية ووجوه تعليقها لأفعال القلوب

سبق أن قلنا إن (لا) النافية تعلّق أفعال القلوب مطلقا بدون أي تقييد سواء كانت في جواب قسم أم لا، وسواء كانت عاملة عمل (إنَّ) أو عمل (ليس) أو كانت غير عاملة، وهذا مذهب الجمهور [٤]، خلافا لابن هشام حيث اشترط في (لا) النافية المعلقة أن تكون في جواب قسم ملفوظ به أو مقدّر؛ لأنه لا يرى لها الصدارة إلا إذا وقعت في صدر جواب القسم [٥]، هذا وفي كلام الرضي [٦] ما يدل على أنّ " لا" النافية التي تعلّق هي (لا)

---

[١] سورة الأنبياء الآية " ٦٥ ".

[٢] انظر: الدر المصون للسمين الحلبي ٩٨/٥، في سورة الأنبياء. وما ذكره السمين الحلبي جائز قياسا غير أن (ما) أكثر ما وردت في القرآن حجازية عاملة عمل (ليس)، وإنما سوّغ لنا التمثيل بالآية المذكورة للحجازية والتميمية معا عدم ظهور الحركة الإعرابية على الاسم المبني (هؤلاء).

[٣] انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٣٠٣/٧. سورة الأنبياء.

[٤] انظر: الكواكب الدرية ص/١٨٩، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٠/٢

[٥] قال ابن هشام متحدثا عن (لا) النافية: ((وتقدم معمول ما بعدها عليها في نحو قوله تعالى: ﴿يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل ﴾ الإنعام ١٥٨، دليلٌ على أنها ليست لها الصدارة بخلاف (ما) اللهم إلا أن تقع في جواب القسم، فإن الحروف التي يتلقى بها القسم كلها لها الصدارة)) انظر: المغني مبحث حرف (لا) ص/٣٢٣ وحرف (إذا) ص/١٣٤، وانظر: كذلك في حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٠/٢

[٦] انظر :شرح الكافية للرضي ١٦٠/٤

التبرئة المشابهة لـ"إنَّ " المكسورة اللازم دخولها على الجمل، وإن كان الرضي قد ذكرها أولا مطلقا من غير تقييد [١]، وهذا خلاف ما عليه الجمهور.

أما وجوه تعليقها لأفعال القلوب فثلاث؛ لأنها إما أن تكون عاملة أو غير عاملة، والعاملة إما أن تكون عاملة عمل (إنَّ) المكسورة حملا للنقيض على النقيض؛ لأنها لتوكيد النفي مثل (إنَّ) لتأكيد الإثبات، وتسمّى (لا) النافية للجنس، وإمّا أن تكون عاملة عمل (ليس) في الاسم النكرة عموما، فهذه هي الوجوه الثلاث الرئيسة لدخول (لا) النافية في الكلام [٢]، وتكون معلّقة لأفعال القلوب في تلك الوجوه إذا اعترضت بينها وبين معمولها.

مثال تعليق (لا) النافية العاملة عمل (إنَّ) للفعل القلبي نحو: علمت لا رجل في الدار ومثال (لا) النافية العاملة عمل (ليس) نحو: أعلم لا رجلٌ قائما في الدار، وأظن لا طالبٌ حاضراً في الفصل، ومما تجدر الإشارة إليه أن خبر (لا) بمعنى (ليس) قليل الذكر.

ومثال تعليق (لا) النافية غير العاملة إذا دخلت على الجملة الفعلية سواء كان الفعل مضارعا نحو: علمت لا يقوم زيد، وأظن لا يسافر خالد، ومن أمثلة ابن السراج أحسب لا يقوم زيد [٣]، أو فعلا ماضيا نحو:علمت لا صدق زيد ولا صلى، وأحسب لا أكل محمد ولا شرب، ومثالها إذا دخلت على الجملة الاسمية نحو: علمت لا زيد في الدار ولا عمرو[٤]، وأعلم لا رجلٌ خيراً من زيد، وأحسب لا عملٌ أنفع من طاعة الله، وأحسب لا في الفصل طالب ولا فيه مدرس، وأظن لا في الدار مالك ولا فيه حارس.

وعلى رأي ابن هشام فإن (لا) النافية تكون في جواب قسم ملفوظ به نحو: علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو، أو في جواب قسم مقدّر نحو: علمت لا محمد في الفصل ولا خالد [٥]، وجملة القسم وجوابه معلّق عنها العامل، فهي في محل نصب بعلمتُ، والقسم وجوابه كالشيء الواحد، فالمتقدم على الجواب كالمتقدم على القسم، وجملة الجواب

---

[١] المصدر السابق ١٥٩/٤

[٢] انظر: الجنى الداني للمرادي ص/٢٩٠ ــ ٢٩٦

[٣] انظر: الأصول ١٨٦/١

[٤] هذا المثال مأخوذ من شرح الكافية للرضي ١٥٩/٤

[٥] انظر: أوضح المسالك ٦٢/٢، وشرح التصريح ٢٥٦/١

لها محل باعتبار التعليق، ولا يكون لها محل باعتبار الجواب [١].

ثالثا: (إنْ) النافية ووجوه تعليقها : سبق أن قلنا إن (إنْ) النافية كأختيها في تعليق أفعال القلوب مطلقاً سواء كانت عاملةً أو غير عاملة [٢]، وسواء كانت في جواب القسم كما هو مذهب ابن هشام [٣] أم لا كما يرى الجمهور [٤]، وإذا كنا قد عرفنا هذا فإن (إنْ) النافية تعلق أفعال القلوب في ستة أوجه، وجهان إذا كانت عاملة، وأربعة أوجه إذا كانت غير عاملة؛ لأنها إذا كانت عاملة، فإنها لا تدخل إلا على الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر تشبيها لها بـ (ليس)، ثم إنها إمّا أن تقع في جواب القسم أو لا، فهذان وجهان، وإن كانت غير عاملة فإنها تدخل على الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، ثم إنها إما أن تقع في جواب القسم أو لا، فهذه أربعة أوجه أخرى، وإليكم هذه الوجوه الستة مع التمثيل لها :

الوجه الأول: أن تكون عاملة ووقعت في جواب قسم ملفوظ به [٥] نحو: علمت والله إن زيد قائما.

الوجه الثاني: أن تكون عاملة، و لم تقع في جواب القسم نحو: علمتُ إنْ زيدٌ قائماً، ويرى ابن هشام أن القسم مقدر قبل "إنْ" في هذا الوجه.

الوجه الثالث: أن تكون غير عاملة ودخلت على الجملة الاسمية ووقعت في جواب القسم، نحو: علمت والله إنْ زيدٌ منطلقٌ.

الوجه الرابع: أن تكون غير عاملة ودخلت على الجملة الاسمية، و لم تقع في جواب القسم نحو: علمت إن زيد منطلق.

الوجه الخامس: أن تكون غير عاملة، ودخلت على الجملة الفعلية ووقعت في جواب

---

[١] انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢٥٥/١، ٢٥٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٠/٢

[٢] انظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني ٢٩/٢

[٣] انظر: أوضح المسالك ٦٢/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢٥٦/١، وشرح الأشموني ٦٠/٢

[٤] انظر: الكواكب الدرية ص/١٨٩

[٥] يرى ابن هشام أن القسم إما أن يكون ملفوظا به أو مقدرا قبل لا وإن النافيتين، انظر: أوضح المسالك ٦٢/٢

القسم نحو: علمت والله إن أراد زيد إلا الخير.

الوجه السادس: أن تكون غير عاملة ودخلت على الجملة الفعلية و لم تقع في جواب القسم نحو: علمت إن أردتم إلا الخير، ومنه قول الله تعالى: ﴿ وتظنّون إن لبثتم إلا قليلا)) [١] وقال أبوحيان وتبعه السمين الحلبي: ((و"إن" هنا نافية، و"تظنّون" معلّق عن العمل، فالجملة بعده في موضع نصب، وقلما ذكر النحويون في أدوات التعليق (إنْ) النافية))[٢].

هذا ويرى ابن هشام أنَّ إنْ النافية تكون في جواب قسم ملفوظ به أو مقدّر، فحيث لا يظهر القسم قبل إنْ النافية فإنه يقدّر فيه، وجملة القول أن الأدوات المتفق على كونها معلقة لأفعال القلوب هي خمس عشرة أداة، إحدى عشرة أداة للاستفهام منها حرفان: وهما الهمزة وهل، والبقية أسماء، وهي: ما ومن وأي وكم ومتى وأين وكيف وأيّان وأنّى، وأربع أدوات لجوابات القسم وهي: لام الابتداء، واللام الواقعة في جواب القسم، وما وإن ولا النافيات.

سبب تعليق أدوات الاستفهام وأدوات جوابات القسم

لقد سبق أن قلنا إنّ تعليق أفعال القلوب عن العمل يكون لمجيء ما له صدر الكلام بعدها وقبل معموليها معا أو قبل أحد معموليها، ولا شكّ أن أدوات الاستفهام وأدوات جوابات القسم كلّها تستحقّ الصدارة في الكلام [٣]، ولأجل المحافظة على صدارتها علّقت أفعال القلوب التي تسبقها، وأبقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجملية؛ لأنك لو أعملت ما قبلها فيها أو فيما بعدها لخرجت عن أن يكون لها صدر الكلام [٤].

---

[١] سورة الإسراء الآية " ٥٢ "

[٢] انظر: البحر المحيط ٤٦/٦، والدر المصون ٣٩٩/٤، وشرح ابن عقيل ٣٧٣/١

[٣] قال المبرد متحدثا عن لام الابتداء: ((إنها تقطع ما دخلت عليه مما قبلها، وكان حدها أن تكون أول الكلام)) انظر :المقتضب ٣٤٣/٢، وقال عن لام القسم في المقتضب ٣٩٧/٣: ((إنها تفصل ما بعدها مما قبلها)) وقال عن الاستفهام: ((ولا يجوز أن يدخل على الاستفهام من الأفعال إلا ما يجوز أن يلغى لأن الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله)) انظر: المقتضب ٤٩٩/١، والصفوة الصفية ٤٢٨/٢/١

[٤] هذا إذا كان العامل الذي يسبق هذه الأدوات غير حروف الجر، أما إذا كان العامل حروف الجر

وقال الرضي مبيّنًا سبب تعليق هذه الأدوات لأفعال القلوب: ((أمّا الاستفهام ولام الابتداء وما وإن النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمل وضعا، فأبقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجملية رعايةً لأصل هذه الحروف، وإن كانت في تقدير المفرد، وأمّا (لا) الداخلة على الجملة الاسمية فإنما كانت معلّقة؛ لأنها (لا) التبرئة المشابهة لـ (إنَّ) المكسورة اللازم دخولها على الجمل)) [١].

هذا وقد وقع بعض الخلاف في صدارة (لا) في الكلام، فقيل: لها الصدارة مطلقا، وقيل: ليست لها الصدارة مطلقا، وقيل: إن وقعت في جواب القسم فلها الصدارة لحلولها محل أدوات الصدر وإلا فلا، وقد صحح ابن هشام القول الأخير وقال: (وعليه اعتماد سيبويه)) [٢].

وقد نسب مؤلّف الصفوة الصفية إلى أبي على الفارسي تعليلين: **أحدهما** يتعلق بالاستفهام، **والآخر** بلام الابتداء، أما ما يتعلّق بالاستفهام فهو أن التعليق بالاستفهام يترتّب على أنك مستفهم أي مستخبر، والإعمال يترتّب على أنك مخبر، والاستخبار والإخبار متنافيان، وأمّا ما يتعلّق بلام الابتداء فهو أن التعليق يترتّب على "لام الابتداء" التي تؤدّي نظام الجملة بعدها إلى المبتدأ والخبر، فلو أعملت الفعل لكان ما بعدها مفعولا، وهما متنافيان[٣]، وفي هذين التعليلين نظر؛ لأنه لا سبيل لإعمال الفعل القلبي مع وجود الاستفهام، ولام الابتداء بعده، وأحسن ما قيل في سبب تعليق هذه الأدوات وما يقال في غيرها من المعلقات هو أن لها صدر الكلام، فلو عمل ما قبلها فيما بعدها لخرجت عما وضعت له [٤].

فإنه يجوز أن تعمل فيها نحو: بمن تمر ؟، وإلى أيهم تذهب ؟ لأن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٧، ٨٧

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ١٥٩/٤، ١٦٠

[٢] انظر: مبحث (إذا) في المغنى ص/١٣٤

[٣] انظر :الصفوة الصفية ٤٢٨/٢/١

[٤] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٧، والصفوة الصفية ٤٢٨/٢/١

المطلب السادس: أدوات التعليق الأخرى

لقد قلنا في مستهلّ حديثنا عن المعلقات إنّ منها ما هو كالمجمع عليه، ومنها ما ليس كذلك، حيث ذكره بعض ونفاه بعض، وسكت عنه البعض، وقد تحدثنا عما أجمع عليه النحاة، ونتحدث الآن عما يقابله مما لم يجمع عليه النحاة، وهي أربع عشرة أداةً على النحو التالي:

أولاً: لام القسم:

ويقال "لام جواب القسم" أيضا، وإننا عند معرض حديثنا على اللام المفتوحة غير العاملة قسمناها إلى قسمين: لام الابتداء ولام جواب القسم، وقد تكلّمنا على لام الابتداء بما لها وما عليها، وأجّلنا الحديث على لام جواب القسم واعِدين أن نذكرها مع الأدوات المختلف فيها؛ لوجود خلاف في تعليقها لأفعال القلوب، وها نحن نذكرها فيما يلي:

لقد عدّ ابن مالك [١]لام القسم من المعلقات، وتبعه ابن هشام [٢]، وذكر الشيخ محي الدين عبد الحميد [٣] أنَّ هذا هو مذهب الأعلم أيضا، واستدلوا على ذلك بقول لبيد:

ولقد علمتُ لتأتينَّ منيَّتي إنَّ المنايَا لا تَطِيشُ سهَامُها [٤]

فاللام في "لتأتين" لام جواب القسم، والقسم وجوابه في محل نصب للفعل لـــ (علمت) المعلّق عن العمل بـــ "لام القسم" [٥].

هذا ويؤيّد مذهب ابن مالك وابن هشام تشبيه سيبويه [٦] لام القسم في قول لبيد

---

[١] قال: ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٨٨: أو تالي لام الابتداء أو لام القسم)).

[٢] انظر أوضح المسالك ٢/٦٠، وشرح شذور الذهب ص/٣٤٢، وشرح قطر الندى ص/١٩٢، وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٥٤

[٣] انظر: شرح ابن عقيل ت/محي الدين عبد الحميد ١/٣٧٣

[٤] البيت لـ"لبيد" في معلقته، وفي الكتاب ٣/١١٠، وشرح التسهيل ٢/٨٨، وشرح الكافية للرضي ٤/١٦٠، وسر صناعة الإعراب ١/٤٠٠

[٥] انظر: شرح التصريح على التوضيح ١/٢٤٥

[٦] قال سيبويه: ((كأنه قال: والله لتأتين ،كما قال: قد علمت لعبد الله خير منك)) الكتاب ٣/١١٠

"لتأتين" بلام الابتداء في نحو: قد علمتُ لعبدُ الله خير منك، ويؤيّدهما كذلك أن الفـــراء[١] جعل "اللام" في قوله تعالى: ﴿ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خـــلاق﴾[٢] لام القسم، وأنَّ المبرد [٣] مثّل بالآية المذكورة على أن اللام فيها هي لام القسم التي تفصل مـــا بعدها مما قبلها، فلا غرابة إذاً في جعل ابن مالك وابن هشام "اللام" في بيت لبيد المذكور لام القسم المعلقة للفعل، وقد ذكر السيوطي عن بعض أهل العلم دون أن يسميه: ((أن القسم مقدّر بعد هذه الأفعال مع جميع المعلقات، وأنه هو المعلق لا هي" [٤]، وذكر أبوحيـــان" أن الكوفيين يضمرون القسم بين الفعل وبين الجمل))[٥] .

هذا وفي المسألة رأي مخالف للرأي المذكور، وهو أن "لام القسم" لا تعلـــق الفعـــل القلبي، قال أبوحيان: ((ولم يذكر أصحابنا "لا" ولا "لام القسم"))[٦] يعنى من المعلقـــات، ونقل عن ابن الدهان قوله في الغرّة ((ولا تعلق لام القسم، كما تقول: علمـــت أنَّ زيـــداً ليقومنَّ، فتفتح أنّ))[٧] ونحوه قول الشاعر:

لقدْ علمتْ أسدٌ أنناَ لهم يومَ نصرٍ لنعمَ النصيرُ

بفتح " أنَّ "[٨].

---

[١] قال الفراء في معاني القرآن ٦٦/١، ((وإنما صيّروا جواب الجزاء كجواب اليمين لأن "اللام" الـــتي دخلت في قوله تعالى ﴿ولقد علموا لمن اشتراه﴾ وفي قوله تعالى: ﴿لما آتيتكم من كتاب وحكمـــة﴾ وفي قوله تعالى: ﴿لئن أخرجوا﴾ إنما هي لام اليمين كان موضعها في آخر الكلام، فلما صـــارت في أوله صارت كاليمين، فلقيت بما يلقي به اليمين)).

[٢] سورة البقرة الآية " ١٠٢ " .

[٣] انظر:المقتضب ٣، ٢٩٧، وقد ذكر الأستاذ عبد الخالق عضيمة في فهرسته على المقتضب ص/٣٧، ((لام القسم تفصل ما بعدها مما قبلها)) ومثل لها بالآية المذكورة ﴿ولقد عملوا لمن اشتراه﴾.

[٤] انظر: همع الهوامع ٢٣٤/٢

[٥] انظر: ارتشاف الضرب ٢١١٥/٤

[٦] انظر: ارتشاف الضرب ٢١١٥/٤ وهمع الهوامع للسيوطي ٢٣٣/٢

[٧] انظر: ارتشاف الضرب ٢١١٤/٤، وهمع الهوامع ٢٣٣/٣، ٢٣٤

[٨] انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢٥٥/١

وفي المسألة رأي آخر، وهو أن الأمثلة والشواهد التي وردت فيها لام القسم بعد "علم" وبابه لا توصف بإلغاء، ولا بتعليق ولا بإعمال لأن "علم" وبابه في تلك الشواهد والأمثلة خرجَ عن معناه الأصلي الذي هو معرفة الشيء على صفة إلى معنى القسم، فقولك: علمت ولقد علمت وعلم الله ونحو ذلك بمنزلة قولك (والله) ويحمل كلام سيبويه على بيت لبيد المذكور على هذا الجانب من المعنى، قال سيبويه: ((كأنه قال والله لتأتين منيّتي))[١] وقال الرضي: ((وأما قول الشاعر: ولقد علمت لتأتينّ منيّتي، فإنما أجري لقد علمت مجرى القسم ... وقد يجرى نحو : علم الله مجرى القسم، فيجاب بجوابه، فتجيء بعده "إنَّ" المكسورة نحو: علم الله إنَّك قائم، أي والله))[٢] وللمالقي كلام يماثل كلام الرضي قال: ((وقد تُضمَّنُ علمت معنى القسم، فتدخل اللام فيما بعدها دلالة على ذلك كقولهم: علمت لمن قام لأضربنّه))[٣] ومنه قوله تعالى :﴿ ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق﴾[٤]. وعلى هذا قال الأستاذ محي الدين عبد الحميد:[٥] هذا مذهب سيبويه وتبعه الرضي وجمهرة النحاة، والظاهر أن كلام سيبويه ذو وجهين من المعنى[٦].

أحدهما يؤيّد مذهب ابن مالك وابن هشام، وهو تشبيه لام القسم بلام الابتداء كما شرحناه من قبل.

---

[١] الكتاب ٣/١١٠

[٢] انظر: شرح الكافية للرضي ٤/١٦٠، ١٦١

[٣] انظر: رصف المباني للمالقي ص/٣١٧

[٤] سورة البقرة الآية " ١٠٢ " .

[٥] انظر: شرح ابن عقيل ت /محي الدين عبد الحميد ١/٣٧٤

[٦] ما قال سيبويه في الكتاب ٢/١١٠ على قول لبيد، ((يحتمل وجهين من المعنى أقواهما عندي أن لام القسم كـ (لام الابتداء) في تعليق الفعل ،والدليل أن سيبويه شبّه قول الشاعر : (علمت لتأتين) بقوله: قد علمت لعبد الله خير منك)) والظاهر: أن أسلوب المشبه به مبني على التعليق لوجود لام الابتداء فيه، والمشبه يأخذ حكما من المشبه به، وهو الذي أثبته الأستاذ عبد السلام هارون محقق كتاب سيبويه قال: ((والشاهد في بيت لبيد تعليق "لتأتين" بـ"علمت" على نية القسم)) والمعنى الثاني لكلام سيبويه هو ما أثبته الأستاذ محي الدين عبد الحميد في حاشية شرح ابن عقيل ١/٣٧٤

والثاني يؤيّد مذهب الرضي والمالقي وهو تضمين "علم" معنى القسم، فأجيب عنه بما يجاب عن القسم.

ثانيا : "لو" الشرطية: عدّها ابن مالك [١]من المعلقات، وتبعه ابن هشام [٢] والأشموني[٣]، وحجتهم في ذلك قول الشاعر:

وقد علمَ الأقوامُ لو أنَّ حاتماً يريدُ ثراء المالِ كان له وفرُ [٤]

حيث علّق الفعل القلبي (علم) عن العمل في لفظ الجملة بوجود "لو" الشرطية .

هذا وقد ذكر أبوحيان كلام ابن مالك بصيغة الزعم[٥] مما يفهم منه أنه لا يميل إلى هذا الرأى وإن كان ما ذكره ابن مالك جيداً لا مطعن فيه ؛ إلا أنه لم يذكر "لو" من المعلقات غير ابن مالك وتبعه ابن هشام والأشموني.

ثالثا: لعلَّ : لقد عدّها الفارسي[٦] من المعلقات، ووافقه أبوحيان [٧] وتبعه ابن

---

[١] قال ابن مالك في شرح التسهيل ٨٨/٢ ((وسبب التعليق كون المعمول تالي استفهام ... أو تالي لام الابتداء أو القسم أو لو)) انظر: الهمع ٢٣٤/٢

[٢] انظر: شرح شذور الذهب ص/٣٤٣ ــ ٣٤٤

[٣] انظر: شرح الأشموني ٦٣/٢

[٤] البيت من (بحر الطويل) لحاتم الطائي ،انظر: في ديوانه ص/٦٤ والكامل للمبرد ٢٤/١، وشرح التسهيل ٨٩/٢

[٥] قال أبوحيان في ارتشاف الضرب ٢١١٥/٤: ((فزعم ابن مالك أنَّ "لو" معلقة للفعل كما علقت لام القسم)) ويفهم من كلام أبي حيان أن مذهب ابن مالك في جعل " لو " معلقة للفعل القلبي مبني على الزعم.

[٦] انظر: رأي الفارسي في ارتشاف الضرب ٢١١٦/٤، وشرح الأشموني ٦٣/٢، وهمع الهوامع ٢٣٤/٢

[٧] قال أبوحيان: ((وكنت قد ذكرت أنه ظهر لي من جملة الحروف المعلقة "لعل"، ومنه قول الله: ﴿وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا﴾ ... ورأيت مصبَّ الفعل في هذه الآيات على الترجي فهو في موضع نصب بالفعل المعلق إلا أني وقعت لأبي علي الفارسي على شيء من هذا)) انظر: ارتشاف الضرب ٢١١٦/٤، والبحر ٣١٩/٢

هشام[١] والأشموني [٢]، والسرّ في ذلك ما ذكره الهروي والمرادي وابن هشام أنَّ "لعلَّ" عند الكوفيين تأتي لمعنى الاستفهام [٣]، وهذا ما أثبته أبوحيان عن الكوفيين وعن الفارسي أيضا بأنَّ "لعلَّ" مثل الاستفهام في أنه غير خبر، فكما يقع التعليق بـ "هل" يقع التعليق بـ"لعل"[٤].

ومن ثم جاز تعليق الفعل بها في نحو قوله تعالى ﴿وما يدريك لعله يزكّى﴾ [٥] وقوله تعالى: ﴿لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا﴾ [٦] وقوله تعالى: ﴿وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا﴾ [٧] وقوله تعالى: ﴿وإن أدري لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين﴾ [٨]، ثم إن تعليقه مختص بالفعل "درى" ومشتقاته، كما ذكره الصبان عن الجامع وشرحه [٩]، وقد ذكر بعض العلماء[١٠] أن "لعل" تعلق ما يشتقّ من "درى" من الأفعال المضارعة غالبا نحو: أدري وندري، وهذا ما يظهر جليّا من الأمثلة السابقة، وقال السمين الحلبي في قوله تعالى: ﴿وإن

---

[١] انظر: شرح شذور الذهب ص/٣٤٣

[٢] انظر: شرح الأشموني ٦٣/٢

[٣] انظر: كتاب الأزهية للهروي ص/٢١٨، والجنى الداني ص/٥٨٠، والمعني لابن هشام ص/٣٧٩

[٤] نقل أبوحيان في ارتشاف الضرب ٢١١٦/٤، عن الفارسي قوله: ((وأن الفعل لما كان لمعنى العلم علق عما بعده، وجاز تعليقه لأنه مثل الاستفهام في أنه غير خبر، وأن ما بعده منقطع عما قبله، ولا يعمل فيه))، ونقل في البحر ٣١٩/٦ الأنبياء الآية ١١١ أن الكوفيين يجرون "لعل" مجرى هل، فكما يقع التعليق بـ "هل" كذلك بـ "لعل"

[٥] سورة عبس الآية" ٣ " .

[٦] سورة الطلاق الآية " ١ " .

[٧] سورة الأحزاب الآية " ٦٣ " .

[٨] سورة الأنبياء الآية " ١١١ " .

[٩] انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣١/٢ وشرح شذور الذهب لابن هشام ص/٣٤٤.

[١٠] ذكر الأستاذ عباس حسن" أن الأغلب الفصيح في "لعل"أن تكون أداة تعليق للفعل" أدري " المبدوء بالهمزة أو بحرف آخر من حروف المضارعة "ندري وتدري ويدري" انظر: النحو الوافي ٣٤/٢

أدري لعله فتنة لكم﴾ [١]: ((والظاهر أن هذه الجملة [٢] معلقة لـ "أدري"، والكوفيين يجرون الترجّي مجرى الاستفهام في ذلك، إلا أن النحويين لم يعدّوا من المعلقات "لعل"، وهي ظاهرة في ذلك كهذه الآية وكقوله تعالى: ﴿وما يدريك لعله يزكّى﴾ [٣]، وكقوله تعالى: ﴿وما يدريك لعل الساعة قريب﴾ [٤]، وقال في سورة الأحزاب في قوله تعالى: ﴿وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا﴾ [٥]، والظاهر أنَّ لعل تعلق كما يعلق التمنّي[٦] .

رابعا : "إنّ" المشدّدة وحدها دون أن تكون في ما بعدها لام الابتداء ظاهرة أو مقدّرة نحو: علمت إن زيدا قائم، ونقل الأشموني أن ابن الخبّاز كان يجيز ذلك مع عدم اللام في خبر إنَّ، زاعما أن ذلك مذهب سيبويه [٧]،و الواقع أن مذهب سيبويه خلافه ؛ لأنه أجاز ذلك في نحو: علمت إنَّ زيداً قائمٌ، على حذف لام الابتداء سواء كان في الاختيار أو في الاضطرار على ضعف وقبح [٨].

وأما "إنَّ" التي في خبرها أو فيما بعدها لام الابتداء ظاهرة كانت أو مقدرة، فلا خلاف في تعليقها للفعل القلبي كما سبق الحديث عنه [٩]، وحينئذ تكون لام الابتداء الواقعة بعد إنَّ هي التي تعلق الفعل القلبي، وليست "إنَّ" وحدها، وهذا مذهب الجمهور.

خامسا: "كم" الخبرية: وقد سبق أن تناولنا شيئا مما يتعلق بها عند كلامنا على

---

[١] سورة الأنبياء (١١١)

[٢] والجملة المشار إليها هي قوله (لعله فتنة) .

[٣] سورة عبس " ٣ " .

[٤] سورة الشورى الآية " ١٧"، انظر: رأي السمين الحلبي في الدر المصون ١١٩/٥

[٥] سورة الأحزاب الآية " ٦٣ ".

[٦] نظر: الدر المصون، ٤٢٦/٥

[٧] انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٢٦/٢

[٨] انظر: الكتاب ٣ /١٥٠، ١٥١

[٩] وإنما قيدناها بهذا القيد لأنه لو كان فيما بعد (إنَّ) لام الابتداء، فلام الابتداء هي التي تعلق الفعل ، وليست "إنَّ" بل لام الابتداء تحول أنَّ المفتوحة إلى إن المكسورة، فلا يقال: علمت أن زيدا لقائم، بفتح (أنّ) مع وجود اللام في خبرها، وإنما يقال: علمت إن زيدا لقائم، بكسر (إنَّ).

"كم" الاستفهامية، فقد جعلها كثير من النحاة من المعلقات للفعل القلبي مثل الزجاج[١] والنحاس[٢] والزمخشري [٣] وابن هشام [٤]و الدماميني[٥] ؛ لأن "كم" الخبرية مثل "كم" الاستفهامية في لزوم التصدير، وعدم التأثر بما قبلها من العامل، اللهم إلا إذا كان قبلها حرف جرّ، ونقل الصبّان عن الدماميني قوله: ((إنما سكت عنها النحويون استغناءً بتصريحهم بأن لها الصدارة كالاستفهامية، إذ كل ما له الصدر يعلق))[٦].

سادسا: كأيّن الخبرية: ذكرها الأهدل في الكواكب الدرية[٧] وقال ابن هشام: (("كأين" تلزم الصدارة في الكلام مثل "كم"))[٨]، والظاهر أن كل شيء يلزم الصدارة إذا حال بين الفعل القلبي وبين معموليه فإنه يعلّق، ولم نظفر له بمثال لا في كتب النحاة ولا في كتب اللغة ؛ لأن النحاة لم يستشهدوا له.

سابعا: أن المشدّدة مفتوحة الهمزة: ذكرها سابق الدين بن يعيش [٩] مستشهدا بقوله تعالى: ﴿ألم تر أن الله خلق السموات والأرض بالحق﴾ [١٠]، وهذا خلاف لما عليه الجمهور؛ لأنه لم يقل أحد غيره بأن "أنَّ" المشدّدة مفتوحة الهمزة من أدوات التعليق، بل صرّح الرضي [١١] بأنَّ "إنَّ" المشددة مكسورة الهمزة إذا وقعت بعد الفعل القلبي، ولم تكن بعدها لام الابتداء فإنها لا تعلق لإمكان فتحها، وجعلها معمولة لفعل القلب، فإذا كانت

---

[١] انظر: معاني القرآن للزجاج ٢٨٥/٤

[٢] انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٩٣/٣

[٣] انظر: الكشاف ٢٨٥/٣

[٤] انظر: شرح شذور الذهب ص/٣٤٤

[٥] انظر: رأي الدماميني في حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣١/٢

[٦] انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣١/٢

[٧] انظر: الكواكب الدرية ص/١٨٩

[٨] انظر: المغني لابن هشام (بحث كأين) ص/٢٤٦

[٩] انظر: كتاب التهذيب الوسيط في النحو لسابق الدين ابن يعيش ص/٤٧

[١٠] سورة إبراهيم الآية " ١٩ " .

[١١] انظر: شرح الكافية للرضي ١٦٠/٤

هذه حالة "إنّ" المكسورة المنفردة، فأن تكون " أنَّ" المشددة مفتوحة الهمزة لا تعلق الفعل القلبي أولى لحتميّة تحويلها إلى مصدر مؤول معمول لفعل القلب، ولأن المنصوبين بعد فعل القلب في تأويل المصدر، وذكر الأستاذ عباس حسن أنَّ "أنَّ" المشددة مفتوحة الهمزة، ليست لها الصدارة فهي لا تعلق [١].

ثامنا وتاسعا: كأنّ وليتَ: ذكرهما الأهدل [٢] وتبعه الأستاذ عباس حسن [٣] حيث ذكر أنَّ إنَّ وأخواتها ما عدا أنَّ مفتوحة الهمزة من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام، ولم أجد أحدا غيرهما ذكرهما من المعلقات، فعلى هذا يجوز أن تقول: علمت كأنَّ زيدا أسد [٤]، وقال الأهدل: ((ومن المعلقات (ليت) حيث تَركَّبَ معها كلام صحيح)) [٥] ولم يأت لها بمثال.

عاشراً: ربَّ: ذكرها الأهدل [٦]، ولم يذكرها أحد غيره، مثاله: علمت ربّ مولود بلا أبٍ.

والحادي عشر: "**إن**" الشرطية نحو: علمت إنْ تكرمْني أكرمْك.

والثاني عشر: "منْ" الشرطية نحو: أحسب مَنْ يكرمْني تكرمْه.

الثالث عشر: "إذا" الشرطية نحو: أعلمُ إذا جاء زيد جاء أبوه.

الرابع عشر: "لولا" الشرطية نحو: ظننت لولا زيد لم تنج.

وهذه الأربعة الأخيرة ذكرها الأهدل [٧] وتبعه الأستاذ عباس حسن[٨]، وقالا: إن لأدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة الصدارة في الكلام، فيجب معها التعليق.

---

[١] انظر :النحو الوافي ٣٣/٢

[٢] انظر: الكواكب الدرية ص/١٩٠

[٣] انظر: النحو الوافي ٣٣/٢

[٤] هذا ما مثل به الأهدل في الكواكب الدرية ، انظر ص/١٩٠

[٥] انظر: الكواكب الدرية ص/١٩٠

[٦] انظر: المرجع السابق.

[٧] انظر: الكواكب الدرية ص/١٩٠

[٨] انظر: النحو الوافي ٣٤/٢

هذا و لم يذكر أحد سواهما أن أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة من المعلقات، اللهم إلا ما قال ابن مالك [١] وتبعه ابن هشام والأشموني [٢] من أن "لو" الشرطية تعلق الفعل القلبي، وقد سبق أن تحدثنا عنها، ولعل فيما قالوا مستندا للأهدل، ومن تبعه في تعميم التعليق بجميع أدوات الشرط؛ لأن لها الصدارة في الكلام، وكل ما له الصدارة في الكلام فإنه يعلق في هذا الباب، وبهذا نكون قد فرغنا من ذكر أدوات التعليق التي لم يجمع عليها النحاة . وهي أربع عشرة أداة، والتي أجمعوا عليها خمس عشرة أداة، فعليه يكون مجموعها تسعاً وعشرين أداة.

وكل هذه الأدوات تستحق الصدارة في الكلام، ومن أجل ذلك تمنع ما قبلها من العمل فيها، أو فيما بعدها لأنه لو عمل فيها أو فيما بعدها ما قبلها من العامل لخرجت عن حقها من الصدارة.

المطلب السابع: محل الجملة المعلق عنها الفعل وحكم العطف على محل الجملة المعلق عنها الفعل بإحدى أدوات التعليق

لا يخفى أن أدوات التعليق تمنع الفعل القلبي عن العمل في ظاهر لفظ المعمول دون محله. واختفاء النصب عن المفعولين معا أو عن أحدهما هو اختفاء في الظاهر فقط إذ محل الجملة المعلق عنها الفعل محفوظ، ومن أجل ذلك يصح في التوابع مراعاة الناحية اللفظية أو الناحية المحلية، والسؤال هو ما محل الجملة المعلق عنها الفعل بإحدى أدوات التعليق ؟، ومن خلال السطور الآتية نحاول أن نجيب عن هذا السؤال بإذن الله تعالى.

لقد سبق أن تحدثنا عن أدوات التعليق، وقسمناها إلى فئتين: الفئة الأولى أدوات الاستفهام، والفئة الثانية أدوات جوابات القسم. والجملة المعلق عنها لا تخلو أن تقع بعد فئة من الفئتين المذكورتين، فإن وقعت بعد الفئة الأولى من المعلقات فموضعها النصب بلا خلاف [٣]، سواء وقعت الجملة المعلق عنها الفعل بعد أفعال القلوب التي يصح إلغاؤها مما

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٨٨/٢

(٢) انظر: شرح شذور الذهب ص/٣٤٣ وشرح الأشموني ٦٣/٢

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢٣٦/١: ((قد علمت أ عبد الله ثم أم زيد ،وقد عرفت أبو من زيد، وقد عرفت أيهم أبوه، وأما ترى أي برق ههنا؟ فهذا في موضع مفعول)) وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢١/١ . وشرح التسهيل لابن مالك ٩١/٢، وشرح الكافية للرضي ١٦٥/٤ .

يدخل على المبتدأ والخبر فينصبهما، أو وقعت بعد أفعال القلوب التي يصح تعليقها دون إلغائها مما يكون لازما أو متعديا لواحد بواسطة أو بلا واسطة ؛ لأن التعليق يجوز فيما عقد له الباب وضعا، وفي غيره حملا وتضمينا، فتكون الجملة في موضع نصب بإسقاط حرف الجر إن كان الفعل القلبي مما يتعدى إلى واحد بواسطة حرف الجر [١] نحو: شككت أزيد في الدار أم عمرو؟ أي شككت في هذا الأمر، ونحو: تفكرت أزيد مسافر أم مقيم؟ أي تفكرت في هذا الأمر.

وجعل ابن مالك [٢] من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿فلينظر أيها أزكى طعاما﴾[٣] أي فلينظر إلى هذا الأمر، وذكر أبوحيان [٤] أن النظر في قوله تعالى :﴿ فلينظر ﴾ يحتمل لأن يكون من نظر العين، ومن نظر القلب، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في موضع نصب بـ (فلينظر) معلق عنها الفعل، والنظر فعل قاصر، وأكثر استعماله بحرف الجر [٥]، وقد جعل ابن عصفور "فكر" في نحو: فكرت أيهم زيد، من باب ما يتعدى إلى واحد بحرف جر، فعلى هذا معناه فكرت في أيهم زيد.

وتكون الجملة المعلق عنها الفعل في موضع مفعول به إن كان الفعل مما يتعدى إليه بنفسه وضعا كان أو تضمينا [٦]، مثال ما يتعدى إلى مفعوله بنفسه وضعا [٧] "عرف" و"رأى" البصرية، ومن أمثلة الكتاب على ذلك قول سيبويه: قد عرفت أبو من زيد؟ وقد عرفت أيهم زيد؟ وأما ترى أي برق ههنا ؟ [٨]، وقال الرضي ((عرفت هل زيد في

---

(١) انظر: المصادر السابقة بصفحاتها المذكورة .

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٩٢/٢

(٣) سورة الكهف الآية " ١٩ " .

(٤) انظر: البحر المحيط ١٠٦/٦

(٥) انظر: اللسان في مادة " ن، ظ، ر " .

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢١/١

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢١/١ ،وشرح التسهيل لابن مالك ٩١/٢ . وشرح الكافية للرضي ١٦٥/٤- ١٦٦

(٨) انظر: الكتاب ٢٣٦/١

الدار؟... أي عرفت هذا الأمر))[١] وقد استشهد ابن مالك[٢] بما في الكتاب من قول سيبويه ((أما ترى أي برق ههنا؟)) على أن ترى بمعنى تبصر من الرؤية البصرية التي يجوز تعليقها، وهي بهذا المعنى تطلب مفعولا واحدا بنفسه، وهذا مذهب سيبويه [٣] والمازني [٤]، وقد خالف ابن عصفور الرأي المذكور مستبعدا زعم المازني ومن تبعه قائلاً: ((و هذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون (ترى) بمعنى تعلم، كأنه قال: أما تعلم أي برق ههنا؟، وإذا أمكن فيه حملها على العلمية كان أولى؛ لأن التعليق بابه أن يكون في أفعال القلوب)) [٥].

والصواب أن التعليق يجوز في جميع أفعال القلوب مطلقا سواء كان مما يلغي أو مما لا يلغي، فما جاز إلغاؤه يجوز تعليقه بالأصالة، وما عداه بالحمل عليه [٦] .

ومثال ما يتعدى إلى مفعوله بنفسه تضمينا نحو " فكّر" فإنه فعل قاصر وضعا، ولكنه لتضمينه معنى "تعرف" يتعدى إلى مفعول واحد، ويرى الرضي [٧] أن الذي يتعدى إلى مفعوله لتضمنه معنى العلم هو كل فعل يطلب به العلم، نحو: فكر ونظر ، وكلاهما فعل قاصر ضمّنا معنى "تعرف" فقولك: فكرتُ أزيد في الدار أم عمرو؟، وفكرتُ هل زيد في الدار؟ أي تعرفت هذا الأمر بالتفكير فيه. وقولك: انظر إليه أقائم هو أم قاعد؟ أي تعرَّفْ هذا الحكم بالنظر إليه؟.

وتكون الجملة المعلق عنها الفعل في موضع نصب سادة مسد المفعولين الأول والثاني إذا كان الفعل القلبي مما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر [٨] نحو: علمت أيهم زيد؟ وعلمت هل زيد في الدار؟ علمت أزيد قائم أم عمرو ؟ ومنه قوله تعالى: ﴿ولتعلمنّ أيّنا أشدّ

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ١٦٦/٤

[٢] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٩٢/٢

[٣] قلت: هذا مذهب سيبويه بناء على ما ظهر لي من تمثيله ؛ لأنه لا يصح أن يوجه الخطاب في المثال المذكور إلى ما لا يمكن الإحساس به إلا بحاسة البصر، وهو مشاهدة ،ورؤية البرق .

[٤] انظر: رأي المازني في شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٠/١

[٥] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٠/١

[٦] انظر: ارتشاف الضرب ٢١٢١/٤

[٧] انظر: شرح الكافية ١٦٦/٤

[٨] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٩٢/٢، وشرح الكافية ١٦٦/٤

عذابا وأبقى﴾ [١]، فالجملة المعلَّق عنها الفعل في محل نصب سادة مسدّ مفعولي "لـتعلمُنَّ"، ويجوز أن يكون في موضع مفعول واحد إن كان "لتعلمنّ" يتعدى تعدية "عـرف"، هذا إذا جعلنا "أي" استفهامية [٢].

وإن ضمَّنتَ الفعل القلبي معنى ما يتعدى إلى اثنين، فتكون الجملة المعلق عنها الفعل في موضع نصب سادة مسد مفعوليه، وجعل أبوحيان [٣] من هذا القبيـل " فكـر وتفكـر وعرف".

أما الرضي فقد جعل من هذا القبيل كل فعل مطلوب به العلم متعـديا إلى مفعولـه الأول بالوضع، وإلى الآخر بالتضمين، نحو: امتحن وأبصر وسأل، تقول: امتحنت هل زيد كريم ؟ وأبصرت هل زيد في الدار؟، والمعنى تعرفت كرم زيد بامتحانه، وتعرفت وجود زيد في الدار بإبصاره[٤]، ومنه قوله تعالى:﴿ يسألونك عن الساعة أيّان مرساها﴾ [٥] أي يترقّبون وقت إرسائها بسؤالك عنها.

وتكون الجملة المعلق عنها الفعل في موضع نصب سادّة مسدّ مفعولي الفعـل القلـبي الثاني والثالث إن كان الفعل يتعدى إلي ثلاثة مفاعيل نحو: أعلم وأرى، نحو: أعلمتك هـل زيد في الدار؟ وأرأيتك أزيد مسافر أم مقيم؟ [٦]، وهو على مذهب ابن مالك [٧] وتبعه ابن هشام [٨]، ووافقه الرضي [٩] حيث أجازوا الإلغاء والتعليق في (أعلم) و(أري)، وسـيأتي الحديث عن مسألة جواز الإلغاء والتعليق في (أعلم) و(أري) في باب مستقلّ.

---

[١] سورة طه الآية " ٧١ " .

[٢] هذا إذا جعلنا (أي) استفهامية، ولو جعلنا (أيّ) موصولة بمعنى الـذي، وجعلنـا (علـم) بمعـنى (عرف)، فتكون (أي) وما في حيِّزها في محل نصب مفعولا "لتعلمنّ"،انظر: البحر المحيط ٢٤٣/٦، والدر المصون ٤١/٥

[٣] انظر: ارتشاف الضرب ٤١٢١/٤

[٤] انظر: شرح الكافية للرضي ١٦٦/٤

[٥] سورة النازعات الآية " ٤٢ " .

[٦] انظر: شرح الكافية للرضي ١٦٦/٤ .

[٧] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٢/٢ .

[٨] انظر: أوضح المسالك لابن هشام ٨٠/٢ .

[٩] انظر: شرح الكافية ١٦٧/٤ .

فإن أعملت الفعل القلبي في معموله ثم أتيت بعده بجملة استفهامية سواء كانت مصدّرة بالاستفهام أو دالّة عليه باشتمالها على معناه، فتكون هذه الجملة المعلق عنها المشتملة على الاستفهام في محل جرّ بدلا مما قبله، إن كان الفعل يتعدى إلى مفعوله بواسطة حرف الجرّ في نحو :شككت في زيد هل هو قائم؟ أي شككت في قيام زيد [١]، وإن كان الفعل مما يتعدى إلى ما يطلبه بنفسه، فأعملته في مفعوله وأتيت بعده بالاستفهام نحو: عرفت زيدا أبومن هو؟ وعرفت زيدا أهو مقيم أم مسافر ؟ ففي الجملة المعلق عنها الفعل المشتملة على الاستفهام خلاف بين أهل هذه الصناعة على ثلاثة أقوال [٢]:

القول الأول: أنها في موضع نصب بدلا من المنصوب قبلها، وهذا ما اختاره السيرافي[٣] والأعلم [٤] وابن عصفور وابن مالك، والرضي [٥]، ثم اختلفوا في نوعيّة البدل، فقال ابن عصفور: ((إنه من باب بدل الشيء من الشيء، أي بدل كل من كل على حذف مضاف، والتقدير: عرفت قصة زيد أو أمر زيد أو شأن زيد أبومن هو ؟)) [٦]، وقال ابن الضائع[٧] هو بدل اشتمال من زيد ولا حاجة إلى تقدير مضاف، وقد اختاره الأهدل[٨] في الكواكب الدرية، ولعل في سكوت ابن مالك والرضي في تحديد نوعية البدل شيئا من الرضا بما قاله ابن الضائع ؛ لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

القول الثاني: أن الجملة في موضع نصب على الحال، وهذا مذهب المبرد كما ذكره الأعلم ومذهب وابن خروف كما ذكره أبوحيان. وليس هذا مذهب الأعلم كما هو واضح من قوله في النكت[٩]، وقد وهم أبوحيان وتبعه السيوطي في نسبة هذا القول إلى الأعلم[١]،

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١٦٦/٤

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢١/١ ،٣٢٢ . وارتشاف الضرب ٢١٢١/٤ . والهمع الهوامع ٢٣٨/٢، ٢٣٩

(٣) انظر: رأي السيرافي في ارتشاف الضرب ٢١٢١/٤، وفي الهمع ٢٣٨/٢

(٤) انظر: النكت ٣٢٩/١

(٥) انظر: شرح الجمل ٣٢٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٩٢/٢، وشرح الكافية للرضي ١٦٦/٤ .

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٢/١

(٧) ذكره أبوحيان بهذا الاسم في ارتشاف الضرب ٢١٢١/٤، وذكره السيوطي في الهمع ٢٣٨/٢ باسم (ابن الصائغ) .

(٨) انظر: الكواكب الدية ص/١٨٨

(٩) انظر: قال الأعلم في النكت ٣٢٩/١: ((فزيد منصوب بـ "عرفت" و"أبومن" عند المبرد حال وهو

فالأعلم لم يقل هذا القول، و لم يرضه هو ولا ابن عصفور [٢] وقد وصفا هذا الرأي بالغلط والفساد، ووصفا القول الأول بالصحة والصواب [٣] .

القول الثالث: أن الجملة في موضع المفعول الثاني لـ "عرفت" بعد تضمينه معنى "علمت" المتعدية إلى اثنين، وهذا مذهب الفارسي [٤]،واختاره أبوحيان كما يقول السيوطي[٥]، وقد وصفه ابن عصفور بالفساد أيضا؛ لأن التضمين ليس بقياس، فلا يقال به ما وجد عنه مندوحة [٦]. وإن كان الفعل مما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر إلا أن المفعول الثاني مسبوق بالاستفهام أو ما في معنى الاستفهام دون الأول، ففي المسألة وجهان[٧]:

الوجه الأول: أن تعلق العامل عن المفعولين جميعا؛ لأن الاستفهام الداخل على المفعول الثاني يشمل المفعول الأول الذي لم يدخل عليه الاستفهام، فهو في المعنى مستفهم عنه [٨] نحو: علمت زيدٌ أأبوك هو أم أبوغيرك؟ وظننت زيد أبومن هو؟ برفع "زيد" على التعليق،

غلط)) وانظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١٢١، وهمع الهوامع ٢/٢٣٨

[١] انظر: ارتشاف الغرب ٤/٢١٢١

[٢] انظر: النكت ١/٣٢٩ . وشرح الجمل ١/٣٢١، ٣٢٢ .

[٣] وإنما وصفا هذا الرأي بالفساد؛ لأن الجملة إذا كانت في موضع الحال جاز أن تدخل عليها الواو، ويكون المعنى واحدا نحو: جاء زيد يده على رأسه، فلو أتيت بالواو وقلت: جاء زيد ويده على رأسه، لم يتغير المعنى، ولكنك لو قلت: عرفت زيدا وأبو من هو ؟ لم يكن معناه كمعنى قولك: عرفت زيدا أبومن هو ؟ انظر: النكت للأعلم ١/٣٢٩ . وشرح الجمل ١/٣٢١، ٣٢٢

[٤] انظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١٢٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٣٢ .

[٥] ذكر الإمام السيوطي في الهمع ٢/٢٣٩، أن القول الثالث الذي ذهب إليه الفارسي هو اختيار أبي حيان، وهكذا قال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني ٢/٣٢، و لم أعثر في ارتشاف الضرب على ما عزوا إلي أبي حيان .

[٦] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٢

[٧] انظر: الكتاب ١/٢٣٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٠، ٣٢١، وشرح التسهيل ٢/٩٢،٩٠

[٨] انظر: الكتاب ١/٢٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٩٠

والجملة الاستفهامية المعلَّق عنها الفعل سادة مسدّ مفعولي "علم" و"ظنّ".

الوجه الثاني: أن تعمل الفعل القلبي في الاسم الذي لم يدخل عليه الاستفهام، وتعلقه عن الاسم الذي دخل عليه الاستفهام لفظا لا محلا نحو: قد علمت زيدا أبوك هو أم أبو غيرك؟ وظننت زيدا أبومن هو؟، وتكون الجملة الاستفهامية المعلق عنها الفعل سادة مسد المفعول الثاني للفعل [١]، وهذا أولى من تعليق الفعل عنهما بالكلية لتسلّط العامل على الاسم الأول بلا مانع، وهو المختار لدى أهل هذه الصناعة وفي قمّتهم سيبويه [٢].

وتكون الجملة المعلق عنها الفعل في موضع نصب سادة مسد المفعول الثالث، إن كان المفعول الثالث مسبوقا بالاستفهام دون المفعولين الأول والثاني، والفعل مما يقتضي ثلاثة مفاعيل نحو: أعلمتك زيدا أبومن هو؟ فالكاف ضمير الخطاب مفعول (أعلم) الأول "وزيدا" مفعوله الثاني، وجملة "أبومن هو" من المبتدأ والخبر سادة مسد المفعول الثالث [٣]. وبهذا قد فرغنا مما يتعلق بمحل الجملة إذا وقعت بعد الفئة الأولي من المعلقات وهي أدوات الاستفهام، أما إذا كانت الجملة المعلَّق عنها واقعة بعد الفئة الثانية، وهي لام الابتداء ولام جواب القسم و"ما" النافية و"إن ولا" النافيتان فللنحاة في محلها ثلاثة مذاهب [٤]:

المذهب الأول: أنَّ لهذه الجملة المعلق عنها الفعل محلا من الإعراب، وأنَّ هذا المحل هو النصب، فتكون الجملة المعلق عنها الفعل بأدوات جوابات القسم في محل نصب على التفصيل الذي ذكرناه من قبل [٥]. ويعزي هذا المذهب إلى سيبويه وعامة البصريين، وابن

---

[١] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢١/١

[٢] قال سيبويه في الكتاب ٢٣٧/١ ((فأعملت الفعل في الاسم الأول ؛ لأنه ليس بالمدخل عليه حرف الاستفهام ... ومما يقوي النصب قولك: قد علمته أبومن هو؟ وقال ابن مالك في شرح التسهيل (٩٠/٢): ((وإن تقدم على الاستفهام أحد المفعولين أختير نصبه ؛ لأن العامل متسلط عليه بلامانع)).

[٣] انظر: شرح الكافية للرضي ١٦٦/٤

[٤] انظر :ارتشاف الضرب ٢١١٥/٤، وشرح التصريح على التوضيح ٢٥٧/١

[٥] راجع محل الجملة المعلق عنها بأدوات الاستفهام .

كيسان [١]، وبه أخذ ابن هشام في أوضح المسالك قال: ((والعامل المعلَّق له عمل في المحل، فيجوز: علمت لزيد قائم، وغير ذلك من أموره)) بنصب (غير) عطفا على المحل)) [٢].

المذهب الثاني : أنه لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها جوا ب قسم مقدر بينها وبين الفعل المعلَّق، فقولك: علمت لزيد قائم، وعلمت ليقومنّ زيد، أي علمت والله لزيد قائم، وعلمت والله ليقومن زيد، فالجملة المعلق عنها بأدوات القسم لا محل لها من الإعراب جواب قسم مقدر على رأي الكوفيين [٣]. وذكر الشيخ خالد الأزهري أنَّ جملة القسم وجوابه (فيما يكون تعليق الفعل بأدوات القسم) في محل نصب معلق عنهما العامل بلام القسم لا جملة الجواب فقط، فسقط ما قيل: إن جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب، وإن الجملة المعلق عنها العامل لها محل، فيتنافيان)) [٤]. وقال الصبان: ((جواب القسم مع الفعل المقدر وهو (أقسم) في محل نصب سد مسد المفعولين في نحو: علمت والله إن زيد قائم وقولهم: جواب القسم لا محل له، إذا لم يضمّ إلى غيره ... ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها لجواز أن يكون لها محل باعتبار التعليق، ولا يكون لها باعتبار الجواب)) [٥].

المذهب الثالث: وهو كالمذهب الثاني من حيث إنه لا محل لها من الإعراب إلا أن ذلك لا لأجل أنها جواب قسم مقدر بينها وبين الفعل، كما يقول أصحاب المذهب الثاني بل لأجل أن أفعال القلوب لتضمّنها معنى فعل القسم تكون قاصرة لا تتعدى، فلما ضمّن الفعل معنى ما لا يتعدى فهو يأخذ حكمه، فلا يكون لما بعده من الجملة المعلق عنها محل من الإعراب، وتكون الجملة المعلق عنها حينئذ جوابا للفعل المضمّن معنى القسم بلا واسطة، فلا حاجة إلى تقدير قسم، كما فعل ذلك أصحاب المذهب الثاني، ويعزي هذا المذهب

---

[١] انظر :ارتشاف الضرب ٤/٢١١٥، وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٥٧، وقد بحثت في الكتاب في مظانه ١/٢٣٧،٢٣٦، (حسب ما قال محققا ارتشاف الضرب) ما عزاه أبوحيان إلى سيبويه فلم أجده.

[٢] انظر: أوضح المسالك ٢/٦٣

[٣] انظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١١٥، وشرح التصريح ١/٢٥٧

[٤] انظر: شرح التصريح على التوضيح ١/٢٥٤، ٢٥٥

[٥] انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٣٠

إلى المغاربة [١]، وصحّح هذا المذهب ابن عصفور [٢].

ولابن هشام في المغني ما يؤيّد هذا المذهب حيث قال: ((إن أفعال القلوب لإفادتها معنى التحقيق تجاب بما يجاب به القسم))[٣]، وقد نقل أبوحيان عن بعض البصريين ما يشابه كلام ابن هشام قال: ((وقد ذهب بعض أصحابنا[٤] إلى أن هذه الأفعال تضمن معنى القسم، فتتلقى بما يتلقى به القسم، وتعلّق إذ ذاك عن العمل، وهذا جنوح لمذهب الكوفيين)) [٥] فعلى ما تقدّم لا فرق بين المذهبين الثاني والثالث من حيث الجوهر حيث يرى أصحاب كلا المذهبين أن جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

والفرق بينهما في تقدير جملة القسم وعدم تقديرها حيث يقدر أصحاب المذهب الثاني القسم محذوفا بين الجملة المعلق عنها وبين الفعل، ويجعل الجملة المعلق عنها جواباً لذلك القسم المحذوف في حين يضمّن أصحاب المذهب الثالث الفعل نفسه معنى القسم، ويجعل الجملة المعلق عنها جوابا لذلك الفعل المضمّن الذي صار قاصرا لتضمينه معنى ما لا يتعدى .

وحاصل القول: أن الجملة المعلق عنها الفعل في محل نصب لما سبقها من الفعل القلبي باتفاق إذا وقعت بعد الفئة الأولى من المعلقات، وهي أدوات الاستفهام حرفا كان أو اسما، وأما إذا وقعت بعد الفئة الثانية من المعلقات وهي أدوات جوابات القسم، فإن الجملة المعلق عنها الفعل تكون في محل نصب على مذهب البصريين، وعلى رأسهم سيبويه، ولا يكون لها محل من الإعراب على مذهب الكوفيين والمغاربة.

حكم العطف على محل الجملة المعلق عنها الفعل:

وإذا ثبت أن الجملة المعلق عنها لها محل وهو النصب، وأن التعليق هو إبطال عمل الفعل القلبي في اللفظ دون المحل، فإنه يجوز لك أن تعطف على محل الجملة المعلق عنها

---

[١] انظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١١٥، وشرح التصريح ١/٢٥٧

[٢] قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٣٢٣، بعد أن ذكر هذا المذهب: ((هذا هو الصحيح عندي)).

[٣] انظر: المغني ص/٥٢٤، وشرح التصريح ١/٢٥٥

[٤] يقصد بالأصحاب "الأندلسيين" شيوخ أبي حيان.

[٥] انظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١١٥

بالنصب مراعاة للمحل [١]، فتقول: علمت لزيد قائم وعمرا فاضلا، ومنه قول الشاعر:

وما كنتُ أدري قبلَ عزَّةَ ما البُكَا ولا موجعاتِ القلبِ حتَّ تولَّتِ [٢]

يروى "موجعات" نصبا بالكسرة نيابة عن الفتحة عطفا على قوله (ما البكا) المنصوب محلا المعلق عنه الفعل لفظا بـ "ما" الاستفهامية، هذا ما اختاره ابن هشام في مؤلفاته [٣]، وذكر أنه مذهب ابن عصفور وابن مالك وابن النحاس ؛ لأنه هو القياس، فلا وجه للعدول عنه[٤]، ويجوز لك أيضا أن تعطف على لفظ الجملة المعلق عنها بالرفع مراعاة للناحية اللفظية الظاهرة في نحو: علمت لزيد قائم وعمرو فاضل [٥]، غير أن الأولى أن تراعى الناحية المحلية لورود الشاهد فيها ؛ لأن المعطوف ليس بمدخل عليه أداة التعليق، وليكون العطف بالنصب أدلَّ على أن العامل معلق عن العمل في اللفظ دون المحل، وهو الذي من أجله سمّي التعليق تعليقا أخذا من المرأة المعلقة.

ثم إنك إذا عطفت على محل الجملة المعلق عنها بالنصب فإنه يجب عليك أن تعطف عليها إمّا جملة في الأصل (أي مكونة من المبتدأ والخبر) لفظا نحو: علمت لزيد قائم وعمرا فاضلا [٦]، أو تقديرا كما في أحد توجيهات بيت كثير عزة المذكور [٧]، وذكر الصبان أنَّه

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ١٥٥/٤، وأوضح المسالك ٦٣/٢، والمغني ص/٥٤٦،٥٤٧ . وشرح شذور الذهب ص/٣٤٥

[٢] البيت لـ "كثير عزة" في ديوانه ٦٥، انظر: في المغني ص/٥٤٦، وأوضح المسالك ٦٤/٢

[٣] انظر: أوضح المسالك ٦٣/٣، شرح شذور الذهب ص/٣٤٥، والمغني ص/٥٤٦

[٤] انظر: المغني ص/٥٤٦، ٥٤٧

[٥] انظر: النحو الوافي ٢٩/٢

[٦] انظر: حاشية الصبان ٣٢/٢، والنحو الوافي ٢٩/٢

[٧] ذكر ابن هشام في المغني ص/٥٤٦، والصبان في حاشيته على شرح الأشموني ٣٢/٢، عدة توجيهات في إعراب (موجعاتِ القلبِ) في بيت كثير عزة. الأول: أنَّ (موجعات القلب) عطف على محل (ما البكا) بالنصب بالكسرة، وحينئذ لا بد من أحد أمرين: إما أن يقدر(ما هي) بعد (موجعات القلب) وإما أن يعتبر (موجعات القلب) مفردا في معنى الجملة ؛ لأن المعطوف على محل الجملة المعلَّق عنها الفعل ينبغي أن يكون جملة لفظا أو تقديرا أو مفردا في معنى الجملة، والثاني: أنَّ

لا بد من تقدير (ما هي) بعد (موجعات القلب) فيكون تقدير البيت: ما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب ما هي؟ [١]، وإمّا مفرداً فيه معنى الجملة نحو: علمتُ لزيد قائم وغير ذلك من أموره [٢] ، بالنصب، ولفظ "غير" مفرد في معنى الجملة لأنه بمعنى: وزيدا متصفا بغير ذلك [٣]، ومنه الشاهد المذكور في إحدى توجيهاته، وهو أن (موجعات القلب) فيها معنى الجملة ؛ لأن معناها: لا موجعاتِ لقلبي أي قلبي له موجعاتٌ [٤] .

وبناءً على ما سبق لا يجوز لك أن تقول: علمتُ لزيد قائم وعمراً، لأنَّ مطلوب أفعال القلوب إنما هو مضمونُ الجملة لا المفرد، فإن كان المفرد يؤدّي معنى الجملة صح أن يتعلق بها وإلا فلا[٥].

(موجعاتِ القلبِ) من باب عطف الجمل إذ الأصل: ولا أدري موجعات القلب، فيكون (موجعات القلب) مفعولا للفعل المحذوف وهو (لا أدري)، والثالث: أن قوله: "ولا موجعات القلب" جملة حالية أي أن الواو للحال و(لا) النافية للجنس و"موجعات" اسم لا، وخبرها محذوف، أي: ما كنت أدري قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودةٌ ما البكا، وتكون "ما" استفهامية في التوجيهات الثلاث المذكورة، والرابع: أن "ما" زائدة، والبكا مفعول به لـ "أدري" و(لا موجعات القلب) معطوف على "البكا" من باب عطف المفرد .

[١] انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٢/٢ .

[٢] انظر: وأوضح المسالك ٦٣/٢، وشرح التصريح ٢٥٧/١ . وحاشية الصبان ٢ /٣٢ .

[٣] انظر: حاشية الصبان ٣٢/٢ .

[٤] انظر: شرح التصريح ٢٥٨/١، وحاشية الصبان ٣٢/٢ .

[٥] انظر:شرح التصريح على التوضيح ٢٥٧/١، والكواكب الدرية ص/١٨٨ .

المطلب الثامن: تعليق ما اشتقّ من أفعال القلوب، وحكم التعليق وأقوال العلماء فيه، والفرق بين كل من الإلغاء والتعليق

مشتقّات أفعال القلوب هي: الفعل الماضي والمضارع، والأمر، والمصدر، واسما الفاعل، والمفعول، وحكمها في التعليق عن العمل بإحدى أدوات التعليق كحكم ما ضيها [١]، فتقول مثلا: أظنُّ ما زيد قائم، وأنا ظانٌّ ما زيد قائم، وظُنَّ ما زيد قائم، وأعجبني ظنكَ ما زيد قائم، وأعلم لزيد قائم، وأنا عالم أزيد في الدار أم هو غائب؟، وأعلم لزيد أفضل من عمرو، وأعجبني علمك أزيد في الدار أم عمرو؟ وهكذا بقية أمثلة الباب.

حكم التعليق ،وأقوال أهل العلم فيه

لقد تحدثنا فيما سبق عن أدوات التعليق وعن محل الجملة المعلق عنها الفعل بتلك الأدوات، ونريد الآن أن نتحدث عن حكم تعليق الفعل بها هل هو واجب أم جائز ؟، لقد رأينا أن التعليق أمر واجب لا مفرّ منه في جميع صوره وأشكاله، ومع جميع أدوات التعليق [٢] البالغ عددها تسعاً وعشرين أداة كما أحصيناها من قبل؛ لأن سبب التعليق أمر موجب [٣] وهو وجود ما له حق الصدارة بين العامل ومعموليه، ويستثنى من هذا العموم حالة واحدة حكم عليها بجواز التعليق، وهي أن يكون المفعول الثاني - دون المفعول الأول - متصدّرا بالاستفهام أو بما أضيف إلى الاستفهام [٤] نحو: علمت زيد أهو قائم أم جالس ؟ وعلمت زيد أبومن هو؟ ففي المثالين المذكورين يجوز لك أن تعمل الفعل في المفعول الأول النصب، فتقول: علمت زيدا أهو قائم أم جالس ؟ وعلمت زيدا أبومن هو ؟ [٥]، والجملة بعد

---

[١] قال سيبويه في الكتاب ١١٨/١، ((هذا باب الأفعال التي تستعمل، وتلغى، فهي ظننت وحسبت وخلت وأرأيتُ، وزعمت، وما يتصرف من أفعالهن)) وقال الناظم:

كذا تعلَّمْ ولغير الماضي من سواهما اجعل كل ما له زكن

انظر: شرح التسهيل ٨٨/٢، وفي أوضح المسالك ٦٣/٢ قال ابن هشام: ((ولتصاريفهن ما لهن)).

[٢] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٢، وشرح الكافية للرضي ١٥٥/٤

[٣] انظر: شرح التصريح ٢٥٨/١، وشرح الأشموني ٢٨٧/١

[٤] انظر: شرح التصريح ٢٥٨/١، وشرح الكافية للرضي ١٦١/٤، وارتشاف الضرب ١١٩/٤

[٥] انظر: الكتاب ٢٣٧/١ . وشرح التسهيل لابن مالك ٩٠/٢، وشرح الكافية للرضي ١٦١/٤

الاستفهام سادّة مسدّ المفعول الثاني للفعل[١] .

ويجوز لك أن تعلّق الفعل عن المفعولين معاً ؛ لأن المفعول الثاني المدخل عليه الاستفهام والمفعول الأول الخالي عنه شيء واحد في المعنى ؛ لأن الاستفهام الذي في المفعول الثاني يعمّ المفعول الأول، فهو من حيث المعنى مستفهم عنه [٢]، وكثيرا ما روعي الجانب المعنوي في اللغة، ومنه قولك: إن زيدا فيها وعمرو برفع "عمرو" مراعاة للمعنى وهو الابتداء[٣]،ومنه قوله تعالى:﴿ إن الله بريء من المشركين ورسوله﴾ [٤] بالرفع مراعاة للمعنى وهو الابتداء، فلم يخرج "زيد" من معنى الاستفهام في قولك: علمت زيد أبو من هو؟ كما لم يخرج اسم إنَّ في نحو: إنَّ زيدا فيها وعمرو، من معنى الابتداء [٥].

ومن أمثلة مراعاة الجانب المعنوي قولهم : إنَّ أحدا لا يقول ذلك، أو إنْ أحدٌ إلا يقول ذلك، حيث إن كلمة "أحد" لا تقع إلا بعد نفي، لكن لما كان ضميره قد نفى عنه الفعل، وهو وضميره بمنزلة شيء واحد، فكأنَّ النفي دخل عليه [٦]، ومنه قول الشاعر:

ولو سئلتْ عنِّى نوارُ وأهلُها إذاً أحدٌ لم يَنطقِ الشَفَتَانِ [٧]

وبناءً على ما سبق من مراعاة المعنى أجاز سيبويه [٨] الرفع، والنصب أجود عنده،

---

[١] انظر: النحو الوافي ٢/٣٠

[٢] انظر: الكتاب ١/٢٣٧، ٢٣٨ ،وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٠ . وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٩٠ . وشرح الكافية للرضي ٤/١٦١

[٣] انظر: الكتاب ١/٢٣٨، والنكت للأعلم ١/٣٢٩

[٤] سورة التوبة الآية " ٣ ".

[٥] انظر: النكت ١/٢٣٠

[٦] انظر: شرح التسهيل ٢/٩٠، وشرح الأشموني ١/٢٨٧ . وهمع الهوامع ٢/٢٣٧

[٧] البيت من البحر الطويل للفرزدق انظر: ديوان الفرزدق ص/٦٨٠، ورواية الديوان تختلف وهي:

ولو سئلت عني النوار وقومها إذاً لم توار الناجذ الشفتان

انظر: شرح التسهيل ٢/٩٠

[٨] انظر: الكتاب ٢٣٧، ٢٣٨

وتبعه ابن عصفور وابن مالك والأشموني والسيوطي [١] في رفع "زيد"، وتعليق الفعل عنه نحو: علمت زيد أبومن هو؟ فإن الاستفهام الذي هو المفعول الثاني طال معناه المفعول الأول وهو زيد، فعلّق (علم) عنهما.

وقد خالفهم في ذلك ابن كيسان [٢] فمنع رفع "زيد" وتعليق الفعل عنه لظاهر مباشرة الفعل للمفعول الأول نحو: علمت زيدا أبو من هو ؟، وقال الرضي: ((التعليق ليس بقوي؛ لاتفاقهم على النصب في نحو: علمت زيدا ما هو قائما، مع أن المعنى، علمت ما زيد قائما))[٣]، وقد ردَّتْ مخالفته بما ورد من السماع مؤيّدا لما أجازه سيبويه ومن معه، قال الشاعر: فوَ اللهِ ما أدري غريمٌ لويتِه أيشتدُّ إنْ قاضاكِ أمْ يتضرَّعُ [٤]

وعلى الرغم من جواز التعليق في المسألة المذكورة إلا أن نصب "زيد" وإعمال الفعل فيه هو الأجود والأقوى لدى الجمهور، وعلى رأسهم سيبويه[٥]؛ لأن الفعل متسلّط عليه بلا مانع [٦]، وقال سيبويه: ((ومما يقوّي النصب قولك: قد علمتُه أبو من هو؟ وقد عرفتك أيّ رجل أنت ؟)) [٧]؛ لأنه لا سبيل فيه إلا إعمال الفعل في ضمير المنصوب المتصل به، ولو رفع هذا الضمير لوجب فصله، وذلك لم يرد.

وخلاصة القول: أن التعليق واجب لا مندوحة عنه في جميع صوره مع جميع أدوات التعليق إلا في حالة واحدة فيجوز فيها مع الاستفهام فقط. وذلك إذا كان المفعول الثاني مسبوقا بالاستفهام أو مضافا إلى اسم الاستفهام، ومع ذلك فإن الإعمال هو الأجود

---

[١] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٩٠/٢، وشرح الأشموني ٦٢/٢، وهمع الهوامع ٢٣٧/٢

[٢] انظر: رأي ابن كيسان في ارتشاف الضرب ٢١١٩/٤، وهمع الهوامع ٢٣٧/٢

[٣] انظر: شرح الكافية ١٦١/٤

[٤] البيت غير منسوب إلى قائله: انظر: شرح التسهيل ٩١/٢، وهمع الهوامع ٢٣٧/٢

[٥] انظر: همع الهوامع ٢٣٦/٢

[٦] انظر: الكتاب ٢٣٧/١، شرح التسهيل ٩١/٢ وشرح الكافية للرضي ١٦١/٤، وهمع الهوامع ٢٣٧/١، وشرح الأشموني ٦٢/٢

[٧] انظر: الكتاب ٢٣٧/١

والأقوى لتسلّط الفعل على المفعول الأول بلا مانع.

الفرق بين كل من الإلغاء والتعليق : سبق أن تناولنا تعريف كل من الإلغاء والتعليق، وها نحن نذكر فيما يلي أوجه الفرق بينهما. وهي تسعة:

١- أن التعليق سببه أمر موجب حتمي، وأن الإلغاء سببه أمر مجوّز، فيجب التعليق عند وجود سببه لا محيد عنه للمتكلم إلا في حالة واحدة، فيجوز فيها التعليق [١]، وقد ذكرناها من قبل، وأما الإلغاء فيجوز في أغلب الأحوال والصور عند وجود سببه [٢] إلا ما يستثنى منها فيجب فيه الإلغاء [٣]، وقد ذكرناها أيضا من قبل، فالمتكلم في الإلغاء حرّ مختار، يحق له الأخذ به أو العدول عنه إن أراد ذلك، بينما هو ملزم بتعليق العامل عن العمل عند وجود المعلق، فلا يجوز العدول عن التعليق أبدا [٤].

٢- أن أثر التعليق يصيب المفعولين معاً أو أحدهما، والغالب أن يصيبهما معاً نحو: علمت لزيد قائم، ودون الغالب أن يصيب أحدهما، نحو: علمت زيدا أبومن هو؟ وأما أثر الإلغاء فإنه يصيب المفعولين معاً، نحو: زيد قائم ظننت، وزيد ظننت قائم [٥].

---

[١] وذلك إذا كان المفعول الثاني مسبوقا بالاستفهام أو مما أضيف إلى الاستفهام، نحو: علمت زيد من هو ؟ وعلمت زيد أبومن هو ؟

[٢] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٥، وشرح الكافية ٤/١٥٥. وشرح بن عقيل ١/٣٧٣

[٣] وذلك إذا كان العامل مصدرا متأخرا عن معموليه أو متوسطا بينهما ؛ لأن المصدر لا ينصب ما قبله نحو: زيد قائم ظني غالب، انظر: شرح الكافية للرضي ٤/١٥٨، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/٢٢٣، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/٢٧ . وكذلك إذا كان في المفعول المتقدم على الفعل القلبي لام الابتداء وغيرها من ألفاظ التعليق نحو: لزيد قائم ظننت؛ لان المسألة حينئذ مبنية على التعليق، انظر: البسيط في شرح الجمل ١/٤٣٩، والنحو الوافي ٢/٣٩، وكذلك يجب الإلغاء لكن على مذهب الكوفيين إذا وقع الفعل القلبي بين اسم "إن" وخبرها وبين سوف ومدخولها وبين المعطوف والمعطوف عليه، انظر :شرح التسهيل ٢/٨٧، وارتشاف الضرب ٤/٢١١١، والنحو الوافي ٢/٣٩، وقد ذكرنا صور وجوب الإلغاء من قبل.

[٤] انظر: شرح الكافية للرضي ٤/١٥٥، والصفوة الصفية ١/٢/٤٢٧، وشرح بن عقيل ١/٣٧٣

[٥] انظر: النحو الوافي للأستاذ عباس حسن ٢/٤٠

٣- أن التعليق أثره في اللفظ دون المحل، بخلاف الإلغاء فإن أثره في اللفظ والمحل معاً، وذلك أن العامل الملغي لا عمل له البتّه، في حين أنَّ العامل المعلق له عمل في المحل، فالجملة مع ألتعليق في تأويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان شأنها قبل التعليق، فيجوز عطف جملة منصوبة الجزأين على الجملة المعلق عنها الفعل [١]، وأما الإلغاء فإن الجملة معه ليست بتأويل المفرد، وليس لها محل من الإعراب ؛ لأنه لا يقع المفرد موقعها [٢].

٤- أن التعليق يجوز في توابعه مراعاة كل من الناحيتين اللفظية أو المحلية نحو: علمت لزيد قائم وعمرو فاضل، أو عمرا فاضلا، برفع جزئي جملة المعطوف نظرا إلى ظاهر الجملة المعطوف عليها المسبوق بلام الابتداء المعلقة، وبنصبهما نظرا إلى محل الجملة المعلق عنها؛ لأن محلها النصب [٣]، وأما الإلغاء فإنه لا يجوز في توابعه إلا مراعاة الناحية اللفظية الظاهرة فقط[٤]؛ فلا يتصوّر عطف جملة ذات مبتدأ وخبر على الجملة الملغى عنها الفعل، فيسمى ذلك إلغاءً، فلا يصح لك أن تقول قاصدا إلغاء المعطوف "زيد قائم علمت وعمرو فاضل".

٥- أن التعليق لا بد فيه من أن يتقدم الناسخ (وهو الفعل القلبي) على معموليه، وأن يوجد بعده فاصل لفظي له الصدارة، بينما لا يشترط ذلك في الإلغاء، فلا يكون إلا إذا توسّط الناسخ بين معموليه أو تأخّر عنهما [٥].

٦- أن الإلغاء يصيِّر الفعل القلبي في تقدير ظرف، فقولك: زيد قائم علمت أو ظننت أو حسبت، معناه: زيد قائم في علمي أو في ظني أو في حسباني [٦]، وأما التعليق: فإنه يزيد في الأمر قوة إذا كان المعلِّق إحدى أدوات جوابات القسم مثل لام الابتداء ولام القسم، وإن المكسورة، وفي خبرها اللام ونحوها، فقولك: علمت لزيد قائم، أو علمت إن زيدا لقائم،

---

[١] انظر: شرح الكافية ١٥٥/٤، وأوضح المسالك لابن هشام ٦٣/٢

[٢] انظر: شرح الكافية ١٥٥/٤

[٣] انظر: شرح التسهيل ١٩/٢، وشرح الكافية ١٥٩/٤، وأوضح المسالك ٦٣/٢

[٤] انظر: النحو الوافي ٢٩/٢ ــ ٤٠

[٥] انظر: الصفوة الصفية ٤٢٧/٢/١، وأوضح المسالك ٥٤/٢ ــ ٥٧ . وشرح بن عقيل ٣٦٩/١

[٦] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٧، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩٠١/٣، وشرح الكافية ١٥٥/٤

أقوى في الدلالة من قولك: علمت زيدا قائما.

وكذلك التعليق يحوّل الجملة من الاستخبار إلى الإخبار إذا كان المعلق أدوات الاستفهام، فقولك: علمت أزيد قائم أم عمرو ؟ معناه: علمت قيام أحد المذكورين بعينه، وإلى هذا الجانب أشار سيبويه قائلا [١]: وإنما أدخلت عليه (على لام الابتداء) علمت لتؤكّده وتجعله يقينا قد علمته، ولا تحيل على علم غيرك، كما أنك إذا قلت: قد علمت أزيد ثم أم عمر ؟ أردت أن تخبر أنك علمت أيهما ثمَّ.

٧- أن الجملة الملغى عنها الفعل في نحو: زيد قائم ظننتُ، وزيد ظننت قائم، مبنية على اليقين، والشك فيه أمر عارض [٢]، بخلاف الجملة المعلق عنها بأدوات جوابات القسم مثل لام الابتداء فإنها مبنية على اليقين، نحو: ظننت إنَّ زيداً لقائمٌ، وعلمت لعمرو مسافر، فقولك : إنَّ زيدا لقائم، ولزيد مسافر، مبنية على اليقين، ثم لما أدخلت عليه علمتُ أو ظننت، زاد هذا تأكيداً بعد تأكيد [٣]، وقد أنكر الرضي هذا الذي ذكر من أن الجملة الملغى عنها مبنيّة على اليقين، وأنَّ الشك أمر عارض قائلا: ((هذا ليس بشيء؛ لأن الفعل الملغى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك أو اليقين، ولا شكّ أن معنى الفعل الملغى معنى الظرف ...، ويمنع الظرف كون الكلام الأول مبينًا على اليقين [٤].

٨- أن بين التعليق والإلغاء عموما وخصوصا؛ لأن الإلغاء من حيث التعريف أعمّ وأشمل من التعليق الذي هو ضرب من الإلغاء ،فكل تعليق إلغاء وليس كل إلغاء تعليقا، بل بعض الإلغاء تعليق، وهذا ما قاله ابن يعيش [٥]، وقد أنكره ابن النحاس [٦] قائلا: (إنه لا عموم ولا خصوص بينهما)).

---

[١] انظر :الكتاب ٢٣٦/١

[٢] قال سيبويه : ((وإنما كان التأخير أقوى ؛ لأنه إنما يجيء بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ،ثم يدركه الشك)) انظر: الكتاب ١٢٠/١

[٣] انظر: الكتاب ٢٣٦/١

[٤] انظر: شرح الكافية للرضي ١٥٥/٤

[٥] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٧، /٦٦

[٦] انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٥٥/٢

٩- أن التعليق يجري في أفعال القلوب وفي أشباهها من الأفعال مما ألحق بها أو ضمّن معناها [١]، وأمّا الإلغاء فإنه لا يكون إلا في أفعال القلوب إذا توافرت شروط الإلغاء [٢]، وقد ذكرناها من قبل، وهذه تسعة أوجه من الفرق بين كل من الإلغاء والتعليق.

المطلب التاسع: الدلالة التركيبية لأساليب التعليق

لا يخفى أن أساليب الكلام يختلف بعضها عن بعض في الدلالة على المعنى المراد قوّة وضعفا، والجانب المعنوي لأسلوب ما هو الذي يحدّد قوة ذلك الأسلوب من ضعفه، ثم إنه لا يخفى عن بالنا أن اختلاف المباني يؤدّي إلى اختلاف المعاني، وكذلك اختلاف التراكيب اللغوية يؤدّي إلى اختلاف المعاني الدلالية، وقد رأينا من قبل ما جرى بين أهل العلم من الاختلاف وتباين الآراء في شأن اللفظ ،والمعنى أيهما أولى بالأخذ والاعتبار، فمن أهل العلم من يؤيّد المظهر الخارجي للكلام من جوهره كالجاحظ [٣]، وابن خلدون [٤] ،ومنهم من يرى العكس كابن جني [٥] وعبد القاهر الجرجاني [٦].

وقد عقد ابن جني بابا كاملا في الردّ على من يدّعي على العرب عنايتها بالألفاظ دون المعاني [٧]، وقال: ((فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسّنوها وحموا حواشيها،

---

[١] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٢، شرح الجمل لابن أبي الربيع ١م ٤٤٦، والأشباه والنظائر ٢٢٥/٢

[٢] هو أن يكون الفعل متصرفا تصرفا تامّا متعديا لاثنين متوسطا أو متأخرا ،انظر: شرح التسهيل ٨٥/٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢٢٥/٢

[٣] انظر رأي الجاحظ في البيان والتبيين ٦٠/١ــ ٦٨ . وقال: ((ودلالة الظاهر على المعنى الخفي هو البيان الذي سمعت الله تعالى يمدحه ويدعو إليه ويحث عليه، وبذلك نطق القرآن ،وبذلك تفاخرت العرب وتفاضلت أصناف العجم)).

[٤] انظر ما قاله ابن خلدون في اللفظ والمعنى في مقدمته ٢٨١/٢

[٥] انظر ما قاله ابن جني في اللفظ والمعنى في الخصائص ٢١٥/١ - ٢٣٧

[٦] انظر ما قاله الجرجاني في دلائل الإعجاز ص/٥٠، ٥٢، و٥٤، ٥٦، ٣٧٣، وفي أسرار البلاغة ص/٤، ٨

[٧] لقد تناول ابن جني جانب اللفظ والمعنى في أبواب كثيرة من الخصائص، منها " تلاقى المعاني على =

وهذّبوها وصقلوا غروبها، وأرهفوها، فلا ترَيَنّ أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني، وتنويه بها وتشريف منها " [١]، وشبّه ابن جني الألفاظ بالأوعية، والمعاني بما يوضع فيها، وإصلاح الأوعية وتحصينها، وتزكيتها ليس لذاتها ،وإنما هو لما يوضع فيها، وكذلك الألفاظ إصلاحها وتحسينها وتهذيبها لأجل المعاني، فالألفاظ خادمة للمعاني، ولا شك أن المخدوم أشرف من الخادم [٢].

وهذا كلام ابن جني ،ولا يختلف كلام الجرجاني عنه كثيرا، وقد أوردنا نماذج من كلام الجرجاني من قبل، هذا بعض ما كان ينبغي أن نقوله في شأن اللفظ والمعنى، ونجعله تمهيدا لما نحن بصدده في بيان المعنى الدلالي لأساليب التعليق، إن التعليق مع تنوّع صوره وأقسامه وكثرة أدواته تنحصر أساليبه في أسلوبين رئيسين من الكلام:

الأسلوب الأول: ما يكون فيه التعليق بإحدى أدوات الاستفهام ،والاستفهام حينئذ لا يبقى على أصله الذي هو بمعنى الاستعلام، أي طلب علم ما يجهله المتكلم، وهذا المعنى لا يتصور في أسلوب التعليق بأدوات الاستفهام ،إذ ليس من المنطق أن يقول إنسان في أسلوب واحد من كلامه ما يدلّ على علمه وجهله في آن واحد ؛لأن ذلك يؤدّي إلى التناقض المخلّ بالبيان الذي يتميّز به الإنسان عن الحيوان، ويتفاضل به الناس فيما بينهم، فإذا قال إنسان: علمت أو رأيت أو وجدت أو خلت أو ظننت، ونحو ذلك مما تتعلق معرفته بقلبه، ثم يأتي بعد ذلك بجملة مسبوقة بأداة من أدوات الاستفهام، فلا تظنه جاهلا بما أثبت علمه لنفسه أوّلا، بل هو عالم بالحكم، وإنما أتي بالاستفهام لتقرير المسألة وتثبيتها في ذهن المخاطب، فالمتكلم في هذه الحالة مخبر لا مستخبر وعالم ،لا مستعلم، ونظير ذلك أن شخصا يريد أن يخبرك بوجود زيد في الدار، وأنت تعلم ذلك من قبل، فتقول له: أعلم أزيد في الدار

= اختلاف الأصول والمباني" ١١٣/٢ ــ ١٣٣، وتصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني ١٤٥/٢-١٥٢، وإمساس الألفاظ أشباه المعاني ١٥٢/٢ــ ١٦٧، وباب الردّ على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني ٢١٥/١ــ ٢٣٧

[١] انظر: الخصائص ٢١٧/١

[٢] انظر: المصدر السابق ٢١٧/١، ٢٢٠

أم عمرو؟ يعني إني أعلم الشخص الموجود في الدار وهو زيد، ففي هذه الحالة أنت لا تريد جوابا من المخاطب بـ"نعم" أو بـ"لا" أو بالتعيين، وإنما تريد أن تجعل علمك وعلم المخاطب بالشخص الموجود في الدار على درجة متساوية بحيث لا يفوق علم المخاطب على علم المتكلم، وعلى هذا الجانب يمكن أن تحمل كلام سيبويه قال: ((قد علمت أزيد ثم أم عمرو؟ أردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثم، وأردت أن تسوّي علم المخاطب فيهما كما استوى علمك في ألمسألة حين قلت: أزيد ثم أم عمرو ؟)) [١]، وقال الأعلم: ((والأصل فيه أزيد ثم أم عمرو؟ ثم أدخلت"علمت" لتبيّن أنك قد استقرّ في علمك الكائن منهما))[٢].

وهذا المعنى الذي ذكرناه من أن الاستفهام الذي يلي أفعال القلوب لا يفيد الاستفهام بمعناه الأصلي الذي هو الاستعلام والاستخبار، وإنما يفيد الإخبار والإعلام بأن المتكلم عالم بالحكم، وهذا ما صرّح به الرضي في شرح الكافية، وأبو حيان في مواضع كثيرة من البحر المحيط، قال الرضي: ((اعلم أنك إذا قلت: علمت من قام؟ وجعلت "مَنْ" إما موصولة أو موصوفة، فالمعنى: عرفت ذات القائم بعد أن لم أعرفها، وإن جعلتها استفهامية، فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى، بل المعنى: علمت أيّ شخص حصل منه القيام، وربّما كنت تعرف قبل ذلك القائم وأنه زيد مثلا)) [٣].

والفرق بين أن تكون "من" استفهامية وبين أن تكون موصولة أو موصوفة، هو أن العلم أو الظن أو نحو ذلك لا يقع على "من" الاستفهامية، وإنما يقع على مضمون الجملة الاستفهامية ،وهو قيام الشخص المستفهم عنه، بخلاف ما إذا كانت "من" موصولة أو موصوفة فإن العلم يقع عليها ،ويكون معنى الجملة في أسلوب التعليق: علمت قيام الشخص الذي تسألني عنه، كأن سائلا يسألك عن معرفتك بقيام شخص ما، فيقول لك: أتعلم من قام في الدار؟ فتجيبه على هذا بأسلوب التعليق، فتقول: قد علمت من قام؟ وإنما لم تفصح القائم باسمه وشخصيته؛ لأنه قد يكون لك داع إلى ترك ذلك للمحافظة على نفسك أو على

---

[١] انظر: الكتاب ٢٣٦/١

[٢] انظر: النكت للأعلم الشنتمري ٣٢٨/١

[٣] انظر: شرح الكافية للرضي ١٦٣/٤

الشخص المستفهم عنه؛ لأن التصريح قد يؤدّي إلى المهالك التي يريد المتكلم تجنبها [١].

ويكون معنى الجملة في أسلوب الإعمال: علمت الشخص القائم، كأنك تريد أن تقول: علمت زيدا الذي قام؛ لأن "من" الموصولة أو الموصوفة تقع معمولة لما سبق من الفعل، بخلاف من الاستفهامية، والدليل على أن أسلوب التعليق بأداة من أدوات الاستفهام يتحول من المعنى الإنشائي إلى المعنى الخبري، قوله تعالى: ﴿ ألم تر إلى ربّك كيف مدّ الظلّ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿هل أنبّئكم على من تنَزل الشياطين تنَزل على كل أفاكٍ أثيم﴾[٣].

قال أبوحيان في الآية الأولى: ((والجملة الاستفهامية التي هي معلق عنها فعل القلب ليست باقية على حقيقة الاستفهام، فالمعنى: ألم تر إلى مدِّ ربّك الظل)) [٤]، وقال في الآية الثانية ((والجملة المتضمنة معنى الاستفهام في موضع نصب لأنبئكم؛ لأنه معلق لأنه بمعنى أعلمكم)) ... والاستفهام إذا علّق عنه العامل لا يبقى على حقيقة الاستفهام وهو الاستعلام، بل يؤول معناه إلى الخبر، ألا ترى أن قولك: علمت أزيد في الدار أم عمرو؟ كان المعنى: علمت أحدهما في الدار، فليس المعنى أنه صدر منه علم ثم استعلم المخاطب عن تعيين من في الدار من زيد وعمرو، ومعنى الآية الكريمة: هل أعلمكم من تَنزل الشياطين عليه؟ لا أنه استعلم المخاطبين عن الشخص الذي تنزل الشياطين عليه، ولما كان المعنى هذا جاء الإخبار بعده بقوله تعالى ﴿تنَزّل على كل أفاك أثيم﴾ كأنه قال: هل أخبركم بكذا؟ قيل له: أخبر فقال: ﴿تنَزّل على كل أفّاك﴾ [٥].

وهكذا جميع أدوات الاستفهام بجميع صورها ووجوهها في أسلوب التعليق تكون بمعنى الخبر لا بمعنى طلب الخبر، وقد عنون الشيخ عبد الخالق عضيمة في كتابه "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" عنوانا بارزا في هذا الموضوع، قال: ((الاستفهام بمعنى الخبر في

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ١٦٤/٤

[٢] سورة الفرقان الآية " ٤٥" .

[٣] سورة الشعراء الآية " ٢٢١، ٢٢٢

[٤] انظر: البحر المحيط ٤٦٠/٦

[٥] انظر: البحر المحيط أبي حيان ٤٥/٧

التعليق)) [١]. ثم أتى بما قاله أبوحيان في قوله تعالى: ﴿قل هل أنبّئكم على من تنزل الشياطين ﴾ بنصه، وقد ذكر الرضي أن أدوات الاستفهام التي تأتي بعد أفعال القلوب ليست لاستفهام المتكلم ،وإنما هي مجردة عن معنى الاستفهام ،والفرق بينهما أن استفهام المتكلم يقتضي جهالته بالحكم، وهو متناقض بما يقتضيه أسلوب الكلام المبدوء بأفعال القلوب المقتضية لمعرفة المتكلم نحو: علمت وظننت وحسبت ونحو ذلك،أمّا الاستفهام الذي جرّد عن معناه الأصلي الذي هو الاستعلام فإنه لا يتناقض معه [٢].

والفرق من حيث الدلالة المعنوية بين الأسلوب المجرد عن أداة الاستفهام ،والذي أعمل فيه الفعل القلبي نحو: علمت زيدا قائما، وبين أسلوب التعليق بأداة الاستفهام نحو: علمت أزيد قائم أم هو قاعد؟ هو أن الأول أي أسلوب الإعمال لإفادة من هو خالي الذهن عن معرفتك بقيام زيد، فأخبرته بذلك أو لإفادة من تلاحظ فيه نوعا من التردد في إثبات القيام لزيدٍ بحيث لا يصل إلى درجة الإنكار ،فأخبرته بأن قيام زيد مبني على علمك.

فالأسلوب الأول يحتمل أن يكون موجّها إلى من هو خالي الذهن، ويحتمل كذلك أن يكون موجّها إلى من هو متردد في الأمر نوعا ما، فإن كنت تريد إخبار المخاطب عن معرفتك بقيام زيد فهو الاحتمال الأول، وإن كنت تريد إخبار المخاطب عن قيام زيد ،وأن هذا الإخبار مبني على علمك فهو الاحتمال الثاني؛ لأن "علمت بمنزلة التوكيد ،كما يقول سيبويه [٣].

وأمّا الأسلوب الثاني وهو التعليق بأداة الاستفهام نحو: علمت أزيد قائم أم هو قاعد ؟ فإنه صادر من المتكلم بنوع من التحدّي في مواجهة من يتردد في إثبات القيام لزيد أو إثبات القعود له، والمتكلم يريد إثبات حكم معين له ،وهو عالم بذلك الحكم، فمثلا أن المتكلم يعلم أن زيدا قائم ،والمخاطب ينكره أو يقول إنه قاعد، وحينئذ يكون أسلوب التعليق بأداة الاستفهام أقوى دلالة على المعنى الذي يريد المتكلم إثباته في القضية وهو التأكيد، فتقول: قد

---

[١] انظر: دراسات لأساليب القرآن الكريم ٣/٢٨٠

[٢] انظر: شرح الكافية للرضي ٤/١٦٣

[٣] انظر: الكتاب ١/٢٣٦

علمت أزيد قائم أم هو قاعد؟، أزيد ثم أم عمرو؟ يعنى أنك تعلم بالتأكيد قيام زيد أو وجوده، فلا داعي لإنكار المخاطب أو لتردّده في الحكم ؛ لأن الاستفهام حينئذ يخرج عن دائرة معناه الأصلي إلى دائرة معناه المجازي وهو تقرير الأمر وتأكيده.

ومجمل القول في الأسلوب الأول من أسلوبي التعليق هو أن التعليق بالاستفهام يؤول معناه من المعنى الإنشائي إلى المعنى الخبري مع دلالته على قوة المعنى المراد.

الأسلوب الثاني: هو ما يكون فيه التعليق بإحدى أدوات القسم كلام الابتداء ولا النافية للجنس و"ما ولا وإن" النافيات ،وهذه الأدوات تسمّى أدوات جوابات القسم ؛ لأنها تقع في جواب القسم [١] فتقول: والله لزيد قائم، ووالله لا رجل في الدار، ونحو ذلك ،ولا ريب أن لام الابتداء ولا النافية للجنس التي بمنزلة "إنَّ" التي هي للتوكيد ،والنفي في مقابل الإثبات للتوكيد أيضا ،وهذه الأدوات عند ما تكون معلقة لأفعال القلوب التي ترتبط معانيها بالقلب من العلم والظنّ والوجود والرؤية فإنها تعطي قوّة في الدلالة المعنوية للأسلوب الذي هي فيه، وإذا قلت: زيد قائم، وعلمت زيدا قائما، وعلمت لزيد قائم، وهذه ثلاثة أساليب من الكلام، لكل واحد منها من الدلالة ما ليس لغيرها، فالأول إخبار عن قيام زيد، وقد ألقي هذا الأسلوب لمن هو خالي الذهن عن الحكم.

والثاني إخبار عن علمك بقيام زيد ،وقد ألقي هذا الأسلوب لمن يلاحظ فيه نوع من التردد، والثالث إخبارك المؤكّد عن علمك بقيام زيد، وقد ألقي هذا الأسلوب لمن يبالغ في الإنكار والتردد، ولا ريب أن الأسلوب الثالث وهو أسلوب التعليق بلام الابتداء أقوى في الدلالة على المعنى المراد من الأسلوبين الأول والثاني، يقول سيبويه متحدثا عما يحمله أسلوب التعليق بلام الابتداء من الدلالة المعنوية القويّة (قد علمت لعبد الله خير منك) وإنما أدخلت عليه "علمت" لتؤكّد وتجعله يقينا قد علمته، ولا تحيل إلى علم غيرك)) [٢]، وفسّره الأعلم قائلا: ((يعنى أن الأصل: لعبد الله خير منك، غير أنك لو تكلمت بهذا جاز أن يكون على

---

[١] قال ابن جني: (أن لام الابتداء أحد الحرفين الموجبين الذين يتلقى بهما القسم ،وهما اللام وإنَّ))
انظر: سر صناعة الإعراب ٣٧٦/١، ٣٨٣، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٨٦/٧ : ((لأن (ما ولا) يجاب بهما في القسم)) .

[٢] انظر: الكتاب ٢٣٦/١

سبيل التظنّي منك أو خبّرك به مخبر، فأردت أن تنفي ذلك ولا تحيل على علم غيرك)) [١]، وقد سبق أن ذكرنا أن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم والقسم أسلوب من أساليب تأكيد الكلام ،فإذا أراد إنسان أن يثبت أمرا ما ويؤكّده فإنه يأتي بما يدل على القسم، فيقول مثلا: أقسم بالله، أو والله، وبالله ونحو ذلك وأفعال القلوب تنوب مناب القسم، أو القسم يقدّر بعد أفعال القلوب [٢]، وحينئذ تأتي بعدها بأدوات جوابات القسم لتقوية معنى القسم، ولا ريب أن قولك: علمت لزيد قائم أو ظننت إن زيدا لقائم، أو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو، أو حسبت إن زيد قائم، ونحو ذلك من أساليب التعليق بأدوات القسم أقوى دلالة على المعنى من الأساليب التي تجرّدت عن تلك الأدوات المعلقة نحو: علمت زيدا قائما وظننت عمرا فاضلا.

وإذا كانت البلاغة هي إيراد الكلام حسب ما تقتضيه أحوال المخاطب، ومن أحواله التردد في الخبر أو إنكاره، فإن أسلوب التعليق بأدوات جوابات القسم يكون أنفع الأساليب لإزالة ما يتردد فيه المخاطب أو ينكره، فلو أنك تريد أن تثبت لإنسان حكما ما ورأيته يتردد فيه أو ينكره فإنك حينئذ بحاجة إلى أن تستخدم أسلوبا أقوى دلالة على المعنى الذي تريد إيصاله إليه لإزالة تردده أو إنكاره، ويمكنك عندئذ أن تلجأ إلى أسلوب التعليق بأدوات جوابات القسم، فتقول لمن يتردّد في انطلاق زيد: علمت لزيد منطلق، ولمن ينكره: علمت إن زيدا لمنطلق.

ومجمل القول في الأسلوب الثاني أعني أسلوب التعليق بأدوات جوابات القسم هو أن هذا الأسلوب أقوى الأساليب دلالة على المعنى يحسن استخدامها لإزالة الشكّ في الخبر الطلبي والخبر الإنكاري، هذا والله أعلم.

---

[١] انظر: النكت للأعلم ٣٢٨/١

[٢] انظر: شرح التصريح ٢٥٥/١، ٢٦٦، وأوضح المسالك ٦٣/٢

الفصل الثاني
الأفعال غير القلبية وموانع عملها

وفيه مدخل وأربعة مباحث :

المدخل: المقصود بالأفعال غير القلبية .

المبحث الأول: الإلغاء والتعليق في "أعلم وأرى" وما ضمن معناهما مما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل.

المبحث الثاني: أرأيت بمعنى أخبرني حكمها في التعليق.

المبحث الثالث: ما يوافق أفعال القلوب أو يتضمن معناها من الأفعال غير القلبية وموانع عملها ، وأقوال العلماء فيها.

المبحث الرابع: ما لا يوافق أفعال القلوب بوجه من الوجوه، وموانع عملها.

المدخل: المقصود بالأفعال غير القلبية

لقد تحدثنا في الفصل الأول عن أفعال القلوب، وما يجري فيها من الإلغاء والتعليق اللذين يمنعان تلك الأفعال عن العمل، وههنا نريد أن نتحدث عن أفعال أخرى ليست أفعالا قلبية، وقد جرى فيها الإلغاء والتعليق، وقبل أن نتحدث عن هذه الأفعال غير القلبية وما يمنعها من العمل نريد أن نتحدث عما يقصد بها، يقصد بهذه الأفعال ما عدا أفعال القلوب نحو: ضرب ونزع وكان الناقصة، ويقصد بها كذلك كل فعل لا يتعلق معناه بالقلب تعلقا صريحا، وإنما يتعلق معناه بالقلب تعلقا تضمُّنيًّا أي تضمن غير الأفعال القلبية معنى "العلم" الذي هو أم الباب وأصله.

وقد أكّد ابن أبي الربيع هذا المعنى بقوله: ((وإنما وقع التعليق في هذه الأفعال ومتى وجد في غيرها، فبتضمنها، وذلك بأن تكون سببا، ألا ترى أن الإبصار سبب في العلم))[١]، ويفهم من كلام ابن أبي الربيع أن كل فعل يكون سببا للعلم من قريب أو من بعيد فإنه يحمل على العلم نحو: سمعت زيدا قارئا: أي عِملت زيدا قارئا بالسماع [٢] ، ويفهم من كلام ابن مالك أن كل فعل يوافق أفعال القلوب من حيث اللفظ مثل "رأى" البصرية أو من حيث المعنى مثل فعل البلوى المتضمن معنى العلم أو من حيث الضدّ مثل فعل النسيان الذي هو ضدّ العلم فإنه يدخل ضمن الأفعال غير القلبية التي يجوز فيها التعليق خاصّة بالاستفهام[٣]، هذا وعلى مذهب يونس بن حبيب فإن دائرة هذه الأفعال غير القلبية أوسع حيث أجاز تعليق جميع الأفعال المؤثرة نحو: ضرب ونصر وقتل وغيرها [٤]، والضابط في هذا الباب هو أن كل فعل لا يوافق أفعال القلوب أو يوافقها موافقة لفظية أو معنوية أو يتضمن معنى العلم أو يكون سببا من أسباب العلم فإنه يدخل ضمن هذا الباب الذي نقصده بقولنا: (الأفعال غير القلبية).

---

[١] انظر: البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ١/٤٤٦

[٢] انظر: المصدر السابق ١/٤٤٦

[٣] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٨ - ٩٠

[٤] انظر: الكتاب ٢/٤٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٨٧

المبحث الأول
الإلغاء والتعليق في باب أعلم وأري وما ضمن معناهما

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: العرض الموجز عن باب أعلم وأرى.

المطلب الأول: تقسم باب أعلم وأرى وما ضمن معناهما والأفعال المتعلقة بكل قسم.

المطلب الثاني: حكم إلغـــاء وتعليـــق باب أعلم وأرى المتعدي إلى ثلاثة ومذاهب العلماء في ذلك.

المطلب الثالث: حكم إلغاء وتعليق "أعلم وأرى" المتعديين إلى اثنين ومذاهب العلماء فيه.

التميهد

العرض الموجز عن باب أعلم وأرى

لقد تناولنا فيما سبق الإلغاء والتعليق في باب "ظنّ" وأخواتها المتعدية إلى المفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وقد كان الإلغاء والتعليق في ذلك الباب أمرا متفقاً عليه بين النحاة، وههنا نريد أن نتحدّث عن إلغاء وتعليق ما تعدّى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل، وهذه الأفعال هي: أعلم وأري وما ضمّن معناهما، وتعدّى تعديّهما، فجرى في الحكم مجراهما مثل: نبّأ وأنبأ وخبّر وأخبر وحدّث؛ لأنها بمعنى الإعلام [١].

وأما أعلم وأرى، فإنهما أم الباب؛ إذ حمل عليهما غيرهما من أفعال هذا الباب، وهما مأخوذان من: علم ورأى، المتعديين لاثنين بلا همزة، فلما دخلت عليهما الهمزة تعدّيا إلى ثلاثة مفعولين [٢]، ولا يخفى أن الهمزة أهمّ وسائل تعدية ما لا يتعدّى[٣]، فهي تنقل الفعل الثلاثي اللازم إلى المتعدي لواحد كجلس وأجلس، والمتعدي لواحد إلى المتعدي لاثنين نحو: لَبِسَ وأَلبَسَ، والمتعدي لاثنين إلى المتعدي لثلاثة [٤]، وهذه نهاية التعدي في الأفعال[٥].

وكان ينبغي بمقتضى قاعدة التعدية أن يتعدى بالهمزة إلى ثلاثة مفعولين كل فعل يتعدّى إلى اثنين بدونها، ولكن النحاة هجروا هذه القاعدة؛ لعدم وجود أصل ملحق به ؛

---

[١] انظر: كتاب الإيضاح لأبي على الفارسي ص/١٥٦، وكتاب المقتصد للجرجاني ٦٢٢/١، والبسيط في شرح الجمل ٤٤٩/١ ــ ٤٥٢. وأوضح المسالك لابن هشام ٨٠/٢ . وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/٢

[٢] انظر: كتاب الإيضاح للفارسي ص/١٥٦، شرح الجمل ٣٠٤/١، وارتشاف الضرب ٢١٣٣/٤، وشرح التصريح ٢٦٤/١

[٣] وسائل التعدية كثيرة، منها: همزة النقل، نحو: سمع زيد الخبر، وأسمعت زيدا الخبر، ومنها: التضعيف نحو: علم زيد الدرس، وعلّمت زيدا الدرس، انظر: كتاب الإيضاح ص/١٥٦، ومنها: حرف الجرّ نحو: ذهب زيد، وذهبت بزيد، أي أذهبته، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٧ــ ٦٥

[٤] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/٢

[٥] قال سيبويه : ((واعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعديا ...)) انظر: الكتاب ٤١/١

لأنه لا يوجد في كلام العرب فعل تعدّى إلى ثلاثة فيلحق بها المتعدي لاثنين بتعديتها بالهمزة إلى ثلاثة [١]، ولكنهم نظروا إلى استعمال العرب، فوجدوهم يعدّون "أعلم ،وأرى" بالهمزة إلى ثلاثة على خلاف القياس، فقبلوا منهم ذلك، ثم حملوا عليهما ما تضمن معناهما [٢].

وهذا هو العرض الموجز عن أفعال هذا الباب، وفيما يلي نتحدث عما تنقسم إليه أفعال هذا الباب من خلال ثلاثة مطالب .

المطلب الأول: تقسيم باب أعلم وأرى وما ضمن معناهما والأفعال المتعلقة بكل قسم

لا يخفى أن باب "أعلم وأرى" ينقسم إلى قسمين وهما:

القسم الأول: ما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، الثاني والثالث منها في الأصل مبتدأ وخبر، نحو: أعلمت زيدا عمرا قائما، فالمفعولان الثاني والثالث وهما "عمرا قائما " كانا في الأصل مبتدأ وخبرا، وكانا أوّلا وثانيا لـ (علم) عند ما قلت : علم زيد عمرا قائما.

القسم الثاني: ما يتعدّى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر والثاني من هذين المفعولين غير الأول نحو: أعلمت زيدا الخبر، وأريت زيدا الهلال، فقوله: "الخبر والهلال غير زيد، وهذان القسمان ذكرهما النحاة في كتبهم [٣].

والقسم الأول يضم أفعالا اختلف في عددها، فقد ذكر سيبويه منها ثلاثة، وهي: أرى

---

[١] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/٢

[٢] لقد اختلف النحاة فيما سمع من العرب مما عدوه إلى ثلاثة، فظاهر كلام ابن عصفور في شرح الجمل ٣٠٤/١، وكلام ابن مالك في شرح التسهيل ١٠٠/٢ يدل على أن المسموع من الأفعال المتعدية لثلاثة اثنان " أعلم وأرى " ،وكلام المازني الذي نقله أبوعلى في كتاب الإيضاح ص/١٥٧، يدل على أن المسموع هو ما استعمل منها، والمستعمل منها أربعة، وكلام ابن أبي الربيع في البسيط ٤٥٠/١، يدل على أن المسموع منها سبعة أفعال .

[٣] فقد ذكر الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتاب المقتصد شرح الإيضاح ٦٢١/١، ٦٢٢، أن النقل بالهمزة يزيد مفعولا، فإذا نقلت " علم " من قولك: علم زيد عمرا خير الناس تعدى إلى ثلاثة مفعولين ...، وحكم أريت حكم أعلمت، إذا قصدت رؤية القلب ...، فإن كان المراد به رؤية العين لم يتجاوز مفعولين ؛ لأنه قبل النقل لا يتعدى إلى أكثر من مفعول واحد، " كما ذكر ابن مالك هذين القسمين في شرح التسهيل ١٠٠/٢- ١٠٢، وتبعه شراح الألفية، انظر: أوضح المسالك ٨٠/٢-٨٣ . وشرح التصريح ٢٦٤/١، ٢٦٦

وأعلم ونبّأ [١]، وذكر الفارسي أنها أربعة [٢]، وتبعه عبد القاهر الجرجاني وابن الخشاب [٣]، وهي الثلاثة المذكورة، ويضاف إليها "أنبأ" وقيل: سبعة وهي الأربعة المذكورة، ويضاف إليها: أخبر وخبّر وحدّث، وهو قول أكثر النحاة، فقد صرّح بذلك ابن الأثير وابن أبي الربيع والنيلي [٤]،كما أشار إليه الزمخشري وابن يعيش وابن مالك وابن هشام وخالد الأزهري والأشموني [٥]، وقيل: تسعة عشر فعلا، وهي السبعة المذكورة، ويضاف إليها أظنّ وأخالَ وأحسبَ وأزعمَ وأوجدَ وأرى الحلمية وعلّم وأشعر وعرّف وأدرى وأكسي واستعطى، وقال السيوطي: ((فبلغت أفعال الباب تسعة عشر، والجمهور منعوا ذلك ، وأوّلوا المستشهد به على التضمين أو حذف حرف الجر أو الحال))[٦].

وأرجح ما قيل في عدد أفعال هذا الباب أنها سبعة أفعال ،وهو قول الجمهور، ثم منها ما أجمع النحاة على تعديته بهمزة النقل إلى ثلاثة مفاعيل، وهو"أعلم وأرى" المنقولان من:

---

(١) قال سيبويه : ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، وذلك قولك: أرى الله بشرا زيدا أباك، ونبأت زيدا عمرا أبا فلان، وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك)) انظر: الكتاب ٤١/١

(٢) قال أبوعلي الفارسي في الإيضاح ص/١٥٦ في باب الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين: ((هذا الباب منقول بالهمزة أو بتضعيف العين في الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ...، فلما نقلته بالهمزة أو بالتضعيف صار الفاعل مفعولا أولا، فتعدى الفعل إلى ثلاثة مفعولين، وذلك قولك : أرى الله زيدا عمرا خير الناس، وأعلم الله زيدا عمرا أخاك وكذلك أنبأ ونبّأ)).

(٣) قال عبد القاهر في كتاب المقتصد ٦٢٩/١: ((اعلم أن الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين في الاستعمال أربعة، أعلمت وأريت وأنبأت ونبأت))، وانظر: المرتجل لابن الخشاب ص/١٥٦، والبديع لابن الأثير ٤٥٤/٢/١

(٤) انظر: البديع في علم العربية ٤٥٤/٢/١، والبسيط في شرح الجمل ٤٤٩/١، والصفوة الصفية ٤٤٠/٢/١

(٥) انظر: المفصل ص/٣٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/٢، أوضح المسالك ٨٠/٢، وقد صرح ابن هشام في شرح شذور الذهب ص/٢٥٢ ، بأنّ أفعال هذا الباب سبعة، وشرح التصريح ٢٦٤/١

(٦) انظر: همع الهوامع ٢٥٢/٢

علم ورأى، المتعديين إلى اثنين أصلهما مبتدأ وخبر، نحو: أعلمت زيدا عمرا فاضلا، وأريت محمدا خالدا خير الناس فالمفعول الأول في باب "أعلم وأرى" كان فاعلا في باب علم، ورأى، إذا قلت: علم زيد عمرا فاضلا، ورأى محمد خالدا خير الناس [١].

ومن الأمثلة القرآنية على تعدية أعلم وأري إلى ثلاثة مفاعيل قوله تعالى: ﴿كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم﴾ [٢] وبهذا المثال وبما سيأتي يردّ على ابن الخباز الذي قال: ((لم أظفر بفعل متعدّ إلى ثلاثة إلا وهو مبني للمفعول)) [٣].

وهذان الفعلان هما أمّ الباب والأصل الذي تحمل عليه بقية أفعال هذا الباب، وقد حملت عليهما أفعال أخرى لتضمنها معناهما، فعدّيت تعديتهما، وأشهرها خمسة أفعال [٤] هي: نبَّأ [٥] وأنبأ [٦]، وأخبَرَ، وخبَّر، [٧] وحدّث [٨].

وقال أبوحيان: ((ولم يحفظ عن العرب ما يتعدى إلى ثلاثة غيرها)) [٩].

وألحق بهما أفعال أخرى أقل شهرة من الخمسة المذكورة، فقد ألحق بهما ابن مالك وابن هشام الأنصاري [١٠] (أرى) الحلمية محتجين بالدليل السمعي وهو قوله تعالى: ﴿إذ

---

[١] انظر: الأصول شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٧، والبديع في علم العربية ٤٥٤/٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/٢، والصفوة الصفية ٤٤٠/٢/١، وأوضح المسالك ٨٠/٢، وشرح ابن عقيل ٣٨٤/١، وارتشاف الضرب ٢١٣٣/٤

[٢] سورة البقرة الآية " ١٦٧ " .

[٣] انظر: كلام ابن الخباز في شرح التصريح ٢٦٥/١

[٤] انظر: المفصل ص/٣٠٨، شرح المفصل ٦٦/٧، وأوضح المسالك ٨٠/٢، وشرح التصريح ٢٦٤/١، . وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٠/٢

[٥] هذا ما ألحقه سيبويه بباب " أعلم " وأرى " انظر: الكتاب ٤١/١

[٦] هذا ما ألحقه ابن هشام اللخمي والحق كذلك " عرف ،وأشعر، وأدري"انظر :رأيه في الهمع ٢٥١/٢

[٧] "أخبر وخبّر" مما ألحقهما الفراء بباب "أعلم وأري" انظر: رأي الفراء في ارتشاف الضرب ٢١٣٣/٤، وفي الهمع ٢٥١/٢

[٨] هذا ما ألحقه الكوفيون، انظر :رأيهم في ارتشاف الضرب ٢١٣٣/٤، وفي الهمع ٢٥١/٢

[٩] انظر: ارتشاف الضرب ٢١٣٣/٤ .

[١٠] قال ابن مالك في شرح التسهيل ١٠٢/٢، ((ومما ينبغي أن يلحق بـ " أعلم" "أري " الحلمية))،

يريكهم الله في منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا لفشلتم﴾ [١] وألحق ابن هشام اللخمي أدرى وعرَّف وأشعَر[٢]، ووافقه ابن مالك [٣]في أدْرَى دون غيره نحو قوله تعالى: ﴿وما أدراك ما يوم الدين﴾ [٤] وألحق عبد القاهر الجرجاني [٥] استعطى نحو: استعطيت زيدا عمرا درهما، وذكر السيوطي أن بعضهم زاد "أكسى" نحو: أكسيت زيدا عمرا ثوبا، أي جعلته يكسوه ثوبا[٦].

وقد أجاز أبوالحسن الأخفش [٧] في مسألة الإلحاق نقل باب " ظن " وأخواتها بهمزة التعدية إلى ثلاثة مفاعيل قياسا على باب " أعلم وأرى "، وذكر أبوحيان أن ابن السراج اختار مذهب الأخفش [٨] وقال ابن الأثير القياس مع الأخفش [٩]، غير أن مذهب الأخفش مخالف لما عليه الجمهور ؛ لأنهم لا يرون النقل بالهمزة أمرا قياسيا مطّردا في هذا الباب، وإنما هو أمر سماعي، و لم يرد السماع إلا في علم ورأى، فعدِّيا بهمزة النقل إلى ثلاثة مفاعيل خلافا للقياس، فلا يقاس عليهما شيء من أخواتهما [١٠]، قال ابن يعيش ((وهذا النقل مقصور

وأوضح المسالك لابن هشام ٢/٨٠، وشرح التصريح ١/٢٦٥

[١] سورة الأنفال الآية " ٤٣ " .

[٢] انظر: رأيه في همع الهوامع ٢/٢٥١

[٣] انظر: شرح التسهيل ٢/١٠٣

[٤] سورة الانفطار الآية " ١٧ ".

[٥] انظر: رأيه في ارتشاف الضرب ٤/٢١٣٤، وفي الهمع ٢/٢٥٢

[٦] انظر: همع الهوامع ٢/٢٥٢

[٧] انظر رأيه في المفصل ص/٣٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٦٦، وشرح التسهيل ٢/١٠٠ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٤٢

[٨] قال أبوحيان في ارتشاف الضرب ٤/٢١٣٢ ((واختاره ابن السراج)) وقد بحثت في الأصول فلم أجد ما عزاه أبوحيان إلى ابن السراج .

[٩] انظر: البديع في علم العربية ١/٢/٤٥٤

[١٠] انظر شرح المفصل ٧/٦٦، شرح التسهيل ٢/١٠٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٤، والصفوة الصفية ١/١/٤٤٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢ /٤٢

على هذين الفعلين دون أخواتهما، وهو المسموع من العرب)) [١].

وقد ردّ ابن مالك مذهب الأخفش قائلا: ((حق همزة التعدية أن تلحق بها ما لا يتعدى بما يتعدّى إلى واحد بنفسه، وما يتعدى إلى واحد بما يتعدى إلى اثنين بنفسه، وليس في الكلام ما يتعدى إلى ثلاثة فيلحق بها متعدٍ إلى اثنين، فمقتضى هذا أن لا يعّدى بالهمزة متعدٍ إلى اثنين لعدم أصل ملحق به، لكن سمع تعدّي أعلمَ وأرىَ، إلى ثلاثة على خلاف القياس فقبل، و لم يلحق بـ "علم ورأى" شيء من أخواتهما ؛ لأن المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه)) [٢]، وقال ابن عصفور : ((ولفظان لا ينبغي أن يقاس عليهما))[٣] وقال السيوطي: ((الجمهور منعوا ذلك، وأوّلوا المستشهد به على التضمين أو حذف حرف جر أو الحال)) [٤].

القسم الثاني: وهو "أعلم وأرى" المتعديان بهمزة النقل إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وقد كانا قبل دخول الهمزة عليهما متعديين إلى واحد فقط، وذلك على النحو التالي:

أولاً: علمَ إذا كان بمعنى عرف، نحو: علمت زيدا أي عرفته، قال سيبويه [٥]: ((وقد يكون علمت بمنزلة عرفت ... فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت﴾)) [٦] وعلم بمعنى عرفَ يتعدى بالهمزة إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر نحو: أعلمت زيدا الخبر، أي عرّفته إياه [٧].

ثانياً: (رأى) وذلك في صورتين:

---

[١] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٧

[٢] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/٢

[٣] وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٤/١

[٤] انظر: همع الهوامع للسيوطي ٢٥٢/٢

[٥] انظر: الكتاب ٤٠/١

[٦] سورة البقرة الآية " ٦٥ " .

[٧] انظر: أوضح المسالك ٨٣/٢، شرح بن عقيل ٣٨١/١، وشرح التصريح ٢٦٦/١، وحاشية الصبان ٤٠/٢

أ — رأى بمعنى اعتقد من الرأي نحو: فلان يرى رأي فلان أي يعتقد اعتقاده، ويقول بمذهبه [١] .

ب- رأى بمعنى: أبصر، رؤية البصر لا رؤية القلب، نحو: رأيت زيدا أي أبصرته بعيني.

و(رأي) في هاتين الصورتين يتعدى بالهمزة إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر [٢]، ومثال الأول قوله تعالى: ﴿لتحكم بين الناس بما أراك الله﴾ [٣] أي بما أراكه الله، وقال ابن منظور [٤]:" فحاسّة البصر ههنا لا تتوجه، ولا يجوز أن يكون بمعنى أعلمك الله؛ لأنه لو كان كذلك لوجب تعديّه إلى ثلاثة مفعولين، وليس هناك إلا مفعولان، أحدهما الكاف ضمير ألمخاطب في "أراك" والثاني الضمير المحذوف للغائب، أي: أراكه، وهكذا قال ابن الأنباري والسمين الحلبي [٥]، ومثال الثاني نحو: أريت زيدا الهلال، أي أبصرته إياه، ومنه قوله تعالى: ﴿وعصيتم من بعد ما أراكم ما تحبّون﴾ [٦] أي أبصركم ما تحبون.

---

[١] انظر: لسان العرب مادة (ر، أ، ي) والبيان لابن الأنباري ٢٦٦/١

[٢] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٢/٢، وشرح التصريح ٢٦٧/١

[٣] سورة النساء الآية " ١٠٥ " .

[٤] انظر: اللسان: مادة (ر، أ، ي) من الجزء الخامس ص/٩١

[٥] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٢٦٦/١، سورة النساء الآية: ١٠٥ والدر المصون للسمين الحلبي ٤٢٣/٢

[٦] سورة العمران الآية " ١٥٢" .

المطلب الثاني: حكم إلغاء وتعليق باب أعلم، وأرى المتعدي إلى ثلاثة، ومذاهب العلماء في ذلك

لقد اختلف النحاة في الإلغاء والتعليق في باب (أعلم، وأرى) على ستة مذاهب وهي: المذهب الأول: الجواز مطلقا، والمذهب الثاني: المنع مطلقا، والمذهب الثالث: يجوز في المبنى للمفعول دون المبني للفاعل، والمذهب الرابع: جواز الإلغاء دون التعليق، والمذهب الخامس: جواز التعليق دون الإلغاء، والمذهب السادس: جواز الإلغاء في أرى دون أعلم، فهذه ستة مذاهب في الإلغاء والتعليق في باب أعلم، وأرى، وإليكم تفاصيلها.

المذهب الأول: وهو جواز الإلغاء والتعليق في باب "أعلم وأرى" مطلقا سواء بني الفعل للفاعل أو للمفعول، وممن ذهب إليه ابن مالك، والرضي، وابن هشام، وابن عقيل، وخالد الأزهري، والأشموني [١]، وظاهر كلام سيبويه يؤيّد هذا المذهب في التعليق دون الإلغاء، كما يؤيّده صنيع المعربين أمثال الزجاج والزمخشري وابن الأنباري والعكبري وأبي حيان والسمين الحلبي [٢]حين أعربوا قوله تعالى :﴿ وما أدراك ما الحاقّة ﴾ [٣] إذ جعلوا أدري بمعنى أعلم معلقا عن العمل في جملة (ما الحاقة) بسبب ما الاستفهامية، والمعنى: أي شيء أعلمك ما الحاقة ؟ إلا أن ابن مالك ومن تبعه جعلوا "أدري" بمعنى أعلم متعدّيا إلى ثلاثة مفاعيل [٤] في حين جعله ابن الأنباري وأبو حيان والسمين الحلبي متعدّيا إلى مفعولين.

وبناءً على مذهب الجواز مطلقا يجوز لك أن تقول: عمرو أعلمت زيدا قائم، وعمرو قائم أعلمت زيدا، فتلغى الفعل عن المفعولين الثاني والثالث، هذا إذا كان الفعل مبنيًا للفاعل، فإن كان مبنيا للمفعول تقول: عمرو أُعلمتُ قائمٌ، وعمْرو قائمٌ أُعلمتُ، وتقول: أعلمتكَ لزيدٌ قائمٌ، وأعلمتكَ أزيدٌ قائمٌ أم عمروٌ ؟، فتعلقُ الفعلَ عن المفعولين الثاني والثالث

---

[١] انظر: شرح التسهيل ١٠٢/٢، ١٠٣، وشرح الكافية ٤للرضي/١٦٧، وأوضح المسالك ٨٠/٢، وشرح بن عقيل ٣٨٥/١، وشرح التصريح ٢٦٦/١

[٢] انظر: الكتاب ١٤٨/٣

[٣] انظر: ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج /٢١٣، والكشاف ١٣٣/٤، والبيان ٤٥٦/٢، والتبيان ٤٦٣/٢، والبحر المحيط ٣١٥/٨، والدر المصون ٣٦١/٦

[٤] سورة الحاقة الآية " ٣ ".

هذا إذا كان الفعل قد بُنِيَ للفاعل، فإن بنى للمفعول تقول: أُعلمتُ ما زيدٌ قائماً، وأُعلمتُ لزيدٌ قائم، ونحو ذلك [١].

أدلة المذهب الأول:

لقد استدل أصحاب هذا المذهب بما يأتي:

أوّلاً: استدلوا على الإلغاء بدليلين، **أحدهما:** ما ورد عن بعض من يوثّق بعربيته من النثر المشهور وهو قولهم: البركة أعلمنا الله مع الأكابر [٢]، فقوله (البركة) مبتدأ و(مع الأكابر) خبره، و(أعلمَ) ملغاة عن العمل في المفعولين الثاني والثالث لتوسّطها بينهما [٣].

والدليل الآخر قول الشاعر:

وأنتَ أراني الله أمنعُ عاصمٍ وأمنحُ مستكفىً وأسمحُ واهبِ [٤]

فـ "أنت" مبتدأ، و"أمنع" خبره، و"أرى" ملغاة لتوسّطها بين المفعولين الثاني والثالث، فلو أعملت الفعل لكان ينبغي لك أن تقول: أعلمنا الله البركة مع الأكابر، وأرانيك الله أمنع عاصم، أو أراني الله إياك أمنع عاصم.

ثانيا: استدلوا على تعليق الفعل عن المفعولين الثاني والثالث بما يأتي:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿هل ندلُّكم على رجلٍ ينبّئكم إذا مزقتم كل ممزّق إنكم لفي خلق جديد﴾ [٥]فالكاف والميم ضمير المخاطبين مفعول أول، وجملة إنكم لفي خلق جديد في محل نصب سدّت مسد المفعولين الثاني والثالث، لـ "ينبّئ" المعلق عن العمل بلام

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ١٦٧/٤

[٢] انظر:شرح التسهيل ابن مالك١٠٣/٢ ،وأوضح المسالك٨٠/٢ ،وشرح التصريح لخالد الأزهري ٢٦٦/١

[٣] انظر: شرح التصريح ٢٦٦/١

[٤] البيت غير منسوب إلى قائله: وهو من البحر الطويل، استشهد به ابن مالك ومن تبعه من شراح الألفية، وقبله بيت آخر ،"و كيف أبالي بالعدا ووعيدهم ÷ وأخشى ملمات الخطوب الصوائب، انظر: شرح التسهيل ١٠٣/٢، وأوضح المسالك ٨٠/٢، وشرح التصريح ٢٦٦/١، وشرح الأشموني ٨٠/٢

[٥] سورة سبأ الآية " ٧" .

الابتداء الموجبة لكسر"إن" [١].

والدليل الثاني : قوله تعالى: ﴿وما أدراك ما يوم الدين﴾ [٢] قال ابن مالك: ((فعلق "ينبّئ وأدري" لأنهما بمعنى (يعلم وأعلم)، فتعليقهما لمعنى حروف (يعلم وأعلم)، ومعناهما أحق وأولى)) [٣]، وقد سبق أن قلنا إنّ المعربين أعربوا نحو قوله تعالى: ﴿وما أدراك ما يوم الدين﴾ [٤] وقوله تعالى ﴿وما أدراك ما الحاقة﴾[٥] ﴿وما أدراك ما القارعة﴾ [٦] على أن الفعل "أدري" بمعنى (أعلم) معلّق عن العمل بما الاستفهامية، وذكر أبوحيان أن قوما منعوا التعليق في باب (أعلم)، وأن الصحيح جوازه[٧] ؛لقوله تعالى:﴿ هل ندلّكم على رجل ينبئكم﴾[٨]، ولقول الشاعر: (من الطويل)

حذارِ فقدْ نبئتُ إنكَ للذي ستجزي بما تسعى فتسعدُ أو تشقَى [٩].

فقد علّق الفعل (نبئتُ) بمعنى (أعلمتُ) المبني لغير المعلوم المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل أولها الضمير المتصل الواقع نائب الفاعل،وجملة (إنك للذي الخ) في محل نصب سدت مسد مفعولي (نبئتُ) الثاني والثالث، والمعلق لام الابتداء الواقعة في خبر إنَّ الموجبة كسرها صدرا[١٠].

المذهب الثاني: وهو المنع مطلقا، فلا يجوز الإلغاء ولا التعليق في (أعلم وأرى)

---

[١] انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢٦٦/١، والبحر المحيط ٢٥٠/٧، والدر المصون ٣٢/٥ .

[٢] سورة الإنفطار (١٧).

[٣] شرح التسهيل لابن مالك ١٠٣/٢ .

[٤] سورة الانفطار الآية " ١٧" .

[٥] سورة الحاقة الآية " ٣ " .

[٦] سورة القارعة الآية " ٣ ".

[٧] انظر: البحر المحيط ٢٥٠/٧، والدر ا لمصون ٤٣٢/٥ .

[٨] سورة سبأ الآية " ٧" .

[٩] البيت من البحر الطويل ،ولم ينسب إلى قائله، انظر: شرح التسهيل ١٠٣/٢، وأوضح المسالك ٨١/٢، وشرح التصريح ١ /٢٦٦، وهمع الهوامع ٢٤٩/٢، والبحر المحيط ٢٥٠/٧ .

[١٠] انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢٦٦/١ .

وأخواتهما سواء بني الفعل للفاعل أو للمفعول، وممن ذهب إليه ابن السراج [١] وتبعه ابن الوراق [٢]وابن الأثير وابن يعيش وابن أبي الربيع [٣]، حيث منع هؤلاء إلغاء (أعلم وأرى) بشدة لعلل سنذكرها فيما بعد [٤]، فلما امتنع الإلغاء لديهم في هذا الباب امتنع التعليق أيضا؛ لأنه ضرب من الإلغاء، فحيث لا يجوز الإلغاء لا يجوز التعليق أيضا [٥] ، وقد صرّح بهذا المنع المطلق أيضا أبوعلى الشلوبين والنيلي وابن جمعة الموصلي [٦].

وبناءً على ذلك عُزِيَ هذا المذهب (مذهب المنع المطلق) إلى أكثر النحويين، وينبغي أن ننبّه إلى أن ابن أبي الربيع كان متحفظا في مسألة التعليق، فلم يك يمنع التعليق بشدّة كما كان يمنع الإلغاء، و لم يك يجيزه مطلقا كما أجازه من أجازه، وكان مما قال: ((والأمر عندي قريب في التعليق، والأحوط ألا يقع التعليق إلا بالسماع)) [٧].

وبناءً على هذا النص يتبّين لنا أن ما عزاه أبوحيان والسيوطي[٨] إلى ابن أبي الربيع من أنه كان يمنع الإلغاء والتعليق مطلقا غير دقيق، وكذلك ما يعزي [٩] إلى أبي على الشلوبين من أنه كان يمنع الإلغاء والتعليق مطلقا بلا استثناء غير دقيق ؛ لأنه كان يستثنى من هذا المنع المطلق (أَرَى) [١٠] وسيأتي ذكره في المذهب السادس .

حجة المذهب الثاني : وحجة هذا المذهب هي بمثابة العلة أو السبب وهي كما يلي:

---

[١] انظر: الأصول ١/١٨٧،

[٢] انظر: علل النحو للوراق ص/٢٨٩ .

[٣] انظر: البديع في علم العربية ص/٤٥٥

[٤] انظر: البسيط في شرح الجمل ١/٤٥٤ــ ٤٥٦.

[٥] انظر: شرح المفصل ٧/٨٦ .

[٦] انظر: التوطئة ص/٢٠٧، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٧٠٢، ٧٠٩، والصفوة الصفية ١/٢/٤٤٢، وارتشاف الضرب ٤/٢١٣٦، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/٢٤٨ .

[٧] انظر: البسيط في شرح الجمل ١/٤٥٦ .

[٨] انظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١٣٦، وهمع الهوامع ٢/٢٤٨ .

[٩] انظر: شرح التصريح على التوضيح ١/٢٦٦ .

[١٠] انظر: التوطئة ص/٢٠٧ .

أولا: أن باب "أعلم وأرى" وما حمل عليهما أفعال واصلة ومؤثرة، وليست كالأفعال التي نقلت عنهما، وهما: "علم ورأى" فإنهما غير واصلين ولا مؤثرين أي أنهما ليسا كأفعال الجوارح. ومن ثم جاز الإلغاء والتعليق في المنقول عنه، وهو باب (علم ورأى)، ولم يجز في المنقول إليه، وهو باب (أعلم وأرى) ؛ لأنهما صارا بعد النقل كالأفعال المؤثرة التي لا يجوز فيها الإلغاء ولا التعليق نحو: "ضرب وأعطى"، فإذا قلت: أعلمتُ، فقد أثرتَ أثرا أوقعتهَ في نفس غيرك [١].

ثانيا: قال ابن السراج وتبعه ابن يعيش: ((الملغى نظير المحذوف فلا يجوز أن يلغى من الكلام ما إذا حذفت بقي الكلام غير تامٍّ، ولو ألغيت (أعلمت وأريت) من قولك: أريت زيدا بكرا خير الناس، وأعلمت بشرا خالدا شرّ الناس، والملغى كالمحذوف لبقي: زيد بكر خير الناس، فـ "زيد" بغير خبر، والكلام غير مؤتلف ولا تام)) [٢] .

ثالثا: أن إلغاء باب (علم ورأى) كان منْ أجلِ أنَّ الكلام لم يكن مبنيا على الفعل، وإنما كان مبنيا على الابتداء من أول الأمر، ثم طرأ الإخبار عما بني عليه من علم أو ظن، وهذا الأمر لا يتصور في باب (أعلم وأرى)؛ إذ لا بدّ أن يكون الكلام مبنيا على الفعل من الابتداء، فتقول: أعلمت زيدا عمرا قائما، ولا يجوز أن تقول: عمرو قائم أعلمت زيدا [٣].

رابعا: إنك إذا أعملت الفعل في المفعول الأول في باب (أعلم وأرى)، فقد آنسته بالعمل، فلمّا أنس الفعل بالعمل كان بأن يعمل في الثاني والثالث من المفعولات أولى ومن ثم يضعف فيه الإلغاء والتعليق إذا أردت ذلك [٤].

خامسا: أنك لو أعملت الفعل في المفعول الأول ثم ألغيته أو علّقته عن المفعول الثاني والثالث، فقد أتيت بالإعمال والإلغاء في نحو: عمرو أعلمتُ زيدا قائم، وبالإعمال والتعليق في نحو: أعلمتُ زيدا لعمرو قائم، في آن واحد، وفيه من التناقض ما لا يخفى، هذا ما نقله

---

[١] انظر: الأصول ١/١٨٧، وعلل النحو للوراق ص/٢٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٧

[٢] انظر: الأصول ١/١٨٧ . والبديع في علم العربية ١/٢/٤٥٥، وشرح المفصل ٦٧/٧، ٦٧

[٣] انظر: البسيط في شرح الجمل ١/٤٥٤

[٤] انظر: البسيط في شرح الجمل ١ /٤٥٤، ٤٥٥

الرضي عن ابن جعفر [١].

سادسا: وقال النيلي: ((وهذه الأفعال لا يجوز إلغاؤها وإن توسّطت؛ لأن المفعول الأول فيها فاعل في المعنى، وليس مبتدأ في الأصل، ولا يجوز تعليقها لهذه العلة)) [٢].

وبناءً على هذه العلل والأسباب منع أصحاب المذهب الثاني الإلغاء والتعليق مطلقا في (أعلم وأرى)، وما حمل عليهما، ولا يخفى أن التعليق إبطال عمل العامل لفظا لا محلا، فهو فرع الإلغاء الذي هو إبطال عمل العامل بالكلية، فلما لم يجز الإلغاء في (أعلم، وأرى) لم يجز التعليق أيضا ؛ لأنه لا يجوز التعليق إلا حيث جاز الإلغاء [٣].

هذا وقد ردّوا على أصحاب المذهب الأول فيما استدلّوا به من جواز التعليق بقوله تعالى: ﴿هل ندلكم على رجل ينبئكم﴾ [٤] قائلين إن الفعل (ينبّئُ) في الآية غير متعدّ إلى ثلاثة مفاعيل، وإنما هو متعدّ إلى مفعولين إلى أحدهما بنفسه، وإلى الآخر بحرف الجرّ [٥]

فعلى هذا الكاف والميم "كم" ضمير النصب المتصل مفعول أول لـ "ينبّئ " وقوله: ﴿إنكم لفي خلق جديد﴾ مفعوله الثاني بإسقاط حرف الجر، تقديره - والله أعلم - : هل ندلّكم على رجل ينبئكم بأنكم لفي خلق جديد، والآية بمنزلة قوله تعالى: ﴿وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم﴾ [٦] فقوله تعالى ﴿لهم مغفرة وأجر عظيم﴾ تفسير للموعود به، كما أن قوله: ﴿إنكم لفي خلقٍ جديد﴾ تفسير للمنبّأ به، وعندئذ قوله

---

[١] انظر: شرح الكافية ١٦٧/٤

[٢] انظر: الصفوة الصفية ٤٤٢/٢/١

[٣] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٧، ٦٦/٨

[٤] سورة سبأ الآية " ٧" .

[٥] قال الشيخ عبد القاهر: ((أنبأت زيدا بكذا كـ (أخبرت)، ثم يحذف حرف الجر، فيقال :أنبأته كذا، كقوله تعالى ﴿ من أنبأك هذا ﴾، الأصل "بهذا" قال تعالى ﴿ نبّئ عبادي أني أنا الغفور الرحيم﴾، فهذا يجوز أن يكون على تقدير " الباء"))، انظر: كتاب المقتصد لعبد القاهر ٦٢٢/١ . وقال ابن أبي الربيع ٤٥٢/١: ((تقول: أنبأت زيدا بالخبر، وأنبأت زيدا الخبر، ويكون على حذف حرف الجر، قال تعالى (من أنبأك هذا) التأويل - والله أعلم- من أنبأك بهذا؟)) .

[٦] سورة المائدة الآية " ٩" .

تعالى: ﴿ ينبّئكم الخ﴾ [١]ليس من التعليق في شيء [٢].

المذهب الثالث : وهو مذهب التفريق بين المبني للمفعول والمبني للفاعل، فأجازوا في الأول دون الثاني، أجازوا في المبني للمفعول نحو: (أعلم وأري) ؛ لأنه مساو في الحكم لباب (علم ورأى) المتعدي لاثنين [٣]نحو: زيد علمت قائم، وزيد أعلمت قائم، وعملت لزيد قائم، وأعلمت لزيد قائم؛ لأن باب " أُعلم وأُرى " في حالة بنائه للمفعول ورفع نائب الفاعل مثل باب (علم، ورأى) المتعدي لاثنين حيث تكون الجملة بعد الإلغاء مبتدأ وخبرا، ولا يكون الفعل إذ ذاك معملاً وملغى أو معملا ومعلقاً في آن واحدٍ، بخلاف ما إذا كان مبنيا للفاعل، نحو: أعلم، وأرى، فإنه يكون للفعل حينئذ ثلاث مفعولات لا ينعقد منها مبتدأ وخبر لبقاء الأول غير مرتبط، وكذلك يكون الفعل وقتئذٍ معملا وملغى، ومعملا ومعلقا في آن واحدٍ، وذلك هو التناقض ؛ لأنه حكم بقوة الفعل وضعفه في آنٍ واحدٍ، وقد تبني هذا المذهب أبوبكر خطاب[٤] وتبعه أبوموسى الجزولي [٥]

المذهب الرابع : جواز الإلغاء دون التعليق، وهذا المذهب لم يذكره إلا الإمام

---

[١] سورة سبأ الآية " ٧" .

[٢] انظر:البسيط في شرح الجمل ٤٥٣/١، ٤٥٥، واختيارات أبي حيان النحوية للدكتور بدر بن ناصر البدر ٤٦١/١

[٣] انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢٦٦/١

[٤] انظر: ارتشاف الضرب أبي حيان ٢١٣٦/٤، وشرح التصريح ٢٦٦/١

[٥] هذا الذي عزي إلى أبي موسى الجزولي من أنه كان يفرق بين المبني للفاعل والمبني للمفعول موجود في بعض نسخ الجزولية، قال: ((فهذه إذا بنيت للفاعل كان حكم الأول منها حكم الأول من باب كسوت، وحكم الثاني والثالث معا حكم الثاني منه، وإذا بنيت للمفعول فحكم منصوبيها ما ذكر من منصوبي " ظننت" مطلقا)) انظر:شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٠٨/٢، ولم يصحح شارح المقدمة الجزولية أبوعلى الشلوبين هذا الذي عزي إلى أبي موسى الجزولي، بل جعله ممن يري المنع مطلقا، انظر: المقدمة الجزولية ٧٠٦/٢، ٧٠٧ . وشرح التسهيل ١٠٣/٢، ١٠٤ وانظر رأي الجزولي في شرح التسهيل لابن مالك ١٠٣/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٦٧/٤ وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢١٣٦/٤ ، وشرح التصريح ٢٦٦/١ وهمع الهوامع ٢٤٨/٢

السيوطي حيث قال: ((ومنع آخرون التعليق دون الإلغاء، وعليه الأكثرون)) [١] ولم أعثر على من تبني هذا المذهب فيما اطلعت عليه.

المذهب الخامس : وهو يخالف المذهب الرابع أي أنه يجوز التعليق فقط دون الإلغاء، وهذا مذهب سيبويه، فقد أجاز تعليق " نبّأ " عن العمل، وذلك في قوله تعالى: ﴿ هل ندلّكم على رجل ينبّئكم إذا مزّقتم كل ممزّق إنكم لفي خلق جديد ﴾ [٢]حيث جعل سيبويه "إنكم" في الآية بمنزلة "أيُّهم" إذا قلت: ينبّئهم أيهم أفضل [٣]، ولا ريب في أنه لا يقصد من المقارنة بين "إنّكم" وبين "أيُّهم" إلا جواز تعليق " ينبّئ " عن العمل في الآية المذكورة ؛ لأن قرينة السياق تشهد بذلك حيث كان يتحدث عن تحول " أنَّ " المفتوحة إلى "إنّ" المكسورة المبتدأة لمجيء اللام في خبرها، وتعليقها عندئذ الفعل القلبي نحو: قد علمت إنه لخير منك [٤]، ولما ثبت أن سيبويه أجاز تعليق " نبّأ " المحمول على " أعلم " في تعدّيه إلى ثلاثة مفاعيل، ثبتت كذلك إجازته تعليق " أعلمَ وأري " المحمولين عليهما ومن هنا قال ابن أبي الربيع: ((والظاهر من كلام سيبويه أن التعليق يكون في هذه الأفعال)) [٥]، وهي" أعلم وأرى " وما ضمن معناهما.

وأما منع سيبويه إلغاء هذه الأفعال فإننا نجد في سياق حديثه عن "أرأيتك" بمعنى "أخبرني" إذ قال: ((وتقول: أرأيتك زيدا أبومن هو ؟ ...، لا يحسن فيه إلا النصب في زيد؛ لأن فيه معنى: أخبرني عن زيد)) [٦]، وقد فسّر الأعلم كلام سيبويه فقال: ((إن أرأيتك لا تشبه "علمت" ؛ لأن فيه معنى "أخبرني" وأخبرني فعل لا يلغي، فلم يلغ "أرأيتك" [٧]))، وفيه دليل على أن سيبويه لم يكن يرى جواز إلغاء "أخبر"؛ إذ لو كان يرى ذلك ما كان

---

[١] انظر: همع الهوامع ٢ /٢٤٩

[٢] سورة سبأ الآية " ٧" .

[٣] انظر: الكتاب ١٤٧/٣

[٤] انظر: الكتاب ١٤٦/٣، ١٤٧، ١٤٨

[٥] انظر: البسيط في شرح الجمل ٤٥٥/١

[٦] انظر: الكتاب ٢٣٩/١

[٧] انظر: النكت للأعلم ٣٣٠/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٢/١

يشبه "أرأيتك" بـــ "أخبرني" في عدم جواز الإلغاء، فلما ثبت أن " أخبر" لا يجوز إلغـــاؤه ثبت كذلك عدم جواز إلغاء ما حمل عليه وهو " أعلم، وأرى".

المذهب السادس : وهو مذهب التفريق بين الفعلين "أعلـــم وأرى"، وإليـــه ذهـــب الأستاذ أبوعلى الشلوبين حيث أجاز الإلغاء والتعليق في "أري" ومنعهما في "أعلم" قـــائلا: ((إن "أرى" بمعنى "أظن" فعل غير مؤثر، فجاز إلغاؤه حملا للشبيه على الشبيه بخلاف "أعلم" فإنه فعل مؤثر فلم يجز إلغاؤه حملا على الأفعال المؤثرة التي لم يجز إلغاؤها)).

وهذا المذهب بمنزلة جزئية استثناها الأستاذ أبوعلى الشلوبين عن رأيه العام الذي هـــو المنع المطلق [١]، وقد تحدثنا عنه في المذهب الثاني قال أبوعلى: ((فهذه [٢] لا يجـــوز فيهـــا الإلغاء أصلا، ولا التعليق إلا في "أرى" بمعنى "أظن")) [٣]، وقال مبينًا سبب إلغـــاء "أرى"، ((وإنما جاز إلغاء "أرى" وحدها من ذلك الباب [٤]؛ لأنها بمعنى (أظننت) ،فلما كانت بمعنى فعل غير مؤثر ألغيت كإلغاء سائر الأفعال غير المؤثرة)) [٥].

المذهب الراجح: وبعد هذا العرض عن مذاهب النحاة الستة في إلغاء وتعليق "أعلـــم وأرى" ينبغي أن نتحدث عما هو المذهب الراجح في هذا الباب، والمذهب الراجح من بـــين هذه المذاهب الستة هو المذهب الأول؛ لما ورد من الأدلة القرآنية والشواهد الشعرية والقول المأثور مؤيّدة لهذا المذهب، وعلى ضوء هذه الأدلة كان هذا المذهب اختيار عدد من محققي النحاة كابن مالك والرضي والمرادي وابن هشام وابن عقيل والدماميني وخالد الأزهـــري، كما كان صنيع سيبويه والمعربين من النحاة في إعراب قوله تعالى: ﴿وما أدراك ما الحاقّة﴾[٦]

---

[١] انظر: التوطئة ص/٢٠٧، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٠٨/٢ . وشرح التسهيل لابـــن مالـــك ١٠٤/٢، وهمع الهوامع ٢٤٩/٢

[٢] إشارة إلى ما سبق ذكره من (أعلم وأرى وما حمل عليهما) .

[٣] انظر: التوطئة ص/٢٠٧

[٤] ذلك الباب: " إشارة إلى باب (أعلم، وأرى) وما تضمن معناهما .

[٥] انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٠٨/٢

[٦] سورة الحاقة الآية "٣ " .

وقوله تعالى: ﴿هل ندلكم على رجل ينبّئكم ... إنكم لفي خلق جديد﴾ [١] يؤيّد هذا المذهب في مسألة التعليق، فليس من المنطق أن يعارض ما ورد به السماع، من ثمّ قال ابن مالك: ((الصحيح الجواز مطلقا للدلائل المذكورة)) [٢]، وقال أيضا: ((فقد ظهر أن المحقق من أجاز الإلغاء والتعليق في هذا الباب لا من منعه)) [٣].

وبعد هذا يجاب عن اعتراضات بعض المذاهب بما يلي:

١- ما ورد السماع على جواز إلغائه وتعليقه لا يترك لمخالفة القياس له، لأنه لا يصار إلى القياس إلا بعد تعذر السماع، وأما صيرورة الفعل كالأفعال المؤثرة فأمر عارض لا يمنع من إلغائها وتعليقها، كما تشهد بذلك الأدلة.

٢- أن الإلغاء أو التعليق يكون بالنسبة للمفعولين الثاني والثالث الذين كانا مبتدأ وخبرا في الأصل، ولا خلاف في أن يكون الفعل عاملا في المفعول الأول، ولا يلغي ولا يعلق الفعل عنه إذ هو كأول مفعولي أعطيتُ، فلا يصح القول بأن الكلام يبقى غير تام في حالة الإلغاء ،كما لا يصح القول بأنه يؤدّي إلى الإلغاء والإعمال أو التعليق والإعمال في وقت واحد، بل إن الكلام يبقى تامّا مستقلا مكونًا من المبتدأ والخبر لو ألغينا الفعل مع مفعوله الأول الذي يعمل فيه حتما، نحو: زيد أعلمتك قائم، وزيد قائم أعلمتك، ولأن إعمال باب (علم ورأى) كان بالنسبة إلى شيء، وإلغاءه أوتعليقه كان بالنسبة إلى شيء أخر على نحو ما كان في باب "علم ورأى" حيث كان الإعمال فيه بالنسبة إلى الفاعل، والإلغاء أو التعليق كان بالنسبة إلى المفعول إذ قلت : زيد علمتُ قائمٌ، وعلمت لزيد قائم [٤].

ويقال لمن يجيز إلغاء "أرى" فقط لموافقتها لـ"أظنُ" ولم يجز إلغاء "أعلم" لكونها فعلا مؤثرا الآتي:

١- لم يكن إلغاء "أعلمَ" بالنسبة إلى المعلِم فيكونَ في إلغائها محذور، وإنما كان إلغاؤه بالنسبة إلى المسند والمسند إليه أي المفعولين الثاني والثالث، وهما غير متأثرين بـ" أعلم" كما

---

[١] سورة سبأ الآية " ٧" .

[٢] شرح التسهيل ١٠٣/٢

[٣] انظر: المصدر السابق ١٠٤/٢

[٤] انظر: شرح الكافية للرضي ١٦٧/٤

هما غير متأثرين بـ "علم" فلا يمتنع إلغاء "أعلمَ" عنهما كما لم يمتنع إلغاء (علم) عنهما [١] .

٢- إن إلحاق "أرى" بـ" أظن" من جهة المعنى ليس بأولى من إلحاق "أعلم" بـ"علم"، بل الأمر بالعكس ؛ لأن مفهوم " أعلمت " مستفاد من مفهوم "علمت" كاستفادة "أظن" من "أري"، فالمناسبتان مستويتان [٢].

ثم إن بين (أعلمت وعلمت) مناسبتين أخريين وهما رجوعهما إلى مادة واحدة، واستواؤهما في التصرف بخلاف (أرى وأظن) فإنهما مختلفان في المادة والتصرف، أما التخالف في المادة فظاهر، وأما في التصرف فلأن "أرى" لم يستعمل منه ماضٍ، فقد بان أن مناسبة "أرى" لـ "أظن" أضعف من مناسبة "أعلمت" لـ"علمت"، فلما أجاز من أجاز إجراء "أرى" مجرى "أظن" للموافقة المعنوية، فأن يجري "أعلمت" مجرى "علمت" أحق وأولى للموافقة اللفظية والمعنوية [٣] . ومن أجله قلنا ونقول أيضا: إن المحقق هو من يرى جواز الإلغاء والتعليق مطلقا في باب (أعلم وأرى) المتعدي إلى ثلاثة لورود الشواهد القرآنية والشعرية مؤيّدة لهذا المذهب.

---

[١] انظر: شرح التسهيل ٢/١٠٤، هكذا قدم " علم " على " أعلم ".

[٢] قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢/١٠٤، : ((لأن مفهوم (علمت) مستفاد من (أعلمت) كاستفادة مفهوم أظن من أرى))، أرى أن في العبارة نوعا من الخلل ؛ لأن (علم) هو الأصل؛ لأنه فعل ثلاثي متعدّ إلى اثنين بدون أي زيادة، و(أعلم) زيدت عليه همزة النقل فصارت فعلا رباعيا، وهي ترجع في جذورها إلى العين واللام والميم، فكان ينبغي أن يقال: مفهوم (أعلمت) مستفاد من مفهوم (علمت) لاتحادهما في المادة ،واستوائهما في التصرف .

[٣] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٠٤ .

المطلب الثالث: حكم إلغاء وتعليق (أعلم وأرى) المتعديين إلى اثنين ومذاهب العلماء فيه

لقد أوجب النحاة إعمال (أعلم وأرى) المتعديين بالهمزة إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر كيفما وقعا في الكلام متقدمين أو متأخرين أو متوسّطين [١]، فأجمعوا على أنه لا يجوز إلغاء هذين الفعلين عن مفعوليهما؛ لأنهما كالأفعال المؤثرة التي لا يجوز إلغاؤها نحو: "كسا وأعطى" مما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر [٢]، ولأن المفعول الثاني ههنا مغاير للمفعول الأول حيث لا يجوز الإخبار عن الأول بالثاني في هذا الباب [٣]،فلا يصح لك أن تلغي الفعل وتخبر عن زيد في الأمثلة الآتية؛ لفساد المعنى؛ ولأن ما يبقى من الكلام بعد إلغاء الفعل في هذا الباب لا يكون جملة مستقلة مفهمةً، نحو: كسوت زيدا ثوبا، أعطيت زيدا درهما، وأعلمت زيدا الحكم، وأريت زيدا الهلال، فلو ألغيت الفعل في هذه الأمثلة يبقى "زيدٌ ثوبٌ وزيدٌ درهمٌ وزيدٌ الحكمُ وزيدٌ الهلالُ"، والمفعول الثاني فيها غير الأول، فلا يصح أن تخبر بالثاني عن الأول، فلما أشبه (أعلمَ وأرى) بـ (كسا وأعطى) في التعدي لاثنين أخذا حكمهما ؛ لأن الشيء إذا كان أشبه شيئا أخر فإنه يأخذ حكمه، ومن ثمّ أجمعوا على عدم جواز إلغاء "أعلمَ وأرى" المتعدّي لاثنين عن مفعوليهما لأنهما كالأفعال المؤثّرة التي لا تستغنى بالأول عن الثاني، ولا بالثاني عن الأول نحو: (كسا وأعطى).

أما التعليق فقد اختلف النحاة فيه على مذهبين وهما:

المذهب الأول : أنه لا يجوز تعليق (أعلمَ وأرى) المتعديين لاثنين عن المفعول الثاني كما لم يجز فيهما الإلغاء؛ لأن التعليق لا يجوز إلا حيث يجوز الإلغاء، وقد ثبت بالإجماع عدم جواز الإلغاء في هذين الفعلين لأسباب سبق ذكرها، وهو مذهب ابن مالك، قال في الألفية:

وإن تعدَّيا لواحد بلا ... همزة فلاثنين به توصلا

والثاني منهما كثانيْ اثنيْ كسا ... فهو به في كل حكمِ ذوائتسا

---

[١] انظر: شرح الأشموني ٨١/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٠/٢

[٢] شرح الأشموني ٨١/٢

[٣] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٧، ٨٢

المذهب الثاني : أنه يجوز تعليق هذين الفعلين (أعلمَ وأرى) عن المفعول الثاني لورود السماع بذلك نحو قوله تعالى: ﴿ ربِّ أرني كيف تحيي الموتى ﴾ [١] و"أرني" من الإراءة بمعنى اجعلني أبصر بعيني، ولا شك أن الرؤية في الآية بصرية لا علمية[٢] ؛ لأن قرينة السياق تشهد بذلك، وقد عدّي"رأى" بالهمزة إلى اثنين، أحدهما ياء المتكلم، والآخر الجملة الاستفهامية المعلق عنها الفعل بـ"كيف" التي وقعت في موضع نصب بالفعل (تحي) الذي بعدها، ولا يصح أن تقع في موضع نصب بما قبلها، وهو "أرى"؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله [٣]، وقد تبنى هذا المذهب ابن هشام، وتبعه الشيخ خالد الأزهري والأشموني والصبان والخضري [٤]، وهذا المذهب مؤيّد بما أعرب الزجاج والنحاس وابن الأنباري والعكبري وأبوحيان والسمين الحلبي [٥] قوله تعالى: ﴿ ربِّ أرني كيف تحيي الموتى ﴾ [٦]حيث قالوا: إنَّ "كيفَ" في الآية المذكورة في موضع نصب بما بعده من الفعل، وهذا يعني أنه ليس لـ"أرى" عمل في لفظ "كيف" والجملة الاستفهامية في موضع نصب مفعول "أرى" الثاني معلق عنها الفعل بـ "كيف" الاستفهامية، وقال الخضري معللا تعليق الفعلين المذكورين ((إنما جاز التعليق هنا لأن "أعلم" العرفانية قلبية و"أرى" البصرية ملحقة بها)) [٧].

هذا وقد حاول بعضهم الدفاع عن ابن مالك فيما ذهب إليه من منع التعليق في

---

[١] سورة البقرة الآية "٢٦٠" .

[٢] انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٨٣/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٤٥/١، والكشاف للزمخشري ١٥٨/١، والبحر المحيط ٣٠٨/٢

[٣] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ١٧٢/١

[٤] انظر: أوضح المسالك لابن هشام ٨٣/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢٦٧/١، وشرح الأشموني على الألفية ٨٢/٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٠/٢، وحاشية الخضري ٢٣٠/١

[٥] انظر :معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٤٥/١، وإعراب القرآن للزجاج ٣٣٣/١، والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ١٧٢/١ ،والتبيان للعكبري ١٧١/١، والبحر المحيط ٣٠٨/٢، والدر المصون ٦٣٠/١

[٦] سورة البقرة الآية "٢٦٠" .

[٧] انظر: حاشية الخضري على شرح بن عقيل ٢٣٠/١

"أعلم" العرفانية و"أري" البصرية مؤوّلا الآية المذكورة بعدة تأويلات وهي كالآتي:

التأويل الأول :إن الرؤية في الآية تحتمل أن تكون علمية لا بصرية [١]على حد قوله تعالى: ﴿ ألم تر إلى ربّك كيف مدّ الظل ﴾[٢]. ونقل الشيخ خالد الأزهري عن الحوفي قوله: ((الرؤية في الآية رؤية القلب، ومخرجها مخرج رؤية العين)) [٣]، ولا شاهد حينئذ في الآية الأولى لما نحن بصدده من جواز تعليق "أرى" البصرية لاحتمال أن تكون علمية[٤]، ونقول لهم: إن هذا التأويل بعيد للغاية ؛ لأن السياق يأبى ذلك حيث إن إبراهيم عليه السلام لم يكن يشكّ قطّ في قدرة الله تعالى على إحياء الموتى، وما كان من شأنه أن يكون كذلك، وإنما أبدى رغبته في مشاهدة إحياء الموتى بعينيه لمزيد من الطمأنينة القلبية [٥]، ﴿قال أو لم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئنّ قلبي﴾ [٦] ولهذا قال الأخفش [٧]: (فلم يكن ذلك شكّا منه، و لم يرد به رؤية القلب، وإنما أراد به رؤية العين) وقال الزمخشري: (أرني " أي بصّرني)[٨]، ثم إن البرهان الذي أقامه الله تعالى لإبراهيم لإثبات قدرته على إحياء الموتى والأعمال التي قام إبراهيم بتنفيذها من جمع أربعة أنواع من الطيور، وذبحهنّ ،وتقطيعهنّ ،وتوزيعهنّ على رؤوس الجبال، ثم دعوتهنّ بأسمائهنّ وحضورهن إلى إبراهيم سعيًا، كل ذلك أمور محسّة ومشاهدة بالعينين، لا بالقلب، فلا يصار إلى التأويل المرجوح تاركا الراجح المقبول .

التأويل الثاني : إن قوله تعالى: ﴿ربّ أرني كيف تحيي الموتى﴾ [٩] ليس من التعليق

---

[١] انظر: شرح التصريح على ا لتوضيح ٢٦٧/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٠/٢

[٢] سورة الفرقان الآية " ٤٥" .

[٣] انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢٦٧/١

[٤] انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٠/٢

[٥] انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٤٥/١

[٦] سورة البقرة الآية " ٢٦٠ " .

[٧] انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٨٣/١

[٨] انظر: الكشاف للزمخشري ١٥٨/١

[٩] سورة البقرة الآية " ٢٦٠ ".

في شيء لإمكان أن تجعل جملة "كيف تحي الموتى" في تأويل مصدر منصوب على المفعولية، والتقدير: أرني كيفية إحيائك الموتى، وذلك على حدّ قوله تعالى: ﴿وتبيّن لكم كيف فعلنا بهم﴾ [١] حيث جعلت جملة "كيف فعلنا بهم" في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية، والتقدير: وتبيّن لكم كيفية فعلنا بهم [٢].

التأويل الثالث : وهو أنه يحتمل أن تكون "كيف" قد استعملت في الآية استعمال الاسم المعرب المجرد عن الاستفهام بمعنى "الكيفية" فهو المفعول الثاني لـ"أرى" مضافة إلى الفعل بعدها على حدّ قوله تعالى ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ وعلى حدّ قوله تعالى: ﴿ألم تر كيف فعل ربك بعاد﴾ [٣] فليس في الآية تعليق [٤]، وهذه محاولات من قبل شرّاح الألفية دفاعا عن ابن مالك فيما ذهب إليه من منع التعليق في "أعلم أرى" المنقولين بالهمزة من"علم" العرفانية و"رأى" البصرية إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

والصواب في المسألة المذكورة جواز التعليق لورود السماع بذلك، فلا يترك ما ثبت بأوثق النصوص القرآن الكريم بالتأويلات البعيدة وقد قال الشيخ خالد الأزهري: ((إنّا لا نسلّم امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب كسا؛ لجواز أن يقول: اكسني كيف شئت، كما تقول: أرني كيف تفعل؛ لأنه سؤال عن مفعول به)) [٥] إلا أن كلامه لم يحظ بالتأييد والقبول، قال المحشي يس بن زين الدين الحمصي العليمي: ((هذا كلام ساقط لما تقدم من أن التعليق لا يدخل في غير أفعال القلوب وما ألحق بها، خلافا ليونس، فمجرد عدم التسليم لا ينبغي)) [٦].

---

[١] سورة إبراهيم الآية (٤٥) .

[٢] انظر: شرح ا لتصريح على ا لتوضيح ٢٦٧/١

[٣] سورة الفجر الآية " ٦" .

[٤] انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٠/٢، حاشية الخضري ٢٣٠/١

[٥] انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢٦٧/١

[٦] انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢٦٧/١

المبحث الثاني
أرأيت بمعنى أخبرني حكمها في التعليق

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: (أرأيت) مأخذها ودلالتها المختلفة.

المطلب الثاني: (أرأيت) بمعنى أخبرني ماهيتها وماهية التاء والكاف فيها واختلاف العلماء في ذلك.

المطلب الثالث: حكم تعليق (أرأيت) بمعنى أخبرني وموضع الجملة الإستفهامية بعدها.

المطلب الأول: (أرأيت) مأخذها ودلالتها المختلفة

قبل أن نتحدث عن جواز التعليق وعدمه ينبغي علينا أن نلقي الضوء على هذه الكلمة من حيث مأخذها ودلالتها، فنقول: إن "أرأيتك" صيغة كثيرة الدوران في القرآن الكريم، وفي كلام العرب [١]، فقد وردت في القرآن الكريم فيما يقرب من أربعة وثلاثين موضعا [٢]، والأصل الذي أخذت منه هذه الكلمة هو الراء والهمزة والياء ،وهو أصل ثلاثي يدلّ على نظر وإبصار بعين أو بصيرة [٣]، وهمزة " أرأيت" الأولى تحتمل أن تكون همزة التعدية، وقد تحدثنا عنها في باب " أعلم وأرى"المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل. وتحتمل أن تكون همزة الاستفهام دخلت على صيغة "رأيت" فصارت"أرأيت"ورأى" هذا له عدة معانٍ [٤].

الأول: أن تكون لإصابة الرئة، ويتعدّى إلى مفعول واحد، نحو: هل رأيت الرجل أي هل ضربتَ رئته؟ [٥].

الثاني: أن تكون للإدراك بحاسة البصر،وهو ما يسمى بـ "رأى" البصرية، ويتعدى إلى مفعول واحد نحو: أرأيت زيدا؟ أي هل أبصرته [٦] .

الثالث: أن تكون بمعنى الرأى والاعتقاد، وتتعدى إلى مفعول واحد أيضا نحو أرأيت الحرمة في المسألة؟ أي هل ذهبت فيها إلى الحرمة أو اعتقدت فيها الحرام؟ [٧].

وهذه الأقسام الثلاثة ليست مدار بحثنا، ولا يدخلها إلغاء ولا تعليق لانتفاء قلبيتها وعدم تعدّيها إلى مفعولين.

الرابع : أن تكون بمعنى الرؤيا المنامية، وقد ألحقت في التعدي لاثنين بـ"رأى" العلمية، ولا يدخله إلغاء ولا تعليق على رأي الجمهور[٨].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢١٢/٤

(٢) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم مادة " رأى " ص/٣٥٧

(٣) انظر: معجم المقاييس في اللغة مادة " رأى " ص/٤٣٦

(٤) انظر: المسائل الحلبيات ص/٦١ــ ٧٧، والبحر المحيط ١٢٩/٤، والدرر المصون ٥٥/٣

(٥) انظر: المسائل الحلبيات ص/٦١، وشرح التصريح على التوضيح ٢٥٠/١

(٦) انظر: المسائل الحلبيات ص/٦٣، وشرح التصريح ٢٥٠/١

(٧) انظر: المسائل الحلبيات ص/٦٣، ٦٩، وشرح التصريح على التوضيح ٢٤٩/١، ٢٥٠

(٨) انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢٥٠/١

الخامس: أن تكون علمية باقية على بابها، وهي الرؤية القلبية، وتتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر نحو: أرأيت زيدا قائما؟ أي هل علمت زيدا قائما ؟، ويدخلها الإلغاء والتعليق؛ لأنها باقية على معناها القلبي [١].

وقد تحدثنا عن هذا ضمن حديثنا عن أفعال القلوب، وقال ابن هشام: ((ولتصاريفهنّ ما لهن)) [٢].

السادس: أن تكون أَرَأَيْتُ بمعنى أَمَّا أو انتبه، وهو قول أبي الحسن الأخفش [٣] وأبي على الفارسي[٤]، ومنه قوله تعالى: ﴿أرأيت إذ أوينا إلى الصخرة فإني نسيت الحوت﴾ [٥] وقوله تعالى: ﴿قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم بماء معين﴾[٦] ومعنى الآية الأولى: انتبه فإني نسيت الحوت، ومعنى الآية الثانية: انتبهوا فمن يأتيكم ؟،ونقل أبو حيان عن الأخفش قوله ((الفاء في جواب أَرأيتَ على التضمين المذكور)) [٧] وقال الفارسي: ((ولذلك دخلت الفاء كما تدخل في جواب الجزاء)) [٨]، وهذا القسم أيضا لا يدخله إلغاء ولا تعليق [٩].

السابع: أن تكون بمعنى "أخبرني" وهذا القسم هو مدار حديثنا، وسوف نتحدث عنه مفصّلا - إن شاء الله -.

وهمزة "أرأيت" الأولى في هذه الأضرب كلها همزة استفهام، دخلت على "رأى" [١٠]، والأخرى همزة الأصل، وهي عين الكلمة، ويجوز في الهمزتين التحقيق على الأصل، وتسهيل

---

(١) انظر: الدر المصون ٣/٥٥

(٢) انظر : أوضح المسالك ٢/٦٣

(٣) انظر: رأي الأخفش في البحر ٤/١٣٠ ،وفي ارتشاف الضرب ٤/٢١٢٠

(٤) انظر: المسائل الحلبيات ص/٧٧

(٥) سورة الكهف الآية " ٦٣".

(٦) انظر: سورة الملك الآية " ٣٠ " .

(٧) نظار: ارتشاف الضرب ٤/٢١٢٠

(٨) المسائل الجلبيات ص/٧٨

(٩) وإنما لا يدخلها إلغاء ولا تعليق؛ لأنه بمعنى " انتبه " وهي لا تعلق ولا تلغي، فكذلك ما كان بمعناها، وهذا الذي قلته قياسا على ما قالوا في " أرأيت"بمعنى" أخبرني"، انظر: الكتاب ١/٢٣٩والبحر المحيط ٤/١٢٩، والدر السمين ٣/٥٦

(١٠) انظر: البحر ٤/١٢٩

الثانية بين بين لأجل التخفيف [١] ولا يجوز حذف الهمزة الثانية إلا إذا كانت (أرأيت) بمعنى (أخبرني) فتقول (أريت) بحذف الهمزة الثانية لالتقاء الساكنين، وهي قراءة عيسى بن عمر والكسائي[٢] ولغة أكثر العرب ،كما زعم الفراء[٣]، وذكر السمين أنها لغة فاشية نظما ونثرا[٤]، واستبعده النحاس جاعلا الحذف مختصّا بالشعر[٥].

وتاء " أرأيت" المجردة من معنى"أخبرني" تختلف باختلاف المخاطب، وتكون التاء ضمير الرفع فاعلا نحو: (أرأيت أرأيتما أرأيتم أرأيتِ أرأيتنّ)[٦]، ولا تلحقها كاف على أنها حرف خطاب، بل إن لحقتها كاف كانت ضمير النصب مفعولا به لـ"رأيت" المتعدي إلى واحد، ومفعولا أولا لـ "رأيت" المتعدي لاثنين المراد بها فعل القلب، وتختلف الكاف باختلاف المخاطب [٧]، وكذلك الاسم الظاهر الذي يعدّ مفعولا ثانيا لـ "رأيت" المراد بها فعل القلب نحو: أرأيتك زيدا؟ وأرأيتما كما الزيدين؟ وأرأيتموكم الزيدين؟ أرأيتكِ هندا وأرأيتماكما الهندين؟ وأرأيتُنكنّ الهندات؟ [٨].

وقال الزجاج وتبعه النحاس: ((فإن عدّيت الفعل إلى المفعول في هذا الباب صارت الكاف مفعوله ... تقول: أرايتك عالما بفلان وأرأيتما كما عالمين بفلان وأرأيتموكم عالمين بفلان؛ لأن هذا في تأويل أرأيتم أنفسكم)) [٩]، هذا إذا كانت "أرأيتَ" مجردة من معنى أخبرني فإن كانت أرأيتَ متضمنة معنى أخبرني، فإنها تختص بأحكام أخر نذكرها فيما يلي.

---

[١] تحقيق الهمزتين قراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة، والتسهيل قراءة نافع، انظر: إعراب القرآن للنحاس ٦٦/٢،والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٣٦٨/١ ،والبحر ١٢٩/٤ ،الدر المصون ٥٥/٣

[٢] انظر: إعراب القرآن للنحاس ٦٦/٢ ،والتبيان للعكبري ٣٦٨/١، والبحر ١٢٩/٤

[٣] وقال الفراء: "وتترك الهمز إن شئت، وهو أكثر كلام العرب" انظر: معاني القرآن للفراء ٣٣٣/١.

[٤] انظر: الدر المصون ٥٥/٣ والبحر المحيط ١٢٩/٤

[٥] انظر: إعراب القرآن للنحاس ٦٦/٢

[٦] انظر: البحر المحيط ١٢٩/٤، والدر المصون ٥٥/٣

[٧] انظر: الدر المصون ٥٥/٣

[٨] انظر: شرح الكافية للرضي ١٦٣/٤

[٩] انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٧/٢ ،وإعراب القرآن للنحاس ٦٧/٢

المطلب الثاني: أرأيت بمعنى أخبرني ماهيتها، وماهية التاء والكاف فيها واختلاف العلماء في ذلك.

لقد نص سيبويه والفراء والفارسي وابن عصفور وغيرهم على أنَّ أرأيت أو أرأيتك تتضمن معنى أخبرني [١]، وذكر الرضي: أنَّ أرأيتَ المتضمنة لمعنى أخبرني لا تستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء، وأنَّها صارت بعد التضمين كاسم الفعل المنقول إلى الفعلية عن شيء آخر[٢]، وذكر أبوحيان أنها تلتزم صيغة الخطاب [٣]، والهمزة الأولى للاستفهام ،والثانية همزة الأصل يجوز حذفها لالتقاء الساكنين نحو(أريت) وقد تحدثنا عنها.

أما تاء أَرَأَيْتَ المتضمنة لمعنى أَخْبِرْني فإنه يجوز أن تختلف باختلاف المخاطب، فلا تلحقها كاف [٤] نحو (أرأيت، وأرأيتما، وأرأيتم، وأرأيتِ، وأرأيتنّ)، قال تعالى: ﴿أرأيت الذي ينهى عبدا إذا صلّى ،أرأيت إن كان على الهدى﴾ [٥]وقال تعالى: ﴿قل أرأيتم إن جعل الله عليكم الليل سرمدا إلى يوم القيامة، من إله غير الله يأتيكم بضياء أفلا تسمعون﴾[٦].

ويجوز أن تلزم التاء الإفراد والتذكير مع الفتحة في جميع صيغ الخطاب، وتلحقها حينئذ الكاف الحرفية التي هي لمجرد الخطاب مشعرة باختلاف المخاطب، فيستغني حينئذ بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتأنيثا عن تصريف تاء الخطاب نحو: أرأيتَكَ، وأرأيتَكُما، وأَرَيتَكُمْ، وأَرأيتَكِ وأرأيتكُنّ) [٧] قال تعالى:﴿ أرأيتك هذا الذي كرّمت عليّ ﴾ [١]وقوله تعالى:

---

(١) انظر:الكتاب ٢٣٩/١ ،ومعاني القرآن للفراء ٣٣٣/١، والمسائل الحلبيات للفارسي ص/٧٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٩١/٢

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ١٦٢/٤

(٣) انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢١٢٠/٤

(٤) انظر: البحر المحيط ١٢٩/٤

(٥) سورة العلق الآية ٩ــ ١١

(٦) سورة القصص الآية" ٧٢" .

(٧) قال الفراء في معانيه (٣٣٣/١) وإنما تركت العرب التاء واحدة لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل منها واقعا على نفسها، فاكتفوا بذكرها في الكاف؛ ووجهّوا التاء إلى المذكر والتوحيد "، انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٨٩/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢٤٦/٢ــ ٢٤٧، والبيان لابن الأنباري ٣٢١/١، والتبيان للعكبري ٣٦٨/١، وشرح الكافية ١٦٢/٤، والمسائل الحلبيات ص/٧٥، والدر المصون ٥٦/٣، والبحر ١٢٩/٤

﴿أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون﴾ [٢].

هذا وقد اختلف النحاة في تحديد ماهية التاء والكاف ومحل إعرابهما في(أرأيتك) وأخواتها على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول للبصريين، والمذهب الثاني للكسائي،و المذهب الثالث للفراء[٣].

المذهب الأول للبصريين: وهم يقولون إن "التاء" في (أرأيتك) ضمير الفاعل، وما يلحقها من الكاف نحو: أرأيتك أو الكاف والميم نحو: أرأيتكم أو الكاف والنون نحو: أرأيتكنّ حرف لمجرد الخطاب جيئ به للدلالة على اختلاف المخاطب، حيث أغنى اختلافها عن اختلاف التاء تجنّبا عن الجمع بين حرفي خطاب وهذه الكاف ليس لها موضع من الإعراب؛ لأنها حرف خطاب زائدة للتأكيد [٤].

واستدلّوا بما يأتي:

أولا: قالوا إن كاف أرأيتك مثل كاف رويدك زيدا بمعنى أرود زيدا ،ومثل كاف ذاك وذلك وهنالك؛ إذ ليس لهذه الكاف أي موضع من الإعراب [٥]وقال الأخفش: ((ومثل ذلك قول العرب: أبصرك زيدا، يدخلون الكاف للمخاطبة ،و إنما هي: أبصر زيدا))[٦].

ثانيا: أنه لو جُعِلَ للكاف موضعٌ من الإعراب لكان هذا الموضع نصبا، ولوجب أن يكون الاسم الواقع بعدها إيَّاها في المعنى، وفي كون الاسم الواقع بعدها غيرها دلالة على أنها ليست المفعول الأول، فإذا لم تكن المفعول الأول لم يكن لها موضع الإعراب [٧].

---

(١) سورة الإسراء الآية " ٦٢"

(٢) سورة الأنعام الآية " ٤٠"

(٣) انظر: البحر المحيط ١٢٩/٤، والدر المصون ٥٧/٣

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٨٩/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للنحاس ٢٤٦/٢، والبيان للأنباري ٣٢١/١، والتبيان للعكبري ٣٦٨/١. والكشاف للزمخشري ١٣/٢

(٥) انظر :معاني القرآن للأخفش ٤٨٩/٢، والمسائل الحلبيات للفارسي ص/٧٦

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٢م ٤٨٩

(٧) انظر: المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ص/٧٥، ٧٦

ثالثا: إنما يكون للاسم موضع من الإعراب لا للحرف، والكاف ههنا حرف، وليست اسما؛ لأنها لو كانت اسما لكانت إما مجرورة أو مرفوعة أو منصوبة، وكل ذلك باطل للأسباب الآتية:

أمّا الأول؛ فلأنه لا جارّ ههنا [١].

وأما الثاني؛ فلأن الكاف ليست من ضمائر الرفع، وأنه لا رافع لها، فلا تعدّ الكاف فاعلا؛ إذ لو جعلناها فاعلا مع وجود الفاعل الذي هو " التاء" لكنا قد جعلنا لفعل واحد فاعلين بمعنى واحد، وهذا هو الفساد في الوجه الثاني [٢].

وأما الثالث فهو أن تكون منصوبة، وذلك باطل لوجوه أربعة :

أحدها: أن أرأيت المتضمنة لمعنى أخبرني لا تتعدى إلا إلى مفعولين نحو: أرأيت زيدا ما صنع؟ فلو جعلنا الكاف في موضع نصب، لكنَّا قد عدَّينَا الفعل إلى ثلاثة مفعولين الكاف والاسم الظاهر وجملة الاستفهام، [٣] نحو: أرأيتك زيدا ما صنع؟ وهذا لا يجوز؛ لأن ما يتعدى إلى ثلاثة هي أفعال معدودة نحو: أعلم، وأرى، وما ضمن معناهما، وقد سبق حديثنا عنها.

ثانيها: قاله أبو البقاء العكبري: ((أنه لو كان مفعولا لكان هو الفاعل في المعنى، وليس المعنى على ذلك؛ إذ ليس الغرض أرأيتَ نفسك؟ وإنما الغرض أرأيت غيرك؟ ولذلك قلتَ: أرأيتك زيدا؟ و"زيدٌ " غير المخاطب، ولا هو بدل منه)) [٤].

الثالث: قاله الزجاج وتبعه الزمخشري وابن الأنباري وكثير ممن جاء بعدهم[٥]، وهو أنك لو جعلت الكاف في موضع نصب لكنت قد عدّيت الفعل إلى الكاف، وإلى زيد، وهذا محال في المعنى، ومتناقض في الإعراب؛ لأن قولك: أرأيتك زيدا ما حاله؟ معناه: أرأيت

---

(١) انظر: التبيان للعكبري ٣٦٨/١

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٦/٢ ،والبيان للأنباري ٣٢١/١، والتبيان للعكبري ٣٦٨/١. والدر المصون ٥٧/٣

(٣) انظر :التبيان للعكبري ٣٦٩/٢ ،والدر المصون ٥٧/٣

(٤) انظر: التبيان للعكبري ٣٦٩/١

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٤٦/٢، وتفسير الكشاف للزمخشري ١٣/٢، والبيان لابن الأنباري ٣٢١/١، الدر المصون ٧٥/٣

نفَسك زيداً ما حالُه؟ وهذا هو الفساد المعنوي؛ لأنك تستفهم عن نفسه في صدر السؤال، ثم ترد السؤال إلى غيره في آخره، أو تخاطب أولا، ثم تأتي بغائب آخر.

والرابع: أننا لو جعلنا الكاف في موضع نصب مفعولا أول، لكان ينبغي أن تظهر على التاء علامة المثنى والمجموع تذكيرا وتأنيثا، وهذا إخراج لأرأيت من معنى أخبرني إلى بابه الأصلي، وهو المعنى القلبي، فتكون الكاف مفعولا أوّل، والاسم الذي بعده مفعولا ثانيا نحو: أرأيتك عالما بفلان؟ وأرأيتماكما عالمين بفلان، وأرأيتكِ عالمة بفلان وأرأيتموكم عالمين بفلان [١]، وقد تحدثنا من قبل عن شيء منه.

المذهب الثاني: وهو مذهب الكسائي:

وهو أن التاء في "أرأيتك" هو الفاعل، وأن أداة الخطاب اللاحقة في موضع المفعول الأول [٢].

المذهب الثالث: مذهب الفراء: وهو أن التاء مجرد حرف خطاب، مثلها مثل التاء في "أنت" [٣]، وأن الكاف أداة خطاب موضعها نصب، وتأويلها رفع [٤]، معناه أن الكاف ضمير نصب من حيث اللفظ، وضمير رفع من حيث المعنى، واستعير ضمير النصب للرفع[٥]، ومثلها كاف أسماء الأفعال نحو"رويدك" و"دونك" و"عليك" ونحوها حيث إن الكاف فيها مخفوضة لفظا، ومرفوعة معنى؛ لأنها في مكان الفاعل [٦] .

هذا وقد ردّ الزجاج والعكبري وغيرهما على الفراء للأسباب التي ذكرناها ضمن سلسلة من أدلة المذهب الأول .

وقال الزجاج مشيرا إلى مذهب الفراء: ((هذا لم يقله من تقدم من النحويين، وهو

---

[١] انظر: معاني القرآن للزجاج ٢٤٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٦٧/٢، والتبيان للعكبري ٣٦٩/١

[٢] انظر: البحر المحيط ١٢٩/٤

[٣] انظر :المرجع السابق .

[٤] انظر :معاني القرآن للفراء ٣٣٣/١، وإعراب القرآن للنحاس ٦٦/٢

[٥] انظر :البحر المحيط ١٢٩/٤

[٦] انظر: معاني القرآن للفراء ٣٣/١ ٣، وشرح الكافية للرضي ١٧١/٣

خطأ ... والذي يذهب إليه النحويون الموثوق بعلمهم أن "الكاف" لا موضع لها))[١]، وقد انتهج نهجه كثير ممن جاء بعده في تخطئة مذهب الفراء، وقد ناقش ابن هشام المذاهب الثلاثة المذكورة فصحَّح مذهب البصريين مبيّنا أنه قول سيبويه، وخطَّأ المذهبين الآخرين قائلا: ((أن مذهب الفراء يردّه صحة الاستغناء عن الكاف، وأنها لم تقع مرفوعة وأن مذهب الكسائي يلزمه أن يصحّ الاقتصار على المنصوب في نحو: أرأيتك زيدا ما صنع؟ لأنه المفعول الثاني، ولكن الفائدة لا تتمّ عنده)) [٢] أي أنه بدون ذكر الجملة الاستفهامية التي تبيّن حال المستخبر عنه لا تتمّ الفائدة.

هذا ما جرى بين النحاة في تحديد ماهية التاء والكاف في "أرأيتك" وقد أوردناه ههنا لماله من صلة بما نحن فيه، وفيما يلي نتحدث عما إن كان التعليق فيها جائزا أم لا؟ .

المطلب الثالث: حكم تعليق أرأيت بمعنى أخبرني ومحل الجملة بعدها

أولا: حكم تعليق (أرأيت): لقد ثبت لنا أن للنحاة في القضية المذكورة رأيين، الأول رأي الجمهور، والآخر لمن خالفهم.

فقد ذهب الجمهور إلى أنَّ أرأيت بمعنى أخبرني لا يدخلها إلغاء ولا تعليق [٣]؛ لأنَّهما من خصوصيات أفعال القلوب، و"أرأيت" لما تضمنت معنى "أخبرني" فإنها خرجت عن بابها إلى باب آخر، فأخذت حكمه [٤]، والظاهر أن الشيء إذا أشبه شيئا آخر أو تضمّن معناه فإنه يأخذ حكمه، ويجري مجراه، و"أخبرني" من الأفعال التي لا تعلّق ولا تلغى، فكذلك ما كان بمعناه [٥].

---

[١] انظر: معاني القرآن للزجاج ٢٤٦/٢

[٢] انظر: مغني اللبيب لابن هشام (حرف الكاف) ص/٢٤٠

[٣] ذكر أبوحيان أن المفعول الأول في أرأيتك زيدا أبو من هو؟ ملتزم فيه النصب، وأنه أمر متفق عليه بين النحاة، انظر: البحر المحيط ١٢٩/٤. وارتشاف الضرب ٢١١٩/٤، وذكر السمين الحلبي أن عدم دخول الإلغاء والتعليق في " أرأيت" بمعنى أخبرني رأي ا لجمهور، انظر: الدر المصون ٥٦/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢٢/١، وشرح التسهيل ٩١/٢

[٤] انظر: المسائل الحلبيات للفارسي ص/٧٥، والنكت الأعلم ٣٣٠/١

[٥] انظر :المصدر السابقان ،و انظر: البحر المحيط ١٢٩/٤

من أجل ذلك أوجب الجمهور إعمال أرأيت أو أرأيتك المتضمنة لمعنى "أخبرني" في مفعوليه، ويكون مفعولها الأول واجب النصب؛ لأنه سيكون اسما ظاهرا، ومفعولها الثاني في موضع نصب؛ لأنه سيكون جملة استفهامية نحو: أرأيت زيدا ما حاله ؟، وأرأيتك زيدا ما صنع؟ وزيدا مفعول "أرأيت" الأول واجب النصب لا يجوز رفعه أبدا على التعليق، والجملة الاستفهامية في موضع النصب المفعول الثاني [١]، وقال سيبويه: ((أرأيتك زيدا أبو من هو؟ وأرأيتك عمرا أعندك هو أم عند فلان؟ لا يحسن فيه إلا النصب في "زيدا" ألا ترى أنك لو قلت: أرأيت أبو من هو؟ أو أرأيت أزيد ثم أم فلان؟ م يحسن؛ لأن فيه معنى أخبرني عن زيد... فعلى هذا أجري وصار الاستفهام في موضع المفعول الثاني)) [٢].

الرأي الآخر لمن خالف الجمهور، وهو أنَّ أرأيتَ تُعلّقُ كثيرا، وقد انتقد المخالفون الجمهور - وفي مقدمتهم سيبويه - قولهم: إنَّ أرأيت بمعنى أخبرني لا تعلّق[٣]. واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أ غير الله تدعون﴾ [٤] وقوله تعالى: ﴿أرأيت الذي ينهى عبدا إذا صلى، أرأيت إن كان على الهدى أو أمر بالتقوى، أرأيت إن كذّب وتولّى، ألم يعلم بأن الله يرى﴾ [٥].

فظاهر هذه الأدلة يدل على تعليق أرأيت بمعنى أخبرني، كما يزعم من خالف الجمهور في رأيهم.

وفي واقع الأمر أن مذهب الجمهور لا يعارض بمثل هذه الأدلة التي ظاهرها تعليق،

---

[١] انظر :المسائل الحلبيات ص/٧٦، وفي شرح الكافية للرضي ٤(/١٦٢) كلام مماثل لما ذكر غير أن الرضي رفض أن تكون جملة استفهام بعد "أرأيت" في موضع نصب.

[٢] انظر :الكتاب ١/٢٤٠،٢٣٩

[٣] لقد ذكر أبو حيان (في ارتشاف الضرب ٤/٢١١٩ ،وفي البحر ٤/١٢٩ ،١٣٠) والسمين الحلبي في (الدر المصون ٣/٥٦) المذهب المخالف للجمهور دون أن يذكر أسماءهم، وقالا: إن كثيرا من النحاة اعترضوا سيبويه وخالفوه وأجازوا تعليق "أرأيت" هذا و لم أعثر على أسماء هؤلاء الذين خالفوا سيبويه، و لم أجد أحدا غير أبي حيان والسمين الحلبي ذكر هذا الخلاف.

[٤] سورة الأنعام الآية " ٤٠ " .

[٥] سورة العلق الآية ٩ ــ ١٤

وليست من التعليق في شيء[١]؛ لأن أرأيت في الأصل تتعدى إلى مفعولين، وتضمنها لمعنى "أخبرني" لا يمنعها من التعدي إليهما [٢].

ثم إن مفعوله الأول إن لم يكن يذكر في اللفظ فإنه يحذف [٣]، وكذلك الجملة الاستفهامية التي تكون في موضع المفعول الثاني إن لم تكن تذكر فإنها تقدر[٤]، ومما ذكر فيه مفعولا (أرأيت) قولك أرأيت زيدا ما صنع؟ ومنه قوله تعالى: ﴿أرأيتم ما تدعون من دون الله أروني ماذا خلقوا﴾ [٥]فقوله تعالى: ﴿ما تدعون من دون الله﴾ المفعول الأول للفعل أرأيتم وقوله: ﴿ماذا خلقوا﴾ جملة استفهامية في موضع المفعول الثاني، وقوله: ﴿أروني﴾ بمنزلة التأكيد والاعتراض بين المفعولين [٦].

ومما حذف أو قدّر فيه مفعولا أرأيت قوله تعالى: ﴿قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله الخ﴾ [٧]؛ لأن التقدير أرأيتكم عبادتكم الأصنام هل تنفعكم؟ [٨] ومما قدّرت فيها الجملة الاستفهامية السادة مسد المفعول الثاني قوله تعالى: ﴿أرأيتك هذا الذي كرمت عليّ﴾ [٩] أي أرأيتك هذا المكرم لم كرمته؟ [١٠]وعلى هذا النهج أوّل كثير من الآيات القرآنية التي وردت فيها أرأيتَ المتضمننة لمعنى أخبرني.

وقد حاول من انتصروا لمذهب الجمهور وهو مذهب سيبويه أيضا أن يجيبوا عما

---

(١) قال أبو حيان في معرض حديثه عن أدلة المخالفين (في ارتشاف الضرب ٢١٩١/٤، ٢١٢٠) ((واستدلوا بآيات من القرآن وقع فيها ما ظاهره التعليق)) وقال السمين الحلبي بعد ما ذكر أدلة المخالفين (في الدر المصون ٥٦/٣) ((وهذا لا يرد على سيبويه ،وسيأتي تأويل ذلك قريبا)) .

(٢) انظر :المسائل الحلبيات ص/٧٥، والنكت للأعلم ٣٣٠/١

(٣) انظر :شرح الكافية للرضي ١٦٢/٤

(٤) انظر: المسائل الحلبيات للفارسي ص/٧٦، وشرح الكافية للرضي ١٦٢/٤

(٥) سورة الأحقاف الآية " ٤" .

(٦) انظر: المسائل الحلبيات للفارسي ص/٧٧

(٧) سورة الأنعام الآية " ٤٠ " .

(٨) الدر المصون ٥٩/٣

(٩) سورة الإسراء الآية " ٥" .

(١٠) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٩/٣، وشرح الكافية للرضي ١٦٢/٤

استدل به المخالفون، فقالوا إنَّ مفعولي أرأيتكم في قوله تعالى: ﴿قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله الخ﴾ محذوفان يدل عليهما المعنى، والتقدير: أرأيتكم عبادتكم الأصنام هل تنفعكم؟ أو أرأيتكم اتخاذكم غير الله إلها هل يكشف ضرّكم، وهذا ما اختاره السمين الحلبي[١]، وقد استضعفه أبو حيان [٢] وقال: إن أحسن ما يقال في الآية المذكورة، وفي غيرها من الآيات الأخرى التي وردت فيها " أرأيت" أن المسألة من باب التنازع في المفعول الأول بين "أرأيت" وبين ما يعقبها من الفعل، ففي قوله تعالى: ﴿قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أ غير الله تدعون﴾ [٣] تنازع بين أرأيتكم وبين فعل الشرط (إن أتاكم) والمتنازع عليه هو لفظ "عذاب الله" فأعمل الثاني وهو أتاكم فارتفع به "عذابُ الله" وأضمر في الأول ضمير "العذاب" فلو أعمل الأول في العذاب لكان التركيب "عذاب الله" بالنصب، والتقدير كما يرى أبو حيان: قل أرأيتكم عذابَ الله إن أتاكم أو الساعةَ إن أتتكم أغير الله تدعون لكشفه أو لكشف نوازلها [٤].

وفي الآية المذكورة توجيه ثالث استضعفه أبو حيان ومن تبعه وهو: أن الشرط وجوابه قد سدّ مسد مفعولي " أرأيتكم"؛ لأنه قد حصل بالشرط وجوابه المعنى المقصود فلم يحتج الفعل (أريتكم) إلى مفعول، وهذا الوجه كما يقول السمين "ليس بشيء"؛ لأن الشرط وجوابه لم يعهد فيهما أن يَسُدَّا مسد مفعولي "ظنّ"، وكون الفعل غير محتاج لمفعول إخراج له عن وضعه، فإن عني بقوله: "سدَّ مسدَّه" أنهما دالان عليه فهو المدّعَى"[٥]، هذا ما يتعلق بالآية الأولى.

وأمّا الآية الثانية التي استدل بها المخالفون وهو قوله تعالى: ﴿أرأيت الذي ينهى عبدا إذا صلى، أرأيت إن كان على الهدى أو أمر بالتقوى، أرأيت إن كذّب وتولّى، ألم يعلم بأن

---

[١] انظر: الدر المصون ٣/٥٩

[٢] البحر المحيط ٤/١٣٠

[٣] سورة الأنعام " ٤٠ ".

[٤] انظر: البحر المحيط ٤/٥٩

[٥] انظر: الدر المصون ٣/٥٧

الله يرى﴾ [١] فقد قال أبو علي الفارسي: ((إن أرأيت الثانية بدل من الأولى، والاستفهام في موضع المفعول الثاني للفعل الأول، ويجوز أن يكون المفعول الثاني محذوفا من الأول لدلالة قوله تعالى: ﴿ ألم يعلم بأن الله يرى ﴾ على ذلك)) [٢].

و قال أبو حيان وتبعه السمين الحلبي: إنَّ أرأيت وردت في الآية ثلاث مرات، والجملة الاستفهامية التي بعد أرأيت الثالثة في موضع المفعول الثاني لها، ومفعولها الأول محذوف، وهو ضمير يعود على (الذي ينهى عبدا) الواقع مفعولا أول لأرأيت الأولى، ومفعولها الثاني محذوف دلّ عليه المفعول الثاني لـ "أرأيت" الثالثة، أمّا "أرأيت" الثانية فقد حذف منها مفعولاها لدلالة المفعول الأول من "أرأيت" الأولى، والمفعول الثاني من "أرأيت" الثانية على ذلك [٣].

هذا ما يتعلق بالدليل الثاني مما استدلّ به من يرون جواز التعليق في " أرأيت" مخالفين بذلك رأي الجمهور، وفيما يلي نتحدث عن موضع الجملة الاستفهامية التي لا بد منها ظاهرة أو مقدرة بعد"أرأيت" المتضمنة لمعنى"أخبرني".

موضع الجملة الاستفهامية بعد (أرأيت)

لقد اختلف النحاة في موضع الجملة الاستفهامية الواقعة بعد "أرأيت" فذهب الجمهور وفي مقدمتهم سيبويه إلى أن الجملة الاستفهامية الواقعة بعد "أرأيت" في موضع نصب مفعول ثان لها، ولا يجوز تعليقها عن هذه الجملة الاستفهامية، وإن جاز في غيرها من أخواتها[٤]، وقد أنكر الرضي أن يكون للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام الواقعة بعد "أرأيت" أي محل من الإعراب معلّلاً ذلك بأنها جملة مستأنفة جيء بها لبيان الحال المستخبر عنها، مشيرا إلى أنَّ

---

[١] سورة العلق الآية " ٩ــ ١٤ ".

[٢] انظر: المسائل الحلبيات ص/٧٦

[٣] انظر :البحر المحيط ٤٩٠/٨، والدر المصون ٥٤٧/٦

[٤] قال سيبويه (في الكتاب ٢٤٠/١)متحدثا عن ذلك "فعلى هذا أجري وصار الاستفهام في موضع المفعول الثاني" وقال الفارسي متحدثا عن الموضوع نفسه، فأما الاسم المنصوب بعد (أرأيتك) فالمفعول الأول وما بعده من الاستفهام في موضع المفعول الثاني ،وموضعه نصب بذلك" (المسائل الحلبيات ص/٧٦،) وينظر:في ارتشاف الضرب ٢١١٩/٤، والدر المصون ٥٨/٣

جَعْلَ الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لـ "رأيت" هو ظَنُّ البعضِ [١] .

وذهب ابن كيسان إلى أن الجملة الاستفهامية في موضع بدل من الاسم المنصوب بعد "أرأيت" [٢] فيكون معنى قولك: " أرأيت زيدا ما صنع؟ أرأَيت زيداً صنعَه؟.

وهذا يؤدّي إلى أن تجعل "أرأيت" متعدّية لمفعول واحد، والصواب هو ما قاله الجمهور؛ لأنه إبقاء لـ " أرأيت" على بابها، وهو التعدي إلى اثنين، وبهذا نختم ما يتعلق بـ"أرأيت".

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ١٦٢/٤

[٢] انظر رأي ابن كيسان في ارتشاف الضرب (٢١١٩/٤) وهنا نشير إلى أن في نقل أبي حيان رأي ابن كيسان نوعا من التضارب، فقد نقل في ارتشاف الضرب رأي ابن كيسان بأن الجملة الاستفهامية بدل من الاسم المنصوب بعد " أرأيت " ونقل في البحر ١٣٠/٤، رأيه " أنها بدل من " أرأيت " .

المبحث الثالث

ما يوافق أفعال القلوب أو يتضمّن معناها من الأفعال غير القلبية، موانع عملها وأقوال العلماء فيها

ولّما فرغنا من الحديث عن المبحثين الأول والثاني الذين قد دار الحديث فيهما على ما أخذ من أفعال القلوب من (علم ورأى) بهمزة النقل، فصار"أعلم وأرى" وما ضُمِّنَ معناهما مما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، نريد الآن أن نتحدث عما يوافق أفعال القلوب موافقة لفظية أو معنوية أو ما يتضمّن معناها، ويكون سببا من أسباب العلم.

وقبل أن نذكر هذه الأفعال ذكرا مفصّلا ينبغي أن نشير إلى أن هذه الأفعال لا يجوز فيها إلا التعليق، ولا يكون تعليقها عن العمل إلا بالاستفهام، قال ابن مالك: ((ويشاركهنّ فيه مع الاستفهام نظر، وأبصر، وتفكر ،وسأل وما وافقهن أو قاربهنّ)) [١].

بناءً على ما سبق فإن الأفعال غير القلبية التي يدخلها التعليق بأداة من أدوات الاستفهام لأجل موافقتها لأفعال القلوب أو تضمنها معناها أو كونها سببا من أسباب العلم تشمل الأنواع التالية من الأفعال.

النوع الأول: ما يوافق أفعال القلوب من جهة اللفظ فقط نحو "رأى" البصرية؛ لأنها توافق في اللفظ "رأى" القلبية، وقد ذكر سيبويه [٢] هذا الفعل وتبعه المازني وابن مالك [٣]، مثاله ما ذكر سيبويه أما ترى أيّ برق ههنا؟ أى أما تبصر أي برق ههنا؟؛ لأن الرؤية سبب من أسباب العلم، وقد أنكر ابن عصفور أن تكون "ترى" بمعنى تبصر لاحتمال أن تكون بمعنى "تعلم"، كأنه قال أما تعلم أيّ برق ههنا؟ وإذا أمكن حملها على العلمية كان أولى لأن التعليق بابه أن يكون في أفعال القلوب [٤]، ولا شكّ أن النزاع في مثل ذلك بين النحاة نِزاع لفظي؛ لأن تعليق "رأى" في المثال المذكور سواء كانت بمعنى "تبصر" أو بمعنى "تعلم" إنما كان

---

[١] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٢

[٢] انظر: الكتاب ٢٣٦/١

[٣] انظر :رأي المازني في النكت للأعلم ٣٢٧/١، وشرح الجمل ٣٢٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٩/٢

[٤] انظر :شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٠/١

على سبيل التضمين لا على سبيل التأصيل.

النوع الثاني: ما يوافق أفعال القلوب من جهة المعنى نحو: استنبأ بمعنى استعلم أي طلب العلم، ذكره ابن مالك وأبو حيان والسيوطي [١]، قال تعالى: ﴿يستنبئونك أحقّ هو﴾[٢] أي يستخبرونك أحق هو، أو يستعلمونك أحق هو؟ "الكاف" المفعول الأول لاستنبأ، والجملة الاستفهامية معلق عنها الفعل سادة مسد المفعول الثاني، إن كانت "استنبأ" بمعنى استخبر أو سادة مسدّ المفعولين الثاني والثالث إن كانت بمعنى "استعلم" [٣].

ومما يوافق أفعال القلوب في المعنى فعل الشك والتردد، نحو: شككت وترددت فإنهما يوافقان في المعنى "ظننتُ" إذا كان الظن بمعنى الشك لا بمعنى اليقين، تقول: شككت أزيد في الدار أم عمرو؟ وترددت أ مسافر زيد أم هو مقيم؟ [٤].

و مما يوافق أفعال القلوب كذلك في المعنى الفعل "دعا" في قوله تعالى: ﴿يدعو لمن ضرّه أقرب من نفعه﴾ [٥]حيث علّق الفعل "يدعو" بلام الابتداء وهذا الفعل ملموح فيه، إمّا معنى القول أو معنى الظن أو معنى الزعم [٦]، وقال المالقي: ((فـ "يدعو" معلقة عن العمل؛ لأنها بمعنى يقول)) [٧]، وقال أبو حيان: ((إنَّ "يدعو" شبّه بأفعال القلوب؛ لأن الدعاء لا يصدر إلا عن اعتقاد، والأحسن أن يضمن معنى يزعم))[٨]، وقال ابن جني: ((يدعو بمنزلة يقول أي يقول لمن ضره أقرب من نفعه إله أو ربٌّ، فتكون مَنْ مرفوعة بالابتداء، وخبرها محذوف مقدّر)) [٩]، والجملة الاسمية في محل نصب لـ "يدعو" المعلق عن

---

(١) انظر: شرح ا لتسهيل لابن مالك ٢/٩٠، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/٢١١٨، وهمع الهوامع للسيوطي ٢ /٢٣٦

(٢) سورة يونس الآية " ٥٣" .

(٣) انظر :البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ١/٤١٥، والبحر المحيط ٥/١٦٦، ١٦٧

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ٤/١٦٥

(٥) سورة الحج من الآية رقم " ١٣ " .

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب ١/٤٠٣، والمغني لابن هشام ص/٣٠٩

(٧) انظر: رصف المباني للمالقي ص/٣١٧

(٨) انظر: البحر المحيط ٦/٣٣١

(٩) انظر: سر صناعة الإعراب ١/٤٠٣

العمل بلام الابتداء.

النوع الثالث: ما يفيد معنى العلم من غير أفعال القلوب نحو: تبيّن بمعنى علم تقول: تبينت أصادق أنت فيما تقول أم كاذب [١].

ومما يفيد معنى العلم أو الإعلام فعل "الإيذان" بمعنى الإعلام تقول: آذنتك أي أعلمتك، وقد علّق فعل الإيذان بمعنى الإعلام بـ "ما" النافية خلافا لما عليه عموم الأفعال غير القلبية حيث يعلّق أغلبها بأداة الاستفهام، ومثال تعليق فعل الإيذان بـ "ما"النافية قوله تعالى: ﴿ويوم يناديهم أين شركائي قالوا آذناك ما منا من شهيد﴾ [٢] والإيذان في الآية المذكورة بمعنى "الإعلام" وهذا قول المعربين، فقوله "آذناك" بمعنى أعلمناك"[٣]، وقال ابن عباس: (آذناك أي أسمعناك) [٤]، والإيذان سواء أكان بمعنى الإعلام أو بمعنى الإسماع فإنه معلّق عن العمل بـ ما النافية، والجملة المنفية معلّق عنها فعل الإيذان سادة مسد المفعولين الثاني والثالث له، والمفعول الأول كاف الخطاب [٥].

وذكر ابن الأنباري أن أبا الحسن الأخفش يرى تعليق الإيذان في الآية المذكورة كما كان يرى تعليق" ظَنَّ " في قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوا مَا لهم من محيص﴾ [٦]، وإذا كان الإيذان بمعنى الإعلام هل يجوز فيه التعليق؟ والجواب: نَعَمْ للآية المذكورة، وقد ذكرنا ما في المسألة من الخلاف في المطلب الأول عند الحديث على أعلم وأرى.

النوع الرابع: ما يطلب به العلم أو يكون سببا من أسباب العلم، وهذا النوع يشمل أفعالا كثيرة نحو "نظر، وأبصر، وفكر، وتفكر، وسأل، وامتحن، وبلا، وابتلى، واستفهم، ولمس، واستمع، وشمّ، وذاق، ونحو ذلك مما يكون سببا إلى العلم، ولا شكّ أن النظر إلى أو

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ١٦٥/٤

(٢) سورة فصلت الآية " ٤٧ ".

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ٣٩١/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٦٧/٤ ،و الكشاف للزمخشري ٣٩٤/٣

(٤) انظر: البحر المحيط ٤٨٢/٧

(٥) انظر :البيان لابن الأنباري ٣٤٢/٢ ،والبحر المحيط ٤٨٢/٧ .والدر المصون للسمين الحلبي ٧١/٦

(٦) سورة فصلت الآية " ٤٨"، انظر: البيان لابن الأنباري ٣٤٢/٢

في شيء ما، وإبصاره، والتفكر والتفكير فيه،والسؤال عنه،وامتحانه أو ابتلاءه،واستفهامه، والاستماع إليه،أو لمسه باليد،وشمه بالأنف وذوقه باللسان كل هذه الأفعال سبب للوصول إلى العلم بذلك الشيء، فلما كانت هذه الأفعال أسبابا للعلم أجريت مجرى العلم إجراء السبب مجرى المسبب، وعلى هذا المعنى يمكن أن نحمل كلام ابن أبي الربيع حيث قال: ((فقد تحصّل مما ذكرته أن التعليق إنما يكون في هذه الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر وأسبابها)) [١]وقال ابن عصفور: ((ألا ترى أن السؤال سبب من أسباب العلم، فأجري السبب مجرى المسبب)) [٢]، وقال أبو حيان: ((وجاز التعليق في نظر وإن لم يكن من أفعال القلوب؛ لأنها وصلة إلى فعل القلب الذي هو العلم)) [٣] وقال ابن مالك:

ومع الاستفهام ألحق بـ"علم" ما منه عرفان ونحوه فهم

وهكذا مجدى سؤال أو نظر منتسب للقلب أو إلى البصر [٤]

وبعد هذه المقدمة نريد أن نتناول هذه الأفعال بشيء من التفصيل ما أمكن إلى ذلك سبيلا، وإليكم ما جاء فيها:

أوّلاً: "نظر" والنظر سواء كان بالعين أو بالقلب فإنه يعلق بأدوات الاستفهام، وقد ذهب إلى تعليقها عن العمل بالاستفهام ابن خروف وابن عصفور وابن مالك وابن أبي الربيع والرضي وابن يعيش وأبو حيان [٥]، وتمثيل سيبويه في الكتاب نحو: اذهب فانظر زيد أبو من هو؟ أقوى دليل على تعليق "النظر" بالاستفهام [٦]، فلا يصح ما نقله أبو حيان والسيوطي[٧] من أن أبا جعفر ابن الزبير قال بأنه لم يذهب أحد إلى تعليق " نَظَرَ" غير ابن خروف وابن

---

(١) انظر: البسيط في شرح الجمل ٤٤٦/١

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٠/١

(٣) انظر: البحر المحيط ١٣٥/٥

(٤) انظر :شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٥٠/١

(٥) انظر رأيهم في ارتشاف الضرب ٢١١٧/٤، وشرح التسهيل ٨٩/٢ ،و شرح الكافية الشافيه ٢٥٠/١، والبسيط ٤٤٦/١، وشرح الكافية للرضي ١٦٥/٤، وشرح المفصل ٨٧/٧، والبحر المحيط ١٣٥/٥

(٦) انظر: الكتاب ٢٣٧/١

(٧) انظر :رأيهما في ارتشاف الضرب ٢١١٧/٤، وهمع الهوامع ٢٣٦/٢

عصفور وابن مالك.

هذا وقد وردت في القرآن أمثلة كثيرة لفعل النظر علّق فيها بأدوات الاستفهام.

منها: ما يكون فيه النظر متعلقا بالعين نحو قوله تعالى: ﴿وانظر إلى العظام كيف ننشزها﴾ [١] وقوله تعالى: ﴿أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت﴾ [٢] و"انظر" في الآية الأولى و"ينظرون" في الآية الثانية تتعلقان بالعين، فهما بصريتان لتعديّهما بـ إلى وقد علّقتا عن العمل بأداة الاستفهام "كيف" والجملة الاستفهامية معلّق عنها العامل في موضع البدل من "العظام" في الآية الأولى، ومن "الإبل" في الآية الثانية [٣].

ومنها: ما يكون فيه النظر متعلقا بالقلب، وهو التأمل والتفكر في أمر من الأمور للوصول إلى العلم بذلك الأمر، ومنه قوله تعالى حكاية عن سليمان: ﴿قال سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين﴾ [٤]وقوله تعالى: ﴿فانظري ما تأمرين﴾ [٥]، وقوله تعالى حكاية عن إبراهيم: ﴿يا بنيّ إني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ما ذا ترى﴾ [٦]، وقوله تعالى: ﴿فانظر ما ذا يرجعون﴾ [٧]، والنظر في الآيات المذكورة نظر القلب، وهو التأمل والتفكر، والفحص في أمر ما لتصل إلى العلم بعاقبة ذلك الأمر، وقد علّق النظر القلبي فيها بأداة الاستفهام وهي الهمزة في الآية الأولى و"ماذا" في الآيات الباقية، والجمل الاستفهامية معلق عنها كل من الأفعال "ننظر" و"انظر" و"انظري" فهي في موضع نصب لهذه الأفعال بإسقاط حرف الجر الذي هو "في" [٨]؛ لأن النظر إذا كان بمعنى التأمل والتفكر، فإنه يتعدى بـ "في".

---

(١) سورة البقرة الآية " ٢٥٩ " .

(٢) سورة الغاشية الآية " ١٧ " .

(٣) انظر: البحر المحيط ٣٠٦/٢، والدر المصون ٦٢٦/١، ٥١٥/٦

(٤) سورة النمل الآية ٢٧

(٥) سورة النمل الآية " ٣٣".

(٦) سورة الصافات الآية " ١٠٢ ".

(٧) سورة النمل الآية ٢٨

(٨) انظر: البحر المحيط ٦٧/٧، ٧٠

ومنها ما يحتمل فيه النظر الوجهين نظر العين ،ونظر القلب، نحو قوله تعالى حكاية عن أصحاب الكهف: ﴿فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة فلينظر أيّها أزكى طعاما﴾ [١] قال أبو حيان: ((فلينظر يجوز أن يكون من نظر العين، ويجوز أن يكون من نظر القلب، والجملة في موضع نصب بـ "فلينظر" معلق عنها الفعل)) [٢] و"أيّ" تحتمل أن تكون استفهامية معلقة لفعل النظر، وتحتمل أن تكون موصولة مبنية على الضمة مفعولا لفعل النظر على مذهب سيبويه [٣].

وقد يحمل النظر على العلم المطلق مجردا عن نظر العين أو نظر القلب بحيث يستعار النظر للعلم المحقق الذي هو علم بالشيء موجودا [٤].

وهذا كلام الزمخشري تمشّيا على مذهبه الاعتزالي في صفاته تعالى حيث ينكر وصفه تعالى بالنظر والبصر، ويرد ذلك كله إلى معنى العلم، وهو خلاف لما عليه أهل السنة والجماعة [٥].

وقد حمل الزمخشري على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون﴾ [٦] والمعنى على رأي الزمخشري "لنعلم كيف تعملون " أي لنعلم أ تعملون خيرا أم شرّا؟ فنعاملكم على حسب عملكم.

وقال أبوحيان: ((معنى "لننظر" لنتبين في الوجود ما علمناه أولا، فالنظر مجاز عن هذا)) وهذا جنوح لما قاله الزمخشري إلا أن أبا حيان رفض هذا المعنى قائلا: وفيه دسيسة الاعتزال[٧]، ورغم اختلافهم في معنى النظر في الآية المذكورة اتفق النحاة المعربون على أن الفعل "ننظر" معلق عن العمل بـ"كيف" الواقعة معمولة لـ تَعْمَلُون والجملة الاستفهامية في

---

[١] سورة الكهف الآية "١٩" .

[٢] انظر: البحر المحيط ١٠٧/٦

[٣] انظر: المصدر السابق ١٠٧/٦، والدر المصون ٤٣٥/٤، ٤٤٤

[٤] انظر: الكشاف للزمخشرى ١٨٣/٣

[٥] انظر: البحر المحيط ١٣٥/٥

[٦] سورة يونس الآية " ١٤".

[٧] انظر: البحر المحيط ١٣٥/٥

موضع نصب لـــ "ننظر" [١]

ثانيا: "أبصر" من الإبصار ،وهي الرؤية البصرية، والإبصار سبب من أسباب العلـــم؛ لأنك إذا أبصرت شيئا فقد علمته ،وقولك: أبصرت زيدا قائما أي علمـــت قيـــام زيـــد بإبصاره.

وقد ذهب إلى تعليق"الإبصار"بأداة الاستفهام ابن مالك والرضي وابـــن أبي الربيـــع والسمين الحلبي [٢]، وحجتهم في ذلك قوله تعالى: ﴿فستبصر ويبصرون بأيّكم المفتون﴾ [٣] فالباء في قوله "بأيّكم" زائدة زيدت على المبتدأ الذي هو" أيٌّ " زيادتها في نحـــو"بحســـبك درهم" أي حسبك درهم [٤] فـــ" أي"مبتدأ مرفوع علامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والمفتون خبره، ولا يخفى أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله من العامل محافظةً على ما يستحقه الاستفهام من الصدارة، فتكـــون "أي" الاستفهامية معلقة لما قبلها من الفعل الدال على معنى العلـــم، وهـــو الإبصـــار في الآيـــة المذكورة[٥]، ومعناه كما قال النحاس فستعلم ويعلمون [٦].

والجملة الاستفهامية فيه من المبتدأ والخبر في محل نصب سادة مسد مفعول الإبصـــار معلق عنها الفعل، ومعنى الآية على زيادة الباء فستعلم ويعلمون أيكم المفتون، و"المفتـــون" الذي قد فتن بالجنون أي المجنون[٧].

ويؤيّد تعليق فعل الإبصار في الآية المذكورة ما قال أبو عبيـــدة وقتـــادة والأخفـــش والزمخشري بأن الباء في قوله "بأيكم" زائدة، وخالفهم أبو إسحاق الزجاج قائلا: ((والبـــاء

---

[١] انظر: معاني القرآن للزجاج ١٠/٣ ،والبحر المحيط ١٣٥/٥، والدر المصون ١٣/٤

[٢] انظر رأيهم في (شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٢، ٨٩، وشرح الكافية للرضي ١٦٥/٤، والبسيط في شرح الجمل ٤٤٦/١، والدر المصون ٣٥١/٦

[٣] سورة القلم " ٥، ٦ " .

[٤] انظر: البحر المحيط ٣٠٣/٨. والدر المصون ٣٥١/٦

[٥] انظر: الدر المصون ٣٥١/١

[٦] انظر: معاني القرآن للنحاس ٧/٥

[٧] انظر: رأيهم في (معاني القرآن للزجاج ٢٠٤/٥، ومعاني القرآن للنحاس ٧/٥، ومعـــاني القـــرآن للأخفش ٧١٢/٢، وتفسير الكشاف ١٢٦/٤

في"بأيّكم المفتون" لا يجوز أن تكون لغوا ،و ليس هذا جائزا في العربية في قول أحد من أهلها)) [١].

وكلام الزجاج لا يضر لما هو ثابت ومؤيّد بقول عدد من أهل العلم قال الأخفش: (("بأيكم المفتون" يريد "أيّكم المفتون")) [٢].

هذا وأيّا كان شأن الباء في قوله: (بأيكم) مزيدة أم غير مزيدة فإن قوله: "فستبصر ويبصرون" معلّق بالاستفهام بعده؛ لأنه فعل بمعنى الرؤية البصرية، والرؤية البصرية تعلق عن العمل على القول الصحيح بدليل قولهم: أما ترى أيُّ برقٍ ههنا؟ [٣] وقد أنكر أبو حيان تعليق الإبصار في الآية المذكورة، وقال: ولا يتعين أن يكون تعليقا [٤].

ثالثا: فكَّر وتَفكَّر وهما لفظان من أصل واحد وهو "ف ك ر" ويرجعان إلى معنى واحد، وهو إعمال الخاطر في الشيء [٥]. وقال ابن فارس: ((الفاء والكاف ،والراء تردد القلب في الشيء)) [٦] والتفكر والتفكير بمعنى التأمل والتدبّر في أمر ما للوصول إلى العلم بعاقبة ذلك الأمر وهو من أعمال القلوب، ومن ثم جاز تعليقه عن العمل.

وقد ذهب إلى تعليق هذا الفعل بأداة الاستفهام خاصة ابن مالك والرضي وأبو حيان والسمين الحلبي[٧].

وحجتهم في ذلك قوله تعالى: ﴿أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة، إن هو إلا نذير مبين﴾ [٨]، وقوله تعالى: ﴿قل إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا لله مثنى وفرادى، ثم تتفكروا ما

---

[١] انظر :معاني القرآن للزجاج ٢٠٥/٥

[٢] انظر: معاني القرآن للأخفش ٧١٢/٢

[٣] انظر: الدر المصون ٣٥١/٦

[٤] انظر: ارتشاف الضرب ٢١١٨/٤

[٥] انظر: اللسان مادة (ف ك ر).

[٦] انظر: معجم المقاييس في اللغة لابن فارس مادة (ف ك ر) باب الفاء والكاف وما يثلثهما.

[٧] انظر: رأيهم في كل من (شرح التسهيل ٨٨/٢، ٨٩، وشرح الكافية ١٦٥/٤، والبحر المحيط ٤٢٩/٤، ٢٧٧/٧، والدر المصون ٢٧٧/٣

[٨] سورة الأعراف الآية " ١٨٤" .

بصاحبكم من جنة إن هو إلا نذير لكم بين يدي عذاب شديد﴾ [١].

ووجه الاستدلال في الآيتين المذكورتين هو: أنَّ التَّفكُّر بمعنى التأمل الموصل إلى العلم، وقد علق الفعلان وهما "لم يتفكروا" في الآية الأولى و"تتفكروا" في الآية الثانية بـ "ما" التي تحتمل أن تكون استفهامية أو نافية أو موصولة بمعنى الذي، والتعليق يكون في الوجهين الأولين الاستفهامية والنافية [٢].

فإن جعلت "ما" استفهامية فإنها تكون في محل رفع مبتدأ وخبره قوله: "بصاحبهم" والمعنى: أو لم يتأملوا ويتدبروا أي شيء استقرّ بصاحبهم من الجنون؟ [٣]، وهو استفهام إنكار أو نفي، أي أن الله تعالى أنكر على الكفار ما ينسبونه إلى رسوله من الجنون، أو نفى عنه ذلك، أي ليس بصاحبكم شيء من الجنون الذي تفترونه عليه أو تنسبونه إليه.

وإن جعلت "ما" نافية بمعنى ليس فتكون "بصاحبهم" خبرا مقدما، ومن زائدة و"جنة" اسمها المؤخّر أي ما جنة بصاحبهم أو بصاحبكم [٤]، والكلام حينئذ صريح الدلالة على نفي الجنون عن محمد صلى الله عليه وسلم، والمعنى " أو لم يتأملوا ويتدبروا في انتفاء هذا الوصف عن محمد فإنه منتف عنه لا محالة؛ إذ لا يصح أن يتصف به من كان أرجح قريش عقلا ،وأثبتهم ذهنا، وأصدقهم قولا وأنزههم نفسا، وهو الذي ظهر على يديه هذا القرآن المعجز الذي أعجزهم عن الإتيان بمثله، فإن أعملوا الفكر وتأملوا في هذا الرسول فسيعلمون أن الجنون منتف عنه، وأن نسبته إلى هذا الوصف مجرد كذب، وافتراء عليه، وعلى الله تعالى الله عن ذلك علوّا كبيرا [٥].

هذا وسواء جعلت "ما" استفهامية بمعنى النفي أو الإنكار أو نافيةً بمعنى"ليس" فإن الآيتين تحثّان على التأمل والتفكر في أمر الرسول صلى الله عليه وسلم للوصول إلى العلم بأن الجنون منتف عنه لا محالة.

---

[١] سورة سبأ الآية " ٤٦" .

[٢] انظر: البحر المحيط ٤٢٩/٤ ،والدر المصون ٣٧٧/٣

[٣] انظر: الدر المصون ٣٧٧/٣

[٤] انظر: المصدر السابق ٣٧٧/٣، و٣٧٨

[٥] انظر: البحر المحيط ٤٢٩/٤، ٢٧٧/٧

و"ما" في هذين الوجهين الاستفهامية أو النافية معلقة لفعل "التفكر" في الآيتين المذكورتين، والجملة الاستفهامية أو الجملة المنفية في موضع نصب بإسقاط الخافض معلّق عنها ذلك الفعل.

وذكر أبوحيان والسمين الحلبي أن الحوفي زعم: أن "ما" استفهامية كانت أم نافيةً لا تعلّق "التفكر" في الآيتين المذكورتين، وإنما تعلق ما دل عليه التفكر وهو العلم؛ لأن التفكر لا يدخل على الجمل، وإنما يدخل عليها"العلم"،والتقدير أو لم يتفكروا فيعلمون ما بصاحبهم من جنة [١].

وقد استضعف أبو حيان والسمين الحلبي ما قاله الحوفي، وقال أبو حيان: ((تَفَكَّرَ مما ثبت في اللسان تعليقه فلا ينبغي أن يعدل عنه)) وقال أيضا: ((لأن التفكر من أعمال القلوب فيجوز تعليقه)) [٢].

ومما يستدل به كذلك على تعليق "التفكر" بالاستفهام قول الشاعر[٣]:

حُزُقٌّ إذَا مَا القومُ أبدَوا فَكَاهةً تَفَكّرَ آإيَّاه يعنُونَ أم قِرداَ

ووجه الاستشهاد في البيت هو أنَّ "تفكَّر" فعل ماض بمعنى تأمّل وتدبّر، وهو بهذا المعنى يشارك العلم الذي هو فعل القلب الذي يجوز تعليقه، ولأجل دلالته على هذا المعنى ومشاركته فيه علّق بهمزة الاستفهام، والجملة الاستفهامية في محل نصب بـ "تفكر" المعلق عن العمل بهمزة الاستفهام، والمعنى تفكَّرَ هذا الرجلُ أهو المعنى أم القرد؟.

رابعا: "سأل" السؤال فعل غير قلبي ولكنه لما كان سببا للعلم أجري مجراه ،إلا أن السبب لا يرقى إلى درجة المسبب كما أن الفرع لا يقوى قوة الأصل، من أجل ذلك علق السؤال وما أشبهه بأداة الاستفهام فقط، وهو مذهب ابن عصفور وابن مالك والرضي وابن أبي الربيع وأبي حيان والسمين الحلبي وغيرهم[٤]، وتمثيل سيبويه في الكتاب نحو: اذهب

---

(١) انظر: البحر المحيط ٤/٤٢٩، والدر المصون ٣/٣٧٧

(٢) انظر: البحر المحيط ٤/٤٢٩، الدر المصون ٣/٣٧٧

(٣) البيت من الطويل، وشرح التسهيل ٢/٨٩، وشرح المفصل ٩/١١٨، ١١٩، واللسان مادة (ح ز ق) وهمع الهوامع ٢/٢٣٥

(٤) انظر: رأيهم في (شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٠، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٨، وشرح الكافية للرضي ٤/١٦٥، والبسيط في شرح الجمل ١/٤٤٦، وارتشاف الضرب ٤/٢١١٨ ،والبحر المحيط ٢/١٣٦، ١٥٠، ١٦٨ ٤/٤٣١، ٨/٣٠٩، والدر المصون ١/٥١٦، ٥٢٤

فاسأل زيد أبو من هو؟ يؤيّد مذهبهم [١] .

ثم إن تعليق السؤال عن العمل يستوي في ذلك أن يكون المعلق همزة الاستفهام نحو: اسأل أزيد قائم أم لا؟ أو " أيّ " الاستفهامية نحو قوله تعالى: ﴿سلهم أيهم بذلك زعيم﴾ [٢] أو" أيان" الاستفهامية نحو قوله تعالى ﴿يسأل أيّان يوم القيامة﴾ [٣] أي متى يوم الدين، أو "ما" الاستفهامية نحو قول الشاعر:

يأيّها الراكبُ المزجِي مَطِيَّتَه سائلْ بَني أسدٍ ما هذه الصوتُ؟ [٤]

وقول الآخر:

دَعِ المغمَّرَ لا تسألْ بمصرعِه واسأَلْ بمَصْقَلَةِ البكريِّ ما فعلا؟ [٥]

أو "ما ذا " الاستفهامية نحو قوله تعالى ﴿ يسألونك ماذا ينفقون ﴾ [٦] وقوله تعالى: ﴿يسألونك ماذا أحلّ لهم﴾ [٧]، و"ماذا" تحتمل أن يكون كلها أداة استفهام بمعنى أيّ شيء، وأن تكون "ما" استفهامية و"ذا" موصولة بمعنى الذي.

أو أن يكون المعّلق (مَنْ) الاستفهامية نحو: اذهب فاسأل زيد أبو من هو؟ [٨] أو أن يكون (كم) الاستفهامية نحو قوله تعالى: ﴿سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آيةٍ بينةٍ﴾ [٩].

والجمل الاستفهامية في الأمثلة المذكورة معلق عنها السؤال بأداة الاستفهام، فهي إما أن تكون في موضع نصب سادة مسد مفعولي السؤال؛ لأنه يتعدى إلى المفعولين إلى أحدهما

---

[١] انظر: الكتاب ٢٣٨/١

[٢] سورة " القلم الآية " ٤٠ ".

[٣] سورة الذاريات رقم الآية" ١٢ ".

[٤] البيت لرو يشد بن كثير الطائي انظر: الحماسة بشرح المرزوقي ص/١٦٦، وشرح المفصل ٩٥/٥ والخصائص لابن جني ٤١٦/٢، والإنصاف ٧٣/٢

[٥] البيت للأخطل التغلبي انظر: الكتاب ٢٠٨/٤ واللسان مادة (صقل)

[٦] سورة البقرة من الآية ٢١٤، ٢١٩

[٧] سورة المائدة الآية " ٤ " .

[٨] انظر: ا لكتاب ٢٣٨/١

[٩] سورة البقرة "٢١١" .

بنفسه وإلى الآخر بحرف الجرّ[١]، فمعنى قولك: اسأل زيد أبو من هو؟ اسأل الناس زيد أبو من هو؟ [٢]، وهو بمعنى اسأل الناس عن كنية زيد. وإما أن تكون في موضع نصب المطلوب الثاني للسؤال [٣] كما في قوله تعالى: ﴿سلهم أيّهم بذلك زعيم﴾ وإما أن تكون بدلا مما قبله كما في قوله تعالى: ﴿يسألونك عن الساعة أيان مرساها﴾ أي يسألونك عن الساعة عن وقت إرسائها، فالجملة الاستفهامية بدل عن "الساعة " [٤].

خامسا: "محن، وامتحن، وبلا، وابتلى" هذه الأربعة بمعنى واحد هو الاختبار،فالأوليان أصلهما الميم والحاء والنون،والأخريان أصلهما الباء ،واللام، والواو تقول: محنته وامتحنته، وبلوته وابتليته إذا جرّبته واختبرته [٥].

وهذه الأفعال وإن لم تكن من أفعال القلوب إلا أنها لما كانت من الأسباب المؤدّية إلى العلم جاز تعليقها عن العمل بأداة الاستفهام ،وهو ما ذهب إليه ابن مالك والرضي وأبوحيان والسمين الحلبي [٦]، وحجتهم في ذلك ما جاء في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿ليبلوكم أيّكم أحسن عملا﴾ [٧]وقوله تعالى: ﴿لنبلوهم أيهم أحسن عملاً﴾ [٨] وقوله تعالى: حكاية عن سليمان: ﴿ليبلوني أ أشكر أم أكفر﴾ [٩].

---

(١) انظر: البحر المحيط ١٣٦/٢، والدر المصون ٥١٦/١

(٢) انظر: النكت ٣٢٩/١

(٣) انظر: البحر المحيط ٣٠٩/٨

(٤) انظر: البحر المحيط ٤٣١/٤

(٥) انظر: مادة (م ح ن) و(ب ل و) في معجم المقاييس في اللغة ،والقاموس المحيط واللسان.

(٦) انظر مذهبهم في ((شرح التسهيل لابن مالك ٩٠/٢، وشرح الكافية للرضي ١٦٥/٤، وكلام أبي حيان في البحر يختلف عن كلامه في ارتشاف الضرب فهو في البحر المحيط يرى تعليق فعل البلاء وكل فعل يدل على العلم، أو يكون سبباً للعلم إذا جاءت بعدها أداة الاستفهام، وفي ارتشاف الضرب (٢١١٨/٤) يتردد فيقول: لا يتعين تعليق البلاء بأيٍّ، لجواز أن تكون موصولة قد بنيت انظر: رأي أبي حيان في مسألة تعليق البلاء في البحر ٩٧/٦، ٧٤/٧

(٧) سورة الملك الآية " ٢" وسورة هود الآية " ٧" .

(٨) سورة الكهف الآية " ٧ ".

(٩) سورة النمل الآية "٤٠ " .

وقال أبو حيان في الآية الأخيرة : ((أ أشكر أم أكفر في موضع نصب "ليبلوني" وهو معلق؛ لأنه في معنى التمييز ،والتمييز في معنى العلم، وكثيرا ما يكون التعليق في هذا الفعل ونحوه إجراءً له مجرى العلم، وإن لم يكن مرادفًا له؛ لأن مدلوله الحقيقي هو الاختبار)) [١] وقال في آية الكهف ((ويكون قد علق "لنبلوهم" إجراءً لها مجرى العلم؛ لأن الابتلاء والاختبار سببان للعلم كما علَّقُوا"سَلْ" و"انظُرْ" البصرية؛ لأنهما سببان للعلم)) [٢].

والجملة الاستفهامية في الآيات المذكورة في موضع نصب المفعول الثاني لفعل البلاء بعد تضمينه معنى العلم المتعدي إلى اثنين [٣]، أو في موضع نصب بإسقاط الخافض سواء كان بمعنى النظر أم لا؛ لأن فعل (البلوى) يتعدى بحرف الجرّ نحو: بلوته بكذا [٤].

وصنيع المعربين للآيات المذكورة يؤيّد تعليق فعل (البلاء) حيث جعلوا "أيّ" الاستفهامية مرفوعة بالابتداء، وما بعدها خبرا لها، ولم يجعلوها منصوبة بفعل البلاء؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وهذا يعني أن "أىّ" الاستفهامية معلّقة لفعل (البلاء) وهو معلّق عن العمل فيها نفسها بأيٍّ [٥] إلا أن هؤلاء المعربين وهم الفراء والأخفش والزجاج والنحاس وابن عطية والحوفي لم يعلقوا بأداة الاستفهام فعل (البلاء) تعليقا صريحا، وإنما علقوا ما يدل عليه البلاء فقدّروا بعده فعلا آخر، يجوز تعليقه كالعلم والنظر، فذهب الفراء والأخفش والنحاس والحوفي إلى تقدير فعل (النظر) [٦].

قال الفراء: ((بلوتكم لأنظر أيكم أطوع)) وقال الأخفش في قوله تعالى:

---

[١] انظر: البحر المحيط ٧٤/٧

[٢] انظر: البحر المحيط ٩٧/٦

[٣] ذكر ابن هشام في المغني ص/٥٤٤، أن ابن عصفور يزعم أنه لا يعلق فعل غير (علم، وظن) حتى يضمن معناهما، والبلاء سبب من أسباب العلم ،ولما كان العلم يتعدى إلى مفعولين كان السبب كذلك.

[٤] انظر: الدر المصون ٨١/٤، ٣٤٠/٦

[٥] انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٦٩/٣، ١٩٧/٥. وإعراب القرآن للنحاس ٤٦٧/٤

[٦] انظر: معاني القرآن للفراء ١٦٩/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٦٥٠/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٤٨/٢ ،و، ٤٦٧/٤، والبحر المحيط ٢٩٢/٨

﴿ليبلوني أأشكر أم أكفر﴾ [١] أي لينظر أ أشكر أم أكفر كقولك: جئت لأنظر أزيد أفضل أم عمرو؟، وقال النحاس في قوله تعالى: ﴿ليبلوكم أيّكم أحسن عملا﴾ [٢] أي ليبلوكم فينظر أيكم أحسن عملا، وقال في سورة الكهف "لنبلوهم" أي لنختبرهم فنأمرهم بالطاعة لننظر أيّهم أحسن عملا.

وذهب الزجاج والزمخشرى إلى تقدير "العلم" بعد فعل "البلوى" قال الزجاج: ((المتعلق "بأيكم" المضمر، والمعنى: ليبلوكم فيعلم أيّكم أحسن عملا علم ما وقع))[٣] وقال الزمخشري: ((كأنه قال: ليعلمكم أيكم أحسن عملا)) [٤].

وذهب ابن عطية إلى تقدير أحد الفعلين السابقين من العلم أو النظر [٥]، ولو أمعنّا النظر في كلام المعربين وكلام ابن مالك ومن معه ممن أجازوا تعليق "البلوى" لتبيّن لنا أن التباين والخلاف بينهم في اللفظ لا في الحقيقة؛ لأن الذين أجازوا تعليق فعل "البلاء" أجازوا ذلك نظرا لما يؤول إليه البلاء من معنى العلم، وهو ما يقدّره المعربون بعد فعل البلاء.

هذا وقد أجاز الزمخشري تعليق فعل "البلوى" عن العمل في سورة هود عند قوله تعالى: ﴿ ليبلوكم أيّكم أحسن عملا ﴾ [٦]، ومنعه في سورة الملك فقال في سورة هود: ((فإن قلت: كيف جاز تعليق فعل البلوى؟ قلت: لِمَا في الاختبار من معنى العلم؛ لأنه طريق إليه فهو ملابس له، كما تقول: انظر أيهم أحسن وجها واسمع أيهم أحسن صوتا؟ لأن النظر والاستماع من طرق العلم))[٧] وقال في سورة الملك: ((فإن قلت: من أين تعلق قوله أيّكم أحسن عملا بفعل "البلوى" قلت: من حيث تضمن معنى العلم فكأنه قيل: ليعلمكم أيكم أحسن عملا، فإن قلت: أتسمّى هذا تعليقا؟ قلت: لا، إنما التعليق أن توقع بعده ما

---

[١] سورة النمل الآية " ٤٠ ".

[٢] سورة الملك الآية " ٢ ".

[٣] انظر: معاني القرآن للزجاج ١٩٧/٥

[٤] انظر: الكشاف للزمخشري ١٢٠/٤

[٥] انظر رأي ابن عطية في البحر المحيط ٢٩٢/٨

[٦] سورة هود الآية " ٧ ".

[٧] انظر: تفسير الكشاف ٢٠٨/٢

يسدّ مسد المفعولين جميعا [١]كقولك: علمت أيهما عمرو؟ وعلمت أزيد منطلق؟ أ لا ترى أنه لا فصل [٢] بعد سبق أحد المفعولين [٣]بين أن يقع ما بعده[٤] مصدَّرا بحرف الاستفهام، وغير مصّدر به، ولو كان تعليقا لافترقت الحالتان [٥] كما افترقتا في قولك: علمت أزيد منطلق؟ وعلمت زيد ا منطلقا)) [٦].

ومن أجل هذا التضارب والاختلاف في كلام الزمخشري في تعليق فعل "البلوى" عن العمل قال ابن هشام: ((واضطرب في ذلك كلام الزمخشري)) [٧]، ولعل هذا الاختلاف في كلام الزمخشري في تعليق فعل "البلوى" نابع عن تغيير رأيه في مفهوم التعليق، فلعله كان يرى

---

(١) يعنى أن توقع بعد أداة الاستفهام المعلقة ما يسد مسد مفعولي الفعل المراد تعليقه.

(٢) انظر: لا فصل يعنى لا فرق.

(٣) أي بعد سبق أحد المفعولين على أداة الاستفهام المعلقة نحو " علمت زيدا من هو؟ وعلمت زيدا أ هو قائم أم قاعد؟.

(٤) ما بعده: أي ما بعد المفعول الأول الذي سبق على الاستفهام ،وذلك هو المفعول الثاني المصّدر بحرف الاستفهام.

(٥) قوله: ولو كان تعليقا: أي لو كان قولك (علمت زيدا أ قائم هو أم لا؟)، وعلمت زيدا من هو؟ تعليقا لافترقت الحالتان أي حالة كون المفعول الثاني مصَّدرا بحرف الاستفهام نحو " علمت زيدا أ قائم هو أم قاعد؟ وحالة كون المفعول الثاني غير مصَّدر بحر ف الاستفهام ،هذا يعنى عدم وجود الاستفهام لا على الأول ولا على الثاني ،وإذا كان كذلكَ فإن الحالتين تفترقان لأن الحالة التي لا يكون فيها المفعول الثاني مصدّرا بالاستفهام ولا المفعول الأول فإنها لا بد أن تكون حالة إعمال الفعل نحو: علمت زيدا منطلقا، والحالة التي يكون فيها المفعول الثاني مصدرا بالاستفهام دون الأول، فإنها تكون حالة تعليق للفعل عن العمل نظراً لعموم وشمولية الاستفهام المفعول الأول من حيث المعنى، وتكون حالة إعمال للفعل في المفعول الأول دون الثاني لأن المفعول الأول مجرد عن الاستفهام ،والثاني مشغول به، فكان الأول أولى بأن يعمل فيه الفعل دون الثاني ،فهو معلق عن العمل ،وهذا مذهب سيبويه في الكتاب ٢٣٧/١، والأستاذ عبد السلام هارون أكّد هذا الأمر في فهرسته على الكتاب ٣٢٥/٥

(٦) انظر: تفسير الكشاف سورة الملك ١٢٠/٤

(٧) انظر: المغني لابن هشام ص/٥٤٦

في أول الأمر تعليق الفعل عن أحد المفعولين إذا كان هذا المفعول مسبوقا بالاستفهام، وعليه يمكن أن يحمل كلامه في سورة هود ثم منع ذلك في آخر الأمر معلّلا ذلك بأن تعليق الفعل عن العمل ينبغي أن يكون عما يسد مسد المفعولين جميعا نحو: علمت أزيد قائم، بحيث لو أسقط هذا المعلق لتسلط الفعل على المفعولين ،وعليه يمكن أن يحمل كلامه في سورة الملك، ومهما يقال دفاعا عن الزمخشري فإن كلامه لا يخلو من النقد والاعتراض، وقد ذكرنا بعضه من قبل، ثم إن كلامه مخالف لما عليه سيبويه والجمهور، فقد أجاز سيبويه تعليق الفعل عن العمل في أحد مفعوليه إذا كان هذا المفعول قد سبق بالاستفهام نحو: علمت زيدا أ أبوك هو أم أبو غيرك؟ كما أنه أجاز تعليقه عن المفعولين جميعا في هذه الحالة لشمولية الاستفهام كلا المفعولين نحو:علمت زيد أ هو قائم أم لا؟ [١] ومن أجله ردّ أبو حيان على الزمخشري قائلا: ((وأصحابنا يسمون ما منعه الزمخشري تعليقا)) [٢]، وقال السمين الحلبي ردا عليه ((وهذا الذي منع تسميته تعليقا سماه به غيره)) [٣].

سادسا: جميع أفعال الحواس الخمس من اللمس والاستماع والشم والذوق ونحو ذلك مما يوصل إلى العلم، يجوز تعليقه بأداة الاستفهام، وهذا ما أشار إليه ابن مالك بقوله: ((وما وافقهن أو قاربهن)) [٤] .

وهذا مذهب الزمخشري والرضي وابن أبي الربيع وغيرهم [٥] بل قد ذكر الشيخ محي الدين عبد ا لحميد أن هذا مذهب الجمهور أيضا [٦] تقول: لمست أناعم جلدك أم خشن؟ وشممت أ طيب ريحك أم نتن؟ وذقت أ حلو الفاكهة أم حامض؟ وعلى هذا يقاس الباقي.

سابعا : "ظهر" و"بدا" الظهور والبدوّ فعلان يجوز تعليقهما بالاستفهام، وإن لم يكونا من أفعال القلوب؛ لأنهما من أسباب حصول العلم والمعرفة؛ لأنه إذا ظهر لك ما كان وراء

---

[١] انظر: الكتاب ٢٣٧/١

[٢] انظر: البحر المحيط /٢٩٢

[٣] انظر: الدر المصون ٣٤٠/٦

[٤] انظر: تسهيل الفوائد ص/٧٢ وشرح التسهيل ٨٨/٢

[٥] انظر: رأيهم في (اللكشاف ٢٠٨/٢، وشرح الكافية ١٦٥/٤ ،و البسيط ٤٤٧/١ــ ٤٤٩

[٦] انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ت/محي الدين عبد ا لحميد ٥٦/٢

الحجاب فقد انكشف لك أمره ،وتبين لك حاله، وعلمته بعد أن كنت جاهلا عنه، وتعليق هذين الفعلين هو مذهب سيبويه كما يفهم من كلامه الآتي قال: ((ألا ترى أنك لو قلت: بدا لهم أيّهم أفضل، لحسن كحسنه في "علمت" كأنك قلت: ظهر لهم أ هذا أفضل أم هذا؟)) [١] وهو مذهب ابن مالك والرضي وابن هشام [٢]، والجملة الاستفهامية معلق عنها فعل "بدا" أو "ظهر" في محل رفع فاعل.

وهل يجوز تعليق الفعل عن الفاعل الذي هو كالجزء منه؟ **فيه مذهبان:**

مذهب سيبويه والفراء وابن هشام الجواز إلا أن ابن هشام خصّه بالاستفهام دون سائر المعلقات، وعلى أن يكون الإسناد إلى مضاف محذوف فمعنى قولك: ظهر لي أقام زيد؟ أي ظهر لي جواب ذلك [٣].

وعند سيبويه والفراء لا يختص بهمزة الاستفهام بدليل قوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجُنُنَّه حتى حين﴾ [٤]مذهب سيبويه أن قوله: ليسجننه في موضع رفع فاعل بَدَا بمعنى ظهر أي ظهر لهم حبسه وسجنه بعد ما رأوا الآيات والبراهين على صدق يوسف عليه السلام [٥]، وقال ابن هشام: ((التحقيق أن جملة "ليسجننه" جواب لقسم مقدر)) [٦] وقال أيضا ((يجوز أن يكون جوابا لـ "بدا" لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم)) [٧]، ويفهم من كلام ابن هشام هذا أن "بدا" من أفعال القلوب التي يجوز تعليقها.

النوع الخامس: ما لا يدل على العلم ولا يكون سببا مباشرا للعلم، بل يكون في نهاية

---

[١] انظر: الكتاب ١١٠/٣

[٢] انظر: مذاهبهم في (شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/١، وشرح الكافية للرضي ١٦٥/٤، والمغني لابن هشام ص/٥٢٣، ٥٢٤

[٣] انظر: المغني لابن هشام ص/٥٢٤

[٤] سورة يوسف الآية " ٣٥ ".

[٥] انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٢٩/٢

[٦] انظر: المغني لابن هشام ص/٥٢٣، ٥٢٤

[٧] المصدر السابق.

الأمر مما يوصل إلى العلم، فهو بمنزلة الاختبار والامتحان، ومن ثم قدر بعد هذا النوع فعل يدل على العلم كالنظر والتعرف والعلم، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم﴾ [١].

"فالإلقاء" ليس مما يدل على العلم دلالة صريحة، كما كان يدل عليه أفعال الحواس الخمس والسؤال والنظر والإبصار وغيرها إلا أن إلقاء القلم في النهر الجاري كان لأجل معرفة من سيكفل مريم، فكان غرض الإلقاء هو النظر والعلم والمعرفة.

واختلف المعربون في هذا الفعل الذي يقدّر بعد الإلقاء فذهب الأخفش إلى تقدير "العلم" [٢] أي ليعلموا أيّهم يكفل مريم.

وذهب الزجاج وتبعه النحاس وابن الأنباري إلى تقدير "النظر" أي: ينظرون أيّهم يكفل مريم [٣]، وذهب أبو البقاء إلى تقدير"الاقتراع" أي يقترعون أيهم يكفل مريم[٤]، وذهب الزمخشري وتبعه أبو حيان والسمين الحلبي[٥] إلى تقدير النظر أو العلم أو القول أي ينظرون أو يعلمون أو يقولون أيهم يكفل مريم، وذكر ابن هشام أن البعض ذهب إلى تقدير "التعرف" أي يتعرفون أيهم يكفل مريم؟.

فعلى تقدير النظر أو العلم أو التعرف الفعل معلّق بأداة الاستفهام، والجملة الاستفهامية في محل نصب لما دل عليه فعل الإلقاء، وعلى تقدير"القول" ليست المسألة من التعليق البتة[٦]، وتعليق "الإلقاء" بأداة الاستفهام مذهب ابن مالك[٧] والرضي [٨]، وهو ما يفهم من كلام

---

[١] سورة آل عمران الآية " ٤٤" .

[٢] قال الأخفش في معانيه ٤٠٦/١ لأن كل ما كان من طلب العلم فقد يقع بهذا الاستفهام .

[٣] انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤١١/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٧٦/١، والبيان للأنباري ٢٠٣/١

[٤] انظر: التبيان للعكبري ٢١١/١

[٥] انظر:مذهبهم في (تفسير الكشاف ١٨٩/١، والبحر المحيط ٤٧٩/٣، والدر المصون ٩٢/٢

[٦] انظر: المغني لابن هشام ص/٥٤٤

[٧] لم يذكر ابن مالك فعل الإلقاء وإنما أشار إلى نحوه بقوله " وما وافقهن أو قاربهن " انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٢

[٨] انظر :قال الرضي: كل فعل طلب به العلم يعلق بأداة الاستفهام انظر: شرح الكافية ١٦٥/٤

الأخفش [١] حيث جعل الإلقاء مما يطلب به العلم ،وكل ما يطلب به العلم يجوز تعليقه بالاستفهام، وإن لم يكن فعلا قلبيا.

النوع السادس: ما يدل على ضد العلم وهو الجهل والنسيان والضد قد يحمل على الضد فيعطي له من الحكم ما هو من خواص ضده ،وعلى هذا علق النسيان في قول الشاعر الآتي حملا للنقيض على النقيض، قال الشاعر:

وَمَنَ انتمُ إنَّا نَسينَا مَنَ انْتمُ وريحكم مِنْ أيِّ ريحِ الأعاصِرِ [٢]

ونحوه قول الآخر:

لم أرَ مثلَ الفتيانِ في غَبَنِ الـ أيَّام ينسَونَ ما عواقِبُهَا؟ [٣]

فالجملة الاستفهامية في البيت الأول "من أنتم" وفي البيت الثاني "ما عواقبها" معلق عنها فعل "النسيان" وهي في موضع نصب لذلك الفعل، وتعليق النسيان بالاستفهام مذهب ابن مالك والسمين الحلبي [٤] .

ونازعه أبوحيان وقال: ((إن ما استدل به ابن مالك لا يفيد التعليق لاحتمال أن تكون "من" موصولة حذف العائد أي: من هم أنتم)) [٥] .

---

[١] انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٠٦/١

[٢] البيت في شرح التسهيل ٩٠/٢، والدر المصون ١٣٧/١ والمحتسب لابن جني ١٦٨/١ ،وهمع الهوامع ٢٣٦/٢.

[٣] البيت لعدي بن زيد العبادي انظر: شرح التسهيل ٩٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٣

[٤] انظر: شرح التسهيل ٩٠/٢، والدر المصون ٢١١/١

[٥] انظر: ارتشاف الضرب ٢١١٩/٤ ،والهمع ٢٣٦/٢

المبحث الرابع

ما لا يوافق أفعال القلوب بوجه من الوجوه

ولما فرغنا من الحديث عن الأفعال غير القلبية التي ضمنت معنى العلم ونحوه، وكان ذلك سببا لتعليقها عن العمل بأداة الاستفهام، نريد الآن أن نتحدث عما لا يوافق أفعال القلوب بوجه من الوجوه، وكان مقتضاها أن لا تمنع عن العمل أصلا إلا أنها منعت من العمل إما بإلغائها أو بتعليقها أو بـ "ما" الكافة المهيئة، وتبعا لذلك قسمت هذه الأفعال إلى ثلاثة أقسام، نتحدث عن هذه الأقسام الثلاثة من خلال ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: القسم الأول وهو ما ألغي عن العمل من بين الأفعال الناقصة نحو"كان".

المطلب الثاني: القسم الثاني وهو ما علق عن العمل بالاستفهام من الأفعال المؤثرة نحو ضرب وقتل.

المطلب الثالث: القسم الثالث وهو ما منع من العمل بما الكافة المهيئة نحو قل وكثر ونحو ذلك.

المطلب الأول: القسم الأول وهو ما ألغي عن العمل من بين الأفعال الناقصة نحو"كان"

لقد وجدنا ضمن الأفعال الناقصة فعلا واحدا فقط ،تحدث النحاة عن إلغائه، وهذا الفعل هو "كان" إذا وقعت في الكلام حشوا أو أخيرا [١]، فقد ذهب الرضي والخضري وقوم من النحاة [٢] إلى أن "كان" تلغى، وإلغاؤها يكون على ضربين:

أحدهما: أن تلغى عن العمل والمعنى جميعا فلا تفيد في الكلام سوى التأكيد نحو قول الشاعر [٣]: سراةُ بَني أبي بكرٍ تَسَامَى على -كان- المسوَّمَةِ العرابِ

فـ "كان" في البيت واقعة بين الجار والمجرور ملغاة عن العمل والمعنى جميعا فهي بمعنى "على المسومة العراب"؛ لأن حرف الجر لا يدخل على الفعل. ونحوه قول الآخر:

في لجَّةٍ غَمَرتْ أَبَاكَ بحورُها في الجاهليةِ -كان- والإسلامِ [٤]

فـ"كان" بين المعطوف والمعطوف عليه ملغاة عن العمل والمعنى جميعا، ومنه قولهم: ولدت فاطمة بنت خرشب الكملة من عبس لم يوجَدْ - كان - مثلُهم أي لم يوجد مثلهم[٥]. ومن هذا القبيل جعل الأئمة المعربون قوله تبارك وتعالى: ﴿قالوا كيف نكلّم من كان في المهد صبياً﴾ [٦]. فقد ألغيت"كان" في الآية عن العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر، وعن المعنى، وهو الدلالة على الزمن الماضي.

أمّا إلغاؤها عن العمل فظاهر؛ لأن قوله "صبيا" لم ينصب على أنه خبر "كان" وإنما نصب على أنه حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع صلة لـ "مَنْ" وهذا على

---

(١) انظر" شرح الكافية للرضي ١٩٠/٤

(٢) انظر: شرح الكافية ١٨٧/٤، ١٨٩. وحاشية الخضري على شرح بن عقيل ٢٢٢/١. وشرح المفصل ٩٩/٧، ١٠٠

(٣) البيت غير منسوب إلى قائله وهو موجود في الأزهية ص/١٨٧، ورصف المباني ص/٢١٨، ٢١٩، ٢٩٢، وشرح المفصل ٧ /٩٨، وشرح الكافية ٦٨٧/٤

(٤) البيت للفرزدق (من البحر الكامل) انظر:ديوان الفرزدق ص/٦٦٢ وخزانة الأدب ٤٣٦/٥ ـ ٤٣٧، وشرح الكافية ١٨٨/٤

(٥) انظر :شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٧، وشرح الكافية ١٨٨/٤

(٦) انظر: سورة مريم الآية " ٢٩" .

رأي جمهور المعربين من حذاق هذه الصنعة [١].

وأما إلغاؤها عن المعنى وهو الدلالة على الزمن الماضي فإنها لو كانت باقية على معنى المضي ، لم يكن لعيسى عليه السلام فضل على سائر الناس ،ولا يعتبر ذلك معجزة له عليه السلام؛ لأن جميع الناس كانوا في المهد صبيانا ،والمعنى أنه كلم الناس وهو في حجر أمّه صبيا، وليس المعنى أنه كلمهم حين كان قبل ذلك في المهد صبيا [٢]. وهذه أمثلة الضرب الأول من إلغاء "كان" حيث ألغيت فيها عن العمل والمعنى جميعا، و لم تفد في الكلام إلا التأكيد.

والضرب الآخر من إلغاء "كان" هو أنه تلغى عن العمل فقط دون المعنى يعنى أن معناها من الدلالة على الزمن الماضي باق نحو قول العرب: إن من أفضلهم كان زيداً، وما كان أحسنَ زيدا، فـ "كان" ملغاة عن العمل دون المعنى. ومنه قولك: إن زيدا كان قائمٌ، ومررت برجلٍ - كان - قائمٍ، وزيدٌ كان قائمٌ، ومن هذا القبيل قول الفرزدق:

فكيفَ إذا مررتَ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا-كانُوا كرامِ [٣]

وقد ذهب المبرد [٤] إلى أن "كان" في بيت الفرزدق المذكور وفي قول العرب: إن من أفضلهم كان زيدا، ناقصة عاملة، وزعم أن حق الكلام في البيت: وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا، وحقه في قول العرب: إنَّ زيداً كَانَ مِنْ أفضلِهم، ففي البيت اسم "كان " واو الجماعة و"لنا" الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبرها، وفي قول العرب اسم "كان" الضمير المستتر العائد على الاسم الظاهر، و"من أفضلهم" خبرها، وقد ردّ كلام المبرد بأن خبر إن لا يتقدم على اسمها إلا إذا كان ظرفا؛ لأن قول العرب: إنَّ مِن أفَضلِهم كَانَ زيداً، مشتمل على اسم إن وخبرها، واسمها "زيدا" وخبرها "من أفضلهم" و"كان" ملغاة عن العمل فقط، فلو جعلت

---

[١] انظر: إعراب القرآن، للنحاس ١٤/٣، والتبيان للعكبري ١٧٠/٢، والبحر ١٧٧/٦. والدر المصون ٥٠٤/٤

[٢] انظر: الأزهية ص/١٨٩، وشرح المفصل ٩٩/٧، ١٠٠. وشرح الكافية ١٨٧/٤، ١٨٨

[٣] البيت للفرزدق في ديوانه ص/٦٤٩ وخزانة الأدب ٢١٧/٩، ٢٢١، ٢٢٢، والأزهية ص/١٨٨، وإعراب القرآن للنحاس ١٥/٣، الكتاب ١٥٣/٣، والنكت ٥٢٣/١

[٤] انظر: الأزهية ص/١٨٨ ،والنكت ٥٢٣/١، وشرح الكافية ١٨٨/٤، ١٩٠

"كان" عاملة فإنها على الترتيب المذكور لا يصح أن تكون خبرا لـ"إنّ" فلو جعلتها خبرا لكنت قد قدَّمْتَ خبر"إنَّ" على اسمها وهو غير ظرف، وهذا لا يجوز [١].

هذا ومن النحويين من يسمي هذين القسمين من إلغاء "كان" زائدة بمعنى أنها لا تفيد في الكلام إلا التأكيد ولا يرتضى أن أحد هذين القسمين يدل على الزمن الماضي رغم حرمانه من العمل، وهو ابن يعيش [٢].

ومنهم من يكتفي بقولهم "زائدة" دون التفرقة بين القسمين كما فعل ذلك النحاس والعكبري والمالقي[٣]، وينسب ذلك إلى سيبويه وهو بريء من ذلك كما يأتي نصه، ومنهم من يجمع بين هاتين التسميتين، فيسميهما إلغاءً تارة وزائدةً تارةً أخرى، كما فعل ذلك ابن السراج والهرويّ [٤].

ومنهم من يفرّق بين القسمين فيسمي ما يلغى عن العمل والمعنى جميعا زائدة محضة، وما يلغي عن العمل فقط دون المعنى زائدة مجازا [٥]، وهو الرضي قال: ((وفي تسميتها زائدة نظر؛ لأن الزائد من الكلم عندهم لا يفيد إلا محض التأكيد، فالأولى أن يقال: سميت زائدة مجازا لعدم عملها)) [٦]، وسيبويه كان يسمّي القسم الثاني إلغاءً على عكس ما كان ينسب إليه من أنه كان يسمّيه زائدة [٧]، وقال سيبويه: ((قال الخليل: إنَّ من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء كان، وشبهه بقول الشاعر وهو الفرزدق:

فكيفَ إذا مررتَ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانُوا كرامِ)) [٨]

ولعل ذلك لعدم استقرار الاصطلاح لدي المتقدمين، فكانوا يطلقون الزيادة على

---

(١) انظر: شرح المفصل ٩٩/٧، وشرح الكافية ١٨٨/٤

(٢) انظر: شرح المفصل ٩٩/٧

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٥/٣ ،والتبيان للعكبري ١٧٠/٢، ورصف المباني ص/٢١٨، ٢٩٢

(٤) انظر: الأصول لابن السراج ٢٥٧/٢، ٢٥٨، والأزهية ص/١٨٧، ١٨٨

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ١٨٨/٤، ١٨٧

(٦) انظر: المصدر السابق ١٨٨/٤

(٧) فقد قال النحاس في إعراب القرآن ١٥/٣، والرضي في شرح الكافية ١٨٨/٤، ١٩٠، بأنَّ كان زائدة عند سيبويه في قول العرب " إن من أفضلهم كان زيدا " وفي بيت الفرزدق

(٨) انظر: الكتاب ١٥٣/٣

الإلغاء، والإلغاء على الزيادة.

وأما المتأخّرون من النحاة فقد حاولوا التفريق بين الزيادة والإلغاء ،فقد عرّف ابن أبي الربيع الإلغاء بأنه ما لا تأثير له في اللفظ مع محافظته على المعنى، والزيادة ما بطل معناه وصار دخوله في الكلام كخروجه، وقد توضع الزيادة موضع الإلغاء توسّعًا، فعلى هذا "لا" في قولك "جئت بلا زاد" ملغاة لبقاء معناها من النفي، وليست زائدة، و"ما" في قوله تعالى: ﴿ فبما نقضهم ميثاقهم ﴾ [١] زائدة وليست ملغاة لعدم إخلالها بالمعنى، والقصد بزيادتها محض التوكيد[٢].

وهذا التعريف لا يخلو من الاعتراض؛ لأن لدينا حروفا ذكر النحاة أنها زوائد إلا أن لها تأثيرا في اللفظ، وقوة في المعنى مثل الباء الداخلة على خبر ليس نحو: ليس زيد بقائم وكان الأصل: ليس زيد قائما، ولما دخلت الباء على الخبر جرّته وزادت فيه من التأكيد والتقوية ما لم يكن قبل دخول الباء عليه [٣].

وقد عرّف ابن يعيش "كان" الزائدة على نحو ما كان يعرّف ابن السراج الملغى بأن دخولها في الكلام كخروجها لا عمل لها في اسم ولا خبر[٤]، ونقل ابن يعيش عن السيرافي قوله: ((بأن معنى قولنا زائدة أن لا يكون لها اسم ولا خبر، ولا هي لوقوع شيء مذكور، ولكنها دالّة على الزمان، وفاعلها مصدرها)) [٥]وشبهها بـ "ظننت" إذا ألغيت[٦].

وبناءً على ما قال ابن يعيش وما نقله عن السيرافي في تعريف الزائدة أنها توافق تعريف الإلغاء الذي هو حرمان العامل عَمَّا كان يقتضيه من العمل.

وبعد هذا فإنني أرى أن الزيادة ينبغي أن تطلق على ما يكون فيه العامل غير مهيأ

---

(١) سورة النساء الآية " ١٥٥ ".

(٢) انظر: البسيط لابن أبي الربيع ٤٤٢/١

(٣) انظر: الأصول ٢٥٩/٢

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٨/٧، ٩٩

(٥) انظر: المرجع السابق .

(٦) انظر: المرجع السابق .

للعمل بحيث لا يوجد مجال عمله أصلا من وجود المعمول من الاسم والخبر ،مثل"ما"في قوله تعالى: ﴿فبما نقضهم﴾ [١] وفي قوله تعالى :﴿ عما قليل ﴾ [٢] و"لا" في قوله تعالى: ﴿ما منعك أن لا تسجد﴾ [٣]، وأن الإلغاء ينبغي أن يطلق على ما يحرم فيه العامل عن العمل مع وجود مجال عمله لوقوعه حشوا أو آخرا نحو "إن زيدا كان قائمٌ" و"مررتُ برجلٍ كان قائمٍ" ونحو ذلك.

سبب إلغاء "كان":

وبعد هذا الاستطراد الطويل عما يتعلق بالفرق بين الإلغاء والزيادة نريد أن نتحدث عن سبب إلغاء " كان" فنقول: إن الأفعال الناقصة تعمل لدلالتها على الحدث المطلق الذي كان الحدث المقيد في الخبر يغني عنه لا لدلالتها على الزمن الماضي، والفعل يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث لا للزمان، وتجريد الفعل في بعض المواضع عن الدلالة على الحدث المطلق جائز لإغناء الخبر عنه، وحينئذ لا يبقى مع الفعل إلا الزمان الذي لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا، فبقي الفعل كالظرف دالاّ على الزمان فقط [٤]، أما إن كان الفعل مجردا عن الزمان بعد تجرده عن الحدث المطلق فكونه لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا أولى من ذي قبل.

وسواء ألغيت "كان" عن العمل والمعنى جميعا أو عن العمل دون المعنى فإنها لا تقع إلا حشوا وهو الكثير ،وقد يقع أخيرا وهو نادر نحو: حضر الخطيبُ كان، ولا تقع ملغاة أو زائدة أوّلاً؛ لأن البداية تكون للوازم والأصول ،وعند صحة إلغائها فإنها لا تلغى إلا بصيغة الماضي ،وقد ألغي المضارع في بيت حسان الآتي على ما قاله أبو البقاء [٥]:

كأنَّ سبيئةً مِنْ بَيتِ رَأسٍ يكونُ مزاجُها عسلٌ وماءُ [٦]

---

[١] سورة النساء الآية " ١٥٥".

[٢] سورة المؤمنون الآية ٤٠

[٣] سورة الأعراف الآية " ١٢" .

[٤] انظر: شرح الكافية للرضي ١٨٨/٤

[٥] انظر: المصدر السابق ١٩٠/٤

[٦] البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص/١١، وشرح المفصل ٩٣/٧، وشرح الكافية ١٩٠/٤

المطلب الثاني: القسم الثاني وهو ما علّق عن العمل بالاستفهام، من الأفعال المؤثّرة نحو ضرب، وقتل، ونزع ونحو ذلك.

لا شك أن الأفعال المؤثّرة نحو: ضرب، وقتل، ونزع ونحو ذلك مما يتعلق بالجوارح، وينفذ منك إلى غيرك لا يجوز تعليقها عن العمل بأيّ شكل من الأشكال، وهذا مذهب الجمهور [١]، وخالفهم في ذلك يونس بن حبيب وحده حيث أجاز تعليق جميع الأفعال المؤثرة فعلى مذهبه يجوز نحو: ضربت أيُّهم أفضل، على أن الفعل معلق عن العمل بـ"أيّ" الاستفهامية ،والجملة الاستفهامية في موضع نصب بـ "ضربت" ونحوه: قتلت أيُّهم أشدُّ كفراً، ونصرت أيُّهم أحسن عملا، وقابلت أيُّهم في الدار، وأكلت أيُّها أزكى طعاما، وحفظت أيُّ السور أيسر تلاوة، ونحو ذلك من الأفعال المؤثّرة؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب[٢].

وقد استدلّ على مذهبه بما يأتي:

أوّلا: أنه كان يزعم أن قولهم: اضربْ أيُّهم أفضلُ، بمنزلة قولك: أشهدُ إنَّك لرسول الله، [٣] وقد جاء فعل"الشهادة" معلقا عن العمل بـ "لام الابتداء" الواقعة في خبر إن المكسورة في قوله تعالى: ﴿إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله، والله يَعلَمُ إنكَ لَرَسُولُه، والله يَشهَد إنَّ المنافقين لكاذبون﴾ [٤]، وقد أكّد ابن الأنباري وابن يعيش[٥]تعليق فعل الشهادة بلام الابتداء.

هذا وقد رَدَّ جميع النحاة على يونس بما يلي:

قال ابن يعيش ((وأمّا قول يونس وتشبيهه إيَّاه بـ"أشهد إنك لرسول الله "فلا يشبهه؛ لأنّ ما بعد "أشهدُ" كلام مستقلّ قائم بنفسه ،وليس كذلك "أيهم أفضل"))[٦] وهو

---

[١] انظر: الدر المصون ٥١٧/٤، والهمع ٢٣٦/٢

[٢] انظر: الكتاب ٤٠٠/٣ ،والكتاب ٦٧٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٨/١ وشرح المفصل ٨٧/٧، وشرح الكافية ١٤٥/٣

[٣] انظر: الكتاب ٤٠٠/٢، وشرح المفصل ٨٧/٧

[٤] سورة المنافقون الآية" ١" .

[٥] انظر: البيان في غريب القرآن ٤٤٠/٢، وشرح المفصل ٦٦/٨

[٦] انظر: شرح المفصل ٨٨/٧

أيضا ردّ سيبويه على أستاذه[١]، وذكر الرضي: أنَّ مذهب يونس في تعليق الأفعال المؤثرة نحو: "اضرب أو أقتل أيّهم أفضل" ليس بشيء؛ لأن المعلق يجب أن يكون في صدر جملة والمنصوب بنحو "اضرب أو اقتل" لا يكون جملة، والمعلق إما استفهام أو نفي أو لام الابتداء و"أيٌّ" بعد "اضرب" أو "اقتل" لا تكون استفهامية إذ لا معنى لها إلا على وجه الحكاية،كما قال الخليل بل هي موصولة بعده [٢]، ويمكن أن يقال: إن تعليق فعل"الشهادة" بلام الابتداء لما فيها من معنى العلم، بل هي أقوى من العلم؛ لأن الإنسان لا يمكن له أن يقوم بالشهادة على أمر مَّا حتى يعلمه حق العلم بجميع جوانبه ،والشهادة التي يكون مصدرها القلب توافق العلم الذي يتعلق معناه بالقلب، فلا مانع من تعليق "الشهادة" عن العمل بلام الابتداء تضمينا لها بمعنى العلم وحملا عليه، ولهذا ذهب ابن الأنباري وابن يعيش إلى تعليقها بلام الابتداء ،كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

وهذا بخلاف فعل (الضرب) فإنه فعل مؤثّر بَيِّنُ التأثير، ولا يصح تشبيهه بالشهادة ولا حمله عليها.

والدليل الثاني مما استدلّ به يونس بن حبيب البصري على تعليق جميع الأفعال المؤثّرة قوله تعالى: ﴿ثم لننزعنّ من كل شيعة أيّهم أشدّ على الرحمن عِتِيّا﴾[٣] ووجه الاستشهاد عنده أن "النَزع" فعل مؤثّر، و"أيّ" في الآية المذكورة استفهامية مرفوعة بالابتداء، رفعها رفع إعراب، و"أشدّ على الرحمن عتيا" خبرها، والجملة الاستفهامية معلق عنها الفعل "ننزعن" عن العمل لفظا لا محلا، فهي في محل نصب لذلك الفعل؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله [٤].

وكلام يونس مخالف لما عليه جمهرة النحاة الذين لا يرون تعليق الأفعال المؤثرة، ولهم في الردّ على يونس فيما استدل به من الآية وغيرها (وهو قول العرب: اضرب أيُّهم أفضل) أقوال:

---

(١) انظر: الكتاب ٤٠١/٢

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ١٤٥/٣

(٣) سورة مريم الآية " ٦٩ ".

(٤) ينظر رأي يونس في تعليق النَزع وغيره من الأفعال المؤثرة في الكتاب ٤٠٠/٢، والنكت ٦٧٩/١، وشرح المفصل ٨٧/٧، وشرح التسهيل ٢٠٨/١، ومعاني القرآن للزجاج ٣٣٩/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤/٣، والبيان للأنباري ١٣٢/٢، والتبيان للعكبري ١٧٤/٢، والدر المصون ٥١٧/٤

١- أن "أي" في آية مريم المذكورة وفي قول العرب المذكور ليست استفهامية، وإنما هي موصولة بمعنى "الذي" مبنيّة على الضم لخروجها عن نظائرها في موضع نصب بـ"لَنَنْزعن"، وهذا قول جمهور البصريين والمعربين من النحاة، وهو مذهب سيبويه أيضا[١]، وعلى هذا فإن فعل "النَزع" واقع على "أيّ"، والمعنى "ثم لننزعن من كل شيعة الذي هو أشدّ على الرَحمَن عتيا" وتؤيّده قراءة نصب (أيّ) [٢] في الآية نفسها، وهي قراءة جيدة ،كما قال سيبويه [٣]، وقويّة كما قال ابن مالك؛ لأنها القياس، وهذه القراءة واضحة الدلالة على أن النَزع واقع على"أيّ" وهي إمّا مبيّنة على الفتح في موضع نصب بمعنى الذي هو أشد، وإمّا معربة منصوبة بـ "لننزعنّ" [٤] هذا ما يتعلق بالآية.

وأما قول العرب فقد قال عنه سيبويه: ((سألت الخليل عن قولهم: اضرب أيهم أفضل؟ فقال:القياس النصب كما تقول: اضرب الذي أفضل؛ لأن "أيا" في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة "الذي" ،كما أن "مَن" في غير الجزاء بمنزلة الذي)) [٥].

هذا إذا قلنا إن " أي" موصولة مبنية على مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وأما على مذهب الكوفيين الذين يعتبرون "أيا" موصولة معربة منصوبة بالفعل الذي قبله[٦]فإنه كذلك ينتفي تعليق فعل الضرب والنَزع فيما استدلّ به يونس.

وكذلك ما حكاه أبو عمر الجرمي من أنه خرج من خندق البصرة حتى وصل إلى

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٤٠٠، والأصول ٢/٣٢٥، وشرح المفصل ٧/٨٧، وشرح الكافية ٣/١٤٣، والإنصاف للأنباري ٢/٧١٢، ٧١٣

(٢) قراءة النصب أي نصب " أيهم " قرأ بها الكوفيون كما في الكتاب ٢/٣٩٩، قال " حدثنا هارون أن ناسا وهم الكوفيون يقرؤونها " وفي معاني القرآن للزجاج ٣/٣٣٩، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٢٣، أن قراءة النصب قراءة هارون الأعور القارئ، وفي الكشاف ٢/٤١٩ قراءة النصب قراءة معاذ بن مسلم بن الهراء أستاذ الفراء وطلحة بن مصرف ،وفي الإنصاف ٢/٧١١ هي قراءة هارون القارئ ومعاذ الهراء ورواية عن يعقوب، وانظر: شرح التسهيل ١/٢٠٨، والبحر ٦/١٩٦

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٩٩، وشرح الكافية ٢/١٤٣

(٤) انظر: إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/٥٤، ٥٥

(٥) انظر: الكتاب ٢/٣٩٨

(٦) انظر: الإنصاف ٢/٧١١، وشرح المفصل ٧، ٨٧

مكة، فلم يسمع أحدا إلا أوقع الضرب على "أيّ" فيقول: اضرب أيّهم أفضل، بالنصب[١] دليل على أن الضرب ونحوه من الأفعال المؤثّرة لا يجوز تعليقها بأيّ.

هذا إذا جعلنا "أي" موصولة، أمّا إن جعلناها استفهامية مرفوعة بالابتداء وما بعدها خبرها فإنها تحتمل وجوها:

١ــ أن تكون مرفوعة على الحكاية وإضمار القول، وهو قول الخليل فيما حكا عنه سيبويه فيكون التقدير"اضرب الذي يقال له أيّهم أفضل" [٢]. ويكون التقدير في قوله تعالى: ﴿ثم لننزعنّ من كل شيعة﴾ الذي يقال من أجل عتوّه أيّهم أشدّ على الرحمن عِتِيّا[٣]، وكان الزجاج يختار كلام الخليل ويستحسنه[٤]، بينما يستبعده تلميذه سيبويه ويجعله مختصّا بالشعر والضرورة [٥].

٢ــ أنّ "لننَزعنّ" واقعة على ما بعدها من الجار والمجرور، والفعل مكتف بما ذكر معه، و"من" مزيدة ،كما تقول: أكلت من كل طعام، وقتلت من كل قبيل، ولبست من كل ثياب، ونحوه قوله تعالى: ﴿ووهبنا لهم من رحمتنا﴾ [٦]وقوله تعالى: ﴿وأوتيت من كل شيء﴾ [٧]، وأي استفهام مبتدأ وما بعدها خبرها، والجملة مستأنفة، والمعنى: ثم لننزعنّ كل شيعة أيّهم أشدّ على الرحمن عِتِيّا، وهذا قول الأخفش والكسائي والفراء والزمخشري والرضي[٨] إلا أن الأخفش والكسائي والفراء يجعلون "من" زائدة و" أيّ" استفهامية، والجملة مستأنفة، والزمخشري والرضي يجعلان "من" للتبعيض و"أي" عند الزمخشري موصولة وهي خبر لمبتدأ محذوف، والجملة مستأنفة، وعند الرضي استفهامية، والجملة الاستفهامية صفة

---

(١) انظر: الإنصاف لابن الأنباري ٧١٢/٢ ،و شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٧

(٢) انظر: الكتاب ٣٩٩/٢

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ٣٤٠/٣ وإعراب القرآن للنحاس ٢٤/٣ والدرالمصون ٥١٧/٤

(٤) انظر: معاني القرآن للزجاج ٣٤٠/٣

(٥) انظر: الكتاب ٤٠١/٢ ،وشرح المفصل ٨٧/٧، وشرح الكافية ١٤٥/٣

(٦) سورة مريم الآية " ٥٠ ".

(٧) سورة النمل الآية " ٢٣" .

(٨) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٥/٣، والتبيان للعكبري ١٧٤/٢، وشرح المفصل ٨٧/٧، = = والدرالمصون ٥١٧/٤، وشرح الكافية ١٤٥/٣، والكشاف ٤١٩/٢

"شيعة" على إضمار القول، ومعنى الآية على قول الزمخشري "ثم لنَنْزعنّ عن بعض كل شيعة" فكأن قائلا قال: من هم؟ فقيل: أيّهم أشدّ عتيا أي هم الذين هم أشد على الرحمن عتيا. والمعنى عند الرضي "ثم لنَنْزعن بعض كل شيعة مقول فيهم أيهم أشدُّ".

هذا وقد ردّ ابن الأنباري هذا الوجه [١] قائلا: إنه خلاف الظاهر؛ لأن "أيهم" يصلح أن يكون مفعولا للنَزع وهو ملفوظ به، وهذا أولى من تقدير مفعول مقدر، وقد أنكر أبوحيان[٢] كلام الزمخشري واصفا إيّاه بأنه تكلّف، وادعاء إضمار لا ضرورة إليه، وتحويل الجملة الواحدة إلى الجملتين لا حاجة إليهما.

٣ــ أنّ " أي" استفهام مرفوع معلق لما يقدّر من "النظر" بعد "شيعة" بمعنى تشايعوا وتعاونوا، والنظر مما يجوز تعليقه بالاستفهام لكونه بمعنى العلم [٣]، وعلى هذا فإن الآية ﴿ثم لنَنْزعنّ من كل شيعة﴾ ليس فيها تعليق فعل النَزع، وإنما فيها تعليق لفعل متضمّن لمعنى فعل القلب المقدر بعد شيعة، والتقدير"ثم لنَنْزعن من كل قوم تشايعوا وتعاونوا فنظروا أو لينظروا أيّهم أشدّ على الرحمن عتيا".

هذا ما عزاه النحاس إلى محمد بن يزيد المبرد واستحسنه[٤]، وقد عزا العكبري [٥] إليه شيئا مماثلا إلا أنه جعل "شيعة" بمعنى "تشيْعُ" و"أيٌّ" بمعنى الذي مرفوع بشيعة، و لم يقدّر "النظر" بعده، والمعنى "ثم لننزعن من كل فريق يشيع أيهم أشد على الرحمن عتيا"، وقد أنكر ابن الأنباري تقدير: (النظر) في الآية وجعله معلّقا بـ "أي" قائلا: وهذا أيضا خلاف الظاهر؛ لأن"أي" يصلح أن يكون مفعولا لـ"ننْزعن" وهذا أولى من تقدير فعل لا دليل عليه ولا حاجة إليه [٦].

٤- أن"النَزع" في الآية بمعنى النداء، ومعنى (لننزعن) لننادينّ "، ولما كان النَزع بمعنى

---

[١] انظر: الإنصاف ٧١٤/٢

[٢] انظر: البحر المحيط ١٩٦/٦

[٣] انظر: شرح المفصل ٨٧/٧

[٤] انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٥/٣ ،والإنصاف ٧١٢/٢ ،والبيان ١٣٢/٢

[٥] انظر: التبيان للعكبري ١٧٤/٢، والرضي ١٤٦/٣

[٦] انظر: الإنصاف ٧١٤/٢

النداء عومل معاملته ،فعلق عن العمل بأي الاستفهامية، وقد ذكر أبو حيان والسمين الحلبي أن المهدوي يرى تعليق "النداء" إذا كان بعده جملة [١]، وعلى هذا فإنَّ "النَزع" علق لتضمنه معنى ما يجوز تعليقه، وهذا قول الكسائي والفراء [٢].

٥ - وذهب بعض الكوفيين[٣](وهو كما يقول العكبري [٤] قول يحيى عن الفراء) إلي أن النَزع معلق عن العمل؛ لأن قوله "أيّهم" فيها معنى الشرط، والشرط لا يعمل فيه ما قبله؛ لأن له صدر الكلام نحو: "لأضربن أيّهم غَضِبَ" أي إن غضبوا أو لم يغضبوا ،وتقدير الكلام في الآية" ثم لنَترِعن من كل فرقة إن تشايعوا أو لم يتشايعوا أو إن اشتدّ عتوهم أو لم يشتدّ "، وهذا أبعد الوجوه عن الصواب، كما يقول العكبري [٥].

٦- وذكر أبو البقاء العكبري أن "النَزع" في الآية بمعنى التمييز وهو قريب من معنى العلم الذي يجوز تعليقه [٦]، ومعنى الآية "ثم لنميّزنّ من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا"، وعلى هذا فإنّ النَزع يدخل ضمن الأفعال غير القلبية التي تعلق عن العمل بالاستفهام لتضمنها معنى العلم، ولا يعتبر النَزع من الأفعال المؤثرة.

هذه بعض التأويلات التي حاول العلماء من خلالها أن يثبتوا أن النَزع في الآية فعل مؤثّر لا يجوز تعليقه ،وأنه واقع على " أي" سواء كان موصولا مبنيا على الضم أو موصولا معربا بمعنى الذي، أو استفهاما مرفوعا على أنه مبتدأ وما بعده خبره، وأن من يذهب إلى تعليق الضرب والنَزع ونحوه من الأفعال المؤثرة مذهبه ليس بشيء، وهو ضعيف جدا؛ لأن النَزع ليس من أفعال القلوب في شيء، بل هو كسائر الأفعال المؤثرة [٧].

هذا آخر ما يتعلق بتعليق الأفعال غير القلبية ،وقد حاولنا أن نأتي بجميع ما عثرنا عليه من الأفعال غير القلبية التي يجوز تعليقها عن العمل بأداة الاستفهام.

---

(١) انظر: البحر المحيط ١٩٦/٦ ،والدر المصون ٥١٧/٤

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٥/٣، والبيان لابن الأنباري والبحر المحيط ١٩٦/٦ .والدر المصون ٥١٧/٤

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٥/٣، والبيان ١٣٢/٢ ،و البحر ١٩٦/٦

(٤) انظر: التبيان للعكبري ١٧٤/٢

(٥) انظر: المصدر السابق .

(٦) انظر: التبيان للعكبري ١٧٤/٢

(٧) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧١٦/٢، والبيان لابن الأنباري ١٣٢/٢، وشرح الكافية للرضي ١٤٥/٣

المطلب الثالث: القسم الثالث وهو ما منع من العمل بـــ (ما) الكافة المهيئة نحو قلّ وكثر ونحو ذلك

لقد تحدثنا فيما سبق عن الأفعال القلبية التي منعت بأدوات الاستفهام من العمـــل في المفعول لفظا لا محلا ،وسمي ذلك تعليقا.

وها نحن الآن نتحدث عن أفعال أخرى غير قلبية كذلك ومنعت من العمل في الفاعل وهيّئت للدخول على الأفعال، وكان ذلك بسبب مجيء "ما" الكافة المهيّئة بعدها نحو: قلّمـــا يقول زيد، فـــ "ما" في المثال المذكور منعت "قَلَّ" من أن يطلب الفاعل ،وهيّئته ليدخل على فعل آخر، ولو لا "ما" الكافة المهيئة بعد (قَلَّ) لم يكن يحدث ذلك، وفيما يلي نتحدث عما يتعلق بهذه الأفعال على النحو التالي:

نذكر عدد هذه الأفعال وأنها تنقسم إلى قسمين ،ونذكر لكل قسم بعض خصائصـــه، ونتبع كل قسم ما يمنعه من العمل.

أوّلا: عدد الأفعال التي تمنع عن عمل الرفع بـــ "ما" الكافة المهيئة.

أفعال هذا الباب خمسة تنقسم إلى ضربين:

الضرب الأول: يضم ثلاثة أفعال وهي (قل، وكثر، وطال).

الضرب الثاني: يضم فعلين وهما (نعم، وبئس).

فهذه خمسة أفعال يجوز كفّها عن رفع الفاعل إذا وليتها "ما" [1] وفيما يلي نذكر مـــا جاء فيها، فنقول: إن أفعال الضرب الأول وهي(قلّ، وكثر، وطال) أفعال لازمة ومتصـــرفة إلا إذا كان "قلَّ" بمعنى النفي المحض، فإنها غير متصرفة [2]، أمّا لزومها فلأنها لا تطلـــب إلا الفاعل نحو: قلّ الماء في الحوض وكثر المطر اليوم، وطال الزرع، وأمـــا تصـــرفها؛ فلأنـــك

---

[1] ذكر سيبويه في الكتاب ٢٢/٣. "طالما سرت حتى أدخلها" وكثر ما سرت حتى أدخلـــها ،وقلمـــا سرت حتى أدخلها "وقال في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعـــل ١١٥/٣، ومـــن تلـــك الحروف ربما وقلما وأشباههما جعلوا رب مع "ما" بمنزلة كلمة واحدة، وهيؤوها ليـــذكر بعـــدها الفعل" وانظر:المسائل المشكلة (البغداديات) ص/٢٩٥، وشرح الكافية ٣٤٤/٤، وشرح المفصـــل ١٣٢/٨، والمغني ص/٤٠٣، والانتصاف من الإنصاف ١٤٥/١

[2] انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٣٥/٤، والهمع ٢١/٥

تستطيع أن تبنى منها ماضيا ومضارعا وغيرهما من المشتقات نحو: قلَّ ويقلُّ قليل، أقلُّ، وعلى هذا النحو يقاس الباقي.

وأما "قلّ" بمعنى النفي المحض فإنها ترفع فاعلا متلوّا بصفة مطابقة له نحو: قلَّ رجل يقول ذلك، وقلّ رجلان يقولان ذلك، وقلّ رجال يقولون ذلك أي ما رجل يقول ذلك، وما رجلان يقولان ذلك، وما رجال يقولون ذلك [١].

ثانيًا: مانع هذه الأفعال:

إن مانع هذه الأفعال عن العمل وجود "ما" الكافة المهيئة بعدها فإنه إذا وليتها "ما" الكافة المهيئة منعتها عما كانت تطلبه من الفاعل وهيأتها للدخول على ما لم يكن يصحّ دخولها عليه من قبل، وهو الأفعال فتصير هذه الأفعال مع "ما" بمنزلة كلمة واحدة نحو"ربّما"[٢]، قال سيبويه في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الأفعال ((من تلك الحروف ربّما، وقلّما وأشباههما، جعلوا "ربّ" مع "ما" بمنزلة كلمة واحدة ،و هيّؤوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنه لم يكن لهم سبيل إلى "رب يقول" ولا إلى "قلّ يقول" فألحقوهما "ما" وأخلصوهما للفعل)) [٣]، ومن الأمثلة على ذلك: قلّما يذكر المرء الإحسان، وكثر ما أرشدتك إلى الخير، وطالما نهيتك عن الشرّ؛ ومن أمثلة الكتاب على ذلك: ((قلّما سرت حتى أدخلُها، وكثر ما سرت حتى أدخلُها، وطالما سرت حتى أدخلها)) [٤]، وفي المقامات الأدبية قال الحريري: ((طالما أيقظك الدهر فتناعست)) [٥]، ومنه قول الشاعر:

قلَّمَا يبرحُ اللبيبُ إلى ما ... يُورِثُ المجدُ داعياً أو مجيباً [٦]

ففي هذا البيت وكذلك في الأمثلة المذكورة كان حق الأفعال الثلاثة "قلّ وكثر، وطال " أن يليها الاسم الذي يكون فاعلا لها .إلا أنه لما دخلت عليها "ما" الكافة كفتها عن

---

[١] انظر: ارتشاف الضرب ٤/٢٠٣٥، والهمع ٥/٢١

[٢] انظر: المسائل المشكلة البغداديات ص/٢٩٥، ٢٩٦، وشرح المفصل ٨/١٣٢. والمغني ص/٤٠٣

[٣] انظر: الكتاب ٣/١١٥

[٤] انظر: الكتاب ٣/٢٢

[٥] انظر: مقامات الحريري ،والمقامة الأولى الصنعانية ص/١٩

[٦] البيت غير معروف قائله، ذكره ابن هشام في المغني ص/٤٠٣

اقتضائها الفاعل ،وألحقتها بالحروف، وهيّأتها للدخول على الفعل ،وأخلصتها له ،كما كانت "ما" تهيئ "ربّ" لذلك [١]، والفعل لا يليه الفعل إلا على الوجه الذي ذكرنا من وجود"ما" الكافة المهيئة بعد الفعل الأول، ولا يليها حينئذ الاسم، فلا يجوز أن تقول : " قلّما زيد يقول، وكثر ما زيد يأمر، وطالما عمرو يذهب، لأن الفعل مكفوف عن طلب الفاعل ومهيّأٌ للدخول على الفعل، فأمّا ما جاء في قول الشاعر من إيلاء الفعل المكفوف بـ "ما" الكافة فاعله نحو: صددتِ فأطولتِ الصدودَ وقلّما وصالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ [٢]

فللعلماء فيه ثلاثة مذاهب: أن تكون "ما" كافّة مهيئة، أو أن تكون زائدة غير كافّة، أو أن تكون اسما مبهما للزمان.

المذهب الأول: أن تكون "ما" كافّةً مهيئة، وهو مذهب سيبويه وتبعه الفارسي والأعلم وابن يعيش وابن هشام والسيوطي وغيرهم [٣].

و بناءً على ذلك فإن للعلماء في توجيه رفع الوصال في البيت المذكور عدة أقوال:

القول الأول: أن "وصال" فاعل مقدم مرفوع بالفعل الذي بعده وهو "يدوم" وإنما قدّم الفاعل على الفعل للضرورة الشعرية ،وهذا ظاهر كلام سيبويه؛ لأنه قال: ((ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه ؛لأنه مستقيم ليس فيه نقص، فمن ذلك قول الشاعر: وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدومُ.

وإنما الكلام قلّما يدوم وصال)) [٤] فظاهر كلام سيبويه يدل على أن حق الكلام أن يلي " قلّ" المكفوف بـ "ما" الفعل "يدوم"، ويكون "وصال" فاعله، ولكن الشاعر لما

---

(١) انظر: شرح المفصل ١٣٢/٨

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في النكت ١٥١/١، وهو موجود في كتب النحو انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٨، ونسبه ابن هشام إلى المرار الفقعس انظر: المغني ص/٤٠٣، والهمع ٢١/٥، وخزانة الأدب ٢٢٦/١، ٢٣١

(٣) انظر: مذهبهم في (الكتاب ٣١/١، ١١٥/٣، والمسائل المشكلة (البغداديات)ص/٢٩٦، والنكت ١٥١/١، وشرح المفصل ١٣٢/٨، ومغني اللبيب ص/٤٠٣، والهمع ٢١/٥

(٤) انظر: الكتاب ٣١/١

اضطرّ إلى إقامة الوزن قدّم الفاعل، وأخر فعله، فصار "قلّما وصال يدوم" [١]، ولا يتقدم الفاعل في الكلام إلا على أنه مبتدأ على مذهب أهل البصرة، وقال الأعلم ((هذا الوجه أصحّ معنى، وإن كان أبعد في اللفظ؛ لأن "قلّما"موضوعة للفعل خاصة بمنزلة ربّما)) [٢]، وذكر ابن هشام أن ابن السيد ردّ هذا الوجه؛ لأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل على الفعل لا في شعر ولا في نثر [٣]، وسيبويه هو رأس مدرسة البصرة في النحو، فلا يمكن أن يحمل كلام سيبويه في البيت المذكور على رفع "وصال" بـ "يدوم" المتأخر عنه، وهو ما يؤكّده الفارسي إذ قال: ((لا يجوز أن يرفع "وصال" بـ "يدوم" ،وقد تأخر عنه))[٤]، ولهذا قال الشيخ محي الدين عبد الحميد هذا مذهب كوفي؛ لأنهم يجيزون تقدم الفاعل على ما هو معلوم[٥]، وحينئذ تقديم الفاعل على الفعل ليس من الضرورة الشعرية ،بل هو مما يجوز ارتكابه في المذهب الكوفي.

القول الثاني: أن "وصال" مرفوع على الابتداء ،وقوله "على طول الصدود" جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للمبتدأ، و"يدوم" خبر المبتدأ، وإيلاء الاسم المرفوع بالفعل المكفوف من ضرورات الشعر، وهذا الوجه من التركيب منسوب إلى سيبويه نسبه الرضي [٦]في شرح الكافية ،والشيخ محي الدين عبد الحميد في الانتصاف من الإنصاف [٧]، ولعل ذلك بناءً على ما ثبت في مذهب البصريين من عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل المتأخر، وإذا تقدم الاسم على الفعل نحو "زيد قام" فإنه عند البصريين جملة اسمية على أن يكون "زيد" مبتدأ و"قام" خبر المبتدأ ولا يستبعد أن يكون فيما قال سيبويه في الكتاب ((وقد يجوز

---

[١] انظر: قول الأعلم في النكت ١٥١/١

[٢] حاشية شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٨

[٣] انظر: مغني اللبيب ص/٤٠٤

[٤] انظر: المسائل البغداديات ص/٢٩٦

[٥] انظر: الانتصاف من الإنصاف ١٤٦/١

[٦] انظر: شرح الكافية ٣٤٥/٤

[٧] انظر: الانتصاف من الإنصاف ١٤٥/١ــ ١٤٦

في الشعر تقديم الاسم)) [١] إيحاء إلى هذا الوجه الذي قال عنه الرضي إنه مذهب سيبويه.

القول الثالث: أن "وصال" مرفوع بفعل مقدّر تقديره يبقى أو يثبت، ونحوه مما يفسّر الفعل المذكور "يدوم" وإيلاء الفعل المكفوف الاسم المرفوع من ضرورات الشعر ،وكان حق الكلام أن يليها الفعل صريحا، لكن الشاعر أولاها فعلا مقدّرا، وتقدير الكلام: وقلّما يبقى أو يثبت وصال على طول الصدود يدوم، وهذا الوجه منسوب إلى سيبويه أيضا نسبه إليه أبو على الفارس قال: ((ولا يجوز أن يرفع "وصال"بـ "يدوم" وقد تأخّر عن الاسم ولكن يرتفع بـ "يبقى" أو "يثبت" أو نحوه مما يفسره "يدوم" ولا يصح ارتفاعه بالابتداء على ما قدّره؛ لأنه موضع فعل،كما لا يصلح أن يرتفع الاسم عنده بعد"هلا "التي للتخصيص، و"إن" للجزاء و" إذا " الدالة على الزمان بالابتداء، ولكن يكون العامل في الاسم الواقع بعد هذه الحروف فعلا يفسره ما يظهر بعده من الأفعال)) [٢]، وهذا الوجه أيضا مما اختاره الأعلم وابن يعيش وابن هشام [٣].

فهذه ثلاثة أوجه في رفع الوصال إن جعلت "ما" كافة مهيئة وهو المذهب الأول.

والمذهب الثاني: أن "ما" هذه ليست كافة، وإنما هي زائدة كزيادتها في قوله تعالى: ﴿ فبما نقضهم ميثاقهم ﴾ [٤] وقوله "وصال" فاعل مرفوع بـ "قلّ" [٥]، وهذا الرأي منسوب إلى المبرد نسبه إليه ابن هشام في المغني قال: ((وزعم المبرد أن "ما" زائدة و"وصال" فاعل لا مبتدأ)) [٦]، وفي هذه النسبة نظر؛ لأن كلام المبرد في المقتضب [٧] مخالف لما نسب إليه في المغني، وموافق لما قال سيبويه في الكتاب، وفي النكت ما يدل على أن الأعلم هو الذي

---

[١] انظر: الكتاب ١١٥/٣

[٢] انظر: المسائل المشكلة (البغداديات) ص/٢٩٦، ٢٩٧

[٣] انظر: رأيهم في (حاشية شرح المفصل ١٣٢/٨، والانتصاف من الإنصاف ١٤٦/١، وشرح المفصل ١٢٣/٨، والمغني ص/٤٠٣، ٤٠٤).

[٤] سورة النساء الآية " ١٥٥ ".

[٥] انظر: شرح الكافية للرضي ٣٤٥/٤

[٦] انظر: المغني لابن هشام ص/٤٠٤

[٧] انظر: المقتضب ٥٤/٢،و٢٢٢/١

ذهب إلى هذا الرأي قال: ((وقد يجوز في "قلّما" أن تجعل "ما" زائدة، ويرفع "وصال" بـ"قلّ" فكأنك قلت: وقلّ وصال يدوم، كما قال الله تعالى[١]: ﴿فبما نقضهم ميثاقهم﴾))[٢].

القول الثالث :أنَّ "ما" في البيت المذكور يجوز أن تكون اسما مبهما للزمان موصوفة، و(وصال) فاعل لفعل مقدر دل عليه "يدوم" المذكور، والعائد محذوف كما حذف في قوله تعالى: ﴿واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا﴾ [٣] الجملة الفعلية صفة لـ"ما" النكرة الموصوفة ،وتقدير الكلام "قلّ وقتٌ يدوم فيه وصال" [٤].

هذا وقد ذكر النحاة في ماهية "ما" التي تلي الأفعال الثلاثة المذكورة "قل" وكثر وطال " أقوالا أخرى [٥]، كأن تكون مصدرية، وموصولة بمعنى "الذي"، ونكرة موصوفة بمعنى الوقت المبهم، وزائدة غير أن الأشهر والأقوى أن تكون كافّة ومهيئة لهذه الأفعال، وهو مذهب الجمهور.

---

[١] انظر: النكت للأعلم ١/١٥١، ١٥٢ والجمل للزجاجي ص/١٠٨

[٢] سورة النساء الآية " ١٥٥، والمائدة الآية " ١٣".

[٣] سورة البقرة الآية " ٤٨ ".

[٤] انظر: النكت للأعلم ١/١٥١

[٥] انظر: المسائل المشكلة البغداديات ص/٣٠١، وشرح الكافية للرضي ٤/٣٤٤. والمغني ص/٤٠٤

الضرب الثاني: من الأفعال غير القلبية التي منعت عن العمل بـ (ما) الكافة وله فعلان، وهما (نعم؛ وبئس)

لا يخفى أن (نعم، وبئس) فعلان ماضيان غير متصرفين، وقد صرّح بفعليتهما سيبويه في الكتاب[١]، وإليه ذهب البصريون، وعلي بن حمزة الكسائي من أهل الكوفة ،وذهب الكوفيون ما عدا الكسائي إلى أنهما اسمان مبتدآن.

حجة البصريين في ذلك الإضمار فيهما واتصال الضمير البارز بهما نحو: نعما، ونعموا، ولحاق تاء التأنيث الساكنة بهما، كـ "نعمت، وبئست" وبناء آخرهما على الفتح .

وحجة الكوفيين دخول حرف الجر عليهما نحو: ما زيد بنعم الرجل، ونداؤهما نحو: يا نعم المولى ويا نعم النصير، وعدم تصرفهما وعدم اقتران الزمان بهما ،فلا يجوز أن تقول: نعم الرجل أمس، ولا بئس الرجل غدا [٢].

هذا ما يتعلق بحجج الفريقين أوردناها باختصار، وقد أجيب عما احتج به الكوفيون من اسمية "نعم، وبئس" بأن دخول حرف الجر عليهما كان على الحكاية، ونداؤهما مبني على تقدير حذف المنادي، وعدم التصرف لا يدل على الاسمية، كما هو الحال في (ليس، وعسى)، وعدم اقترانهما بالزمان الماضي أو المستقبل إنما كان لأجل أنهما موضوعتان لغاية المدح والذم، فاقتصرت دلالتهما على الحال؛ لأن المرء يمدح أو يذم بما يوجد في الحال لا بما كان فزال ولا بما سيكون و لم يقع [٣].

وبناءً على ما ذكر قال ابن الأنباري: ((فدلّ على أنهما فعلان لا اسمان)) [٤]، وقال ابن يعيش مشيرا إلى فعليتهما: ((والحق ما ذكرناه)) [٥].

وذكر سيبويه في الكتاب أن أصل "نعم وبئس" نَعِمَ ،و بَئِسَ على زنة "فَعِلَ"، وكذلك

---

[١] انظر: الكتاب ٢٦٦/٣

[٢] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٩٧/١، ١٢٦. وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٧، ١٢٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٥/٣ـ٦

[٣] انظر: الإنصاف ١٢١/١ ،وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٧

[٤] انظر: الإنصاف ١٢٧/١

[٥] انظر: شرح ا لمفصل ٧لابن يعيش ١٢٨

نعمَت على زنة فَعِلَت[١]، وفيه أيضا دلالة على فعليتهما، ونقل ابن مالك عن ابن برهان قوله: ((الدليل على أن "نعم " فعل ماضٍ رفعه الظاهر، وتضمنه الضمير، ودخول لام القسم عليه وعطفه على الفعل الماضي))[٢].

هذا ما كان ينبغي علينا أن نذكره في هذا المقام لنمهّد السبيل إلى أن نأتي بما قد يمنعهما عن عمل الرفع فيما يطلبه من الفاعل ،وإليكم ما جاء فيه:

لا شكّ أن "نعم وبئس" قد يمنعان من طلب الفاعل إذا وليتهما "ما" التي تحتمل في بعض وجوهها إذا كان بعدها فعل نحو: قوله تعالى: ﴿ نعما يعظكم به ﴾[٣]، و﴿بئسما اشتروا به أنفسهم ﴾[٤] أن تكون كافّة لهما عن العمل ومهيئة لهما للدخول على الأفعال، كما كان شأن "ما" الكافة المهيئة مع "قلَّ" إذا وليته، هذا ما ذكره الحسن بن قاسم المرادي[٥]، وعلاء الدين بن علي الإربلي[٦]، والشيخ محي الدين عبد الحميد فقد قال الإربلي والمرادي: ((إنه إن جاء الفعل بعد "ما" الواقعة بعد "نعم وبئس" فعشرة مذاهب))، ثم ذكرا من بين هذه المذاهب العشرة مذهبا واحدا تحتمل فيه أن تكون " ما" كافّة لـ "نعم وبئس" عن رفع الفاعل ومهيئة لهما للأفعال، و لم يسمّيا القائل بهذا المذهب، وكذلك لم يعز الشيخ محي الدين عبد الحميد هذا المذهب إلى أحد من النحاة .

هذا وجمهور النحويين لا يرضون هذا المذهب، ولا يرون أن " ما" بعد " نعم وبئس"كافّة لهما ،ويذهبون إلى أنه إن جاء بعدها الفعل نحو: ﴿ نعما يعظكم به ﴾ و﴿ بئسما اشتروا به أنفسهم ﴾ فإنها إمّا أن تكون معرفة تامّة غير مفتقرة إلى صلة، وهذا عند سيبويه والكسائي[٧]، وقد ردّ النحاس[٨] هذا قائلا أن "نعم وبئس " لا تدخلان على معرفة إلا للجنس .

---

[١] انظر: الكتاب ١١٦/٤ .
[٢] انظر: شرح التسهيل لا بن مالك ٥/٣.
[٣] سورة البقرة الآية " ٩" .
[٤] سورة النساء الآية " ٥٨ " .
[٥] انظر: الجنى الداني ص/٣٣٩.
[٦] انظر: جواهر الأدب للإربلي ص/٤٩٩ .
[٧] انظر: شرح التسهيل ٩/٣،
[٨] انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٤٧/١ .

وإمّا أن تكون معرفة أو نكرة فإن كانت معرفة بمعنى " الذي " تكون ما في موضع رفع على الفاعلية، وهذا قول الفارسي [١]، وإن كانت نكرة فإمّا أن تكون نكرة غير موصوفة منصوبة على التمييز، وهذا مذهب الأخفش والزجاج والفارسي وهو اختيار النحاس [٢].

وإمّا أن تكون نكرة موصوفة ،والجملة بعدها صفتها ،هذا ما ذكره العكبري[٣].

وإمّا أن تكون مصدرية بمعنى نعم وعظكم به، وبئس شراؤكم الكفر [٤].

هذا ما تحتمله "ما" الواقعة بعد "نعم وبئس" إذا جاء بعدها الفعل، واحتمال أن تكون كافة مهيئة احتمال ضعيف لم يقل به إلا قلة قليلة من أهل العلم .وبهذا نأتي إلى ختام الفصل الثاني من الباب الأول، ويليه الباب الثاني في موانع الحروف .

---

[١] انظر: المسائل المشكلة (البغداديات) ص/٢٥٢.

[٢] انظر: مذهبهم في (معاني الأخفش ٣٢٢/١، ومعاني القرآن وإعرابه ١٧٢/١، والمسائل المشكلة ((البغداديات)) ص/٢٥٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٧/١.

[٣] انظر: التبيان ٧٨/١.

[٤] المصدر السابق .

الباب الثاني
الحروف العاملة وموانع عملها

ويشتمل على مدخل وخمسة فصول:

المدخل: دراسة الحروف العاملة، وأقسامها، وسبب إعمالها.

الفصل الأول: الحروف العاملة عمل (ليس) وموانع عملها.

الفصل الثاني: الحروف المشبهة بالفعل وموانع عملها.

الفصل الثالث: (لا) النافية للجنس وموانع عملها.

الفصل الرابع: (إذن) الناصبة للأفعال وموانع عملها.

الفصل الخامس: العوامل الجارة وموانع عملها.

المدخل: دراسة الحروف العاملة وأقسامها وسبب إعمالها.

الحروف لغة واصطلاحا:

الحروف جمع، واحدها حرف، ومعناه في اللغة الطرف، ومنه حرف الجبل أي طرفه، وهو أعلاه المحدّد، وحرف كل شيء حدّه كالسيف وغيره، ويقال: هو من أمره على حرف واحد أي على طريقة واحدة[١]، قال تعالى: ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف﴾ [٢] أي على وجه واحد من الأمر، وطرف واحد من الدين، وهو أن يعبد الله على السرّاء دون الضرّاء كالذي يكون على طرف من العسكر فإن أحسّ بظفر قرّ واطمأنّ، وإلاّ فرّ وطار على وجهه [٣]، ومن كان هذا شأنه فقد عبد الله على حرف واحد أي على طرف واحد .

وقال أبو إسحاق الزجاج: (على حرف) أي على شكّ؛ لأنه يعبد الله على حرف الطريقة في الدين لا يدخل فيه دخول متمكن [٤]، والذي يعبد الله على وجهٍ واحدٍ من الأمر فإنما يفعل ذلك لشكّه وريبته في الدين، وعدم طمأنينته فيه[٥] والحرف في اصطلاح النحاة له حدود كثيرة [6]، عرّفه سيبويه بقوله: ((ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل نحو (ثمّ، وسوف، وواو القسم ولام الإضافة)) [٧]. واكتفى المبرد بقوله: "وحرف جاء لمعنى " [٨]، وقال ابن السراج: ((الحرف ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم ولا يجوز أن يكون خبرا))[٩]، وقال ابن مالك: ((الحرف كلمة لا تقبل إسنادا وضعيا بنفسها ولا بنظير)) [١].

---

[١] انظر: مادة (ح ر ف) معجم المقاييس في اللغة ص/٢٥٥، والقاموس المحيط باب الفاء وفصل الحاء ص/٧١٩، واللسان ١٢٨/٣، والجنى الداني للمرادي ص/٢٣ــــ ٢٥، وعلل النحو للوراق ص/١٣٩

[٢] سورة الحج الآية (١١)

[٣] انظر: تفسير الكشاف للزمخشري ٢٧/٣، والجنى الداني ص/٢٤

[٤] انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤١٤/٣

[٥] انظر: الجنى الداني للمرادي ص/٢٤

[٦] انظر: المرجع السابق ص/٢٠

[٧] انظر: الكتاب ١٢/١

[٨] انظر: المقتضب ١٤١/١

[٩] انظر :الأصول ٤٠/١، يعنى ما لا يجوز أن يكون مبتدأ ولا خبرا.

وأحسن ما قيل في تعريفه "هو ما دل على معنى في غيره"[٢] قاله الزمخشري وابن الحاجب وابن معطي، وقال ابن يعيش هذا أمثل من قول من يقول: ((ما جاء لمعنى في غيره))[٣]، ومن النحاة من يستحسن إضافة لفظ "فقط" على التعريف المذكور احترازا من أسماء الاستفهام والشرط التي تدل على معنى في نفس، بالوضع، وعلى معنى في غيرها بسبب تضمنها معنى الحرف [٤]، ومنهم من يضيف إليه ((ولم يكن أحد جزئي الجملة)) [٥].

والكلام في حدّ الحرف كثير مبسوط في كتب النحو، وإنما أتينا بشيء يسير تمهيدا لما نحن بصدده من الحديث عن الحروف العاملة.

وسمّي الحرف حرفا؛ لوقوعه في طرف الكلام أو لأنه طرف في المعنى، ولا يكون عمدةً في الكلام [٦].

أقسام الحروف: الحروف تنقسم إلى أقسام كثيرة باعتبارات شتّى، باعتبار عملها من عدمه [٧]، وباعتبار دلالتها على المعاني، ومواقعها في الكلام [٨]، وباعتبار آحاديّتها وثنائيّتها وثلاثيّتها ورباعيّتها، وباعتبار إفرادها وتركيبها ونحو ذلك مما يمكن ملاحظته في تقسيمها، ولا يعنينا منها إلا ما يختصّ من جهة كونها عاملة أو غير عاملة، فنقول: إن الحروف من جهة كونها عاملة أو غير عاملة تنقسم إلى ثلاثة أقسام [٩] وهي:

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/١٠

(٢) انظر: المفصل ص/٣٣٧، وشرح المقدمة الكافية ٣/٩٣٧ ،والتعريفات للجرجاني ص/١١٤، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ١/١/٤٧

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٨/٢

(٤) انظر: ابن يعيش ٨/٣، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١/٥٠، والجنى الداني ص/٢٠

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٣

(٦) انظر: الجنى الداني للمرادي ص/٢٣، ٢٤

(٧) باعتبار عملها تكون عاملة وغير عاملة، وما يشترك بينهما ،انظر: رصف المباني للمالقي ص/١٠٠

(٨) قال المالقي: " اعلم أن هذه الحروف المتقدمة الذكر يصطلح عليها باصطلاحات تسمّى بها من جهة معانيها في الكلام وهي كثيرة " انظر: رصف المباني للمالقي ص/١٠١

(٩) انظر: رصف المباني للمالقي ص/١٠٠

ا ـــ أن تكون عاملة فقط.

ب ـــ أن تكون غير عاملة فقط.

ج ـــ أن تكون عاملة تارة وغير عاملة تارة أخرى.

ولا يعنينا منها إلا القسم الأول والقسم الثالث؛ لأن القسم الثاني وهي الحروف غير العاملة لا يتصور منها العمل أصلا فهي مهملة رأسا نحو:قد والسين، وسوف، وهل، وهمزة الاستفهام، ونحو ذلك، وما أهمل من الحروف أكثر مما أعمل، ولسنا بمعنيين بها في بحثنا هذا، لذا ننتقل إلى الحديث عن الحروف العاملة، ونتحدث عن الحروف العاملة من حيث تعريفها، وأقسامها من جهة اختصاصها، ومن جهة عملها، وسبب عملها وما يمنع منها عن العمل.

تعريف الحروف العاملة: هي التي تؤثّر فيما تدخل عليه من الأسماء أو الأفعال رفعا أو نصبا أو جرّا أو جزما [١].

أقسام الحروف العاملة

تنقسم الحروف العاملة من جهة اختصاصها بما تدخل عليه إلى ثلاثة أقسام [٢]: قسم مختص بالدخول على الأسماء كحروف الجرّ والحروف الناصبة الاسم والرافعة الخبر كـ "إن" وأخواتها وهي الحروف التي تسمّى نواسخ الابتداء، وقسم مختصّ بالدخول على الأفعال كالحروف الناصبة، وهي: (أن وأخواتها) والحروف الجازمة وهي: إن الشرطية الحرفية الجازمة وأخواتها [٣]، وقسم غير مختصّ فيدخل على الأسماء والأفعال، وما كان كذلك حقّها أن تكون غير عاملة نحو (ما ولا) النافيتان المشبهتان بـ" ليس" فإنهما تدخلان على الأسماء وعلى الأفعال نحو: ما زيد قائما، ولا زيد منطلقا، وما قام زيد، ولا يقوم عمرو، ومن أجل ذلك جاء الإعمال والإهمال فيهما، وإعمال (ما) عمل (ليس) لغة أهل الحجاز، وهو الأفصح لنُزول القرآن بلغتهم نحو قوله تعالى: ﴿ما هذا بشرا﴾ [٤]، وعدم إعمالها لغة

---

[١] انظر: الجنى الداني ص/٢٧

[٢] انظر: الأصول في النحو ١/٥٤، ٥٥. وعلل النحو للوراق ص/٢١٦

[٣] انظر: البديع في علم العربية لابن الأثير ١/٢/٥٣٢

[٤] سورة يوسف الآية (٣١)

بني تميم، ولغتهم أقيس؛ لأن ما لا يختصّ لا يحقّ له أن يكون عـــاملا [١] والقســـمان الأول والثاني أعملا فيما يختصان به.

فما كان مختصّا بالأسماء فالأصل فيه أن يعمل الجرّ؛ لأن الجرّ مخـــتصّ بالأسمـــاء، ولا يعمل العامل المختص بالأسماء الرفع والنصب إلا لشبهه بما يعملهما كـــــ" إن وأخواتهـــا، نصبت الاسم ،ورفعت الخبر لشبهها بالفعل، ولو لا ذلك لكان حقها أن تعمل الجرّ؛ لأنـــه الأصل، وقد جاء الجرّ بـــ"لعل" في لغة عقيل تنبيهًا على هذا الأصل [٢]، وما كان مختصـــاً بالأفعال فالأصل فيه أن يعمل الجزم؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء [٣]، ولا يعمل العامل المختصّ بالأفعال النصب إلا لشبهه بما يعمله كـــ"أن" المصدرية وأخواتهـــا نصـــبت الفعل لشبهها بنواصب الاسم [٤]، ولو لا ذلك لكان حقّها أن تجزم، وقد جاء الجزم بـــــ" أن، ولن " في لغة بعض العرب [٥].

سبب إعمال الحروف :

العمل أصل في الأفعال، وفرع في الأسماء والحروف [٦]، ولمّا كان عمل الحروف جاء على خلاف الأصل فينبغي أن يسأل عن الموجب لعملها، وموجب عمـــل الحـــروف هـــو الاختصاص بما يعمل فيه من الاسم أو الفعل شريطة أن لا يكون الحرف المختصّ جزءا مـــن الاسم أو الفعل أو وصفا مخصصاً لهما[٧]؛ فإنه إذا كان الحرف المختص جزءاً من الاســـم أو الفعل أو وصفا مخصّصا لهما فإنه لا يعمل على الرغم من اختصاصه نحو: ال التعريـــف في (الرجل) لا تعمل؛ لكونها أصبحت جزءا من الاسم أو وصفا مخصصا له، وكالسين وسوف

---

[١] انظر: الأصول لابن السراج ٥٥/١، وشرح اللمع في النحو ص/٤٥ــ ٤٦. والبديع لابـــن الأثـــير ٥٦٧/٢/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٦/١

[٢] انظر: الجنى الداني للمرادي ص/٢٦

[٣] انظر: الكتاب ٩/٣، والجنى الداني ص/٢٦

[٤] انظر: الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ٢٠٩/١/١

[٥] انظر: الجنى الداني ص/٢٦

[٦] انظر: الأصول في النحو ١٢٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٢/١، والبديع لابن الأثير ٤٣٠/٢/١

[٧] انظر: الأصول في النحو ٥٦/١، وشرح الجمل ٤٢٢/١، وشرح الكافية ٢١٦/٢، والصفوة الصفية للنيلي ٥٥/١/٢، ٥٦

وقد المختصة بالأفعال المنَزلة منْزلة الوصف لها، أو الجزء منها المفيدة للفعل المحقق في الزمن القريب في نحو: قد ذهب، أو للفعل الذي يقع في المستقبل القريب في نحو: سيفعل، أو في المستقبل البعيد في نحو: سوف يفعل، ومن أجل ذلك لا يعمل الحرف المختص بالاسم أو الفعل المنَزل منزلة الجزء منه أو الوصف له[١].

هذا وقد يضاف إلى الحروف العاملة مع الاختصاص المشروط المذكور أن يكون لها شبه بالأفعال سواء كان لفظا أو معنى أو غيرهما، فحروف الجرّ التي هي أقوى الحروف العاملة حيث لا ينفك معظمها عن عمل الجر ولو اعترض بينها وبين معمولها حاجز مثل (ما) الزائدة، و(لا) الملغاة نحو (فبما نقضهم) و(جئت بلا زاد)، فعلى الرغم من هذه القوة عملت هذه الحروف الجر لاختصاصها بالأسماء من جانب، ولشبهها بالأفعال من جانب آخر؛ لأن قولك: مررت بزيد، بمعنى جزتُ زيداً، وقولك: انصرفت عن زيد، بمعنى تجاوزت زيدا، وقولك: الكتاب لزيد، بمعنى امتلك زيد الكتاب [٢]، وكذلك الحروف المشبّهة بالفعل نحو: إنَّ وأخواتها نصبت الاسم ورفعت الخبر لاختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء ولشبهها بالأفعال لفظا ومعنى وعملا.

أمّا شبهها اللفظي بالأفعال؛ فإنها ثلاثية نحو: إنَّ، أنَّ وليت، ورباعية نحو: لعل، وكأن، وخماسية نحو: لكنّ، وأنها مبنيّة أواخرها على الفتح كالأفعال الماضية ،وأنه يتّصل بها الضمير المنصوب كما يتصل بالأفعال نحو: إنه، وإنها، وأنه تتصل بها نون الوقاية المختصة بالأفعال نحو: إنني، وأنني، وكأنني، وليتني، ولكنّني [٣].

أمّا شبهها المعنوي بالأفعال فمن حيث إن (إن وأن) بمعنى حقّقت وأكّدت، وكأن بمعنى شبّهت، وليت بمعنى تمنّيت، ولعل بمعنى توقّعت، ولكنّ بمعنى استدركت [٤].

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/١، والصفوة الصفية ٥٥/١/٢، ٥٦، والجنى الداني ص/٢٦

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/٨

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/١، وشرح الكافية ٣٤٦/٤، ٣٤٧ ،والصفوة الصفية ٥٦/١/٢، ٥٧

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/١، وشرح الكافية ٣٤٦/٤، ٣٤٧، والبديع لابن الأثير ٥٣٢/٢/١

وأمّا شبهها العملي فمن حيث إن هذه الحروف تطلب المبتدأ والخبر فتنصب أحدهما وترفع الآخر كما تطلب الأفعال المتعدية الفاعل والمفعول، إلا أن هذه الحروف لما كانت في العمل فرعا للأفعال أعملت عمل الأفعال الفرعي، وهو تقديم المنصوب على المرفوع تفرقة بين العمل الأصلي والعمل الفرعي، وتنبيهاً على فرعيّتها في العمل شبّهت من الأفعال بما تقدم مفعوله على فاعله فقولك: إن زيداً قائم بمنزلة قولك: ضرب زيدا عمرو[١]، وقال الخليل: ((قولهم: إن زيدا في الدار، شبّهوه بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول كقولهم: ضرب زيدا عمرو، وأخرج عمرا صالح)) [٢].

ومن النحاة من يرى أن إعمالها جاء لشبهها بـ"كان" الناقصة من حيث دخولها على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما وهو قول الخليل وابن مالك وابن الأثير [٣].

ولابن السراج [٤]كلام يدل على أن عمل (إن) وأخواتها كان لأجل شبهها بالأفعال المتعدية وبـ "كان" الناقصة، ومنهم من يرى أن شبهها اللفظي بالأفعال من حيث التخفيف في (إن، وأن) بحذف إحدى نونيها فتقول: (إنْ وأنْ) وفي (لعل) بحذف إحدى لاميها، فتقول: علَّ، وذلك بمنزلة حذف النون من (لم يكن) فتقول: لم يك [٥] .

ومن النحاة من يرى بطلان جميع ما ذكر من أوجه الشبه من كونها على ثلاثة فصاعدا، وبنائها على الفتح، ودلالتها على معاني الأفعال، ولحوق الضمائر بها ما عدا اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء، والاختصاص هو الموجب الوحيد لديهم لإعمال (إن) وأخواتها، وهذا قول ابن عصفور وابن مالك إلا أن ابن عصفور جعل سبب إعمالها الاختصاص في مشابهتها بالأفعال المتعدية في طلب المرفوع والمنصوب نحو: ضرب

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/١، ٥٤/٨، وشرح الكافية ٣٤٦/٤، ٣٤٧

(٢) انظر: كتاب الجمل للخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٥ هـ، انظر: ص/٤٥

(٣) انظر: رأي الخليل في الكتاب ١٣١/٢، ورأي ابن مالك في شرح التسهيل ٨/٢ ،ورأي ابن الأثير في البديع في العربية ٥٣٥/٢/١

(٤) انظر: الأصول في النحو ٢٣٠/١

(٥) انظر: الصفوة الصفية ٥٦/١/٢

زيدا عمرو، وهو العمل الفرعي لـ ضربَ [١]، وجعل ابن مالك سبب إعمالها اختصاصها في مشابهتها بـ"كان" الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما نحو: كان زيد قائما إلا أن هذه الحروف لما كانت فروع (كان) في عمل الرفع والنصب قدّم معهنّ عمل النصب على الرفع تنبيهاً على الفرعية [٢] .

ورغم اختلافهم في أوجه الشبه بين (إن) وأخواتها وبين الأفعال التي حملت عليها، أجمعوا على أن إعمالها جاء لسببين أحدهما: الاختصاص، والآخر: شبهها بالأفعال سواء بالأفعال المتعدية وهو قول الأكثر أو بالأفعال الناقصة وهو قول ابن مالك وابن الأثير، ومن ثم يبطل عملها لزوال اختصاصها بالأسماء إذا وليتها (ما) الكافة، كما يبطل عملها إذا خفّفت لضعف شبهها بالأفعال، كما يقول بعضهم، أو لزوال اختصاصها بالأسماء كما يقول البعض الآخر [٣].

وإذا ثبت أن إعمالها جاء نتيجةً للاختصاص ولمشابهة الأفعال فإنها تأخذ من العمل ما يختصّ بالأفعال المتعدية على قول الجمهور، وهو رفع الفاعل ونصب المفعول نحو: ضرب زيد عمرا، أو ما يختص بالأفعال الناقصة على حدّ قول الخليل وابن مالك وابن الأثير نحو: كان زيد قائما، ولئلا يقع التطابق التامّ بينها وبين الأفعال جعلوها ناصبة للاسم ورافعة للخبر، فلم يساووا بينها وبين ما حملت عليها؛ فإنّنا لو فعلنا ذلك لكنّا قد ساوينا بين ما يعمل بالأصالة وهو الفعل وبين ما لا يعمل إلا بالتبعية والمشابهة والفرعية وهو الحرف، وهذا ما لا يرضاه العقل ولا يعرفه القياس.

ولما كانت هذه الحروف مشبهة بالأفعال وفرعا لها في العمل، وأن المشبه لا يقوى قوة المشبّه به، كما أن الفرع لا يرقى درجة الأصل، فمن ثمّ عوملت معاملة أقلّ مما تعامل به الأفعال المتعدية كـ"ضرب"، أو الأفعال الناقصة كـ "كان"؛ لأن الأفعال متعدية كانت أو ناقصة تعمل نوعين من العمل عملا أصليا، وهو تقديم الفاعل على المفعول أو

---

[١] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٢ـ ٤٢٣

[٢] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨/٢٠

[٣] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٥٤، ٧٠، وأوضح المسالك ١/٣٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٢، وشرح الكافية للرضي ٤/٣٨٤، والأصول في النحو ١/٢٣٥

المرفوع على المنصوب، وعملاً فرعيا وهو تقديم المفعول على الفاعل والمنصوب على المرفوع فأعطيت هذه الحروف العمل الفرعي للفعل وهو نصب الاسم ورفع الخبر، ومنصوبها يشبه المفعول المقدّم أو المنصوب المقدم، ومرفوعها يشبه الفاعل المؤخّر أو الاسم المؤخّر فقولك: إن زيدا قائم، بمثابة قولك: ضرب زيدا عمرو أو كان قائما زيد [١]، وقال ابن مالك: ((ولما كان معنى كل واحد من هذه الحروف لا يتحقّق إلا في الأخبار تنَزّلت منهنّ منّزلة العمد من الأفعال، فأعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع، وتنَزّلت الأسماء منها منّزلة الفضلات فأعطيت إعراب المفعول وهو النصب))[٢].

وكذلك الحروف التي تجزم الأفعال نحو: إن ،ولم، ولّما، ولام الأمر، ولا النهي، والحروف التي تنصب الأفعال نحو: أنْ، ولنْ، وكي، وإذن) إنما تجزم أو تنصب لاختصاصها بالأفعال، وملازمتها إيّاه، ولعدم تنّزيلها منّزلة الجزء منها، فاقتضى ذلك أن تؤثّر في الأفعال، وتعمل فيها؛ لأن كل ما لازم شيئا واختص به فإن حقّه أن يترك في ذلك الشيء أثره [٣]، وذلك الأثر فيما تدخل عليه الحروف المذكورة الجزم للجوازم والنصب للنواصب والجزم في الأفعال مقابل الجرّ في الأسماء، وبه تتميّز الأفعال.

هذا وقد ذكر ابن مالك أسبابا أخرى لانجزام الأفعال بالحروف الجازمة المذكورة، وهي أن الفعل بعد لام الأمر شبيه بالأمر المبني على السكون، ومثله في المعنى، فحمل عليه في اللفظ فأعرب بالجزم الشبيه بالبناء.

أمّا (لا) النهي فإنه يجزم الفعل بعدها؛ لأنه نقيض الأمر المبني، وأمّا جزم الفعل بـ لم ولّما؛ لأنه نقيض الفعل الماضي المبني، وأمّا (إن) الشرطية فإنما انجزم الفعل بها وهو الشرط والجزاء نظرا لطول الكلام الداعي للخفة، والجزم أخفّ من النصب [٤]، ولهذا قال الرضي:

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/١، وشرح الكافية للرضي ٤٤٦/٤- ٤٤٧، والصفوة الصفية للنيلي ٥٧/١/٢، والحروف العاملة في القرآن الكريم ص/١٢٧

(٢) انظر/شرح التسهيل لابن مالك ٩/٢

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٧/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥/٧، ٤٠/٧

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٧/٤

((ولو لا كراهية الخروج من إجماع النحاة لحسن إدّعاء كون المضارع المسمى مجزوما مبنيّا على السكون؛ لأن عمل ما سمّي جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا، وذلك؛ لأن أصل كل كلمة اسما كانت أو فعلا أو حرفا أن تكون ساكنة الآخر، ومن ثم لا تطلب العلّة للبناء على السكون)) [١].

وإنما أعمل بعض الحروف المختصة الجزم والبعض الآخر النصب لما يأتي، وهو أن الحروف الجازمة وهي (إنْ) وأخواتها الأربعة مع اختصاصها بالأفعال نقلتها إلى معانٍ لا تكون في الاسم، وهي الشرط والأمر والنهي، فما نقل شيئا إلى معنى لا يكون في الاسم عمل فيه إعرابا لا يكون في الاسم وهو الجزم؛ لأنه لا يكون في الاسم جزم، وإنما يكون في الفعل [٢].

وأمّا (أنْ) الناصبة وأخواتها فكان القياس فيها الجزم لاختصاصها بالأفعال إلا أنها نصبت الفعل المضارع لشبهها بـ"أنّ" الثقيلة الناصبة للاسم لفظا ومعنى.

أمّا شبهها اللفظي بـ"أنَّ" الثقيلة فهما مثلان، وإن كان لفظ (أنْ) الخفيفة أنقص من (أنَّ) الثقيلة، ولأجل هذا الشبه يكرهون الجمع بينهما، كما يكرهون الجمع بين الثقيلتين، فلا يحسن عندهم "إنَّ أنْ تقومَ خيرٌ لك"، كما لا يحسن (إنَّ أنَّ زيدا قائم).

وأمّا الشبه المعنوي فمن جهة أنَّ (أنْ) وما بعدها من الفعل في تأويل المصدر كما أنَّ (أنَّ) المشدّدة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة المصدر، فلما أشبهت (أنْ) المخففة (أنَّ) المشدّدة لفظا ومعنى، وكانت المشددة ناصبة للاسم جعلت المخففة ناصبة للفعل [٣].

أمّا سبب إعمال (ما ولا) ونحوهما من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال فهو المشابهة بينها وبين ليس، والمشابهة تقتضي تأثّرا، وهذا قياس العربية، كبناء الأسماء لمشابهة الحروف وإعراب الأفعال لمشابهة الأسماء، وإعمال الأسماء لمشابهة الأفعال، ومنع صرف الأسماء لمشابهة الأفعال ونحو ذلك من الأساليب العربية التي كثراً مَّا تتأثّر بالمشابهة [٤]، وكان

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٤

[٢] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٧

[٣] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٧، ٤١

[٤] انظر: البديع لابن الأثير ٥٦٦/٢/١

قياس الحروف المشتركة أن لا تعمل أصلا نحو: هَلْ وهمزة الاستفهام؛ لأن قياس العوامل أن تكون مختصة بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم أو الفعل لتتمكّن بثبوتها في مركزها [١]. وإذا كانت هذه حال الحروف المشتركة غير المختصّة فما أجدر أن تكون (ما، ولا) من الحروف المشتركة غير عاملتين، إلا أن العرب نظروا إلى (ما) فوجدوا لها شبهين شبهًا عاما وهو شبهها بالحروف المشتركة في الدخول على الأسماء والأفعال، وشبهًا خاصّا وهو شبهها بـ" ليس" في دخولها على المبتدأ والخبر نحو: ما زيدٌ قائماً، ودخول الباء على خبرها للتأكيد نحو: ﴿وما الله بغافل عما تعملون﴾ [٢]، ودلالتها على نفي الحال على قول أكثر أهل العلم [٣]، وعلى نفي الحال والاستقبال على قول أبي الحسن الوراق [٤]، وعلى مطلق النفي على قول الرضي [٥]، وزاد النيلي شبهًا آخر وهو سريان الجمود من ليس إلى (ما) [٦]، وهذه هي أوجه الشبه بين (ما) وبين (ليس)، فالذين راعوا الشبه العام وهو عدم الاختصاص لم يعملوا (ما) مطلقا، وهم بنو تيم ،ولغتهم في ذلك أقيس[٧].

أما الذين راعوا فيها الشبه الخاص فأعملوها عمل (ليس) استحسانا لا قياسا، هم أهل الحجاز، ولغتهم في ذلك أفصح حيث يؤيّدها التّنزيل [٨]إلا أنهم لا يعملونها إلا بشروط نذكرها في حينه.

وأما (لا) فحكمها في الشبه بـ"ليس"والإعمال عملها كحكم (ما) [٩] ولإعمالها أيضا شروط نذكرها في حينه.

---

(١) انظر: الأصول في النحو ١/٥٥، وعلل النحو للوراق ص/٢٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٢١٦، والصفوة الصفية ٢/١/٣٣

(٢) سورة البقرة الآية " ٧٤، و٨٥، و١٤٠ ".

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٨، والبديع لابن الأثير ١/٢/٥٦٦، والصفوة الصفية للنيلي ٣/١/٣٣

(٤) انظر: علل النحو للوراق ص/٢٥٧

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢١٦

(٦) انظر: الصفوة الصفية للنيلي ٢/١/٣٤

(٧) انظر: الكتاب ١/٥٧، علل النحو للوراق ص/٢٥٧

(٨) انظر: الكتاب ١/٥٩ ،وشرح التسهيل ١/٣٦٩

(٩) انظر: شرح المفصل ١/١٠٦

أما (إنْ) فإنها تعمل أيضا لشبهها بـ"ليس" في النفي، وكلام سيبويه مشعر[١] بإعمال إنْ عمل ليسَ،كما يقول ابن مالك [٢]، وقد صرّح أبو العباس المبرد بإعمال إنْ عمل ليس، وقال: ((هذا هو القول؛ لأنه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى))[٣] ومن ثم يرى كثير من أهل العلم بالنحو إعمالها عمل (ليس) إلا أن ذلك قليل وشاذّ [٤] وما يعزي إلى سيبويه من أنه كان لا يرى في (إنْ) إلا رفع الخبر غير صحيح[٥] كما يدّعي ابن مالك [٦].

وكذلك القول في (لات) أعملت عمل (ليس) لشبهها بها، بل هي أقوى الحروف النافية شبهًا بـ "ليس"؛ لأن اتصال التاء بها جعلها مختصّة بالاسم، وشبيهة بـ (ليس) في اللفظ حيث صارت بعد لحاق التاء بها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كـ "ليس" إلا أن إعمالها مقصور في لفظ (الحين) أو مرادفه [٧].

وأمّا حروف النداء التي لا تستحقّ أن تكون عاملة لعدم اختصاصها بالقبيل الذي يعمل فيه الحرف المختص إنما عملت إما لكونها بدلا من الفعل الواجب إضماره المتروك إظهاره، وهو أدعو، أو أنادي، فقولك: يا عبد الله بمنزلة قولك: أدعو، أو أنادي عبد الله وهذا قول الجمهور [٨] وفي طليعتهم سيبويه [٩]والمبرد [١٠] وما يعزي إلى المبرد من ((أنه أجاز نصب المنادي على حرف النداء لسدّه مسدّ المفعول)) غير دقيق [١١]، وعلى قول الجمهور

---

[١] انظر: الكتاب ٢٢١/٤، ٢٢٢

[٢] انظر: شرح التسهيل ٣٧٥/١

[٣] انظر: المقتضب للمبرد ٣٥٩/٢

[٤] انظر: شرح الكافية للرضي ٢٢٧/٢

[٥] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٨

[٦] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/١

[٧] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/١ وشرح الكافية للرضي ٢٢٨/٢

[٨] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٥/٣، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣/٤، والمقتصد للجرجاني ٧٥٣/٢

[٩] انظر: الكتاب ١٨٢/٢

[١٠] انظر/المقتضب ٢٠٢/٤

[١١] لأن كلام المبرد في المقتضب (٢٠٢/٤) وهو " اعلم أنك إذا دعوت مضافا نصبته، وانتصابه =

العامل في المنادي ليس حرف النداء وإنما هو الفعل الدال عليه حرف النداء الذي جعل عوضا عن الفعل الواجب إضماره بعد حرف النداء.

وإمّا لكونها نابت مناب الفعل (أدعو) أو (أنادي) ،وحينئذ فحروف النداء هي العاملة أنفسها دون الفعل المحذوف لنيابتها عن الفعل الذي هو(أدعو) أو(أنادي)،وهذا مذهب الفارسي[١] ،كما يفهم من قول الجرجاني في المقتصد، وعزاه إليه الشيخ محي الدين في تحقيقه على أوضح المسالك [٢]، وهذا المذهب اختيار ابن يعيش أيضا، وزعم أنه مذهب الأكثرين[٣] وقال: ((إنما جازت نيابة حروف النداء عن الفعل في العمل دون سائر حروف المعاني لما يوجد من الفرق بينها وبين حروف المعاني، وهو أن حروف المعاني نائبة عن أفعال هي عبارة عن غيرها، وليس كذلك حروف النداء؛ لأن حقيقة قولك في النداء إنما هو نفس قولك (يا زيد) ولا فرق بين قولك (أدعو) وبين قولك (يا)، فجرت (يا) نفسها في العمل مجرى (أدعُو وأنَادي) ، وصارت (يا) و(أدعُو) و(أنَادِي) من قبيل الألفاظ المترادفة، فلما اختصت (يا) من بين حروف المعاني بما ذكر وجرت مجرى (أدعو وأنادي) في المعنى تولّت بنفسها نصب المنادي، ولجريان هذه الحروف مجرى الأفعال ونصبها لما بعدها وتعلّق حروف الجرّ بها نحو: يا لزيد، وجواز إمالتها قال بعض أهل العلم إنها من أسماء الأفعال نحو: صه، ومه، وأفٍّ[٤]، وذكر الرضي أن الفارسي قال في بعض كلامه: ((إنَ (يا) وأخواتها أسماء أفعال [٥])) هذا ما يتعلق بموجب إعمال الحروف العاملة.

وخلاصة القول: أن عمل الحروف إما لأجل الاختصاص فقط أو للمشابهة مع الاختصاص أوللمشابهة والتضمين والنيابة في حالة عدم الاختصاص .

= على الفعل المتروك إظهاره" موافق لما قاله سيبويه في الكتاب (١٨٢/٢) وهو " اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره " ومخالف لما عزاه الرضي في شرح الكافية (٣١٢/١) والأشموني في شرحه على الألفية، انظر: حاشية الصبان (١٤١/٣) والخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل (١١٥/٢)

(١) انظر: المقتصد للجرجاني ٧٥٤/٢

(٢) انظر: أوضح المسالك تحقيق محي الدين عبد الحميد ٣/٤

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٨

(٤) انظر:شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٨

(٥) انظر: شرح الكافية ٣١٢/١

الفصل الأول
الحروف العاملة عمل (ليس) وموانع عملها

ويشتمل على تمهيد وأربعة مباحث وخاتمة.

التمهيد: دراسة الحروف العاملة عمل (ليس).

المبحث الأول: (ما) النافية خصائصها وشروط عملها.

المبحث الثاني: الموانع التي تمنع (ما) من العمل عمل (ليس).

المبحث الثالث: (لا) النافية العاملة عمل (ليس) وموانع عملها.

المبحث الرابع: (إن ولات) وموانع عملهما.

الخاتمة: الدلالة التركيبية لما منع من العمل من الحروف العاملة عمل (ليس).

التمهيد: دراسة الحروف العاملة عمل (ليس)

الحروف التي تعمل عمل "ليس" أربعة أحرف وهي: (مـــا، ولا، وإن، ولات [١]، وإنما أعملت عمل (ليس) مع عدم اختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه لمشابهتها إيّاه في المعنى وهو الدلالة على معنى النفي [٢].

وهذه الحروف في قوة شبهها بـــ"ليس" لم تكن على درجة واحدة؛ إذ منها ما هـــو أقوى شبهًا وأكثر عملا، ومنها ما ليس كذلك، وأقواها شبهًا بـــ"ليس" هو (ما) النافيـــة؛ لأنها لنفي الحال،كما أن (ليس) كذلك، و(ما) تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن (لـــيس) كذلك، وتدخل الباء على خبر (ما) للتأكيد كما تدخل على خبر (ليس)، من أجل ذلـــك صارت أقوى الحروف النافية شبهًا بـــ "ليس"، وأكثر عملا في العربية، ويليهـــا (لا) [٣] ثم (إن) ثم (لات) [٤]

---

[١] إنما قلنا: إنها أربعة أحرف وإن لم يكن النحاة لم يصرحوا بالعدد المعين إلا أننا وجـــدنا أن النحـــاة تناولوها في حديثهم على (ما) النافية العاملة عمل (ليس) ،وقد جعل ابن مالك وابن هشـــام ومـــن تبعهم عنوانا بارزا على هـــذه الحـــروف الأربعـــة فقالـــوا: (ما، ولا، ولات، وإن المشـــبهات بـــ "ليس" انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٦/١، وأوضح المســـالك ٢٧٣/١، وشـــرح الأشمـــوني ٣٥١/١، ومنهم من جعل عنوانا على (ما ،ولا) المشبهتين بـــ "ليس" كما فعل ذلك الزمخشـــري وابن يعيش وابن الحاجب، والرضي ،انظر: المفصل ص/٤٤، وشرح المفصـــل ١٠٨/١ ،وشـــرح المقدمة الكافية ٥٨٢/٢، وشرح الكافية للرضي ٢١٥/٢، ومنهم من جعل عنوانا على (ما) وحدها كما فعل ذلك أبو علي الفارسي في الإيضاح ص/١٢١، وابن جني في اللمع ص/٩١، وابن عصفور في شرح الجمل ٥٩١/١، ومنهم من جعل العنوان عاما ،وتناول فيه الحروف التي تجـــري مجـــرى (ليس) ،وهذا ما فعله سيبويه قال: "هذا باب أجري مجرى (ليس) في بعض المواضـــع بلغـــة أهـــل الحجاز ثم يصير إلى أصله"، انظر: الكتاب ٧٥/١.

[٢] انظر: علل النحو للوراق ص/٢٥٧، والمسائل البغداديات ص/٥٩٥، وشرح الأشمـــوني ٣٥١/١، والإنصاف ١٦٥/١

[٣] انظر: المفصل ص /٤٤، وشرح المفصـــل ١٠٨/١، ١٠٩، وشـــرح المقدمـــة الكافيـــة ٥٨٣/٢، وارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣

[٤] قال ابن مالك: في النكرات أعملت كـــ "ليس" لا وقد تلي (لات) و(إن) ذا العملا
وفي تسهيل الفوائد ص/٥٧، قال: (وتلحق بها إن النافية قليلا ولا كثيرا ... وتهمل لات) على الأصح إن وليها هنا) .

المبحث الأول

(ما) النافية خصائصها وشروط عملها

خصائصها:

قبل أن ندخل في الحديث عن موانعها نريد أن نتناول شيئا مما يتعلق بـ "ما " النافية من حيث خصائصها وشروط إعمالها عمل (ليس) فنقول: إنَّ (ما) حرف من الحروف المشتركة تدخل على الأسماء نحو: ما زيد قائماً، وتدخل على الأفعال نحو: ما قام زيد وما يقوم محمد، ولعدم اختصاصها بالأسماء أو الأفعال كان ينبغي أن لا تعمل شيئا، وهذا هو القياس الذي اتخذه أصلاً من لا يرون إعمالها، وهم بنو تميم كما قال سيبويه وتبعه كثيرون [١]، قال سيبويه: ((وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أمّا وهل) أي لا يعملونها في شيء وهو القياس[٢])).

وللعرب في (ما) النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان: مذهب بني تميم وهو عدم الإعمال لعدم الاختصاص، وقد أشرنا إليه، والمذهب الآخر هو مذهب أهل الحجاز، وهو إعمالها عمل (ليس) أي رفع الاسم ونصب الخبر، وذلك لما رأوا بينهما من قوة الشبه في كونهما للنفي، ودلالتهما على معنى الحال ودخولهما على المبتدأ والخبر، ودخول الباء للتأكيد في خبر كل منهما [٣] فلما أشبهت (ما) "ليس" في الوجوه المذكورة أصبح من حقها أن تكون عاملة عمل (ليس) ؛ لأن المشابهة في قياس العربية أمر بالغ التأثير حيث يأخذ المشبّه حكما من المشبّه به، ومن قواعدهم حمل الشبيه على الشبيه، ونظرًا لما ذكرنا من أوجه الشبه

---

(١) انظر: المقتضب ١٨٨/٤، والأصول ٥٥/١، واللمع لابن جنى ص/٩١، والمفصل ص/١٠٢، والمقتصد ٤٣٠/١، وشرح المقدمة الكافية ٥٨٢/٢، والمسائل البغداديات ص/٢٨٣

(٢) انظر: انظر: الكتاب ٥٧/١

(٣) قال المبرد :" أما أهل الحجاز فإنهم لما رأوها في معنى (ليس) في جميع موانعها تعنى كل واحدة منهما عن صاحبتها أجروها مجرى العمل ما دام الكلام على وجهه، فقالوا :" ما زيد منطلقا ،كما يقولون ليس زيد منطلقا " انظر: المقتضب ١٨٨/٤، وشرح المفصل ص/٤٤، والإيضاح للفارسي ص/١٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩١/١

بينهما كان أهل الحجاز يعملون (ما) عمل (ليس) [١]، ولكنهم لم يعملوها مطلقا؛لأن المشبّه لا يقوى قوة المشبّه به، والفرع لا يرقى درجة الأصل، ومن ثم أعملوها بشروط، وإليكم ما جاء في شروط إعمالها.

شروط إعمال (ما) عمل (ليس):

لقد أعمل أهل الحجاز (ما) عمل (ليس) بشروط ثمانية: وإليكم هذه الشروط مفصّلة كما يلي:

الأول: أن لا ينتقض النفي بـ "إلا".

الثاني: أن لا ينتقض النفي بـ "إن" المخففة النافية.

الثالث: أن لا ينتقض النفي بـ "بل ولكن"، وذلك في المعطوف على خبر (ما).

الرابع: أن لا ينتقض النفي بمثلها نحو (ما ما).

والشرط الرابع مما زاده أبو حيان والمرادي وابن عقيل والسيوطي [٢].

الخامس: أن لا يبدل من خبرها بدل مصحوب بـ "إلا".

وهذه الشروط الخمسة تدخل ضمن شرط عام وهو بقاء معنى النفي، فأيّ شيء ينقض معنى النفي فإنه يكون مانعا لـ (ما) من العمل [٣] إلا إذا كان نقض النفي بـ " غير " أو بـ "سوى" نحو (ما زيد غير قائم وما زيد سوى قائم) [٤]، وسيأتي ذكره .

السادس: أن لا يتقدّم خبر (ما) على اسمها إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا.

السابع: أن لا يتقدم على اسمها معمول خبرها إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا، وهذان الشرطان يدخلان ضمن شرط عام وهو المحافظة على رتبة الجملة الاسمية بحيث لا يكون الخبر مقدّما على الاسم، وتقدم الخبر على الاسم ينقض هذه الرتبة، وعدم جواز

---

[١] انظر: المقتصد ٤٣٠/١، والإنصاف لابن الأنباري ١٦٦/١، والبديع لابن الأثير ٥٦٦/٢/١

[٢] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٠٠/٣ - ١٢٠١، والجنى الداني ص/٣٢٨ - ٣٢٩ وشرح ابن عقيل ٢٦٣/١، وهمع الهوامع ١١٢/٢

[٣] انظر: علل النحو للوراق ص/٢٥٧

[٤] انظر: ارتشاف الضرب ١١٩٩/٣، وهمع الهوامع ١١١/٢

تقدم خبر (ما) على اسمها يؤذن بعدم جواز تقدم معمول الخبر على اسمها.

الثامن: أن لا يحول بينها وبين اسمها (إن) الزائدة الكافّة .

وهذه الشروط الثمانية تدخل ضمن ثلاثة شروط عامة وهي: بقاء النفي، وبقاء الترتيب، وعدم وجود (إن) الزائدة الكافة، عن هذه الشروط مجملة، قال ابن مالك:

إعمال (ليس) أعملت (ما) دون إن مع بقاء النفي وترتيب زكن

وسبق حرف جر أو ظرف كما بي أنت معنيا أجاز العلما [1]

ورفع معطوف بـ"لكن أو بـ"بل" من بعد منصوب بما الزم حيث حلّ

وهذه الشروط منها ما يتعلق بالعامل نفسه وهو بقاء معنى النفي، ومنها ما يتعلق بالمعمول نفسه وهو مراعاة الترتيب أي تقديم الاسم على الخبر، ومنها ما يتعلق بهما، وهو وجود (إن) الزائدة الكافة بين العامل والمعمول، وهذه هي الشروط التي اشترطها أهل الحجاز لإعمال (ما)، فإذا توافرت هذه الشروط أعملوها عمل (ليس)، فرفعوا بها الاسم، ونصبوا بها الخبر، نحو: (ما زيد قائما، وما عمرو منطلقا، وما أحد مثلك) ومنه قوله تعالى :﴿ ما هذا بشرا﴾ [2]، وقوله تعالى: ﴿ما هنّ أمهاتهم﴾ [3] وقوله تعالى: ﴿فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين﴾ [4].

وهذه الآيات الثلاث تؤيّد مذهب أهل الحجاز [5] في إعمالهم (ما) عمل (ليس)

---

[1] انظر: متن الألفية فصل ما ولا ولات وإن المشبهات بـ "ليس". وشرح بن عقيل ١/٢٥٩ـ٢٦٥.

[2] سورة يوسف من الآية "٣١".

[3] سورة المجادلة من الآية "٢".

[4] سورة الحاقة الآية "٤٧".

[5] الآية الأولى: (ما هذا بشرا) فقوله (بشرا) قرئ بالنصب، وهي قراءة معروفة مشهورة قرأ بها جمهور القراء، وهي لغة أهل الحجاز، وبها ورد القرآن، وبناءً على هذه القراءة ذهب سيبويه والخليل وجميع النحويين إلى إعمال (ما) عمل (ليس) ، وقرء بالرفع أيضا قال الزمخشري (الكشاف ٢/٢٥٤)، من قرأ على سليقته من بني تميم قرأ (بشر) بالرفع في قراءة ابن مسعود، وقال الزجاج (معاني القرآن وإعرابه ٣/١٠٨، وزعم بعضهم أن الرفع في قولك: (ما هذا بشرا) أقوى الوجهين، وهذا غلط؛ لأن كتاب الله ولغة رسول الله أقوى الأشياء وأقوى اللغات ولغة بني تميم ما هذا بشرا، ولا تجوز القراءة بها إلا برواية صحيحة، الدليل على ذلك إجماعهم على(ما هنّ أمهاتهم) أي بالكسر، ما قرأ أحد (ما هن أمهاتهم) بالرفع، انتهى كلام الزجاج، وذكر ابن الأنباري =

بالشروط التي اشترطوها، وأكثر ما ورد في القرآن الكريم من إعمال (ما) عمل (ليس) على لغة أهل الحجاز، وهو أن يكون خبرها مسبوقا بالباء الزائدة المؤكّدة [١]، نحو قوله تعالى: ﴿وما الله بغافل عما تعملون﴾ [٢]، وقوله تعالى: ﴿وما ربك بظلاّم للعبيد﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿وما أنت بهاد العمي عن ضلالتهم﴾ [٤]. وقوله تعالى: ﴿وما هم بخارجين من النار﴾[٥] ولذلك قال الفراء [٦]: "فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء ... ألا ترى أن كل ما في القرآن أتي بالباء إلا هذا[٧]، وقوله تعالى: ﴿ما هن أمهاتهم﴾ [٨]وبهذا نكتفي فيما يتعلق بشروط إعمال (ما) عمل (ليس) لننتقل إلى الحديث عما يتعلق بموانع عملها.

=أن قوله (ما هن أمهاتهم) قرئ بالنصب والرفع، والنصب على لغة أهل الحجاز ،والرفع على لغة بني تميم، (البيان ٤٢٦/٢) وانظر: كذلك (إعراب القراءة الشواذ للعكبري ٧٠٢/١، والبحر المحيط لأبي حيان ٣٠٤/٥، وفي قوله تعالى (ما هذا بشرا) قراءة ثالثة بكسر الباء والشين، (بِشرىً) أي بمشترى، وقال الزجاج: هذه القراءة ليست بشيء، انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٧/٣، والمحتسب لابن جني ٣٤٢/١، والبحر المحيط ٣٠٤/٥

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٢/٢، والبحر المحيط ٣٠٤/٥

(٢) سورة البقرة الآية " ٧٤، ٨٥، ٢٤٠، ١٤٩ ".

(٣) سورة فصلت الآية " ٦٧ ". وفي سورة (ق) ﴿ وما أنا بظلام للعبيد ﴾ (٢٩)

(٤) سورة الروم الآية " ٥٣ " .

(٥) سورة البقرة الآية " ١٦٧ " .

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٢/٢

(٧) انظر:إشارة إلى قوله تعالى (ما هذا بشرا)، وزاد ابن هشام آية ثالثة وهي قوله تعالى (فما منكم من أحد عنه حاجزين).

(٨) سورة المجادلة الآية " ٢".

المبحث الثاني
الموانع التي تمنع (ما) من العمل عمل (ليس)

لا يخفى أن لكل أصل من القوة والفضل ما ليس لما حمل عليه، وأن الشيء إذا شبّه بالشيء فإنه لا يجري مجراه في كل شيء، فاسم الفاعل لم يقو قوة فعله في العمل، والممنوع من الصرف لم يجر مجرى الفعل في كل الأحوال، وكذلك (ما) النافية لم تقو قوة (ليس)، ولم تجر مجراها في كل الأمور، وفي كل الأحوال [1]، فـ " ليس " تعمل في النكرة والمعرفة، ومقدما خبرها على اسمها ومفصولا بين اسمها وخبرها، وهذه قوة الأصالة وأمّا (ما) النافية فإنها لا تعمل إلا إذا توافرت فيها الشروط التي ذكرناها، وتلك الشروط بمثابة موانع عملها، فإذا تخلّف شرط من شروط عملها فإنها تمنع من العمل، ولما ذكرنا أن شروط عملها ثمانية تفصيلا فإن موانع عملها تكون ثمانية أيضا، ونتحدث عنها من خلال ثمانية مطالب.

المطلب الأول: المانع الأول وهو نقض النفي بـ (إلا).

المطلب الثاني: المانع الثاني وهو نقض النفي بـ "إن" النافية.

المطلب الثالث: المانع الثالث وهو نقض النفي بـ "بل" أو لكن.

المطلب الرابع: المانع الرابع وهو نقض النفي بحرف مماثل لـ "ما".

المطلب الخامس: المانع الخامس وهو أن يبدل من خبر "ما" ما يفيد الإيجاب.

المطلب السادس: المانع السادس وهو تقدم خبر ما على اسمها.

المطلب السابع: المانع السابع وهو تقدم معمول خبر ما على اسمها.

المطلب الثامن: المانع الثامن وهو زيادة "إن" الكافة بعد "ما".

---

[1] كثيرا ما يتردد على لسان سيبويه في الكتاب ما يحمل هذا المعنى انظر: ١/١٢٢، ١٢٣، ٢/١٣١، والمسائل البغداديات ص/٥٩٥، والمقتصد ١/٤٣٣، والبديع ١/٢/٥٦٨

المطلب الأول: المانع الأول وهو نقض النفي بـــ (إلا)

لا ريب أن (إلا) حرف استثناء يأتي لإخراج ما بعده من حكم ما قبله، ويكون لمعنى الإثبات إن كان ما قبلها منفيا، ولمعنى النفي إن كان ما قبلها مثبتا، فإذا دخلت (إلا) على خبر(ما) النافية فإن معنى النفي قد زال، فلما زال المعنى الذي من أجله عملت (ما) عمل (ليس) زال العمل أيضا[١] وهو رفع الاسم ونصب الخبر، فوجب حينئذ رفع الجزئين المبتدأ والخبر، وهذا مذهب الجمهور[٢]، فتقول: ما زيد إلا منطلق، ومنه قوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول﴾ [٣] وقوله تعالى: ﴿وما أمرنا إلا واحدة﴾ [٤]، وقوله تعالى: ﴿وما هو إلا ذكر للعالمين﴾ [٥]، قال سيبويه [٦]: ((وتقول: ما زيد إلا منطلق، تستوي فيه اللغتان، مثله قوله عزّ وجلّ ﴿ما أنتم إلا بشر مثلنا﴾ [٧]، لم تقو (ما) حيث نقضت معنى (ليس) كما لم تقو حين قدّمت الخبر))، وقال أيضا: ((فلم تقو (ما) في باب قلب المعنى كما لم تقو في تقدم الخبر)).

وقد خالف في هذا أقوام، منهم من أجاز النصب مع (إلا) مطلقا كما فعل ذلك

---

(١) انظر: علل النحو للوراق ص/٢٥٧، وشرح المقدمة الكافية ٢/٥٨٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٢١٨، وقال عبد القاهر: (اعلم أن المشابهة من وجهين فإذا بطل أحدهما بطل العمل المستحق بها وذلك أن قولك: (ما زيد إلا منطلق) قد انتقض فيه معنى النفي بـــ "إلا " ،فعرّي (ما) من أحد وجهي المشابهة الواقعة بينه وبين (ليس) في الأصل، فعاد إلى أصله، وهو أن لا يعمل شيئا،...فهذا بمنزلة أن تعرّي ما لا ينصرف من أحد السببين نحو أن تقول في أحمد، هذا أحمد ومررت بأحمد آخر، فتنكره وتبطل منع الصرف بزوال أحد السببين وتعيده إلى أصله) انتهى كلام الجرجاني انظر: المقتصد١/٤٣١

(٢) قال المبرد:(إما نقض الخبر فقولك (ما زيد إلا منطلق)؛ لأنك نفيت عنه كل شيء إلا الانطلاق، فلم تصلح أن تكون (ما) عاملة في نقض النفي) انظر: المقتضب ٤/١٩٠، والإيضاح ص/١٢١، وقال ابن الأثير في البديع ١/٢/٥٦٨، ولما كانت (ما) فرعا عليها نقصت عنها فإذا تقدم خبرها أو فصل بين اسمها وخبرها بـــ " إلا " أو جاء بعده ما ينقض النفي بطل عملها، وارتفع الخبر إجماعا لنقض أسباب المشابهة) انظر: شرح التصريح ١/١٩٧

(٣) سورة آل عمران الآية " ١٤٤ " .

(٤) سورة القمر الآية " ٥٠" .

(٥) سورة القلم الآية " ٥٢ ".

(٦) انظر :الكتاب ١/٥٩

(٧) سورة يس الآية " ١٥ " .

يونس، فقد نقل عنه أنه يجيز إعمال (ما) في خبرها الموجب بـ "إلا "، ووافقه ابن مالك، وقال المرادي: إن ذلك مذهب الشلوبين أيضا [١] .

وحجتهم في ذلك قول الشاعر: (من الطويل)

وما الدهرُ إلا منجنوناً بأهلِه وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعَذَّبَا [٢]

وقد وصف ابن مالك تأويلات الجمهور وتوجيهاتهم على البيت المذكور وأمثاله بأنها تأويلات بعيدة، وفيها من التكلف ما لا يخفى، ولا حاجة بنا إليها، والأولى أن يجعل (منجنونا ومعذّبا) خبرين لـ"ما" النافية العاملة عمل ليس منصوبين بها إلحاقا لها بـ" ليس " في نقض النفي، كما ألحقت بها في عدم النقض، ومن هذا القبيل قول مغلّس، وهو أقوى مما سبق [٣] .

وما حقُّ الذي يعثو نهاراً ويسرِقُ ليلَه إلا نكالاً [٤]

والجمهور يؤوّلون البيتين المذكورين وأمثالهما بأن ذلك إمّا من باب الشذوذ، وإمّا من باب المصدر المنصوب بفعله الواجب حذفه الواقع خبرا عن مبتدأ على حدّ قولك: ما زيد إلا سيرا أي يسير سيرا، وجملة (يسير سيرا) تكون خبرا عن المبتدأ الذي هو زيد وبناءً على هذا التأويل يكون التقدير (وما الدهر إلا يدور دوران منجنون (وهو الدولاب الذي يُسقي عليه الماءُ) بأهله، وما صاحب الحاجات إلا يعذّب معذّبا أي تعذيبا كما تقول: يمزّق ممزّقا أي تمزيقا، كما قال تعالى: ﴿ومزّقناهم كل ممزّق﴾ [٥]، وكذلك قوله: نكالا أي ينكل نكالا، وجملة (يدور دوران، ويعذب تعذيبا، وينكل نكالا) خبر عن المبتدأ الذي هو (الدهر)

---

[١] انظر: تسهيل الفوائد ص/٥٧، وشرح التسهيل ٣٧٣/١، وشرح الكافية ٢١٨/٢ وشرح الأشموني ٣٥٣/١، وعدة السالك للشيخ محي الدين ٢٧٧/١

[٢] البيت في أكثر كتب النحو غير منسوب إلى قائله، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٢/١، والبديع لابن الأثير ٥٦٩/٢/١، وشرح الكافية ٢١٨/٢، وشرح التسهيل ٣٧٤/١، والجنى الداني ص/٣٢٥، وشرح الأشموني ٣٥٢/١

[٣] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٤/١، والجنى الداني ص/٣٢٥

[٤] البيت لمغلس كما في شرح التسهيل ٣٧٤/١، والجنى الداني ص/٣٢٥، وهمع الهوامع ١١١/٢

[٥] سورة سبأ الآية " ١٩ ".

و(صاحب الحاجات) و(حق الذي) [١].

وجعل ابن عصفور (منجنوناً) اسما موضوعا موضع المصدر الموضوع موضع الفعل الموضوع موضع خبر (ما)، والتقدير (وما الدهر إلا يجن جنونا بأهله)، ثم حذف (يجن) الذي هو خبر (ما) وأقيم المصدر مقام الفعل فصار (وما الدهر إلا جنونا)، ثم أوقع (منجنونا) موقع جنون فصار (وما الدهر إلاّ منجنونا)، وقال ابن عصفور أيضا: ((ويمكن أن يكون (منجنونا) اسما في موضع الحال، وخبر (ما) محذوف، وتقديره (وما الدهر إلا موجودا على هذه الصفة))[٢]، وقال الأشموني وتبعه الصبان: إن كلا من (منجنونا) و(معذبا) مفعول به لفعل محذوف تقديره (إلا يشبه منجنونا) و(إلا يشبه معذّبا) [٣].

وخلاصة القول أن الجمهور لا يرون إعمال (ما) النافية إذا انتقض نفيها بـ"إلا"، ويؤوّلون ما ظاهره الإعمال في خبرها المنقوض بأنه شاذّ لا يقاس عليه، أو من باب المصدر المنصوب بفعله المحذوف أو من باب المفعول به المحذوف فعله.

هذا وذهب قوم إلى أنه يجوز النصب في خبر ما المنتقض نفيها بـ"إلا" شريطة أن يكون الخبر وصفا نحو: (ما أنت إلا راكبا) وهذا قول الفراء [٤]، وقال قوم: يجوز النصب إن كان الخبر هو الاسم في المعنى نحو (ما زيد إلا أخاك) أو منزلا منزلته نحو (ما زيد إلا زهيرا)، وهذا القول ينسب إلى الكوفيين، والجمهور لا يرون إلا الرفع [٥]، هذا ما يتعلق بالمانع الأول.

---

[١] انظر: أوضح المسالك ٢٧٧/١، والصفوة الصفية ٢٤،٢٥/١/٢ ،وشرح التصريح ١٩٧/١، والجنى الداني ص/٣٢٦، وفي التحفة الوردية أول زين الدين الوردي (إلا نكالا) على أن نون التثنية محذوفة، حذفت للضرورة الشعرية، وكان في الأصل (إلا نكالان)، وحنيئذ (نكالا) مرفوع لأجل نقض النفي بـ" إلا " ،وعلامة الرفع ألف التثنية، و(نكالان) بمعنى نكال العثو، ونكال على السرقة، انظر: التحفة الوردية ص/١٧٩

[٢] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٢/١

[٣] انظر: شرح الأشموني ٣٥٣/١، وحاشية الصبان ٢٤٨/١

[٤] انظر: ارتشاف الضرب ١١٩٩/٣

[٥] انظر: ارتشاف الضرب ١١٩٩/٣، وهمع الهوامع ١١١/٢

المطلب الثاني: المانع الثاني وهو نقض النفي بـ "إن" النافية

لا يخفى أن (إن) تأتي بمعنى النفي فتكون عاملة عمل (ليس)، وتأتي بمعنى الزائدة الكافة شأنها شأن (ما) بعد (إنّ) وأخواتها إذا كفّت عن العمل، وسيأتي حديثها في المانع الثامن من موانع (ما) النافية، وأمّا (إن) النافية التي تعمل عمل (ليس) فإننا سنتحدث عنها مفصّلا في بحث مستقل وهو (إن) وموانع عملها.

ونتحدث هنا بقدر ما يختص بكونها مانعة من موانع (ما)النافية فنقول: (إن) المخففة النافية إذا دخلت على (ما) النافية فإنها تمنع (ما) عن العمل؛ لأن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب، وإذا ارتفع معنى النفي ارتفع العمل، مثاله (ما إن زيد قائم) [١].

هذا والكوفيون يجعلون (إن) بعد (ما) نافية مؤكّدة، وأمّا البصريون فإنهم يعتبرونها بعد (ما) زائدة كافّة[٢]، وسيأتي الحديث عنها، وعلى الرغم من اختلافهم في ماهية (إن) بعد (ما) النافية إلا أن النتيجة في النهاية واحدة ،وهي كونها مانعة لـ (ما) عن العمل، فإن اعتبرناها نافية فكان سبب منع العمل هو ارتفاع معنى النفي أو انتقاض النفي [٣]، وإن اعتبرناها زائدة كافّة فكان سبب منع العمل هو حيلولتها بين العامل الضعيف، وبين معموليه، والعامل الضعيف يزداد ضعفه إذا حيل بينه وبين معموليه غير الظرف والجار والمجرور [٤].

المطلب الثالث: المانع الثالث وهو نقض النفي بـ" بل" أو بـ " لكن "

ذلك إذا عطفت على خبر (ما) بـ "بل" أو بـ"لكن"؛ لأن (بل) للإضراب عن الأول والإثبات لما بعدها، فصارت بمنزلة (إلا) في نقض النفي، فلما نقضت النفي أبطلت العمل، فوجب لذلك رفع المعطوف بـ"بل" فتقول: (ما زيد قائما بل قاعد) بالرفع ليس إلا[٥]، ولو كان (بل) عاريا من نقض النفي لوجب أن تقول: (ما زيد قائما بل قاعدا)

---

[١] انظر: الصفوة ا لصفية ٢/١/٣٥

[٢] انظر: الإنصاف لابن الأنباري ٢/٦٣٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٢١٧

[٣] انظر: الصفوة الصفية ٢/١/٣٥

[٤] انظر: شرح المقدمة الكافية ٢/٥٨٣

[٥] انظر: علل النحو للوراق ص/٢٦١، وفي الإيضاح ص/١٢١، وقال الفارسي (ومما يجري مجرى نقض النفي (ما زيد قائما بل قاعد، وقياس لكن الخفيفة أن تكون مثل (بل) تقول: (ما زيد=

بالنصب، كما تقول ذلك في العطف بالواو العارية من نقض النفي نحو (ما زيد قائما وذاهبا) بنصب المعطوف، ونحو ذلك (ما ضربت زيدا وعمرا) بنصب (عمرو) ؛ لأن العطف في حكم تكرير العامل فكأنك قلت: (ما زيد قائما وما هو قاعدا، وما ضربت زيدا وما ضربت عمرا)، إلا أن (بل) لما تضمن نقض النفي لما فيه من الإيجاب والرجوع من المنفي إلى المثبت صار قولك: (ما زيد قائما بل قاعد) بمنزلة قولك: (ما هو إلا قاعد) في إبطال النصب في المعطوف بـ"بل"وصار العطف بـ" بل" من قبيل عطف الجمل،فما بعد بل جملة ابتدائية مثبتة عطفت على الجملة التي قبلها وهي المنفية [1]، وكذلك الحكم في العطف بـ" لكن " على خبر (ما) أي أنه يجب الرفع في المعطوف نحو: (ما زيد قائما لكن قاعد) وذلك لأن (لكن) موضوعة للاستدراك بمعنى أن المتكلم يستدرك بها ما فاته من الحكم، فلما تضمنت معنى[2] الاستدراك صارت بذلك بمُنْزلة أن تأتي بـ"إلا"بعد(ما) فقولك (ما زيد قائما لكن قاعد) بمعنى ما هو إلا قاعد [3].

=قائما لكن قاعد) انظر: المقتصد ٤٣١/١، والبديع ٥٦٨/٢/١، والصفوة الصفية ٣٥/١/٢، وأوضح المسالك ٢٧٨/١، وقال ابن يعيش (وأما (بل) للإضراب عن الأول وإثبات الحكم للثاني سواء كان ذلك الحكم إيجابا أو سلبا ... والإضراب له معنيان إبطال الأول ،والرجوع عنه إما لغلط أو نسيان ... والآخر إبطاله لانتهاء مدة ذلك الحكم) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٨، وهمع الهوامع ١١٤/٢

[1] قال ابن يعيش: ((وأما لكن فحرف عطف أيضا، ومعناه الاستدراك، وإنما تعطف عندهم بعد النفي كقولك: ما جاء زيد لكن عمرو ... واعلم أن (لكن) قد وردت في الاستعمال على ثلاثة أضرب للعطف ،والاستدراك ،وبمجرد الاستدراك ،وحرف ابتداء يستأنف بعدها الكلام)) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٨.

[2] انظر: المقتصد ٤٣١/١، ٤٣٢، وجعل عبد القاهر (المعطوف بـ" بل " و" لكن " على خبر (ما) في نحو (ما زيد قائما بل قاعد أو لكن قاعد) من باب عطف الجملة ،وليس من باب عطف المفرد، ومن ثم قدّر المبتدأ قيل الخبر المرفوع أي بل هو قاعد ،ولكن هو قاعد، وتبعه ابن هشام (في أوضح المسالك ٣٧٨/١) والأشموني (شرح الأشموني ٣٥٧/١) وجعل الرضي ذلك من باب عطف المفرد على المفرد، انظر: شرح الكافية ٢٢٣/٢

[3] انظر: المقتصد ٤٣٢/١

وقال ابن مالك[١]:

ورفعَ معطوفٍ بلكن أو ببـــل من بعد منصوب بـــما الزم حيث حلّ.

و السرّ في إبطال عمـــل (ما) النافيـــة في المعطـــوف على خبرهـــا بـــ"بـــــل" أو بـــ "لكن" هو زوال معنى النفي من المعطوف، وقد حكمنا بإبطال عملها في المعطوف عليه لزوال معنى النفي، والمعطوف عليه أصل للمعطوف، فلما كان زوال النفي ســببا لإبطـــال عملها في الأصل (أي المعطوف عليه) فهو في المعطوف (الذي هو فرع عليه) أجـــدر[٢]، وقال الأشموني (وإنما وجب الرفع (أي رفع المعطوف) بـــ"بل" وبـــ"لكن" لكونه خبر مبتدأ مقدّر، ولا يجوز نصبه عطفا على خبر (ما) المنفي؛ لأنه (أي المعطوف) موجب، وهي (أي ما) لا تعمل في الموجب [٣].

هذا وقد أجاز المبرد النصب في المعطوف بـــ "بل" زاعما أن (بل) تنقل معنى النفـــي إلى ما بعدها، فيجوز عنده (ما زيد قائما بل قاعدا) [٤].

وإن كان العطف على خبر (ما) بغير حرف يقتضي الإيجاب كالعطف بالواو والفاء، فيجوز في المعطوف الأمران الرفع والنصب، والنصب أجود لبقاء معنى النفي، ويكون مـــن باب العطف على الخبر، والرفع جائز على تقدير حذف المبتدأ نحو: (ما زيد قائما ولا قاعدا ولا قاعد) أي ولا هو قاعد[٥]، وإن عطفت على خبر (ما) المجرور بالباء منفيا، فإنه يجوز في المعطوف الرفع والنصب والجر، فالرفع على حذف المبتدأ، ويكون من باب عطف الجملـــة على الجملة، والنصب على المحل، والجر على اللفظ نحو (ما زيد بقائم، ولا قاعدٌ ولا قاعدا ولا قاعدٍ)[٦].

---

[١] انظر: متن الألفية (فصل ما ،ولا ولات ،وإن المشبهات بليس) .

[٢] انظر: شرح المقدمة الكافية في النحو ٢/٥٨٥

[٣] انظر: شرح الأشموني ١/٣٥٧ ،وقد نبّه الأشموني إلى أمر وهو أن تسمية ما بعد (بل ولكن) معطوفا مجاز ،وإنما هو خبر لمبتدأ مقدر، وبل ولكن حرفا ابتداء).

[٤] انظر: المغني لابن هشام ص/١٥٢ مبحث (بل) ، وشرح التصريح على التوضيح ١/١٩٨

[٥] انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٠٢ وشرح الأشموني ١/٣٥٧، والهمع ٢/١١٤

[٦] انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٤

و قد ذكر الرضي أن ابن جعفر كان يرى أن رفع المعطوف على خبر(ما) بـ"بل" بـ "لكن" كان على التوهّم ،كما يأتي الجرّ على التوهم، وكلام ابن جعفر ليس بشيء ،كما يرى الرضي؛ لأن التوهّم ليس أمرا مطردا، ولا يكون في سعة الكلام [١].

المطلب الرابع: المانع الرابع وهو أن ينتقض النفي بحرف مماثل لـ" ما " نحو: (ما ما)

فـ"ما " الأولى نافية و(ما) الثانية نفت النفي، ونفي النفي إثبات، وهذا نقض لمعنى النفي، ومن ثم يبطل عمل (ما) حتمًا، ويجب الرفع، فتقول: (ما ما زيد قائم، وما ما عمرو منطلق).

ولا يخفى أن (ما) التي تدخل على (ما) النافية إمّا أن تكون نافية كالأولى، وإمّا أن تكون نافية مؤكّدة لنفي الأولى، وإمّا أن تكون زائدة كافّة، فإن كانت نافية كالأولى، صار الكلام إثباتا؛ لأن نفي النفي إثبات، ووجب إهمالهما جميعا، ويصبح الكلام بعدهما مبتدأ وخبرا نحو (ما ما زيد قائم) وهذا ما ذهب إليه ابن عقيل [٢]، وإن كانت (ما) الثانية مؤكّدة لنفي الأولى فإنه يبطل العمل كذلك، ويجب رفع ما بعدها على المبتدأ والخبر، وهذا مذهب عامة النحويين، كما يقول أبو حيان والمرادي [٣]، وذكر أبو حيان والسيوطي: أن من الكوفيين من أجاز النصب[٤]، وهذا اختيار ابن مالك حيث نصّ على ((أنَّ (إن) النافية لو كانت نافية مؤكّدة لم تغيّر العمل ،كما لم يتغير لتكرير (ما) إذا قيل :(ما ما زيد قائما)[٥]، وكلام المرادي والخضري يؤيّد أن ابن مالك اختار مذهب من أجازوا النصب، قال المرادي: (وصرّح ابن مالك بعملها في هذه الصورة، و لم يحك في ذلك خلافا) [٦]،وقال الخضري:(إن كانت (ما) الثانية نافية مؤكدة للأولى لا مؤسسة، فيبقى العمل كما

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٤

[٢] انظر: شرح بن عقيل ١/٢٦٣، وحاشية الخضري على شرح بن عقيل ١/١٧٢

[٣] انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٠٠، والجنى الداني ص/٣٢٨

[٤] انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٠٠، همع الهوامع ٢/١١٢

[٥] انظر: شرح التسهيل ١/٣٧١

[٦] انظر: الجنى الداني ص/٣٢٨

في شرح التسهيل، واعتمده الدماميني [١]، وهكذا قال الشيخ محي الدين عبد الحميد في شرحه المسمى بـ"منحة الجليل بتحقيق شرح بن عقيل" أن من أجاز إعمال (ما) مع تكررها، يحمل ذلك على أن (ما) الثانية مؤكدة للأولى [٢].

والذين أجازوا إعمال (ما) المؤكدة بمثلها أنشدوا قول الراجز:

لا يُنسِك الأسَى تأسِّياً فَـ مَا مَا مِن حمامٍ أحدٌ معتصماَ [٣]

وأجاب الجمهور بأن البيت شاذ لا يقاس عليه، أو مؤوّل وهو أن (ما) الأولى نافية دخلت على فعل محذوف تقديره: فما يجدي الحزن أو فما ينفع الحزن و(ما) الثانية عاملة عمل (ليس) وليست مؤكدة [٤].

وأما إذا كانت (ما) الثانية زائدة كافة؛ فإنها تمنع (ما) الأولى عن العمل كما تمنعها عن العمل (إن) الزائدة الكافة، وهذا ما نقله السيوطي عن ابن الدهان في الغرة [٥].

وخلاصة الكلام في (ما) المتكررة أن الثانية إمّا أن تكون نافية فتكون موجبة لنفي الأولى، فتمنعها من العمل، وإمّا أن تكون نافية مؤكدة لنفي الأولى فتكون مانعة للأولى من العمل عند عامة النحويين، وغير مانعة من العمل عند جماعة من الكوفيين، وابن مالك، وإمّا أن تكون زائدة كافة كزيادة (إن) الزائدة الكافة فتكون أيضا مانعة للأولى عن العمل.

---

[١] انظر: حاشية الخضري على شرح بن عقيل ١/١٧٢

[٢] انظر: شرح بن عقيل بتحقيق الشيخ محي الدين ١/٢٦٣

[٣] البيت للراجز كما في شرح التسهيل والجنى الداني انظر: شرح التسهيل ١/٣٧١ ،و الجنى الداني ص/٣٢٧، وحاشية الخضري ١/١٧٢، وشرح بن عقيل بتحقيق الشيخ محي الدين ١/٢٦٣

[٤] انظر: همع الهوامع ٢/١١٣

[٥] انظر: همع الهوامع ٢/١١٣

المطلب الخامس: المانع الخامس وهو أن يبدل من خبر (ما) ما يفيد الإيجاب

كأن يكون البدل مصحوبا بـ "إلا"؛ لأن البدل المصحوب بـ"إلا" يكون موجباً للنفي، وإذا زال النفي وجب رفع كل من البدل والمبدل منه لاتحادهما في الحكم، ويبطل عمل (ما) في كل من البدل والمبدل منه، وهذا ما يفهم من كلام أبي حيان والمرادي والسيوطي في تمثيلهم بنحو: ما زيد شيء أو بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأ به [١].

هذا وقد اختلف العلماء في اشتراط الشرط المذكور، وهل حكم المنع يصيب الاسم الواقع قبل(إلا) وبعده على السواء أم أنه يصيب الاسم الواقع بعد (إلا) فقط؟ ومردُّ هذا الخلاف هو قول سيبويه في الكتاب؛ لأنه بعد ما مثّل بالمثال المذكور وهو (ما أنت بشيء إلا شيءٌ لا يعبأ به الخ) قال: ((استوت اللغتان)) [٢]أي لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم في الرفع.

وبناءً على هذا اختلف أهل العلم في مفهوم قوله: ((استوت اللغتان)) فذهب قوم إلى أنَّ استواء اللغتين في المثال المذكور يرجع إلى الاسم الواقع قبل (إلا) أي أنه ليس لـ (ما) حظّ من العمل فيه ،فاستوت اللغتان الحجازية والتميمية في أنه مرفوع، وهؤلاء هم الذين يشترطون لإعمال (ما) أن لا يبدل من خبرها ما يفيد الإيجاب؛ لأن إيجاب البدل إيجاب للمبدل منه؛ لاتحادهما في الحكم [٣]، وعلى مذهبهم يصيب حكم المنع ما قبل إلا وما بعده على السواء؛ لأنك لما منعت (ما) من العمل فيما قبل (إلا) فما بعده أولى بالمنع؛ لأنه بدل مما قبله، والبدل والمبدل منه في الحكم سواء، فلا يجوز أن تقول: ما زيد شيئاً إلا شيءٌ لا يعبأ به، وهذا مذهب الجمهور، كما يفهم من كلام أبي حيان والمرادي والسيوطي [٤]، وظاهر كلام سيبويه يرجّح هذا المذهب؛ لأنه لما قال: ((استوت اللغتان)) أتبعه بقوله: ((فصارت (ما) على أقيس الوجهين)) ثم قال: ((فكأنك قلت: ما أنت إلا شيء لا يعبأ به)) [٥].

---

[١] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٠١/٣. والجنى الداني للمرادي ص/٣٢٩، وهمع الهوامع للسيوطي ١١٠/٢

[٢] انظر: الكتاب ٣١٦/٢

[٣] انظر: شرح بن عقيل ٢٦٤/١، وحاشية الخضري ١٧٢/١

[٤] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٠١/٣، والجنى الداني ص/٣٢٩، وهمع الهوامع ١١٠/٢

[٥] انظر: الكتاب ٣١٦/٢

وذهب قوم من أهل العلم إلى أن قوله: ((استوت اللغتان)) يرجع لما بعد (إلا) فقط، ومعناه أن الاسم الواقع بعد (إلا) يكون مرفوعا سواء جعلت (ما) حجازية أو تميمية وهؤلاء لا يشترطون في إعمال (ما) أن لا يبدل من خبرها موجب، وعلى مذهبهم تكون (ما) عاملة في خبرها الواقع قبل (إلا).

وهذا المذهب هو اختيار ابن عقيل [١]، ويؤيّده ما يروى من أن في كتاب الصفار ما يدل على جواز نصب الخبر ورفع ما بعد (إلا) على البدل من الموضع، غير أن أبا حيان والمرادي وصفا هذا المذهب بالوهم الفاحش [٢]، وقال الخضري: ((يجوز نصب "شيء" الثاني على الاستثناء مطلقا، وكذا على البدل من محل الأول إن أعملتها على القول الثاني))[٣].

هذا وكلام سيبويه وإن كان محتملا للوجهين إلا أن أقواهما احتمالا وأقيسهما منطقا هو الوجه الأول الذي ذهب إليه الجمهور، وهو أن حكم منع العمل فيما ذكر يصيب ما قبل (إلا) وما بعده على السواء؛ لأن ما بعد (إلا) في قولك: (ما زيد شيء إلا شيء لا يعبأ به) بدل مما قبل (إلا)، ولا يمكن أن تجعله بدلا من المجرور ولا من المنصوب لا على لغة تميم ولا على لغة الحجاز، أما على لغة تميم فظاهر؛ لأنهم يجعلون (بشيء) في موضع رفع، فلا يمكن أن تحمل البدل على الجر، فلما انتفى احتمال كونه مجرورا على اللفظ انتفى احتمال النصب أيضا بطريق الأولى، فثبت أنه بدل من اسم مرفوع، وأمّا على لغة الحجاز فلو كان (شيء) بدلا من اللفظ لكان مجرورا، ولو كان بدلا من المحل لكان منصوبا ولكنه لما ورد في المثال (ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به) مرفوعا، ثبت أن المبدل منه مرفوع أيضا، وأن لغة الحجاز ولغة تميم فيما ذكر من المثال متساوية، ثم إن قوله: ((فصارت (ما) على أقيس اللغتين)) إشارة إلى لغة بني تميم، وهو عدم إعمال (ما) أصلا، وهذا معناه أن المبدل منه مرفوع، وإلا لا تكون (ما) على أقيس اللغتين، ودليل آخر في كلام سيبويه يؤيّد الجمهور، وهو تشبيهه المثال المذكور بقولك: ما أنت إلا شيءٌ لا يعبأ به، ومعلوم أن المشبه به محمول

---

[١] انظر: شرح بن عقيل ٢٦٤/١

[٢] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٠١/٣، والجنى الداني ص/٣٢٩

[٣] انظر: حاشية الخضري ١٧٢/١

على إبطال عمل (ما) في خبرها المنقوض بـ"إلا"، ولا يخفى أن المشبّه يأخذ حكما من المشبّه به، ومن ثم قلنا إن مذهب الجمهور أقوى، وقال الخضري: ((التحقيق هو الاشتراط لا عدمه)) [١].

هذا ولننظر إلى ما ورد في الكتاب من كلام سيبويه جملة واحدة، قال: ((ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به من قبل أن (بشيء) في موضع رفع في لغة بني تميم، فلما قبح أن تحمله على الباء، صار كأنه بدل من اسم مرفوع، و (بشيء) في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب ولكنك إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به، استوت اللغتان، فصارت (ما) على أقيس الوجهين؛ لأنك إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به فكأنك قلت: ما أنت إلا شيء لا يعبأ به)) [٢].

فعلى مذهب الجمهور أن قوله (بشيء) في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو (أنت) أو (زيدٌ) حسب التمثيل، ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبرا لـ"ما" إلا على مذهب من يرى جواز النصب كالصفار أو على مذهب من يرى أن حكم المنع لا يصيب ما قبل (إلا)، وهم من خالفوا الجمهور، وبهذا القدر نأتي إلى ختام المانع الخامس، وههنا نشير إلى أمر لا ينبغي أن نتجاهله وهو أن سرّ الموانع الخمسة يرجع إلى زوال معنى النفي الذي كان أهمّ الأسباب الموجبة لإعمال (ما) عمل (ليس)، كالممنوع من الصرف إذا زال أحد السببين الموجبين لمنع الصرف انصرفَ وقَبِلَ الجرَّ والتنوينَ، كذلك (ما) لما زال منها أهم أوجه الشبه وهو الدلالة على النفي، عادت إلى الأصل، فلم تعمل عملها لبقاء جهة واحدة من الشبه، وهو الدخول على المبتدأ والخبر [٣]، وهناك أمر آخر كذلك لا ينبغي أن نتجاهله أيضا وهو أن انتقاض النفي يكون بالحروف وبالأسماء ،فالحروف نحو: إلا، و بل، ولكن، وإن النافية، وما النافية، وأمّا الأسماء فنحو: غير، وسوى، فإن كان انتقاض النفي بالأسماء وهي (غير وسوى) فإن ذلك لا يؤثّر في عمل (ما) فيجب نصب الخبر عند

---

[١] انظر: حاشية الخضري ١/١٧٢

[٢] انظر: الكتاب ٢/٣١٦

[٣] المسائل المشكلة (البغداديات) ص/٥٩٥، والمقتصد للجرجاني ١/٤٣١، وشرح المقدمة الكافية ٢/٥٨٤

البصريين نحو: ما زيد غير قائم، وما عمرو سوى ذاهب [١] .

وسرّ ذلك كما يظهر لي يعود إلى أن النواقض التي تؤثر في عمل (ما) هي حروف، والتي لا تؤثّر شيئا هي أسماء، والحروف تكون عاملة أو مهملة ولا تكون معمولة، والأفعال تكون عاملة، وتكون معمولة، أمّا الأسماء فإنها لا تكون عاملة إلا ما شَبِه منها بالفعل كاسمي الفاعل والمفعول، وتكون معرضة للعوامل من الأفعال والحروف [٢]، فعمل العوامل في الأسماء مما يحتّمه الوضع، فلما كانت (سوى وغير) من الأسماء كان عمل (ما) النافية أسرع إليهما بخلاف الحروف فإنه لا يعمل فيها عامل، وأمر آخر هو أن (غير وسوى) من الأسماء المعربة، والنواقض الأخرى حروف مبنيّة، ومن ثم أعملت ما في غير وسوى من الأسماء.

هذا وقد أجاز الفراء الأمرين من الرفع والنصب فيما إذا كان الكلام موجبا بغير أو سوى، فيجوز عنده (ما زيدٌ غير قائم) بالرفع والنصب [٣].

المطلب السادس: المانع السادس وهو تقدم خبر (ما) على اسمها ما لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا

ولا يخفى أن خبر (ما) المتقدم على اسمها إمّا أن يكون ظرفا أو جارا ومجرورا أو غيرهما، فإن كان غير ظرف أو جار ومجرور، فالجمهور يرون أن (ما) لا تعمل حينئذٍ في خبرها المتقدم على اسمها، ويبطل عملها حتما، وتعود (ما) إلى أصلها،وهو عدم العمل، ولا فرق حينئذٍ بين (ما) التميمية وبين (ما) الحجازية، نحو: ما قائم زيد، وما منطلق عمرو [٤].

قال سيبويه: ((فإن قلت : ما منطلق عبد الله أو ما مسيء من أعتب رفعت، ولا يجوز أن يكون مقدّما مثله مؤخّرا، كما لا يجوز أن تقول: إن أخوك عبدالله ...))[٥].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١١٩٩/٣، وهمع الهوامع ١١١/٢.

(٢) انظر: الأصول لابن السراج ٥٤/١،

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١١٩٩/٣ ،وهمع الهوامع ١١١/٢.

(٤) انظر: الجنى الداني ص/٣٢٣، وهمع الهوامع ١١٥/٢.

(٥) النص بأكمله كما جاء في الكتاب: ٥٩/١ ((... على حدّ قولك: إن عبد الله أخوك لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته، فكما لا تتصرف (إن) كالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه، و لم تقو قوته فكذلك "ما ")) .

وإنما أوجبوا حرمان (ما) عن العمل في خبرها المتقدم على اسمها لفرعيتها في العمل، وعدم تصرفها في ذاتها [١]، ولا ريب أن لكل من الأصل والفرع حدودا في العمل، والأصل بحجة الأصالة يعمل في حدود أوسع بخلاف الفرع فإنه يعمل في حدود أقلّ، ولّما كانت (ما) غير قياسية في العمل، وكانت في العمل فرعا على (ليس) فإنها لا تعمل إلا إذا جاء معمولاها من الاسم والخبر على النظام المعروف وهو مراعاة الرتبة، وهو تقديم المبتدأ على الخبر؛ لكونها طالبة إياهما، فلما اختلف النظام بتقديم الخبر على الاسم امتنعت عن نصب الخبر لضعفها في العمل من أجل الفرعية، هذا بخلاف الأصل ،وهو (ليس) فإنها تعمل كيفما كان نظام الكلام مقدما أو مؤخّرا [٢]، نحو: ليس زيد قائما، ليس قائما زيد، وقائما ليس زيد على مذهب الفارسي وابن جنى [٣] .

وهناك سرّ آخر في كون تقديم الخبر على الاسم سببا مانعا لـ"ما" عن العمل هو أن التقديم يؤذن بتصرف العامل، و(ما) عامل حرفي غير متصرف في ذاته، والمتصرف في الذات متصرف في العمل فما لا يتصرف في ذاته لا يتصرف في عمله وفي معموله بتقديم المنصوب على المرفوع إن كان مما يرفع الاسم، وينصب الخبر كـ "ما"، أو بتقديم المرفوع على المنصوب إن كان مما ينصب الاسم، ويرفع الخبر كـ (إنَّ) فلا يجوز (إنَّ أخوك عبدَ الله) ومن هنا أعملتَ (ما) إذا كان اسمها مقدما على خبرها نحو: ما زيد قائما، ومنعتَها من العمل إذا تقدم خبرها على اسمها، فقلت: ما قائم زيد، هذا بخلاف (ليس) فإنها لأجل تصرفها وتمكنها في ذاتها تعمل في الاسم والخبر مقدَّما ومؤخَّراً، موجَباً ومنفياً، نحو: ليس زيد إلا قائما [٤].

---

(١) انظر: المقتضب ٤/١٨٩- ١٩٠، والجمل في النحو ص/١٠٥، و١٠٦، والمسائل المشكلة (البغداديات) ص/٥٩٥، والمقتصد ١/٤٣٣، وشرح المقدمة الكافية ٢/٥٨٤

(٢) انظر: شرح الجمل ص/١٠٥، ١٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٨، ورصف المباني ص/٣٧٨، وشرح اللمع للضرير ص/٤٥

(٣) انظر: مذهب الفارسي تقديم خبر (ليس) عليها في الإيضاح ص/١١٧، والمقتصد ١/٤٠٨، ومذهب ابن جني في اللمع قال: ويجوز تقديم أخبار كان وأخواتها على أسمائها وعليها أنفسها، انظر: اللمع ص/٨٧

(٤) انظر: الكتاب ١/٥٩ ،والمقتضب ٤/١٩٠، وشرح الجمل ص/١٠٥، ١٠٦، والمقتصد ١/٤٣٣، وشرح الكافية ٢/٢١٩ ،والصفوة الصفية ٢/١/٣٥.

ومما يمثّل به الجمهور لإبطال عمل (ما) بسبب تقدم الخبر هو قول الشاعر:

وما خُذَّلٌ قَومي فأَخضَعَ للعِدا ولكن إذا أدعُوهم فَهُمُ هُمُ [١]

وقول الآخر:

وما حَسَنٌ أن يمدحَ المرءُ نفسَه ولكن أخلاقاً تُذَمُّ وتحمَدُ [٢]

ففي البيتين السابقين تقدم خبر (ما) وهو كل من (خُذَّلٌ) و(حَسَنٌ) على اسمها وهو كل من (قومي) و(أن يمدح)، وقد منعها هذا التقدم عن عمل النصب في الخبر، وصار كل من (خُذَّلٌ) و(حَسَنٌ) خبرا مقدما مرفوعا للمبتدأ المؤخّر.

هذا وفي إبطال (ما) عن العمل بسبب تقدم خبرها على اسمها إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور خلاف بين أهل العلم.

فذهب الجمهور إلى إبطال عملها إذا تقدم خبرها على اسمها، ونقل عن الفراء قولان: القول الأول مع الجمهور، وهذا ما نقله ابن عصفور، كما قال أبو حيان والمرادي[٣] والقول الثاني عكس ما ذهب إليه الجمهور، وهو أن تقدم الخبر لا يكون مانعا لها من العمل مطلقا. أي أنه يجوز نصب خبر (ما) المتقدم على اسمها مطلقا، سواء كان اسما مفردا أو ظرفا أو جارا ومجرورا، وهذا يعنى أن تقدم خبر (ما) على اسمها لا يعدّ مانعا لها عن العمل عند الفراء، فيجوز عنده "ما قائما زيد"، وما في الدار زيد، ومنه ما يروى من قولهم: (ما مسيئا من أعتب) بنصب (مسيئا) على أنه خبر (ما) مقدما على اسمها وهو قوله (من أعتب) [٤] ويؤيّد هذا القول ما حكاه أبو الحسن الأخفش وأبو عمر الجرمي، وما ذكره القاسم بن محمد الضرير [٥] وابن مالك من أن إعمال (ما) النصب في خبرها المتقدم على اسمها لغيّة أي لغة

---

(١) البيت مجهول القائل :انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٠/١ وأوضح المسالك ٢٧٩/١، وشرح الأشموني ٣٥٣/١، وشرح التصريح ١٩٨/١

(٢) لا يعرف قائله، ذكر السيوطي في الهمع ١١٣/٢

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١١٩٨/٣ ،والجنى الداني ص/٣٢٤

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١١٩٨/٣، والجنى الداني ص/٣٢٤، وهمع الهوامع ١١٣/٢

(٥) هو القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي أبو نصر النحوي الضرير، نزل بغداد ،وأخذ النحو عن أبي الحسن علي بن عيسى الربعي، واستوطن مصر، وقرأ عليه أهلها، مات بمصر ولا يعرف تأريخ وفاته، وكان حيا قبل سنة ٤٦٩ هـ، ومن مؤلفاته: شرح اللمع، جمل الزجاجي، انظر: بغية الوعاة ٢٦٢/٢، وإنباه الرواة ٤٢/١

قوم من العرب [١]، وقد ذكر ابن مالك أن لسيبويه في الكتاب إشارة إلى هذا المذهب، وأنه قد أنشد للفرزدق شاهدا على ذلك، وكذلك في كلام الفارسي ما يدل على أن سيبويه كان يحمل بيت الفرزدق على تقديم الخبر [٢]، قال الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشر[٣]

إلا أن في نسبة جواز ذلك إلى سيبويه نظر، كما يقول أبو حيان والمرادي[٤]؛ لأن سيبويه إنما حكاه عن غيره بصيغة الزعم، ثم أتبعه بقوله: ((وهذا لا يكاد يعرف)) [٥].

هذا وسواءً كان نصب خبر (ما) المتقدم على اسمها هو مذهب الفراء كما قال أبوحيان والسيوطي والشيخ محي الدين عبد الحميد، أو مذهب بعض العرب فإن بيت الفرزدق المذكور حجة لهم حيث أعمل الشاعر (ما) في خبرها المتقدم على اسمها، وهذا عند الجمهور إمّا شاذّ وإمّا غلط، وإمّا مؤوّل.

أما الشذوذ فلأجل أنه خرج على القياس المقتضي عدم عمل (ما) في خبرها المتقدم على اسمها، لما ذكرنا من ضعف عملها، وهذا مذهب سيبويه [٦]؛ لأنه قال: (وهذا لا يكاد يعرف) [٧].

وأمّا الغلط فلأجل أن الشاعر الفرزدق تميمي، وهم لا يعملون (ما) أبدا، فأخذ لغة أهل الحجاز الذين يعملون (ما) بشرط تقدم الاسم على الخبر، ثم زاد على لغتهم فأعمل (ما)

---

(١) شرح اللمع للواسطي الضرير ص/٤٥، والمقتصد ٤٣٣/١، وشرح التسهيل ٣٧٢/١، وشرح التحفة الوردية ص/١٨٢، الجنى الداني ص/٣٢٣

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣٧٢/١ــ ٣٧٣، وشرح الكافية الشافية ١٨٨/١، و١٩١، والمسائل المشكلة (البغداديات) ص/٢٨٥، ٥٩٦

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ص/٢٠٥، والكتاب ٦٠/١، والمقتضب ١٩١/٤، والمسائل المشكلة (البغداديات) ص/٢٨٥، ٥٩٦

(٤) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب (١١٩٨/٣) ((ونسبة جواز ذلك إلى سيبويه باطلة)) وقال المرادي " وفي نسبة ابن مالك ذلك إلى سيبويه نظر " انظر: الجنى الداني ص/٣٢٣

(٥) انظر:الكتاب ٦٠/١

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٣/١، وأوضح المسالك ٣٨٢/١، وشرح الأشموني ٣٥٤/١

(٧) انظر: الكتاب ٦٠/١

مقدما خبرها على اسمها ظانًّا أن ذلك لغة أهل الحجاز فأخطأ من حيث أراد أن يصيب [١] وقد ردَّ هذا الوجه ابن عصفور والمالقي قائلين: إنَّ العربي لا يخطئ، وإذا تكلم بلغة قومه فلا بد أن يأتي بها، وله أن يقيس على لغة قومه كما يجوز أن يقيس على لغة غيره [٢].

وأمّا التأويل فمن عدة وجوه:

الأول: إنكار رواية النصب أي نصب (مثلَ)، والقول بأن الرواية برفع (مثلُ) أي (ما مثلُهم بشرٌ)، وحينئذ البيت حجة الجمهور لا لغيرهم [٣].

الثاني: أن فتحة (مثل) فتحة بناء لإضافته إلى المبنى، وهذا بمنزلة قولك حينئذ، ويومئذ، وبمنزلة قوله تعالى ﴿ إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾ [٤]، وقد صحح هذا الوجه ابن عصفور [٥].

الثالث: أن (مثلهم)منصوب على الحال ،والخبر محذوف، وهو العامل في الحال، والتقدير: إذ ما هناك مثلهم بشر، أو وإذ ما مثلهم في الوجود بشر، وهذا على حدّ قولهم: فيها قائما رجل، هذا تأويل المبرد واختاره عبد القاهر، ولم يستحسنه الفارسي وابن عصفور قائلين: إنَّ معاني الحروف لا تعمل مضمرة، وقال ابن مالك: ((الحال فضلة، فحقّ الكلام أن يتم بدونها، ومعلوم أن الكلام في بيت الفرزدق لا يتمّ بدون (مثلهم) فلا يكون حالا))[٦].

والرابع: أن (مثل) منصوب على الظرف، وكأنه في الأصل صفة لظرف تقديره قبل الحذف: إذ ما مكانا مثل مكانهم بشر، ثم حذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، فأعربت

---

[١] قال ابن جني في المسائل المشكلة (البغداديات) ص/٢٨٦، " هذا قول قريب، وكيف كان الأمر فهو نادر قليل، انظر: المقتصد ٤٣٣/١، وشرح اللمع ص/٤٦، وشرح التحفة الوردية ص/١٨١

[٢] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٣/١، ورصف المباني ص/٣٧٩

[٣] انظر: أو ضح المسالك بشرح الشيخ محي الدين ٢٨١/١، وشرح ابن عقيل بشرح الشيخ محي الدين ٢٦٢/١

[٤] سورة الذاريات الآية " ٢٣" .

[٥] انظر: شرح الجمل ٥٩٤/١، رصف المباني ص/٣٧٩

[٦] انظر: المقتضب ١٩١/٤، ١٩٢، والمقتصد ٤٣٣/١، ٤٣٤، وشرح الجمل ٥٩٣/١، وشرح التسهيل ٣٧٣/١، وشرح اللمع صم ٤٦، وهمع الهوامع ١١٣/٢

بإعرابه، فصار: إذ ما مثل مكانهم بشر، وقد أبطل ابن عصفور هذا الوجه قائلا: ((إن (مثل) ليس من الصفات الخاصة حتى يصحّ حذف الموصوف)) [١]، وقال زين الدين بن الوردي: ((إن (مثلهم) ظرف كما تقول: (خلفك زيد) فلا يكون منصوبا بـ " ما ")) [٢]، وقال الشيخ محي الدين: ((إنه منصوب على الظرفية الزمانية، ومتعلق بمحذوف حال على مذهب الجمهور أو متعلق بمحذوف خبر متقدم، و(بشرٌ) مبتدأ مؤخّر)) [٣]، ومنهم من جعله ظرفا بمنْزلة بدل، وهم أهل الكوفة كما يقول ابن عصفور [٤] .

والخامس: أن نصبه جاء ضرورة لئلا يختلط المدح بالذمّ؛ لأنك إذا قلت: ما مثلُك أحداً، نفيت عنه الأحدية ،فاحتمل أن يكون مدحا وذمّا، فإذا نصبت (مثلك) ورفعت (أحدٌ) كان الكلام مدحا، فلذلك نصب (مثلهم) في البيت، وهذا الوجه باطلٌ، كما يقول ابن عصفور؛ لأن ما سبقه وما لحقه يدل على أن الشاعر قصد المدح [٥].

هذه تأويلات الجمهور في بيت الفرزدق الذي اتخذه حجة من لا يرى تقديم خبر (ما) على اسمها مانعا لها عن العمل، وقد ذكرنا أن ذلك مذهب الفراء ولغة قوم من العرب.

وأجاز الأخفش نصب خبر (ما) المتقدم على اسمها إذا كان الاسم مسبوقا بـ"إلا" نحو: ما قائما إلا زيد، ومنع ذلك البصريون، وخرّجه ابن مالك على أن (إلا زيد) بدل من اسم (ما) محذوفا، وكان التقدير (ما أحد قائما إلا زيد) [٦]، وقد ذهب ابن مالك إلى أن تقدم خبر (ما) على اسمها يكون سببا لحرمانها من العمل غالبا لا مطلقا [٧]، وذلك نظرا لما يزعم من أن لسيبويه إشارة إلى جواز نصب خبر (ما) المتقدم بناءً على بيت الفرزدق

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٤/١

(٢) انظر: شرح التحفة الوردية ص/١٨١، ١٨٢

(٣) انظر: أوضح المسالك بشرح الشيخ محي الدين ٢٨٢/١

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٣/١

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٣/١

(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٢/١، وارتشاف الضرب ١١٩٨/٣، وهمع الهوامع ١١٣/٢

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٧/١

المذكور [١]، ولم يكن ابن مالك وحيدا في هذا الزعم، بل سبقه إليه أبو على الفارسي في المسائل البغداديات [٢]، وفي التذكرة كما يقول ابن مالك [٣]، وفي شرح الكافية للرضي ما يؤيّده، وقال الربعي: الإعمال هو القياس لبقاء معنى النفي [٤]، وحجته قول الشاعر: (من الوافر)

لو أنَّك يا حسينُ خُلقتَ حراً وما بالحرِّ أنت ولا الخليقِ [٥]

حيث قدّم الخبر المصحوب بالجار، والباء لا تدخل إلا على الخبر المنصوب دون المرفوع، فلو كان الخبر المتقدم المصحوب بالباء في محل رفع لما كان لدخولها على الخبر وجه من الصواب، وقد ذكر الرضي أن أبا على والأخفش منعا دخولها على خبر (ما) المتقدم خلافا للربعي فإنه أجازه، والبيت المذكور شاهد له [٦]، وبهذا نختم حديثنا المتعلق بـ إبطال عمل (ما) عن خبرها المتقدم على اسمها إذا كان هذا الخبر غير ظرف أو جار ومجرور.

وأمّا إن كان خبر (ما) ظرفا أو جارا ومجرورا ففي تقديمه على اسمها خلاف بين أهل العلم من هذا الفن على أقوال.

القول الأول: وهو أن تقدم الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا لا يكون مانعا لـ (ما) من العمل؛ لأن الظرف أو الجار والمجرور يتوسّع فيهما ما لا يتوسّع في غيرهما [٧]، ومستند هذا القول هو القياس على خبر (إنَّ) حيث يجوز تقديم خبر (إنَّ) على اسمها إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو (إنَّ في الدار زيدا، وإنَّ عندك محمدا) [٨]. ومنه قوله تعالى:

---

[١] انظر: شرح التسهيل ١/٣٧٢، ٣٧٣

[٢] انظر: المسائل المشكلة (البغداديات) ص/٢٨٥، ٥٩٦

[٣] انظر: شرح التسهيل ١/٣٧٣

[٤] انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢١٩

[٥] البيت بلا نسبة إلى قائله، انظر: الإنصاف ١/٢٠٠ ،والمعنى رقم الشاهد (٤٠) ص/٥٠، والجنى الداني ص/٢٢٢، والتحفة الوردية ص/١٨٢

[٦] انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٢١ ،وشرح التحفة الوردية ص/١٨٢

[٧] انظر: مغني اللبيب ص/٩٠٩

[٨] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٥

﴿إن في ذلك لعبرة لمن يخشى﴾ [١]، وقوله تعالى: ﴿إنَّ في هذا لبلاغًا﴾ [٢]، وبناءً على هذا القول يجوز أن تقول: ما في الدار زيد، وما عندك عمرو.

وعزي هذا القول إلى البصريين ،فقد تفرد بعزوه إليهم ابن عصفور [٣] وأكثر أهل العلم يعزون هذا القول إلى ابن عصفور[٤]؛ لأنه هو الذي صحّح هذا المذهب واختاره محتجّا له [٥] بقول الله تعالى: ﴿فما منكم من أحد عنه حاجزين﴾ [٦].

والقول الآخر: وهو المنع. أي أن تقدم خبر (ما) على اسمها أيّا كان نوعه يكون مانعا لها من العمل، ولا يجوز القياس في هذا على خبر (إنَّ)؛ لأن (إنَّ) وأخواتها أقوى في العمل من (ما)، وفي نسبة هذا القول إلى صاحبه خلاف، فقد عزاه ابن عصفور إلى الأخفش وقال: ((والذي منع هو أبو الحسن الأخفش)) [٧]، وعلى هذا لا يجوز عنده (ما في الدار زيد، وما عندك عمرو) على أن الجار والمجرور أو الظرف خبر مقدم لـ (ما) في محل نصب، بل على أنه خبر للمبتدأ بعده. وليس لـ (ما) أيّ عمل، وقد عزا أبو حيان إلى الأخفش وإلى أبي بكر العرشاني [٨] الجواز، وقال أبو حيان وتبعه الخضري: هذا مذهب الجمهور، واختيار

---

(١) سورة النازعات الآية " ٢٦ ".

(٢) سورة الأنبياء الآية " ١٠٦ ".

(٣) انظر: شرح الجمل ٥٩٥/١ .

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٨٧/١، شرح الكافية للرضي ٢١٩/٢، والجنى الداني ص/٣٢٤، وأوضح المسالك بشرح وتحقيق محي الدين عبد الحميد ٢٧٩/١

(٥) وجه استدلال ابن عصفور بالآية المذكورة في النص هو ما قال: (فـ " حاجزين خبر "ما" وهو منصوب، فثبت أنها حجازية ،وقد فصل بينها وبين اسمها بمجرور الذي هو(منكم)، فإذا فصل بين (ما) واسمها بمجرور ليس في موضع خبرها الذي لا يجوز في خبر (إن) إلا قليلا كقول الشاعر:

فلا تلحني فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جمّ بلابله

الأحرى أن يجوز بالمجرور الذي هو في موضع الخبر الجائز في (إن) في فصيح كلام العرب، نحو (إن في الدار زيدا) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٥/١

(٦) سورة الحاقة الآية " ٤٧ ".

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٥/١

(٨) هو أحمد بن على بن أبي بكر العرشاني صفي الدين اليمني توفى سنة ٥٩٠هـ ،انظر: هدية العارفين ٨٨/٥.

الأعلم [١]، وكلام أبي حيان ومن تبعه يكاد يتفق مع ما عزاه ابن عصفور من الجواز إلى البصريين [٢] وهو مخالف لما قاله الشيخ محي الدين عبد الحميد في شرحه على أوضح ا لمسالك حيث قال: ((مذهب الجمهور أنه لو تقدم خبر (ما) على اسمها يبطل العمل مطلقا سواء كان الخبر اسما مفردا أو ظرفا أو جارا ومجرورا))[٣]، وفي هذا دلالة واضحة على أن في عزو المسألة إلى أربابها اضطرابا بين أهل العلم .

هذا وقد ذكر الشيخ محي الدين عبد الحميد أن تقديم خبر (ما) على اسمها لا يبطل عملها مطلقا على مذهب الفراء، سواء كان الخبر ظرفا أو غير ظرف [٤]، غير أن كلام الفراء في معانيه لا يوافقه؛ لأنه قال: ((وإذا قدمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه فقلت: ما سامع هذا، وما قائم أخوك)) [٥]، وقد ذكرنا من قبل أن الرضي نقل زعم الفارسي بأن قوما يجوّزون إعمال (ما) متقدما خبرها على اسمها ظرفا كان أو غير ظرف، وقال عن الربعي إنَّ هذا هو القياس عنده، لبقاء معنى النفي[٦] .

هذا وقول بعض أهل العلم [٧]بأن مذهب ابن مالك كما هو في المنظومة وهو قوله:

إعمالَ (ليس) أعملتْ (ما) دون إن مع بقاء النفيِ وترتيبٍ زُكِن [٨]

وكما هو في الكافية الشافية وهو قوله:

ورفْعُ ما بها زيدٌ بمـــــا وموضعُ المجرور نصبُ زعما [١]

---

[١] انظر: ارتشاف الضرب ١١٩٨/٣، وحاشية الخضري ١٧١/١

[٢] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٥/١

[٣] انظر: أوضح المسالك بشرح الشيخ محي الدين ٢٧٩/١

[٤] انظر: المصدر السابق، وحاشية الخضري ١٧١/١

[٥] انظر: معاني ا لقرآن للفراء ٤٣/٢، وإنما قلت (لا يؤاتيه)؛ لأن تمثيل الفراء في معانيه منحصر على الخبر الفعل، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور.

[٦] انظر: شرح الكافية للرضي ٢١٩/٢

[٧] قال ابن عقيل: (وهذا هو المراد بقوله: " وترتيب زكن " أي علم ويعنى به أن يكون المبتدأ مقدما والخبر مؤخرا، ومقتضاه أنه متى تقدم الخبر على الاسم لا تعمل (ما) شيئا سواء كان الخبر ظرفا أو جاراً ومجرورا أو غير ذلك ،وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب " انظر: شرح ابن عقيل ٢٦٣/١.

[٨] انظر: متن الألفية فصل (ما، ولا، وإن ،و لات) .

صريح الدلالة على بطلان عمل (ما) إذا تقدم خبرها على اسمها أيّا كان نوع الخبر، لا يسلم من الاعتراض؛ لأن المنع عنده ليس على الإطلاق وذلك لما يلي :

أولا: أنه قال في شرح الكافية: أن تقدم خبر (ما) يبطل عملها غالبا، و لم يقل مطلقا [٢]، فقوله: (غالبا) يقتضي أن يكون من غير الغالب بقاء عمل (ما) وخبرها مقدم على اسمها.

ثانيا: أنه ذكر في شرح التسهيل أن من العرب من ينصب خبر (ما) متوسّطا بينها وبين اسمها، وقال إن لسيبويه إشارةً إلى هذا المذهب ،وقد احتجّ لسيبويه فيما أنشده للفرزدق، وصحّح استشهاده [٣]، وكل ذلك يعطيك دلالة على أن مذهب ابن مالك في المسألة ليس على الإطلاق، بل المنع عنده على الغالب، ثم إذا كان من غير الغالب بقاء عمل (ما) في خبرها المتقدم على اسمها وهو غير ظرف أو جار ومجرور، فما أجدر أن يبقى عملها وخبرها المتقدم على اسمها ظرف أو جار ومجرور؛ لأنه يتوسّع في باب الظروف والجار والمجرور ما لا يتوسّع في غيره.

المطلب السابع: المانع السابع وهو تقدم معمول خبر (ما) على اسمها

وإذا تقدم معمول خبرها على اسمها فإن ذلك يبطل عملها، إلا إذا كان معمول خبرها ظرفا أو جارا ومجرورا؛ لأن الظروف والجار والمجرور يتوسّع فيهما ما لا يتوسّع في غيرهما[٤].

مثال إبطال عمل (ما) بسبب تقدم معمول خبرها على اسمها، وهو غير ظرف أو جارٍ ومجرور (ما طعامَك زيد آكل، وما عمرا زيد ضارب) برفع الخبر، ولا يجوز نصب الخبر بـ (ما) فيما ذكر أبدا، هذا عند الجمهور [٥]، أمّا من أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١/١٨٧

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١/١٨٧

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/٣٧٢، ٣٧٣

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧٠، وأوضح المسالك لابن هشام ١/٣٨٢، وشرح بن عقيل ١/٢٦٣

(٥) انظر: الإيضاح للفارسي ص/١٢٢، والمقتصد لعبد القاهر ١/٤٣٥، وشرح بن عقيل ١/٢٦٣، وشرح الأشموني ١/٣٥٥، ٣٥٦

فإنه يجيز ذلك مع تقدم معمول الخبر بطريق الأولى لتأخّر الخبر [١] .

وقد ذكرنا من اختلافات أهل العلم في إبطال عمل (ما) لتقدم خبرها على اسمها ما يغنينا عن إعادته ههنا؛ لأن الوجهين متقاربان، فالذين منعوا تقدم خبر (ما) على اسمها وهو غير أجنبي فإنهم يمنعون تقدم معمول خبرها على اسمها بطريق الأولى؛ لأنه بالنسبة إلى الاسم أجنبي [٢].

ولما كانت (ما) عاملا ضعيفا ولضعفها في العمل لم تعمل في خبرها المتقدم على اسمها، فكونها ممنوعة من العمل في حال تقدم معمول خبرها على اسمها أولى، ثم إنه لما لم يسغ الفصل بالأجنبي بين (ليس) وبين اسمها نحو: ليس طعامَك زيد آكل، وهي في العمل أصل لـ (ما)، ولها من القوة والتصرف ما ليس لـ (ما) فأن لا تسيغ الفصل بالأجنبي بين (ما) وبين اسمها أجدر وأولى [٣]، وهذا في الامتناع بمنزلة قولك "كانت زيدا الحُمَّي تأخذ" لأنَّ (كان) مفصول بينه وبين اسمه وهو (الحمى) بالأجنبي الذي هو معمول خبره.

وبناءً على ما سبق لا يجوز أن تقول: ما طعامَك زيد آكلا أو بآكلٍ إلا إذا رفعت (آكلٌ)، ولم يكن لـ (ما) حظّ من العمل في الاسم ولم يعد المعمول فاصلا أجنبيا [٤].

قال سيبويه متحدثا عن هذا الجانب: ((ولا يجوز أن تقول: ما زيداً عبدُ الله ضارباً، وما زيداً أنا قاتلاً؛ لأنه لا يستقيم، كما لم يستقم في كان، وليس أن تقدمَ ما يعمل فيه الآخر، فإن رفعت الخبر حسن حمله على اللغة التميمية))[٥].

هذا وقد أجاز الكوفيون وابن كيسان إعمال (ما) في خبرها المتقدم معموله على اسمها، فعلى مذهبهم يجوز نحو: (ما عمرا زيد ضاربا، وما كتابا زيدٌ ذاكرا) [٦]، ومن الأمثلة على إبطال عمل (ما) في حال تقدم معمول خبرها على اسمها قول مزاحم العقيلي،

---

[١] انظر: شرح ابن عقيل ٢٦٣/١

[٢] انظر: المقتصد ٤٣٥/١، وقال السيوطي (فإذا امتنع النصب في حال تقدم الخبر ففي حال تقدم معموله أولى) انظر: همع الهوامع ١١٣/٢

[٣] انظر: المقتصد ٤٣٥/١

[٤] انظر: الإيضاح ص/١٢٠، والمقتصد ٤٢٦/١

[٥] انظر: الكتاب ٧١/١

[٦] انظر: ارتشاف الضرب ١١٩٩/٣، والجنى الداني ص/٣٢٨، وشرح الأشموني ٣٥٧/١، همع الهوامع ١١٣/٢.

وهو من إنشاد سيبويه في الكتاب: (الطويل)

وقالوا تَعرَّفْها المنازلَ مِـــن مِـــنىً وما كلَّ مَن وافَى مِنىً أَنا عَارِفُ [١]

هذا على رواية نصب (كلَّ)، وقد أبطل عمل (ما) لتقدم معمول خبرها على اسمها وهـــو ضمير المتكلم (أنا)، وقوله (كل من وافى منى) معمول خبرها، وهو (عارف) .

وأمّا على رواية رفع (كلُّ) فليس فيه شاهد، ويكون (كلُّ) اسم (ما)، و(أنا عارف) خبرها، والعائد محذوف منويّ أي (أنا عارفه)، وتكون (ما) حينئذٍ حجازية عاملة.

وأمّا إذا كان معمول خبرها ظرفا أو جارا ومجرورا، وقد تقدم على اسمها، فإن ذلك لا يبطل عملها لأن الظرف والجار والمجرور يتسّع فيهما ما لا يتّســـع في غيرهمـــا [٢]، ومثـــال الظرف نحو: (ما عندك زيد مقيما) و(ما خلفك عمرو جالسا)، و(ما اليوم زيد ذاهبـــا) ومنه قول الشاعر: (من الطويل)

بأهبة حربٍ كن وإن كنتَ آمنا فما كلَّ حينٍ مَنْ تُوَالِي مُوالِيا[٣]

فقوله :(كلَّ حينٍ) ظرف معمول لخبر (ما) وهو قوله (موالِيا)، وقد تقدم معمـــول خبرها على اسمها هو قوله (من توالي)، و لم يكن هذا مانعا لها من العمل لأن المعمول مضاف إلى الظرف.

ومثال الجار والمجرور (ما بي أنت معنيّاً، وما بسيف زيدٌ ضارباً، وما في الـــدار زيـــدٌ ساكناً، ومنه قوله تعالى: ﴿فما منكم من أحد عنه حاجزين﴾ [٤] فقوله " مـــنكم " جـــار ومجرور متعلق بأحد حال أو صفة تقدمت على الموصوف أو متعلق بـــ"حاجزين"، وقد تقدم

---

[١] البيت لمزاحم بن الحارث بن الأعلم العقيلي، وهو من إنشاد ســـيبويه في الكتـــاب ٧٢/١، ١٤٦، وشرح التسهيل ٣٧٠/١، وأوضح المسالك ٢٨٢/١، وشرح شذور الـــذهب ص/١٨٧، ومغـــني اللبيب رقم الشاهد (١١٨٠) وشرح الأشموني رقم الشاهد (٢١٥) ٣٥٦/١

[٢] انظر: في مغني اللبيب ص/٩٠٩، " القاعدة التاسعة أنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتســـعون في غيرهما " وشرح ابن عقيل ٢٦٣/١

[٣] البيت مجهول القائل من (الطويل) وقد روي بألفاظ مختلفة انظر: شرح التسهيل ٣٧٠/١، وأوضح المسالك ٢٨٣/١، والمغني ص/٩١٠ ،وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٤٩/١، شرح التصريح ١٩٩/١، وحاشية الخضري ١٧٢/١

[٤] سورة الحاقة الآية " ٤٧ " .

على الاسم وهو قوله (من أحد)، و لم يكن ذلك مانعا لـــ(ما) من العمل [١]

هذا ومن النحويين من لا يجيز النصب ولو كان معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا، وهو مذهب السيوطي [٢]، وهو مخالف لما عليه الجمهور .

المطلب الثامن: المانع الثامن وهو زيادة (إن) الكافّة بعد (ما) النافية

لا يخفى أن (إنْ) المخففة تأتي بعد (ما) النافية نافية مؤكّدة للنفي، وهو مذهب أهل الكوفة[٣]، وقد تحدثنا عنها، وتأتي كذلك زائدة كافة شأنها شأن (ما) الكافة إذا جاءت بعد (إنَّ) وأخواتها [٤]، وهذا مذهب سيبويه وأهل البصرة، وقد تحدث سيبويه عن (إنْ) الزائدة الكافة في أكثر من موضع في الكتاب، فقال: (وأمّا (إن) مع (ما) في لغة أهل الحجاز فهي بمنْزلة (ما) في قولك: (إنما) الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها من أن تكون مـــن حروف (ليس) وبمنزلتها)) [٥]، وقال أيضا: ((وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صـــرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك: (إنما)، وذلك قولك: ما إن زيد ذاهب)) [٦].

وإذا أدخلت على (ما) النافية (إن) الخفيفة فإنها تبطل عمل (مـــا) جـــوازا عنـــد الكوفيين، ووجوبا عند البصريين [٧]، وسرّ الإبطال على مذهب الكوفيين زوال النفي؛ لأنها

---

(١) مثل الرضي بالآية ﴿فما منكم من أحد عنه حاجزين﴾ على أن تقدم الظرف أو الجار والمجرور عـــل الاسم المتقدم على الخبر لا يبطل عمل (ما)، وقوله (منكم) بما يتعلق؟ بالخبر أو بالاسم؟ كلام أبي حيان يدل على أنه حال، وأنه متعلق بالاسم ،وهو (من أحد)، وأنه صار حالا لتقدمه على الاسم، وإلا لكان صفة، وكلام ابن الأنباري يدل على أنه جار مجرور ،ولكن لم يصـــرح بـــالمتعلق بـــه، والظاهر أن تعلق (منكم) بالخبر مخل بالمعنى، فالأحسن أن يجعل متعلقا بالاسم، وقد تقـــدم عليـــه ،وتقدم الظرف أو الجار والمجرور لم يكن مانعا لـــ (ما) من العمل، انظر: البيان ٤٥٩/٢، وشرح الكافية ٢٢٢/٢، والبحر المحيط ٣٢٢/٨

(٢) انظر: همع الهوامع ١١٤/٢

(٣) انظر: الإنصاف لابن الأنباري ٦٣٦/٣

(٤) انظر: علل النحو للوراق ص/٢٥٨، شرح التسهيل ٣٧١/١

(٥) انظر: الكتاب ٢٢١/٤

(٦) انظر :الكتاب ١٥٣/٣

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ١٢٠٠/٣، وهمع الهوامع ١١٢/٢، وذكر ابن مالك أنه لا خلاف في إبطال عمل (ما) إذا وليتها (إن)، وليس كذلك، بل فيه خلاف، ولعله يقصده البصريين،

لديهم نافية مؤكّدة [١]، وسر الإبطال على مذهب البصريين حيلولتها بين العامل الضعيف وبين معموله، والعامل الضعيف يزداد ضعفه إذا حيل بينه وبين معموله بغير الظرف، وقد كان العامل في الأصل ضعيفا، وكان القياس فيه ألاّ يعمل رجوعا إلى الأصل، ومن ثمَّ انعزلت (ما) عن العمل لأدنى عارض [٢]، وقال الرضي: ((إنَّ إنْ الخفيفة وإن كانت زائدة إلا أنها لما أشبهت (إن) النافية لفظا فكأنّ (ما) النافية دخلت على نفي، النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب، فصارت (إن) كـ (إلا) الناقضة لنفي "ما"))[٣]، وقد بيّن ابن مالك أن سرّ منع العمل في حال مقارنة (إن) الزائدة بـ (ما) النافية هو شدّة وهنها، وزوال شبهها بـ (ليس) ؛ لأنها لا تليها (إن)، فإذا وليت (ما) تباينا في الاستعمال، وبطل العمل [٤]، وقال فروة بن مسيك المرادي: (وهو حجازي كما يقول المرادي):

فَمَا إن طِبْنَا جبنٌ ولكنْ منايانَا و دولةُ آخَرِينَا) [٥]

فـ" إن" في البيت المذكور زائدة كافّة، وقد أبطلت (ما) عن العمل في معمولها، وصرفت الكلام إلى الابتداء، ومثله قول الآخر :

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف [١]

---

[١] انظر: الإنصاف ٦٣٦/٢، وتسهيل الفوائد ص/٥٦، شرح التسهيل ٣٧١/١، وشرح الكافية ٢١٧/٢

[٢] انظر: علل النحو للوراق ص/٢٥٨، وشرح المقدمة الكافية ٥٨٣/٢، وشرح الكافية ٢١٦/٢، وشرح التسهيل ٣٦٩/١

[٣] انظر: شرح الكافية للرضي ٢١٦/٢

[٤] قال ابن مالك: ولما كان عمل (ما) استحسانا لا قياسا اشترط فيه تأخر الخبر ،وتأخر معموله، وبقاء النفي ،وخلوها من مقارنة (إن) ... وأحق هذه الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلُوُّ من مقارنة (إن)؛ لأن مقارنته بـ (ما) يزيل شبهها بـ (ليس) لأن (ليس) لا تليها (إن) فإذا وليت (ما) تباينا في الاستعمال، وبطل العمل دون خلاف) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٩/١

[٥] البيت من (الوافر) وهو في أكثر كتب النحو منسوب إلى فروة بن مسيك بن الحارث سلمة المرادي صحابي مخضرم، وهو من شواهد الكتاب، انظر: الكتاب ١٥٣/٣، والمقتضب ٥٢/١، ٣٦١/٢. والكامل ٢٥٤/١، والأصول ٢٣٦/١، والخصائص لابن جني ١٠٨/٣، والمنصف ١٢٨/٣، وشرح شواهد المغني ٨١/١ رقم الشاهد (٢١) اللسان مادة (طبب) .

وهذا البيت وردت فيه روايتان، رواية الرفع وهي رواية الجمهور [٢]، وقد ذكرناها، ورواية النصب رواها يعقوب بن السكيت، وذكر الرضي أنه مما أنشده أبو علي الفارسي [٣]

بني غدانة مـــا إن أنتـــم ذهبا ولا صريفا ولكن أنتم الخزف

فعلى رواية الرفع تكون (إن) زائدة كافّة لـــ (ما) من العمل، وصارفة الكـــلام إلى الابتداء ودليلا آخر للبصريين فيما قالوا من أن (إن) الزائدة تمنع (ما) من العمل.

وأمّا رواية النصب فإنها شاهدة للكوفيين الذين يجيزون نصب الخبر مع وجـــود (إن) بعد (ما) النافية، وذلك أن الكوفيين لا يـــرون بطلان العمل في الوجه المذكور حتميّا وإنما الأمر من باب الجواز، فهم يجيزون النصب كما يجيزون الرفع [٤].

وأمّا البصريون فإنهم يعتبرون (إن) في البيت المذكور على صحة رواية النصب بأنهـــا نافية مؤكّدة للنفي، وليست نافية لنفي النفي، وتأكيد النفي لا ينقض النفي، ومن ثم عملت (ما) عملها، وأما نفي النفي فإثبات، ورفع للنفي فلا وجه لبقاء عملها حينئـــذٍ [٥] وقـــال الرضي ردّا على الكوفيين زعمهم: أنَّ "إن" بعد "ما" نافية ((بأنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلا مفصولا بينهما))، وقال أيضا: ((لعلهم يقولون: إنها نافية زيدت لتأكيـــد نفي (ما) وإلا فإن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب)) [٦].

خلاصة القول في الموانع الثمانية التي ذكرناها أنها تمنع (ما) النافية من العمـــل، وأن الكلام يصبح بعد منع العمل جملة اسمية من المبتدأ والخبر، وأن سرّ المنع هو زوال معنى النفي لنقض النفي أو ضعف العامل الحرفي لوجود الفاصل بينه وبين معموله.

---

[١] البيت (من البسيط) لا يعرف قائله، هو في كتب النحو بروايتين بالرفع، وفيه شاهد للبصـــريين، وبالنصب، وفيه شاهد الكوفيين، انظر: شرح التسهيل ١/٣٧٠، وأوضح المسالك ١/٢٧٤، وشرح الكافية ٢/٢١٧، وشرح الأشموني ١/٣٥١، وحاشية الصـــبان ١/٢٤٧، والمغـــني ص/٣٨ رقـــم الشاهد (٢٤) وشرح شواهد المغني ١/٨٤، رقم الشاهد (٢٢).

[٢] انظر: شرح شواهد المغني للسيوطي ١/٨٤

[٣] انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢١٦

[٤] انظر: همع الهوامع ٢/١١٢

[٥] انظر: أوضح المسالك ١/٢٧٦، والمغني ص/٣٨

[٦] انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢١٧

المبحث الثالث
لا النافية العاملة عمل (ليس) وموانع عملها

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : إعمال (لا) عمل (ليس) وأقوال أهل العلم في ذاك

المطلب الثاني: شروط إعمال "لا" عمل "ليس".

المطلب الثالث: موانع عمل "لا" عمل "ليس".

المطلب الأول: إعمال (لا) عمل (ليس) وأقوال أهل العلم في ذلك

لا يخفى أن (لا) النافية الداخلة على الجملة الاسمية تنقسم إلى قسمين: أحداهما (لا) العاملة عمل (ليس) فترفع الاسم، وتنصب الخبر، نحو: لا رجل قائما، وتسمّى هذه (لا) النافية للوحدة، والآخر (لا) العاملة عمل (إنّ)، فتنصب الاسم ترفع الخبر نحو: لا رجلَ قائمٌ، وتسمّى (لا) النافية للجنس [١]، وهي أكثر استعمالا من الأولى[٢]، وكثير من النحاة جمعوا[٣] أحكامهما في باب واحد نظرا لاشتراكهما في أهم شروط الإعمال وهي تنكير معموليهما، وعدم الفصل بينهما وبين معموليهما.

ولقلة ورود الأولى في اللغة، وندرة استعمالها على ألسنة العرب، أنكر الرضي على النحاة إعمال (لا) النافية للوحدة عملَ (ليس) حتَّ على الشذوذ، كما أنكر على من ينسبون إلى أهل الحجاز إعمالها فقال: ((اللغة الحجازية إذن إعمال (ما) وحدها دون (لا) عمل (ليس)) [٤]، إلا أن كلام الرضي مخالف لما عليه الجمهور، حيث أعملوها عمل (ليس) ولو كان ذلك على القلة.

والقسمان المذكوران لهما من شروط العمل وموانعه ما سنذكره بقدر ما يختص بموضوعنا، حيث إننا سنفرد فصلا كاملا لـ (لا) النافية للجنس، لذا فإن حديثنا ههنا سينحصر على(لا) النافية للوحدة العاملة عمل (ليس) فنقول: إن (لا) النافية للوحدة، شأنها شأن (ما) النافية في عدم الاختصاص بالدخول على جنس واحد من الكلمات، فإنها تدخل على الأسماء والأفعال، ومن أجل ذلك كان القياس فيها أن تكون غير عاملة، ولكنهم أعملوها نظرا لوجود شبه بينها وبين (ليس) في الدلالة على النفي والدخول على المبتدأ

---

(١) انظر: النكت ٦٠٥/١، ٦٠٦، ورصف المباني ص/٣٣٣

(٢) انظر: الصفوة الصفية ٤٥/١/٢

(٣) فعل ذلك المبرد في المقتضب ٣٥٧/٤، وقال: (هذا باب (لا) التي للنفي) وفعل ذلك الفارسي في الإيضاح ص/١٩٣، وابن جني في اللمع ص/٩٧، وشارح اللمع ص/٥٤، والزجاجي في الجمل ٢٣٧، والجرجاني في المقتصد ٩٩/٢. وابن عصفور في شرح الجمل ٢٦٩/٢

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٦١/١

والخبر[١]، وهذا مذهب الحجازيين، كما يقول أكثر أهل العلم [٢]، خلافا للرضي فإنه أنكر ذلك زاعما أن مذهب الفريقين عدم الإعمال مخالفا بذلك ما عليه الأكثر.

هذا وقد اختلف أهل العلم في إعمال (لا) عمل (ليس)على مذاهب:

المذهب الأول: وهو المذهب المشهور أي أنها تعمل عمل (ما) إلحاقا لها بـ (ليس)، وهذا مذهب أكثر أهل العلم [٣]، ومنهم سيبويه والمبرد، وذكر ابن مالك أن هذا مذهب البصريين [٤]، وقال سيبويه مشيرا إلى (لا) العاملة عمل (ليس): ((وقد جعلتْ - وليس بالأكثر - بمنْزلة (ليس) وإن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا) في أنها في موضع ابتداء، وأنها لا تعمل في معرفة)) [٥]، وقال أبو العباس المبرد: ((وقد تجعل (لا) بمنْزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى، ولا تعمل إلا في النكرة، فتقول: (لا رجلٌ أفضلَ منك))[٦] وعلى هذا فما عزاه أبو حيان والمرادي والشيخ خالد الأزهري والشيخ محي الدين عبد الحميد والأهدل إلى أبي العباس المبرد بأن مذهبه عدم الإعمال غير صحيح [٧] .

والمذهب الثاني: وهو عدم الإعمال مطلقا؛ لأنها من الحروف المشتركة، وقياس

---

(١) انظر: قال ابن يعيش: (وأما (لا) المشبهة بـ (ليس) حكمها حكم (ما) في الشبه والإعمال) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٩

(٢) قال الزمخشري (هذا التشبيه لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء) فالإشارة إلى لغة أهل الحجاز تشمل (ما ولا) انظر :المفصل ص/١٠٢، وشرح المقدمة الكافية ٢/٥٨٢، وشرح الكافية لابن جماعة ص/١٧١، والكواكب الدرية ص/١٤٣، والأشموني ١/٣٦٤

(٣) قال الخليل في كتاب الجمل ص/٣٠٣، (لا بيعَ فيه ولا خلة، ولا شفاعة، ومن رفع جعل (لا) في معنى (ليس بيعٌ فيه ولا خلةٌ، وليس شفاعةٌ) وانظر: الجمل للزجاجي ص/٢٣٧، وشرح اللمع للقاسم بن محمد الضرير ص/٥٦، والمقتصد ٢/٨٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧٤، وأوضح المسالك ١/٢٨٤، وشرح ابن عقيل ١/٢٦٨

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١/١٩٤، وشرح لتصريح ١/١٩٩

(٥) انظر :الكتاب ٢/٢٩٦

(٦) انظر: المقتضب ٤/٣٨٢

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٠٨، والجنى الداني ص/٢٩٣، وشرح التصريح ١/١٩٩، وأوضح المسالك بتحقيق الشيخ محي الدين ١/٢٨٤، والكواكب الدرية صم ١٤٣

الحروف المشتركة أن لا تعمل أصلا، ويكون ما بعدها مرتفعا بالابتداء والخبر، وهذا مذهب الأخفش، كما ذكر ابن يعيش وأبو حيان والمرادي والشيخ خالد الأزهري والسيوطي والأهدل والشيخ محي الدين [١]، وهؤلاء نسبوا هذا المذهب إلى المبرد أيضا، إلا أن كلام المبرد في المقتضب مخالف لما نسب إليه [٢]، وقد ذكرناه من قبل، ويفهم من كلام الرضي أنه يؤيّد هذا المذهب قال: ((والظاهر أنه لا تعمل (لا) عمل (ليس) لا شاذّا ولا قياسا، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر (لا) منصوبا كخبر ما، وليس)).

وعلى ذلك خرّج البيتين الآتيين وهما:

والله لولا أن يحشَّ الطبخُ ... بي الجحيمَ حينَ لا مستصرخُ [٣]

منْ صَدَّ عَن نِيرانِها ... فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ [٤]

على أن (لا) في قوله: (لا براح) و(لا مستصرخ) لاء التبرئة العاملة عمل (إنَّ)، وليست (لا) العاملة عمل (ليس) .

وقد ذكرنا من قبل إنكاره على جميع النحاة إعمالهم (لا) عمل (ليس)

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٩، وارتشاف الضرب ٣/١٢٠٨، والجنى الداني ص/٢٩٣، وشرح التصريح ١/٩٩، وهمع الهوامع ٢/١١٩، والكواكب الدرية ص/١٤٣، وأوضح المسالك بتحقيق الشيخ محي الدين ١/٢٨٤

(٢) انظر: المقتضب ٤/٣٨٢

(٣) البيت للعجاج كما ذكر الأستاذ عبد السلام في تحقيقه على الكتاب ٢/٣٠٣، وانظر: المقتصد ٢/٨٢٠، وشرح التسهيل ١/٣٧٧، وهمع الهوامع ٢/٣٠٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/٥٠٦

(٤) البيت في اللسان منسوب إلى سعد بن ناشب في رواية ،وإلى سعد بن مالك القيسي في رواية أخرى والرواية الثانية أصحّ، والأولى خطأ كما بقول الأستاذ المحقق عبد السلام هارون ،وهو من شواهد الكتاب منسوب إلى سعد بن مالك القيسي، انظر: الكتاب ١/٢٥٨، ٢/٢٩٦، وشرح السيرافي ٣/٢١، والنكت ١/٦٠٥، ٦٠٦، وشرح التسهيل ١/٣٧٦، واللسان مادة (برح) ١/٣٦١، والجمل للزجاجي ص/٢٣٨، وشرح الكافية للرضي ١/٢٦٠. وهمع الهوامع ٢/١١٩، والمغني ص/٣١٥، رقم الشاهد ٤٣٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٥٨٢، ٦١٢، رقم الشاهد (٣٠٨) وشرح المفصل ١/١٠٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي.

حتى وإن كان ذلك على تقدير شذوذه [١].

المذهب الثالث: وهو الإعمال في الاسم دون الخبر، يعنى أن (لا) النافية تعمل عمل (ليس) في رفع الاسم خاصّة، ولا تعمل في الخبر شيئا، وحجتهم في ذلك أنه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظا به في كلام العرب إلا شاذا لا يقاس عليه، وأكثر ما ورد في كلامهم محذوف الخبر نحو قول الشاعر:

من صدَّ عن نيرانِها فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ [٢]

وقول الآخر :

والله لولا أنْ يحشَّ الطبخُ بي الجحيمَ حينَ لا مستصرخُ [٣]

وهذا مذهب الزجاج عزاه إليه ابن هشام وأبو حيان والسيوطي [٤] .

وذكر المرادي أن ابن ولاد حكى عن الزجاج هذا المذهب [٥]، وكلام الزجاج في معاني القرآن وإعرابه يؤيّد المذهب الثاني والمذهب الثالث الذي عزي إليه، قال مبيّنا إعراب قوله تعالى: ﴿ لا لغوٌ فيها ولا تأثيمٌ ﴾ [٦] ((وتقرأ (لا لغوَ ولا تأثيمَ) بالنصب، فمن رفع فعلى ضربين على الرفع بالابتداء و(فيها) هو الخبر، وعلى أن يكون (لا) في مذهب (ليس) رافعة)) [٧].

هذه ثلاثة مذاهب لأهل العلم في إعمال (لا) النافية عمل (ليس)، والمذهب الأول مذهب البصريين عامة، وإعمالهم (لا) عمل (ليس)، وإن كان خلافا للأصل والقياس، إلا أنهم ألحقوها بـ (ليس) نظرا لوجود شبه بينهما في أنَّ (لا) للنفي كما أن (ليس)

---

(١) انظر:شرح الكافية للرضي ٢٦١/١، ٢٢٧/٢

(٢) تم تخريجه.

(٣) تم تخريجه.

(٤) انظر: المغني لابن هشام ص/٣١٥، وارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣، والهمع ١١٩/٢، جواهر الأدب ص/٢٣٦

(٥) انظر: الجنى الداني ص/٢٩٣

(٦) سورة طور الآية " ٢٣ ".

(٧) انظر: معاني القرآن إعرابه للزجاج ٦٣/٥

كذلك، وأنها تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن (ليس) كذلك [١]، ورغم وجود الشبه بينهما إلا أنهم لم يعملوها في كل ما أعملوا فيه (ليس) من النكرة والمعرفة، والتقديم والتأخير؛ لأن الفرع ينحط درجة عن الأصل، والمشبّه لا يقوى قوة المشبّه به في كل معاني الشبه، ومن ثم كان النفي بـ (ليس) أقوى من أخواتها، وكان عملها أوسع من صاحباتها، ويليها في النفي والعمل (ما) النافية؛ لأنها تعمل في النكرة والمعرفة، ثم تليها (لا) النافية للجنس من حيث العمل، ثم (لا) العاملة عمل (ليس)، وهاتان لا تعملان إلا في النكرة، ثم تليها (لات) [٢]، والذين أعملوا (لا) عمل (ليس) اختلفوا فيما بينهم أيّهما أكثر إعمالا (إن) النافية أم (لا) النافية؟

فذهب قوم من أهل العلم إلى أن إعمال (لا) عمل (ليس) أقلّ من إعمال (إن) عملها [٣]؛ لأن (إن) النافية تعمل في المعرفة والنكرة [٤] نحو (إن زيد قائما، وإن زيد القائمَ، وإن رجل قائما) بخلاف (لا) النافية فإنها لا تعمل إلا في النكرة [٥] نحو: (لا رجلٌ قائما) وإعمالها في المعرفة شاذّ، وقد أشار ابن مالك إلى هذا الجانب قائلا: ((ومقتضى النظر أن يكون إلحاق (إن) النافية بـ (ليس) راجحا على إلحاق (لا) لمشابهتها لها في الدخول على المعرفة، وعلى الظرف والجار والمجرور، وعلى المخبر عنه بمحصور فيقال: إن زيد فيها، إن زيد إلا فيها، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُمْ مِنْ سلطانٍ﴾ [٦]، كما يقال بـ (ما)، ولو استعملت (لا) هذا الاستعمال لم يجز)) [٧]، ولأن (إن) النافية جاء فيها الإعمال في النثر، وفي النظم، فمن النثر قولهم: ((إن ذلك نافعَك، ولا ضارَّك، وإن أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا

---

(١) انظر شرح لمقدمة الكافية ٥٨٣/٢، وشرح المفصل ١٠٩/١

(٢) انظر: شرح اللمع ص/٥٦

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣، وهمع الهوامع للسيوطي ١١٩/٢

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ٢٧٤/١

(٥) انظر: النكت ٦٠٥/١

(٦) سورة يونس الآية " ٦٨ ".

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣٧٥/١

بالعافية [١])) ومنه قراءة سعيد بن جبير وهي قراءة شاذّة ﴿إِنِ الَّذينَ تَدعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عباداً أمثالَكم﴾ [٢].

إن هو مستولياً على أحدٍ إلاَّ على أضْعَفِ المجانينِ [٣]

هذا بخلاف (لا) النافية، فإنه لم يأت فيها الإعمال إلا في النظم، بل لم يرد منه صريحا إلا بيت واحد أو بيتان، والبيت الواحد أو البيتان لا يكفيان في تقعيد المسألة [٤]، وهذا المذهب اختيار أبي حيان والسيوطي، ويؤيّد هذا المذهب استعمال كبار أهل هذا الفن كسيبويه والمبرد والزجاجي والقاسم بن محمد الضرير وغيرهم صيغة (قد) المفيدة للتقليل [٥]، بل قد صرّح بعضهم بأن إعمالها شاذّ لا يكون في اختيار الكلام، وإنما يكون في الاضطرار [٦].

وذهب قوم آخرون إلى أن إعمال (لا) النافية أكثر من إعمال (إن) النافية، وإن كان القياس يقتضي العكس، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك [٧]، وقد خالفه فيه أبو حيان وتبعه السيوطي [٨]، ووافقه الأهدل [٩].

---

[١] انظر: الجنى الداني ص/٢٠٩

[٢] سورة الأعراف الآية " ١٩٤، انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٦٨/٢، وتفسير الكشاف ١١٠/٢، وإعراب القراءات الشواذّ للعكبري ٥٧٩/١. والمحتسب لابن جني ٢٧٠/١

[٣] هذا البيت رغم كثرة وروده في استشهاد النحاة لم ينسب إلى قائله، انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/١، وشرح الكافية الشافية ١٩٨/١، وشرح الكافية للرضي ٢٢٧/٢، وأوضح المسالك ٢٩١/١، والجنى الداني ص/٢٠٩ وخزانة الأدب ١٦٦/٤

[٤] انظر: همع الهوامع ١٢٠/٢

[٥] قال سيبويه في الكتاب:(٢٩٦/٢):وليس ذلك بألأكثر)، وقال الأعلم في النكت ٦٠٥/١: (وليس هذا بالكثير فيها)انظر: المقتضب ٣٨٢/٤ ،والجمل ص/٢٣٧ ،وشرح اللمع ص/٥٦ وابن يعيش ١٠٨/١

[٦] انظر: شرح المقدمه الكافية لابن الحاجب ٣٨٦/٢

[٧] انظر: تسهيل الفوائد ص/٥٧، وشرح التسهيل ٣٧٤/١

[٨] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣، والهمع ١١٩/٢

[٩] انظر: الكواكب الدرية ص/١٤٤

المطلب الثاني: شروط إعمال لا عمل (ليس)

لا ريب في أن (لا) النافية العاملة عمل (ليس) هي أقلّ قوة وتصرفا من أختها (ما) النافية العاملة عمل (ليس)، ولما كان أهل الحجاز لا يعملون (ما) وهو أقوى في الشبه والتصرف إلا بشروط، فأن لا يعملوا ما هو أضعف منها شبها، وأقلّ تصرّفا إلا بشروط أولى، ومن أجل ذلك اشترط الحجازيون وجمهور أهل العلم لإعمال (لا) عمل (ليس) شروطا أكثر من شروط (ما).

وهذه الشروط هي الشروط التي اشترطوها لإعمال (ما) عمل (ليس) إلا شرطا واحدا نقصوه من الشروط المعتبرة لإعمال (ما)، وهو عدم وجود (إنْ) الزائدة الكافّة؛ لأنها لا تزاد أصلا بعد (ليس) ولا بعد (لا) ولا بعد (إنْ) ولا بعد (لات)[1]، ثم زادوا عليها شرطين أحدهما: أن يكون معمولاها نكرتين، والآخر ألاَّ تكونَ نصاً على نفي الجنس؛ فإنها عندئذٍ تعمل عمل (إنَّ) المؤكّدة.

شروطُ إعمال لا عمل (ليس) ستة وهي[2]

الشرط الأول: أن يكون الاسم والخبر نكرتين.

الشرط الثاني: أن لا يتقدم خبرها على اسمها ظرفا كان أو غيره.

الشرط الثالث: أن لا يتقدم معمولُ خبرها على اسمها، ولو كان ظرفا أو جارا ومجرورا.

الشرط الرابع: أن لا ينتقض النفي بـ "إلا".

---

(١) انظر: حاشية الخضري ١/١٧٤، وحاشية الصبان ١/٢٥٣، والكواكب الدرية ص/١٤٣

(٢) لا يخفى أن هذه الشروط مجتمعة لم تذكرها كتب النحاة، وإنما هي متفرقة في كتبهم، فمنهم من ذكر شرطين كما فعل المالقي في رصف ا لمباني ص/٣٣٣، ٣٣٤، ومنهم من ذكر ثلاثة لكن مع الاختلاف، كما تجد ذلك في شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٩، وفي شرح بن عقيل ١/٢٦٨،٢٦٩، ومنهم من اكتفى بالإشارة إلى الشروط المعتبرة لإعمال (ما) كما فعل ذلك ابن هشام في أوضح المسالك ١/٣٨٤، ومنهم من ذكر أربعة، كما فعل ذلك السيوطي في همع الهوامع ٢/١٢٠، ومنهم من صرّح بالشروط، ومنهم من لم يصرّح، غير أنها موجودة في كتب النحاة، انظر إلى هذه الشروط في الكتاب ٢/٢٩٦، والمقتضب ٤/٣٨٢، وجمل الزجاجي ص/٢٣٨، وشرح الأشموني ١/٣٦٤، والصفوة الصفية ٢/١/٤٥

الشرط الخامس: أن لا ينتقض النفي بـــ "بل" أو بـــ "لكن".

الشرط السادس: أن لا تكون نصا على نفي الجنس.

وهذا الشرط وإن لم يصرّح به غير الصبان والخضري والشيخ محي الدين عبد الحميد[١] إلا أن للنحاة في كتبهم إشارة إليه؛ تفرقة بين (لا) التي تعمل عمل (إنّ) وبين "لا" التي تعمل عمل (ليس) ؛ لأن الأولى تنصّ على استغراق النفي للجنس، والأخرى لا تـــنصُّ عليـــه إذ تحتمل نفي الواحد، ونفي الجنس [٢].

وإذا توافرت الشروط المذكورة فإنها تعمل عمل (ليس)، فترفع الاسم، وتنصب الخبر نحو: (لا رجلٌ قائماً) و(لا رجلٌ أفضلَ مِنْ زيدٍ) و(لا خيرٌ من زيد خيراً من عمرو) و(لا عمل أنفعَ من طاعة الله)، ومنه قول الشاعر: (الطويل)

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقياً ولا وزَرٌ مما قضَى الله واقياً [٣]

فالبيت المذكور فيه شاهدان على إعمال (لا) عمل (ليس)، وهما قوله: لا شيءٌ على الأرض باقيا، وقوله: لا وزرٌ مما قضى الله واقيا، وقد عملت (لا) في الموضعين لتوفّر شروط العمل، وقيل: الشاهد في الشطر الثاني دون الأول، فهي في الشطر الأول تحتمل الأمـــرين، فتكون عاملة عمل (إنّ) أو تكون عاملة عمل (ليس)، وأمَّا في الشطر الثاني فهي عاملة عمل (ليس) فقط، وعلى هذا يكون قوله (باقيا) منصوبا على الحال، وقد ردّ الصبان ذلك قائلا: ((لو سلمنا أن (على الأرض) خبرٌ، لكَانَ نصبُ الخبر في الشطر الثاني قرينة على نصـــبه في الشطر الأول،و إلا كان تلفيقا بين لغتين، فيكون الاستشهاد بالشطرين غاية الأمـــر أنـــه في الأول بقرينة الثاني)) [٤]، وقد صرّح بدر الدين بن جماعة بأن قول الشاعر المذكور هو أجود

---

[١] انظر: حاشية الصبان ٢٥٣/١، وحاشية الخضري ١٧٤/١، وشرح بن عقيل بتحقيق وشرح الشيخ محي الدين ٢٦٨/١

[٢] انظر: شرح بن عقيل ٣٣٥/١، ٣٣٦، والمغني لابن هشام ص/٣١٦

[٣] البيت مجهول ا لقائل، انظر: شرح التسهيل ٣٧٦/١ ،وأوضح المسالك ٢٨٦/١، والمغـــني رقـــم الشاهد (٤٣٤)، وشرح شواهد المغني ٦١٢/٢، رقم الشاهد (٣٨١) والجـــنى الـــداني ص/٢٩٢، وشرح الأشموني ٣٦٥/١، وارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣. وهمع الهوامع ١١٩/٢

[٤] انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٣٥/١، حاشية الخضري ١٧٤/١

شاهد في هذا الباب مما لا يقبل تأويلا [١]، ومن شواهد الإعمال كذلك قول الآخر:

نصرتُك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذلِ فَبُؤِّئت حصناً بالكُماةِ حصينا [٢]

ومثله قول سواد بن قارب (رضي الله عنه) مخاطبا رسول الله صلى الله عليه وسلم

وكن لي شفيعاً يومَ لا ذُو شفاعةٍ بمغنٍ فتيلاً عن سوادِ بن قاربِ[٣]

وقد سبق أن ذكرنا شاهدين لإعمال (لا) عمل (ليس) وخبرها محذوف، وشواهد (لا) النافية العاملة عمل (ليس) رغم شهرتها على حدّ قول ابن مالك إلا أن أكثرها مجهول القائل مما جعل السيوطي يذكر أنه لم يرد منه شاهد صريحٌ إلا البيت السابق وهو قوله: تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا الخ، والبيت أو البيتان لا تبني عليهما القواعد [٤]، غير أن ابن مالك اتخذ شهرة هذه الشواهد دليلا على مذهبه فقال: (فهذا وأمثاله مشهور أعني إعمال (لا) عمل (ليس) [٥].

المطلب الثالث:موانع عمل (لا) النافية العاملة عمل ليس

ولما أن فرغنا من شروط إعمالها نريد أن نتبعها بذكر موانع عملها؛ لأن موانع عملها ترجع في الأصل إلى الشروط التي يجب توافرها للإعمال، فتلك كانت سببا للإعمال، وهذه كانت سببا للحرمان من العمل؛ لأن تأخر تلك الشروط عنها توهين لها، كما أن وجودها تقويةً لها، ولما أن ذكرنا لإعمالها شروطا ستة فإن موانع عملها تكون ستة أيضا.

المانع الأول: أن يكون أحد معموليها معرفة.

فإن كان أحد معموليها معرفة يبطل عملها، ويكون ما بعدها مبتدأ وخبرا، وعندئذٍ

---

[١] انظر: شرح الكافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة ص/١١٨

[٢] البيت بلا نسبة إلى قائله في شرح التسهيل ٣٧٦/١، وشرح ابن عقيل ٢٦٩/١، والجنى الداني ص/٢٩٣، وارتشاف الضرب ١٢٠٩/٣، والمغني رقم الشاهد (٤٣٥)، والبيت من إنشاد أبي الفتح ابن جنى كما قال السيوطي عن العيني، انظر: شرح شواهد المغني ٦١٢/٢، ٦١٣، رقم الشاهد (٣٨٣).

[٣] البيت لسواد بن قارب كما في شرح التسهيل ٣٧٦/١، والجنى الداني ص/٥٤، وشرح التصريح ٢٠١/١، المغني رقم الشاهد (٧٧٢) وشرح شواهد المغني ٨٣٥/٢، رقم الشاهد (٦٥٧).

[٤] انظر: همع الهوامع للسيوطي ١٢٠/٢

[٥] انظر: شرح التسهيل ٣٧٧/١

يجب تكرارها نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو، ونحو لا زيد قائم ولا عمرو قاعد؛ لأن (لا) لا تعمل في المعرفة أبدا [١].

وسرّ ذلك أمران أحدهما: أن (لا) هذه شبهها بـ "ليس" أضعف من شبه (ما) بـ (ليس)، فلا تقوى قوة (ما) ولا قوة (ليس) فإنهما كانتا تعملان في النكرة والمعرفة، وهذه لضعف شبهها لا تعمل إلا في النكرة [٢] .

والأمر الثاني: أن (لا) هذه في القوة ليست كـ (لا) التي تعمل عمل (إنّ)، وهم لم يعملوا الأقوى في المعرفة فكيف يعملون الأضعف فيها، ومن ثم أبطلوا عملها في المعرفة [٣] .

وأمّا قول النابغة الجعدي الذي جاء فيه إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة نحو قول الشاعر: وحلّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغياً سواها ولا عن حبِّها متراخياً [٤]

وقول المتنبّي الذي حذا حذو النابغة كما قال ابن مالك:

إذَا الجودُ لم يُرزَقْ خلاصاً مِنَ الأذى فلا الجودُ مكسوباً ولا المالُ باقياً[٥]

وقول الآخر:

ذكرتُها بعد أعوامٍ مضينَ لنا لا الدارُ داراً ولا الجيرانُ جيرانَا[٦]

فمؤول عند الجمهور كما يقول السيوطي، ومن النوادر والشذوذ كما يقول الشيخ

---

[١] انظر: الكتاب ٣٩٦/٢

[٢] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/١

[٣] انظر: ما قال الأستاذ عبد السلام هارون في تحقيقه على الكتاب ٣٠٠/٢، رقم الهامش (١) وانظر: شرح اللمع للقاسم بن محمد الضرير ص/٥٦، والصفوة الصفية ٤٥/١/٢

[٤] البيت من قصيدة النابغة الجعدي في ديوانه ص/١٨٦، و شرح شواهد المغني للسيوطي ٦١٣،٦١٤/٢، والمغني رقم الشاهد (٤٣٦) وشرح التسهيل ٣٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٩٥/١، وشرح بن عقيل ٢٧٠/١، وحاشية الصبان ٢٥٣/١،وارتشاف الضرب ١٢٠٩/٣ وحاشية الخضري ١٧٥/١

[٥] البيت للمتنبي في ديوانه ٥٨٠/٢ و شرح التسهيل ٣٧٧/١، والجنى الداني ص/٢٩٤، والمغني لابن هشام رقم الشاهد (٤٣٧) وشرح التصريح ١٩٩/١، وشرح شذور الذهب ص/١٨٩، رقم الشاهد (٩٤).

[٦] البيت بلا نسبة إلى قائله: انظر: ارتشاف الضرب ١٢١٠/٣، وشرح شذور الذهب رقم الشاهد (٩٣) ص/١٨٩، والكواكب الدرية ص/١٤٤

خالد الأزهري [١]، ولابن مالك فيما ذكر وفي أمثاله رأيان [٢]، رأي مع الجمهور، ورأي آخر مع من يجيزون إعمال (لا) في المعرفة [٣]بناءً على ما سبق من الشواهد، وهم ابن جني وابن الشجري [٤] وأبو حيان [٥].

و أما الرأي الذي وافق فيه الجمهور، فهو يرجع إلى التأويل أو إلى تقدير الشذوذ، قال في شرح التسهيل: "وشذّ إعمالها في قول النابغة الجعدي" ،وقال متأوّلاً قول النابغة في شرح الكافية الشافية ((ويمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع بفعلٍ محذوف مضمرٍ ناصبٍ (باغيـاً) على الحال تقديره: (لا أرى باغيا) فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل، ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ ،والفعل المقدر من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه) [٦].

وقال في شرح التسهيل عن الرأي الآخر الذي وافق فيه ابن جنى وابن الشجري: ((والقياس على هذا [٧] سائغ [٨]عندي)) [٩].

---

[١] انظر: همع الهوامع ١٢٠/٢، وشرح التصريح ١٩٩/١

[٢] وإنما قلت: (رأيان)؛ لأنه أمثل من أن نقول: (إنه تردد في الأمر كما فعل ذلك الأشموني في شرحه على الأشموني ٣٦٦/١،، وكما فعل ذلك ابن عقيل في شرح ابن عقيل ٢٧١/١

[٣] انظر: شرح التسهيل ٣٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٩٤/١، ١٩٥

[٤] هو هبة الله على بن محمد بن عبد الله أبو السعادات المعروف بابن الشجري، كان أوحد زمانه في علم العربية ومعرفة اللغة مات سنة ٥٤٢هـ، ومن مؤلفاته (الأمالي) و(شرح اللمع لابن جني، انظر: بغية الوعاة ٣٢٤/٢، وانظر: رأيه في الجنى الداني ص/٢٩٣، وشرح الكافية الشافية ١٩٤/١

[٥] قال الشيخ محي الدين: " الذي ذهب إلى أن القياس على هذا البيت سائغ هو أبو حيان شارح كتاب التسهيل لابن مالك، انظر: شرح بن عقيل تحقيق وشرح الشيخ محي الدين ٢٧١/١، وشرح الأشموني تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد ٣٦٦/١

[٦] انظر: شرح الكافية الشافية ١٩٥/١، شرح الأشموني ٣٦٦/١، وحاشية الصبان ٢٥٣،٢٥٤/١ وحاشية الخضري ١٧٥/١

[٧] إشارة إلى ما سبق من إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة.

[٨] عبارة شرح التسهيل (والقياس على هذا شائع عندي) وفي كتب من حكي عنه (إن القياس عليه سائغ) والأقرب إلى الصواب هو استعمال لفظ (سائغ) بمعنى (جائز) وهو المقصود.

[٩] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/١، وشرح بن عقيل ٢٧١/١

وأمّا ما جاء في أمثلة سيبويه من إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة نحو(ليس زيد ذاهبا، ولا أخوك منطلقا) و(ما زيد ذاهبا ولا معن خارجا) [١] و(ما زيد ذاهبا، ولا أخوه قاعدا) فإن ذلك ليس من باب إعمال (لا) في المعرفة، وإنما هو من باب إعمال (ما وليس) فيما عطف على معموليهما، و(لا) في الأمثلة المذكورة زائدة لتأكيد النفي ليس لها عمل، والاسمان بعدها تابعان لمعمولي (ما وليس)، وهما يعملان في المعرفة [٢] .

وقال السيرافي: ((فإن جعلت (لا) لتأكيد النفي الذي قبلها، و لم تجعل هي النافية، عطفت آخر الكلام على أوّله، فقلت: ما كان عبد الله خارجا ،و لا معن ذاهبا وما كان زيد ذاهبا ولا عمرو منطلقا)، وليس زيد ذاهبا، ولا عبد الله خارجا؛ لأنك لم تحْفَل (لا) وجعلت العطف بالواو على العامل الذي قبل)) [٣].

هذا وقد أجاز سيبويه إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة غير المكررة للضرورة الشعرية قال: ((وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة ،ولا تثني "لا")) [٤].

قال الشاعر: بكَتْ جزَعاً واسترجعتْ ثم آذنتْ ركائبُها أن لا إلينا رجوعُها [٥]

قال ابن يعيش: ((الشاهد فيه الرفع بـ (لا) من غير تكرير ضرورة، وسوغه شبه (لا) بـ (ليس) من حيث النفي)) [٦]، فكأنه قال: ليس إلينا رجوعها.

المانع الثاني: وهو أن يتقدم خبرها على اسمها ظرفا كان أو غيره، فلا تعمل إذا تقدم خبرها على إسمها؛ لأنها لا تتصرف في معمولها تصرف ما شبهت بها، فلا يجوز أن تقول: (لا قائماً رجلٌ) فتعملها في خبرها المتقدم على اسمها، وإنما تقول في مثل هذا برفع الجزأين

---

[١] انظر: الكتاب ٦٠/١

[٢] انظر: شرح التصريح على التوضيح ١٩٩/١، وحاشية الخضري ١٧٥/١، وحاشية الصبان ٢٥٣/١

[٣] انظر: شرح السيرافي ٢٨/٣

[٤] انظر: الكتاب ٢٩٨/٢

[٥] البيت لا يعرف قائله، وهو من شواهد الكتاب ٢٩٨/٢، وانظر: النكت ٦٠٦/١، والمقتضب ٣٦١/٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٦٩/٢

[٦] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٢

بعدها على الابتداء والخبر نحو: لا قائمٌ رجلٌ، ولا أفضلُ منك غلامُ رجل، ولا خير منك خير من زيد، وساغ الابتداء بالنكرة لتقدم حرف النفي [١].

المانع الثالث: وهو تقدم معمول خبرها على اسمها سواء كان ظرفا أو غير ظرف نحو (لا طعامك رجل آكل)، و(لا عندك رجل مقيم)، و(لا في الدار رجل قائم)، وحينئذٍ يحسن أن تعيد (لا) فتقول: لا في الدار رجل قائم ولا امرأة، ولا عندك غلام رجل مقيم ولا امرأة) [٢].

وعن هذين المانعين الثاني والثالث جاء في الكتاب ما يلي: قال سيبويه: ((اعلم أنك إذا فصلت بين (لا) وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد (لا) الثانية)) وقال أيضا: ((ولا يجوز (لا فيها أحد) إلا ضعيفا، ولا يحسن (لا فيك خير)، فإن تكلمت به لم يكن رفعا؛ لأن (لا) لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم رافعة ولا ناصبة)) [٣]، ومعناه أنه لا يجوز الفصل بين (لا) واسمها سواء كان الفصل بالخبر أو بمعمول الخبر، وسواء كان هذا الخبر أو معموله ظرفا أو جارا ومجرورا أو غيرهما، ولا فرق في هذا بين أن تكون (لا) رافعة وهي العاملة عمل (ليس) أو ناصبة، وهي العاملة عمل (إنّ)، وذكر السيوطي أنه لا يفصل بينها وبين مرفوعها، فإن فصل بطل عملها؛ لأنها أضعف من (ما)، وشرطها عدم الفصل [٤].

هذا وقد أجاز الصبان إعمالها فيما إذا كان معمول الخبر المتقدم على اسمها ظرفا أو جارا ومجرورا [٥]، وفيه نظر؛ لأنهم لا يعملون (لا) العاملة عمل (إنّ) إذا فصل بينها وبين اسمها بأي فاصل [٦]، وهي في الباب أقوى، وعملها أكثر، فكيف يعملون ما هو أقلّ قوة، وأندر عملا إذا فصل بينها وبين اسمها سواء كان هذا الفاصل ظرفا أو جارا ومجرورا، قال الأعلم: (ولما جاز هذا فيها (يعني إعمالها عمل ليس) لم يخرج عن حكمها في أقوى حاليها،

---

[١] انظر: رصف المباني للمالقي ص/٣٣٤

[٢] انظر: حاشية الصبان ١/٢٥٣، وشرح ابن عقيل تحقيق وشرح الشيخ محي الدين ١/٢٦٨

[٣] انظر: الكتاب ٢/٢٩٨، ٢٩٩

[٤] انظر: همع الهوامع ٢/١٢٠

[٥] انظر: حاشية الصبان ١/٢٥٣

[٦] انظر: شرح ابن عقيل ١/٣٣٦

وهو نصب الاسم ورفع الخبر، فلم يفصل بينها وبين ما عملت فيه) [١].

والمانع الرابع: انتقاض النفي بـ (إلا)

وذلك أنها إنما عملت لمعنى النفي، فلما زال النفي زال شبهها بـ (ليس) فبطل عملها، ووجب الرفع فيما بعدها، نحو: (لا رجل إلا منطلق) و (لا غلام رجل إلا أفضل منك)، و(لا خير منك إلا خير من زيد) [٢].

وتجدر الإشارة إلى أن ما يقال ههنا من أسرار منع العمل وأسبابه، قد قيل من قبل في (ما) العاملة عمل (ليس)، لذا فإننا نكتفي هنا بالإشارة تجنبًا للتكرار والإطالة.

المانع الخامس: انتقاض النفي بـ (بل) أوبـ (لكن) إذا وقعتا بعد خبر (لا)؛ لأن ما بعد (بل) و(لكن) يكون موجبا، و(لا) كأختها لا تعمل في الإيجاب، فيجب رفع ما بعدهما على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف نحو: لا رجل قائما بل امرأة، ولا غلام رجل ذاهبا بل جاريته، ولا رجل قائما بل قاعد، وعلى هذا قياس (لكن) نحو: لا رجل مقيما لكن امرأة، ولا رجل قائما لكن قاعد، ولا رجل قائما لكن رجلان.

وهذا المانع وإن لم يصرّح به النحاة إلا أن القياس لا يمنعه؛ لأنهم قالوا: إن شروط إعمال (لا) هي شروط إعمال (ما) ما عدا اقتران (إن) الزائدة [٣] وقد علمنا أن (ما) لا تعمل إذا عطف على خبرها بما يقتضي الإيجاب ،كالعطف بـ (بل) وبـ (لكن)، فكذلك (لا) إذا جاء بعد خبرها (بل) أو (لكن).

ولدينا دليل آخر على ما قلنا: وهو أن النحاة ذكروا أن (لا) النافية للوحدة العاملة عمل (ليس) يجوز فيها أن تقول: (لا رجل قائما بل رجلان أو رجال) [٤]، ولا ريب أن قولك: رجلان) أو رجال مرفوع على الابتداء، وليس لـ (لا) أيّ عمل فيه لأنه وقع بعد الإيجاب، ولولا ذلك لتغيّر المعنى، وانتقض الغرض.

---

[١] انظر: النكت ٦٠٥/١

[٢] انظر: المفصل ص/١٠٣، ورصف المباني ص/٣٣٤، وشرح ابن عقيل ٢٧٢/١

[٣] انظر: أوضح المسالك ٢٨٤/١

[٤] انظر: شرح ابن عقيل ٣٣٦/١

المانع السادس: وهو أن تكون لنفي الجنس نصّا؛ لأنها إذا كانت لنفي الجنس نصا فإنها تعمل عمل (إنَّ) ولا تعمل عمل (ليس) [١] وفي حال إرادة نفي الجنس تقول: لا رجلَ قائم بل امرأة، مؤكّدا بذكر (امرأة)، وفي حال إرادة نفي الوحدة تقول: لا رجل قائما بل رجلان أو رجال [٢].

---

[١] انظر:شرح ابن عقيل تحقيق الشيخ محي الدين عبد الحميد١/٢٦٨،وحاشية الخضري١/١٧٤،وحاشية الصبان ٢٥٣/١

[٢] انظر: شرح بن عقيل ٣٣٦/١، وأوضح المسالك ٥/٢

المبحث الرابع

إن ولات وموانع عملهما

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: (إن) النافية وإعمالها عمل (ليس) ومذاهب العلماء فيه .

المطلب الثاني: شروط إعمال "إن" عمل "ليس" وموانع عملها.

المطلب الثالث: "لات" ماهيتها وإعمالهاعمل "ليس" واختلاف العلماء فيه وموانع عملها.

المطلب الأول: (إن) النافية وإعمالها عمل (ليس) ومذاهب العلماء فيه

لا يخفى أنّ (إن) النافية من الحروف التي لا تختصّ؛ فهي تدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى: ﴿إن الكافرون إلا في غرور﴾ [١] وقوله تعالى: ﴿إن أنتم إلا في ضلال مبين﴾[٢] وعلى الجملة الفعلية نحو قوله تعالى: ﴿إن أردنا إلا الحسنى﴾ [٣]، وقوله تعالى: ﴿إن يدعون من دونه إلا إناثا﴾ [٤]، وقوله تعالى: ﴿إن يريدون إلا فرارا﴾ [٥]، وأكثر استعمالها في كلام العرب مصحوبة بـ (إلا) كالأمثلة السابقة، وقد تأتي بعدها (لّما) بمعنى (إلا) نحو قوله تعالى: ﴿إن كل نفس لّما عليها حافظ﴾ [٦]، وقوله تعالى: ﴿وإن كل لّما جميع لدينا محضرون﴾ [٧].

وقد تستعمل بدونهما نحو قوله تعالى: ﴿إن عندكم من سلطان﴾ [٨]، قال الزجاج: ((المعنى ما عندكم من حجة بهذا)) [٩]، ونحو قوله تعالى: ﴿قل إن أدري أ قريب ما توعدون أم يجعل له ربي أمدا﴾ [١٠]، وقوله تعالى: ﴿وإن أدري أ قريب أم بعيد ما توعدون﴾ [١١]، ومن أجل ذلك ردّ ابن هشام قول من يزعم: أنّ (إن) النافية لا تستعمل إلا مصحوبة بـ (إلا) أو بـ (لّما) بمعنى (إلا) [١٢]

هذا بعض ما يتعلق بـ (إن) النافية من حيث دخولها على الجملتين الفعلية والاسمية،

---

[١] سورة الملك الآية " ٢٠ " .

[٢] سورة يس الآية " ٤٧ ".

[٣] سورة التوبة الآية " ١٠٨ ".

[٤] سورة النساء الآية " ١١٦".

[٥] سورة الأحزاب الآية " ١٣".

[٦] سورة الطارق الآية " ٤".

[٧] سورة يس الآية " ٣٢".

[٨] سورة يونس الآية " ٦٨ ".

[٩] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٧/٣

[١٠] سورة الجن الآية "٢٥" .

[١١] سورة الأنبياء الآية " ١٠٩ " .

[١٢] انظر: المغني لابن هشام ص/٣٤، وبحث (إن) المكسورة الخفيفة.

ومن حيث مجيء (إلا) بعدها، وفيما يلي نتحدث عن إعمالها عمل (ليس) واختلاف أهل العلم فيه.

إعمال (إن) عمل (ليس)، ومذاهب العلماء فيه:

لقد اختلف أهل العلم في إعمال (إن) عمل (ليس) على مذهبين:

أحدهما: الإعمال بشروط سنذكرها فيما بعد.

والآخر: عدم الإعمال مطلقا لعدم الاختصاص.

وفيما يلي تفاصيل هذين المذهبين :

المذهب الأول: وهو أن (إن) النافية تعمل عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر نحو (إن زيد قائما، وإن زيد في الدار، وإن رجل قائما)، وهذا مذهب أبي العباس المبرد [١] وأبي بكر ابن السراج [٢] وأبي على الفارسي وابن جنى وأكثر الكوفيين ومنهم الكسائي [٣] وهو اختيار ابن مالك وصححه أبو حيان [٤].

واختلف النقل عن سيبويه فقيل: مذهبه عدم الإعمال [٥]، وقيل: مذهبه الإعمال ليس إلا [٦]، وهو الأقرب إلى الصواب لما سنذكره، وعلى هذا فما يقال عن سيبويه: من أن مذهبه عدم الإعمال غير دقيق [٧] وذلك لقوله في الكتاب: ((وتكون إنْ في معنى ما))،

---

[١] قال المبرد: ومنهن أي من أوجه (إن المكسورة) أن تكون في معنى (ما)نحو(إن زيد في الدار، وقال أيضا: (وغيره أي غير سيبويه يعني نفسه) يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ (ليس) كما فعل ذلك في (ما)، وهذا هو القول؛ لأنه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى، المقتضب ٥٠/١، ٣٥٩/٢

[٢] انظر: الأصول في النحو ٢٣٦/١، ٢٠٦/٢

[٣] انظر: المغني لابن هشام ص/٣٥، وشرح ابن عقيل ٢٧٢/١، وشرح التصريح ٢٠١/١، وهمع الهوامع ٢١٦/٢

[٤] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣، وشرح ابن عقيل ٢٧٢/١. وهمع الهوامع ١١٦/٢.

[٥] انظر: المغني ص/٣٥

[٦] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٠٧/٣، وشرح التصريح ٢٠١/١. شرح الأشموني ٣٦٨/١

[٧] قال المبرد في المقتضب ٣٥٩/٢ ((وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره ،كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره ،وذلك كمذهب بني تميم في "ما"))، وقال النحاس في معاني القرآن ١٦٨/٢ ((الثانية أن سيبويه يختار الرفع في خبر (إن) إذا كانت بمعنى (ما) فيقول (إن زيد منطلق)؛ لأن عمل (ما) ضعيف و(إن) بمعنى (ما) فهي أضعف منها)).

وقال أيضا: ((وتكون (إن) كـ (ما) في معنى ليس)) [١]، ولهذا أنكر ابن مالك على من يزعم أن مذهب سيبويه في (إن) النافية الإهمال، وذكر أن مذهبه هو الإعمال، واستدلّ بما ذكرنا من كلام سيبويه وهو قوله: ((وتكون (إن) كـ (ما) في معنى "ليس")) قال ابن مالك: ((فلو أراد النفي دون العمل لقال: وتكون "إن" كـ (ما) في النفي؛ لأن النفي من معاني الحروف، و(ما) به أولى من (ليس) ؛ لأن (ليس) فعل وهي حرف بخلاف العمل، فإن (ليس) فيه هي أصل لـ "ما" و"لا" و"إن "؛ لأنها فعل وهنّ حروف)) [٢]، واستدل كذلك بكلام سيبويه الآتي وهو قوله: ((وأمّا (إن) مع (ما) في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة (ما) مع إنّ الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس))[٣]، قال ابن مالك: (فعلم بهذه العبارة أن في الكلام حروفا مناسبة لـ (ليس) من جملتها (ما)، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة (ما) في هذه المناسبة إلا (إنْ) و(لا)، فتعين كونهما مقصودين) [٤].

قلت: فربط سيبويه بين (إن) وبين (ما) من جهة يفيد أنه أراد به النفي الذي هو للحروف، وربطها بـ (ليس) من جهة ثانية يفيد العمل الذي هو للأفعال، فيكون على هذا يعملها عمل (ليس)، وهي مفيدة للنفي.

هذا وقد ذكر أبو حيان والشيخ خالد الأزهري أن السهيلي نقل عن سيبويه إجازة إعمالها، وكذلك نقل أبو حيان عن ابن الطاهر قوله: ((نصّ سيبويه على إعمالها عمل ليس)) [٥]، وبهذا ثبت أن مذهب سيبويه في (إن) النافية الإعمال، وهو أيضا مذهب أكثر أهل العلم.

أدلّة المذهب الأول:

لقد استدلّ أصحاب المذهب الأول بما يلي من السماع والقياس، أمّا السماع فإنه قد

---

[١] انظر: الكتاب ١٥٢/٣، ٢٢٢/٤

[٢] انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٩٧/١، ١٩٨

[٣] انظر: الكتاب ٢٢١/٤

[٤] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/١

[٥] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٠٧/٣

ثبت في لغة أهل العالية [١] إعمال (إن) النافية عمل (ليس) نثرا ونظما.

فمن النثر قولهم: (إنْ ذلك نافعَك، ولا ضارَّك) وقولهم: (إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية)، وسمع الكسائي أعرابيا يقول: (إنّا قائما) أي (إنْ أنا قائما) فحذفت همزة (أنا) ونقلت حركة النون إلى نون (إنْ) ثم أدغمت على حدّ قوله تعالى: ﴿لكنّا هو الله ربي﴾ [٢] أي (لكن أنا) ومعنى قول الأعرابي (إنّا قائما) ما أنا قائما [٣]، وقد أنكره ابن هشام.

ومن النظم ما أنشده الكسائي من قول الشاعر (من المنسرح)

إن هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين

ومثله قول الآخر:

إن المرءُ ميتا بانقضاءِ حياته ولكن بأن يُبْغَي عليه فَيُخْذَلا [٤]

ومن أدلتهم كذلك ورود إعمالها عمل (ليس) في قراءة شاذّة، قرأ بها سعيد بن جبير[٥]، وذلك في قوله تعالى:﴿ إنَّ الذين تدعون من دون الله عبادٌ أمثالكم﴾ [٦] قرأها بتخفيف (إن) ونصب (عباداً)، أي ﴿إنِ الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم﴾، وقد اتخذ أبو الفتح ابن جني هذه القراءة أي قراءة التخفيف والنصب حجة لإعمال (إن) عمل (ليس)[٧]، لكن على ضعف، قال أبو الفتح: ((ينبغي – والله أعلم – أن تكون (إن) هذه بمنْزلة (ما)، فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم)) [٨]، فأعمل (إن) إعمال (ما)،

---

[١] العالية (هي ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة، وهي الحجاز وما والاها) انظر: مادة (علا) في اللسان ٩/٣٨٠، وانظر: شرح التصريح ١/٢٠١

[٢] سورة الكهف الآية " ٣٨ ".

[٣] انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٠٨، وشرح التصريح ١ /٢٠١، وهمع الهوامع ٢/١١٦

[٤] البيت غير منسوب إلى قائله انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧٥، وشرح الأشموني ١/٣٦٩

[٥] انظر: الكشاف للزمخشري ٢/١١٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٦٨

[٦] سورة الأعراف الآية " ١٩٤ ".

[٧] انظر: شرح التسهيل ١/٣٧٦، وشرح ابن عقيل ١/٢٧٤، وشرح الأشموني ١/٣٦٨، وشرح الكافية الشافية ١/١٩٨

[٨] ذكر أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١/٢٧٠) أن معنى الآية على القراءة الشاذة (إن هؤلاء الذين يدعون من دون الله إنما هي حجارة أو خشب فهم أقل منكم لأنكم أنتم عقلاء ومخاطبون فكيف=

وفيه ضعف؛ لأن (إن) هذه لم تختصّ بنفي الحاضر اختصاص (ما) به، فتجرى مجرى (ليس) في العمل [١] .

وأما القياس :فإن (إن) النافية تشابه (ليس) في النفي كمشابهة أختيها ما ولا، وقد عملتا عملها لهذه المشابهة، فلمّا أشبهت (إن) (ليس) في معنى النفي عملت عملها لأن المشابهة تقتضي تأثّرا وتأثيرا، وهذا نظام في العربية مستمر [٢].

هذه أدلّة من يجيزون إعمال (إن) النافية عمل (ليس)، فمذهب هؤلاء هو الصحيح، كما يقول الأشموني. وقد تحدثنا من قبل عما إذا كان عملها أكثر من عمل (لا)، وذكرنا أن عمل (إن) النافية أكثر من عمل (لا)، وهذا مذهب الجمهور، و لم يخالف فيه إلا ابن مالك، وتبعه ابن هشام، غير أن ابن مالك اختار مذهب من يجيز الإعمال كما أسلفنا.

وأما من ذهب إلى عدم إعمال (إن) النافية عمل (ليس) مطلقا فإنما ذهبوا إلى ذلك من حيث إنّ (إن) النافية من الحروف التي لا تختصّ، وسبيلها أن لا تعمل شيئا كالحروف المشتركة، وهذا مذهب أكثر البصريين، كما يقول أبو حيان وابن عقيل والأشموني والشيخ خالد الأزهري، والسيوطي، وهو كذلك مذهب الفراء، كما يذكر ذلك أكثر كتب النحو[٣]، وقد ظهر لي أن هذا مذهب أبي جعفر النحاس؛ لأنه لم يستحسن أن تقرأ الآية

=تعبدون هؤلاء ؟، وهذه القراءة لا تعارض القراءة المشهورة لأن المماثلة المنفية في القرءة الشاذة هي المماثلة الإنسانية المتميّزة بالعقل، والمماثلة المثبتة في القراءة المشهورة هي المماثلة في ظاهر الخلقة والعبودية، فلا تنافي بين القراءة الشاذة والقراءة المشهورة من حيث المعنى كما يقول ابن جني، وتبعه الصبان والأهدل، انظر: حاشية الصبان ٢٥٥/١ .والكواكب الدرية ص/١٤٤، و١٤٥، وجعل الزمخشري قوله (عبادا أمثالكم) على معنى الاستهزاء أي قصاري أمرهم أن يكونوا أحياء عقلاء، فإن ثبت ذلك فهم عباد أمثالكم، لا تفاضل بينكم، ثم أبطل أن يكونوا عبادا أمثالهم، فقال: (أ لهم أرجل يمشون بها) سورة الأعراف الآية(١٩٥) انظر: الكشاف ١١٠/٢

[١] انظر: المحتسب لابن جني ٢٧٠/١

[٢] انظر: همع الهوامع ١١٦/٢

[٣] انظر: المغني ص/٣٥، وارتشاف الضرب ١٢٠٧/٣، وشرح ابن عقيل ٢٧٢/١، وشرح الأشموني ٣٦٨/١، وشرح التصريح ٢٠١/١، وهمع الهوامع ١١٦/٢

المذكورة [١] على القراءة الشاذة معللا إياها بأنها مخالفة للسواد الأعظم، وأن رفع الخبر بـــ (إن) هو اختيار سيبويه، وأن الكسائي زعم أن (إن) بمعنى (ما) لا تكاد تـــأتي في كـــلام العرب، إلا أن يكون بعدها إيجاب [٢].

هذا وقد أثبتنا من قبل أن مذهب سيبويه والمبرد غير ما يعزى إليه، كما أن نسبة عدم الإعمال إلى جمهور البصريين أو إلى أكثر البصريين فيه نظر؛ لأن مذهب أبرز أعلام البصريين كسيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني الإعمال، وهؤلاء كما نرى من أشـــهر علماء البصرة، وقد جنح ابن هشام إلى مذهب الإهمال أكثر من جنوحه إلى مذهب الإعمال، فقال في أوضح المسالك: ((وأمَّا (إن) فإعمالها عمل (ليس) نادر، وهو لغة أهل العالية))، وذكر في المغني ((أن لغة الإهمال هي لغة الأكثرين))[٣]، والمحقق أن مذهب الإعمال أقـــوى وإن كان قليلا أو نادرا على حد زعم ابن مالك وابن هشام .

المطلب الثاني: شروط إعمال (إن) عمل(ليس)و موانع عملها

لا يخفى أنّ (إن) النافية كأختيها (ما) و(لا) لا تعمل إلا بشروط، وقد وجدت في كتب النحاة خلافا حول تناولهم هذه الشروط، فمنهم من لم يذكر شيئا من تلك الشروط، وهذا ما نجده في أكثر كتب النحو، ومنهم ذكر شرطين كما فعل ذلك أبوحيان والسيوطي، والشرطان هما: الترتيب وعدم نقض النفي [٤]، ومنهم من ذكر أن جميع الشروط المعتـــبرة لإعمال (ما) عمل (ليس) تشترط أيضا لإعمال (إن) عملها ما عدا شرطاً واحداً وهـــو عدم اقترانها بـــ (إن)، وذلك لما ذكرنا من أن (إن) لا تزاد بعد (إن) النافية أصلا [٥] .

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يشترط لإعمالها أن يكون معمولاهـــا نكـــرتين كمـــا

---

[١] وهي قوله تعالى: إن الذين يدعون من دون الله عباد أمثالكم سورة الأعراف (١٩٤)

[٢] انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٦٨/٢، و١٦٩ .وقد رد أبو حيان كلام النحاس قـــائلا (وكـــلام النحاس هذا هو الذي لا ينبغي، لأنها قراءة مروية عن تابعي جليل ولها وجه في العربية، وأما الثلاث جهات التي ذكرها لا يقدح شيء منها في هذه القراءة) انظر: البحر المحيط٤٤٠/٤

[٣] انظر: أوضح المسالك ٢٩١/١، والمغني ص /٣٦

[٤] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣. وهمع الهوامع ١١٦/٢

[٥] انظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١٧٤/١

اشترطوا ذلك لإعمال (لا) عمل (ليس) [١].

ولما تقرر أنّ (إن) النافية تعمل بتلك الشروط التي عملت بها (ما) النافية ما عدا شرطاً واحداً فقط، فإن شروط إعمالها تكون ثلاثة، وهي:

١- أن لا ينتقض النفي بـ (إلا) أو بـ (لَمَّا) بمعنى (إلا) أو بـ (بل) أو بـ لكن) .

٢- أن يكون معمولاها على الترتيب المعروف من نظام الجملة الاسمية، فيجب تقديم الاسم وتأخير الخبر .

٣- أن لا يتقدّم معمول خبرها على اسمها.

فإذا توفّرت هذه الشروط عملت (إن) النافية عمل (ليس) نحو: (إن زيد قائما) (إن زيد في الدار، وإن رجل قائما) وقد سبق التمثيل لها نظما ونثرا فلا نعيده ههنا

وأما موانع عملها فإنها أيضا ثلاثة:

المانع الأول: نقض النفي سواء كان بـ (إلا) وسرّ ذلك تلك الأسباب والأسرار التي ذكرناها في (ما) النافية من أن نقض النفي يزيل شبهها بـ (ليس)؛ ويحول الكلام من النفي إلى الإثبات، وقد كانت عملت لمعنى النفي، فلما زال النفي الموجب للعمل لم يبق لعملها أيّ داع، ومن الأمثلة على نقض النفي نحو: (إن زيد إلا قائم) ومنه قوله تعالى: ﴿إن أنتم إلا بشر مثلنا﴾ [٢] وقوله تعالى: ﴿إن الكافرون إلا غرور﴾ [٣] وقوله تعالى: ﴿ إن هذا إلا سحر يؤثر إن هذا إلا قول البشر﴾ [٤]، والأمثلة القرآنية على نقض النفي بـ (إلا) كثيرة مما جعل الكسائي يزعم أنه لا تكاد تأتي (إن) النافية في كلام العرب بمعنى (ما) إلا وبعدها إيجاب على حدّ ما عزاه إليه النحاس [٥].

وقد يكون نقض النفي بـ (لّما) بمعنى (إلا) [٦] نحو قوله تعالى: ﴿ إنْ كُلُّ نفس لّما

---

[١] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/١، وارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣.

[٢] سورة إبراهيم (١٠)

[٣] سورة الملك الآية " ٢٠ " .

[٤] سورة المدثر الآية " ٢٤، ٢٥ ".

[٥] انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٦٨/٢.

[٦] الكوفيون يسمّون اللام الواقعة بعد (إن) المخففة لام (إلا)، ويجعلون إن) المخففة نافية مثل (ما) النافية، وأما البصريون فإنهم يجعلون (إن) مخففة من المثقلة، ويجعلون اللام لام الابتداء الفارقة بين النافية وبين (إن) المخففة من المثقلة، انظر: كتاب اللامات للزجاجي ص/١١٨-١١٩.

عليها حافظٌ ﴾ [١]، و(لّما) بالتشديد قراءة أبي جعفر والحسن والأعرج وقتادة وابن عمر وحمزة وأبي عمرو ونافع، وهي بمعنى (إلا) لغة مشهورة، وعلى هذه القراءة تكون (إن) نافية أي " ما كل نفس إلا عليها حافظ"[٢]، ومثله قوله تعالى: ﴿وإن كل لّما جميع لدينا محضرون﴾ [٣] و(لّما) بالتثقيل قراءة عاصم وحمزة وابن عامر بمعنى (إلا) و(إن) نافية أي(ما كلُّهم إلا جميعٌ لدينا محضرون) [٤] .

وقد يكون نقض النفي بـ (بل) أو بـ (لكن)، وذلك إذا أتيت بهما بعد خبر (إنْ) نحو: (إن زيدٌ قائماً بل قاعدٌ أو لكن قاعدٌ)، وانتقاض النفي يكون مانعا لـ (إن) النافية من عملها عمل (ليس) في جميع صورها إلا إن كان انتقاض النفي راجعاً إلى معمول خبرها، فإن ذلك لا يضرّ عملها [٥]،كقول الشاعر:

إن هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعفِ المجانين [٦]

فانتقاض النفي في البيت بالنسبة لمعمول خبر (إن) النافية وهو قوله: (على أحد)

المانع الثاني: وهو نقض نظام الجملة الاسمية، ويتحقق هذا بتقديم الخبر على الاسم سواء كان ظرفا أو غيره، وعندئذ يكون ما بعدها مرتفعا على الابتداء والخبر، نحو: إن قائم رجل، وإن منطلق زيد، وإن في الدار زيد، وإن عندك زيدٌ، وذلك لأجل الأسرار والأسباب التي تحدثنا عنها في (ما) النافية، وهو أن عدم تصرف العامل في نفسه يؤدّي إلى عدم التصرف في المعمول.

المانع الثالث: وهو تقدم معمول خبرها على اسمها نحو (إن طعامك زيد آكل) هذا و لم نجد أمثلة على ذلك في كتب النحو،كما أن أكثر النحاة لم يتحدثوا عن موانع عملها غير أن القياس على أخواتها يوجب ذلك .

---

[١] سورة الطارق الآية "٤".

[٢] انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٩٦/٥، والبحر المحيط لأبي حيان ٤٤٨/٨ ــ ٤٤٩

[٣] سورة يس الآية " ٣٢ ".

[٤] انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٩٣/٣، والبحر المحيط ٣١٩/٧

[٥] انظر: حاشية الصبان ٢٥٥/١، وحاشية الخضري ١٧٥/١

[٦] سبق تخريجه .

المطلب الثالث: (لات) ماهيتها وإعمالها عمل (ليس) واختلاف العلماء فيه، وموانع عملها .

أمّا ماهيتها فإنها (لا) النافية زيدت عليها تاء التأنيث، كما زيدت في (ثم) و(ربّ) فصارت (ثّمت، وربَّت)، وهذا قول الجمهور وهو قول الأخفش أيضا [١]، وهي حرف عند الجمهور؛ وفعل عند الخشني من نحاة الأندلس؛ لأنه ذهب إلى أن أصلها (لات يليت) بمعنى (نقص ينقص)[٢]،ومنه قوله تعالى: ﴿ لا يلتكم من أعمالكم شيئا ﴾ [٣] أي لا ينقصكم من أعمالكم، ثم استعملت للنفي كما تستعمل (قلّ) للنفي، وذهب ابن أبي الربيع إلى أن (لات) أصلها (ليس) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، فصارت(لاس) ثم أبدلت السين تاءً، فصارت (لات)، وهذا الإبدال على حدّ قولهم في (سدس) " سُتّ " [٤] .

وذهب أبوعبيد القاسم بن سلام إلى أن التاء مقتطعة من "تحين" والأصل "ولا تحين"، وذهب أبو عبيدة وتبعه ابن الطراوة إلى أن تاء (لات) ليست للتأنيث، وإنما هي (ها) زادها بعض العرب في حالة الوقف على (لا) فقال: (لاه)، وتحولت إلى التاء في حالة الوصل، فصارت (لات) [٥] .

وذكر أبو حيان وتبعه السيوطي أن سيبويه ذهب إلى أن (لات) مركبة من حرفين (لا) و(ت) كتركيب (إن) مع (ما) [٦]، هذا ما يتعلق في ماهية (لات).

---

[١] انظر: معاني القرآن للزجاج ٣٢١/٤، وذكر الزجاج أن تاء (لات) هي نظيرة التاء في الفعل في قولك (ذهبت، وجلست) ونظيرة التاء في قولك: (رأيت زيدا ثّمت عمرا) فتاء الحروف بمنزلة تاء الأفعال، انظر: معاني القرآن للزجاج ٣٢٠/٤، والمغني ص/٣٣٥، وارتشاف الضرب ١٢١٠/٣، وهمع الهوامع ١٢١/٢

[٢] انظر: ارتشاف الضرب ١٢١٠/٣، والمغني ص/٣٣٤

[٣] سورة الحجرات الآية " ١٤ ".

[٤] انظر البسيط لابن أبي الربيع ٧٥٣/٢، وهمع الهوامع ١٢١/٢، ١٢٢

[٥] انظر: مجاز القرآن أبي عبيدة ١٧٦/٢، والمغني ص/٣٣٥، وارتشاف الضرب ١٢١٠/٣و همع الهوامع ١٢١/٢

[٦]. انظر: ارتشاف الضرب ١٢١٠/٣، وهمع الهوامع ١٢١/٢

إعمال "لات" عمل (ليس)، واختلاف أهل العلم فيه

لقد اختلف العلماء في إعمال (لات) عمل (ليس) على أربعة أقوال:

القول الأول: وهو مذهب الجمهور، وهو أن (لات)تعمل عمل (ليس) لشبهها بها في النفي، فترفع الاسم، تنصب الخبر [١] إلا أن عملها مشروط بشرطين إضافيين على الشروط المعتبرة لإعمال (ما) ، والشرطان الإضافيان

أحدهما: أن يكون معمولاها اسمي زمان كلفظ الحين أو ما رادفه كالساعة والأوان .

والآخر: أن يكون أحد معموليها واجب الحذف، والغالب أن يكون المحذوف اسمها، وقد يكون الخبر [٢]، وقرِئَ بالوجهين الرفع والنصب، قوله تعالى: ﴿ولات حينَ مناص﴾، فمن قرأ بنصب (الحينَ) جعل الاسم محذوفا، أي: ولات الحين حين مناص، ومن قرأ بالرفع جعل الخبر محذوفا أي: ولات حينُ مناصٍ لهم، ومن الأمثلة على إعمالهما في ما رادف الحين قول الشاعر: ندم البغاةُ ولات ساعةَ مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم [٣]

ومثله ما أنشده الفراء والأخفش والزجاج :

طلبُوا صلحَنَا ولاتَ أوانٍ فأجبنَا أن ليسَ حينَ بقاءِ [٤]

فـ (لات) عملت عمل (ليس) في لفظي (الساعة، والأوان) المرادفين للحين، والشاهد في البيت الأول قوله: ساعةَ مندم، أي لات الساعة ساعةَ مندم، فحذف الاسم لزوما، والشاهد في البيت الثاني قوله (لات أوان) أي لات الأوانُ أوانَ صلح، حذف الاسم لزوما، وحذف الاسم الذي أضيف إليه (أوان) منوي الثبوت، وبنى كما فعل بـ(قبل) و(بعد) إلا أن

---

[١] انظر: ارتشاف الضرب ١٢١١/٣، والمغني ص ٣٣٥، وشرح ابن عقيل ٢٧٤/١

[٢] أنظر: أوضح المسالك ٢٨٧/١، وحاشية الخضري ١٧٤/١، و١٧٦ ،وهمع الهوامع ١٢٢/٢

[٣] البيت لرجل من طيئ في شرح التسهيل ٣٧٧/١، وانظر: ارتشاف الضرب ١٢١١/٣، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢، شرح الكافية الشافية ١٩٦/١، وشرح الأشموني ٣٧٠/١

[٤] البيت لأبي زبيد الطائي، انظر: الإنصاف ١٠٩/١، والمغني رقم الشاهد (٤٥٥) وشرح شواهد المغني رقم الشاهد (٣٩٨) ٦٤٠/٢، وشرح التسهيل ٣٧٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٩٦/١، ومعاني الأخفش ٦٧٠/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢٠/٤، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٨/٢

أوانا لشبهه بـ (نزال) بني على الكسر، ونوّن اضطرارا [١].

هذا وتخصيص دخولها على لفظ (الحين) خاصّة دون غيره مما يرادفه مذهب الأخفش [٢]، وذكر أبو حيان وابن هشام أن هذا مذهب الفراء أيضا بناءً على ظاهر كلام سيبويه [٣]، وسيأتي الحديث عنه بعد.

وذكر الرضي أن الفراء لا يخصُّها بالدخول على لفظ الحين فقط، بل يجيز دخولها على الأوقات كلها [٤]، ومنه الشاهدان اللذان سبق أن ذكرناهما، أمّا الأخفش فإنه يؤول البيتين وأمثالهما على أن لفظ (الحين) مضمر أضيف إلى (الأوان) أو إلى (الساعة) ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه؛ لأنَّ (لات) عنده لا تكون إلا مع (الحين) خاصة [٥]، أما كلام سيبويه في الكتاب وهو قوله: ((وكما أن (لات) إذا لم تعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها، فهي معها بمنْزلة ليس)) [٦] فمحتمل للوجهين.

أحدهما: أن يكون قوله: (الأحيان) مقصودا بها لفظ (الحين) خاصةً.

والآخر: أن يكون المقصود بالأحيان (الأوقات) كلها.

فمن أخذ كلام سيبويه بظاهر لفظه خَصَّصَ (لات)بالدخول على لفظ(الحين) فقط وهم الجمهور والأخفش، وأما من أخذ كلام سيبويه بمعناه، فلم يخصها بالدخول على لفظ الحين، بل أجاز ذلك في جميع ما يؤدّي معنى (الحين) من الساعة والأوان، فهو الفراء، وقد ذكرنا الخلاف في غزو هذا المذهب إليه.

وأما ابن مالك فإنه أجاز الأمرين، فأجاز إعمالها في الحين بكثرة، وفيما رادفه بقلة [٧]

.

---

[١] انظر/شرح التسهيل ٣٧٨/١، وشرح الأشموني ٣٧٢/١

[٢] انظر: معاني القرآن للأخفش ٦٧٠/٢

[٣] انظر: ارتشاف الضرب ١٢١١/٣، والمغني لابن هشام ص/٣٣٦

[٤] انظر: شرح الكافية للرضي ٢٢٨/٢

[٥] انظر: معاني القرآن للأخفش ٦٧٠/٢

[٦] انظر: الكتاب ٣٧٥/٢

[٧] انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٩٥/١، وشرح التسهيل ٣٧٧/١

القول الثاني: وهو أن (لات) لا تعمل شيئا، والاسم والواقع بعدها إن كان مرفوعا فعلى أنه مبتدأ حذف خبره، وإن كان منصوبا فعلى أنه مفعول لفعل مضمر تقديره (أرى) فعلى هذا يكون تقدير الآية السابقة في قراءة الرفع (ولات حينُ مناص كائن لهم) برفع الجزأين على الابتداء والخبر، وعلى قراءة النصب يكون التقدير (ولا أرى حين مناص)، وهذا المذهب عزاه الزمخشري وأبو حيان وابن هشام وابن عقيل والشيخ خالد الأزهري إلى الأخفش[١] إلا أن كلام الأخفش في معاني القرآن يومى إلى أن مذهبه إعمال (لات) عمل (ليس) ؛ لأنه قال: ((فشبّهوا (لات) بـ (ليس) وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون (لات) إلا مع (حين) ورفع بعضهم (ولات حينُ مناص) فجعله في قوله مثل (ليس) كأنه قال: (ليس أحدٌ) وأضمر الخبر)) [٢] .

هذا ولا يخفى أنّ كثيرا من أهل العلم يكون له في المسألة الواحدة رأيان، والظاهر أن كتب الأخفش المشهورة كـ (الأوسط والكبير) لم تصلنا، فعليه قد يكون للأخفش في إعمال (لات) عمل (ليس) رأيان، هذا أحدهما، والرأي الآخر سيأتي في القول الثالث.

والقول الثالث: وهو أن (لات) تعمل عمل (إنَّ) فتنصب الاسم، وترفع الخبر، وبناءً على هذا القول إنَّ (لا) في (لات) نافية للجنس دخلت عليها تاء التأنيث، وعندئذ يكون الاسم الواقع بعدها منصوبا على أنه اسمها والخبر محذوف، وبناء عليه جعل قوله تعالى ﴿ ولات حينَ مناص ﴾ [٣] بالنصب على أن (حينَ) اسم (لات) أضيف إلى (مناص)، والخبر محذوف، تقديره (لهم) أي ولات حين مناص لهم، كما تقول: لا رجل في الدار، وهذا القول معزوّ إلى الأخفش أيضا، عزاه إليه الزجاج، وتبعه أبو حيان وابن هشام والسيوطي [٤].

---

[١] انظر: الكشاف ٣١٦/٣. وارتشاف الضرب ١٢١١/٣، والمغني ص/٣٣٥، وشرح ابن عقيل ٢٧٥/١، وشرح التصريح ٢٠٠/١ ،وهمع الهوامع ١٢٣/٢

[٢] انظر: معاني القرآن للأخفش ٦٧٠/٢

[٣] سورة ص الآية ٣

[٤] انظر: معاني القرآن للزجاج ٣٢١/٤، وارتشاف الضرب ١٢١١/٣، والتبيان ٣٥٣/٢، والمغني ص/٣٣٥، وهمع الهوامع ١٢٤/٢

والقول الرابع: وهو أن (لات) تستعمل حرفا جارا لأسماء الزمان خاصّة كما أن (مذ) و(منذ) كذلك، وعليه قرئَ (ولات حينِ مناصٍ) بخفض لفظ (حينِ) شاذا [١]؛ ومنه قول الشاعر الذي ذكرنا من قبل وهو:

نَدِمَ البغاةُ ولاتَ ساعةِ مندمِ والبغيُ مرتعُ مبتغيهِ وخيمُ [٢]

بخفض (ساعةِ) جراً بـ (لات)، ومثله قول أبي زبيد الطائي:

طلبُوا صُلْحَنا ولات أوانِ فأجبنَا أن ليس حينَ بقاءِ [٣]

بكسر (أوان)، وهذا أحد قولي الفراء في معانيه؛ وقد عزاه إليه أبو حيان وابن هشام والسيوطي [٤] والقول الآخر من قوليه موافق للجمهور وهو إعمال (لات) عمل (ليس) قال الفراء: ((ومن العرب من يضيف (لات) فيخفض))، وقال أيضا ((والكلام أن ينصب بها لأنها في معنى (ليس) أنشدني المفضل:

تذكَّرَ حُبَّ ليلى لات حيناً وأضحى الشيبُ قد قطَعَ القرينَا

فهذا نصب)) انتهى كلام الفراء [٥].

وبهذا ثبت أن الفراء يجيز إعمالها عمل (ليس) كالجمهور، ويجيز إعمالها عمل حرف الجرّ تشبيها لها بـ (مذ) و(منذ)، وهذا آخر ما يتعلق بإعمال (لات) عمل (ليس) .

وأمّا موانع عملها فإننا لم نجد أحدا ذكر لها موانع تذكر، وما ذكرته كتب النحو عنها أنها تهمل إذا جاءت بعدها (هنّا) [٦]، إلا أن أبا حيان والسيوطي ذكرا أن العطف على خبر

---

(١) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٣٩١/٢، والكشاف ٣١٦/٣

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢، وارتشاف الضرب ١٢١٢/٣، والمغني ٣٣٦، وهمع الهوامع ١٢٤/٢

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢

(٦) قال ابن مالك ((وقد تجيء (لا ت) وبعدها (هنّا) كقول الشاعر:

((وحنت نوار ولات هنّا حنت وبدا الذي كانت نوار أجنّت)) ولا عمل لـ (لات) في هذا وأشباهه، لكنها مهملة، وهنّا في موضع نصب على الظرفية، والفعل بعده صلة لـ (أن) محذوفة، وأن وصلتها في موضع رفع بالابتداء والخبر هنّا) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٨/١

(لات) العاملة عمل (ليس) كالعطف على خبر (ما) الحجازية، أي يجوز في المعطوف الرفع والنصب، إلا إذا كان العطف بـ (بل) أو بـ (لكن) فإنه يتعين الرفع عندئذٍ؛ لأنه ليس لـ (لات) أي عمل فيما بعد (بل، ولكن) ؛ لأنهما يقتضيان الإيجاب فيما بعدهما، وحروف النفي لا تعمل في الإيجاب، ومثاله (لات حين قلقٍ بل حينُ صبرٍ أو لكن حينُ صبرٍ)[١].

الخاتمة : الدلالة التركيبية لما منع عن العمل من الحروف العاملة عمل (ليس)

لقد تبين لنا من خلال الحديث على موانع الحروف العاملة عمل (ليس) أن بقاء معنى النفي في هذه الحروف لا بد منه لبقاء عملها، وزوال معنى النفي يحرمها من العمل، ومن هنا ندرك أنه إذا انتقض النفي بإحدى الأدوات الموجبة كـ (إلا) أو (بل) أو (لكن) فإن أسلوب الكلام يعود إلى الإثبات، ومثل هذه الأساليب أقوى في الدلالة على المعنى من الأساليب الأخرى، فقولك مثلا: ما زيد إلا قائم، أو لا زيد إلا قائم، أو إن زيد إلا قائم أقوى في الدلالة على المعنى من قولك: زيد قائم؛ لأنك في الأساليب الثلاث الأولى نفيت عن زيد كل شيء غير القيام، أما (زيد قائم) فإنه مجرد إخبار عن قيام زيد، ومثل هذا الخبر يحتمل الصدق والكذب، أما (ما زيد إلا قائم) فإنه بمُنزلة قولك: إن زيدا لقائم، فكأنك توجّه الكلام إلى منكر للحكم.

ومن هنا ندرك قوة المعنى في قوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول﴾ [٢]، حيث نفى الله تعالى عن رسوله كل الأغراض من بعثته إلا تبليغ الرسالة [٣]، فما ذا لو قتل؟ لأنه بلغ الرسالة وأدّى الأمانة، فلو جاء الأسلوب على الإيجاب نحو: محمدٌ رسولٌ، لما كان في قوة الدلالة على المعنى المطلوب مثلما كان في الأسلوب الأول وهو أسلوب النفي والإثبات.

ومن هنا نستطيع أن نقول: إن انتقاض معنى النفي المودي إلى منع العامل عن العمل لا يزيد في أسلوب الكلام إلا قوة المعنى.

ومثل هذه الأساليب هي أنفع الأساليب لإزالة الشك عن نفوس المخاطبين الذين

---

[١] انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢١٣، ١٢١٤، وهمع الهوامع ٣/١٢٥

[٢] سورة آل عمران الآية " ١٤٤ ".

[٣] قال الزمخشري في الكشاف ١/٢٢١. ((لأن الغرض من بعثة الرسل تبليغ الرسالة وإلزام الحجة))

يتردّدون في الأمر، قال الشيخ عبد القاهر: ((وأما الخبر بالنفي والإثبات نحو: ما هذا إلا كذا، وإن هو إلا كذا، فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه، فإذا قلت ما هو إلا مصيب أو ما هو إلا مخطئ، قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلت، وإذا رأيت شخصا من بعيد فقلت: ما هو إلا زيد، لم تقله إلا وصاحبك يتوهم أنه ليس بزيد وأنه إنسان آخر، ويَجدُّ في إنكار أن يكون زيدا)) [1]، وقال في موضع آخر ((واعلم أنه إذا كان الكلام بـ (مَا) و(إلا) كان الذي ذكرته من أن الاختصاص يكون في الخبر إن م تقدمه، وفي المبتدأ إن قدمت الخبر أوضح وأبين، تقول: ما زيد قائم، فيكون المعنى أنك اختصصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها)) [2].

وكذلك قولك: ما زيد قائما بل قاعد، أبلغ في الدلالة على المعنى من قولك: زيد قاعد، أو من قولك: ما زيد قائماً، لأنك نفيت عن زيد حالة القيام أولاً وأَثْبتَّ له حالة القعود ثانيا، فكأنك تخاطب منكر الحكم أو مترددا فيه، فأسلوب الإيجاب بـ (بل) أو (لكن) أبلغ في الرد على إنكار المنكر وريبة المتردد.

---

[1] انظر: دلائل الإعجاز ص/٣٣٢

[2] انظر: دلائل الإعجاز ص/٣٤٦

الفصل الثاني
الحروف المشبّهة بالفعل وموانع عملها

و يشتمل على تمهيد ومبحثين:

التمهيد: عدد الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها بالأفعال وشروط إعمالها.

المبحث الأول: المانع الأول من مانعي (إنَّ) وأخواتها.

المبحث الثاني: المانع الثاني وهو تخفيف (إنَّ) وأخواتها.

التمهيد: عدد الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها بالأفعال وشروط إعمالها

عدد الحروف المشبهة بالفعل:

أمّا عدد حروف هذا الباب فهي خمسة عند سيبويه والمبرد وابن السراج وابن مالك والمرادي والسيوطي، لأنهم عدّوا المكسورة والمفتوحة حرفا واحدا [١]، وقال المبرد: ((إنّ وأنّ مجازهما واحد، لذلك عددناهما حرفا واحدا)) [٢].

وأمّا عددها عند أبي علي الفارسي والزجاجي وابن جني والزمخشري وابن الحاجب وابن يعيش وابن هشام وابن يعيش الصنعاني وغيرهم فستّة، وهي:إنّ وأنّ، وكأنّ، ولكنّ، ولعلّ، وليت [٣]، فـ (إنّ) معناه التأكيد، (وأنّ) كذلك إلا أنها مع ما بعدها تكون مصدرا مؤوّلاً واقعا موقع الاسم الواقع معمولا لما قبلها من الفعل، و(كأن) للتشبيه، و(لكنّ) للاستدراك، و(لعلّ) للترجي والتوقّع، و(ليت) للتمنّي [٤].

هذا وإذا كان مجاز (إنّ و أنّ) واحدا، كما يراه الأقدمون، فأيّهما أصل آلمكسورة أم المفتوحة أم كلاهما أصل قائم برأسه؟ اختلف العلماء فيه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن المكسورة أصل للمفتوحة، وذلك لأسباب [٥] وهي:

أوّلاً: أنّ الكلام مع المكسورة جملة غير مؤوّلة بمفرد نحو (إن زيدا قائم) بخلاف

---

(١) انظر: الكتاب ١٣١/٢، والمقتضب ١٠٧/٤، والأصول ٢٢٩/١، وشرح التسهيل ٥/٢، وهمع الهوامع ١٤٨/٢

(٢) المقتضب ١٠٧/٤

(٣) انظر: الإيضاح ص/١٢٣، والجمل للزجاجي ص/٥١، واللمع ص/٩٢، والمفصل ص/٣٤٧ وشرح المقدمة الكافية ٩٦١/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/١، والتهذيب الوسيط في النحو ص/١٢٥، وشرح قطر الندى (ص/١٦٢

(٤) انظر: المقتضب ٣٣٩/٢. ١٠٧/٤، ١٠٨، والجمل للزجاجي ص/٥١، واللمع لابن جني ص/٩٣، وشرح المقدمة الكافية ٩٦١/٣

(٥) هذه الأسباب مبثوثة تحت مسمّى الفروق في المقتضب ٣٣٩/٢، والأصول في النحو ٢٣٤/١، وجمل الزجاجي ص/٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش٥٩/٨ - ٦٠، وذكرها المرادي والسيوطي بشكل الأسباب والعلل، انظر: الجنى الداني للمرادي ص/٤٠٣، ٤٠٤، وهمع الهوامع للسيوطي ١٦٩/٢، ١٧٠

المفتوحة، فإن الكلام معها مؤوّل بمفرد، نحو(بلغني أنّ زيدا قائم) أي بلغني قيام زيد، والأصل أن يكون المنطوق به جملة من كل وجه أو مفردا من كل وجهٍ.

ثانيا: أنَّ المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة، بخلاف المفتوحة؛ فإنها لا تستغني عن زيادة، نحو جملة (إن زيدا قائم) لا تحتاج إلى أيّ زيادة لتأدية معناها، بخلاف (أن زيدا قائم) فإنها بحاجة إلى ما تتعلق به لأداء المعنى، فتقول مثلا: "بلغني أنّ زيدا قائم"، أو "علمت أنّ زيدا قائم"، ولا ريب أن المجرد من الزيادة أصل لما زيد عليه.

ثالثا:أنّ المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به، بخلاف المكسورة؛ فإنها لا تصير مفتوحة إلا بزيادة، نحو قولنا (علمت أنّ زيدا قائم) فلو حذفنا (علمت) لقلنا (إنّ زيدا قائم) بكسر "إنّ"، والمكسورة لا تصير مفتوحة إلا بزيادة فعل قبلها، والقاعدة تقول: إن المرجوع إليه بحذف أصل لما يتوصّل إليه بزيادة.

رابعا: أنّ المكسورة تفيد معنى واحدا ،و هو التأكيد بخلاف المفتوحة؛ فإنها تفيد التأكيد، وتفيد أيضا تعلّق ما بعدها بما قبلها، فكانت فرعا.

خامسا: أن المفتوحة تكون عاملة ومعمولة بخلاف المكسورة؛ فإنها تكون عاملة فقط، فهي أشبه بالفعل، ومعلوم أن الفعل أصل في العمل فكذلك ما شبه به.

سادسا: أن المكسورة كلمة مستقلّة بخلاف المفتوحة؛ فإنها بعض اسم؛ إذ هي وصلتها بتقدير الاسم، ولهذه الأسباب صحّح المرادي والسيوطي هذا القول، وهو كما ذكرت مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وابن مالك.

القول الثاني: وهو أن كل واحدة منهما أصل قائم برأسها؛ لوجود الفروق الستة المذكورة بينهما، وأضف إليها أن المفتوحة وما عملت فيه بمنزلة اسم يحكم عليه بالإعراب، بخلاف المكسورة فإنها حرف لا يحكم على موضعه بشيء من الإعراب، كما قال الزجاجي[1]، وهذا القول لا يعرف قائله بالتحديد، فقد سكت المرادي عن ذكر أصحابه، وقال السيوطي: "حكاه أبو حيان" وسكت [2].

ويبدو لي أن الذين ذكروا حروف هذا الباب ستة، فإنهم عدوا المكسورة والمفتوحة

---

[1] انظر: كتاب الجمل للزجاجي ص/٥٩

[2] انظر: الجنى الداني ص/٤٠٣ ،وهمع الهوامع ١٧٠/٢ .

حرفين قائمين برأسهما لوجود الفروق المذكورة بينهما، وإن كان مجراهما في بعض الأمـــور واحدا مثل دلالتهما على معنى التأكيد والتحقيق.

القول الثالث: أن المفتوحة أصل للمكسورة، وهذا القول لم يعز إلى قائله، حيـــث سكت المرادي والسيوطي عن ذلك [١].

وهذه الحروف سمّيت بهذا الاسم ؛ لأنها تشبه الأفعال المتعدّية في بناء أواخرها، ووزنها ومعانيها وعملها واختصاصها بالأسماء، كاختصاص الأفعال بالأسماء واتصال الضمائر ونون الوقاية بها كاتصالها بالأفعال، وشبّهت من الأفعال بما قدّم منصوبه على مرفوعه [٢].

وسمّيت هذه الحروف بنواسخ الابتداء؛ لأنها تنسخ عمل الابتداء، وتجعل مكانه عملها من نصب الاسم، ورفع الخبر، تشبه في ذلك (كان) وأخواتها اللاتي ينسخن الابتداء [٣].

هذا وقد ذكرنا من قبل في "المدخل" ما يتعلق بسبب إعمال هذه الحـــروف وأوجـــه شبهها بالأفعال مما يغنينا عن الإعادة.

شروط إعمالها: أما شروط إعمال "إنّ وأخواتها" فإنه لم يصرّح النحاة بشروط محددة لإعمالها، كما فعلوا ذلك في باب (ما) وأخواتها، إلا ابن هشام؛ فإنه ذكـــر شـــرطا واحدا فقال: ((إنما تنصب هذه الأدوات الأسماء وترفع الأخبار بشرط أن لا تقترن بهنّ (ما) الحرفية؛ فإن اقترنت بهنّ بطل عملهنّ، وصحّ دخولهنّ على الجملة الفعلية)) [٤].

ومع ذلك لم يخل كتاب من كتب النحو إلا وتحدث عن (ما) الحرفية غير الموصـــولة التي إذا وليت هذه الأدوات كفّتها عن العمل،وهيّأتها للدخول على الجملة الفعليـــة، قـــال سيبويه نقلا عن الخليل: ((إنما لا تعمل فيما بعدها كما أن (أرى) إذا كانت لغوا لم تعمل،

---

(١) انظر: الجنى الداني ص/٤٠٣، وهمع الهوامع ١٧٠/٢

(٢) انظر: المقتضب ١٠٨/٤، والأصول ٢٣٠/١، وعلل النحو للوراق ص/٢٣٥، جمـــل الزجـــاجي ص/٥١ - ٥٢ وشرح المقدمة الكافية ٩٦١/٣، واللمع ص/٩٢. شرح المفصـــل لابـــن يعـــيش ١٠٢/١، والتهذيب الوسيط ص/١٢٥

(٣) انظر. شرح التسهيل لابن مالك ٨/٢

(٤) انظر: شرح قطر الندى ص/١٦٣

فجعلوا هذا نظيرها من الفعل، كما كان نظير(إنّ) من الفعل ما يعمل))[١].

وقال المبرد: ((... كما تدخل (ما) على (إنّ) الثقيلة فتمنعها عملها، وتردّها إلى الابتداء في قولك: إنما زيد أخوك))[٢].

وبهذا يتبيّن لنا أن الشيء الوحيد الذي يمكن أن نعتبره شرطا لإعمال (إنّ) وأخواتها هو أن لا تليها (ما) الحرفية غير الموصولة نحو: إنَّ زيدا قائم، فإن وليتها (ما) الحرفية غير الموصولة تكفّها عن العمل نحو: إنما زيد قائم.

وهناك أمور أخرى ذكرت في كتب النحو قد يظنّ البعض أنه يمكن اعتبارها شروطا لإعمال (إنّ) وأخواتها، وهي عدم تقديم أخبارها على أسمائها ما لم يكن ظرفا أو جارّا ومجرورا نحو: (إنَّ قائم زيدا) وعدم تقديم أخبارها أو أسمائها على هذه الأحرف أنفسها نحو (قائم إن زيدا) و(زيدا إن قائم)، وعدم تقديم معمول أخبارها على أسمائها ما لم يكن ظرفا أو جارّا ومجرورا نحو (إن طعامك زيدا آكل)، وعدم تقديم معمول أخبارها على أنفسها نحو (طعامَك إنَّ زيدا آكل)، فهذه الوجوه كلها لا تجوز في العربية أصلا، فهي ممتنعة في أساليب كلام العرب [٣]، فلا يصح اعتبارها شروطا لإعمال (إن) وأخواتها وإنما هي شروط لصحة الأسلوب عند العرب، وشروط الإعمال هي التي ينبغي توافّرها ليكون العامل مؤثّرا في معموله، وتخلفها يكون مانعا للعامل من عمله مع بقاء صحة الأسلوب، كما رأينا ذلك في باب (ما) وأخواتها.

---

[١] انظر: الكتاب ١٣٨/٢

[٢] انظر: المقتضب ٣٦٠/٢

[٣] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٩/١، والبسيط في شرح الجمل ٧٧١/٢-٧٧٣

المبحث الأول

المانع الأول من مانعي إن وأخواتها وهو اتصال ما الكافة بها

لا يخفى أن للحروف المشبهة بالفعل مانعين يمنعانها من العمل .

أحدهما: أن تدخل عليها (ما) الحرفية الزائدة الكافّة المهيّئة.

والآخر: أن تخفّف (إنّ) وبعض أخواتها وهي (كأنّ، ولكنّ، وأنّ على ما يأتي تفصيله، وأهمّ هذين المانعين هو الأول حيث تدخل (ما) على هذه الحروف، فتكفّها عن العمل، وتحوّلهنّ إلى حروف ابتداء، تقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية، وفيما يلي نتحدث عن هذا المانع مفصّلا من خلال أربعة مطالب وخاتمة.

المطلب الأول: ما الكافة تعريفها ومنعها لـ إنَّ وأخواتها عن العمل

المطلب الثاني: أقسام "ما" التي تلي "إن" وأخواتها مع ذكر نماذج من الآيات الكريمة التي تحتمل فيها "ما" بعد "إنَّ و أنَّ أكثر من وجه.

المطلب الثالث: الخلاف بين العلماء في الإعمال والإلغاء إذا اتصلت "ما" الكافة بـ "إن" وأخواتها.

المطلب الرابع: اختلاف أهل العلم في ماهية ما الكافة.

الخاتمة: الدلالة التركيبية لأساليب ما كف عن العمل.

المطلب الأول: ما الكافة تعريفها ومنعها لـــ إنَّ وأخواتها عن العمل

أولاً: تعريف (ما) الكافّة:

هي (ما) الحرفية الزائدة الكافّة المهيّئة [١]، وإنما قلنا (الحرفية) احترازا عن الاسمية، وهي الموصولة التي بمعنى (الذي) نحو: (إنّما عندك حسن، و(إنما عند الله خير للأبرار) ونحو قوله تعالى: ﴿إنما توعدون لآت﴾ [٢]، وعن المصدرية نحو: (إنما فعلت حسن)، و(إنما صنعت جيّد)، ونحو قوله تعالى: [٣] ﴿إنما صنعوا كيد ساحر﴾ [٤]، وإنما قلنا (زائدة كافّة) احترازا عن الزائدة غير الكافة؛ لأن الزائدة ضربان: زائدة كافة، وزائدة غير كافة.

فالزائدة الكافة هي المقصودة ههنا، وأمّا الزائدة غير الكافة فهي الملغاة التي دخولها في الكلام كخروجها لا تغيّر إعرابا نحو (إنما زيدا قائم)، فقد ذكر ابن السراج وتبعه الزجاجي أن من العرب من يبقى عمل (إنَّ) وأخواتها بعد دخول (ما) عليها، ويعتبرها ملغاة، قال ابن السراج: ((و تدخل (ما) زائدة على (إنّ) على ضربين: فمرةً تكون ملغاة دخولها كخروجها لا تغير إعرابا تقول: (إنما زيدا قائم) وتدخل على (إنّ) كافة للعمل فتبني معها بناءً، فيبطل شبهها بالفعل فتقول: (إنما زيد منطلق) فـــ (إنما) ههنا بمنزلة فعل ملغى مثل (أشهد لزيد خير منك)) [٥].

وقال الزجاجي: ((ومن العرب من يقول (إنما زيدا قائم، ولعلما زيدا مقيم) فيلغي (ما) وينصب بـــ (إنّ)، وكذلك سائر أخواتها)) [٦].

---

[١] لم نجد في كتب النحو تعريفا دقيقا لـــ (ما) الكافة، فقد ذكر ابن مالك في (شرح التسهيل٢/٣٨) أنها (ما) الزائدة، وتبعه ابن هشام في (أوضح المسالك١/٣٤٧، والأشموني في شرحه(١/٤٢٨، وذكر ابن هشام في شرح قطر الندى (ص/١٦٧) أنها (ما) الحرفية، وفي شرح التصريح (١/٢٢٥) جمع الشيخ خالد الأزهري بين قولي ابن هشام، فذكر أنها (ما) الحرفية الزائدة، وذكر ابن عقيل أنها (ما) غير الموصولة، ونظرا ما ذكرنا من الاختلافات حاولنا أن نأتي بصيغة واحدة في تعريف (ما) الكافة، وهي (ما) الحرفية الزائدة الكافة. والله أعلم.

[٢] سورة الإنعام الآية " ١٣٤ ".

[٣] سورة طه الآية " ٦٩ ".

[٤] انظر: المغني ص/٤٠٥، وشرح قطر الندى ص/١٦٧، وحاشية الصبان ١/٢٨٣، وحاشية الخضري ١/١٩٧

[٥] انظر: الأصول في النحو ١/٢٣٢

[٦] انظر: الجمل للزجاجي ص/٣٠٤

وتسمّى (ما) هذه كافّة ومهيّئة وموطئة، أمّا تسميتها كافّة؛ فلأنها تكفّ ما تدخل عليه من العوامل عما كانت تحدث من العمل قبل دخولها عليها[١].

وأمّا تسميتها مهيئة؛ فلأنها تجعل ما تدخل عليه من العوامل صالحا للدخول على الجملتين الاسمية والفعلية، وذلك بإزالة اختصاص تلك العوامل؛ لأن (ما) هذه أزالت اختصاص تلك العوامل فهيّأتها للدخول على ما لم تكن تدخل عليه من قبل نحو قوله تعالى: ﴿قل إنما يوحي إليّ أنّما إلهكم إله واحد﴾ [٢]، فدخلت (إنَّ) بسبب اقترانها بـ (ما) على الفعل (يوحى)، وبعضهم يسمّى المهيّئة موطئة، والمعنى واحد [٣].

ثانياً: منع (إنَّ) وأخواتها من العمل إذا وليتها (ما) الكافة

لا ريب أن عمل الحروف المشبهة بالفعل كان لأجل اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بها [٤]، فلمّا وليتها (ما) الكافّة زال اختصاصها بالأسماء، وتهيّأت للدخول على الأفعال، وصارت حينئذ بمنزلة الحروف المهملة، ومن ثمّ يبطل عملها الذي كانت تعمله قبل دخول (ما) عليها من نصب الاسم، ورفع الخبر، فيصير ما بعدها مبتدأ وخبرا نحو: (إنما زيد قائم) أو فعلا وفاعلا نحو (إنما يقوم زيد) [٥]. وقد اجتمعت الجملتان الاسمية والفعلية بعد (ما) الكافة في قوله تعالى: ﴿قل إنما يوحى إلىّ أنما إلهكم إله واحد﴾ [٦].

والأصل في مسألة كفّ العامل بـ (ما) هو قول سيبويه في الكتاب ((ونظير (إنما) قول الشاعر وهو المرار الفقعسي: (الكامل)

أعلاقةً أمَّ الوليِّد بعدما أفنانُ رأسِك كالثغام المخلسِ [٧]

---

[١] انظر: المسائل المشكلة (البغداديات) ص/٢٨٦

[٢] سورة الأنبياء الآية " ١٠٨ ".

[٣] انظر: المقتصد ٤٦٨/١، ورصف المباني ص/٣٨٤ - ٣٨٥، وشرح الأشموني ٤٢٩/١٠

[٤] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٢/١. والبسيط لابن أبي الربيع ٧٦٨/٢

[٥] انظر: شرح الكافية الشافية ٢١٢/١ــ ٢١٣، وشرح الأشموني ٤٢٨/١

[٦] سورة الأنبياء " ١٠٨ ".

[٧] البيت للمرار بن سعيد الفقعسي، وهو من شواهد الكتاب، فقد نسب سيبويه (في الكتاب (١١٦/١) إلى المرار الأسدي، وفي (١٣٩/٢) إلى المرار الفقعسي، وفي النكت للأعلم (٢٥٠/١) منسوب إلى المرار الأسدي، وانظر: المقتصد ٤٦٨/١، وشرح شواهد المغني ٧٢٢/٢ رقم الشاهد (٥٠١) والمقتضب ٥٣/٢.

جعل (بعد) مع (ما) بمنزلة حرف واحد، وابتدأ ما بعده)) [١].

وقال أيضا: ((و قد تغير (ما) الحرف حتى يصير يعمل لمجيئها غير عمله الذي كان قبل أن تجيء، وذلك نحو قوله (إنما وكأنما ولعلما) جعلتهنّ بمنزلة حروف الابتداء)) [٢].

وثبت بما ذكرنا أن (ما) الحرفية غير الموصولة إنّ، وليت إنّ وأخواتها فإنها تزيل اختصاصها بالأسماء، وتبعدها عن العمل، وتهيّئها للدخول على الأفعال، وتصيّرها حروف ابتداء مثل (ربما وبعدما) [٣]، فتقول فيها إذا وليتها (ما) كافّة لها عن العمل ومهيّئة لها للدخول على المبتدأ والخبر نحو: نما زيد منطلق، ومنه قوله تعالى ﴿إنما أنت منذر﴾ [٤]، وقوله تعالى ﴿ إنما الله إله واحد﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿إنما أنا رسول ربّكَ﴾ [٦]، وتقول في (أنّ) نحو: علمت أنما زيد قائم، ومنه قوله تعالى: ﴿قل إنما يوحى إليّ أنما إلهكم إله واحد﴾ [٧]، وقوله تعالى: ﴿اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة﴾ [٨]، وتقول في (كأنّ) نحو: كأنما زيد أسد ومنه قول الشاعر:

وكأنما بدرٌ وصيلُ كُتيفةٍ وكأنما من عاقلٍ أرمامُ [٩]

وتقول في (لكن) نحو: لكنّما زيد ذاهب، ومنه قول الشاعر:

ولكنّما أهلي بوادٍ أنيسُه ذئاب تبَغّي الناسَ مَثنى ومَوحَدُ [١]

---

[١] انظر: الكتاب ١٣٨/٢ ــ ١٣٩

[٢] انظر: الكتاب ٢٢١/٤

[٣] قال سيبويه في الكتاب ١١٦/٣ (هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء، ويجوز أن يليها بعدها الأفعال، وهي لكن، وإنما، وكأنما، وإذ، ونحو ذلك ؛ لأنها حروف لا تعمل شيئا، فتركت الأسماء بعدها على حالها كأنه لم يذكر قبلها شيء، فلم يجاوز ذا بها؛ إذ كانت لا تغير ما دخلت عليه، فيجعلوا الاسم أولي بها من الفعل.

[٤] سورة الرعد الآية " ٧" .

[٥] سورة النساء الآية " ١٧١) .

[٦] سورة مريم الآية " ١٩ ".

[٧] سورة الأنبياء الآية ١٠٨

[٨] سورة الحديد الآية " ٢٠ " .

[٩] البيت لامرئ القيس في ديوانه (١٤٢) انظر: رصف المباني للمالقي ص/٣٨٤، و(بدر) جبل في أرض باهلة بين أعصر، و(كتيفة) جبل مطل على واد لابن غطفان (عاقل وأرمام) موضعان.

وتقول في (لعل) نحو (لعلما محمد قادم ومنه قول الشاعر:

تحلّلْ وعالج ذاتَ نفسك وانظُرَن أبا جُعَلٍ لعلّما أنت حالم[٢]

وتقول في (ليت) بالوجهين: الإعمال، والإلغاء [٣]، والإعمال أحسن لقوة معنى الفعل فيها، ولبقاء اختصاصها بالأسماء نحو: ليتما زيدا حاضر [٤]، والإلغاء حسن إلحاقا لها بأخواتها المكفوفات، كما يرى سيبويه فتقول: ليتما زيد حاضر [٥]، ومما يمكن حمله على إعمال (ليت) وإلغائه بعد دخول (ما) عليها قول النابغة الذبياني:

قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد [٦]

فقد روى البيت برفع (الحمامُ) ونصبه، قال سيبويه: ((وكان رؤبة ابن العجاج ينشد هذا البيت رفعا))[٧]، والرفع أقيس كما يرى ابن مالك [٨].

وعلى رواية الرفع تكون (ما)حرفية عارية من الإعراب كافّة لـ (ليت) عن العمل، وما بعدها مبتدأ وخبر، أو اسمية موصولة بمعنى (الذي) أي: ليت الذي هو هذا الحمام لنا[٩]، أو نكرة موصوفة بمعنى شيء، أي: ليت شيئا هو هذا الحمام لنا، وتكون (ليت) حينئذٍ عاملة لبقاء

---

[١] البيت من شواهد الكتاب ٢٢٦/٣، انظر: المقتضب ٣٨١/٣، وابن يعيش ٦٢/١ ٥٧/٨. والبيت لساعدة بن جوية يرثي بها ابنه أبا سفيان، انظر: شرح شواهد المغني ٩٤٢/٢، رقم الشاهد (٨٣٤).

[٢] البيت لسويد بن كراع العكلي، وهو من شواهد الكتاب (١٣٨/٢) انظر: الأصول ٢٣٣/١، والمسائل المشكلة (البغداديات) ص/٢٨٧. وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٨

[٣] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٢١٣/١، وشرح بن عقيل ٣١٩/١، وأوضح المسالك ٣٤٩/١

[٤] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٨

[٥] انظر: الكتاب ١٣٧/٢

[٦] البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص/٣٥، وهو من شواهد الكتاب ١٣٧/٢، والأصول في النحو ٢٣٣/١، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٨، ورصف المباني ص/٣٨٤، وشرح شواهد المغني ٧٥/١، ٧٧

[٧] انظر: الكتاب ١٣٧/٢

[٨] انظر: شرح الكافية الشافية ٢١٣/١

[٩] انظر: المقتصد ٤٦٩/١

اختصاصها بالأسماء [١].

وأمّا على رواية نصب (الحمامَ) فإنَّ (ما) زائدة ملغاة، و(ليت) عاملة فقوله: (الحمام) منصوب على أنه بدل من (هذا) و(هذا) اسم (ليت) وبدل المنصوب منصوب، وقوله (لنا) خبر (ليت) [٢]، وتقول إذا دخلت (ما) كافّة لـ (إنّ) وأخواتها عن العمل ومهيّئة لها للدخول على الجملة الفعلية، نحو: إنّما يخرج زيد، وكأنّما تحب محمدا، ولكنّما أحبّ لك الخير، ولعلّما يعود إلى المسلمين المجدُ.

والأمثلة القرآنية على (إنَّ) المكفوفة بـ (ما)، والمهيأة للدخول على الأفعال كثيرة جدّا، ومنها قوله تعالى ﴿قل إنّما يوحى إليّ أنّما إلهكم إله واحد﴾ [٣]، وقوله تعالى: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت، يطهّركم تطهيرا﴾ [٤]، وقوله تعالى ﴿إنما أنذركم بالوحي﴾[٥]، ومن الأمثلة القرآنية على(كأنما) المكفوفة المهيّأة قوله تعالى: ﴿كأنما يساقون إلى الموت﴾ [٦]، وقوله تعالى: ﴿ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا﴾ [٧]، ومن أمثلة (أنما) قوله تعالى: ﴿أفحسبتم أنّما خلقناكم عبثا وأنّكم إلينا لا ترجعون ﴾ [٨] وقوله تعالى: ﴿فاعلم أنّما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم﴾ [٩] وقوله تعالى: ﴿فاعلموا أنّما أنزل بعلم الله﴾ [١٠]، ومن أمثلة (لكنّما) و(لعلما) المكفوفتين المهيّأتين قول الشاعر:

ولكنّما أَسعَى لمجد مؤثَّلٍ وقد يدركُ المجدَ المؤثَّلَ أمثالي[١١]

---

[١] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢

[٢] انظر: المقتصد ٤٦٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٨

[٣] سورة الأنبياء الآية " ١٠٨ ".

[٤] سورة الأحزاب الآية " ٣٣ ".

[٥] سورة الأنبياء الآية " ٤٥ ".

[٦] سورة الأنفال الآية " ٦".

[٧] سورة المائدة الآية " ٣٢ ".

[٨] سورة المؤمنون الآية " ١١٥ ".

[٩] سورة المائدة الآية " ٤٩ ".

[١٠] سورة هود الآية " ١٤ " .

[١١] البيت منسوب لامرئ القيس في الديوان ١٢٧، وانظر:شرح شواهد المغني للسيوطي ٦٤٢/٢، ورصف

ومثله قول الآخر:

أعِدْ نظراً يا عبدَ قيسٍ لعلَّما أضاءتْ لكَ النارُ الحمارَ المقيَّدا[1]

والجملة بعد (إنّ) وأخواتها المكفوفة بـ (ما) الحرفية تكون إما جملة اسمية من مبتدأ وخبر، أو جملة فعلية من فعل وفاعل، وعندئذٍ ليس لـ (إنّ) وأخواتها أيّ نصيب من العمل فيما بعدها . هذا إذا كانت (ما) التي تليها كافّة ومهيّئة، أمّا إن كانت موصولة بمعنى (الذي) نحو: إنّ ما عندك حسن أي إن الذي عندك حسن، أو نكرة موصوفة نحو: إنّ ما تأكله فاكهة، أي إن شيئا تأكله فاكهة، أو مصدرية نحو :إن ما فعلت حسن، أي إنّ فعلك حسن [2]، أو زائدة ملغاة دخولها كخروجها، نحو: إنما زيدا قائم، أي إن زيدا قائم [3]؛ فإنها لا تكون مانعة لـ (إنّ) وأخواتها من العمل.

المباني للمالقي ص/٣٨٥، وابن يعيش ٧٩/١، والإنصاف لابن الأنباري ٩٣/١

[1] البيت للفرزدق في ديوانه ص/١٩٨، ورواية الديوان (فربما أضاءت) ولا شاهد في البيت حينئذٍ انظر: الأزهية ص /٨٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٨ والمغني ص/٣٨٧، وشرح المغني للسيوطي ٦٩٣/٢، رقم الشاهد (٤٥٤) .

[2] انظر: شرح ابن عقيل ٣٢٠/١، وكتاب التهذيب الوسيط في النحو ص/١٢٦. وحاشية الصبان ٢٨٣/١

[3] انظر: الأصول في النحو ٢٣٢/١

المطلب الثاني: أقسام (ما) التي تلي إنَّ وأخواتها مع ذكر نماذج من الآيات الكريمة التي تحتمل فيها (ما) بعد إن وأن أكثر من وجه:

لقد تبيّن لنا مماً سبق أن (ما) التي تلي (إن) وأخواتها خمسة أقسام: إمّا أن تكون كافّة مهيّئة، وإمّا أن تكون موصولة، وإمّا أن تكون نكرة موصوفة، وإمّا أن تكون مصدرية، وإمّا أن تكـــون زائدة ملغاة عند من يرون بقاء عمل (إنَّ) معها.

هذا ولا يغيب عنّا أنه قد وردت (ما) مع (إنّ) و(أنّ) في آيات كثيرة من كتاب الله تحتمـــل أكثر من وجه، ومن ذلك:

١ ـــ قوله تعالى: ﴿إنما توعدون لصادق﴾ [١]

٢ ـــ " " ﴿ لا يحسبنّ الذين كفروا أنّما نملي لهم خير لأنفسهم﴾ [٢]

٣ ـــ " " ﴿فاعلموا أنّما أنزل بعلم الله﴾ [٣]

٤ ـــ " " ﴿قل إنما يوحى إليّ أنّما إلهكم إله واحد﴾ [٤]

٥ ـــ " " ﴿إنّما تقضي هذه الحياة الدنيا﴾ [٥]

٦ ـــ قوله تعالى:﴿وقال إنما اتخذتم من دون الله أوثانا مودّةً بينكم﴾ [٦]

٧ ـــ" "﴿أيحسبون أنّما نمدّ هم به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات﴾ [٧]

٨ ـــ " " ﴿إنّما حرّم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير﴾ [٨]

٩ ـــ " " ﴿قال إنّما أوتيته على علم﴾ [٩]

١٠ ـــ " " ﴿إنّما صنعوا كيد ساحر﴾ [١٠]

---

[١] سورة الذاريات الآية " ٥".

[٢] سورة آل عمران الآية " ١٧٨ ".

[٣] سورة هود الآية " ١٤ ".

[٤] سورة الأنبياء الآية " ١٠٨ ".

[٥] سورة طه الآية " ٧٢ " .

[٦] سورة العنكبوت الآية " ٢٥ " .

[٧] سورة المؤمنون الآية " ٥٥ـــ ٥٦ ".

[٨] سورة البقرة الآية " ١٧٣ ".

[٩] سورة الزمر الآية " ٤٩ ".

[١٠] سورة طه الآية " ٦٩ ".

١١ ـــ " " ﴿إنّما يخشى الله من عباده العلماء﴾ [١]

هذه أحد عشر نموذجا من آيات الذكر الحكيم وردت فيها (ما) مع (إنّ) المكسورة أو مع (أنّ) المفتوحة تحتمل أكثر من وجهٍ.

أما الآية الأولى فقد ذكر الزمخشري أن (ما) فيها موصولة أو مصدريّة [٢]، وذكر أبوحيان والسمين الحلبي أن (ما) في قوله تعالى: ﴿إنما توعدون لصادق﴾ موصولة بمعنى (الذي) والعائد محذوف، والمعنى: إنّ الذي توعدونه لصادق. أو مصدرية، وقوله (توعدون) مبني للمجهول من الوعد أو من الوعيد، والمعنى (إنّ وعدكم لصادق) [٣]أو (إنّ وعيدكم لصادق) [٤].

وأمّا الآية الثانية وهو قوله تعالى ﴿لا يحسبنّ الذين كفروا أنّماَ نملي لهم خير لأنفسهم﴾ [٥] فقد قرئت بالتاء (لا تحسبنّ) وهي قراءة حمزة وحده، وبالياء (لا يحسبنّ) وهي قراءة الباقين من السبعة [٦]، و(ما) في (أنّما) في القراءتين يجوز أن تكون موصولة بمعنى (الذي) والعائد محذوف، والمعنى على القراءة الأولى (لا تحسبنّ الكافرين أن الذي نمليه لهم خير لأنفسهم) بمعنى لا تحسبن أن الذي نمليه للكافرين خير لهم، وعلى القراءة الثانية (لا يحسبن الكافرون أن الذي نمليه لهم خير لأنفسهم) فـ (أنّ) وما عملت فيه بدل من المفعول الأول على القراءة الأولى، والمبدل منه والبدل سادّ مسدّ مفعولي (تحسبن)، وعلى القراءة الثانية (أنّ) وما بعدها سادّ مسدّ مفعولي (يحسبنّ) كقوله (أم تحسب أن أكثرهم يسمعون)، ويجوز أن تكون مصدرية بمعنى الإملاء وهو الإمهال، والمعنى على القراءة الأولى (لا تحسبنّ الكافرين أن إملاءنا خير لأنفسهم) بمعنى لا تحسبنّ أن إملاءنا للكفار خير لهم، أو لا تحسبنّ الذين كفروا أصحاب أن الإملاء خير لأنفسهم، وعلى القراءة

---

[١] سورة فاطر الآية " ٢٨ ".

[٢] انظر: الكشاف ٢٦/٤

[٣] سورة الذاريات الآية " ٥ ".

[٤] انظر: البحر المحيط ٨ /١٣٣، والدر المصون ١٨٤/٦

[٥] سورة آل عمران الآية " ١٧٨ ".

[٦] انظر: إعراب القراءة السبع، وعللها لابن خالويه ١٢٣/١

الثانية (لا يحسبنّ الكافرون أن إملاءنا لهم خير لأنفسهم) [١].

وأمّا الآية الثالثة: وهو قوله تعالى: ﴿فاعلموا أنما أنزل بعلم الله﴾ [٢]قال أبو حيان: قرأ زيد بن علي (إنّما نزّل بعلم الله) بفتح النون والزاء وتشديدها، واحتمل أن تكون (ما) مصدرية بمعنى (إن التّنزيل) واحتمل أن تكون موصولة بمعنى (الذي) أي (إن الذي نزّله) [٣]، وذكر السمين الحلبي أن (ما) في قوله تعالى: (أنما أنزل) يجوز أن تكون نافية مهيّئة، ويجوز أن تكون موصولة اسمية أو حرفية اسما لـ (أنّ)، وقوله (بعلم الله) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لـ (أنّ) تقديره (فاعلموا أنّ تَنزِيله ملتبس بعلم الله) أو (أنّ الذي أنزل ملتبس بعلم الله) [٤]

وأمّا (ما) في الآية الرابعة وهو قوله تعالى: ﴿قل إنّما يوحى إليّ أنّما إلهكم إله واحد﴾ [٥] فـ (كافّة مهيّئة) لـ (إنّ) و(أنّ)، والمعنى (إنما يوحى إليّ وحدانية إلهكم) ويجوز أن تكون (ما) مع (إنّ) المكسورة موصولة بمعنى (الذي)، والمعنى (إن الذي يوحى إليّ هو وحدانية إلهكم) [٦].

وأمّا (ما) مع (إنما) في الآية الخامسة وهي قوله تعالى: ﴿إنما تقضي هذه الحياة الدنيا﴾ [٧] فيجوز أن تكون كافّة مهيّئة، و(هذه) في موضع نصب على الظرف، وأجري الظرف مجرى المفعول به على الاتساع، أي إنما تقضي في هذه الحياة الدنيا، أو المفعول محذوف تقديره: إنما تقضى أمور هذه الحياة الدنيا، أو إنما تقضى في هذه الحياة الدنيا أمورها، ويجوز أن تكون (ما) موصولة بمعنى الذي في موضع نصب اسم إنّ و"تقضى" صلة الموصول، والعائد محذوف، و(هذه) في موضع رفع خبر (إنّ)، وذلك بناءً على قراءة رفع (الحياة)، والمعنى: إنّ الذي تقضيه هذه الحياة الدنيا لا غيرها، ويجوز أن تكون (ما) مصدرية بمعنى القضاء، والمعنى: إنّ قضاءك كائن أو نافذ في

---

[١] انظر: الكشاف ٢٣٢/١، والبيان ٢٣٢/١، والتبيان ٢٤٦/١، والبحر المحيط ١٢٧/٣، والدر المصون ٢٦٥/٢

[٢] سورة هود الآية " ١٤ ".

[٣] انظر: البحر المحيط ٢٠٩/٥، والدر المصون ٨٤/٤

[٤] انظر: الدر المصون ٨٣/٤ ــ ٨٤

[٥] سورة الأنبياء الآية " ١٠٨ ".

[٦] انظر: الكشاف ٢٣/٣، والبحر المحيط ٣١٨/٦، والدر المصون ٤٨٧/٤. ١١٧/٥، ١١٨

[٧] سورة طه الآية " ٧٢ ".

هذه الحياة الدنيا لا في الآخرة [١].

وأمّا الآية السادسة: وهي قوله تعالى: ﴿وقال إنّما اتخذتم من دون الله أوثانا مودّةَ بينكم في الحياة الدنيا﴾ فقد قرئَ (مودّةُ بينكم) بالرفع والإضافة، وهي قراءة أبي عمرو والكسائي وابن كثير، وقرئَ بالنصب والإضافة (مودّةَ بينكم) وهي قراءة حمزة وحفص عن عاصم، وقرأ الباقون بالنصب والتنوين (مودةً)، ونصب (بينَكم) على الظرف [٢]، فعلى قراءة رفع (مودة) خبرا لـ(إنّ) تحتمل (ما) في قوله تعالى: (إنّما اتخذتم) أن تكون موصولة بمعنى (الذي) أي (إن الذين اتخذتموهم من دون الله أوثانا مودةُ بينكم)، أو أن تكون مصدرية بمعنى (إنّ اتخاذكم أوثانا معبودا من دون الله مودّةُ بينكم)، أو أن تكون كافّة ومهيّئة، وتكون (مودّة) خبرا لمبتدأ محذوف أي إنّما اتخذتم من دون الله أوثانا هي مودّةُ بينكم، وأمّا على قراءة نصب (مودّةً) مفعولا لأجله فتكون كافّة ومهيّئة أي (إنّما اتخذتم الأوثان للمودّة فيما بينكم) [٣].

وأمّا (ما) في الآية السابعة وهي قوله تعالى ﴿أيحسبون أنّما نمدّهم به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات﴾ فتحتمل أن تكون موصولة أو مصدرية أو كافّة، فقد ذكر ابن الأنباري والعكبري أن (ما) في قوله (أنما نمدهم) بمعنى (الذي) في موضع نصب اسم (أنّ)، وخبرها قوله (نسارع لهم) والعائد محذوف أي نسارع لهم فيه أو به [٤]، وذكر أبوحيان أن (ما) في قوله (أنّما) تحتمل ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون (ما) موصولة بمعنى (الذي) وما بعدها صلة الموصول، وخبر (أنّ) جملة (نسارع لهم في الخيرات) والرابط محذوف لفهم المعنى، والتقدير: (نسارع لهم به في الخيرات).

والثاني: أن تكون (ما) مصدرية، وخبر (أنّ) حينئذٍ (نسارع) على تقدير (مسارعة)، فيكون الأصل أن نسارع، فحذفت (أنّ)، وارتفع الفعل والتقدير: أيحسبون أنّ إمدادنا لهم بالمال

---

[١] البيان لابن الأنباري ١٤٩/٢، والتبيان ١٨٨/٢ــ ١٨٩. والبحر المحيط ٢٤٣/٦، والدر المصون ٤٢/٥

[٢] انظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالوية ١٨٤/٢، والبحر المحيط ١٤٤/٧

[٣] انظر: البيان لابن الأنباري ٢٤٢/٢، والتبيان للعكبري ٢٩٩/٢، والبحر المحيط ١٤٤/٧، والدر المصون ٣٦٤/٥

[٤] انظر: البيان لابن الأنباري ١٨٦/٢، والتبيان للعكبري ٢٣٨/٢

والبنين مسارعة لهم في الخيرات ؟ [١].

والثالث: أن تكون (ما) كافّة مهيئة على مذهب الكسائي فيها، فلا تحتاج إلى ضمير ولا حذف [٢].

و أمّا الآية الثامنة وهي قوله تعالى: ﴿إنّما حرّم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير﴾[٣] فقد قرأ الجمهور (حرّمَ) بالتضعيف مبنيا للفاعل مسندا إلى ضمير اسم الجلالة و(الميتة) وما بعدها بالنصب على المفعول به، و(ما) على هذه القراءة كافة مهيّئة، والمعنى (إنّما حرّم الله عليكم الميتة وا لدم ولحم الخنزير وما أهلّ به لغير الله)، وقرأ ابن أبي عبلة برفع (الميتة) وما بعدها، وعلى هذه القراءة (ما) موصولة بمعنى (الذي) اسم (إنّ) و(حرّم) صلة الموصول، والعائد محذوف لاستكمال الشروط، و(الميتة) وما بعدها خبر (إنّ) والمعنى: إنّ الذي حرّمه الله عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهلّ به لغير الله [٤].

وقرأ أبو جعفر (حرِّم) بالتضعيف مبنيا للمفعول، وعلى هذه القراءة (ما) تحتمل وجهين:

الوجه الأول: أن تكون كافة مهيّئة، و(الميتة) وما بعدها المفعول القائم مقام الفاعل.

والوجه الثاني: أن تكون موصولة بمعنى (الذي)، والعائد إلى الموصول الضمير المستكنّ في (حرّم) وهو القائم مقام الفاعل، و(الميتة) وما بعدها خبر (إنّ)، والمعنى: إنّ المحرّم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهلّ به لغير الله [٥]، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي (حرُمَ) بفتح الحاء وضمّ الراء مخففةً فعلا لازما، و(الميتة) وما بعدها مرفوع، و(ما) تحتمل وجهين أيضا، فتكون كافة مهيّئة، و(الميتة) وما بعدها فاعل مرفوع بـ (حَرُمَ) أو موصولة بمعنى (الذي) اسم (إنّ)، وفاعل (حرم) ضمير يعود على الموصول، و(الميتة) وما بعدها خبر (إنّ)، والمعنى: إن الذي حرُمَ عليكم

---

[١] سورة المؤمنون الآية " ٥٥ــ ٥٦ ".

[٢] انظر: البحر المحيط ٣٧٨/٦، والدر المصون ١٩١/٥ ــ ١٩٢

[٣] سورة البقرة الآية " ١٧٣ ".

[٤] انظر: البيان لابن الأنباري ١٣٦/١، والتبيان للعكبري ١١٧/١، والبحر المحيط ٦٦٠/١، والدر المصون ٤٤١/١

[٥] التبيان للعكبري ١١٧/١، والبيان لابن الأنباري ١٣٦/١

الميتة والدم ولحم الخنزير [١].

وأمّا (ما) في الآية التاسعة وهي قوله تعالى: ﴿قال إنّما أوتيته على علم﴾ [٢] فكافّة ومهيّئة لدخول (إنّ) على الجملة الفعلية، ويجوز أن تكون موصولة بمعنى (الذي)، والضمير المتصل بـ(أوتيته) عائد على الموصول، والمعنى: إنّ الذي أوتيته على علم مني بوجوه المكاسب والمتاجر أو على علم من الله فيّ أي أستحقّ ذلك [٣].

وأمّا قوله تعالى: ﴿ إنّما صنعوا كيد ساحر ﴾ [٤]فقد قرئَ (كيدُ ساحر) بالرفع والنصب. والرفع قراءة العامة، والنصب قراءة ابن مسعود والربيع بن خيثم،كما ذكر ابن هشام وقراءة مجاهد وحميد وزيد بن علي كما ذكر أبو حيان والسمين الحلبي [٥]، و(ما) في (إنّما) على رفع (كيدُ) تحتمل أن تكون موصولة بمعنى (الذي) اسم (إنّ) والعائد محذوف، و(كيدُ ساحر) خبر (إنّ) والتقدير: إنّ الذي صنعواه كيد ساحر [٦] وتحتمل أن تكون مصدرية، فلا حاجة إلى العائد، والتقدير: إنّ صنعهم كيدُ ساحر.

وعلى قراءة النصب تكون (ما) كافة مهيّئة، وينتصب (كيدَ ساحر) بـ (صنعو) على أنه مفعوله [٧]، قال الفراء: "لو قرأ قارئ (إنما صنعوا كيدَ ساحر) نصبا كان صوابا، إذ جعل (إنّ) و(ما) حرفا واحدا"[٨]، وقال ابن خالويه: ((و إن جعلت (ما) صلة، ونصبت (كيدَ) بـ(صنعوا) كان صوابًا) كما قال الله تعالى ﴿إنّما تعبدون من دون الله أوثانا﴾ [٩]، فلو رفعت (الأوثانُ)

---

[١] انظر: البحر المحيط ٦٦٠/١، والدر المصون ٤٤١/١

[٢] سورة الزمر الآية " ٤٩ ".

[٣] انظر: البحر المحيط ٤١٥/٧، والدر المصون ١٩/٦

[٤] سورة طه الآية " ٦٩ ".

[٥] انظر: البحر المحيط ٢٤٢/٦، والدر المصون ٤٠/٥، والمغني ص/٤٠٥

[٦] انظر: معاني القرآن للفراء ١٠١/١، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالوية ٤٤/٢

[٧] انظر: معاني القرآن للزجاج ٣٦٧/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٤٩/٣، والكشاف ٤٤٠/٢، والبيان لابن الأنباري ١٤٨/٢، وإعراب القراءات الشواذّ للعكبري ٧٩/٢، والمغني ص/٤٠٥، والبحر المحيط ٢٤٢/٦، والدر المصون ٤٠/٥

[٨] معاني القرآن للفراء ١٠١/١

[٩] سورة العنكبوت الآية " ١٧ ".

هناك، ونصبت (الكيدَ) هاهنا لكان صوابًا إلا أن القراءة سنة، ولا تحمل على ما تحمل عليه العربية)) [١].

وأمّا (ما) في الآية الأخيرة وهي قوله تعالى: ﴿إنّما يخشى الله من عباده العلماء﴾[٢] فكافّة ومهيئة [٣] على القراءتين، قراءة نصب لفظ الجلالة ورفع (العلماء)، وهي قراءة العامة، والقراءة الأخرى هي العكس أي رفع لفظ الجلالة ونصب (العلماء)، ويخشى، بمعنى يجلّ، ويعظّم على سبيل الاستعارة، وهذه قراءة عمر بن عبد العزيز وأبي حنيفة فيما نقل الزمخشري في الكشاف، وقراءة أبي حيوة كما ذكره أبو حيان والسمين الحلبي نقلا عن أبي القاسم يوسف بن جبارة في كتاب (الكامل)، والمعنى: إنما يعظّم اللهُ من عباده العلماءَ.

ومعنى الآية على القراءة الأولى، كما يرى الزمخشري: إن الذين يخشون الله من بين عباده هم العلماء دون غيرهم، وأنكر أبو حيان معنى الحصر في الآية، وذكر عن ابن عطية قوله: ((وإنما في هذه الآية تخصيص العلماء لا الحصر))[٤].

هذا وقال ابن هشام [٥]: ((جزم النحويون بأن (ما) كافة في (إنما يخشى الله من عباده العلماء) ولا يمتنع أن تكون بمعنى (الذي) و(العلماء) خبر، والعائد مستتر في (يخشى)، وأطلقت (ما) على جماعة العقلاء كما في قوله تعالى[٦]: ﴿أو ما ملكت أيمانكم﴾ ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾ انتهى كلام ابن هشام.

ومما سبق تبيّن أن (ما) في قوله تعالى ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ كافة مهيئة، ويجوز أن تكون موصولة بمعنى الذي، والمعنى لا يختلف.

---

[١] إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٤٤/٢

[٢] سورة فاطر الآية " ٢٨ ".

[٣] قال ابن خالويه: ((وتكون (ما) صلة، وذلك أن (إنّ) و(ربّ) لا يليهما إلا الأسماء، فإذا وليتهما الأفعال وصلوها بـ(ما) لقوله تعالى (إنّما يخشى الله من عباده العلماء)، ولا يجوز (أنّ يخشى) ... ولا تقل (ربَّ يودُّ)) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٣٤١/١

[٤] الكشاف ٢٧٤/٣، ٢٧٥، والبحر المحيط ٢٩٨/٧، والدر المصون ٤٦٨/٥

[٥] انظر: المغني لابن هشام ص/٤٠٥

[٦] فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم سورة النساء الآية (٣).

وبهذا نختم ما يتعلق بالوجوه المحتملة لـ (ما) التي تلت (إنّ وأنّ) في الآيات القرآنية المذكورة، ولا يفوتنا أن ننبّه إلى أنه يستحسن في غير القرآن أن تكتب (ما) الموصولة أو الموصوفة أو المصدرية مفصولة عن (إنّ) وأخواتها تفرقةً بين (ما) الكافة وبين (ما) غير الكافة، أما القرآن الكريم فإنه ينبغي أن تتبع فيه سنة الإمام في خط المصاحف [١].

المطلب الثالث: الخلاف بين العلماء في الإعمال والإلغاء إذا اتصلت (ما) الكافة بـ (إنّ) وأخواتها

لا يخفى أن النحاة أجمعوا على أنه إذا اتصلت (ما) الحرفية الزائدة الكافة بـ (إنّ) وأخواتها فإنها تبطل عملها، وتجعلها صالحة للدخول على الجملتين الاسمية والفعلية، وبعد هذا الإجماع اختلفوا فيما إن كان هذا الحكم من باب الوجوب أو من باب الجواز أو من باب الأفصح والأولى، وهل هذه الأحرف في هذا الحكم سواء أم أن هناك تفصيلا في المسألة؟ لقد اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال:

القول الأول: أن اتصال (ما) الكافة المهيّئة بـ (إنّ) وأخواتها يبطل عملها وجوبا، ويجعلها صالحة للدخول على الجملة الاسمية والجملة الفعلية، إلا (ليت) فإنه يبطل عملها جوازا لا وجوبا، وهذا يعنى أن ما عدا (ليت) لا يجوز فيها إلا الإلغاء، وأمّا ليت فإنه يجوز فيها الإلغاء والإعمال، وفي نسبة هذا القول إلى أصحابه خلاف بين النحاة، فقد عزاه ابن عصفور إلى الأخفش وصححه [٢]، وعزاه أبوحيان إلى سيبويه والأخفش والفراء ،وقال: ((وصححه أكثر أصحابنا))[٣] ، ووافقه الأشموني في النسبة إلى سيبويه فقط دون غيره [٤]،وكلام ابن مالك يؤكّد

---

[١] قال الزمخشري في قوله تعالى: ((أنّما نملي لهم خير لأنفسهم ... (ما) مصدرية .. وكان حقها في قياس علم الخط أن تكتب مفصولة ولكنها وقعت في الإمام متصلة، فلا يخالف وتتبع سنة الإمام في خط المصاحف)) وقال أيضا في قوله: ((إنما نملي لهم (ما) حقها أن تكتب متصلة لأنها كافة دون الأولى)) انظر: الكشاف ٢٣٢/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٨٣/١

[٢] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١ــ ٤٣٥

[٣] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٨٥/٣

[٤] انظر: شرح الأشموني ٤٢٨/١ ــ ٤٢٩

أن مذهب سيبويه هو إلغاء الجميع دون (ليت) [١]،وذكر الصبان أن هذا مذهب سيبويه ومذهب الجمهور أيضا [٢]، وكلام ابن عقيل يدل على صحة هذا المذهب، وهو إلغاء (إنّ) وأخواتها كلها ما عدا (ليت)[٣]، وحجة من ذهب إلى هذا القول هو السماع والقياس.

أما السماع فإنه لم يسمع الإعمال والإلغاء إلا في (ليت) وحدها دون أخواتها[٤]، وقد سبق التمثيل لكل ما سمع فيها من الإلغاء.

وأمّا (ليت) فقد ورد السماع بإلغائها وإعمالها في بيت النابغة:

قالت: ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد [٥] .

فقد أنشده رؤبة بن العجاج رفعا، وأنشده غيره نصبا [٦] ،فوجّه سيبويه، رفع (الحمام) على الإعمال والإلغاء [٧].

أمّا الإعمال فعلى أن تكون (ما) موصولة بمعنى (الذي) أو نكرة موصوفة بمعنى شيء))، والتقدير: ليت ما هو هذا الحمام لنا، فـ (ما) اسم ليت. و(هو) مبتدأ محذوف، و(هذا) خبر المبتدأ المحذوف، والجملة صلة (ما) إن جعلناها موصولة بمعنى (الذي) أو صفة (ما) إن جعلناها نكرة موصوفة بمعنى (شيء) و(لنا) خبر ليت، كأنه قال: ألا ليت الذي هو هذا الحمام كائنا لنا[٨]، وهذا على حدّ ما قرأ الضحاك وإبراهيم بن عبلة ورؤبة بن العجاج وقطرب شذوذا [٩] قوله تعالى: ﴿مثلا ما بعوضة﴾ [١٠]، فـ (ما) بمعنى (الذي) و(بعوضة) بالرفع خبر مبتدأ محذوف تقديره: مثلا الذي هو بعوضة [١١].

---

[١] انظر: شرح التسهيل ٣٨/٢

[٢] انظر: حاشية الصبان ٢٨٤/١

[٣] انظر: شرح ابن عقيل ٣١٩/١ــ ٣٢٠

[٤] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤/١

[٥] سبق تخريجه .

[٦] انظر: الكتاب ١٣٧/٢، وشرح الجمل ٤٣٤/١، وشرح التسهيل ٣٨/٢

[٧] الكتاب ١٣٧/٢ ــ ١٣٨

[٨] انظر: شرح التسهيل ٣٨/٢، وابن يعيش ٥٨/٨

[٩] انظر: البحر المحيط ٢٦٧/١.

[١٠] سورة البقرة من الآية " ٢٦ ".

[١١] انظر: إعراب القراءات الشواذ للعكبري ١٤٠/١، ١٤١

وأمّا الإهمال فعلى أن تكون (ما) كافة لـ (ليت) عن العمل على حدّ قولك (إنما زيد منطلق) [١].

وأمّا رواية نصب (الحمامَ) فعلى أن (ما) زائدة ملغاة على حدّ زيادتها في قوله تعالى: ﴿فبما رحمة من الله﴾ [٢]، وقوله تعالى: ﴿عما قليل ليصبحنّ نادمين﴾ [٣]. و(ليت) عاملة [٤].

وأمّا القياس فإن هذه الحروف وهي (إنّ) وأخواتها لم تعمل إلا لاختصاصها بالأسماء، ولمّا وليتها (ما) الكافة المهيئة زال اختصاصها بالأسماء، فأصبحت تدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية ما عدا (ليت) ؛ فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء، [٥] والدليل على ذلك هو دخول أخوات ليت على الأفعال نحو قوله تعالى: ﴿إنّما يخشى الله من عباده العلماء﴾ [٦] وقوله تعال: ﴿أفحسبتم أنّما خلقناكم عبثا﴾ [٧]، وقوله تعالى :﴿ كأنّما يساقون إلى الموت﴾ [٨] وقول الشاعر: ولكنّما أسعى لمجدٍ مؤثّل وقد يدركُ المجدَ المؤثّل أمثالي [٩]

وقول الآخر: أعدْ نظراً يا عبد قيس لعلّما أضاءتْ لك النارُ الحمار المقيَّدا [١٠]

فلو كانت هذه الحروف باقية على اختصاصها بالأسماء لم يكن لدخولها على الفعل أي وجه، وهذا بخلاف (ليت) فإنها لأجل بقاء اختصاصها لم يحفظ عن العرب أنهم أوْلَوْهاَ الفعلَ قط، فلم يقولوا (ليتما يقوم زيد)، ولهذا قال ابن عصفور: ((فقد بان إذن سداد هذا المذهب))[١١]، وقال ابن عقيل ((والصحيح المذهب الأول وهو أنه لا يعمل منها مع "ما" إلا "ليت")) [١٢].

---

[١] انظر: الكتاب ١٣٨/٢

[٢] سورة آلعمران الآية " ١٥٩ ".

[٣] سورة المؤمنون الآية " ٤٠ ".

[٤] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢

[٥] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤/١، وشرح التسهيل ٣٨/٢

[٦] سورة قاطر الآية " ٢٨ ".

[٧] سورة المؤمنون الآية " ١١٥ ".

[٨] سورة الأنفال الآية " ٦".

[٩] سبق تخريجه.

[١٠] سبق تخريجه.

[١١] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤/١، ٤٣٥

[١٢] انظر: شرح ابن عقيل ٣٢٠/١

هذا وعلى الرغم من أن أصحاب القول الأول يجيزون الإعمال والإلغاء في (ليت) إلا أن الإلغاء حسن، والإعمال دون ذلك في الحسن، كما يفهم من كلام سيبويه، وتنظيره؛ لأنه قال: ((وأما (ليتما زيداً منطلقٌ) فإن الإلغاء فيه حسن)) [١] ولأنه نظّر إعمالها في بيت النابغة في حالة الرفع بقراءة شاذّة، ونظّر إلغاءها بما يجب فيه الإعمال وهو (إنما زيد منطلق).

وذكر الوراق أن الإعمال في (ليتما) أكثر من إلغائها؛ لأنها عند بعض العرب بمنزلة (وددت) فأجراها مجرى الأفعال، وعدّاها إلى المفعولين، فهي أقوى من أخواتها [٢]، وذكر ابن يعيش أن إلغاء (ليتما) حسن، والإعمال فيها أحسن وأقوى لقوة معنى الفعل فيها، وعدم تغيّر معناها [٣].

والقول الثاني: أن اتصال (ما) الحرفية الزائدة يبطل عمل (أنّ) و(كأنّ) و(لكنّ) و(لعلّ) وجوبا، فلا يجوز فيها الإعمال قياسا على ما سمع في (ليت) من جواز الإعمال والإلغاء، ولا على ما سمع في (إنما) من الإعمال، فقد ذكر ابن مالك وتبعه ابن عقيل والشيخ خالد الأزهري أن الأخفش والكسائي رويا عن العرب سماعا (إنّما زيدا قائم) [٤]، وفيما ذكر ابن هشام من ((أنّ الإعمال نادر في إنّما)) إشارة إلى هذا السماع [٥]، وقد عزا الشيخ خالد الأزهري هذا القول إلى سيبويه والأخفش، وتبعه الأستاذ محي الدين عبد الحميد في شرحه على أوضح المسالك [٦].

و مقتضى هذا القول أن وجوب الإلغاء منحصر في أربعة من هذه الحروف، وهي (انّما) مفتوحة الهمزة، و(كأنما، ولكنّما، ولعلما) ؛ لأن السماع ورد فيها بالإلغاء فقط، أما (ليتما) و(إنما) مكسورة الهمزة يجوز فيهما الإلغاء والإعمال لورود السماع فيهما بالأمرين، وهذا القول هو اختيار السيوطي أيضا [٧].

القول الثالث: وهو أنه يجوز في جميع حروف هذا الباب الإعمال والإلغاء قياسا على ما سمع

---

[١] انظر: الكتاب ١٣٧/٢، ١٣٨

[٢] انظر: علل النحو للوراق ص/٢١٨

[٣] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٨

[٤] انظر. شرح التسهيل ٣٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٢١٣/١، وشرح التصريح ٢٢٥/١

[٥] انظر: أوضح المسالك ٣٥١/١

[٦] انظر: شرح التصريح ٢٢٥/١، وأوضح المسالك بشرح الشيخ محي الدين ٣٥١/١

[٧] انظر: همع الهوامع ١٩١/٢

من العرب في (ليتما) و(إنما) من جواز الإعمال والإلغاء، ومقتضى هذا القول أن إعمال هذه الحروف أو إهمالها إذا اتصلت بها (ما) الكافة من باب الجواز فقط. وفي نسبة هذا القول إلى أصحابه خلاف، فقد عزاه ابن عصفور إلى الزجاجي في حين عزاه ابن مالك إلى ابن السراج [١] وتبع الشيخ خالد الأزهري والسيوطي أبا حيان في عزوه هذا القول إلى ابن السراج والزجاجي والزمخشري [٢] إلا أن الشيخ خالد الأزهري ذكر الزجاج بدل الزجاجي، وهذا القول هو اختيار ابن مالك حيث قال مشيرا إلى ما نقله الأخفش والكسائي من الإعمال في نحو: (إنما زيدا قائم)، ((وهذا النقل الذي ذكره ابن برهان رحمه الله يؤيّد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياسا، وإن لم يثبت سماع في إعمال جميعها، وبقوله (أي بقول ابن السراج) أقول في هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلت: القياس سائغ))[٣] .

هذا وإذا كان الإلغاء والإعمال سائغين في جميع حروف هذا الباب على مذهب من عزي إليه القول الثالث، فإن الإعمال في (كأنما ولعلما وليتما) أكثر منه في (إنما وأنّما وكأنّما) لقوة معنى الفعل فيها [٤].

القول الرابع: وهو أنه يجوز الإعمال والإلغاء في (ليت، ولعل، وكأنّ)، فقط دون (إنّ، وأنّ، ولكنّ)، وهذا القول عزاه ابن عصفور إلى أبي بكر بن السراج وأبي إسحاق الزجاج، وعزاه أبو حيان والسيوطي إلى الزجاج وإلى ابن أبي الربيع وإلى الأخفش أيضا، لكن نقلا عن صاحب البسيط، وتبعه الشيخ خالد الأزهري في العزو إلى ابن أبي الربيع فقط دون غيره [٥].

وحجتهم في ذلك القياس على (ليت) أشبه أخواتها بها، وهما (لعلَّ، وكأنَّ)، وذلك أنهما غيرا معنى الابتداء بما أحدثا في الكلام من معنى التشبيه والترجي، كما أحدثت (ليت) في الكلام معنى التمنّي [٦]، ومقتضى هذا القول هو أن حكم وجوب الإلغاء منحصر في (إنّ وأنّ ولكنّ) وجواز

---

[١] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١، وشرح التسهيل ٣٨/٢

[٢] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٨٥/٣، وشرح التصريح ٢٢٥/١، وهمع الهوامع ١٩١/٢

[٣] انظر: شرح التسهيل ٣٨/٢

[٤] انظر: علل النحو للوراق ص/٢١٨، ٢١٩، وابن يعيش ٥٨/٨

[٥] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١، وارتشاف الضرب ١٢٨٥/٣، وهمع الهوامع ١٩١/٢، وشرح التصريح ٢٢٥/١

[٦] ذكر الوراق أن سرّ ذلك هو أن (إنَّ، ولكنّ) لهما معانٍ في أنفسهما أكثر من الإيجاب الذي يستحقه

الإعمال والإلغاء منحصر في (ليت ولعلّ وكأنّ).

والقول الخامس: وهو أنه يجوز الإعمال والإلغاء في (إنّما وأنّما) إلا أن الإعمال قليل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما، وهذا القول عزاه الرضي إلى أبي الحسن الأخفش أيضا [١].

والقول السادس: وهو وجوب الإعمال في (ليت ولعل) فقط دون غيرها، يعنى أن (ليت ،ولعل) يجب فيهما الإعمال إذا اتصلت بهما (ما)، ولا يجوز فيهما الإلغاء، وما عداهما يجب فيها الإلغاء ولا يجوز فيها الإعمال، وهذا القول عزاه أبو حيان والسيوطي إلى الفراء [٢]، وعزا الشيخ خالد الأزهري والشيخ محي الدين جواز الإعمال والإلغاء في (ليت ولعل) إلى الفراء [٣]، وهذا عكس ما عزاه أبو حيان والسيوطي إليه، وعلى الرغم من الاختلاف الشديد في الإعمال والإلغاء في (إنّ) وأخواتها إلا أن الإلغاء أفصح وأولى باتفاق، كما يقول ابن الحاجب والرضي [٤].

المطلب الرابع: اختلاف أهل العلم في ماهية (ما) الكافة

لقد اختلف أهل العلم في ماهية (ما) الكافة التي تلي (إنّ) وأخواتها، فذهب الجمهور إلى أن (ما) التي تلي (إنّ) وأخواتها إن لم تحتمل أن تكون موصولة أو مصدرية أو موصوفة فإنها (ما) الكافة المهيّئة، و(ما) الكافة عندهم حرف وليست اسما [٥].

وذكر ابن هشام أن جماعة من الأصوليين والبيانيين زعموا أن (ما) الكافة التي تلي (إنّ) هي (ما) النافية التي أفادت الحصر بمجيئها بعد الإثبات [٦]، ومثل ذلك يعزى إلى الفارسي [١] أيضا إلا

المبتدأ، وإنما يدخلان لتوكيد الإيجاب، وكان حقّها أن لا يعملا شيئاً، ولكن شبها بالفعل من جهة لفظها دون معناها، فصار عملها ضعيفا، فإذا أدخلت عليهما (ما) حالت بينهما وبين ما يعملان فيه، فضعفتا عن العمل، أما أخواتها ففيها معاني الأفعال نحو: التشبيه والترجي والتمنّي، تزيل أيضا معنى الابتداء، فقويت فجاز أن تعمل مع وجود الحائل بينها وبين ما تعمل فيه، انظر: علل النحو للوراق ص/٢١٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤/١، وهمع الهوامع ١٩١/٢

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ٣٥٤/٤

[٢] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٨٥/٣، وهمع الهوامع ١٩١/٢

[٣] انظر: شرح التصريح ٢٢٥/١، وأوضح المسالك بشرح الشيخ محي الدين ٣٥١/١

[٤] انظر: شرح المقدمة الكافية ٩٦٢/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٥٤/٤

[٥] انظر: شرح الكافية للرضي ٣٥٤/٤

[٦] انظر: المغني لابن هشام ص/٤٠٦

أن ابن هشام أنكر ذلك وقال: ((ليست إنَّ للإثبات، وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتا نحو: إن زيدا قائم، أو نفيا نحو: إن زيدا ليس بقائم، ... وليست (ما) للنفي بلهي بمنْزلتها في أخواتها ليتما، ولعلما، ولكنّما، وكأنّما)) وأنكر ما ينسب إلى الفارسي قائلا: ((ولم يقل الفارسي لا في الشيرازيات ولا في غيرها، ولا قاله نحويّ غيره، وإنما قال الفارسي في الشيرازيات: "إنّ العرب عاملوا (إنما) معاملة النفي وإلا في فصل الضمير"))[٢].

وذكر الرضي وأبوحيان وتبعهما السيوطي أنّ ابن درستويه وبعض الكوفيين ذهبوا إلى أن (ما) نكرة مبهمة بمنْزلة ضمير الشأن، والجملة بعدها مفسّرة لها في موضع الخبر [٣]، وقد ردّ الوراق هذا المذهب، وأبطله من عدة جهات:

أحدها: أنه لو كانت في هذا الموضع اسما وما بعدها خبر لوجب أن يرجع من الجملة ذكر إلى (ما)، فلمّا لم يرجع إليها ضمير علمنا أنها زائدة، وليست باسم.

الثاني: أن ضمير الشأن لا يضمر إلا بعد تقدم الذكر، وتصير الجملة التي بعده مفسّرة له، إن هذا الضمير إنما يعتمد على الذكر الذي قد جرى، فلهذا احتاجوا إلى تفسير، وليس كضمير يختص اسما بعينه، وقولك: إنما زيد قائم، لا يصح الكلام به من غير تقدمة خبر بوجهٍ من الوجوه على أن (ما) نصب بـ (إنّ)، فعلم بذلك أن (ما) لا تشبه ضمير الأمر والشأن.

الثالث: أن (ما) إذا دخلت على (إنّ) فإنها تغيّر معناها، وتدخل فيها معنى التقليل، فلما كانت (ما) هذه حالها علم أنها ليست باسم؛ لأن شرط الاسم أن يغيّر معنى عمله عن معناه [٤].

وقال السيوطي: ((أنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن))[٥].

الخاتمة: الدلالة التركيبية لأساليب ما كف عن العمل

لقد عرفنا فيما سبق أن (ما) الكافة تلحق إنّ وأخواتها، فتكفها عن العمل، وتهيّئها للدخول على الفعل، وههنا نريد أن نلقي الضوء على تأثير ما الكافة في هذه الحروف من حيث الدلالة

---

[١] انظر: همع الهوامع ١٩١/٢

[٢] انظر: المغني لابن هشام ص/٤٠٦، ٤٠ ٧

[٣] انظر: شرح الكافية للرضي ٣٥٤/٤، وارتشاف الضرب ١٢٨٤/٣. وهمع العوامع ١٩١/٢

[٤] انظر: علل النحو للوارق ص/٢٢٠ - ٢٢١

[٥] انظر: همع الهوامع ١٩١/٢

المعنوية، لقد وجدنا أن ما الكافة تحدث في (إنّ) معنيين [١]:

المعنى الأول: تحقير الشيء وتقليله.

المعنى الثاني: الحصر أو الاقتصار على الشيء.

أما المعنى الأول فقد ذكره سيبويه بقوله: (وتقول: إنما سرتُ حتى أدخلَها إذا كنت محتقرا لسيرك الذي أدّى إلى الدخول) [٢]، وقد تبعه ابن السراج وابن يعيش [٣]، إلا أن ابن يعيش لم يجعل فرقا بين تقليل الشيء وتحقيره وبين الحصر، فتقليل الشيء في النهاية يؤدي إلى معنى الحصر، قال ابن يعيش: ((و معناها التقليل، فإذا قلت: إنما زيد بزّاز، فأنت تقلل أمره، وذلك أنك تسلبه ما يدعي عليه غير البز ... وذلك أنّ (إنما) زادت تأكيدا على تأكيدها، فصار فيها معنى الحصر، وهو إثبات الحكم للشيء المذكور دون غيره)) [٤] ، هذا وقد أنكر ابن فارس أن تكون (إنما) لمعنى التحقير [٥].

أما المعنى الثاني وهو دلالة (إنما) للحصر أو الاقتصار على الشيء فقد ذهب إليه أكثر أهل العلم، بل يبدو لي أن دلالتها على الحصر أمر مجمع عليه بين أهل العلم من النحويين والبيانيين والمعربين والمفسرين، وقد ذكر السيوطي نقلا عن النووي إجماع النحويين على إفادتها للحصر [٦]. إلا أن نقطة الخلاف بينهم تتمثل فيما إن كانت دلالتها على الحصر من حيث الوضع أم من حيث السياق أم من حيث التضمين.

فذهب جمهور أهل العلم إلى أن دلالتها على الحصر من باب التضمين، أي أن (إنما) بمنزلة (ما وإلا) ضمّنوها معنى إلا المسبوقة بالنفي في نحو قولك: ما زيد إلا قائم [٧].

---

[١] انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٠٥/١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥١٣/١/١

[٢] انظر: الكتاب ٢٢/٣

[٣] انظر: الأصول في النحو ٢٣٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٨

[٤] انظر: شرح المفصل ٥٦/٨

[٥] انظر: الصاحبي في فقه اللغة ص/١٣٨

[٦] انظر: الأشباه والنظائر ١٧٧/٤

[٧] انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٣/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٥٨/١، ٧٠٥، والكشاف ١٥٨/٢، ٢٣/٣، والبيان في غريب القرآن ١٣٧/١، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٣٠/١، وشرح المفصل ٩٥/٢، ٥٦/٨، والبديع في علم العربية ص/٥٤٢، وشرح المقدمة الكافية لابن=

واستدلوا على ذلك بأمور:

أولها: أن أهل اللسان فهموا أنها للحصر، فقد فهم الصحابة ذلك المعنى من قوله صلى الله عليه وسلم « إنما الماء من الماء »[١] ومنه فهم ابن عباس هذا المعنى من قوله عليه السلام « إنما الربا في النسيئة » مع عدم المخالفة من قبل الصحابة [٢].

الثاني: أن العرب عاملت (إنما) معاملة النفي وإلا، ففصلت الضمير بعدها [٣] نحو قول الفرزدق:

أنا الضَّامنُ الراعي عليهم وإنَّما يُدافع عن أحسابِهم أنَا أو مِثلي [٤]

والمراد: ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا [٥].

الثالث: أن (إن) لتوكيد إثبات المسند للمسند إليه، فلما اتصلت بها (ما) الزائدة المؤكدة ناسب أن تضمن معنى الحصر؛ لأن الحصر ليس إلا تأكيدا وهو إثبات الحكم للمذكور، ونفي الحكم عما سواه [٦].

الرابع: وهو ما سبق أن ذكرنا من أن ابن يعيش جعل معنى التحقير في قول سيبويه معنى الحصر [٧].

وذهب قوم من أهل العلم إلى أن إفادة (إنما) لمعنى الحصر جاءت من تركيبها، وأصل وضعها، فـ (إنّ) موضوعة للإثبات و(ما) للنفي، ولا يجوز أن يتوجها معا إلى شيء واحد ؛ لأنه تناقض ولا أن يحكم بتوجه النفي للمذكور؛ لأنه خلاف الواقع باتفاق، فتعين صرف النفي لغير المذكور، وصرف الإثبات للمذكور، ومن هنا جاء الحصر، وهذا مذهب المتأخرين من النحاة

= الحاجب ص/٩٦٣، والجنى الداني للمرادي ص/٣٩٦، ودلائل الإعجاز لعبد القاهر ص/٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٥، وتسهيل الفوائد ص/٢٦، وشرح التسهيل ١/١٤٨، ورصف المباني ص/٢٠٣، وهمع الهوامع ١٩٢/٢

[١] أخرجه الترمذي في باب "ما جاء أن الماء من الماء" (٨١) رقم الحديث١١٢ أبواب الطهارة.

[٢] انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ١٧٥/٤

[٣] انظر: الجنى الداني ص/٣٩٧، والأشباه والنظائر ١٧٦/٤

[٤] البيت للفرزدق في ديوانه ٥٤٦ ،وانظر:معاني القرآن وإعرابه ٢٤٣/١ ،ودلائل الإعجاز ص/٣٢٨

[٥] انظر :شرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٨

[٦] انظر: شرح المفصل ٥٦/٨، والجنى الداني ص/٣٩٧، والأشباه والنظائر ١٧٧/٤

[٧] انظر: شر ح المفصل لابن يعيش ٨ /٥٦

وبعض أهل الأصول، كما ذكر أبو حيان [١]، وعزاه ابن هشام إلى جماعة من البيانيين والأصوليين ولم يذكر أعيانهم [٢]، وعزاه المرادي إلى الإمام فخر الدين الرازي كما عزاه هو والإمام السيوطي إلى أبي علي الفارسي [٣]. وقد أنكر ابن هشام ما عزوا إلى الفارسي، كما أنكر هو وأبوحيان القول بأن إنما تدل على النفي والإثبات بأصل الوضع، ووصفه أبوحيان بأنه قول ركيك فاسد صادر عمن لا وقوف له على علم النحو [٤].

هذا وقد ذهب أبو حيان إلى القول بأنَّ إنما تفيد معنى الحصر لكن ذلك ليس بأصل الوضع، وإنما ذلك يفهم من السياق، وقد أنكر أبو حيان بشدة على الزمخشري في ما ذهب إليه من إفادة إنما الحصر، وكان يرى أن (ما) مع إنما وأنما هي (ما) التي مع لعل ولكن وليت وكأن، ولا فرق بين لعل زيدا قائم وبين لعلما زيد قائم، فكما أن (ما) لا تفيد الحصر مع بقية أخوات إنّ وأنّ كذلك لا تفيد الحصر مع إنّ وأنّ، وإن فهم شيء من ذلك، فإنما يفهم من سياق الكلام [٥].

وقد وجدنا أبا حيان في موضعين آخرين من البحر يحكم بأنها تفيد معنى الحصر، فعند قوله تعالى: ﴿لقالوا إنما سكرت أبصارنا﴾ [٦] قال: وجاء لفظ (إنما) مشعرا بالحصر كأنه قال: ليس ذلك إلا تسكيرا للأبصار [٧] وعند قوله تعالى:﴿ إنما هو إله واحد ﴾ [٨] قال: أخبر تعالى أنه إله واحد كما قال ﴿وإلهكم إله واحد﴾ [٩] بأداة الحصر وبالتأكيد [١٠].

وقد عدّ صنيع أبي حيان هذا من الاضطراب في المسألة [١١]،وذهب الزمخشري [١٢]

---

[١] انظر: البحر المحيط ١٩١/١، وارتشاف الضرب ص/١٢٨٥

[٢] انظر: المغني ص/٤٠٦

[٣] انظر: الجنى الداني ص/٣٩٧، ٣٩٨، وهمع الهوامع ١٩١/٢

[٤] انظر: المغني ص/٤٠٦ــ ٤٠٧، وارتشاف الضرب ص/١٢٨٥. والبحر المحيط ١٩١/١

[٥] انظر: البحر المحيط ١٩١/١، و٣١٨/٦

[٦] سورة الحجر من الآية (١٥) .

[٧] انظر: البحر المحيط ٤٣٦/٥

[٨] سورة النحل الآية " ٥١ ".

[٩] سورة البقرة الآية " ١٦٣ " .

[١٠] انظر: البحر المحيط ٤٨٥/٥.

[١١] انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/١ /٥١٥.

[١٢] انظر: الكشاف ٢٣/١

والصبان[1] إلى أن (أنّما) بالفتح مثل إنما في إفادة الحصر لأن المفتوحة فرع للمكسورة، وبعد هذا إنني أرى أن الاختلاف بين العلماء في مسألة إثبات دلالة إنما على الحصر اختلاف لفظي، لا حقيقي.

وإذا تقرر أن (إنما) تفيد معنى الحصر، فإن هذا المعنى لم يحدث إلا باتصال (ما) الكافة التي منعت إنّ عن العمل، ولكنها أضافت فيها معنى التأكيد، فصارت إنما تأكيدا على تأكيد، فقولك: إنما زيد قائم أبلغ وأقوى في الدلالة على إثبات القيام لزيد من قولك: إن زيدا قائم.

---

[1] انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٨٣/١

المبحث الثاني

المانع الثاني من مانعي (إنَّ) وأخواتها الثلاثة وهي (أنَّ وكأنَّ ولكنَّ)

ولمّا أن فرغنا من الحديث عن أحد مانعي العمل لـ (إنّ) وأخواتها وهو دخول (ما) الكافة المهيّئة عليها، نريد أن نتحدّث الآن عن المانع الآخر، وهو تخفيف (إن) وأخواتها الثلاثة المختومة بالنون المشدّد، وهي: (أنّ وكأنّ ولكنّ)، والتخفيف يدخلها، ويؤثّر في عملها؛ لأن ذلك يزيل اختصاصها بالأسماء، فيضعف شبهها بالأفعال، وسنتحدث عن تخفيف (إن) وأخواتها الثلاثة، وما يتبعه من الأحكام من خلال تمهيد وتسعة مطالب وخاتمة.

التمهيد: التخفيف لغة واصطلاحا.

المطلب الأول: "إن" تخفيفها وحكمها إذا خففت.

المطلب الثاني: اختلاف العلماء في ماهية اللام الواقعة بعد إن المهملة.

المطلب الثالث: دخول "إن" الخفيفة المهملة على الجملتين الأسمية.

المطلب الرابع: لكنّ تخفيفها وحكمها إذا خففت واختلاف العلماء في ذلك.

المطلب الخامس: أقسام "لكن" المخففة.

المطلب السادس: أنّ تخفيفها وحكمها إذا خففت واختلاف العلماء في ذلك.

المطلب السابع: أسباب إعمال أن المفتوحة المخففة دون المكسورة المخففة.

المطلب الثامن: أحكام أن المخففة من المثقلة من حيث نوعية الأفعال التي تكون قبلها، ونوعية الجملة التي تكون بعدها.

المطلب التاسع: كان أصلها وحكمها إذا خففت ومذاهب العلماء في ذلك.

الخاتمة: الدلالة التركيبية لأساليب التخفيف.

التمهيد: التخفيف لغة واصطلاحا.

التخفيف معناه التسهيل والتيسير، ضدّه التثقيل والتشديد [١]، وهو مصدر (خفف) بتضعيف العين، ومنه قوله تعالى: ﴿فالآن خفّف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا﴾ [٢] وقوله تعالى: ﴿ذلك تخفيف من ربكم ورحمة﴾ [٣]وقوله تعالى ﴿فلا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينصرون﴾ [٤].

قال ابن فارس: ((الخاء والفاء أصل واحد وهو شيء يخالف الثقل والرزانة)) [٥]، والتخفيف في الاصطلاح [٦]: عبارة عما يجري على الكلمة من التغييرات كالحذف والنقل والإبدال والقلب وغير ذلك مما يجعل الكلمة على اللسان سهلة النطق، وخفيفة المأخذ، وتخفيف (إنّ) وأخواتها المختومة بنون مشدّد.

عبارة عن حذف إحدى نونيها وتسكين الأخرى نحو (إنْ وأنْ وكأنْ ولكنْ)، وإنما خفف من هذه الحروف مضعفها لأن الثقل كان منشأه التضعيف، والحذف والتغيير في الحروف أمر لا يرتضيه القياس، ومن ثم لم يأت ذلك في الحروف إلا قليلا، وأكثر ما جاء من ذلك فيما كان مضاعفا نحو: (إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ) وهذه الحروف في حالة تثقيلها، لا يكون فيها إلا الإعمال على ما سبق تفصيله، أمّا في حالة تخفيفها فإنه يجوز فيها الإلغاء، كما يجوز فيها الإعمال على ما يأتي تفصيله، ثم إن فيها ما يجوز إلغاؤها عن العمل أكثر من إعمالها، ومنها ما يكون فيه الأمر بالعكس.

المطلب الأول: (إنَّ) تخفيفها وحكمها إذا خففت واختلاف النحاة في ذلك

لا ريب أن (إنَّ) المشدّدة مكسورة الهمزة تخفف، فتصبح (إنْ)، ويطلق عليها النحاة حينئذٍ (إن) الخفيفة من الثقيلة تفرقة بينها وبين (إن) الخفيفة التي للجزاء نحو(إن تكرمني أكرمك) وقوله

---

[١] انظر: اللسان ٤ /١٥٦، (خفف) والقاموس المحيط باب الفاء وفصل الخاء.

[٢] سورة الأنفال الآية " ٦٦ ".

[٣] سورة البقرة الآية " ١٧٨ " .

[٤] سورة البقرة الآية " ٨٦ ".

[٥] معجم المقاييس في اللغة كتاب الخاء وما يضاعفه ص/٣٠٤

[٦] لم أجد للتخفيف تعريفا في كتب النحو، وهذا الذي ذكرته من اجتهادي، والله أعلم.

تعالى :﴿ إن تنصروا الله ينصركم ﴾ [١]، وبين (إن) الخفيفة التي بمعنى (ما) النافية العاملة عمل (ليس) نحو(إن زيد قائما) وقوله تعالى: ﴿إن حسابهم إلا على ربي لو تشعرون﴾ [٢]،وبين (إن) الخفيفة الزائدة الكافة لـ (ما) النافية نحو (ما إنْ زيد قائم).

فهذه أربعة أوجه لـ(إنْ) الخفيفة [٣]، والتي تخصّنا في هذا الموضوع هي (إن) الخفيفة من الثقيلة، فنقول: إنَّ تخفيف (إنَّ) المشدّدة يبطل عملها، ويُصيّر ما بعدها مبتدأ وخبرا، ويجعلها صالحة للدخول على الأفعال؛ لزوال اختصاصها بالأسماء، وضعف شبهها بالأفعال، وتلزم لام الابتداء بعدها في ثاني جزئيها فارقة بينها وبين (إن) الخفيفة النافية [٤]، نحو: إنْ زيد لقائم، وإن عمرو لخير منك، ومثله ما جاء في قراءة الجمهور [٥] لقوله تعالى: ﴿إن كلّ نفسٍ لما عليها حافظ﴾ [٦] بتخفيف (إنْ) و(لَمَا)، وقال سيبويه: ((إنما هي "لعليها حافظ")) [٧] وقال ابن خالويه: ((والتقدير إن كلّ نفس لعليها حافظ)) [٨]

وعلى هذا فـ (إن) في الآية المذكورة مخففة من المثقلة ملغاة عن العمل، واللام فارقة، و(ما) زائدة، و(كل) مبتدأ، و(عليها) متعلق بخبر المبتدأ، وهو قوله (حافظ) ومثله أيضا ما جاء في

---

[١] سورة محمد الآية " ٧ ".

[٢] سورة الشعراء الآية " ١١٣ ".

[٣] انظر: المقتضب ٣٥٩/٢ ـ ٣٦٠، والأصول ٢٣٦/١، وذكر ابن خالويه أن (إنْ) المخففة في القرآن وفي كلام العرب تنقسم إلى أربعة وعشرين قسما، وعدّ منها ثمانية، وسكت عن الأقسام الباقية، انظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٤٦١/٢ـ ٤٦٣

[٤] قال سيبويه في الكتاب "اعلم أنهم يقولون: (إن زيد لذاهب وإن عمرو لخير منك) لما خففها جعلها بمنْزلة (لكن) حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ (إن) التي هي بمنْزلة (ما) التي تنفي بها" انظر: الكتاب ١٣٩/٢ـ ١٤٠، والمقتضب ٣٦٠/٢، والأصول ٢٣٥/١، وارتشاف الضرب ١٢٧١/٣

[٥] قال ابن خالويه: قرأ الباقون (وهم ما عدا عاصم وحمزة وابن عامر) " لما " مخففا، انظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٤٦١/٢، والبحر المحيط ٤٤٨/٨

[٦] سورة الطارق الآية " ٤".

[٧] الكتاب ١٣٩/٢

[٨] انظر. إعراب القراءات السبع وعللها ٤٦١/٢

قراءة الجمهور [١] في قوله تعالى: ﴿ إن كلُّ ذلك لَمَا متاعُ الحياةِ الدنيا ﴾ [٢]، فـ (ما) زائدة ،واللام فارقة، والتقدير: إن كلّ ذلك لمتاع الحياة الدنيا، ومثله ما جاء في قراءة الجمهور [٣] في قوله تعالى: ﴿ وإنّ كلّ لما جميع لدينا محضرون ﴾ [٤]، قال سيبويه: ((إنما هي لجميع، وما لغو))[٥].

ومن أمثلة دخولها مخففة ملغاة على الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾ [٦] وقوله تعالى ﴿وإن نظنّك لمن الكاذبين﴾ [٧].

هذا وقد يجوز إعمالها على قلة استصحابا للأصل [٨]، وتكون عندئذٍ بمنْزلة (إنَّ) المشددة في كل شيء إلا أن اسم المخففة لا يكون مضمرا إلا في ضرورة شعرية، فلا يجوز أن تقول: "إنْكَ لقائم" بتخفيف النون [٩].

ومن أمثلة إعمالها مخففة في غير المضمر نحو: (إنْ زيداً لقائمٌ) و(إنْ زيداً قائمٌ) أنت بالخيار سواء أتيت باللام بعدها كما تأتي بها في المشدّدة أو تركتها معتمدا على الحركة الإعرابية التي تفرق بين النافية وبين الخفيفة من الثقيلة[١٠]، ومن إعمالها مخففة في غير المضمرقوله تعالى:﴿ وإن كلاً لما ليوفينّهم ربّك أعمالهم﴾ [١١] قرأها الحرميان ونافع وعاصم بتخفيف (إنْ ولـمَّا) على أنَّ (إنْ) مخففة من المثقلة عاملة عمل (إنَّ) المشددة، و(كلاً) اسمها، واللام لام الابتداء الفارقة، و(ما)

---

[١] انظر: إعراب القراءات السبع عللها ٢٩٧/٢، والبحر المحيط ١٦/٨.

[٢] سورة الزخرف الآية " ٣٥ ".

[٣] قال أبو حيان: ((قرأ عاصم وحمزة وابن عامر بتثقيل (لما)، وباقي السبعة بتخفيفها)) انظر: البحر المحيط ٣١٩/٧.

[٤] سورة يس الآية " ٣٢".

[٥] انظر: الكتاب ١٣٩/٢.

[٦] سورة الأعراف الآية " ١٠٢ ".

[٧] سورة الشعراء الآية " ١٨٦ ".

[٨] انظر: أوضح المسالك ٣٦٦/١، وشرح الأشموني ٤٣٦/١

[٩] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٧/١ــ ٤٣٨. وهمع الهوامع ١٨١/٢

[١٠] انظر: الأصول في النحو ٢٣٥/١، وشرح التسهيل ٣٤/٢

[١١] سورة هود الآية " ١١١" .

بمعنى (الذين) خبرها، وما بعده صلة الموصول [١].

اختلاف النحاة في تخفيف (إنَّ) وإعمالها مخففة كالمشددة

سبق أن قلنا إنَّ (إنَّ) المشددة تخفف، فيكثر إلغاؤها، ويقلّ إعمالها، ومن النحاة من لا يجيز تخفيفها، ولا إعمالها مخفّفة، وقد وجدنا أن للنحاة فيها رأيين، أحدهما للبصريين، والآخر للكوفيين.

الرأي الأول وهو رأي البصريين: فقد أجازوا تخفيف (إنَّ) وإعمالها مخفّفة كإعمالها مشدّدة[٢] إلا أنهم كما ذكرت لا يعملونها في الاسم المضمر[٣]، لا يلزمونها لام الابتداء الفارقة استغناءً بالحركة الإعرابية إن كان الاسم مما تظهر عليه الحركة نحو: إنْ زيدا قائم، وإن شئت قلت: (إنْ زيداً لقائم) كما تقول ذلك في (إنَّ) نحو: إنَّ زيداً لقائمٌ [٤].

فإن كان الاسم مما لا تظهر عليه الحركة كأن يكون الاسم مبنياً أو معرباً مقصورا تلزمها اللام أيضا، كالمهملة مخافة التباسها بالنافية لعدم ظهور الحركة الإعرابية نحو: إنْ هذا لشيء عجيب، وإنْ هؤلاء لطلاب الجامعة، وإنْ موسى لقادم [٥] .

وحجتهم فيما ذهبوا إليه من إعمالها مخففة السماع والقياس.

أما السماع فقد سمع من العرب أنهم أعملوها مخففة عمل (إنّ) المشددة، وقال سيبويه: ((حدّثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلقٌ)) [٦] ومثله ما جاء في قراءة الحرميين ابن كثير المكي ونافع المدني، وهو ما قال عنه سيبويه: ((وأهل المدينة يقرؤون "وإن كلاً ليوفينّهم ربّك أعمالهم" يخفّفون وينصبون)) [٧].

أمّا القياس: فلأنّها مخففة كالفعل الذي حذف منه بعض حروفه، و لم يغيّر ذلك من عمله

---

[١] انظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٤٦٢/٢، والبحر ا لمحيط ٢٦٦/٥، والحرميان هما نافع المدني، وابن كثير المكي.

[٢] انظر: شرح التسهيل ٣٣/٢، وارتشاف الضرب ١٢٧١/٣، والإنصاف ١٩٥/١

[٣] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٧/١، وهمع الهوامع ١٨١/٢

[٤] انظر: أصول السراج ٢٣٧/١

[٥] انظر: شرح الكافية للرضي ٣٨٤/٤

[٦] انظر :الكتاب ١٤٠/٢

[٧] انظر :الكتاب ١٤٠/٢

نحو: لم يك زيد قائما، و لم أبل زيدا [١] ومثله: ع الكلام، ولزيداً، وشِ ثوباً [٢]،ومنه قوله تعالى: ﴿و لم أك بغياً﴾ [٣] وقوله تعالى: ﴿و لم تك شيئا﴾ [٤]، وقوله تعالى: ﴿لم نك من المصلين و لم نك نطعم المسكين﴾ [٥].

والرأي الآخر: وهو رأي الكوفيين، فقد ذهبوا إلى أنه لا يجوز تخفيف (إنّ) لا معملة ولا مهملة؛ لأن الخفيفة عندهم حرف نافٍ ثنائي الوضع، وليست مخففة من الثقيلة، وعلى هذا فإنهم لا يعرفون (إن) مخففة، ومن ثم لا يجيزون إعمالها عمل المثقلة، ويقولون: إنها نافية لا غير، واللام التي تأتي بعدها هي بمعنى (إلا)، وليست لام الابتداء، وبناءً على هذا الأصل يجيزون دخولها على فعل غير ناسخ [٦] نحو: إن قعد لزيد، وإن قام لأنا، وإن يزينك لنفسك، وإن يشنيك لهيه، ومنه قراءة عبد الله بن مسعود (إن لبثتم لقليلاً) ومنه أيضاً قول الشاعر:

شلّت يمينُك إنْ قتلتُ لمسلماً حلّتْ عليكَ عقوبةُ المتعمّدِ [٧]

والكوفيون يحملون الأمثلة المذكورة ونحوها على أنَّ (إنْ) فيها نافية، واللام بعدها بمعنى (إلا)، ولذلك فما يقال عن الكوفيين من أنهم يمنعون إعمال (إن) المخففة من المثقلة غير دقيق؛ لأنهم لا يجيزون تخفيف (إنّ) أساسا، فضلا عن أن يكونوا يمنعوها [٨]، ولهذا قلنا: إنهم لا يعرفون التخفيف.

---

[١] انظر: الكتاب ١٤٠/٢. والمقتضب ٣٦١/٢، والأصول ٢٣٥/١، وابن يعيش ٧٢/٨

[٢] انظر: الإنصاف ٢٠٨/١

[٣] سورة مريم الآية" ٢٠ ".

[٤] سورة مريم الآية " ٩ ".

[٥] سورة المدثر الآية " ٤٣ــ ٤٤ ".

[٦] انظر: شرح التسهيل ٣٤/٢ــ ٣٥، ارتشاف الضرب ١٢٧١/٣، و١٢٧٤، والمغني ص/٣٦، شرح التصريح ٢٣٢/١، وشرح الكافية للرضي ٣٨٤/٤، وهمع الهوامع ١٨٣/٢

[٧] البيت لعاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهي ترثي زوجها الزبير بن العوام الذي قتله عمرو بن جرموز يوم الجمل، انظر: شرح التصريح ٢٣١/١، وشواهد المغني للسيوطي ٧١/١، رقم الشاهد (١٩) وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٤٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٨/١ وخزانة الأدب ٣٧٣/١٠، ٣٧٤

[٨] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٧١/٣، وشرح التصريح ٢٣١/١

المطلب الثاني :اختلاف العلماء في ماهية اللام الواقعة بعد (إن) المهملة

لقد اختلف العلماء في تحديد ماهية اللام الواقعة بعد (إن) الخفيفة من الثقيلة المتروكة العمل على أقوال:

القول الأول: وهو أن هذه اللام في الأصل هي لام الابتداء التي تدخل بعد (إنَّ) المشددة لتأكيد النسبة [١]، نحو: إنَّ زيدا لقائم، إلا أنها تدخل وجوبا بعد (إنْ) الخفيفة من الثقيلة المتروكة العمل تفرقة بينها وبين النافية، نحو: إنْ زيدٌ قائمٌ، إذا كانت (إنْ) نافية ،و إن زيد لقائم، إذا كانت (إنْ) مخففة من المثقلة؛ لئلا يلتبس على المخاطب النفي مع الإثبات؛ فإنه لا يدري في حالة عدم وجود اللام أيثبت لزيد حكم القيام أم ينفيه عنه؟ وكذلك تدخل هذه اللام وجوبا في حالة إعمالها إن كان الاسم مبنياً أو معربا مقصورا لعدم ظهور الحركة الإعرابية على الاسم المبني والمعرب المقصور مما يؤدّي إلى الالتباس بـ (إن) النافية، وقد مثلنا له من قبل، فعلى هذا تدخل لام الابتداء وجوبا في حالة إهمالها أو إعمالها إن خيف اللبس لعدم ظهور الحركة الإعرابية.

وعلى الرغم من أن أصحاب القول الأول جعلوا هذه اللام فارقة بين النفي والإثبات، إلا أنهم لم يحرموها معناها الأصلي، وهو التأكيد الذي للام الابتداء، وإلى هذا القول ذهب جمهور البصريين[٢]، وهو مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وابن عصفور[٣]

القول الثاني: وهو أن هذه اللام هي لام الإيجاب أي الإثبات وهي بمعنى (إلا) و(إن) التي قبلها هي (إن) النافية، وليست (إن) المخففة من المشددة، وهذا مذهب عامة الكوفيين [٤].

ومذهب الكسائي: أنها إن دخلت على الأسماء والصفات أي الظروف كانت مخففة من المثقلة، كما قاله البصريون إلا أنه لم يحدّد ماهية اللام بعدها، كما حدّدها البصريون، وإن دخلت

---

[١] انظر: المغني لابن هشام ص/٣٠٥

[٢] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣/٢، وارتشاف الضرب ١٢٧١/٣-١٢٧٢. وهمع الهوامع ١٨١/٢، والمغني ص/٣٠٥

[٣] انظر: الكتاب ١٣٩/٢، و٢٣٣/٤، والمقتضب ٥٠/١، ٣٦٠/٢، والأصول ٢٣٥/١، و٤٣٨/١، وكتاب اللامات للزجاجي ص/١١٨

[٤] انظر: الأصول في النحو ٢٦٠/١، وكتاب اللامات للزجاجي ص/١١٩، والمغني لابن هشام ص/٣٠٦، وشرح الكافية للرضي ٣٨٦/٤

على الأفعال فهي بمعنى (ما وإلا) أي (إن) نافية، واللام بعدها بمعنى (إلا) ، كما قال الكوفيون، وحجته في ذلك أن المخففة بالاسم أولى نظرا إلى أصلها، والنافية بالفعل أولى؛ لأن معنى النفي راجع إلى الفعل [١].

ومذهب الفراء أن (إن) المخففة بمنْزلة (قد) إلا أن (قد) تختصّ بالأفعال، و(إن) تدخل على الأسماء وعلى الأفعال [٢].

القول الثالث: وهو أن هذة اللام ليست لام الابتداء التي تأتي بعد (إنَّ) المشددة، ولا لام القسم التي تدخل على الفعل المستقبل نحو (ليفعلن) أو على الفعل الماضي نحو: (لفعلوا)، وإنما هي لام غير لامي الابتداء والقسم اجتلبت للفرق بين (إن) التي بمعنى (ما) النافية وبين (إن) المخففة من المشددة، وإلى هذا القول ذهب أبو علي الفارسي، وتلميذه ابن جني وابن أبي العافية وأبو على الشلوبين وابن أبي الربيع، وهو أيضا مذهب أبي الحسن الأخفش، كما يقول الفارسي [٣].

واحتجّ أبو على الفارسي ومن معه بأمور:

أولاً: أن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المتصرف، وهذه تدخل عليه، نحو: إن زيد لقام، وإن زيد لضرب [٤].

ثانياً: أنَّ لام الابتداء لا يجوز أن يتخطى عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وهذه قد عمل ما قبلها فيما بعدها [٥] نحو: قوله تعالى: ﴿وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾ [٦]، وقوله تعالى: ﴿وإن كنا

---

[١] انظر: الأصول ١/٢٦٠، والشرح الكافية للرضي ٤/٣٨٦، وهمع الهوامع ٢/١٨٤، وما عزاه أبو حيان إلى الكسائي والفراء في (البحر المحيط ٢/١٠٧) مخالف تماما لما عزاه إليهما في ارتشاف الضرب ٣/١٢٧٤، فقد قال هو والسمين الحلبي: أن مذهب الكسائي هو أن (إنْ) بمعنى (قد) إذا دخل على الجملة الفعلية، وتكون اللام زائدة، وبمعنى (ما) النافية إن دخلت على الجملة الاسمية، واللام بمعنى (إلا)، ومذهب الفراء هو أن (إنْ) بمعنى (ما) النافية، واللام بمعنى (إلا) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٧٤، والبحر المحيط ٢/١٠٧، والدر المصون ١/٤٩٦

[٢] انظر: مذهب الفراء في الأصول ١/٢٦٠، وهمع الهوامع ٢/١٨٤

[٣] انظر: المسائل المشكلة (البغداديات) ص/١٧٥ــ ١٨٥. وشرح التسهيل ٢/٣٥، والمغني ص/٣٠٦، وشرح الأشموني ١/٤٣٧، وشرح التصريح ١/٢٣٢

[٤] انظر: ص/٣٠٦ وحاشية الصبان ١/٢٨٨

[٥] المسائل المشكلة (البغداديات) ص/١٧٧، وشرح التسهيل ٢/٣٥

[٦] سورة أعراف الآية " ١٠٢ ".

عن عبادتكم لغافلين﴾ [١]، وقوله تعالى: ﴿وإن كنّا عن دراستهم لغافلين﴾ [٢] ومنه قول عاتكة زوجة الزبيربن العوام.

هَبَلتْكَ أمُّك إن قتلتَ لفارساً حلَّت عليكَ عقوبةُ المتعمِّدِ

قال الفارسي: ((فلما عمل الفعل فيما بعد هذه اللام علم من ذلك أنها ليست التي تدخل في خبر (إنَّ) المشددة)) [٣]

ثالثا: أن اللام الواقعة في خبر (إنْ) المخففة من المثقلة إذا جاء قبلها فعل من أفعال القلوب لا تعلقها نحو: إنْ وجدك زيد لكاذبا، فإذا أدخلت (علمت) تقول: علمت أنْ وجدك زيد لكاذبا، بفتح (أنْ)؛ إذ ليس في الكلام شيء يعلّق الفعل عن العمل، بخلاف لام الابتداء فإنها تعلّق الفعل القلبي إذا وقعت بعد (إنّ) المشددة نحو: علمت إنّ زيدا لقائم [٤] .

هذا وقد ذكر ابن هشام ما نقله ابن جنى عن أستاذه أبي على الفارسي بهذا الشأن قال ابن جنى: ((قال لي أبو علي: ظننت أنّ فلانا نحوي محسن حتى سمعته يقول: إن اللام التي تصحب (إن) الخفيفة هي لام الابتداء، فقلت له: (الكلام لابن جني) أكثر نحويّي بغداد على هذا [٥].

هذا وقد أجاب ابن مالك عن بعض ما استدلّ به الفارسي، فذكر أن الفعل بعد المخففة في موضع الخبر الذي كان يلي المشددة، فكان لما بعده ما كان لما بعد تاليها، فقوله: (إنْ قتلت لمسلما) بمنْزلة (إنّ قتيلك لمسلم) [٦]، وإن شئت أن تقول: ((لما بطل عمل (إن) بالتخفيف وقصد بقاؤها توكيدا على وجه لا لبس فيه استحقت ما يميّزها من النافية فكان الأولى بذلك اللام التي كانت تصحب حال التشديد، فسلك بها مع التخفيف ما كان لها مع التشديد)) [٧] .

القول الرابع: وهو التفصيل أي أن هذه اللام إن دخلت على الجملة الاسمية فهي لام

---

[١] سورة يونس الآية " ٢٩ ".

[٢] سورة الإنعام (١٥٦).

[٣] المسائل المشكلة (البغداديات) ص/١٧٨

[٤] انظر: المسائل المشكلة (البغداديات) ص/١٧٩ــ ١٨٣

[٥] انظر: المغني ص /٣٠٦

[٦] انظر: شرح التسهيل ٣٦/٢، وشرح التصريح ٢٣٢/١

[٧] انظر: شرح التسهيل ٣٦/٢

الابتداء لزمت للفرق، وإن دخلت على الجملة الفعلية فهي غير لام الابتداء، لزمت للفرق أيضا[١].

وثمرة الخلاف بين مذهب الجمهور وبين مذهب الفارسي ومن معه هو: أنه إذا وقعت (إن) الخفيفة من الثقيلة بعد أفعال القلوب التي يجوز تعليقها ،ووقعت بعد (إن) الخفيفة اللام نحو (علمت إن زيد لقائم)، فالذين يعتبرونها لام الابتداء الفارقة يوجبون كسر (إن) وتعليق الفعل، والذين يعتبرونها غير لام الابتداء لا يلزمهم ذلك [٢].

وقد وقع مثل هذا الخلاف بين أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير وبين أبي على الفارسي [٣]، كما وقع بعدهما الخلاف بين ابن أبي العافية [٤] وبين ابن الأخضر[٥]، وذلك في قوله صلى الله عليه وسلم « قد علمنا إن كنت لمؤمنًا » [٦]، فذهب الفارسي وتبعه ابن أبي العافية إلى وجوب فتح (أنّ) على أن اللام هي غير لام الابتداء اجتلبت للفرق، وأن الفعل غير معلق عن العمل. وذهب الأخفش الصغير وتبعه ابن الأخضر إلى وجوب كسر (إنّ) على أن اللام بعدها لام الابتداء الفارقة الموجبة لكسرها بعد فعل القلب المعلق عملها بلام الابتداء [٧].

---

[١] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٧٢/٣، همع الهوامع ١٨٢/٢

[٢] انظر: المسائل المشكلة (البغداديات) ص/١٨٣، وارتشاف الضرب ١٢٧٢/٣، وشرح ابن عقيل ٣٢٥/١

[٣] هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو علي الفارسي الأصل، وأوحد زمانه في علم العربية أخذ عن الزجاج وابن السراج، ويقال إنه أعلم من المبرد، وممن أخذ عنه أبن جني والربعي، ولد سنة ٢٨٨، وتوفى سنة ٣٧٧، من مؤلفاته: التذكرة، والإيضاح، التكملة انظر: نزهة الألباء ص/٢٧٤ــ ٢٧٥. وإنباه الرواة ص/٣٠٨ــ ٣١٠

[٤] وهو محمد ابن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي أبو بكر الكتندي الإلبيري الأصل عالم بالعربية واللغة توفى سنة ٥٨٣ بغرناطة، انظر :بغية الوعاة ١٥٤/١

[٥] هو علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران أبو الحسن بن الأخضر الإشبيلي كان مقدما في العربية واللغة، دينا ذكيا ثقة ثبتا أخذ عن الأعلم وأخذ عنه القاضي عياض،توفى بإشبيلية سنة ٥١٤، انظر: بغية الوعاة ١٧٤/٢

[٦] هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العلم (٣)، باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس (١٤)، ولكن رواية الصحيح بلفظ (قد علمنا إن كنت لموقنا) بدل (لمؤمنا) صحيح البخاري ٥٥/١

[٧] انظر: شرح ابن عقيل ٣٢٥/١

وخلاصة القول في اللام الواقعة بعد (إن) الخفيفة من الثقيلة هي أنها لام الابتداء جيء بها للفرق بين النفي والإثبات، وليست لام الإيجاب التي بمعنى (إلا)، كما يزعم الكوفيون، وإلا لكان استعمالها بمعنى (إلا) بعد ما هو أكثر تنصيصا على النفي أولى نحو: لم يقم لزيد، ولن يقعد لعمرو، بمعنى لم يقم إلا زيد، ولن يقعد إلا عمرو، وهذا لم يقله الكوفيون فضلا عن غيرهم، فثبت أن اللام بعد (إن) الخفيفة من الثقيلة لم يقصد بها إيجاب، وإنما قصد بها التوكيد مع المخففة، كما قصد ذلك مع المشددة [١].

وقال ابن يعيش: ((و الصواب مذهب البصريين؛ لأنه وإن ساعدهم (أي الكوفيين) المعنى فإنه لا عهد لنا باللام تكون بمعنى (إلا) ولو ساغ ذلك ههنا لجاز أن يقال :قام القوم لزيدا على معنى قام القوم إلا زيدا،، وذلك غير صحيح، فاللام هنا المؤكّدة دخلت لمعنى التأكيد ،ولزمت للفصل بينها وبين (إن) التي للجحد، والذي يدل على ذلك أنها تدخل مع الإعمال في نحو (إنْ زيدا لقائم، وإن لم يكن ثم لبس)) [٢].

وذكر ابن مالك أن احتجاج أبي علي الفارسي في كتابه البغداديات بكلام الأخفش في كتابه (المسائل الكبير) غير صحيح ؛ لأنه مخالف لما قاله الأخفش في كتابه (المسائل الكبير) فإنه نصّ فيه على أن اللام الواقعة بعد المخففة هي الواقعة بعد المشددة [٣].

المطلب الثالث: دخول (إن) الخفيفة المهملة على الجملتين الاسمية والفعلية وما يترتّب على ذلك من الأحكام

لا يخفى أن (إن) الخفيفة من الثقيلة إذا أهملت فإنها تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية لضعف شبهها اللفظي بالتخفيف، وزوال اختصاصها بالأسماء [٤].

فإن دخلت على الجملة الاسمية لزمها اللام في ثاني جزأيها إن لم يكن منفيا نحو (إن زيد

---

[١] انظر: شرح التسهيل ٢/٣٥

[٢] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٧٢

[٣] انظر: شرح التسهيل ٢/٣٦

[٤] الأصول في النحو ١/٢٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٧١، وشرح التسهيل ٢/٣٢

لقائم، وإنْ في الدار لزيد [١]،ومثله ما جاء في قراءة ابن كثير وحفص إنْ هذان لساحران بتخفيف (إن) على أنها مخففة من الثقيلة، و(هذان) مبتدأ و(ساحران) خبره واللام لام الابتداء الفارقة [٢]، فإن كان الخبر منفيا لا تلزمها اللام لوجود قرينة لفظية تزيل الالتباس بـــ (إن) النافية نحو: إن زيد لا يقوم، وإنّ زيد لن يقوم، وإن زيد لم يقم، [٣]؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على الخـــبر المنفـــي بالحروف التي أولها اللام نحو: لا، ولن، و لم، وغيرها أدخل معها طردا للباب[٤].

وذكر ابن مالك وتبعه ابن هشام أن ترك اللام واجب مع نفي الخبر [٥] نحو قول الشاعر:

إن الحقُّ لا يخفَى على ذي بصيرةٍ وإن هو لم يعدَم خلافَ مُعاندِ [٦]

وكذلك لا تلزم اللام إن كان الخبر في موضع يقصد فيه الإثبات لا النفي [٧] نحـــو قـــول الشاعر:

---

[١] انظر: ارتشاف ا لضرب ١٢٧١/٣

[٢] قال الفراء في معانيه ١٨٣/٢، " وقرأ بعضهم (إن هذان لساحران) وقال الأخفش في معانيـــه ٦٢٩/٢ ((إن هذان لساحران خفيفة في معنى ثقيلة، وهي لغة قوم يرفعون، ويدخلون اللام ليفرقوا بينها وبين التي تكون في معنى (ما)، وذكر النحاس بأن قراءة تخفيف (إن) في قوله تعالى (إن هذان لساحران) هي قراءة الزهـــري وإسماعيل بن قسطنطين، والخليل بن أحمد وعاصم، انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٣/٣، وذكر أبو حيان أن قراءة التخفيف هي قراءة أبي بحريه وأبي حيوة والزهري وابن محيصن وابن سعدان ،وحميد وحفص وابن كثير، انظر:البحر المحيط ٢٣٨/٦، وابن يعيش ١٢٩/٣

[٣] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٧١/٣، وأوضح المسالك ٣٦٧/١

[٤] انظر: شرح التصريح ٢٢٢/١، ٢٣١

[٥] انظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص/٥٢، المغني ص/٣٠٦

[٦] البيت مجهول القائل موجود في شرح شواهد التوضيح لابن مالك ص/٥٢. والمغني لابن هشام ص/٣٠٦، وشرح الأشموني ٤٣٧/١، وشواهد المغني ٦٠٤/٢، رقم الشاهد (٦٣٨).

[٧] انظر :شرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٢، وأوضح المسالك ٣٦٧/١، همع الهوامع ١٨١/٢

أنا ابنُ أباةِ الضيمِ مِن آلِ مالكٍ وإنْ مالكٌ كانت كرام المعادنِ [١]

والقرينة التي تركت من أجلها اللام من خبر (إنْ) في قول الشاعر هي قرينة معنوية حيث يقصد الشاعر المدح بإثبات كرم المعدن للممدوح، فلم تلزم اللام لعدم الالتباس بالنفي ،ومثله ما حكاه ابن جني في المحتسب من قراءة أبي رجاء [٢] ﴿وإن كلّ ذلكِ لمَا متاع الحياة الدنيا﴾ [٣] بكسر اللام وتخفيف الميم (لما) على معنى: وإن كل ذلك للذي هو متاع الحياة الدنيا، فكأنه قال: (وإن كل ذلك لما يتمتع به من أحوال الدنيا.

فإن كان الخبر فعلا ماضيا فلا يجوز تخفيف (إنّ) أصلاً، فلا يقال بالتخفيف (إنْ زيد ذهب) ولا (إنْ زيد لذهب) [٤].

وأمّا إن دخلت (إن) الخفيفة المهملة على الجملة الفعلية فإنه ينبغي أن يكون الفعل الذي يليها من الأفعال الناسخة للابتداء من باب كان وكاد وظنّ وأخواتها.

وسرّ ذلك هو أنَّ (إنْ) الخفيفة من الثقيلة كان حقها قبل التخفيف أن تدخل على الجملة الاسمية، ولكنها لما خففت، وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الجملة الفعلية، إلا أنها لا تدخل غالبا إلا على الأفعال التي تدخل على الجملة الاسمية مراعاة لحقها الأصلي في الجملة ،و لكئ لا تفقد اختصاصها بالأسماء كلية [٥]؛ لأنَّ كان وكاد، وظنّ وأخواتها وإن كانت أفعالاً إلا أنها في حكم المبتدأ والخبر، فكأن (إن) الخفيفة من الثقيلة لم تدخل إلا على ما هو مبتدأ وخبر؛ لأن قولك: إنْ كان زيد لقائما معناه إنّ زيدا لقائم [٦].

وقال ابن عصفور: ((ولأجل أنها لم تخرج عن الاختصاص بالجملة لا بد من دخولها على

---

[١] البيت لطرماح بن حكيم، انظر: شرح التسهيل ٣٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٢٦/١، وشواهد التوضيح لابن مالك ص/٥١، وارتشاف الضرب ١٢٧٣/٣، وشرح ابن عقيل ٣٢٤/١، وشرح الأشموني ٤٣٨/١، وحاشية الصبان ٢٨٩/١

[٢] انظر: المحتسب ٢٥٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٢

[٣] سورة الزخرف الآية " ٣٥ ".

[٤] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٧١/٣، وهمع الهوامع ١٨٣/٢

[٥] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٨٤/٤، وشرح التصريح ٢٣١/١، وحاشية الصبان ٢٩٠/١

[٦] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٨، وشرح المقدمة الكافية ٩٧٢/٣

الجملة الاسمية أو على ناسخها)) [١]، والنواسخ هي: كان، وكاد، وظن وأخواتها، ويشترط في النواسخ ما يلي:

١- أن تكون مثبتة من باب كان، فلا تدخل على ليس، ولا على ما يدل على النفي نحو (زال) ولا على ما أوّله حرف نفي نحو: ما كان، وما دام.

٢- أن تكون متصرفة من باب (ظن) فلا تدخل على (هب) و(تعلَّم) لعدم تصرفهما [٢].

وإذا توافرت الشروط المذكورة في الأفعال الناسخة فإنها تلي غالبا (إنْ) الخفيفة المهملة.

ثم إن كان الناسخ ماضيا فمجيئه بعد (إنْ) هذه أكثر [٣]؛ لأن (إنَّ) المشددة شبيهة بالماضي لفظا ومعنى، فقصدوا بعد تخفيفها أن يليها مشابهها وهو الماضي الناسخ. نحو قوله تعالى: ﴿وإن كان أصحاب الأيكة لظالمين﴾ [٤] وقوله تعالى: ﴿وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله﴾[٥] وقوله تعالى: ﴿وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين﴾ [٦]،وقوله تعالى: ﴿إن كاد ليضلنا عن آلهتنا﴾ [٧]، وقوله تعالى: ﴿وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك﴾ [٨]،وقوله تعالى: ﴿إن كادت لتبدي به﴾ [٩]، وقوله تعالى: ﴿تالله إن كدت لتردين﴾ [١٠]، وقوله تعالى: ﴿وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾ [١١].

فـ (إن) في الآيات المذكورة هي إنْ الخفيفة من الثقيلة عند البصريين، وقد أهملت عن

---

[١] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٨/١

[٢] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٧٢/٣، وشرح التصريح ٢٣١/١

[٣] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧/٢ وأوضح المسالك ٣٦٨/١، والمغني ص/٣٧ وشرح التصريح ٢٣١/١، والأشموني ٤٣٩/١

[٤] سورة الحجر الآية " ٧٨ ".

[٥] سورة البقرة الآية " ١٤٣ " .

[٦] سورة الجمعة الآية " ٢ ".

[٧] سورة الفرقان الآية " ٤٢ ".

[٨] سورة بني إسرا ئيل الآية " ٧٣ ".

[٩] سورة القصص الآية " ١٠ ".

[١٠] سورة الصافات الآية " ٥٦ ".

[١١] سورة الأعراف الآية " ١٠٢ ".

العمل، واللام التي بعدها هي لام الابتداء الفارقة بينها وبين إن النافية.

وإن كان الناسخ مضارعا فمجيئه بعد (إن) هذه أقلّ من الماضي الناسخ [١]ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم لما سمعوا الذكر﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿وإن نظنّك لمن الكاذبين﴾ [٣].

و لم يرد المضارع الناسخ بعد (إنْ) الخفيفة المهملة في القرآن إلا في الموضعين المذكورين كما ذكر الشيخ عضيمة [٤] إلا ما جاء في قراءة أبي ﴿وإني إخالك يا فرعون لمثبورا﴾ [٥].

والقياس على هذين النوعين من الماضي والمضارع الناسخين سائغ اتفاقا، كما يرى ابن هشام [٦]، ودعوى ابن هشام الاتفاق يبطله ما ذكره ابن مالك في المضارع الناسخ من أنه يحفظ، ولا يقاس عليه [٧]، وقد ردّ أبو حيان دعوى ابن مالك هذه فقال: ((ليست بشيء))[٨].

وإن كان الفعل ماضيا غير ناسخ فمجيئها بعد (إن) الخفيفة المهملة قليل نحو قول امرأة الزبير عاتكة بنت زيد العدوية مخاطبة قاتل زوجها:

شلّت يمينُك إنْ قتلت لمسلمًا حلّت عليك عقوبةُ المتعمّد [٩]

ومثله ما جاء في قراءة ابن مسعود ﴿إن لبثتم لقليلاً﴾ [١]، حكاها الأخفش في معانيه [٢]،

---

[١] انظر: أوضح المسالك لابن هشام ٣٦٨/١، والمغني ص/٣٧، وشرح الأشموني ٤٣٩/١، وشرح التصريح ٢٣١/١

[٢] سورة القلم الآية " ٥١ ".

[٣] سورة الشعراء الآية " ١٨٦ ".

[٤] انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥٢٠/١

[٥] انظر: الكشاف ٣٧٧/٢، والبحر المحيط ٨٤/٦، وهمع الهوامع ١٨٢/٢ــ ١٨٣

[٦] انظر: المغني ص/٣٧

[٧] انظر: شرح التسهيل ٣٧/٢

[٨] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٧٢/٣ - ١٢٧٣

[٩] سبق تخريجه، والشاهد في البيت مجيء الفعل الماضي غير الناسخ بعد (إنْ) الخفيفة من الثقيلة المهملة عن العمل، والدليل على أنها خفيفة من الثقيلة مجيء اللام بعدها في ثاني جزءي الفعل الناسخ، هذا عند البصريين، وعند الكوفيين (إنْ) نافية واللام بمعنى (إلا) أي ما قتلت إلا مسلما .

ومثله قول امرأة من العرب "والذي يحلف به إن جاء لخاطبا " [٣]، ومنه ما يحكى عن العرب وهو قول عمر لأبي موسى الأشعري" إنْ قنّعتَ كاتبك لسوطاً " [٤]، فـ (إنْ) في الأمثلة المذكورة عند البصريين مخففة من المثقلة متروكة العمل، واللام لام الابتداء الفارقة ،وقد وليها فعل ماضٍ غير ناسخ، وهو عند البصريين من القلة بحيث لا يقاس عليه، وخالفهم في ذلك الأخفش، ووافقه ابن مالك، فقد أجاز القياس على ما ورد من الشواهد التي جاء فيها إيلاء فعل ماضٍ غير ناسخ لـ (إن) الخفيفة متروكة العمل [٥].

قال ابن مالك: ((و أجاز الأخفش أن يقال: (إن قعد لأنا وإن كان صالحا لزيد، وإن ضرب زيد لعمراً، وإن ظننت عمرا لصالحا، صرّح بذلك كله في كتاب المسائل، وبقوله أقول لصحة الشواهد على ذلك نظما ونثرا))[٦]، وابن مالك يجيز في شرح التسهيل القياس على ما وصفه بالشذوذ في شرح الكافية الشافية، ثم إنه جعل المضارع الناسخ مما يحفظ ولا يقاس عليه، وجعل غير الناسخ ماضيا كان أم مضارعا مما يجوز القياس عليه [٧].

وأمّا مذهب الكوفيين فيما سبق ذكره وفيما يأتي فظاهر؛ لأنهم كما سبق أن ذكرت لا يجيزون تخفيف (إنّ) المشددة أصلا، وهي عندهم نافية، واللام بمعنى (إلا) فلهذا يعمّمون جواز دخولها على الأفعال كلها، ناسخة كانت أو غير ناسخة ماضيا أم مضارعا [٨].

وإن كان الفعل مضارعا غير ناسخ فمجيئه بعد (إن) الخفيفة المهملة أقلّ من الفعل الماضي

---

[١] الآية كما في المصحف (إن لبثتم إلا قليلاً) سورة الإسراء الآية " ٥٢ ".

[٢] انظر: معاني القرآن للأخفش ٦٤٠/٢، وكل من ذكر هذه القراءة من ا لنحاة عزوها إلى الأخفش انظر: شرح التسهيل ٣٧/٢، وشرح التصريح ٢٣٢/١، وهمع الهوامع ١٨٣/٢

[٣] في شرح التسهيل (٣٧/٢) ذكر ابن مالك أن المرأة تعني النبي صلى الله عليه وسلم.

[٤] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٧٣/٣، شرح ابن عقيل ٣٢٦/١، وهمع الهوامع ١٨٣/٢

[٥] انظر: شرح التسهيل ٣٧/٢، وا لمغني ص/٣٧، وأو ضح المسالك ٣٦٩/١، وارتشاف الضرب ١٢٧٤/٣، وشرح ابن عقيل ٣٢٦/١، وهمع الهوامع ١٨٣/٢

[٦] انظر: شرح التسهيل ٣٧/٢

[٧] انظر: شرح التسهيل ٣٧/٢، شرح الكافية الشافية ٢٢٣/١ــ ٢٢٤

[٨] انظر: شرح التسهيل ٣٤/٢، وارتشاف الضرب ١٢٧١/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٨٦/٤، وهمع الهوامع ١٨٣/٢

غير الناسخ؛ إذ لا مشابهة بينهما ومن ذلك قولهم: إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيّه[١]، ولندرته لا يقاس عليه إجماعا كما ذكر ابن هشام والشيخ خالد الأزهري والصبان [٢] إلا أن دعوى الإجماع تنتقض بإجازة الأخفش وابن مالك القياس على ما ورد من الشواهد والأمثلة عموما ماضيا أم مضارعا [٣].

وإذا دخلت (إن) الخفيفة المهملة على الأفعال الناسخة وغير الناسخة لزمت ما بعدها اللام فارقة بينها وبين النافية [٤]، فإن كان الفعل ناسخا سواء كان ماضيا أو مضارعا لزم أن تقع هذه اللام على الجزء الثاني من معمولي الناسخ شريطة ألاّ يكون خبر الفعل الناسخ في باب كان، وكاد، والمفعول الثاني في باب ظنّ منفيين [٥]،نحو قوله تعالى: ﴿إن كان وعد ربّنا لمفعولاً﴾ [٦] وقوله تعالى: ﴿وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم لمبلسين﴾ [٧]، وقوله تعالى: ﴿وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾ [٨] وقوله تعالى: ﴿وإن كادوا ليستفزّونك من الأرض﴾ [٩]،وقوله تعالى: ﴿وإن نظنّك لمن الكاذبين﴾ [١٠].

وإن كان الفعل غير ناسخ تلزم اللام معموله فاعلا كان أم مفعولا ظاهرا كان أم مضمرا منفصلا [١١] نحو: إن قعد لأنا، وإن قام لزيد، وإن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه، وإن ضربت لزيدا، وإن صحبت لمحمدا.

وهذا إن خيف التباس الإثبات بالنفي بحيث يصلح المقام لكل منهما، و لم توجد قرينة نحو:

---

[١] انظر: أوضح المسالك ٣٦٩/١، والمغني ص/٣٧، وشرح الأشموني ٤٤٠/١، وشرح التصريح ٢٣٢/١

[٢] انظر: المغني ص/٣٧، شرح التصريح ٢٣٢/١، وحاشية الصبان ٢٩٠/١

[٣] انظر: شرح التسهيل ٣٧/٢، وهمع الهوامع ١٨٣/٢

[٤] انظر: شرح الكافية للرضي ١٢٧٢/٣، وشرح التصريح ٢٣٢/١

[٥] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٧٢/٣، شرح التصريح ٣٢/١

[٦] سورة الإسراء الآية " ١٠٨ ".

[٧] سورة الروم الآية " ٤٩ ".

[٨] سورة الأعراف الآية " ١٠٢ " .

[٩] سورة الإسراء الآية " ٧ ".

[١٠] سورة الشعراء الآية "١٨٦ ".

[١١] انظر: شرح التصريح ٢٣٢/١

إن علمتك لفاضلا، فلو لم يصلح المقام للنفي جاز ثبوت اللام وحذفها لعدم الالتباس [١]، ومن ذلك قوله عليه السلام «وأيم الله إن كان خليقا للإمارة، وإن كان من أحب الناس إليّ» [٢]، وقول معاوية رضي الله عنه « إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين » [٣]، وقول عبد الله بن بسر «إن كنا فرغنا في هذه الساعة» [٤]، وكان حق الكلام فيما ذكر من الشواهد أن يكون باللام الفارقة، ولكنه لما كان المقام مقام الإثبات لا النفي تركت اللام جوازا استغناءً بالقرينة المعنوية.

الخلاصة أن للام بعد (إن) المخففة من المثقلة ثلاث حالات [٥]:

---

[١] انظر: شرح التسهيل ٢/٣٤، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص/٥٠ـ٥١

[٢] هذا جزء من الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه في عدة أبواب، وفي جميعها بذكر اللام مع (إن) الخفيفة من الثقيلة ماعدا موضعاً واحداً لم يذكر فيه اللام، ولا (إن) الخفيفة فقد ذكر في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب مناقب زيد بن حارثة، رقم الحديث (٣٧٣٠) ص/٣/١١٤٧، وفي كتاب المغازي باب بعث النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد رضي الله عنه في مرضه الذي توفى فيه رقم الحديث (٤٤٦٩) ٣/١٣٤٦، وفي كتاب الأيمان والنذور باب قول النبي صلى الله عليه وسلم " وأيم الله " رقم الحديث (٦٦٢٧) بلفظ " وأيم الله إن كان لخليقا للإمارة، وإن كان لمن أحب الناس إليّ، وإن هذا لمن أحب الناس إليّ بعده " (٤/٢٠٧٢ وذكر في كتاب المغازي، باب غزوة زيد بن حارثة رقم الحديث (٤٢٥٠) بلفظ " لقد كان خليقاً للإمارة، وإن كان من أحب الناس إليّ، وإن هذا لمن أحب الناس إلي بعده " وفي هذه الرواية شاهد واحد فقط، وهو قوله: " وإن كان من أحب الناس إليّ "، وأما قوله " لقد كان خليقا للإمارة) فلا شاهد فيه، وأما بقية الروايات فهي شاهد على ذكر اللام، وذكر اللام بعد (إن) الخفيفة من الثقيلة أكثر وأغلب حتى مع أمن عدم الالتباس، كما يظهر ذلك من الشاهد المذكور (٣/١٢٨٨)

[٣] هذا جزء من الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم " لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء " رقم الحديث (٧٣٦١) والحديث بتمامه " قال أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني حميد بن عبد ا لرحمن سمع معاوية يحدث رهطا من قريش بالمدينة، وذكر كعب الأحبار فقال: إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذي يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب " (٤/٢٢٩٥)

[٤] هذا من تعليقات البخاري ذكره في ترجمة باب التبكير إلى العيد في كتاب العيدين رقم الحديث (١٣) ورقم الباب (١٠) ١/٢٨٩

[٥] انظر: شرح التصريح ١/٢٣٢

الحالة الأولى: أن تكون واجبا ذكرها، وذلك إذا كانت (إن) مهملة، وكان مدخولها جملة اسمية، ولم يكن الخبر منفيا، والمقام يصلح للنفي والإثبات نحو (إنْ زيدٌ لقائمٌ) أو جملة فعلية وخبرها مثبت، والمقام يصلح للنفي، والإثبات نحو: (إن علمتك لفاضلا)

والحالة الثانية: أن تكون واجبا تركها، وذلك إذا كان خبر المبتدأ الواقع بعد (إن) الخفيفة المهملة منفيا نحو: إن زيد لا يقوم، وإن زيد لن يقوم، وكذلك يجب ترك اللام إن كان خبر الفعل الناسخ الواقع بعد (إن) منفيا نحو: إن كان زيد لا يقوم، وكذلك إن كان المفعول الثاني للفعل الناسخ الواقع بعد (إن) منفيا نحو: إن وجدت زيدا لا يقوم أو لن يقوم.

والحالة الثالثة: أن تكون جائزا ذكرها وتركها على السواء، وذلك في حالتين: في حالة الإعمال؛ لأن الإعمال يرفع التباس (إن) الخفيفة من الثقيلة بـ (إن) النافية نحو: إن زيدا قائم وإن شئت قلت (إن زيدا لقائم أو في حالة الإهمال إن كان المقام لا يصلح إلا للإثبات نحو قول الشاعر:

نحن أباةُ الضَّيم من آل مالكٍ وإن مالكٌ كانت كرامُ المعادنِ

ومنه ما مرّ من قول المصطفى صلى الله عليه وسلم «وإن كان من أحب الناس إليّ»، فقد روي الحديث بذكر اللام وتركه، ومثله ما قالته عائشة رضي الله عنها: «إن كنّا آل محمد نمكث شهرا ما نستوقد ناراً، إن هو إلا الماء والتمر »[1].

وبهذا نأتي إلى ختام حديثنا المتعلق بـ (إن) المخففة من المثقلة، وفيما يلي نتحدث عن تخفيف (لكن) وما يتعلق من الأحكام.

المطلب الرابع: (لكنّ) تخفيفها وحكمها إذا خففت، واختلاف العلماء في ذلك

ولما أن فرغنا من الحديث عن تخفيف (إنّ) المشددة المكسورة التي هي أم الباب، وكان التخفيف مانعا لها من العمل غالبا، نريد أن نتحدث عن حرف آخر من حروف هذا الباب يدخله التخفيف، فيبطل عمله، وهو (لكنّ) وإليكم ما جاء فيه.

أوّلاً: اختلاف العلماء في إلغاء (لكن) المخففة من المثقلة.

---

[1] هذا الحديث أخرجه الترمذي في جامعه في باب أحاديث عائشة وأنس وعلي وأبي هريرة، وحسنه، رقم الحديث (٢٤٧١) ص/٥٦٣، وأخرجه ابن ماجة في سننه في باب القناعة بذكر اللام (لنمكث) انظر: ابن ماجة ص/٦٠٥، رقم الحديث (٤١٤٤).

لقد اختلف العلماء في إلغائها على قولين:

القول الأول: وهو أنه لا يجوز إعمال (لكن) المخففة من المثقلة أصلا، بل يجب إبطال عملها ؛ لأنه لم يسمع من العرب إعمالها مخففة [١]،وإنما المسموع فيها الإهمال، كما في قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي في قوله تعالى: ﴿ولكنَّ الشياطينُ كفروا﴾ [٢] بتخفيف (لكنْ) ورفع ما بعدها بالابتداء والخبر[٣]، وكما جاء في قوله تعالى: ﴿ولكن الله قتلهم﴾ [٤]، وفي قوله تعالى: ﴿ولكنْ الله رَمَي﴾ [٥]بتخفيف (لكن) ، ورفع ما بعدها بالابتداء والخبر [٦].

ولأنها أشبهت الأفعال بزيادة لفظها على لفظ الفعل، فلما خففت وسكّن آخرها ضعف شبهها بالفعل، فبطل عملها [٧].

ثم إنّ عملها كان لأجل الاختصاص بالأسماء، فلما خففت زال اختصاصها بالأسماء؛ لأنها بعد التخفيف تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، فلما زال اختصاصها الذي كان موجبا لإعمالها وجب أن يبطل عملها [٨]، وإلى هذا القول ذهب الجمهور [٩]، وهو مذهب سيبويه والمبرد والفراء. قال سيبويه: ((و اعلم أنهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهبٌ ... لما خفّفها جعلها بمنْزلة لكن حين خففها)) [١٠]، لقد شبّه سيبويه (إنْ) المخففة من المثقلة المهملة من العمل بـ (لكن) المخففة من المثقلة، ولا ريب أن وجه الشبه يكون في المشبه به أقوى منه في المشبه، وفي هذا إشارة إلى أن عدم إعمال (لكن) المخففة من المثقلة أقوى من عدم إعمال (إن) المخففة، وقد رأينا فيما سبق أن (إن) المخففة من المثقلة جاز فيها الأمران: الإعمال بقلة والإهمال بكثرة.

---

[١] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٨٠، وهمع الهوامع ٢/١٨٨

[٢] سورة البقرة الآية " ١٠٢ ".

[٣] انظر: البحر المحيط ١/٤٩٥، والدر المصون ١/٣١٩

[٤] سورة الأنفال الآية " ١٧ ".

[٥] الآية السابقة .

[٦] انظر: الكشاف ٢/١١٩

[٧] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٨٠

[٨] انظر: همع الهوامع ٢/١٨٨، وحاشية الصبان ١/٢٩٤

[٩] انظر: البحر المحيط ١/٤٩٥، والدر المصون ١/٣١٩

[١٠] انظر: الكتاب ٢/١٣٩

قال المبرد: ((وقولك: لكنْ بمنزلة إنْ)) في تخفيفها وتثقيلها في النصب والرفع، وما يختار فيهما؛ لأنها على الابتداء داخلة)) [١]، وقال الفراء: ((للعرب في "لكن" لغتان تشديد النون وإسكانها، فمن شدَّدها نصب بها الأسماء، ولم يلها فَعَلَ ولا يَفْعَلُ، ومن خفف نونها، وأسكنها لم يعملها في شيء اسم ولا فعل)) [٢].

والقول الثاني: وهو أنه يجوز فيها الإعمال قياسا على إنْ وأنْ وكأنْ المخففات [٣]، فكما أنَّ (إنْ وأنْ وكأنْ) لم يخرجن بالتخفيف عما كنّ عليه قبل التخفيف، فكذلك (لكنْ) حالها مخففة كحالها مشددة، فإن كان ما بعد (لكنْ) المخففة اسما ظاهرا مرفوعا فإنه يعتبر خبرها، واسمها ضمير محذوف نحو: ما جاء بي زيد لكن عمرو، أي لكنّه (الجنائي) عمرو، ومثله قول الشاعر:

فلو كنتَ ضبِّياً عرفتَ قرابَتي ولكنْ زَنجيٌّ عظيمُ المشافرِ [٤]

والشاهد تخفيف (لكن) وإعمالها مخففة في ما بعدها كالمشددة، والتقدير: لكنك زنجي عظيم المشافر، وإن كان ما بعدها اسما منصوبا فإنه يعتبر مفعولا لفعل محذوف، وهذا الفعل المحذوف يكون في موضع خبر (لكن) واسمها ضمير الشأن والأمر محذوف نحو: ما ضرب زيد عمرا لكن خالدا، أي: لكنه ضرب خالدا.

وإن كان ما بعد (لكن) الخفيفة من الثقيلة اسما مجرورا فإنه يعتبر متعلقا بفعل محذوف موافق للفعل المذكور، وهذا الفعل المحذوف يكون في محل خبر (لكن) واسمها ضمير الشأن والأمر نحو: ما مرَّ بعمر ولكن خالداً أو لكن بخالد، فيكون التقدير: لكنه مرَّ بخالد [٥].

وهذا القول الثاني عزاه النحاة إلى يونس بن حبيب وإلى أبي الحسن الأخفش [٦]، فقد حكاه

---

[١] انظر: المقتضب ٥١/١

[٢] انظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٤/١، و٤٦٥

[٣] شرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢، وشرح المفصل ٨١/٨. وهمع الهوامع ١٨٨/٢

[٤] البيت للفرزدق في ديوانه ص/٣٧٩، ورواية الديوان بتشديد (لكن)، انظر: الكتاب ١٣٦/٢ والأصول ٢٤٧/١، والمغني ص/٣٨٤، وشرح المفصل ٨١/٨

[٥] انظر: شرح المفصل ٨١/٨، ١٠٦، ١٠٧

[٦] انظر: المغني ص/٣٨٥، وأوضح المسالك ٣٨١/١، وشرح الكافية ٣٩٢/٤، وارتشاف الضرب ١٢٧٤/٣

الأستاذ أبو علي الشلوبين عن أبي زيد السهيلي عن ابن الرماك [١] أن يونس أجاز إعمال (لكن) مخففة [٢]، وحكاه ابن مالك عن يونس وعن الأخفش أيضا [٣]، والذين جاؤوا بعد أبي علي الشلوبين وابن مالك اعتمدوا على قولهما في نسبة هذا القول إلى يونس والأخفش، إلا أن الذين حكوه عن يونس لم يَرَوْه في أصل كتاب، فقد ذكر أبو على الشلوبين أن السهيلي كان يقول: إنه لم يره هو في أصل كتاب، ولكنه عنده من حكاية ابن الرماك، وكذلك في نسبة هذا القول إلى الأخفش نظر ؛لأن كلام الأخفش في معانيه يعطيك دلالة قويّة على أن مذهبه لا يخرج عن مذهب الجمهور، قال الأخفش في قوله تعالى: ﴿وإن كان أصحاب الأيكة لظالمين﴾ [٤] ((ولكنَّها [٥] إنما وقعت على الفعل حين خفَّفَت،كما تقع (لكنْ) على الفعل إذا خففت، ألا ترى أنك تقول: لكن قد قال ذاك زيدٌ)) [٦].

فقد شبه الأخفش (إن) الخفيفة من الثقيلة في دخولها على الأفعال بـ (لكن) الخفيفة في دخولها عليها، ومن المعلوم أن (إن) الخفيفة من الثقيلة لا تدخل على الأفعال إلا في حالة إلغائها عن العمل لزوال اختصاصها بالأسماء، فكذلك (لكن) لما خففت زال اختصاصها بالأسماء، وصحّ دخولها على الأفعال، و لم تكن لتدخل على الأفعال لو لا أنها ألغيت عن عملها لزوال اختصاصها، ومن أجل ذلك أرى أن الأخفش مع الجمهور، فلم يبق ممن عزي إليه إعمال (لكن) مخففة إلا يونس إن صح ما حكي عنه، وهو مذهب ضعيف؛ لأنه إعمال لما لم يبق فيه موجب الإعمال وهو الاختصاص، فقد زال عنه بالتخفيف، ولهذا قال ابن مالك: ((ورأيهما[٧] في ذلك ضعيف)) [٨]

---

[١] هو عبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى أبو القاسم الأموي الأشبيلي النحوي المعروف بـ (ابن الرماك، كان أستاذا في العربية، أخذ عن ابن الطراوة، توفى سنة ٥٤١هـ، انظر: بغية الوعاة ٨٦/٢

[٢] انظر: التوطئة لأبي علي الشلوبين ص/٢٣٧- ٢٣٨

[٣] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢

[٤] سورة الحجر الآية " ٧٨ ".

[٥] الضمير يعود إلى (إن) الخفيفة من الثقيلة.

[٦] انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٩١/١

[٧] الضمير يعود على يونس والأخفش.

[٨] انظر: شرح التسهيل ٣٨/٢

ومذهب الإهمال هو المذهب القويّ عند أغلب النحاة، وأشهرهم، قال المالقي: ((لم يسمع لها عمل مع التخفيف عند أحد من النحويين)) [١]، وقال الرضي بعد أن حكى مذهب يونس والأخفش: ((و لا أعرف به شاهدا)) [٢]، وقال الشيخ خالد الأزهري: ((ما ورد عن يونس أنه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف)) [٣].

وأما ما يحتجّ به من بيت الفرزدق على إعمالها مخففة فغير صحيح ؛ لأنَّ (لكن) في بيت الفرزدق مشدّدة على ما يفهم من إنشاد سيبويه وغيره، وهي عاملة في اسمها المحذوف دل عليه السياق ،وحذف اسمها مشددة جائز، كما يرى الخليل وسيبويه ومن تبعهما إلا أن النصب أكثر في كلام العرب، فعلى حذف الاسم يكون التقدير "ولكنك زنجي"، وعلى ذكر الاسم يكون التقدير: ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي [٤]

وأمّا على صحة الاستدلال ببيت الفرزدق على أن (لكن) مخففة معملة فشاذ لا يقاس عليه، وقال المالقي: ألا ترى قوله تعالى: ﴿فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى﴾ [٥] أن من شدَّد (لكنَّ) من القراء أعملها فنصب ما بعدها، ومن خففها رفع ما بعدها، وليس في القراء من قرأ بالتخفيف مع النصب)[٦].

المطلب الخامس: أقسام (لكن) المخففة

(لكن) المخففة تنقسم إلى قسمين: مخففة من المثقلة، وخفيفة بأصل الوضع، وهي العاطفة[٧].

القسم الأول: الذي تكون فيه مخففة من المثقلة، وهي التي تهمل وجوبا، وتكون بعد

---

[١] انظر: رصف المباني ص/٣٤٧

[٢] انظر: شرح الكافية للرضي ٣٩٢/٤

[٣] انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢٣٥/١

[٤] انظر: الكتاب ١٣٥/٢ــ ١٣٦. والمغني ص/٣٨٤

[٥] سورة الأنفال الآية " ١٧ ".

[٦] انظر: رصف المباني للمالقي ص/٣٤٨

[٧] انظر: المغني لابن هشام ص/٣٨٥، ورصف المباني ص/٣٤٥، وقسّمها ابن يعيش إلى ثلاثة أقسام قسم للعطف والاستدراك، وقسم لمجرد الاستدراك، وذلك إذا كان مسبوقة بالواو، وقسم خفيفة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٨

التخفيف حرف ابتداء لمجرد الاستدراك يستأنف بعدها الكلام نحو: (إنَّما وكأنَّما وليتما)[١]. وقد كانت في حال تثقيلها من الحروف الناصبة للاسم والرافعة للخبر فلما خففت بطل عملها وجوبا، وصارت تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، كما مثلنا لذلك.

ويشترط في (لكن) الخفيفة من الثقيلة ما يلي:

ا- أن تقع بين كلامين متغايرين بحيث يكون ما قبلها نفيا نحو: ما جاءني زيد لكن عمرو جاءني، أو نهيا نحو:لا تضربْ زيدا لكن اضرب عمرا، أو يكون ما بعدها نفيا نحو: قام زيد لكن عمرو غير قائم، أو نهيا نحو: اضرب زيدا لكن عمرا لا تضربه، سواء كان التغاير لفظيا كما مرّ، أو معنويًا نحو: زيد مقيم لكن عمرو مسافر.

ب - أن يكون ما بعدها جملة اسمية كانت أو فعلية كما مرت الأمثلة[٢] .

والخفيفة من الثقيلة يجوز أن تكون مع الواو نحو قوله تعالى: ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين﴾ [٣]، وأن تكون بدونها [٤] نحو قول زهير:

إنّ ابنَ ورقاءَ لا تخشى بوادرُه لكن وقائعهُ في الحرب تُنتظَر [٥]

والمسبوقة بالواو تكون خفيفة من الثقيلة باتفاق،كما يدّعي الرضي [٦] سواء كان ما بعدها مفردا أو جملة، ولا تعتبر عاطفة؛ لأن العاطفة لا تدخل على العاطفة، ودعوى الاتفاق منتقض بما قال المالقي، وبما ذكر ابن هشام عن ابن أبي الربيع، فقد أجاز المالقي دخول حرف عطف على حرف عطف، ونقل ابن هشام عن ابن أبي الربيع زعمه أن المقرونة بالواو تكون عاطفة جملة على جملة، وأنه ظاهر قول سيبويه [٧].

وأمّا المجردة عن الواو إن وليها مفرد فهي عاطفة عند الجمهور، خلافا ليونس فإنه يعتبرها

---

[١] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٨، والمغني ص/٣٨٥، ورصف المباني ص/٣٤٧

[٢] انظر: التوطئة ص/١٩٧، وشرح الكافية للرضي ٣٩٢/٤

[٣] سورة الزخرف الآية " ٧٦ ".

[٤] انظر: المغني ص/٣٨٥، والجنى الداني ص/٥٨٩

[٥] البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص/٥٣، والمغني ص/٣٨٥، والجنى الداني ص/٥٨٩

[٦] انظر: شرح الكافية للرضي ٣٩٢/٤، ٤٤٨

[٧] انظر: رصف المباني ص/٣٤٦، والمغني ص/٣٨٥

مخففة من الثقيلة عاملة كالمشددة في جميع مواقعها وليست عاطفة سواء وليها مفرد أو جملة، وسواء كانت مقترنة بالواو أو مجردة عنها [١]، وقد صحّح أبوحيان والسمين الحلبي مذهب يونس، فذكرا "أنه لم يسمع من لسانهم (ما قام زيد لكن عمرو) وإن وجد ذلك فمن تمثيلاتهم، ولذلك لم يمثّل بها سيبويه إلا مع الواو، وهذا يدل على نفيه" [٢]، فإن وليتها جملة فقيل هي عاطفة، وهو ظاهر مذهب الزمخشري كما ذكر الرضي، وقيل هي مخففة من الثقيلة، وهو مذهب الجزولي، كما ذكر الرضي [٣]، وقد ذكرنا من قبل أن المخففة من الثقيلة لا تليها إلا جملة اسمية كانت أو فعلية، فإن وليها مفرد مرفوع فإنه يعتبر مبتدأ حذف خبره، أو خبرا حذف مبتدؤه، ولا بد من مراعاة المغايرة بين ما قبلها وبين ما بعدها، كما سبق ذكره، نحو (ما زيد قائما لكن عمرو) أي لكن عمرو قائم، أو لكن هو قاعد [٤].

هذا وقد تحذف النون من (لكن) المخففة من الثقيلة لالتقاء الساكنين في الضرورات الشعرية، نحو قول الشاعر:

فلستُ بآتيه ولا أستطيعُه ولاك اسقني إن كان ماؤُك ذا فضل [٥]

كان الأصل (ولكن اسقني) فلما حذفت النون صارت (لاك)، ومثل هذا الحذف لا يكون إلا في الشعر؛ لأنه إجحاف بالكلمة، والحذف لا يليق بمثله [٦].

والقسم الآخر: هو أن تكون حرف عطف، وهي حرف مستقل بأصل الوضع، كما يرى ابن هشام [٧]، وليست فرعا لـ (لكنَّ) المشددة دخلت في باب العطف، كما يفهم ذلك من كلام ابن يعيش حيث قال: "لما خففت (أي لكنّ) وأسكن آخرها بطل عملها إلا أن معنى الاستدراك باقٍ على حاله، ولذلك دخلت في باب العطف إذ كان حكمها أن تقع بين كلامين

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٤٤٨، والجنى الداني ص/٥٨٧ ــ ٥٨٨

[٢] انظر: البحر المحيط ١/٤٩٥، والدر المصون ١/٣١٩

[٣] انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٤٤٨

[٤] انظر: رصف المباني ص/٣٤٨

[٥] البيت من شواهد الكتاب منسوب إلى النجاشي ١/٢٧، والمنصف ٢/٢٢٩، والإنصاف ٢/٦٨٤، وشرح الكافية للرضي ٤/٣٩٤، ورصف المباني ص/٣٤٧

[٦] المنصف ٢/٢٢٩ - ٢٣٠

[٧] انظر :المغني ص/٣٨٥

متغايرين وهي في العطف كذلك" [١].

فالعاطفة حرف مستقل في بابه بخلاف الخفيفة من الثقيلة؛ فإنها فرع (لكن) المشددة، وليست حرفا مستقلاً [٢] إلا أنهما لتشابههما تجريان في بعض الأمور مجرى واحدا مثل مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا وإثباتا، سواء كان في اللفظ أو في المعنى، كما اشترطوا ذلك في المخففة من الثقيلة [٣] فيشترط في العاطفة ثلاثة شروط:

أ- أن يلزم ما قبلها نفيا أو نهيا نحو (لم يقم زيد لكن عمرو) و(لا تضرب زيدا لكن عمرا) فلا يجوز أن تقول: "جاءني زيد لكن عمر" إلا إذا اعتبرتها خفيفة من الثقيلة، وقدرت النفي بعدها أي (جاءني زيد لكن عمر لم يأت، وضربت زيدا لكن عمرا لم أضربه) [٤].

ب - أن يكون ما بعدها مفردا لا جملة نحو: ما جاءني زيد لكن عمرو، وما ضربت زيدا لكن عمرا، وما مررت بزيد لكن عمرو [٥]،وقال ابن الحاجب: ((وإنما يلزمها النفي ههنا؛ لأن المراد عطف المفرد ووضعها للمغايرة بين ما قبلها وما بعدها، والمفرد لا يكون نفيا؛ لأن النفي مخصوص بالجمل، وإذا وجب أن يكون إثباتا وجب أن يكون ما قبلها نفيا لتحصل المغايرة)) [٦] .

ج- ألا تكون مسبوقة بالواو ذكره ابن هشام، والمرادي عن الفارسي وقالا هذا مذهب الأكثرين، وقال قوم إنَّ (لكن) العاطفة لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو الزائدة، وذكر المرادي أن ابن عصفور صحّح هذا المذهب مستندا إلى تمثيل سيبويه والأخفش بـ (لكن) العاطفة مع الواو[٧]، فإن تجردت عن الواو ووليها مفرد فهي عند الجمهور عاطفة خلافا ليونس، كما أسلفنا،

---

[١] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٨٠

[٢] انظر: الجنى الداني صم ٥٨٧

[٣] انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٤٤٧

[٤] قال ابن السراج: ((أمّا إذا كانت عاطفة اسما مفردا على اسم لم يجز أن تقع إلا بعد نفي، ولا يجوز أن تقول: جاءني زيد لكن عمر، وأنت تريد عطف عمرو على زيد)) انظر: الأصول في النحو ١/٢٤٤، والتوطئة ص/١٩٧، وشرح المفصل ٨/١٠٦، وشرح الكافية للرضي ٤/٤٤٧

[٥] انظر: الأصول في النحو ١/٢٤٤، والمغني ص/٣٨٥، والدر المصون ١/٣١٩

[٦] انظر: شرح المقدمة الكافية ٣/٩٨٤

[٧] انظر: المغني لابن هشام ص/٣٨٦، والجنى الداني ص/٥٨٧

أمّا مع الواو في نحو (ما قام زيد ولكن عمرو) فقد ذكر ابن هشام فيه أربعة أقوال لأهل العلم:

الأول: أن الواو عاطفة مفردا على مفرد، وأن (لكن) غير عاطفة، وهذا مذهب يونس ،.

والثاني: أن الواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة ذكر كلها، وهذا مذهب ابن مالك.

والثالث: أن الواو زائدة لازمة و(لكن) هي العاطفة، وهذا مذهب ابن عصفور.

والرابع: أن (لكن) عاطفة و الواو زائدة غير لازمة، وهذا مذهب ابن كيسان [1].

وأما المجردة عن الواو إن وليتها جملة فهي المخففة من المثقلة، وهي مدار ما سبق في هذا المبحث.

المطلب السادس: (أنَّ) تخفيفها وحكمها إذا خففت، واختلاف العلماء في ذلك

ولما أن فرغنا من الحديث عما كان يتعلق بتخفيف (إنّ ولكنّ) اللتين كان التخفيف فيهما مانعاً لهما من العمل على سبيل الكثرة كما في (إن) المخففة أو على سيبل الوجوب، كما في (لكنْ) المخففة، نريد أن نتحدث عن تخفيف (أنّ) مفتوحة الهمزة التي كانت تعدّ فرعا لـ (إنّ) المكسورة عند سيبويه والمبرد وابن السراج وابن مالك وغيرهم، وهل المفتوحة المخففة في الإعمال والإهمال كالمكسورة المخففة أم لا ؟

لقد اختلف العلماء في هذا على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: وهو أنه إذا خففت (أن) المفتوحة المشددة فإنها لا تعمل شيئا، لا في ظاهر ولا في مضمر، سواء كان ضمير شأن محذوف أو ضميرا ليس للشأن، فتصبح عندهم بعد التخفيف حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية نحو: علمت أنْ زيد قائم، فقولنا: (علمت) فعل وفاعل، و(أن) مخففة من المثقلة ملغاة عن العمل لفظا وتقديرا، و(زيد قائم) جملة من المبتدأ والخبر سادّ مسد مفعولي (علمت) تقديره: علمت زيدا قائما، بمعنى: علمت قيام زيد؛ لأن معنى المصدرية باقية عليها مخففة كحالها مشددة، وإلى هذا المذهب ذهب الكوفيون [2].

وحجتهم في ذلك كما ذكر ابن يعيش هو أن إعمالها مشددة كان للمشابهة بينها وبين

---

[1] انظر: المغني لابن هشام ص/٣٨٦

[2] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨ /٧٤، وارتشاف الضرب ١٢٧٥/٣، والجنى الداني ص/٢١٩، والمغني ص/٤٧، وهمع الهوامع ١٨٤/٢

الفعل، فلما خففت زال شبهها بالفعل بنقص لفظها، فبطل عملها [١].

و هذا القول عزاه أبو علي الشلوبين وأبو حيان والمرادي والرضي والسيوطي إلى سيبويه فذكروا أنه أجاز أن تكون المفتوحة المخففة ملغاة لفظا وتقديرا كالمكسورة المخففة، وتصير حينئذ حرفا مصدريا لا تعمل شيئا [٢]، فإن صح ما عزوه إلى سيبويه فلعلّ ذلك عنده لفرعيتها عن المكسورة في العمل، وقد سبق أن ذكرنا أن مذهب سيبويه في المكسورة المخففة الإلغاء كثيرا والإعمال قليلاً [٣]، إلا أنه ظهر لي أن مذهب سيبويه في المفتوحة المخففة غير ما عزي إليه، فقد وجدنا في الكتاب ما يثبت أن مذهبه هو مذهب البصريين عامة فلا يجيز تخفيف (أنَّ) إلا على نيّة التثقيل مُضمِراً فيها الاسمَ.

قال سيبويه: ((و أمّا قوله عزّ وجلّ ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾ [٤] فعلى قوله أنّه الحمد لله ... ومثل ذلك ﴿وناديناه أنْ يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا﴾ [٥] كأنه قال جلّ وعزّ: وناديناه أنك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم ...، ومن قال: ﴿والخامسةُ أن غضبُ اللهِ عليها﴾ [٦] فكأنه قال: أنّه غضبُ الله عليها، لا تخففها في الكلام أبدا وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة مضمرا فيها الاسم، فلو م يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون في الشعر إذا اضطرُّوا بـ (كأن) إذا خفّفوا، يريدون معنى (كأنّ)، و لم يريدوا الإضمار، وذلك قوله: "كأن وريديه رشاء خُلبٍ [٧].

وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى (أنّ) فلما اضطررت إلى التخفيف فلم تضمر لم يغير ذلك أن تنصب بها كما أنك قد تحذف من الفعل، فلا يتغير عن عمله)) [٨]، فكلام سيبويه في

---

[١] انظر: شرح المفصل ٨ /٧٤

[٢] انظر: التوطئة ص/٢٣٥، وارتشاف الضرب ١٢٧٦/٣، والجنى الداني ص/٢١٩، وشرح الكافية للرضي ٧٣/٣، همع الهوامع ٢ /١٨٤

[٣] انظر: الكتاب ١٣٩/٢، ١٤٠

[٤] سورة يونس الآية " ١٠ " .

[٥] سورة الصافات الآية " ١٠٤، ١٠٥

[٦] سورة النور الآية " ٧ ".

[٧] الرجز لرؤبة انظر: في شرح التصريح ٢٣٤/١، وبلا نسبة في شرح المفصل ٨٢/٨، ٨٣، والإنصاف ١٩٨/١، والجنى الداني ص/٥٧٦، ورصف المباني ص/٢٨٦

[٨] انظر: الكتاب ١٦٣/٣- ١٦٤

النص المذكور واضح جلي على أن مذهبه هو أنَّ (أن) المفتوحة المخففة لا بد من عملها، وأنه إن وقع بعدها مرفوع، فإنما هو على أنه خبرها، والاسم مضمر، وهذا موافق لمذهب البصريين، ولا يوافق مذهب الكوفيين إطلاقا، بل إنه أجاز إعمالها مخففة في الاسم الظاهر إذا اضطرّ الشاعر إلى ذلك ،كما في بيت رؤبة، وقد ذكرناه [١]، وقد أجاز إعمالها في ضمير الشأن في قول الشاعر:

في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد عَلِمُوا أن هالكٌ كلُّ مَنْ يَحفَى ويَنْتَعِلُ [٢]

ومما يعطيك دلالةً قويةً على أن مذهب سيبويه هو عكس مذهب الكوفيين هو قوله: ((والدليل على أنهم إنما يخففون على إضمار الهاء أنك تستقبح (قد عرفت أن يقول ذاك) حتى تقول (أن لا) أو تدخل السين وسوف أو قد، ولو كانت بمنْزلة حروف الابتداء لذكرت الفعل مرفوعا بعدها، كما تذكره بعد هذه الحروف، كما تقول: إنما تقول ولكن تقول))[٣]، وكذلك قوله: ((وتقول: كتبتُ إليه أن لا تقولُ ذاك ... أما الرفع فعلى قولك: "لأنَّك لا تقولُ ذاك أو بأنك لا تقولُ ذاك)) [٤].

وقد استدلّ ابن مالك بما ذكرناه آنفا من نصوص الكتاب على إعمال (أن) المخففة من الثقيلة في الاسم المضمر عموما [٥]، وسيأتي مذهبه.

المذهب الثاني: وهو أن (أن) المفتوحة المخففة لا تلغى،كما تلغى (إن) المكسورة المخففة، وأنها تعمل، وإلى هذا المذهب ذهب البصريون عامة، وجمهور أهل العلم، ثم إنهم اختلفوا فيما إن كان عملها كالمشددة مطلقا أم مقيدا على أقوال أيضا:

القول الأول: أنها تعمل مطلقا في الاسم الظاهر والاسم المضمر من غير اضطرار ولا ضعف، نحو: علمت أن زيدا قائم، وعلمتُ أنك قائمٌ، وأحسب أنه ذاهبٌ، ولا يعرف بالتحديد

---

[١] لأنه اعتبر الكاف مضافة إلى (أن) المخففة، قال الأستاذ عبد السلام هارون في تحقيقه على الكتاب هامش رقم (١٦٤/٣) والشاهد فيه إعمال (أن) مخففة كإعمالها مشددة تشبيها بالفعل الذي تخفف، ولا يتغير عمله.

[٢] البيت للأعشي كما في الكتاب ١٣٧/٢، ٧٤/٣، ١٦٤، والتوطئة ص/٢٣٥، والخصائص لابن جني ٤٤١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٨

[٣] انظر: انظر: الكتاب ١٦٥/٣

[٤] انظر: الكتاب ١٦٦/٣

[٥] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤١/٢

من الذي تبني هذا المذهب من البصريين، فقد ذكر أبو حيان أن صاحب رؤوس المسائل نقل هذا القول عن البصريين[١]، وذكر الرضي أنه حكي بعض أهل اللغة إعمالها في المضمر في السعة، وأنها رواية شاذّة غير معروفة [٢]، وذكر السيوطي أنه مذهب طائفة من المغاربة، ولم يسمّهم [٣]، وقد وجدت في الأزهية من كلام الهروي [٤] ما يدل على أنه ممن يذهب إلى هذا القول إذ قال: ((فإذا وليها الاسم فلك فيه وجهان، أحدهما: أن تنصبه على نية تثقيلها كقولك: علمت أنْ زيدا قائم، تريد أن زيدا قائم)) [٥]، ومثله قول الشاعر:

فلو أنْكِ في يومِ الرخاءِ سألتِني فراقَكِ لم أبخَلْ وأنتِ صديقُ [٦]

وقال الآخر:

بأنكَ ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ وأنكَ هُناكَ تكونُ الثِّمَالا [٧]

و(أن) في ثلاث مواضع من البيتين خففت على نية التثقيل، وأعملت عملها مشددة، ولا يستبعد أن يكون لكلام الهروي مستند ومرجع في كلام سيبويه الذي ذكرناه، ومثّلنا له من قبل، وهو إعمالها مخففة في الضمائر على نية التثقيل، غير أن سيبويه لم يجز إعمالها في الاسم الظاهر إلا في الاضطرار [٨].

والقول الثاني: أنها تعمل في المضمر المحذوف عموما، ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن

---

[١] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٧٥/٣

[٢] انظر: شرح الكافية للرضي ٣٨٦/٤

[٣] انظر: همع الهوامع ١٨٤/٢

[٤] الهروي هو محمد بن على من علماء القرن الرابع، وله في كتابه هذا تفردات وآراء تستحقُّ النظر .

[٥] انظر: الأزهية للهروي ص/٦١

[٦] البيت بلا نسبة في كتب النحو، انظر: الأزهية ص/٦٢، والإنصاف ٢٠٥/١، والجنى الداني ص/٢١٨، وشرح الكافية للرضي ٧٣/٣، ٣٨٦/٤ ،و المغني ص/٤٧،و شرح الأشموني ٤٤٠/١

[٧] البيت معزو إلى كعب بن زهير في كتاب الأزهية ص/٦٢، وليس في ديوانه، ومعزو إلى جنوب أخت عمر وذي الكلب في شرح التصريح ٢٣٢/١، ومعزو إليها وإلى عمرة بنت العجلان بن عامر بن بر الهندلية في شرح شواهد المغني للسيوطي ١٠٦/١، وبلا عزو في شرح الإنصاف ٢٠٧/١، وشرح الكافية للرضي ٣٨٦/٤، وارتشاف الضرب ١٢٧٥/٣

[٨] انظر: الكتاب ٣ /١٦٣ ــ ١٦٦

والأمر، ولا يكون اسمها المضمر ملفوظا به إلا في الضرورة، ولا يكون خبرها إلا جملة.

وإلى هذا القول ذهب ابن مالك وابن هشام [١]، وذكر السيوطي في الهمع أن هذا مذهب الجمهور، لكن على سبيل الجواز، وسيأتي ما يخالف ما عزاه السيوطي إلى الجمهور، وفي الكتاب من كلام سيبويه ما يؤيّد هذا القول أيضا، حيث إنّ سيبويه قدّر الضمائر عامة في جميع ما أورد من الأمثلة، و لم يشترَطْ أن يكون ضميرا من نوع مخصوص، إلا أنه قدّر أن يكون ذلك على نية التثقيل، كما أسلفناه في التمثيل [٢].

ولا يفوتنا أن ننبّه إلى أن أصحاب هذا القول لا يختلفون مع جمهور البصريين إلا في تعميم الضمائر التي تقدّر اسما لـ (أن) المخففة، ولا يخصّونه بضمير الشأن، أما أن يكون خبرها جملة اسمية أو فعلية وغير ذلك من الشروط التي تشترط في الجملة، فلا خلاف بينهم.

والقول الثالث: أنها لا تعمل إلا في ضمير الأمر والشأن المحذوف وجوبا، ولا تعمل في غير ضمير الشأن إلا شذوذا أو اضطرارا، وإلى هذا القول ذهب ابن الحاجب والرضي وابن يعيش وابن عقيل والمالقي والحطّاب وغيرهم [٣]، وذكر الأهدل أن هذا هو مذهب الجمهور [٤]، وقد سبق أن ذكرنا أن السيوطي عزا إلى الجمهور جواز الإعمال في مضمر لا مظهر [٥]، وأن كلامه يوافق مذهب ابن مالك وابن هشام، ويخالف مذهب أكثر أهل العلم لذلك أرى أن فيما عزاه إلى الجمهور نظر ؛ لأن أكثر أهل العلم قالوا: "إنّ (أنْ) المخففة لا تعمل إلا أن يكون اسمها ضمير الشأن المحذوف وجوبا.

وخلاصة القول في مذهب البصريين عامة ما عدا الهروي في أحد قوليه أنّ (أن) المفتوحة المخففة تلغى عن العمل ظاهرا مع وجوب إعمالها تقديرا في ضمير الشأن على رأي الأكثرين، وفي الضمائر عموما على رأي ابن مالك وابن هشام، وهذا هو معنى قول ابن السراج والزمخشري

---

[١] انظر: شرح التسهيل ٢/٤٠، ٤١، وشرح الكافية الشافية ١/٢٢٠، والمغني ص/٤٧، وأوضح المسالك ١/٣٧٠

[٢] انظر: انظر: الكتاب ٣/١٦٣ــ ١٦٦

[٣] انظر: شرح المقدمة الكافية ٣/٩٧٣، شرح الكافية للرضي ٣/٧٣، ٣٨٦، وشرح المفصل ٨/٧٢، وشرح ابن عقيل ١/٣٢٧، ورصف المباني ص/١٩٦، وشرح الأشموني ١/٤٤٠ ،والكواكب الدرية ص/١٦٦

[٤] الكواكب الدرية ص/١٦٦

[٥] انظر: همع الهوامع ٢/١٨٥

وأبي علي الشلوبين أنّ (أن) المفتوحة المخففة تلغى عن العمل كالمكسورة المخففة [١]، وقال الأستاذ أبو علي: ((هذا [٢] معنى الإلغاء عند الجمهور في المفتوحة بخلاف المكسورة فإنها ملغاة لفظا وتقديرا)) [٣] وقال الرضي: ((هذا هو المشهور من مذهب القوم أعني إعمال المفتوحة تقديرا في حال إلغائها لفظا)) [٤]،وقال ابن يعيش شارحا قول الزمخشري: [وتخفّفان فيبطل عملهما] يريد ظاهراً، إلا أن المفتوحة لا يبطل عملها بالكلية، فإذا ألغي عملها في الظاهر كانت معملة في الحكم والتقدير)) [٥]، ومما سبق تبيّن لنا أن (أن) المخففة في إعمالها على الشكل المذكور تشبه العوامل المعلّقة عن العمل لفظا لا تقديرا، كما كان ذلك في باب أفعال القلوب المعلقة عن العمل لفظا لا تقديرا، هذا ما يفهم من كلام ابن مالك والأشموني حيث قالا معلّلين إبقاء عملها في المنويّ دون الملفوظة به: ((لتكون بذلك عاملة كـ لا عاملة)) [٦] أي عاملة في التقدير، وغير عاملة في اللفظ.

المذهب الثالث: أنه يجوز إعمالها مخففة في الاسم الظاهر مطلقا، ويجوز إهمالها كالمكسورة، فعلى الإعمال تقول: علمت أن زيدا قائم، وعلى الإهمال تقول: علمت أن زيد قائم، وهذا المذهب معزوّ إلى أبي موسى الجزولي عزاه إليه الرضي [٧]، ولم أجد في شرح المقدمة الجزولية ما يثبت ما عزاه إليه الرضي، غير أن أبا علي الشلوبين ذكر في شرحه على المقدمة الجزولية نقلا عن سيبويه ((ولو قال قائل:إن الإلغاء فيها كالإلغاء في المكسورة لكان قولاً)) [٨] وظاهر ما قاله أبو

---

[١] قال ابن السراج في الأصول (١/٢٣٥) ((اعلم أنَّ (إنَّ وأنَّ) تخففان، فإذا خففتا فلك أن تعملهما، ولك أن لا تعملهما ... والأقيس في (أن) أن يرفع ما بعدها إذا خففت)) وقال الزمخشري في المفصل ص/٣٥٣، ((وتخففان فيبطل عملهما، ومن العرب من يعملهما " وقال أبو علي الشلوبين في التوطئة ص/٢٣٤ ((وأن المفتوحة تخفف وتشدد، وهي في خفتها إما ملغاة عما ظهر بعدها وهو الأكثر، وإما معملة فيه)) .

[٢] إشارة إلى إلغاء (أن) المخففة عن العمل في اللفظ مع وجود عمله في التقدير.

[٣] انظر: التوطئة ص/٢٣٥

[٤] انظر: شرح الكافية للرضي ٣/٧٣

[٥] انظر: شرح المفصل ٨/٧٣

[٦] انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٢٢٠، وشرح الأشموني ١/٤٤٣

[٧] انظر: شرح الكافية للرضي ٣/٧٢

[٨] انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٧٩٧، وهذا النص الذي عزاه أبو علي الشلوبين عير موجود في

علي الشلوبين في التوطئة يشير إلى هذا المذهب قال: ((أنَّ المفتوحة تخفّف وتشدّد، وهي في خفتها إمّا ملغاة عما ظهر بعدها وهو الأكثر، وإمّا معملة فيه، فالمعملة كالمثقلة لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر، نحو: يعجبني أن زيدا قائم)) [١]، وكلام أبي على الشلوبين وإن كان يحمل في ظاهره إشارة إلى المذهب المذكور، وهو جواز الإلغاء والإعمال في الاسم الظاهر إلا أنه فسّر إلغاء المفتوحة بأنه إلغاء عن العمل في اللفظ دون التقدير [٢]، وقد ذكرناه من قبل.

المطلب السابع: أسباب وأسرار إعمال (أن) المفتوحة المخففة دون المكسورة المخففة.

ولما أن تقرّر أنَّ أن المفتوحة المخففة يبقى عملها عند الجمهور على التفصيل الذي سبق ذكره، وأن المكسورة المخففة لا يبقى عملها في الأكثر والأغلب، فإن ذلك لأسباب وهي:

١- أن المفتوحة المخففة أشبه بالفعل من المكسورة المخففة ؛ لأن الأولى تشبه من الفعل (عضّ) مقصودا به الماضي أو الأمر، والأخرى لا تشبه من الفعل إلا الأمر، نحو (جدَّ) لذلك أؤثرت المفتوحة ببقاء عملها مخففة دون المكسورة [٣].

٢- أن طلب المفتوحة لمعمولها يكون من جهتين من جهة الاختصاص، ومن جهة اتصالها بما بعدها؛ إذ هي جزء لا يتجزأ مما بعدها بخلاف المكسورة؛ فإن طلبها لما بعدها من جهة الاختصاص فقط، ومن ثم بطل عملها غالبا لفظا وتقديرا، وبقي عمل المفتوحة ولو في التقدير [٤].

٣- أن المكسورة المخففة لو أهملت عن العمل لأمكن أن يتحوّل ما بعدها إلى أصله وهو المبتدأ والخبر؛ لأنها دخلت في الأصل على المبتدأ والخبر، بخلاف المفتوحة المخففة؛ فإنها لشدة ارتباطها بمعمولها لا توجد إمكانية تحوّل ما بعدها إلى المبتدأ والخبر لو أهملت، وإن كانت هي أيضا داخلة على المبتدأ والخبر؛ لأنها تحيل معنى الجملة إلى الإفراد [٥].

الكتاب، كما ذكره محقق المقدمة الدكتور تركي العتيبي في الهامش رقم (١) ٢/٧٩٧

[١] انظر: التوطئة ص/٢٣٤

[٢] انظر: التوطئة ص/٢٣٥

[٣] انظر :شرح الكافية الشافية ١/٢١٩ - ٢٢٠، شرح الأشموني ١/٤٤٢ - ٤٤٣

[٤] انظر: شرح الكافية الشافية ١/٢٢٠، وشرح الأشموني ١/٤٤٣

[٥] انظر: المقتضب ٢/٣٦١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٧٣

٤ـ وقيل إن اتصال المكسورة باسمها وخبرها اتصال واحد، وهو اتصال العامل بالمعمول، واتصال المفتوحة بما بعدها اتصالان، اتصال العامل بالمعمول، واتصال الصلة بالموصول، فلما قوي اتصال المفتوحة بما بعدها و لم يكن بدّ من إعمالها، أعملوها في ضمير الشأن المقدّر المحذوف بخلاف المكسورة ؛ فإنه لما ضعف اتصالها بما بعدها، جاز أن تفارق العمل إذا خففت، وتصير عندئذٍ حرف ابتداء [١].

وذكر ابن الحاجب أنه لّما جاز إعمال إن مع تخفيفها من غير شذوذ، فإعمال المفتوحة المخففة أجدر ؛ لأن شبهها بالفعل أقوى من حيث إنّ لها معنى مخصوصا بالأفعال، والمكسورة ليس لها معنى مخصوص غير التأكيد الذي هو معنى الزوائد كلها [٢].

أسباب إعمال المفتوحة المخففة في ضمير الشأن المقدر دون غيره من الضمائر

وإنما أعملت (أنّ) المفتوحة المخففة في ضمير الشأن المقدر دون غيره من الضمائر لأسباب منها ما سبقت الإشارة إليه من قبل،ومنها ما نذكره فيما يلي:

أولاً: أنه كان تخفيف (أنَّ) سببا لضعف العمل، وهي بالعمل أجدر لما ذكرنا من الأسباب من قبل، فلكي لا تفقد عملها بالكلية أعملت في ضمير الشأن المقدر [٣] الذي يصلح لأن تفسّره الجملة الواقعة بعد (أن) المخففة من المثقلة، أما غير ضمير الشأن فلا يصلح لأن تفسّره الجملة التي بعد (أن) المخففة إذ لا يصحّ أن تقول: عملت أنك زيد قائم، بينما يصحّ أن تقول: علمت أنه زيد قائم.

ثانياً: ذكر الرضي أن المفتوحة الملغاة ظاهرا إنما أعملت في ضمير شأن مقدر؛ ليحصل بينها وبين الجملة التي تليها رابط مقدّر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم؛ لأنه يكون لها باسمها

---

[١] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٨، والصفوة الصفية ٧٠/١/٢

[٢] كلام ابن الحاجب يدل على أن للمفتوحة المخففة معنى مخصوصا بالأفعال ليس ذلك للمكسورة المخففة، وقد عرفنا من قبل أنهما في الدلالة على معنى التأكيد أو التحقيق سواء، وقد حاولت فهم ما يقصده ابن الحاجب، فما وجدت فيما سبق من كلامه ولا فيما لحق شيئاً يشير إلى هذا المعنى الزائد، ويبدو لي - والله أعلم - أن ذلك يرجع إلى كون (أن) المفتوحة المخففة مطلوبة للأفعال التي تسبقها دون المكسورة، انظر: كلام ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٩٧٣/٣

[٣] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٨

ارتباط، ولاسمها بالخبر ارتباط، فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط، وإنما طلبوا الارتباط اللفظي بينهما؛ لوجود ارتباط معنويّ بينهما، وذلك أنها حرف موصول، وهي مع صلتها في تقدير المفرد أي المصدر إذ هي حرف مصدري، فكأنَّ (أنّ) وحدها بعض حروف ذلك المفرد، بخلاف المكسورة ؛ فإنها مع ما بعدها ليست بتقدير المفرد [١].

ثالثا: أن العرب أدخلوا على المفتوحة المخففة الأفعال التي تقتضي اسمين كأفعال القلوب، ولم يدخلوها على المكسورة المخففة، ولولا إعمال المفتوحة المخففة في ضمير شأن مقدر لما كان يصحّ أن تدخل عليها الأفعال المقتضية لاسمين، وعلى ذلك فإنهم يقولون: علمت أن قد قام زيد، ولا يقولون: علمت إن قام زيد [٢].

المطلب الثامن: أحكام (أن) المخففة من المثقلة من حيث نوعية الأفعال التي تكون قبلها ،و نوعية الجملة التي تكون بعدها.

ولما ثبت أنّ (أن) المفتوحة المخففة تلغى عن العمل لفظا لا تقديرا، ولا يكون عملها إلا في الضمير المحذوف سواء كان ضمير شأن أو غيره على التفصيل الذي سبق ذكره، نريد أن نتحدّث عن أحكامها الأخرى حيث إنها تكون معمولة لما قبلها من الأفعال، وتكون أيضا عاملة فيما بعدها، وما بعدها قد تكون جملة اسمية، وقد تكون جملة فعلية، والجمل التي تليها تحتاج إلى فاصل، وقد لا تحتاج إليه، وفيما يلي نتحدث عن هذه الجوانب، فنذكر أولاً الأفعال التي تدخل على (أن) المخففة، ثم نتبعها بذكر نوعية الجمل التي تلي (أن) المخففة من المثقلة،

أوّلاً: نوعية الأفعال التي تدخل على (أن) المخففة المفتوحة:

لقد عرفنا فيما مضى أن (أنَّ) المشددة مفتوحة الهمزة كـ (إنَّ) المشددة مكسورة الهمزة في التأكيد والتحقيق، وأنها تكون معمولة لما قبلها، فينبغي أن يكون الفعل الداخل عليها مطابقا لها في المعنى ،بأن يكون من أفعال العلم واليقين ونحوهما مما يودّي معنى الثبوت والاستقرار، والمفتوحة المخففة في ذلك كالمفتوحة المشدّدة، فلا يدخل عليها من الأفعال إلا ما كان يدخل على المشدّدة

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ٧٣/٣

[٢] هذا ما فهمته من كلام ابن الحاجب في كتابه شرح المقدمة الكافية ٩٧٣/٣. يعنى أن المفتوحة المخففة مطلوبة من الأفعال التي تدخل عليها خاصة من الأفعال التي تطلب اسمين من المبتدأ والخبر، وهي أفعال القلوب ؛ لأنها وما في حيّزها تسدّ مسدّ مفعولي الفعل القلبي، ومن ثم احتيج إلى إعمالها في ضمير شأن مقدر، أمّا المكسورة المخففة فلا تكون مطلوبة من الأفعال التي قبلها، بل لا تدخل عليها الأفعال، أمّا دخول أفعال القلوب عليها فمشروط بوجود اللام في خبرها.

المفتوحة [١].

فإن كان الفعل الداخل عليها من باب العلم واليقين الصريحين فإنَّ (أَنْ) التي تليه مخففة من المثقلة، وليست الناصبة للمضارع [٢] نحو: قوله تعالى: ﴿علم أن سيكونُ منكم مرضى﴾ [٣] وقوله تعالى: ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شيء من فضل الله﴾[٤]، قال سيبويه: ((قد علمت أن لا يقولُ ذاك وقد تيقّنتُ أن لا تفعلُ ذاك، كأنه قال: أنَّه لا يقول، وأنَّكَ لا تفعل))، ثم قال: ((وليست (أن) التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع؛ لأنّ ذا موضع يقين وإيجاب)) [٥].

وإن كان الفعل الداخل عليها من باب أفعال الظنّ والمحسبة نحو: ظننت، وحسبت، خلت، ورأيت، فإنَّ (أن) بعده تكون على وجهين: أن تكون ناصبة للفعل المضارع، وأن تكون مخففة من المثقلة الناصبة للاسم، نحو (ظننتُ أن لا تقومَ، وأن لا تقومُ) و(حسبت أن لا يذهبَ زيد، وأن لا يذهبُ زيد) برفع الفعل الواقع بعد (أن) على أنها خفيفة من الثقيلة، والظن والحسبان بمعنى العلم، وبنصب الفعل الواقع بعدها على أنها ناصبة للمضارع، وليست خفيفة من الثقيلة [٦]، وعلى ذلك قرئ قوله تعالى: ﴿ وحسبوا أن لا تكون فتنة ﴾ [٧] وقوله تعالى: ﴿ أ فلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً ﴾ [٨] رفعاً ونصباً، فمن رفع فيهما قدّر (أن) خفيفة من الثقيلة، و(لا)

---

[١] انظر: الإيضاح للفارسي ص/١٢٩، وشرح المقدمة الجزولية ٧٩٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٨

[٢] انظر: الإيضاح ص/١٢٩، شرح المفصل ٧٧/٨

[٣] سورة المزمّل الآية " ٢٠ ".

[٤] سورة الحديد الآية " ٢٩ ".

[٥] الكتاب ١٦٥/٣ - ١٦٦

[٦] انظر: الكتاب ١٦٦/٣، والإيضاح للفارسي ص/١٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٨

[٧] سورة المائدة الآية " ٧١ " قراءة الكوفيين وأبي عمرو حمزة والكسائي برفع النون (تكونُ)، وقراءة أهل الحرمين وعاصم وابن عامر بنصب النون (تكون) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٢/٢، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١٤٨/١، والبحر المحيط ٥٤٢/٣

[٨] سورة طه الآية " ٨٩ " .قراءة الجمهور برفع (يرجعُ، وقراءة أبي حيوة بنصب (أن لا يرجعَ) انظر: البحر المحيط ٢٥٠/٦،وقال أبو البقاء: النصب ضعيف لأن الفعل الواقع قبل (أن) فعل اليقين، انظر: التبيان (١٩١/٢) وقال أبو عبيدة: ((مجازه أنه لا يرجع إليهم قولاً، ومن لم يضمر الهاء نصب أن لا يرجعَ)) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٤/٢

عوض عما حذف فاصلة بينها وبين الفعل، ومن نصب فيهما جعلها ناصبة للفعل المضارع، و(لا) ليست عوضا، ولكنها في حالتي الرفع والنصب نافية [١] .

وإن كان الفعل الداخل عليها غير ما ذكر، كأن يكون من أفعال الطمع أو الإشفاق أو الخوف أو الرجاء أو الإرادة، فلا تقع بعدها إلا (أن) الخفيفة الناصبة للأفعال ؛ لأنَّ (أرجو، أطمع، وعسى، وأخاف وأخشى، وأشتهي، وآمل) أفعال يجوز أن يتحقق ما بعدها، وأن لا يتحقق، فلا يليق بهذا المقام إلا الناصبة للأفعال، أمّا الخفيفة من الثقيلة التي في التأكيد كحالها مشددة فإنها لا تليق بهذا المقام إلا على سبيل الاستقرار والثبوت عند المتكلم " [٢].

قال سيبويه: (ولو قال رجل: أخشى أن لا تفعلُ، ويريد أن يخبر أنه يخشى أمرا قد استقرّ عنده أنه كائن، جاز، وليس وجه الكلام)) [٣] ومن الأمثلة على ما ذكر قوله تعالى: ﴿يريد الله أن يخفّف عنكم﴾ [٤] وقوله تعالى: ﴿والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين﴾ [٥]، وقوله تعالى: ﴿نخشى أن تصيبنا دائرة﴾ [٦]، وقوله تعالى: ﴿عسى الله أن يأتيني بهم جميعا﴾ [٧]

ثانياً: نوعية الجمل التي تكون بعد (أن) المخففة من المثقلة

سبق أن قلنا إنّ (أن) المفتوحة المخففة من المثقلة تلغى عن العمل ظاهرا مع وجوب تقدير إعمالها في ضمير الشأن، ولا يكون خبرها مفردا إلا ما شذّ وندر، ويكون خبرها جملة، وهي إمّا اسمية لا تحتاج إلى الفواصل، أو فعلية لا تستغني عنها، والفواصل متنوّعة، وسنتناول هذه الجوانب في السطور القادمة.

فإن وقعت بعد (أن) المذكورة جملة اسمية، فلا تحتاج إلى فاصل لمجيئها على مقتضى القياس[٨]، إلا أنه قد تتصدر الجملة الاسمية بحرف النفي أو بأداة شرط أو بـ (ربَّ)

---

[١] انظر: الأزهية للهروي ص/٦٥، وشرح المفصل ٧٧/٨، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١٤٨/١، والتبيان للعكبري ١٩١/٢، والجنى الداني ص/٢٢٠

[٢] انظر: الكتاب ١٦٧/٣، والأزهية ص/٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٨

[٣] انظر: الكتاب ١٦٧/٣

[٤] سورة النساء الآية " ٢٨ ".

[٥] سورة الشعراء الآية " ٨٢ " .

[٦] سورة المائدة الآية " ٥٢ ".

[٧] سورة يوسف الآية " ٨٣ ".

[٨] معنى (مقتضى القياس) هو مجيء جملة ذات مبتدأ وخبر بعد (أن) المفتوحة المخففة كمجيئها بعد (أن) المفتوحة المشددة، انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢٣٢/١، وشرح المفصل ٧٤/٨، وارتشاف الضرب

أو بـ (كم)، وهذه لا تعدّ فواصل؛ لأنها لم تدخل على الجملة الاسمية للتعويض، كما دخلت على الجملة الفعلية، وإنما تدخل على الجملة الاسمية، لما يقصده المتكلم من المعاني المخصوصة من النفي أو الشرط أو التنكير أو الاستفهام لإصلاح اللفظ لا لغرض الفصل، ومن ثم نجد من النحاة من يعبّر هذا بقوله: ((وقد تأتي مجردة ...، وقد تأتي مصدرة)) [١] يعني مجردة من المعاني المذكورة، أو مصدرة بواحدة من تلك المعاني التي هي في الظاهر كالفواصل، وليست هي من الفصل في شيء، وإنما اختاروا التعبير المذكور تفرقةً بين ما يدخل للفصل على الجملة الفعلية تعويضا، وبين ما يدخل على الجملة الاسمية لإصلاح اللفظ، ولطلب المعنى له، وإذا عرفنا هذا فلنعد إلى ما كنا نحن بصدده، وهو أن الجملة الاسمية الواقعة بعد (أن) المفتوحة المخففة قد تكون مجردة نحو (علمت أن زيد قائم) ومنه قوله تعالى: ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله ربّ العالمين﴾ [٢]، ومثله قول الشاعر: (من البسيط)

في فتيةٍ كسيوفِ الهند قد علِمُوا أنْ هالكٌ كلُّ مَن يحفَى وينتعلُ [٣]

وقد تكون مصدرة بـ (لا) نحو (علمت أن لا شيء لك)، ومنه قوله تعالى: ﴿فاعلموا أنما أنزل بعلم الله وأن لا إله إلا هو﴾ [٤]،أو بأداة شرط نحو: علمت أنْ مَنْ يضربك أضربه، ومنه قوله تعالى: ﴿وقد نزّل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله﴾ [٥]، أوبـ (ربَّ) نحو قوله: تيقنتُ أنْ رُبَّ امرئٍ خِيلَ خائناً أمينٌ وخوانٍ يُخالُ أميناً [٦]

١٢٧٦/٣، والصفوة الصفية ٧٠/١/٢، وهمع الهوامع ١٨٥/٢

[١] انظر :شرح التسهيل ٤١/٢، شرح الكافية للرضي ٣٨٧/٤

[٢] سورة يونس الآية " ١٠ ".

[٣] انظر: البيت للأعشي في ديوان ص/١٤٧، ورواية الديوان تختلف وهي كما يأتي (أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل) وهو من شواهد الكتاب ١٣٧/٢، انظر: المقتضب ٩/٣، والمقتصد ٤٨٣/١، والتوطئة ص/٢٣٥، وشرح المفصل ٧٤/٨، والأزهية ص/٦٤، ورصف المباني ص /١٩٦، وشرح التسهيل ٤١/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٢٠/١

[٤] سورة هود الآية " ١٤ ".

[٥] سورة النساء الآية " ١٤٠ ".

[٦] البيت غير منسوب إلى قائله، انظر: شرح التسهيل ٤٢/٢، وارتشاف الضرب ١٢٧٦/٣، وهمع الهوامع ١٨٦/٢

أو بـ (كم) نحو: (علمتُ أنْ كَمْ غلامٍ لي) [١].

وإن كانت الجملة بعدها فعلية، فإن منها ما لا يحتاج إلى فاصل، ومنها ما يحتاج إلى فاصل، والفعلية التي لا تحتاج إلى فاصل تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: أن يكون جملة فعلية فعلها جامد، نحو قوله تعالى: ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ [٢]، وقوله تعالى: ﴿وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم﴾ [٣].

القسم الثاني: أن تكون جملة فعلية فعلها متصرف مقصود به الدعاء، إما بخير نحو قوله تعالى: ﴿نوديَ أن بُورِكَ مَن في النّارِ ومن حولها﴾ [٤]، وإما بشرّ نحو قوله تعالى: ﴿والخامسةُ أن غَضِبَ الله عليها﴾ [٥] بتخفيف (أنْ)، وجعل (غضب) فعلا ماضيا [٦].

وهذان القسمان لا يحتاجان إلى فاصل [٧]، أمّا القسم الأول فإنه لجموده كالاسم الذي لا يحتاج إلى فاصل، أو لتعذّر دخول الفاصل عليه، أو لعدم الحاجة إليه، وهي عدم الالتباس بـ (أن) الناصبة إذ لا تدخل على فعل غير متصرف [٨] وأما القسم الثاني: فلأنه شبيه بالجامد في عدم التصرف، ذكره الشيخ خالد الأزهري نقلا عن الشاطبي [٩] وفيه نظر؛ لأن (بورك) و(غضب) فعلان متصرفان مقصودٌ بهما الدعاء، والتي لا تستغني عن فاصل، هي جملة فعلية فعلها متصرف ما لم يكن دعاء، والفعل المتصرف غير الدعاء يكون ماضيا أو مضارعا، وكل منهما يكون مثبتا أو منفيا، فهذه أربعة أنواع تحتاج إلى الفواصل.

---

[١] انظر: شرح التسهيل ٢/٤١، ٤٢، وشرح الكافية ا لشافية للرضي ٤/٣٨٧، وارتشاف الضرب ٣/١٢٧٦، وهمع الهوامع ٢/١٨٥، ١٨٦

[٢] سورة النجم الآية " ٣٩ " .

[٣] سورة الأعراف الآية " ١٨٥ ".

[٤] سورة النمل الآية " ٨ " .

[٥] سورة النور الآية " ٩ ".

[٦] قال ابن خالويه: ((قرأ نافع وحده بتخفيف (أنْ) ... و(غَضب) فعل ماض، واسم الله رفع بفعله)) انظر: إعراب القراءات السبع عللها ٢/١٠١، والبحر المحيط ٦/٣٩٩

[٧] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٢، وأوضح المسالك ٢/٣٧٢، وشرح ابن عقيل ١/٣٣٠، وارتشاف الضرب ٣/١٢٧٧

[٨] انظر: شرح المقدمة الكافية ٣/٩٧٤، وشرح التصريح ١/٢٣٢

[٩] انظر: شرح التصريح ١/٢٣٢

وما يفصل به أحد أربعة أشياء:

الأول: (قد) **والثاني:** (حرف التنفيس السين وسوف)، والثالث: حروف النفي، وهي (ما) و(لا) و(لم) و(لن)، والرابع: (لو) [١].

فإن كان الفعل ماضيا مثبتاً يفصل بـ (قد) وهو الأكثر [٢]، نحو قوله تعالى: ﴿ونعلم أن قد صدقتنا ﴾ [٣]، وبـ (لو) وهو الكثير [٤] نحو قوله تعالى: ﴿وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماءً غدقاً﴾ [٥]، وقوله تعالى: ﴿تبيّنت الجنّ أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين﴾ [٦].

وإن كان ماضيا منفيًا يفصل بـ (ما) وهو الأجود نحو: علمت أن ما قام زيد ودونه في الجودة مخافة الالتباس بالدعاء الفصل بـ (لا) نحو: علمت أن لا قام زيد ولا قعد عمرو [٧].

وإن كان مضارعا مثبتا يفصل بأحد حرفي التنفيس السين وسوف [٨] نحو قوله تعالى: ﴿علم أن سيكون منكم مرضى ﴾ [٩]، ومثله قول الشاعر (الكامل):

واعلمْ فعلمُ المرءِ ينفعُه أن سوفَ يأتي كلُّ ما قدرا [١٠]

أو بـ (لو) نحو قوله تعالى: ﴿أو لم يهد للذين يرثون الأرض من بعد أهلها أن لو نشاء

---

[١] انظر: المقتضب ٢/٣٠، ٣١، ٣/٥- ٦، والأصول ١/٢٣٩- ٢٤٠، والتوطئة ص/٢٣٥، وشرح التسهيل ٢/٤٢، وارتشاف الضرب ٣/١٢٧٧، وشرح المقدمة الكافية ٣/٩٧٤

[٢] انظر: شرح التسهيل ٢/٤٢، وقال المبرد: "وإن أردت الثقيلة مع الفعل الماضي دخل من العوض (قد) " انظر: المقتضب ٣/٦

[٣] سورة المائدة الآية " ١١٣ ".

[٤] انظر: شرح التصريح ١/٢٣٣

[٥] سورة الجن الآية " ١٦ ".

[٦] سورة سبأ الآية " ١٤ ".

[٧] انظر: الصفوة الصفية ٢/١/٧١، وقال الشيخ خالد الأزهري: إن كان (الفعل) ماضيا ففاصله (لا) فقط، انظر: شرح التصريح ١/٢٣٣

[٨] انظر: شرح التصريح ١/٢٣٣

[٩] سورة المزمل الآية " ٢٠ ".

[١٠] البيت مجهول القائل انظر: المغني ص/٥٢٠، رقم الشاهد (٧٤٤) وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٨٢٨، وشرح شذور الذهب ص/٢٦٦ رقم الشاهد (١٣٩) وشرح ابن عقيل رقم الشاهد (١٠٦) وشرح الأشموني ١/٤٤٤، رقم الشاهد (٢٨٣)

أصبناهم بذنوبهم﴾ [١].

وإن كان الفعل مضارعا منفيا بأحد الحروف الأربعة النافية التي سبق ذكرها، فإنه يعتبر حرف النفي هو الفاصل، ولا حاجة إلى فاصل آخر [٢]، وحروف النفي كما ذكرت أربعة: الأول: (ما) نحو (علمت أن ما يقوم زيد) [٣] والثاني: (لا) نحو قوله تعالى: ﴿أفلا يرون أن لا يرجعُ إليهم قولاً﴾ [٤]، ومثله قوله تعالى: ﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾ [٥] برفع (تكون) على قراءة الكوفيين وأبي عمرو وحمزة والكسائي [٦].

والثالث: (لن) نحو قوله تعالى: ﴿أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه﴾ [٧]،وقوله تعالى: ﴿فظنّ أن لن نقدر عليه﴾ [٨].

الرابع: (لم) نحو قوله تعالى: ﴿أيحسب أن لم يره أحد﴾ [٩]، وهذه الفواصل يؤتي بها على سبيل الوجوب عند قوم [١٠]، منهم ابن الحاجب وابن هشام والشيخ خالد الأزهري [١١]، وفي الكتاب من كلام سيبويه ما يؤيّده، قال سيبويه: ((فلما جئت بالفعل بعد (أن) جئت بشيء كان سيمتنع أن يكون بعده لو ثقّلته أو قلت: قد علمت أن يقولُ ذاك، كان يمتنع)) [١٢] فقوله (يمتنع)

---

[١] سورة الأعراف الآية " ١٠٠ ".

[٢] في حالة كون الفعل منفيا لا يحتاج إلى فاصل ؛ لأن حرف النفي يعدّ فاصلا، وأمّا ما قال بعض أهل العلم من أنه إذا كان الفعل منفيا فيفصل بالنفي، ففيه تجوّز، انظر: ارتشاف الضرب١٢٧٧/٣، وذكر ابن الحاجب أنه إنما ترك الفاصل مع الفعل المنفي لتعذّر مجامعة الفاصل المتقدم معه، انظر: شرح المقدمة الكافية ٩٧٤/٣

[٣] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٧٧/٣

[٤] سورة طه الآية " ٨٩ ".

[٥] سورة المائدة الآية " ٧١ ".

[٦] انظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١٤٨/١، والبحر المحيط ٥٤٢/٣

[٧] سورة القيامة الآية " ٣ ".

[٨] سورة الأنبياء الآية " ٨٧ ".

[٩] سورة البلد الآية " ٧ ".

[١٠] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٧٧/٣، وشرح ابن عقيل ٣٣٠/١

[١١] انظر: شرح المقدمة الكافية ٩٧٤/٣، أوضح المسالك ٣٧٢/١، شرح التصريح ٢٣٣/١

[١٢] انظر: الكتاب ١٦٨/٣، ١٦٩

دليل على أن الفاصل مما يجب الإتيان به حتى لا يكون الكلام من الممتنع. وذهب قوم إلى أن الإتيان بالفواصل من باب الأحسن، وليس من باب الوجوب [١]، فيستحسن أن يؤتى بها على الأكثر والأفصح، وهذا مذهب ابن مالك وابن عقيل ومن تبعهما [٢]، وفي الكتاب من كلام سيبويه ما يؤيّده أيضا قال: ((اعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمت أن تفعل ذلك "ولا" قد علمت أن فعل ذاك "حتى تقول: سيفعلُ أو قد فعل أو تنفي فتدخل لا، وذلك؛ لأنهم جعلوا ذلك عوضا مما حذفوا من (أنه) فكرهوا أن يدعوا (السين أو قد) إذ قدروا على أن تكون عوضا، ولا تنقض ما يريدون لو لم يدخلوا (قد ولا السين)) [٣]، وإنما يؤتى بهذه الفواصل بين (أن) المخففة من المثقلة، وبين الفعل الذي يليها تعويضا عما فاتها بسبب التخفيف من إحدى نونيها، أو عما فاتها من العمل في الاسم الظاهر، وتفرقة بينها وبين المصدرية، ولأنها مخففةً كحالها مشدّدة، لا تدخل على الفعل؛ إذ هي تشبه الفعل ،و الفعل لا يدخل على الفعل، ومن ثم لم يحتج إلى الفاصل مع الاسم، واحتيج إليه مع الفعل [٤]، قال سيبويه: ((و إنما جاز قد علمت أن عمرو ذاهب؛ لأنك قد جئت بعده باسم وخبر، كما كان يكون بعده لو ثقّلته وأعملته، فلما جئت بالفعل بعد (أن) جئت بشيء كان سيمتنع أن يكون بعده لو ثقلته، أو قلت: قد علمت أن يقولُ ذاك، كان يمتنع؛ فكرهوا أن يجمعوا عليه الحذف وجواز ما لم يكن يجوز بعده مثقلاً، فجعلوا هذه الحروف عوضا))[٥].

و إذا كنا قد عرفنا أن الإتيان بالفاصل واجب عند قوم وحسن عند قوم آخرين، فإنَّ تركه من باب الشذوذ أو الضرورة الشعرية عند من يرون الإتيان به واجبا، ومن باب الجواز أو من باب خلاف الأولى عند من يرون الأمر جائزا فعله وتركه [٦]، ومن الأمثلة على ذلك قول

---

[١] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٧٧/٣، وشرح ابن عقيل ٣٣٠/١

[٢] انظر: شرح التسهيل ٤٢/٢ ــ ٤٤، وشرح ابن عقيل ٣٣١/١

[٣] انظر: الكتاب ١٦٧/٣

[٤] انظر: المقتضب ٥/٣، ١٠، والأصول ٢٣٩/١، والأزهية ص/٦٥، وشرح المفصل ٧٤/٨، ٧٥، والصفوة الصفية ٧١/١/٢ وشرح التصريح ١ /٢٣٣

[٥] انظر: الكتاب ١٦٨/٣، ١٦٩

[٦] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٧٧/٣، وشرح ابن عقيل ٣٣٠/١

الشاعر: (من الخفيف)

علمُوا أنْ يؤمَّلون فجادُوا قبل أن يُسألوا بأعظَمِ سُؤلِ [١]

فقوله (أن) مخففة من المثقلة عاملة في ضمير الأمر المحذوف تقديره أنه، وقوله (يؤمّلون) جملة فعلية غير دعائية خبر (أن) المخففة، و لم يؤت بالفاصل للضرورة الشعرية أو لجواز تركه، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿لمن أراد أن يتمّ الرضاعة﴾ [٢]، في قراءة من رفع (يتمُّ) [٣]، والتقدير أنه يتمُّ، و لم يؤت بعوض، وهذا من باب القلة أو من باب ما جاز تركه.

أمّا قولهم: أمّا أن جزاك الله خيرا، فقد قال سيبويه عنه وعن مثله: ((إنما أجازوه ؛ لأنه دعاء ولا يصلون إلى (قد) ههنا ولا إلى (السين)، وكذلك لو قلت: أما أن يغفر الله لك، جاز؛ لأنه دعاء ولا تصل هنا إلى السين)) [٤].

المطلب التاسع: (كأنَّ) أصلها وحكمها إذا خففت ومذاهب العلماء في ذلك

بعد أن فرغنا من الحديث عن (أن) المخففة من الثقيلة آنَ لنا أن نتحدث عما يجري مجراها في التخفيف والإلغاء والإعمال وغيرها من الأحكام، فـ (كأنَّ) كانت في الأصل (إنَّ) دخل عليها حرف التشبيه ثم فتحت الهمزة لأجل الكاف؛ لأن المكسورة لا تقع بعد حرف الجر فصارت (كأنّ)، وهي عند الخليل وسيبويه [٥]و الأخفش، وجمهور البصريين، والفراء مركبة [٦]، وعند قوم من أهل العلم غير مركبة، بل هي حرف قائم برأسه، وصححه ابن الحاجب واختاره أبو حيان [٧].

وإذا خففت (كأنَّ) تصبح (كأنْ) وهي باقية على معنى التشبيه، وفي إعمالها حينئذٍ تلك المذاهب والأقوال التي ذكرناها في إعمال (أنْ) المخففة من الثقيلة، وهما لا تختلفان كثيرا في مجرى

---

[١] البيت مجهول القائل انظر: شرح التسهيل ٢/٤٤، وشرح الأشموني ١/٤٤٥، وشرح التصريح ١/٢٣٣.

[٢] سورة البقرة (٢٣٣) .

[٣] قال أبو حيان: " وقرئ (أن يتم) برفع الميم ونسبها النحويون إلى مجاهد " انظر: البحر المحيط ٢/٢٢٣.

[٤] انظر: الكتاب ٣/١٦٧

[٥] قال سيبويه في الكتاب (٣/١٥١) سألت الخليل عن (كأنّ) فزعم أنها (إنَّ) لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت بمنزلة كلمة واحدة ".

[٦] انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٣٨، ورصف المباني ص/٢٨٤، وهمع الهوامع ٢/١٥٢

[٧] انظر: شرح المقدمة الكافية ٣/٩٧٤، وارتشاف الضرب ٣/١٢٣٨

الكلام، والأحكام [١].

فقد ذهب الكوفيون إلى إلغائها عن العمل مطلقا كـ (أن) المخففة من الثقيلة، وذهب البصريون إلى إعمالها لكنهم اختلفوا. فمنهم من ذهب إلى إعمالها مطلقا في الاسم الظاهر، والضمير البارز والمقدر، وظاهر كلام سيبويه يؤيّده، كما ذكر أبو حيان [٢]. ومنهم من ذهب إلى إلغائها عن العمل لفظا على سبيل الأجود والأفصح مع إبقاء عملها تقديرا في ضمير الأمر والشأن، وهذا مذهب الزمخشري وابن الحاجب وابن يعيش والرضي والنيلي [٣]، بل هذا مذهب أكثر أهل العلم؛ لأنهم عند ما يقولون إنها تلغى أو تعمل؛ فإنهم لا يقصدون الإلغاء مطلقا، ولا الإعمال مطلقا، قال أبو علي الشلوبين: ((''كأنَّ'' تخفف، فتعمل وتلغى))[٤]، وقال الزمخشرى: ((وتخفف فيبطل عملها)) [٥]، وقال ابن الحاجب: ((وتخفف فتلغى على الأفصح)) [٦]، وفسّر أبوعلى الشلوبين معنى الإلغاء في (أنْ) و(كأن) المخففتين بأنه إلغاء عملها لفظا لا تقديرا [٧]، وهذا ما ذكره المرادي أيضا نقلا عن أبي موسى الجزولي [٨]، هكذا فسّر ابن يعيش كلام الزمخشري بأن إلغاء (أن) و(كأن) هو في الظاهر لا في التقدير[٩]، وفي الكتاب من كلام سيبويه ما يؤيّد هذا الاتجاه، قال: ((ولو أنهم إذ حذفوا جعلوه بمنزلة (إنما) كما جعلوا إنْ بمنزلة لكنْ لكان وجها قويّا))[١٠].

ومن النحويين من ذهب إلى أنه يجوز إعمالها في المضمر لا في البارز ،و لا يلزم أن يكون

---

[١] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٨، وهمع الهوامع ١٨٧/٢

[٢] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٧٨/٣، وهمع الهوامع ١٨٧/٢

[٣] انظر: المفصل ص/٣٥٨، وشرح المقدمة الكافية ٩٧٤/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٨، وشرح الكافية للرضي ٣٨٨/٤، والصفوة الصفية ٧٤/١/٢

[٤] انظر: التوطئة ص/٢٣٨

[٥] المفصل ص/٣٥٨

[٦] انظر: شرح المقدمة الكافية ٩٧٤/٣

[٧] انظر: التوطئة ص/٢٣٤

[٨] انظر: الجنى الداني ص/٥٧٥

[٩] انظر: شرح المفصل ٧٣/٨، ٨٢

[١٠] انظر: الكتاب ١٦٥/٣

ضمير شأن، ويجيز أن يكون خبرها مفردا، ولا يعرف بالتحديد من ذهب إلى هذا القول[١].

خلاصة القول في (كأن) المخففة أنها تلغى عن العمل في اللفظ مع تقدير إعمالها في الضمير المحذوف إن لم يظهر اسمها، سواء كان خبرها مفردا أو جملة.

الأحكام المتعلقة بـــ (كأنّ) المخففة

ولّما عرفنا اختلاف أهل العلم في إعمالها، نريد أن نتحدث عن الأحكام المتعلقة باسمها وخبرها، فقد تحدثنا من قبل أنّ أكثر أهل العلم يرون أن الأجود هو إلغاؤها عن العمل في اللفظ مع إعمالها في التقدير.

و قد يجوز إعمالها في الاسم الظاهر بناءً على ما ورد من الشواهد الشعرية [٢]، ومنه قول الشاعر: كأنْ وريدَيه رشاءُ خلبِ [٣].

فقد استشهد النحاة بالبيت المذكور على إعمال (كأن) مخففة في الاسم الظاهر [٤]، وهذا عند سيبويه اضطرار، لا اختيار، قال: ((كما ينصبون في الشعر إذا اضطروا بـــ (كأنْ) إذا خففوا يريدون معنى (كأنَّ) و لم يريدوا الإضمار)) [٥]، ومثله قول الآخر:

ووجهٍ مشرقِ النحرِ كأنْ ثدييه حقّانِ [٦]

فقد استشهد سيبويه بالبيت المذكور على إعمال (كأن) مخففة في الاسم الظاهر على الرواية المذكورة [٧]، واستشهد به كذلك على إلغائها لفظا وإعمالها تقديرا في ضمير الشأن كما سيأتي ذكره، فعلى رواية النصب تكون (كأنْ) عاملة في الاسم الظاهر وهو قوله (ثدييه) و(حقان) خبر كأن، وذكر أبوحيان أن إعمالها في الاسم الظاهر مخصوص بالشعر عند بعض [٨]، ومن أمثلة

---

[١] انظر: همع الهوامع ١٨٨/٢

[٢] انظر: رصف المباني ص/٢٨٦

[٣] سبق تخريجه

[٤] انظر: التوطئة ص/٢٣٨، ورصف المباني ص/٢٨٦، والجنى الداني ص/٥٧٦

[٥] انظر: الكتاب ١٦٤/٣

[٦] البيت لا يعرف قائلة، وهو من شواهد الكتاب ١٣٥،١٤٠/٢. وشرح المفصل ٨٢/٨، والتوطئة ص/٢٣٨، والصفوة الصفية ٧٤/١/٢

[٧] قال سيبويه، ويخففون وينصبون كما قالوا (كأن ثدييه حقان) انظر: الكتاب ١٤٠/٢

[٨] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٧٨/٣

إعمالها في الاسم الظاهر أيضا قول الشاعر:

ويوماً توافينـــا بوجه مقَسمٍ كأن ظبيةً تعطو إلى وارقِ السَّلَمِ

فقد روي البيت رفعاً ونصباً وجـــراً، والشاهد في رواية النصب، أما الرفع فعلى أن (ظبية) خبر مفرد لـــ (كأنْ) المخففة المقدّر إعمالها في غير ضمير الشأن، والتقدير (كأنها ظبيةٌ)، وأمّـــا النصب فعلى أنه أعملت (كأن) في الاسم الظاهر، وهو (ظبيةً) والخبر محذوف أي: كأن ظبيـــةً تعطو وارق السلم هذه المرأة.

أمّا الجر فعلى أن تكون الكاف جارة، و(أن) زائدة و(ظبيةٍ) مجرورة بالكاف أي كظبية [١]، وإن قدّر اسمها غير ضمير الشأن؛ فإنه يجوز أن يكون خبرها مفردا [٢] كما مرّ في البيت السابق، وذلك على رواية رفع (ظبيةٌ) والتقدير (كأنّها ظبيةٌ) ومنه قوله (من الطويل):

تُمشّي بها الدَّرماءَ تسحَبُ قُصْبَها كأنْ بطنُ حبلى ذاتِ حولينِ مُتئِم [٣]

قال الرضي: ((فالمحذوف غير ضمير الشأن أي: كأن بطنها بطن حبلى)) [٤] فإن ألغيت (كـــأن) المخففة عن العمل في اللفظ، وقدّر إعمالها في ضمير الأمر والشأن، فإنه يخبر عنها حينئذٍ بالجملة، وهي إمّا أن تكون اسمية، وإما أن تكون فعلية [٥]، والاسمية لا تحتاج إلى فاصل لمجيئه على مقتضى القياس، وهو كونها مبنيةً على المبتدأ والخبر، ومن الأمثلة على ذلك نحو: كأنّ زيد قائم، أي كأنه زيد قائم، ومثله قول الشاعر: كأنْ وريداه رشاءُ خلبِ

ونحوه قول الآخر: ووجهٍ مُشرقٍ النَّحر كأنْ ثديَاهُ حُقانِ

والتقدير في البيتين (كأنّه وريداه رشاءُ خلبٍ) و(كأنّه ثدياه حقان) لما ألغيـــت (كـــأنّ) في اللفظ وأعملت في التقدير، جيء بعدها بجملة اسمية وهي: وريداه رشاء خلب، [٦] وثدياه حقان.

---

[١] انظر: المنصف لابن جني ١٢٨،١٢٩/٣، وشرح المفصل لابن يعـــيش ٨٣/٨، شـــرح التســـهيل ٤٦/٢، وارتشاف الضرب ١٢٧٩/٣، وشرح التصريح ٢٣٤/١، ورصف ا لمباني ص/٢٨٧

[٢] شرح التسهيل ٤٥/٢. وارتشاف ا لضرب ١٢٧٨/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٩١/٤

[٣] البيت في شرح الكافية للرضي ٣٩١/٤

[٤] انظر: شرح الكافية للرضي ٣٩١/٤

[٥] انظر: شرح الكافية للرضي ٣٨٩،٣٩٠/٤، وارتشاف الضرب ١٢٧٩/٣

[٦] كان القياس تثنية (رشاء) أي (وريداه رشاءا خلب) ولكن سيبويه رواه مفردا.

وإن كانت جملة فعلية، فإنها تكون مبدوءة بـــ (لم)، ويعتبر فاصلا مع المضارع[١] نحو: قوله تعالى ﴿كأن لم تغن بالأمس﴾ [٢] أو بـــ (لما) [٣] نحو قول عمار الكلبي:

بدَّدَتْ منها الليالي شملَهم فكأن لما يكونوا قبلُ ثمّا [٤]

أوبـــ (قد) مع الماضي المثبت [٥]، نحو قول الشاعر:

أفِدَ الترحُّل غير أن ركابَنا لمّا تزلْ برحالنا وكأن قدِ [٦]

ومثله قول الآخر:

لا يهولنَّك اصطلاءُ لظَي الحْر بِ فمحذورُها كأنْ قَد ألما [٧]

وكان تقدير البيت الأول ((كأن قد زالت)) وقد فصل بين (كأن) المخففة وبـــين الفعـــل الماضي بقد في البيتين المذكورين، وبهذا نصل إلى ختام حديثنا المتعلق بكأن المخففة من الثقيلة.

---

[١] انظر: شرح التسهيل ٢/٤٥، وارتشاف الضرب ٣/١٢٧٩، شر ح التصـــريح ١/٢٣٥، وهمـــع الهوامـــع ٢/١٨٨

[٢] سورة يونس الآية " ٢٤ ".

[٣] لم أجد أحدا غير أبي حيان والسيوطي ذكر (لما) فاصلا، انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٧٩، همع الهوامع ٢/١٨٨

[٤] هذا البيت نسبه أبو حيان إلى عمار الكلبي، وقال: ((رأيت في كلام بعض النحاة الاستشهاد بشـــعره)) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٨٠

[٥] انظر:شرح التسهيل٢/٤٥،وشرح ابن عقيل ١/٣٣٣ ،وشرح الأشموني١/٤٥٠ ،وشرح التصريح ١/٢٣٥

[٦] البيت منسوب للنابغة الذبياني في الديوان ص/٣٨، وانظر: شرح الكافيـــة للرضـــي ٣/٣٢٢ ،٤/٣٩٠، والأزهية ص/٢١١، والجنى الداني ص/١٤٦، وشرح التصريح ١/٣٦

[٧] والبيت بلا نسبة إلى قائله: انظر: شرح التسهيل ٢/٤٥، وارتشاف الضرب ٣/١٢٨٠، وشرح التصريح ١/٢٣٥، وشرح الأشموني ١/٤٥٠

الخاتمة: الدلالة التركيبية لأساليب التخفيف

بعد أن تعرفنا أن التخفيف يؤثّر في عمل (إنَّ، ولكنَّ، وأنَّ، وكأنَّ)، نريد أن نتعرف شيئاً عما يؤثّره التخفيف في الدلالة التركيبية لأساليب الكلام التي استخدمت فيها هذه الحروف مخففة ولم نجد للنحاة كلاما صريحا في هذا الجانب إلا أنه يبدو لي أن تخفيف (أنَّ، وكأنَّ) لا يؤثر في الجانب المعنوي لهذين الحرفين فمعنى التحقيق أو التأكيد في (أن) ومعنى التشبيه في (كأن) باقٍ فيهما، كما كان في حال تشديدهما، ومن ثم رأينا بقاء عملهما في التقدير مع إلغائهما عن العمل في اللفظ فقولك: علمت أنَّ زيداً قائم، وكأنّ زيدا قائم، كمثل قولك: علمت أنْ زيد قائم، وكأن زيد قائم، أي: علمت أنه زيد قائم، وكأنه زيد قائم.

وقد يظن ظانٌّ أنّ المعنى في أسلوب التخفيف أقوى منه في أسلوب التشديد؛ لأنك أتيت بالمسند إليه مرتين مرة بضمير الأمر والشأن، ومرة بالاسم الصريح، وفيه لفت لأنظار السامع بأن كلاما سيلقى إليه، فكأنك قلت للسامع أولاً، انتبه! ثم أتيت بالحكم الذي تريد إلقاءه إليه، وهو "زيد قائم".

وأما في تخفيف (إنَّ) و(لكنَّ) فيبدو لي أن المعنى لا يختلف شيئا كبيرا في الإلغاء عنه في الإعمال [1]، فقولك مثلا (إنَّ زيداً قائمٌ) كمثل قولك (إنْ زيداً قائمٌ) إذا خففت وأعملت، وكمثل قولك: إنْ زيدٌ لقائمٌ، إذا خففتَ وألغيت وأتيت في خبرها بلام الابتداء الفارقة، وكذلك قولك: لكنَّ زيدا قائم، كمثل قولك: لكنْ زيدٌ قائمٌ، إلا أن لكنْ المخففة من المثقلة لا تقع إلا بين كلامين متغايرين لفظاً أو معنىً، ويكون ما بعدها جملة سواء كانت اسمية أو فعلية، وقد بيّنا ذلك في المطلب الخامس عند حديثنا على تقسيم ((لكن)).

---

[1] ذكر النيلي في الصفوة ص/٦٣، وأن وجه إعمال (إن) مع التخفيف هو بقاء شبهها المعنوي وهو التأكيد والتحقيق.

الفصل الثالث

(لا) النافية للجنس وموانع عملها

لقد سبق أن قلنا إن الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال ينبغي أن لا تعمل شيئا ؛ لأنّ موجب العمل الاختصاص، ولما لم يكن (لا) النافية من هذا القبيل حيث تدخل على الأسماء وعلى الأفعال، فكان مقتضى القياس فيها أن لا تعمل كبقية الحروف غير العاملة، ولكن العرب أخرجوها من هذا الأصل، فأعملوها في النكرات عمل (ليس) حملا للنظير على النظير، كما مرَّ ذلك من قبل، وأعملوها في النكرات أيضا عمل (إنَّ) حملا للنقيض على النقيض، وسمّوها (لا) التي لنفي الجنس، وهي تعمل لأسباب وبشروط وتمنع عن العمل إذا اختل شرط من الشروط .

ونتحدث عن هذه الأسباب والشروط وموانع عملها من خلال مبحثين وخاتمة.

المبحث الأول: (لا) النافية للجنس وأسباب عملها وشروط عملها.

المبحث الثاني: موانع إعمال (لا) النافية للجنس العاملة عمل (إن).

الخاتمة: الدلالة التركيبية لـ (لا) الملغاة.

المبحث الأول

لا النافية للجنس، أسباب عملها وشروط عملها عمل (إنَّ)

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول: أسباب عمل (لا) النافية للجنس، وأوجه شبهها بـ (إنَّ)

المطلب الثاني: الأمور التي تخالف فيها لا النافية للجنس إن المؤكدة.

المطلب الثالث: أقسام لا النافية وأوجه الاتفاق والاختلاف بين العاملة عمل "إن" والعاملة عمل "ليس".

المطلب الرابع: شروط إعمال لا عمل إنّ.

المطلب الأول: أسباب عمل (لا) النافية للجنس، وأوجه شبهها بـ إنَّ)

أمّا أسباب عملها فقد ذكر النحاة لإعمال (لا) النافية للجنس سببين: **أحدهما**: اختصاصها بالنكرات، **والآخر**: مشابهتها لـ (إنَّ).

أمّا السبب الأول الذي يرجع إلى الاختصاص، فهو أنه لما قصد بـ (لا) نفي الجنس على سبيل الاستغراق والعموم، ورفع احتمال الخصوص، اختصت بالأسماء النكرة، وإنما اختصت بها ؛ لأنه لا يمكن أن يحصل التنصيص على استغراق الجنس إلا بالأسماء النكرة المسبوقة بـ (من) الاستغراقية الواقعة في جواب سؤال السائل: هل من رجل في الدار ؟ فيقال: لا رجلَ في الدار، بمعنى: لا من رجل في الدار، فلما اختصت (لا) بالأسماء النكرة على الوصف المذكور، وجب أن تعمل فيما يليها من النكرة لأجل الاختصاص الموجب للعمل[1] والعمل إمّا رفع وإما نصب، وإما جر، فلم يكن عملها فيما يليها رفعا لئلا يتوهم أن عامل الرفع هو الابتداء حيث إنها مع اسمها المفرد في موضع المبتدأ عند سيبويه [2] ،ولأن الرفع يفوّت الغرض المقصود بـ (لا) وهو التنصيص على العموم، ويلحقها حينئذٍ بالعاملة عمل (ليس) التي لا تنصيص فيها على العموم .

أمّا الجر فلم يكن عملها فيما يليها؛ لئلا يتوهّم أنه بـ (من) المنوية، فإنها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الأحيان، كقول القائل :

فقام يذودُ الناسَ عنها بسيفِه وقال ألا لا من سبيلٍ إلى هندِ [3]

ولأنَّ عامل الجر لا يستقل به وبمعموله الكلام، ولا يستحق التصدير بخلاف (لا) المذكورة، فلما انتفي أن يكون عملها رفعا أو جرا مع استحقاقها للعمل تعيّن أن يكون ذلك

---

[1] انظر: شرح التسهيل ٢/٥٣، وشرح الكافية الشافية ١/٢٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧١، وشرح التصريح ١/٢٣٧، وشرح الأشموني ٢/٥

[2] قال سيبويه في الكتاب ٢/٢٧٥، ((و اعلم أن (لا) وما عملت فيه مواضع ابتداء)) .

[3] البيت غير منسوب إلى قائله، ينظر في شرح التسهيل ٢/٥٤، وشرح الأشموني ٢/٥، وشرح التصريح ١/٢٣٩، وهمع الهوامع ٢/١٩٩ .

العمل نصبا [١] .

وأمّا السبب الآخر فهو مشابهتها بـ (إنَّ) في الأمور الآتية:

١- أن كلا منهما يستحقّ الصدارة في الكلام، فلا يقع في الكلام حشوا، هذا ما ذكره ابن مالك، والشيخ خالد الأزهري والسيوطي [٢]، وخالفهم فيه ابن هشام حيث أنكر أن تكون لـ (لا) الصدارة في الكلام، اللهم إلا أن تقع في جواب القسم [٣] .

٢- أن كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية نحو: إنّ زيدا قائم، ولا رجل قائم [٤].

٣- أن كلا منهما يفيد في الكلام التوكيد، فـ (لا) النافية للجنس للمبالغة في توكيد النفي ؛ إذ نفي الجنس يقتضي ذلك، و(إنَّ) للمبالغة في توكيد الإثبات، فلما توغلتا في طرفي الكلام النفي والإثبات، تشابهتا، فأعملت (لا) عمل (إنَّ) حملا للنقيض على النقيض ؛ لأنهم يجرون الشيء مجرى نقيضيه، كما يجرونه مجري نظيره [٥]، والظاهر أنَّ (إنّ) لا تختص بتوكيد الإثبات فحسب، بل هي لتوكيد مضمون الكلام إثباتا ونفيا نحو: إنَّ زيدا قائم، وإنَّ زيدا غير قائم.

٤- أنّ (لا) هذه تشابه (إن) الخفيفة من الثقيلة، فحملوها في العمل على (إنْ) المخففة من الثقيلة لمساواتها لها لفظا ومعنى حملا للشيئ على نقيضه [٦].

٥- وزاد ابن الأثير فذكر أن لها شبها لفظيا في عدد الحروف والحركات بـ (إنْ)

---

[١] انظر: شرح التسهيل ٢/٥٣، ٥٤، وشرح الكافية الشافية ١/٢٣١ ـ ٢٣٢، وشرح الأشموني ٢/٥ـ ٦ .

[٢] انظر: شرح التسهيل ٢/٥٤، وشرح التصريح ١/٢٣٥، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/١٩٤ .

[٣] انظر: المغني ص/٣٢٣ .

[٤] انظر: علل النحو للوراق ص/٤٠٦، وشرح التسهيل ٢/٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٥، وشرح التصريح ١/٢٣٥ .

[٥] انظر: علل النحو للوارق ص/٤٠٦، والمقتصد ٢/٧٩٩، وشرح المفصل ١/١٠٥، وشرح الكافية للرضي ٢/١٩٠، وشر ح الكافية الشافية لابن مالك ١/٢٣٢ وشرح التسهيل ٢/٥٤، وشرح الأشموني ٢/٦ ،و شرح التصريح ١/٢٣٥ .

[٦] انظر: البديع لابن الأثير ١/٢/٥٧١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٤ .

المخففة من المثقلة، فحملوها عليها في العمل [١] .

٦- وزاد ابن مالك شبها آخر، وهو أن (لا) هذه المسبوقة بهمزة الاستفهام المراد بها التمنّي تشبه (ليت) في الدلالة على التمنّي، فيجب إلحاقها بـ (ليت) في العمل، ثم حملت في سائر أحوالها على حالها في التمنّي [٢]، ولما أشبهت (لا) (إن) في الوجوه المذكورة كان من حقّها أن تعمل عمل (إنّ) من نصب الاسم، ورفع الخبر، فيقال فيها لا رجلا ذاهب، بالتنوين ،كما يقال في (إنَّ) نحو: إنَّ رجلا ذاهب، على حدّ تمثيل الشيخ عبد القاهر [٣] إلا أنهم فرّقوا بين إعمالها في المفرد وبين إعمالها في غير المفرد، وهو المضاف أو المضارع للمضاف فبنوها مع المفرد على ما ينصب به معرباً، وتركوا غير المفرد على إعرابها [٤]، وإنما لجؤوا إلى بنائها مع المفرد دون غيره تشبيها لها مع ما بعدها بـ (خمسةَ عشرَ) [٥]، ولتضمن الكلام لمعنى (من)، وللإيذان بضعف العامل ؛ لأنه في العمل فرع للفرع [٦] .

وأمّا غير المفرد من المضاف والمضارع له فلم يبن ؛ لأن الإضافة مانعة لاختصاصها بالأسماء ؛ لأن البناء فيه يؤدّي إلى تركيب أكثر من كلمتين، وهذا مجحف معدوم في اللغة[٧]، ولأن المضاف يعاقب التنوين والاسم المنون لا يبنى [٨]، هذه بعض الأسباب والأسرار التي

---

[١] انظر: البديع في علم العربية لابن الأثير ٥٧١/٢/١ .

[٢] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٤/٢ .

[٣] انظر: المقتصد لعبد القاهر الجرجاني ٧٩٩/٢ .

[٤] انظر: علل النحو للوارق ص/٤٠٦، والمقتصد للعبد القاهر ٧٩٩/٢، وشرح المفصل ١٠٠/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٥٥/٢، .

[٥] انظر: وقال سيبويه في الكتاب ٢٧٤/٢، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو، خمسة ..... فجعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ، وهي عاملة فيما بعدها .

[٦] انظر: علل النحو ص/٤٠٧، وشرح الكافية الشافية ٢٣٢/١، وشرح المفصل ١٠٥/١، ١٠٦، وشرح المقدمة الكافية ٥٧٠/٢ .

[٧] انظر: شرح المفصل ١٠٠/٢، شرح المقدمة الكافية ٥٧٠/٢.

[٨] انظر: علل النحو للوراق ص/٤٠٦، والبديع لابن الأثير ٥٧٣/٢/١ .

روعيت في بناء (لا) مع المفرد دون غيره .

المطلب الثاني: الأمور التي تخالف فيها (لا) النافية للجنس (إنَّ) المؤكدة

وإذا كانت (لا) النافية للجنس تشابه (إنَّ) في أمور صلحت لأن تتخذ أسبابا لإعمالها ؛ فإنها تخالف (إنّ) في أمور أخرى يمكن أن يتخذ بعضها أسبابا وأسرارا لإلغائها، وبعضها علة لضعف منزلتها وهي كالتالي:

أوّلا: لا يكون اسم (لا) إلا مظهرا بخلاف (إنّ) فإن اسمها يكون مظهرا أو مضمرا.

ثانيا: لا يكون اسم(لا)إلا نكرة خلافا لاسم (إنَّ) فإنه يكون معرفة أو نكرة .

ثالثا: لا يجوز أن يتقدم خبر (لا) على اسمها، ولو كان ظرفا أو جارا ومجرورا، بخلاف (إنَّ) فإنَّ خبرها يجوز أن يتقدم على اسمها إن كان ظرفا أو جارا ومجرورا .

رابعا: اسم (لا) المفرد لا ينون بخلاف " إنَّ " فإن اسمها المفرد ينون .

خامسا: اسم (لا) المفرد مختلف في بنائه وإعرابه، فهو عند الكوفيين وعند جماعة من البصريين كالجرمي والزجاج والسيرافي والرماني والزجاج معرب، وحركتها حركة إعراب[١]، وعند جمهور البصريين مبني على ما ينصب به [٢]، وهذا مذهب سيبويه، كما يفهم من قوله: ((لأنها وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسة عشر)) [٣]، وهو ما أكّده ابن مالك رافضا ما زعمه أبو إسحاق الزجاجي والسيرافي من أن مذهب سيبويه هو أنَّ فتحة اسم (لا) المفرد فتحة إعراب [٤]،

سادسا: (لا) النافية للجنس لا تعمل إلا بشروط يجب توافرها في ذاتها وفي معمولها، سنذكرها في ما بعد، بخلاف (إنَّ) فإنها تعمل بدون شروط [٥] اللهم إلا إنْ اشترطنا عدم

---

[١] انظر:شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١ ،وشرح التصريح٥٧/٢ ،و ارتشاف الضرب ١٢٩٦/٣.

[٢] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٩٦/٣ .

[٣] انظر: الكتاب ٢٧٤/٢ .

[٤] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٨/٢، ومستند ما زعمه أبو إسحاق الزجاج والسيرافي هو قول سيبويه: ((و(لا) تعمل فيما بعدها، فتنصبه بغير تنوين)) انظر: الكتاب ٢٧٤/٢ .

[٥] انظر: شرح التصريح ٢٣٥/١ .

اقترانها بـــ (ما) الكافة المهيئة، وقد سبق الحديث عنهـــا في بـــاب (إنَّ) وأخواتها .

سابعا: أن (لا) النافية للجنس مشبهة في العمل بما هو فرع في العمل، وهـــو (إنَّ)، وأمّا (إنَّ) فإنها تشبه بما هو أصل في العمل وهو الفعل، ولا يخفى أن فرع الفرع أوهن مما هو فرع للأصل [١]

ثامنا: أن بين (لا) النافية للجنس وبين (إنَّ) تناقضا ظاهرا، اللهم إلا في مجرد التوكيد؛ لأن الأولى تدخل على الكلام من أول الأمر لنفي الحكم، والأخرى تدخل على الكلام مـــن أول الأمر لإثبات الحكم، وهذا ما يفهم من كلام الرضي إذ قال: ((ظاهر أن بين (إنَّ) و(لا) التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ولا مقاربة))[٢] .

تاسعا: يجوز إلغاء (لا) إذا تكررت نحو قوله تعالى: ﴿لا لغوٌ فيها ولا تـــأثيمٌ﴾[٣] بخلاف (إنَّ) في نحو قوله:

إنَّ محـــلاً وإنَّ مرتحـــــلاً وإنَّ في السفر إذ مضَوا مهلاً [٤]

فلا محيد عن النصب [٥] .

عاشرا: يجوز مراعاة محل (لا) مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده، فيجوز رفع النعـــت والمعطوف عليه نحو: لا رجلَ ظريفٌ فيها، ولا رجلَ وامرأةٌ فيها [٦] .

الحادي عشر: يحذف خبر (لا) التبرئة بكثرة إذا علم [٧] نحو قوله تعالى: ﴿ قـــالوا لا

---

[١] انظر: علل النحو للوراق ص/٤٠٦، وشرح الكافية للرضي ١٩٠/٢ .

[٢] انظر: شرح الكافية للرضي ١٩٠/٢ .

[٣] سورة الطور الآية " ٢٣ " .

[٤] البيت منسوب للأعشي في الكتاب١٤١/٢،و المقتضب ١٣٠/٤ ،وشرح المفصـــل لابـــن يعـــيش ١٠٣/١، والمحتسب٣٤٩/١ ،والأصول في النحو ٢٤٧/١ ،و المغني رقم الشاهد(١٢٨)(٤٣٢).

[٥] انظر: المغني ص/٣١٥ .

[٦] انظر :المغني لا بن هشام ص/٣١٤ .

[٧] انظر: المغني لابن هشام ص/٣١٥، وهمع الهوامع ٢٠٢/٢ .

ضيرَ﴾ [١] وقوله تعالى:﴿ ولو ترَى إذ فزعوا فلا فوتَ ﴾ [٢] وقوله تعالى :﴿ فإنَّ لك في الحياة أن تقول لا مساسَ﴾ [٣]،وقوله عليه السلام « لا عدوى ولا طيرة » [٤]، وقوله عليه السلام « لا فرعَ ولا عتيرة » [٥]،وهذا بخلاف خبر (إنّ) فإنه وإن كان يجوز حذف خبرها مع ما يوجد فيه من الخلاف[٦] إلا أن حذف خبرها ليس بكثير .

الثاني عشر: أن خبر (لا) النافية للجنس عند إفراد اسمها مختلف في رافعه عند البصريين [٧]، بخلاف خبر (إنَّ) فإنه لا خلاف لديهم في أنَّ رافعه هو (إنَّ) [٨]، وأمّا الكوفيون فعندهم خبر (لا) مرفوع بالمبتدأ على ما هو الأصل المتبع لديهم في باب (إنَّ وأخواتها) [٩] .

---

[١] سورة الشعراء الآية " ٥٠ " .

[٢] سورة السبأ الآية " ٥١ " .

[٣] سورة طه الآية " ٩٧ " .

[٤] أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الطبّ (باب عدوى وباب الطيرة) رقم الحديث ٥٧٥٣، ٥٧٥٧ ــ ٥٧٧٢، ٥٧٧٦ .

[٥] أخرجه البخاري، كتاب العقيقة، باب الفرع وباب العتيرة، رقم الحديث ٥٤٧٣، ٥٤٧٤، والإمام الترمذي في جامعه باب ما جاء في الفرع والعتيرة رقم الحديث (١٥١٢) .

[٦] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٤٩/٣ .

[٧] انظر: التوطئة ص/٣١٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/٢، وشرح المفصل ١٠٦/١، وشرح التسهيل ٥٥/٢ــ ٥٦، وارتشاف الضرب ١٢٩٧/٣، والجنى الداني ص/٢٩١ .

[٨] انظر: شرح الكافية للرضي ٣٤٩/٤ .

[٩] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/١، وشرح الكافية للرضي ٣٤٨/٤ .

المطلب الثالث: أقسام (لا) النافية العاملة وأوجه الاتفاق والاختلاف بين العاملة عمل (إن) وبين العاملة عمل (ليس)

أقسام (لا) النافية العاملة: تنقسم (لا) النافية العاملة إلى أربعة أقسام: [١]

الأول: (لا) الناهية الجازمة للفعل المضارع نحو قوله تعالى: ﴿ لا تحزنْ إنَّ الله معنا﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ﴾ [٣]

الثاني: (لا) النافية العاطفة التي تعطف بها اسما على اسم أو فعلا على فعل، فتشرك الثاني بالأول في الرفع، نحو: قام زيد لا عمرو، أوفي النصب نحو: رأيت زيدا لا عمرا، أو في الجر، نحو: مررت بزيد لا عمرو، أو في الجزم نحو: ليقم زيد ولا يقعد.

الثالث: (لا) النافية التي ترفع الاسم وتنصب الخبر تشبيها لها بـ ليس نحو: لا رجل قائما، وتسمّى هذه بـ (لا) النافية الحجازية، وهي تحتمل في الكلام أمرين: [٤]

أ- أن تكون نافية للوحدة نحو (لا رجلٌ قائماً بل رجلان) .

ب- أن تكون نافية للجنس، لكن دون تنصيص، ومعناه كما سبق قصد العموم على سبيل الاستغراق، وهو ما يصح فيه تقدير (من) الاستغراقية، فعلى إرادة نفي الجنس تقول: (لا رجلٌ قائماً بل امرأةٌ) .

الرابع: (لا) النافية التي تنصب الاسم وترفع الخبر تشبيها لها بـ (إنَّ)، وتسمّى (لا) النافية للجنس ؛ لأنها تأتي في الكلام لنفي كل فرد من أفراد الجنس بحيث لا يبقى فرد من أفراد الجنس خارجاً عن حكم النفي، وتسمّى أيضا (لا) التبرئة، وهي بهذه التسمية يمكن أن تصدق على كل (لا) النافية كائنة ما كانت ؛ لأن كل من نفيت عنه شيئا فقد برّأته، ولكنهم خصّوها بالعاملة عمل (إنّ) ؛ لأنّ التبرئة فيها أمكن منها في غيرها لعمومها

---

[١] انظر:رصف المباني للمالقي ص/٣٢٩ ــ٣٣٩ ،و الجنى الداني ص/٢٩٠ــــ ٣٠٠، والأزهية ص/١٤٩ ــ ١٦٢، والمغني لابن هشام ص/٣١٣ ــ ٣٢٤ .

[٢] سورة التوبة الآية " ٤٠ " .

[٣] سورة البقرة الآية " ٢٨٦ " .

[٤] انظر :المغني لابن هشام ص/٣١٦، وشرح بن عقيل ٣٣٦/١ .

بالتنصيص [١] .

والقسمان الأخيران وهما (لا) العاملة عمل (ليس) و(لا) العاملة عمل (إنّ) تتشابهان في الكلام مما جعل أكثر النحاة يتناولون أحكامهما في باب واحد، وحيث إنهما تتفقان في أمور وتختلفان في أمور أخرى نريد أن نلقي الضوء على هذا الجانب فيما يلي:

أولاً: أوجه الاتفاق بين (لا) العاملة عمل (إنّ) والعاملة عمل (ليس)

١- أن كل واحدة منهما لا يليهما إلا النكرة [٢] نحو: (لا رجل قائم، ولا رجل قائما) .

٢- أن ذكر أخبارهما قليل [٣] .

٣ - أن تخلُّف شرط من شروط إعمالهما موجب لإلغائهما عن العمل .

٤- أنه يلزم تكرارهما في حالة إلغائهما عن العمل خلافا للمبرد وابن كيسان ومن أمثلة الإلغاء والتكرار نحو(لا زيدٌ في الدار ولا عمرو) و(لا في الدار رجل ولا امرأة) .

٥- أنهما لا تعملان في معموليهما المفصولين عنهما، ولو كان الفاصل ظرفا أو جارا ومجرورا[٤] .

٦- وأنهما في موضع ابتداء عند سيبويه [٥] .

ثانياً: أوجه الافتراق بينهما

١- أن العاملة عمل(ليس)تكون لنفي الوحدة،وتحتمل نفي الجنس لكن دون تنصيص

---

[١] انظر: شرح التصريح ٢٣٥/١ .

[٢] قال سيبويه في الكتاب (٢٩٦/٢) ((و أن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا) في أنها في موضع ابتداء، وأنها لا تعمل في معرفة)).

[٣] قال ابن مالك في التسهيل ص/٦٧ ((و إذا علم كثر حذفه عند الحجازيين " يعنى " حذف خبر (لا) النافية للجنس كثير)) وذكر ابن هشام في المغني ص/٣١٥، ((أن ذكر خبر (لا) العاملة عمل (ليس) قليل حتى إن الزجاج ادعى أنها لا تعمل إلا في الاسم خاصة، وأن خبرها مرفوع)).

[٤] قال سيبويه في الكتاب (٢٩٩/٢) " لأن (لا) لا تعمل إذا فصل بينهما وبين الاسم رافعة ولا ناصبة)) وقال ابن عصفور في شرح الجمل (٢٧٣/٢) ((و لا يجوز الفصل بين (لا) وما تعمل فيه سواء كانت بمنزلة (إنّ) أو بمنزلة (ليس) فإن فصلت بطل عملها، ولزم تكرارها خلافا لأبي العباس)).

[٥] انظر: الكتاب ٢٩٦/٢ .

على ذلك بخلاف العاملة عمل(إنَّ) فهي نص على نفي الجنس[١]، وبناءً على ما سبق لا يجب أن تقع العاملة عمل (ليس) في جواب الاستفهام بـ (هل ومن) نحو: هل من رجل قائم ؟ وهذا على عكس العاملة عمل (إنّ) فإنه يجب وقوعها بعد السؤال المذكور، فيجاب بنحو: لا رجلَ قائمٌ بمعنى لا من رجلٍ قائمٌ، ليطابق الجواب السؤال [٢] .

٢- أن عمل (لا) النافية الحجازية هو رفع الاسم ونصب الخبر ،و عمل (لا) النافية للجنس هو عكس ذلك أي نصب الاسم ورفع الخبر .

٣- أن (لا) العاملة عمل (ليس) عاملة في الجزأين من معموليها بخلاف (لا) العاملة عمل (إنّ) فإنها عند إفراد اسمها على مذهب سيبويه لا تعمل في الخبر، وقد مرّ ذلك من قبل.

٤- أن اسم (لا) العاملة عمل (ليس) ينون بخلاف اسم (لا) العاملة عمل (إنّ) فإنه لا ينون اسمها المفرد لتركيبها مع ما بعدها تركيب خمسة عشر [٣] .

٥- أن عمل (لا) النافية الحجازية قليل بالمقارنة مع عمل (لا) النافية للجنس [٤]، وقد تحدثنا من قبل عن هذا الجانب بما يغنينا عن إعادته .

٦- أن (لا) النافية العاملة عمل (ليس) هي لغة أهل الحجاز فقط، وغيرهم لا يعرفها بخلاف (لا) النافية للجنس، فهي لغة جميع العرب .

هذه وجوه الاختلاف بين (لا) النافية للجنس العاملة عمل (إنّ) وبين (لا) الحجازية العاملة عمل (ليس) أوردناها لما يقتضيه المقام من إعطاء صورة توضّح كل نوع على حدته.

المطلب الرابع: شروط إعمال (لا) عمل (إنّ)

بعد أن عرفنا أوجه الاختلاف بين (لا) النافية للجنس وبين (إنّ) المؤكدة، وعرفنا من قبل أوجه الشبه والاتفاق التي كان لها التأثير في حمل (لا) على (إنّ) في العمل، نريد أن

---

[١] انظر: شرح بن عقيل ١/٣٣٥ ــ ٣٣٦، وأوضح المسالك ٢/٥ .

[٢] قال سيبيويه: ((و إذا قال: لا غلام، فإنما هي جواب لقوله: هل من غلام))، انظر: الكتاب ٢/٢٩٥، وشرح الكافية للرضي ٢/١٨٥، وشر ح التصريح ١/٢٣٦ .

[٣] قال سيبويه في الكتاب (٢/٢٧٤) ((و ترك التنوين لما تعمل فيه لازم)).

[٤] انظر: التوطئة ص/٣١٢ .

نتحدث عن شروط إعمالها ؛ لأن إلحاقها بـــ (إنّ) ليس من باب إلحاق الفرع بالأصل، وإنما هو من باب إلحاق الفرع بما هو فرع للأصل، ومن أجل ذلك حكم بضعفها في العمل، فلم يعملوها إلا بشروط، منها ما يتعلق بـــ (لا) نفسها، ومنها ما يتعلق بمعموليها الاسم والخبر، ومنها ما يتعلق بالحكم المترتب على توافر الشروط المتعلقة بذاتها وبمعموليها، ومجموع هذه الشروط تسعة .

أمّا الشروط التي يجب توافرها في (لا) نفسها فأربعة [١] :

أوّلاً: أن تكون نافية غير زائدة

ثانيا: أن يكون النفي بها مقصوداً به نفي الجنس .

ثالثا: أن يكون نفيها نصاً، وهو ما يقصد به خلوص النفي العام، ولا يكون ذلك إلا إذا دخلت على النكرة المراد بها استغراق الجنس بأسره المقدر بينها وبين الاسم النكرة وجود (من) الاستغراقية الواقعة في جواب قول القائل: هل من رجل في الدار ؟ [٢] .

رابعا: أن لا يدخل عليها جار، وهو المراد بقولهم: ((ألا تقع بين العامل والمعمول))[٣].

وأمّا الشروط التي تعود إلى معموليها فأربعة أيضا:

أولاً: أن يكون اسمها نكرة، قال سيبويه: ((و اعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه (ربّ) حسن لك أن تعمل فيه " لا ")) [٤]، وقال أيضا: ((فـــ (لا) لا تعمل إلا في نكرة، كما أن (ربّ) لا تعمل إلا في نكرة)) [٥] .

ثانياً: أن يكون اسمها النكرة متصلا بها فلا يفصل بينها وبين اسمها النكرة بأيّ فاصل

---

[١] انظر: أوضح المسالك ٣/٢، وشرح التصريح ٢٣٥/١، وشرح الأشموني ٧/٢ .

[٢] انظر:المقتضب ٣٥٩/٤، وشرح التسهيل ٥٣/٢، والمغني ص/٣١٣، وارتشاف الضرب ١٢٩٥/٣، وشرح التصريح ٢٣٦/١ .

[٣] كتاب الجمل للزجاجي ص/٢٣٩ ،و شرح الجمل لابن عصفور٢٧٨/٢ .شرح التصريح٢٣٦/١ .

[٤] انظر: الكتاب ٢٧٦/٢ .

[٥] انظر :الكتاب ٢٧٤/٢، والمقتضب ٣٦٢/٤ .

مهما كان، قال سيبويه: ((و اعلم أنك لا تفصل بين (لا) وبين المنفي، كما لا تفصل بين (مِنْ) وبين ما تعمل فيه)) [١] .

ثالثا: ألاّ يكون مدخول (لا) النافية للجنس معمولا لعامل آخر قدّر دخوله عليه قبل مجيء (لا) .

رابعا: أن يكون خبرها أيضا نكرة .

وهذه ثمانية شروط يجب توافرها لإعمال (لا) عمل (إنّ) عموما، **وأما الشرط التاسع** فهو شرط لوجوب الإعمال، وهو ألاّ تكرّر (لا) فإنك إن كررتها يجوز لك فيها الإعمال والإلغاء [٢] ،وعن هذه الشروط يقول ابن مالك: إذا لم تكرّر (لا) وقصد خلوص العموم باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها عملت عمل "إنَّ")) [٣]، وعملها حينئذٍ يكون نصب الاسم ورفع الخبر نحو: لا صاحب برٍّ مذموم ،و لا راغبا في الشرّ محمود، هذا إذا كان اسم (لا) مضافا أو مشبها بالمضاف، وهو ما يكون بعده شيء من تمام معناه، ويسمّى مطوّلاً، وممطولا أي ممدودا [٤]، وإن كان الاسم مفردا غير مضاف ولا شبيه له فإنه يتركّب مع (لا) ويبنى على ما يُنْصَبُ به، وهذا مذهب أكثر البصريين [٥]، وقد تحدثنا من قبل عن الاختلاف في بنائه أو إعرابه بما يغنينا عن الإعادة، ومن الأمثلة على اسم (لا) المفرد نحو: لا رجلَ في الدار، ولا تلميذ في الفصل، ولا طعام على المائدة، ومن هذا القبيل[٦] قوله

---

[١] انظر: الكتاب ٢/٢٧٦، وارتشاف الضرب ٣/١٢٩٥ . وأوضح المسالك ٢/٣ .

[٢] انظر: التسهيل الفرائد لابن مالك ص/٦٧، شرح التسهيل ٢/٥٤، وارتشاف الضرب ٣/١٢٩٥، وهمع الهوامع ٢/١٩٤ .

[٣] انظر: تسهيل الفوائد ص/٦٧ .

[٤] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٤، ٥٥، وارتشاف الضرب ٣/١٢٩٥ .

[٥] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧١، وهمع الهوامع ٢/١٩٩ .

[٦] الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي، وإلا كان مضارعا للمضاف، وهذا مذهب سيبويه والجمهور ومن ثم جعل قوله تعالى: ﴿لا تثريب عليكم اليوم﴾ وقوله تعالى: ﴿لا عاصم اليوم من أمر الله﴾ من قبيل(لا رجل في الدار)، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٠٠، وشرح الكافية للرضي ٢/١٨٩.

تعالى:﴿ذلك الكتابُ لا ريب فيه﴾ [١]،وقوله تعالى: ﴿ لا عاصم اليوم مـــن أمـــر الله ﴾ [٢] فالجار والمجرور الذي هو(من أمر الله) متعلق بمحذوف خبر(لا) والظرف (اليوم)متعلق بمـــا تعلق به الجار والمجرور،و قوله: "عاصم" اسم (لا) المفرد مبني على الفتح في محل نصب، ومن هذا القبيل أيضا قوله تعالى: ﴿ لا تثريب عليكم اليوم ﴾ [٣] .

---

[١] سورة البقرة الآية " ٢" .

[٢] سورة هود الآية " ٩٢ " .

[٣] سورة يوسف الآية " ٩٢ " .

المبحث الثاني

موانع إعمال (لا) العاملة عمل (إنّ)

لقد تحدثنا فيما مضى عن الشروط التي يجب توفّرها لإعمال (لا) النافية عمل (إنَّ)، وقد عددناها تسعة، ولما كان توافرها في أسلوب (لا) النافية موجبا لإعمالها عمل(إنّ) فإنه يعدّ تخلف شرط من هذه الشروط سببا لمنعها من العمل، وإذا كنا قد أثبتنا لها تسعة شروط، فإن موانع عملها لا تكون إلا ثمانيةً ؛ لأن الشرط الأخير وهو عدم تكرير (لا) إنما هو شرط لوجوب الإعمال، وليس شرطا لصحة الإعمال، فلا يعدّ التكرير مانعا للعمل، وإنما هو مجوز للإعمال والإلغاء، وأمّا الموانع الثمانية فإننا نتحدث عنها من خلال أربعة مطالب:

المطلب الأول: المانع الأول والثاني والثالث والرابع

المطلب الثاني: المانع الخامس.

المطلب الثالث: المانع السادس والسابع والثامن.

المطلب الرابع: حكم إلغاء لا النافية للجنس والأوجه المحتملة في نحو "لا حول ولا قوة إلا بالله".

المطلب الأول: المانع الأول والثاني والثالث والرابع

المانع الأول: وهو أن تكون (لا) غير نافية، ويعني مجيئها في الكلام ليس لغرض النفي، وإنما يؤتى بها في الكلام زائدة لمجرد تقوية الكلام وتأكيده، فإن كانت (لا) غير نافية لا تعمل شيئا، وتسمّى حينئذٍ زائدة [١]، نحو قوله تعالى: ﴿ ما منعك أن لا تسجد ﴾ [٢]، والمعنى - والله أعلم - ما منعك أن تسجد أي ما منعك من السجود [٣]، والدليل على زيادة (لا) في آية الأعراف سقوطها في آية (ص) [٤]، وهو قوله تعالى: ﴿ ما منعك أن تسجد﴾ [٥] ومن هذا القبيل قول الشاعر:

ما بالُ جهلِكَ بعدَ الحلمِ والدِّينِ وقدْ علاكَ مشيبٌ حينَ لا حينِ [٦]

فـ (لا) في البيت زائدة غير مراد بها النفي، ولأجل زيادتها في الكلام ألغيت عن العمل على حدّ إلغائها عن العمل في قولك (جئتُ بلا زاد) كما سيأتي ذلك [٧]، وعلى هذا فما جاز فيه إعمال الزائدة محمول على الشذوذ، نحو قول الشاعر: (من البسيط)

لو لم تكنْ غطفانُ لا ذنوبَ لَها إذاً للامَ ذوُو أحسابها عُمَراً[٨]

فـ (لا) في قوله (لا ذنوب) زائدة، وكان حقها أن لا تعمل، ولكنها أعملت شذوذا،

---

[١] انظر: أوضح المسالك ٣/٢، وشرح التصريح ٢٣٧/١، وشرح الأشموني ٧/٢، وحاشية الخضري ٢٠٦/١ .

[٢] سورة الأعراف الآية " ١٢ " .

[٣] انظر:معاني القرآن للفراء ٣٧٤/١، وإعراب القرآن للنحاس ١١٦/٢، والبحر المحيط ٢٧٣/٤،

[٤] انظر: البحر المحيط ٢٧٣/٤، والكواكب الدرية ص/١٦٩ .

[٥] سورة ص الآية " ٧٥ " .

[٦] البيت لجرير كما في الكتاب (٣٠٥/٢) وشرح الجمل ٢٧٨/٢، وا لخزانة ٤٧/٤ .

[٧] وفي الكتاب ٣٠٥/٢، وقال سيبويه: ((فإنما هو حين حين ولا بمنّزلة (ما) إذا ألغيت)) انظر: النكت للأعلم ٦١١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٨/٢ .

[٨] البيت للفرزدق ومن شواهد الخصائص لابن جني ٣٦/٢، وشرح الكافية للرضي ١٨٨/٢، والخزانة ٣٠/٤، وأوضح المسالك ٣/٢، وشرح الأشموني ٧/٢، وشرح التصريح ٢٣٧/١ .

وإنما حكم عليها بالزيادة لأن الشاعر أراد إثبات الذنوب لغطفان، لا نفيها عنهم [١]، وقال الشيخ خالد الأزهري: ((وإنما شذّ عمل الزائدة ؛ لأنها غير مختصة وشرط العمل الاختصاص)) [٢] .

المانع الثاني: أن تكون (لا) لنفي الوحدة، وذلك إذا كان المنفي بها مقصودا به غير الجنس ،كأن يكون المنفي شخصا واحدا، وحينئذ تكون (لا) عاملة عمل (ليس) ولا تعمل عمل (إنَّ) نحو (لا رجلٌ قائما، بل رجلان أو رجالٌ) [٣]

المانع الثالث: ألاّ يكون نفيها نصّا بحيث يوجد في الكلام احتمالان، إما أن تكون (لا) نافية للوحدة كما مرّ، وإما أن تكون نافية للجنس لكن دون تنصيص[٤]،وذلك إذا وقعت (لا) في جواب قولك: (هل رجلٌ في الدار ؟) [٥] فتقول: لا رجلٌ في الدار، برفع الاسم النكرة على أن تعمل (لا) عمل (ليس)، أو تلغيها عن العمل [٦]، فـ (رجل) في المثال المذكور محتمل لأن يراد به نفي فرد واحد أو نفي أفراد هذا الجنس بأسره [٧]، و(لا) في المثال المذكور لا تنصّ على نفي الجنس، بل تحتمل ذلك، ومثل هذا الاحتمال لا يكفي لإعمالها عمل (إنَّ)، والتي تنصّ علي نفي الجنس هي الواقعة في جواب الاستفهام بـ (هل ومن) نحو: هل من رجل في الدار ؟، وهل من تلميذ في الفصل ؟، وهل من كتاب على المكتب ؟ فتجيب لا رجلَ في الدار ولا تلميذَ في الفصل ولا كتابَ على المكتب، بمعنى لا من رجلٍ في الدار ولا من تلميذٍ في الفصل ولا من كتابٍ على المكتب[٨]، قال سيبويه:

---

[١] انظر: شرح التصريح ٢٣٧/١، والخزانة ٣٠/٤ــ ٣٢، وحاشية الصبان ٤/٢ .

[٢] انظر: شرح التصريح ٢٣٧/١ .

[٣] انظر: أوضح المسالك ٥/٢، ومغني اللبيب ص/٣١٦، وشرح التصريح ٢٣٧/١، وشرح الأشموني ٨/٢

[٤] انظر: أوضح المسالك ٥/٢، وشرح الأشموني ٨/٢ .

[٥] قال ابن السراج: ((لو أسقطت (من) فقلت: هل رجل ؟ لصلح لواحد ولجمع، فإذا أدخلت (من) لم يكن إلا للجنس)) انظر: الأصول في النحو ٣٧٩/١، وشرح المفصل ١٠٦/١ .

[٦] انظر: همع الهوامع ١٩٤/٢، وحاشية الصبان ٤/٢ .

[٧] انظر: المغني ص/٢١٦، وشرح التصريح ٢٣٧/١ .

[٨] انظر: علل النحو للوراق ص/٤٠٦، والأصول في النحو ٣٧٩/١ . وشرح التصريح على التوضيح

((فـ (لا) لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب، فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك: هل من عبد أو جارية ؟)) [١]، وقال أيضا: ((إذا قال: لا غلام، فإنما هي جواب لقوله: هل من غلام)) [٢] .

وذكر الشيخ خالد الأزهري نقلا عن أبي البقاء ((ومن هنا قال النحويون إنَّ (لا رجلَ) جواب لمن قال: هل من رجلٍ في الدرِ ؟ فهو سائل عن كل الجنس))[٣].

وخلاصة القول في المانعين الثاني والثالث: أنَّ (لا) إن لم تكن نصاً على نفي الجنس، فإنها حينئذٍ تحتمل نفي الواحد ونفي الجنس أيضا، من باب أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم، وفي كلتا الحالتين لا تعمل (لا) عمل (إنّ)، وإنما تعمل عمل (ليس) نحو: لا رجلٌ قائما، أو تلغي عن العمل ويرتفع ما بعدها بالابتداء نحو: لا رجلٌ قائم [٤]، ويستحسن حينئذٍ تكرير (لا) مقدرا وقوعها في جواب من سأل: أ رجل في الدار أم امرأة؟ فيقال: لا رجل في الدار ولا امرأة [٥].

قال ابن هشام: ((إذا قيل لا رجلَ في الدار، بالفتح تعيّن كونها نافية للجنس، ويقال في توكيده (بل امرأة) وإن قيل بالرفع تعيّن كونها عاملة عمل (ليس)، وامتنع أن تكون مهملة، وإلا تكررت ... واحتمل أن تكون نافية للجنس، وأن تكون نافية للوحدة،ويقال في تأكيده على الأول (بل امرأة)، وعلى الثاني (بل رجلان أو رجال))[٦].

المانع الرابع: أن يدخل عليها ما يعمل الجر فيما بعدها من الاسم المنكور، وعامل الجر إما أن يكون حرف جر نحو: جئتُ بلا زادٍ، وغضبتُ من لا شيءٍ، وإما أن يكون

١/٢٣٦ .

[١] انظر: الكتاب ٢/٢٧٥ .

[٢] انظر: الكتاب ٢/٢٩٥ .

[٣] انظر: شرح التصريح ١ /٢٣٦ .

[٤] انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٩٥، وشرح التصريح ١/٢٣٧ وهمع الهوامع ٢/١٩٤ .

[٥] انظر: الكتاب ٢/٢٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٦ .

[٦] انظر: المغني ص/٣١٦ .

مضافا إلى ما بعد (لا) [١]نحو قول الشاعر:(البسيط)

تركتَني حين لا مالٍ أعيشُ به وحينَ جُنَّ زمانُ الناسِ أو كَلِباً [٢]

ففي البيت أضيف لفظ (حين) إلى (مال) مع إلغاء (لا) عن العمل [٣]، وإنما ألغيت (لا) في هذا الوجه مع كونها (لا) النافية للجنس للأسباب الآتية:

أوّلاً: أنه يمتنع بناء المنفي بعد (لا) في نحو: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، لتعذر تقدير (من) بعدها، إذ لا يصح أن تقول: جئتُ بلا من زاد وغضبت من لا من شيء، هذا ما قاله الرضي [٤] .

ثانياً: أن عمل (لا) عمل (إنّ) إنما كان لمشابهتها (إنّ) في وجوب تصدرها، فلما توسطت في الكلام بين العامل والمعمول بطل الشبه الموجب للعمل، فألغيت من أجله[٥].

ثالثا: أنَّ عامل الجر أقوى من عامل النصب، فأعمل الجارّ لقوته وألغيت (لا) بضعفها، فهي لا تقدر أن تحول بين الجار ومجروره [٦].

وأمّا إلغاؤها في حال وقوعها بين المضاف والمضاف إليه كما في قوله: حينَ لا مالٍ، فجائز، وليس واجبا: وقد أجاز سيبويه الرفع على إعمالها عمل (ليس) [٧]، كما أنه استحسن إعمالها عمل (إنّ) في حال وقوعها بين (حين) وبين ما أضيف إليه في نحو قول

---

[١] هذا ما يفهم من تمثيل سيبويه في الكتاب ٢/٣٠٢ ــ ٣٠٣، والنكت ١/٦١٠ــــ ٦١١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٨، وأوضح المسالك ٢/٥، وشرح التصريح ١/٢٣٧ .

[٢] البيت لأبي الطفيل كما في الكتاب ٢/٣٠٣، والنكت ١/٦١٠، والخزانة ٤/٣٩.

[٣] انظر: هامش الكتاب ٢/٣٠٣، رقم الهامش ٢/ت /الأستاذ عبد السلام هارون .

[٤] انظر: شرح الكافية ٢/١٨٨ .

[٥] انظر: شرح الكافية للرضي ٢/١٨٨ .

[٦] انظر: شرح التصريح على ا لتوضيح ١/٢٣٧ .

[٧] انظر: الكتاب ٢/٣٠٣، وقال الأستاذ عبد السلام هارون: ((وذلك على تشبيه (لا) بـــ (ليس) أو على إهمال (لا) وعدم الاعتداد بالإضافة فيهما، وجواز أبي على الفارسي وجها ثالثا هو البناء على الفتح)) انظر: الكتاب ٢/٣٠٣، هامش (٣)

الشاعر: (حنّتْ قلوصي حينَ لا حينَ محنّ) [١]

قال الأعلم: (("حين" منصوب بـ (لا) كقولك (لا مثلَ زيدٍ) وخبره محذوف، و(حين) الأول مضاف إلى الجملة، وتقديره: لا حينَ محنّ لنا، و(لنا) هو الخبر، ويجوز خفضه بإضافة (حين) الأول إليه (أي إلى الثاني) وزيادة "لا")) [٢]

هذا إذا كانت (لا) واقعة بين المضاف والمضاف إليه، أما الواقعة بين الجار والمجرور، فقد سبق أن قلنا إنها لا تعمل شيئا،وقد شذّ إعمالها عمل (إنَّ) نظرا إلى لفظ(لا) فقيل: كنتُ بلا مالَ، وجئتُ بلا شيءَ، بالبناء على الفتح [٣]، وتوجيه ذلك عند بعض أهل العلم كابن جني وشيخه أبي على الفارسي هو أن عامل الجر دخل بعد التركيب فأجري المركب مجري الاسم الواحد، وهو في محلِّ جرٍ بالباء، وليس لـ (لا) حينئذٍ خبر [٤] وذكر الرضي: ((أنه لما جاز إعمال (لا) الزائدة غير النافية في قول الشاعر:

لو لم يكن غطفانُ لا ذنوبَ لها إذاً للام ذوو أحسابِها عُمَرَا [٥]

فإعمال (لا) في نحو: جئت بلا زاد، مع البناء والتركيب أولى بالجواز ؛ لأنها غير زائدة)) [٦] .

هذا وقد اختلف العلماء في تحديد ماهية (لا) الواقعة بين الجار والمجرور أو المضاف والمضاف إليه، فذهب سيبويه إلى أنها مع ما بعدها بمنْزلة اسم واحد بمعنى (غير) فقولك:((غضبت من لا شيء، وذهبت بلا عتاد، معناه غضبتُ من غير شيء، وذهبت من

---

[١] البيت منسوب إلى العجاج في الكتاب ٣٠٤/٢، وانظر: المقتضب ٣٥٨/٤، والنكت ٦١٠/١، والخزانة ٤٥/٤ .

[٢] انظر: النكت ٦١٠/١ .

[٣] انظر: شرح الكافية للرضي ١٨٨/٢، وأوضح المسالك ٥/٢، وشرح الأشموني ٨/٢، وشرح التصريح ٢٣٧/١ .

[٤] انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢٣٧/١، وحاشية الصبان ٤/٢ .

[٥] سبق تخريجه .

[٦] انظر: شرح الكافية للرضي ١٨٨/٢ ــ ١٨٩ .

غير عتاد، [١] وإلى هذا القول ذهب المبرد والزجاجي والهروي [٢]، وهو أيضا مذهب الكوفيين[٣].

ومذهب البصريين عامة أنها حرف نفي لا عمل له، ويسمّونها زائدة، ويعنون بذلك أنها معترضة بين شيئين متلازمين، وإن لم يصحّ أصل المعنى بإسقاطها [٤]، ولا يخفى أن الزائدة لا تخلو أبدا من معنى التأكيد سواء كانت ملغاةً عن العمل مع بقاء معنى النفي كالواقعة بين الجار والمجرور، كما مرّ أو ملغاة عن العمل وعن معنى النفي أيضا، كما مر ذلك في المانع الأول .

المطلب الثاني:المانع الخامس وهو أن يكون مدخول (لا) معرفة .

فإن كان مدخول (لا) معرفة وجب إلغاؤها عن العمل عند البصريين، ووجب حينئذٍ تكرير (لا) عند أكثر هم [٥] نحو:لا زيد في الدار ولا عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿ لا هنّ حل لهم ولا هم يحلون لهنّ ﴾ [٦] وهو مذهب سيبويه أيضا، قال: ((اعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب ؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدا)) [٧]، وقال أيضا: ((وقد تجوز في الشعر رفع المعرفة ولا تثنّى "لا")) [٨]، ويفهم من كلامه هذا جواز عدم التكرير في الاضطرار، ووجوب التكرير في حالة الاختيار إذا ألغيت (لا) عن العمل في المعرفة .

---

[١] انظر: الكتاب ٢/٣٠٢، ٣٠٣ .

[٢] انظر:المقتضب ٤/٣٥٨، وكتاب الجمل للزجاجي ص/٢٣٩، وا لأزهية ص/١٤٩، ١٦٠،

[٣] انظر:المغني لابن هشام ص/٣٢٢ ،وشرح التصريح على التوضيح١/٢٣٧ ،وحاشية الصبان ٢/٤

[٤] انظر: المغني ص/٣٢٢، وشرح التصريح ١/٢٣٧، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ محي الدين عبد الحميد ٢/٥ هامش رقم (١) .

[٥] انظر: التوطئة ص/٣١٣، وأصول السراج ١/٣٩٢ ــ ٣٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١١١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٦٥ ،و أوضح المسالك ٢/٥، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/٥٧١ . وشرح الكافية للرضي ٢/١٩٠ .

[٦] سورة الممتحنة الآية " ١٠ ".

[٧] انظر: الكتاب ٢/٢٩٦ .

[٨] انظر :الكتاب ٢/٢٩٨ .

وقد أجاز أبو العباس المبرد وابن كيسان عدم تكرير (لا) سواء كان الاسم معرفة نحو: لا زيد في الدار، أو نكرة موصولة نحو: لا رجل في الدار، أو نكرة مفصولة نحو: لا فيها رجل [١]، إلا أن التكرير أحسن وأغلب كما هو واضح في كلام أبي العباس [٢]، وهو أيضا مذهب أبي الحسن الوراق [٣] .

هذا وإذا كنا قد عرفنا أنَّ إلغاء (لا) عن العمل إذا دخلت على معرفة واجب عند أكثر البصريين على حدّ ما ذكره أبو علي الشلوبين مع أن ابن مالك وأبا حيان والسيوطي يذكرون الإجماع عنهم [٤]، فإن ما جاء مخالفا لهذا مؤوّل بالنكرة الواقعة بعد النافية للجنس، ومن الأمثلة على ما سبق ما يلي:

١- قال عليه الصلاة والسلام « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصرَ بعده» [٥] .

٢- وقولهم: " قضيةٌ ولا أبَا حسنٍ لها".

٣- وقول الشاعر: " لا هيثمَ الليلة للمطي " [٦]

٤- قول الآخر: أري الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أميةَ للبلادِ [٧]

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ١٩١/٢ .

[٢] قال أبو العباس المبرد: ((كذلك إذا جعلتها جوابا لقولك: أرجل في الدار ؟ أو هل رجل في الدار؟ قلت: لا رجل في الدار، وهذا أقل الأقاويل ؛ لأنها لا تخلص لمعرفة دون نكرة، ولا نكرة دون معرفة إذ كان التكرير والبناء أغلب)) انظر: المقتضب ٣٥٩/٤ .

[٣] انظر: علل النحو للوارق ص/٤٠٧ .

[٤] انظر: التوطئة ص/٣١٣، وارتشاف الضرب ١٣٠٦/٣، وهمع الهوامع ١٩٤/٢، وتسهيل الفوائد لابن مالك ص/٦٨ .

[٥] أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم الحديث (٣٦١٨) .

[٦] الزجر بلا نسبة في الكتاب ٢٩٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٢، وارتشاف الضرب ١٣٠٧/٣، والخزانة ٥٧/٤، وشرح الأشموني ٨/٢ .

[٧] البيت لعبد الله بن الزبير الأسدي، وهو شواهد الكتاب ٢٩٧/٢، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٢، والخزانة ٦١/٤ .

٥- أما البصرةُ فلا بصرةَ لكم، وأما بغدادُ فلا بغداد لكم .

والأمثلة على هذا النحو كثيرة مما جعل الكوفيين يجوزون إعمال (لا) في العلم المفرد نحو: زيد وعمرو، وفي العلمِ المضافِ لكنية، نحو: لا أبا حسنٍ ولا أبا محمدٍ، والعلم المضاف إلى لفظ الجلالة الله والرحمن والعزيز، ووافقهم الفراء فيما أضيف إلى لفظ الجلالة (الله) دون غيره ؛ لأن الاستعمال لم يلزم في اللفظين الآخرين، كما لزم (عبد الله) [١] .

وقد أجاز الفراء إعمال (لا) النافية للجنس في ضمير الغائب، وأسماء الإشارة نحو (لا هو ولا هي ولا هاتين لك ولا هذين لك) وهو عند البصريين خطأ [٢] .

أما ما ذكرنا من الأمثلة التي وردت فيها (لا) معملة في المعارف عمل (إنّ) فإن للبصريين فيها وفي أمثالها ثلاث تأويلات .

الأول: أن يقدّر لفظ (مثل) لتوغّله في الإبهام مضافا إلى المعارف، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وعلى ذلك يقال: (لا مثل أبي حسن لها، ولا مثلَ أميةَ للبلاد، ومثل بصرة لكم) [٣] وهكذا .

الثاني: أن هذه الأعلام المعارف لشهرتها بمعنى من المعاني نزلت منْزلة أسماء الأجناس التي تنطبق على كل من يتصف بهذا المعنى، ومراعاة هذا المعنى الجنسي في الأسماء المعارف هي التي سوَّغت دخول (لا) عليها وإعمالها عمل (إنَّ)، فكأنها دخلت على النكرة، وعلى هذا يؤول قولهم (قضيةٌ ولا أبَا حسن لها) أي ولا فيصلَ لها، وقولهم: (و لا أميةَ للبلاد) أي ولا كريمَ للبلاد، وهكذا تأويل الأمثلة الباقية [٤] .

الثالث: أن هذه الأعلام تشمل كل من تسمّى بها، فصار فيها عموم وشمول

---

[١] انظر: ارتشاف الضرب ١٣٠٦/٣، وهمع الهوامع ١٩٤/٢ــ ١٩٥ .

[٢] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٨/٢، وشرح الكافية للرضي ١٩٨/٢، وهمع الهوامع ١٩٥/٢ .

[٣] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٠/٢، وشرح الكافية للرضي ١٩٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٢ ــ ١٠٤، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٥٧٢/٢، وارتشاف الضرب ١٣٠٨/٣ . والبديع لابن الأثير ٥٨٥/٢/١ .

[٤] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/٢، وشرح الكافية للرضي ١٩٨/٢ .

كالنكرة، ومن ثم ساغ دخول (لا) عليها وإعمالها عمل (إنّ)، وهذا التأويل ذكره ابن الأثير وأبو حيان[١]، وفي كلام سيبويه إشارة إلى هذا، قال: ((كأنه قال: لا هيثم من الهيثميين)) [٢] وقال أيضا: ((فإذا جعلت (أبا حسن) نكرةً، حسن لك أن تعمل (لا)، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليٌّ، وأنه غيّب عنها)) [٣] .

وأمّا ما ورد من الأمثلة والشواهد مما لم تتكرر فيها (لا) الملغاة عن العمل في المعرفة، فمؤول أو محمول على الشذوذ أو على الضرورات الشعرية عند من يرون التكرير واجبا، وهم البصريون، أو محمول على الجواز على السعة عند من يرى التكرير غير واجب، وهو مذهب المبرد وابن كيسان [٤]، ومن الأمثلة على ما سبق قولهم: " لا نولك أن تفعل " فقولك (نولك) معرفة بالإضافة، وقد وقع مرفوعا بعد (لا) من غير تكرير،وهذا عند المبرد وابن كيسان جائز على السعة، وعند البصريين مؤول بمعنى: لا ينبغي لك أن تفعل، يعنى أن قوله: لا نولك، بمنزلة لا ينبغي، فلما أشبه الفعل في المعنى، والفعل لا يكرر، أجري مجراه في عدم التكرير حملا للشبيه على الشبيه [٥]، وقال سيبويه: ((فلم يلزمك في ذا تثنية (لا) كما لا يلزمك ذلك في الفعل الذي فيه معناه)) ثم قال: ((وقالوا: لا نولك أن تفعل؛ لأنهم جعلوه معاقبا لقوله: لا ينبغي أن تفعل كذا وكذا، وصار بدلا منه، فدخل فيه ما دخل في (ينبغي)، كما دخل في لا سلامَ ما دخل في سلّم)) [٦] .

ومما جاءت فيه (لا) غير مكررة مع إلغائها عن العمل في الاسم المعرفة قول الشاعر:

---

[١] انظر: البديع لابن الأثير ٥٨٥/٢/١، وارتشاف الضرب ١٣٠٧/٣.

[٢] انظر: الكتاب ٢٩٦/٢ .

[٣] انظر: الكتاب ٢٩٧/٢ .

[٤] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٢ .

[٥] انظر: الإيضاح الأبي على الفارسي ص/١٩٨، والمقتصد ٨١٩/٢، وشرح المفصل ١١٢/٢، وشرح الكافية للرضي ١٩٣/٢، وهمع الهوامع ٢٠٧/٢ .

[٦] انظر: الكتاب ٣٠١/٢ــ ٣٠٢ .

أشاءُ ما شئتِ حتى لا أزالَ لما لا أنتِ شائيةٌ مِن شَأْننا شَأني [١]

فقوله: (أنت) ضمير الخطاب معرفة، وقد وقعت مرفوعة بعد (لا) من غير تكرير، وهذا عند البصريين من الضرورة، أو شاذ لا يقاس عليه، وعند المبرد وابن كيسان جائز على السعة [٢] ؛ لأن المبرد يعتبر (لا زيدٌ في الدار) أو (لا رجلٌ في الدار) ونحو ذلك واقعين في جواب من سأل هل زيدٌ في الدار ؟، أ زيد في الدار ؟ وهل رجل في الدار ؟ [٣]

هذا وإنما وجب الإلغاء والتكرير في المانع المذكور (المانع الخامس) ؛ لأنهم إنما أعملوها في النكرة من حيث إنها تنفي نفيا عاما على سبيل التنصيص، فلما كان مدخولها معرفة لم يمكن حصول المعنى المقصود منها وهو نفي الجنس إذ ليست المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها، ومن ثم أوجبوا إلغاءها عن العمل، وألزموها التكرير تعويضا عما فاتها من نفي الجنس، فإن في التكرير زيادة وتعدّداً، كما أنَّ في العموم زيادة وتعدُّداً [٤] ؛ ولأنهم قدّروا دخول (لا) على المعرفة بعد ما عمل فيه الابتداء، فقولك: لا زيد في الدار، وقع في جواب من سأل: أ زيد في الدار ؟ فقولك: (زيد) عمل فيه الابتداء قبل أن تدخل عليه (لا)، فلما دخلت عليه (لا) لم تعمل شيئا، وإنما كرَّروا (لا) لمطابقة الجواب للسؤال، وهو أن قولك: لا زيد في الدار ولا عمرو، واقع في جواب مَنْ سأل: أ زيد في الدار أم عمرو ؟ وهذا مذهبُ أبي العباس وتفسيرُه في المسألة [٥] .

وذكر ابن مالك علة أخرى لوجوب التكرير وهي أن العرب كثيرا ما تنفي الجملة المبدوءة بمعرفة أو ظرف أو شبهه بـ (ما) أو (ليس) نحو: ما زيد عندك، وما عندك زيد

---

[١] البيت بلا نسبة إلى قائله، انظر: شرح التسهيل ٦٦/٢، وأوضح المسالك ٧/٢، شرح التصريح ٢٣٧/١، شرح الأشموني ١٠/٢، وهمع الهوامع ٢٠٧/٢ .

[٢] انظر: شرح المفصل ١١٢/٢ .

[٣] انظر: المتقتضب ٣٥٩/٤ــ ٣٦٠، وشرح المفصل ١١٢/٢ .

[٤] انظر: شرح المقدمة الكافية ٥٧١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٥/٢، وشرح الكافية للرضي ١٩٠/٢ ــ ١٩١، شرح التصريح ٢٣٧/١ .

[٥] انظر: المقتضب ٣٥٦/٤ــ ٣٦٠، وشرح التصريح على التوضيح ٢٣٧/١،

وليس عمرو في الدار، فلما وقعت (لا) في موقع غيرها احتاجت إلى ما يقوّيها، فقويت بالتكرار، و لم تخل منه إلا في اضطرار[١]، وذكر الشيخ عبد القاهر أنه إنما وجب الرفع والتكرير في مدخول (لا) المعرفة ؛ لأنك لو تركت التكرير، لوجب البناء الذي وَضعتْ عليه (لا)، وهذا لا يصح مع التعريف، ومن ثم لجأت إلى الرفع والتكرير [٢] .

المطلب الثالث: المانع السادس والسابع والثامن

أولاً: المانع السادس وهو الفصل بين (لا) وبين اسمها النكرة .

فإن فصل بينها وبين اسمها النكرة، أيّا كان نوع الفصل، بطل عملها وجوبا خلافا للرمّاني، فقد نقل عنه أبو حيان والسيوطي إجازته النصب مع الفصل محتجاً بقولهم: ((لا كزيد رجلا، ولا كذلك رجلاً)) [٣]، وبقول جرير:

يا صاحبيَّ دنَا الصباحُ فسِيرا لا كالعشيَّةِ زائراً ومزوراً [٤]

وأجيب عن المثالين الأولين بأن اسم (لا) فيهما محذوف، و(رجلاً) منصوب على التمييز، والتقدير: لا أحدَ كزيد، أو كذلك رجلاً ٤٥ [٥]، وأجيب عن البيت بأن نصب قوله (زائرا ومزورا) على تقدير فعل قبله أي لا أرى كالعشية زائرا [٦]، وهو تفسير سيبويه للنصب في بيت جرير المذكور قال سيبويه: ((فلا يكون إلا نصبا، منْ قبل أن العشية ليست بالزائر، وإنما أراد لا أرى كالعشية زائرا)) [٧] .

وثبت بما ذكرنا أن مذهب الجمهور وفي مقدمتهم سيبويه إلغاء عمل (لا) وجوبا إذا فصل بينها وبين الاسم النكرة، وأنه يجب حينئذٍ تكرارها نحو: لا في الدار رجل ولا امرأة،

---

[١] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٦٥ .

[٢] انظر: كتاب المقتصد لعبد القاهر ٢/٨٢٠ .

[٣] انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٩٥، وهمع الهوامع ٢/١٩٨ .

[٤] البيت لجرير كما في الكتاب ٢/٢٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١١٤، والخزانة ٤/٩٥ .

[٥] انظر: همع الهوامع ٢/١٩٨ .

[٦] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/١١٤، وهمع الهوامع ٢/١٩٨ .

[٧] انظر: الكتاب ٢/٣٩٣ .

ولا في البيت طعام ولا ماء، وهذا الفصل الذي ذكرنا أنه يبطل العمل يلزم معه تكرار(لا). كما جاء في قوله تعالى: ﴿ لا فيها غولٌ ولا هم عنها ينزفون ﴾ .

و قد جاء في الشعر رفع ما انفصل من (لا) دون تكرارها، وهذا عند سيبويه والجمهور ضعيف، من باب الضرورة الشعرية، وعند المبرد وابن كيسان جائز في السعة [١]، قال الشاعر:

قضتْ وطراً واسترجعتْ ثم آذنتْ ركائبُها أن لا إلينا رجوعُها [٢]

و الشاهد في البيت الرفع بـ (لا) من غير تكرير ضرورة، وسوّغهُ شبه (لا) بـ (ليس) من حيث المعنى [٣]، وإنما وجب الإلغاء في الوجه المذكور لسببين:

الأول: أنَّ (لا) النافية للجنس مع اسمها النكرة المفردة بمنزلة اسم واحد، مبني على ما ينصب به تشبيها بخمسة عشر ولما فصل بينها وبين اسمها ، لم يمكن بناؤهما لعدم إمكانية جعلهما شيئا واحدا، ومن ثم وجب الإلغاء والرفع على الابتداء [٤] .

الثاني: أن (لا) هذه حرف ضعيف في العمل ؛ لأنها مشبهة بما هو فرع في العمل وهو (إنَّ)، ولا يخفى أنّ فرع الفرع ضعيف في العمل، ثم إنه يزداد ضعفها إن فصل بينها وبين اسمها، فلا تقدر على العمل في البعيد عنها، ومن أجل ذلك ألغي عملها حتما في المفصول بينه وبينها، فلو كانت (لا) هذه كـ (إنّ) وأخواتها في القوة، والتأثير لعملت في المعرفة والنكرة المفصولة كما تعمل إنَّ وأخواتها [٥] .

و أما وجوب التكرار عند الفصل ؛ فلأجل المشاكلة بين السؤال وبين ما وقع جوابا له، قال

---

[١] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ص/٦٥، وشرح الكافية للرضي٢/١٩٠ ـ ١٩١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١١٢، وهمع الهوامع ٢/٢٠٧ .

[٢] البيت من شواهد الكتاب ٢/٢٩٨، والمقتضب ٤/٣٦١، وشرح المفصل ٢/١١٢، والخزانة ٤/٣٤.

[٣] انظر: شرح المفصل ٢/١١٢ .

[٤] انظر: المقتضب ٤/٣٦١، وعلل النحو للوراق ص/٤٠٧، والمقتصد ٢/٨١٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١١١ .

[٥] انظر :المقتضب ٤/٣٦١ ـ ٣٦٢، وشرح المقدمة الكافية ٢/٥٧١، وشرح المفصل ٢/١١١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٦٥، وشرح الكافية للرضي ٢/١٩٠ .

ابن الحاجب: ((فإذا قلت: لا فيها رجل ولا امرأة، فهو جواب لقول من يقول: أفي الدار رجل أم امرأة ؟ فجعل الجواب مشاكلاً للسؤال في الفصل، وفي التكرار، وفي الرفع جميعا))[١]

ثانيا: المانع السابع وهو أن يكون مدخول (لا) النافية للجنس معمولا لعامل آخر، ولهذا المانع فرعان :

الفرع الأول: أن تقدّر دخول (لا) على شيء قد سبق إليه عامل الابتداء، فحينئذٍ لا تعمل (لا) شيئا، بل الابتداء أولى بالعمل منها ؛ لأنك قدرت دخولها على ما يليها من الاسم النكرة أو المعرفة بعد ما عمل فيه الابتداء، ومن الأمثلة على ذلك: لا زيد في الدار ولا عمرو، ولا رجل في الدار ولا امرأة، سواءً كررت (لا) على مذهب الجمهور كما مرّ، أم لم تكرّر على مذهب أبي العباس المبرد وابن كيسان نحو: لا زيد في الدار، ولا رجل في الدار [٢]، وعن هذا الفرع يقول أبو العباس المبرد: " فإن قدرت دخولها على شيء قد عمل فيه غيرها لم تعمل شيئا، وكان الكلام كما كان عليه ؛ لأنك أدخلت النفي على ما كان موجبا، وذلك قولك: أزيد في الدار أم عمرو؟ فتقول: لا زيد في الدار ولا عمرو ... لا تبالي معرفة كانت أم نكرة))[٣].

الفرع الثاني: أن يكون مدخول (لا) معمولا لفعل مقدّر سبق دخوله عليه قبل أن تلحق به (لا) النافية للجنس [٤] سواء كان هذا المعمول مفعولا به نحو: لا مرحباً، ولا أهلاً، ولا سهلاً وتقديره: لا لقيت مرحباً، ولا أتيت أهلاً، ولا وطئت سهلا، أو مصدرا منصوبا نحو: لا سقياً، ولا رعياً، وتقديره: لا سقيت سقيا ولا رعيت رعياً، أو اسما مرفوعا بدلا من الفعل المقدّر المقصود به الدعاء نحو: لا سلامٌ عليك، بمعنى: لا سلّم الله عليك، ومنه

---

[١] انظر: شرح المقدمة الكافية ٥٧١/٢ .

[٢] انظر: المقتضب ٣٥٩/٤ ــ ٣٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١ .

[٣] انظر: المقتضب ٣٥٩/٤

[٤] انظر: الكتاب ٣٠١/٢، وكتاب الجمل للزجاجي ص/٢٣٩، شرح التسهيل لابن مالك ٥٤/٢، وشرح الكافية للرضي ١٩٣/٢، وهمع الهوامع ١٩٨/٢ .

قول الشاعر:

نبّئتُ جوَّابا وسكْناً يسبُّني وعمرو بنَ عفرَا لا سلامٌ علىعمرِو[١]

والتقدير: لا سلَّم الله على عمرو أو لا سلِمتَ سلاماً.

ولا يلزمك في هذا الفرع تكرير (لا) ؛ لأنها في التقدير دخلت على الفعل، والفعل لا يكرر إلا إذا كان ماضيا غير دعاء [٢] نحو قوله تعالى: ﴿ فلا صدَّق ولا صلّى ﴾ [٣] .

وعن الفرع الثاني قال سيبويه: ((هذا باب ما إذا لحقته (لا) لم تغيّره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق، وذلك ؛ لأنها لحقت ما قد عمل فيه غيرها ...، ولا يلزمك في هذا الباب تثنية (لا)، كما لا تثنّى (لا) في الأفعال التي هي بدل منها، وذلك قولك: لا مرحباً ولا أهلاً .... صارت (لا) مع هذه الأسماء بمنزلة اسم منصوب ليس معه (لا) ؛ لأنها أجريت مجراها قبل أن تلحق "لا"))[٤] .

ثالثا: المانع الثامن وهو أن يكون خبر (لا) النافية للجنس معرفة فلا يجوز أن تقول: لا كريمَ أنت، ولا فاضلَ زيدٌ ؛ لأنَّ (لا) النافية للجنس لا بدّ أن يكون اسمها نكرة، والنكرة لا يخبر عنها بالمعرفة ؛ لأن النكرة اسم عام، والمعرفة اسم خاص، والاسم الخاص لا يصلح أن يكون خبرا عن الاسم العام [٥]، فلا تقول: رجل زيد، وإنما تقول: زيد رجل، وعلى هذا فما حكاه الأخفش من قولهم: ((لا موضعَ صدقة أنت)) فمؤوّل على أن (موضعَ) منصوب على الظرف، وقوله (أنت) مبتدأ، والظرف خبره، وأمّا قولهم: لا فتى هيجاء أنت ،و لا رجلَ أنت فعلى إضمار(هو) [٦].

---

[١] البيت لجرير في الكتاب ٣٠١/٢، والنكت ٦٠٩/١ .

[٢] انظر: شرح الكافية للرضي ١٩٣/٢ .

[٣] سورة القيامة الآية " ٣١ " .

[٤] انظر: الكتاب ٣٠١/٢ .

[٥] انظر: شرح المفصل ١٠٧/١، وهمع الهوامع ٢٠٢/٢ .

[٦] انظر: ارتشاف الضرب ١٢٩٨/٣ .

المطلب الرابع: حكم إلغاء (لا) النافية للجنس والأوجه التي يحتملها نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله)

تلغى (لا) النافية للجنس وجوبا إذا تخلَّف شرط من شروط إعمالها، ولم تكرر (لا)، وقد تحدثنا عن ذلك من خلال الموانع الثمانية، ويلغى عملها جوازا إذا عطفت على اسم (لا) نكرة مفردة، وتكررت (لا) سواء كان المعطوف عليه نكرة مفردة نحو: لا رجل ولا امرأة في الدار، أو كان المعطوف عليه مضافا نحو: لا غلامَ رجلٍ ولا امرأة في الدار [١]، وفي مثل: لا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله، خمسة أوجه من الإعراب [٢] .

الوجه الأول: فتح النكرتين على إعمال (لا) فيهما عملَ (إنَّ) وهو الأصل؛ لتوافر الشروط نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، ومنه قراءة بعضهم ﴿ لا بيعَ فيه ولا خلة ولا شفاعة﴾ [٣] وقوله تعالى: ﴿ لا بيعَ فيه ولا خلالَ ﴾ [٤] وقوله تعالى: ﴿ لا لغو فيها ولا تأثيمَ﴾ [٥] بالنصب في الآيات الثلاث، قرأ به ابن كثير ويعقوب وأبو عمر [٦] .

وتوجيه هذا الوجه هو أن (لا) الأولى وا لثانية كلتيهما نافيتان للجنس، وقد توافرت فيهما، وفي مصحوبيهما شروط الإعمال، فعملتا عمل (إنَّ)، وهو بناء ما بعدهما على الفتح، وحينئذٍ يجوز أن تقدّر لهما خبرا واحدا، فيكون الكلام جملة واحدة نحو: لا حولَ ولا قوة موجودان لنا، أو تقدّر لكل واحدة منهما خبرا مستقلا، فيكون الكلام جملتين نحو: لا حول موجودٌ لنا، ولا قوة موجودة لنا، وهذا مذهب سيبويه ومذهب الجمهور أيضا، إلا أن

---

[١] انظر: شرح التسهيل ٢/٥٤، وشرح بن عقيل ١/٣٤٤.

[٢] انظر: شرح المقدمة الكافية ٢/٥٧٣، وشرح الكافية للرضي ٢/١٩٩، وأوضح المسالك ٢/١٤، وارتشاف الضرب ٣/١٣١٠.

[٣] سورة البقرة الآية " ٢٥٤ " .

[٤] سورة إبراهيم الآية " ٣١ " .

[٥] سورة الطور الآية " ٢٣ " .

[٦] انظر: البحر المحيط ٢/٢٨٦ .

عامل الخبر عند سيبويه هو المبتدأ، وعند الجمهور هو (لا) النافية للجنس نفسها[١].

والوجه الثاني: رفع النكرتين بالابتداء على أن تلغى (لا) الأولى والثانية كلتيهما عن العمل جوازاً، لتكرارها تشبيها لها بالتي تكرّر مع المعرفة، أو على أن تعملَ (لا) الأولى والثانية كلتيهما عمل ليس، فيكون ما بعدهما مرفوعا بهما [٢]، نحو: لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله، ومنه قوله تعالى: ﴿ لا بيعٌ ولاخلةٌ ولاشفاعةٌ ﴾ [٣]، وقوله تعالى: ﴿ لابيعٌ فيه ولاخلالٌ﴾ [٤]، وقوله تعالى: ﴿ لالغوٌ فيها ولا تأثيمٌ ﴾ [٥] بالرفع في الآيات الثلاث، قرأ به الباقون من السبعة، وهم ما عدا ابن كثير ويعقوب وأبي عمرو[٦]، ومثله قول الشاعر:

و ما هجرتُكِ حتى قلتِ معلنةً لا ناقةٌ لي في هذا ولا جملُ [٧]

وحكم الخبر في هذا الوجه كحكمه في الوجه الذي قبله أي يجوز أن تقدّر لكل واحد منهما خبرا، والكلام جملتان أو تقدر لهما جميعاً خبرا واحدا ،و الكلام جملة واحدة[٨].

الوجه الثالث: فتح الأول على أن تكون (لا) الأولى عاملة عمل (إنَّ) ورفع الثاني على أن تكون (لا) الثانية إمّا عاملة عمل (ليس) [٩]، خلافا للرضي ؛ فإنه أنكر ثبوت عملها

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ١٩٩/٢، وشرح التصريح ٢٤١/١ .

[٢] انظر: المقتصد ٨٠٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٠١/٢، شرح التصريح ٢٤١/١ .

[٣] سورة البقرة الآية " ٢٥٤ " .

[٤] سورة إبراهيم الآية " ٣١ " .

[٥] سورة الطور الآية " ٢٣ ".

[٦] انظر: البحر المحيط ٢٨٦/٢ .

[٧] البيت للراعي عبيد بن حصين النميري وهو من شواهد الكتاب ٢٩٥/٢، انظر: شرح المفصل ١١١/٢، وأوضح المسالك لابن هشام ١٥/٢ وشرح التصريح ٢٤١/١ .

[٨] انظر: شرح الكافية للرضي ٢٠١/٢ .

[٩] انظر: المقتصد ٨٠٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٢، وشرح التسهيل ٦٨/٢، وشرح ابن عقيل ٣٤٢/١، وارتشاف الضرب ١٣١٠/٣ ،.

عمل (ليس) في كلام العرب [١]، وقد تحدثنا عن ذلك من قبل، وإمّا زائدة لتأكيد النفي، وإمّا ملغاة عن العمل لضعفها فيه، ولوجود مجوّز الإلغاء وهو التكرار، وعلى الاحتمال الأول يكون ما بعد (لا) مرتفعا بها، والخبر محذوف أي: لا حول لنا ولا قوة لنا، وعلى الاحتمالين الثاني والثالث يكون ما بعد (لا) معطوفا على محلِّ (لا) الأولى مع اسمها ؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، فعلى مذهب سيبويه يجوز أن يقدّر لهما معاً خبر واحد ؛ لأنه خبر مبتدأ وما عطف عليه، فتقول: لا حولَ وقوةٌ موجودان، أو تقول: لا حولَ ولا قوةٌ موجودان [٢] .

وعلى مذهب الجمهور لابدّ لكل واحدة منهما من خبر مستقل لئلا تجتمع(لا) النافية للجنس والابتداء في رفع الخبر الواحد [٣] ومن شواهد هذا الوجه قول الشاعر :

هذا لعمرُكُم الصغارُ بعينِه لا أمَّ لي إنْ كانَ ذاكَ ولا أبُ [٤]

ومثله قول الآخر:

بأيِّ بلاءٍ يا نميرُ بنَ عامرٍ وأنتم ذُنَابَي لا يدين ولا صدرُ [٥]

فقولهم: لا أبُ ولا صدرُ، مرفوع على واحد من ثلاثة أوجه سبق ذكرها.

الوجه الرابع: وهو عكس الوجه الثالث، يعني رفع الأول وفتح الثاني، نحو: لا حولٌ ولا قوة إلا بالله، أما رفع الأول ففيه احتمالان:

الاحتمال الأول: أن تكون (لا) نافية للجنس، لكنها ملغاة عن العمل لضعفها ووجود مجوّز الإلغاء، وهو التكرير، وإن كان المراد بـ (لا) الثانية الاستئناف، إلا أنه لا يضرّ

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٠، ٢٠١ .

[٢] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/١١٣، شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٠، ٢٠١، وشرح التصريح ١/٢٤٢ .

[٣] انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٠، وشرح التصريح ١/٢٤٢ .

[٤] البيت مختلف في تحديد قائله، فقد نسبه سيبويه في ا لكتاب (٢/٢٩١ ـــ ٢٩٢) إلى رجل من بني مذحج، هكذا في المفصل (٢/١١٠) وانظر: الاختلاف في نسبة قائله في شرح التصريح ١/٢٤١، وشرح الأشموني ٢/١٦ .

[٥] هذا البيت لجرير بن عطيه يهجو نمير بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن، انظر: شرح التصريح ١/٢٤١، وأوضح المسالك ٢/١٧ .

في كونها مجوّزة للإلغاء ؛ لأنه لا يلزم من تكرير (لا) أن يتوافق الاسمان بعدهما في الإعراب؛ إذ التكرير هو الشرط فقط، وأمّا على مذهب إبي العباس فالإلغاء جائز بدون تكرير، وهو المذهب الضعيف عند سيبويه، وقد تحدثنا عنه من قبل، وعلى الاحتمال الأول يكون عامل الرفع هو الابتداء [١] .

الاحتمال الثاني: أن تكون (لا) عاملة عمل ليس، فترفع الاسم وتنصب الخبر [٢]، وهذا ما لا يرى الرضي ثبوته عن العرب، [٣]وقد ذكرناه .

وأمّا فتح الثاني، فعلى أن تكون (لا) نافية للجنس عاملة عمل (إنَّ) وما بعدها مبني على الفتح لتركبه مع لا [٤]، وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله سواء على المذهبين [٥]، ومن شواهد هذا الوجه قول الشاعر:

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها وما فاهوا به أبداً مقيمُ [٦]

الوجه الخامس: فتح الأول، ونصب الثاني نحو: لا حولَ ولا قوةً إلا بالله، وتوجيه هذا الوجه هو أن (لا) الأولى نافية للجنس عاملة عمل (إنّ) لتوفّر موجب الإعمال، وما بعدها مبني على الفتح ،و(لا) الثانية زائدة لتأكيد النفي، وما بعدها منصوب منوَّن معطوف على محل اسم (لا)، وهو النصب أو على لفظ اسم (لا) وهو فتحة البناء لشبهها بحركة

---

[١] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٠١/٢، وشرح التصريح ٢٤٢/١.

[٢] انظر: المقتصد ٨٠٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٢ .

[٣] انظر: شرح الكافية للرضي ٢٠١/٢ .

[٤] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٢، وشرح التصريح ٢٤٢/١ .

[٥] انظر: شرح الكافية للرضي ٢٠١/٢، وشرح التصريح ٢٤٢/١ .

[٦] البيت لأمية بن أبي الصلت، وروايته في كتب النحاة على الشكل المذكور، انظر: معاني القرآن للفراء ١٢١/١، وشرح الكافية الشافية ٢٣٣/١، وشر ح التصريح ٢٤١/١، وشرح الأشموني ١٩/٢، أما رواية البيت في الديوان كما ذكره العيني كالتالي :

و لا لغو ولا تأثيم فيها ولا حين ولا فيها مليم
وفيها لحم ساهرة وبحر وما فاهوا به لهم مقيم

انظر: شرح الشواهد للعيني الملحق مع حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٢/٢ .

الإعراب [١] .

أمّا الخبر فلا يجوز عند سيبويه أن تقدّر لهما خبرا واحدا بعدهما؛ لأنَّ خبر (لا حول) عنده مرفوع بالابتداء، وخبر ما بعد (لا) الثانية مرفوع بـ (لا) الأولى ؛ لأن (لا) الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده بخلاف المتركبة مع اسمها، فيلزم عند سيبويه في حال تقدير خبر واحد لهما ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين، وهو لا يجوز، فيجب تقدير خبر مستقل لكل منهما على حياله .

وأما عند غير سيبويه فيجوز أن يقدّر لهما معاً خبر واحد لأن العامل عندهم (لا) وحدها، ويجوز أن يقدر لكل واحد منهما خبر مستقل [٢]، ومن شواهد هذا الوجه قول الشاعر: لا نسبَ اليومَ ولا خلّةً اتسعَ الخرقُ على الراقع [٣]

هذا الذي ذكرناه من جواز إلغاء المعطوف أو إعماله في الأوجه الخمسة المذكورة يتعلق بما إذا كان المعطوف والمعطوف عليه كلاهما نكرتين، فإن كان المعطوف عليه نكرة، والمعطوف معرفة سواء كان بعد (لا) نحو: لا غلامَ لك ولا العباسُ، أو بدون (لا) نحو: لا غلامَ لك والعباسُ، لم يجز نصب المعطوف بالحمل على عمل (لا) ؛ لأنها لا تعمل في المعارف أبدا، وإنما ترفعه وجوبا عطفا على موضع (لا) وما عملت فيه لأن موضعها ابتداءً عند سيبويه [٤] .

وكذلك البدل إن لم يصلح لعمل (لا) يتعين فيه الرفع نحو: لا أحد فيها زيدٌ ولا عمروٌ [٥]، وكل ما يصلحُ أن يليَ (لا) فتعملَ فيه حكمَه في التوابع كذلك، وكل ما لا

---

[١] انظر: المقتصد ٨٠٦/٢، وشرح المفصل ١١٣/٢، وارتشاف الضرب ١٣١٠/٣ .

[٢] انظر: شرح الكافية للرضي ٢٠٠/٢، وشرح التصريح ٢٤٢/١.

[٣] البيت منسوب إلى أنس بن العباس في الكتاب ٢٨٥/٢، ومنسوب في شرح التصريح ١٤٢/١، إلى أنيس بن العباس لسلمى جد العباس بن مرداس أو إلى أبي عامر جد ا لعباس، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٢، ١١٣ .

[٤] انظر: الكتاب ٣٠٠/٢، وشرح المفصل ١١٠/٢، وشرح الكافية ٢٠٧/٢ .

[٥] انظر: شرح التسهيل ٦٩/٢، ارتشاف الضرب ١٣١٤/٣ .

يصلح أن يليها فتمنع عن العمل فيه حكمه أيضا في التوابع كذلك [١] .

حكم (لا) النافية للجنس المقترنة بهمزة الاستفهام :

حكمها إذا اقترنت بها همزة الاستفهام كحكمها مجردة من همزة الاستفهام في الإعمال والتركيب والإلغاء والتكرار، إن كان الاستفهام لغير التمني، فيلغي إن كان الاسم معرفة أو نكرة مفصولة نحو: ألا زيدٌ في الدار وألا عمروٌ؟ وألا في الدار رجل وألا فيها امرأة؟ وفي نحو: ألا رجل وألا امرأة في الدار، يجوز ما جاز في المجردة من همزة الاستفهام من الأوجه الخمسة [٢] .

وإن كانت (ألا) للتمني ففي إلغاء عمله مذهبان لأهل العلم :

المذهب الأول: أنَّ (ألا) الدالة على معنى التمني يجب إعمالها، ولا يجوز إلغاؤها إذا تكررت، ولا إعمالها عمل (ليس)، وهذا مذهب سيبويه ،كما ذكر ابن مالك وأبو حيان وابن هشام والشيخ خالد الأزهري [٣] .

والمذهب الثاني: أن (ألا) في التمني مثلها في غير التمني ومثلُها مجردة عن الاستفهام، فيجوز فيها أن تلغى ،و أن تعمل عمل ليس، وهذا مذهب المازني والمبرد كما ذكره ابن مالك وأبوحيان وأبن هشام والشيخ خالد الأزهري [٤] وقال الرضي: ((وروي الإلغاء في (ألا) التي للتمني نحو: ألا رجلٌ جزاه الله خيراً)) [٥] .

الخاتمة : الدلالة التركيبية لـ (لا) الملغاة :

لا يخفى أن إبقاء العامل على عمله قوة للمعنى الذي وضع له في الأصل، وأن إلغاءه ضعف ،و هو خلاف الأصل، ولكل من الإعمال والإلغاء تأثيره في الجانب المعنوي ؛ لأن

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ٢٠٧/٢ .

[٢] انظر: شرح التسهيل ٧٠/٢، وارتشاف الضرب ١٣١٧/٣، وأوضح المسالك ٢٤/٢، وشرح التصريح ٢٤٤/١، وكلام سيبويه في الكتاب يشير إلى هذا، قال سيبويه: " اعلم أن (لا) في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر " انظر: الكتاب ٣٠٦/٢ .

[٣] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧١/٢، وارتشاف الضرب ١٣١٧/٣، وأوضح المسالك ٢٨/٢، وشرح التصريح ٢٤٥/١ .

[٤] انظر: شرح التسهيل ٧١/٢، وارتشاف الضرب ١٣١٧/٣ ــ ١٣١٨، وأوضح المسالك ٢٨/٢، وشرح التصريح ٢٤٥/١ .

[٥] انظر: الكافية للرضي ٢٠٤/٢ .

المعنى الدلالي يؤخذ من التركيب اللغوي، وبناء على هذا فإن الأساليب التي تلغى فيها (لا) النافية للجنس أقلّ دلالة على المعنى الذي يريد المتكلم إيصاله إلى المخاطب من الأساليب التي أعملت فيها "لا" النافية للجنس، فعلى سبيل المثال لو أراد شخص أن ينفي وجود شيءٍ ما أو شخص ما على سبيل التأكيد والاستغراق، فإن سبيله أن يأتي بـ "لا" النافية للجنس المقصود بها النفي العام على سبيل التنصيص معملاً إياها في الاسم النكرة فيقول: لا رَجُلَ في الدار، ولا كتابَ على المكتب.

فإن ألغاها أو أعملها عمل "ليس" فقال: لا رجلٌ في الدار، ضعف المعنى المراد إيصاله إلى المخاطب، وهو التنصيص على النفي العام.

وكذلك يضعف المعنى لو أولاها معرفة أو نكرة مفصولة نحو: لا زيدٌ في الدار، ولا في الدار رجلٌ؛ لأن المعرفة محددة غير شاملة، ليس فيها معنى الشمول والعموم الذي تتطلبه (لا) النافية للجنس، هذا من ناحية وقوع المعرفة بعد (لا)، وأما من ناحية وقوع النكرة فإنها وإن كان فيها معنى الشمول والعموم إلا أن بُعدَها عن (لا) بسبب الفاصل يؤثّر في الجانب المعنوي ؛ لأن الاهتمام بالأمر يقتضي الإسراع إلى ذكره، وتأجيله يؤدّي إلى توهينه وضعفه، فلما ضعف الجانب المعنوي كان ذلك مؤثّرا في الجانب العملي إذا قلنا: لا في الدار رجلٌ، بالرفع . فلما كان التعريف والفصل بين (لا) واسمها النكرة مؤثّرين في الجانب المعنوي كانا مؤثّرين في الجانب العملي، ومن هنا لم يحسن في حالة إلغاء (لا) إلا التكرار تعويضا لها عما أصابها من الضعف، لما في التكرار من التأكيد للنفي الذي تفيده النافية للجنس، فبهذا يعاد إليها المعنى الذي يقتضيه أصل وضعها، فلا يجوز أن يقال: لا زيد في الدار ولا في الدار رجل، حتى تكرر (لا) فتقول مثلا: لا زيدٌ في الدار ولا عمرو، ولا فيها رجلٌ ولا امرأة، خلافا لأبي العباس المبرد الذي لا يرى التكرار أمرا ملزما.

الفصل الرابع

(إذن) الناصبة للأفعال وموانع عملها

ويشتمل على مبحثين وخاتمة:

المبحث الأول: (إذن) الناصبة للأفعال.

المبحث الثاني: موانع عمل (إذن) في أحوالها الثلاث.

الخاتمة: الدلالة التركيبية للأساليب التي تلغى فيها (إذن).

المبحث الأول

(إذن) الناصبة للأفعال

ولما فرغنا من الحديث عن (لا) النافية للجنس الناصبة للأسماء، نريد أن نتبعها بالحديث عن (إذن) الناصبة للأفعال، وهي من الحروف التي تنصب الفعل المضارع لكن بشروط، وهي في عوامل الأفعال كـ(ظننت) في عوامل الأسماء، تتقدم وتتوسط وتتأخر، وتعمل وتلغى، وليس من عوامل الأفعال ما تعمل وتلغى سوى (إذن) ؛ لأن العرب قد اتسعت فيها اتساعا لم تتسعه في غيرها، فهي متصرفة من بين أخواتها [1]، وإذا كنا قد عرفنا هذا فإننا نريد أن نلقي الضوء على حقيقتها من حيث أصلها وتركيبها ومعناها، وهل هي عاملة بنفسها أم بغيرها ؟ وكيف تكتب إن كانت عاملة أو غير عاملة ؟ وذلك من خلال خمسة مطالب:

المطلب الأول: (إذن) حقيقتها من حيث أصلها وتركيبها، وعملها بنفسها أم بغيرها، وسبب عملها.

المطلب الثاني: إذن معناها واختلاف النحاة فيها.

المطلب الثالث: رسم إذن واختلاف العلماء في ذلك.

المطلب الرابع: شروط عمل إذن واختلاف العلماء في ذلك.

المطلب الخامس: حكم عمل إذن واختلاف العلماء فيه.

---

[1] انظر: المقتضب ٢/١٠ .

المطلب الأول: (إذن) حقيقتها من حيث أصلها وتركيبها، وعملها بنفسها أم بغيرها، وسبب عملها.

أولاً: حقيقتها

أما حقيقتها فللعلماء فيها قولان:

القول الأول: أنها اسم، وإلى هذا ذهب الرضي وعزاه هو وأبو حيان والمرادي والأشموني إلى بعض الكوفيين [١] والقائلون باسميتها اختلفوا في أصلها:

فذهب الرضي إلى أن أصلها (إذ) الظرفية المختصة بالزمان الماضي وضعا اللازمة إضافتها إلى الجملة، وحذفت الجملة المضاف إليها، وعوّض عنها التنوين، ثم فتحت الذال لتكون في صورة ظرف منصوب، ثم جعلت صالحة لجميع الأزمنة الثلاثة من الماضي والحال والاستقبال، ثم ضمنت معنى الشرط غالبا كـ إذما وحيثما، إلا أنها لا تجزم لثبوت الجملة المضافة إليها (إذ) معنىً، وثبوت التنوين عوضاً عنها لفظا، فقولك: إذنْ أكرمك، في جواب من قال لك: أنا أزورك، معناه كما يرى الرضي: إذ تزورُني أكرمُك، أي وقت زيارتك لي أكرمُك [٢] .

وذهب بعض الكوفيين فيما ذكره عنهم أبو حيان والمرادي أن أصلها (إذا) الظرفية المتضمنة لمعنى الشرط المضافة إلى الجملة، حذفت الجملة، ثم عوّض عنها التنوين كما عوّضوا في (حينئذٍ) ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين [٣] .

القول الثاني: أنها حرف وهو مذهب الجمهور كما ذكره أبو حيان والمرادي وابن هشام والسيوطي والأشموني، ثم اختلف القائلون بحرفيتها أ هي حرف مركب أم غير مركب؟ فذهب أكثرهم إلى أنها حرف غير مركب ؟ [٤] و ذكر أبو حيان والمرادي والسيوطي أن

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٤٢، ارتشاف الضرب ٤/١٦٥٠، والجنى الداني ص/٣٦٣، والمغني ص/٣٠، وشرح الأشموني ٣/٥١٩ .

[٢] انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٣٧ ــ ٤٢ .

[٣] انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٦٥٠، والجنى الداني ص/٣٦٣، وشرح الأشموني ٣/٥١٩،

[٤] انظر:ارتشاف الضرب ٤/١٦٥٠، والجنى الداني ص/٣٦٣، وهمع الهوامع ٤/١٠٣ ــ ١٠٤ .

الخليل ذهب في أحد أقواله إلى أنها مركبة من: إذْ وأن، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت الهمزة فصارت (إذَنْ) وغلب عليها بعد التركيب حكم الحرفية [١] وهذا القول استسهله ابن مالك [٢] وذهب الأستاذ أبو علي الرُّندي فيما ذكره عنه أبو حيان والسيوطي إلى أنها مركبة من: إذا وأن، حذفت همزة أنْ ثم ألف إذا؛ للتخلص من التقاء الساكنين، فصارت (إذن)، وهي تدل على ما تدل عليه (إذا) و(أن) من ربط الكلام بعضه ببعض، ونصب الفعل بعدها [٣] .

عملها بنفسها أم بغيرها؟

وبعد أن قرر جمهور أهل العلم أنَّ إذنْ حرف بسيط، اختلفوا في كونها عاملة بنفسها أو بـ (أن) مقدرة بعدها على أقوال:

القول الأول: أنَّ إذنْ هي الناصبة للمضارع بعدها، وهذا مذهب سيبويه وأحد قولي الخليل فيما سمعه عنه سيبويه [٤] وهو أيضا مذهب أكثر أهل العلم [٥] .

القول الثاني: أنها ليست ناصبة بنفسها، وإنما هي ناصبة للمضارع بواسطة (أن) مقدرة بعدها، وإلى هذا القول ذهب الزجاج، وعزاه أبو حيان والمرادي والسيوطي إلى أبي علي الفارسي [٦]. وهو أيضا ثاني قولي الخليل فيما رواه عنه أبو عبيدة كما ذكره السيرافي[٧]، وقد ضعّفه سيبويه فقال: ((ولو كانت مما يضمر بعده (أن) فكانت بمنزلة اللام وحتى، لأضمرتها إذا قلت: عبدالله إذن يأتيك، فكان ينبغي أن تنصبَ "إذن" "يأتيك"؛ لأن

---

[١] انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٦٥٠، والجنى الداني ص/٣٦٣، وهمع الهوامع ٤/١٠٤،

[٢] وذكر ابن مالك أن القول بأن (إذن) مركبة من (إذ) و(أن) أسهل من القول بأنها غير مركبة، وأن الفعل بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة بعدها) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/٢٠ .

[٣] ارتشاف الضرب ٤/١٦٥٠، وهمع الهوامع ٤/١٠٤ .

[٤] انظر: الكتاب ٣/١٢، ١٦، والنكت ١/٦٩٨، وشرح الكافية للرضي ٤/٤٤ .

[٥] انظر: الجنى الداني ص/٣٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٢٠ . وهمع الهوامع ٤/١٠٤ .

[٦] انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٦٥٠، والجنى الداني ص/٣٦٤، وهمع الهوامع ٤/١٠٤ .

[٧] انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٨٤ .

المعنى واحد، و لم يغيّر فيه المعنى الذي كان في قوله: إذن يأتيك عبد الله، كما يتغير المعنى في (حتى) في الرفع والنصب)) [١] .

وقد أنكر ابن مالك أن يكون فيما رواه أبو عبيدة عن الخليل نصٌّ على انتصاب المضارع بعد إذَنْ بإضمار أنْ؛ لجواز أن تكون إذن مركبة من: إذ وأن، وهذا على ضعفه أقرب من القول بأنها غير مركبة وأنها غير ناصبة بنفسها [٢] .

سبب عملها: وإذا كنا قد عرفنا أن إذن هي الناصبة للمضارع بنفسها على ما ذهب إليه أكثر أهل العلم فما هو سبب عملها ؟ لقد اختلف أهل العلم على أقوال:

القول الأول: أن إذنْ تنصبُ الفعل المستقبل لا لاختصاصها بالأفعال، وإنما لشبهها بـ (أن)؛ لغلبة استقبال الفعل بعدها، ولأنها تحول الفعل إلى الجواب كما تحول (أنْ) الفعل إلى المصدر، فحملت (إذن) على (أن) في نصب الفعل المستقبل وإن لم تختصّ به كما حملت (ما) على (ليس) في النفي والعمل، وإن لم تختصّ بالأسماء، وهذا مذهب أكثر أهل العلم كما ذكره ابن مالك [٣]، ويؤيّده ما ذكره السيرافي [٤]و قد استحسنه الزجاج وإن كان له رأي مستقل في المسألة، وسيأتي ذكره .

القول الثاني: أن سبب عمل إذن مضارعتها لـ " أنَّ " المفتوحة المشددة، لأن إذن لا تنصب الفعل المضارع بنفسها، وإنما التي تنصب المضارع هي (أنْ) وهي مع الفعل تضارع (أنَّ) مع اسمها وخبرها في الدلالة على المصدرية، وهذا مذهب الزجاج [٥]

القول الثالث: أن إذنْ تعمل النصب لاختصاصها بالفعل وأنها تنقله إلى الاستقبال كـ (لَنْ)، وهذا القول ذكره ابن يعيش و لم يعزه إلى أحد [٦] .

---

[١] انظر: الكتاب ١٦/٣ .

[٢] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠/٤ .

[٣] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠/٤ .

[٤] انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨٤/١ .

[٥] انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٣/٢ ــ ٦٤ .

[٦] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٧ .

هذا وقد ذهب الرضي إلى أنَّ إذنْ اسم، وأنها لا تنصب الفعل بنفسها، وإنما تنصبه بواسطة أنْ بعدها، وسبب عملها عنده هو قصد التنصيص على معنى الجزاء في إذنْ، ولا يكون الجزاء بالمضارع إلا إذا كان بمعنى الاستقبال، ولا يكون الاستقبال إلا إذا قدّر بعد إذنْ (أنْ) الموضوعة للاستقبال [١]، وبهذا نختم حديثنا عما يتعلق بحقيقة (إذن)، وفيما يلي نتحدث عن معناها .

المطلب الثاني: (إذنْ) معناها واختلاف النحاة فيها

ولما فرغنا من الحديث على حقيقة إذن، نريد أن نتحدث عن معناها، فقد اختلف النحاة في ذلك اختلافا كبيرا، ومردُّ هذا هو قول سيبويه ((أما إذن فجواب وجزاء)) [٢]، فجاء النحاة بعده، واختلفوا في فهم هذا الكلام وضبطه وتحريره، قال أبوحيان ((وتحرير معنى إذنْ صعب، وقد اضطرب الناس في معناها)) [٣] وإذا كان هذا كلام أبي حيان مع تبحره في العلم فما بالنا نحن ؟ ومع صعوبة الأمر فقد حاولت أن أجمع من كلام أهل العلم ما يتعلق بمعنى إذنْ، فوجدت للعلماء فيه أقوالا:

القول الأول: أن معنى قول سيبويه " جواب وجزاء " هو بمعنى الشرط والجواب، وقوله: جزاء بمعنى شرط، وقوله: جواب بمعنى جواب الشرط [٤] وقيل: جواب بمعنى شرط وجزاء هو جزاء الشرط [٥]، ومعنى هذا الكلام أن إذن حيثما تقع تقدر بفعلي الشرط والجزاء، فعلى هذا يكون قولك لمن قال لك: أنا أزورك، "إذن أكرمك" بمعنى إن تزرْني أكرمْك [٦]، وقد عزاه ابن عصفور وأبو حيان والمرادي وغيرهم إلى الأستاذ أبي علي

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٤١ ــ ٤٢ .

[٢] انظر: الكتاب ٤/٢٣٤ .

[٣] انظر: البحر المحيط ١/٦٠٨

[٤] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٠ .

[٥] رصف المباني للمالقي ص/١٥١ .

[٦] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٠ .

الشلوبين [١] وما في كتابه " التوطئة " يوافق ما عزي إليه [٢] .

ويبدو لي أن هذا مذهب الزجاج وابن مالك أيضا ؛ لأن الزجاج قال: "وتأويل إذن إن كان الأمر كما ذكرت أو كما جرى)) [٣] أي بمعنى الشرط والجزاء وقال ابن مالك: ((فلا يصحب إلا جملة هي جواب شرط مذكور .... أو مقدر)) [٤] .

القول الثاني: أن قوله: جواب وجزاء، ليس بمعنى الشرط والجواب كما فهمه الأستاذ أبو علي الشلوبين، وإنما هي جواب بمعنى أنها لا تقال مبتدأة، بل لا بد أن يتقدمها كلام، فلا تقول أبدا: إذن أزورَك، ابتداء دون كلام سابق يستدعيه [٥]، وهذا ما يفهم من كلام سيبويه: ((إذن إذا كانت جوابا وكانت مبتدأة))[٦] وأما قوله: جزاء بمعنى الشرط وجوابه ؛ لأن إذن في كونها كـ إذما وحيثما، في حذف الجملة المضاف إليها تتضمن معنى الشرط غالبا [٧] . وقد فسر الشيخ خالد الأزهري المعنى المذكور بقوله ((والمراد بكونها للجواب أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو في آخره، والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر)) [٨] .

وهذا التفسير الذي ذكرناه من أنَّ إذنْ تقال جوابا وجزاء لما تقدمها من كلام هو تفسير أكثر أهل العلم [٩]، فعلى هذا يكون قولك لمن قال لك: أنا أزورُك، "إذن أكرمَك"

---

[١] انظر :شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢/٢ . وارتشاف الضرب ١٦٥٤/٤، والجنى الداني ص/٣٦٤، ورصف المباني للمالقي ص/١٥١ .

[٢] انظر: التوطئة ص/١٤٥ .

[٣] انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٣/٢ .

[٤] انظر: شرح التسهيل ١٩/٤ .

[٥] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧١/٢ .

[٦] انظر: شرح الكافية للرضي ٣٨/٤ .

[٧] انظر: الكتاب ١٢/١ .

[٨] انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢٣٤/٢ .

[٩] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٧، والصفوة الصفية ٢١١/١/١ .

جواباً لكلامه وجزاء لزيارته، قال الزمخشري: ((وإذن جواب وجزاء يقول الرجل أنا آتيك فتقول: إذن أكرمَك، فهذا الكلام قد أجبته به وصيَّرت إكرامك جزاءً له على إتيانه)) [١]، وذكر أبو حيان والمرادي عن بعض المتأخرين و لم يسمياه أنَّ إذنْ لا تقع في ابتداء كلام، بل لا بد أن يسبقها كلام لفظا أو تقديرا. وما بعدها في اللفظ أو التقدير وإن كان مسببا عما قبلها، فهي في ذلك على وجهين:

الوجه الأول: أن تدل على إنشاء الارتباط والشرط، بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها، مثال ذلك أن يقول لك شخص " أزروك " فتقول له: " إذن أزورَك " فإنما أردت أن تجعل فعله شرطا لفعلك، وإنشاء السببية في ثاني الحال من ضرورته أنها تكون في الجواب وبالفعلية، وفي زمان مستقبل ،و في هذا الوجه تكون (إذن) عاملة .

والوجه الثاني: أن تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمتقدم أو منهبة على مسبب شروط حصل في الحال نحو: إن أتيتني إذنْ أتك، والله إذن أفعلُ، وإذن أظنُّك صادقاً، تقوله لمن حدَّثك، فلو أسقطت (إذن) لفهم الارتباط، و(إذن) في هذا الوجه غير عاملة ؛ لأن المؤكدات لا يعتمد عليها، والعامل يعتمد عليه [٢]، وعلى ما سبق فإن إذنْ جواب وجزاء معاً وهو ظاهر كلام سيبويه السابق ويؤيّده ما ذكره أبو حيان، وقد أخذ بظاهره الأستاذ أبو علي الشلوبين، فجعلها جوابا وجزاء بمعنى الشرط والجزاء في كل موضع وردت فيه إذن، وجعلها الفارسي تارة للجواب فقط نحو قوله تعالى: ﴿ فعلتُها إذاً وأنا من الضالين ﴾ [٣] وتارة للجواب والجزاء معاً وهو الأكثر [٤]، وذكر ابن عصفور كلاما مماثلا لكلام الفارسي قال: ((فقد يجتمع فيها هذان وقد ينفرد أحدهما، فإذا قلت لمن قال لك: أنا أزورُك، "إذن

---

[١] انظر: المفصل للزمخشري ص/٣٨٦ .

[٢] انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٦٥٥/٤، والبحر المحيط ٦٠٨/١، والجنى الداني ص/٣٦٤-٣٦٥،

[٣] سورة الشعراء الآية " ٢٠ " .

[٤] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢، وارتشاف الضرب ١٦٥٤/٤، والجنى الداني ص/٣٦٤، والمغني لابن هشام ص/٣٠، وهمع الهوامع ١٠٤/٤ .

أكرمك" فهذا جواب وجزاء، وإذا قلت له: إذن أزورُك، فهي جواب خاصة)) [١].

وقد ذكر المالقي أن أكثر النحاة فهموا من كلام سيبويه أنَّ إذنْ جواب وجزاء معا، لكن ليس بمعنى الشرط والجواب، والصحيح أنها شرط في موضع وجواب في موضع، وإذا كانت شرطا فلا تكون إلا جوابا، وهذا هو المفهوم من كلام سيبويه كما زعم المالقي؛ لأنه لم ينص على أنهما معاً في موضع واحد، وشهد لذلك كلام العرب فمنه قوله تعالى: ﴿ فعلتُها إذن وأنا من الضالين ﴾ فإذن هنا جواب لا جزاء ؛ لأنه تصديق لقول فرعون، وكذلك إذا قال القائل:"أكرمُك"فتقول له: إذَنْ أزورَك، فهذا جواب وجزاء، فعلى هذا (إذن) لا تخلو من الجواب، وتكون في بعض المواضع جزاء [٢].

المطلب الثالث: رسم (إذن) واختلاف العلماء في ذلك

بعد أن فرغنا من فائدة (إذن) ومعناها نريد أن نتحدث عن كيفية رسمها، وقد اختلف أهل العلم في كتابتها على أربعة أقوال:

القول الأول: أنها تكتب بالألف "إذاً" كما كتبت في المصاحف، وفي عزو هذا القول إلى صاحبه خلاف، فقد عزاه ابن عصفور والمالقي إلى المازني [٣]، وذكر المرادي أن في عزوه إلى المازني نظرا ؛ لأنه كان يرى الوقف عليها بالنون كما نقل عنه فلا ينبغي أن يكتبها بالألف [٤]، وعزاه ابن هشام إلى الجمهور، وذكر المرادي أن كتابتها بالألف هو الأكثر [٥]، وعلة من كتبها بالألف في الوقف والوصل شبهها بالأسماء المنقوصة؛ لكونها على ثلاثة أحرف، فصارت كالتنوين في مثل (دماً) و(يدًا) في حال النصب [٦].

والقول الثاني: أنها تكتب بالنون، وفي نسبة هذا القول إلى صاحبه خلاف أيضا،

---

[١] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧١/٢ .

[٢] انظر: رصف المباني للمالقي ص/١٥١ .

[٣] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢، ورصف المباني ص/١٥٥،

[٤] انظر: الجنى الداني ص/٣٦٦ .

[٥] نظر: المغني ص/٣١، والجنى الداني ص/٣٦٦ .

[٦] انظر: رصف المباني ص/١٥٦ .

فقد عزاه ابن عصفور والمرادي إلى أكثر النحويين [١]، واتفق المالقي والمرادي وابن هشام في عزوه إلى أبي العباس المبرد [٢]، وانفرد ابن هشام بعزوه إلى المازني [٣]، ونقل المرادي عن أبي العباس قوله: ((أشتهي أن أكوي يد من يكتب (إذن) بالألف ؛ لأنها مثل(أن) و(لـــن)، ولا يدخل التنوين في الحروف)) [٤]، وتبعه المالقي ؛ لأن علة من كتبها بالنون في الوصل والوقف هي أنها حرف، ونونها أصلية، فهي مثل (أن) و(عن) و(لن) [٥] .

والقول الثالث: أنها إن كانت عاملة تكتب بالنون تشبيها بـــ (عن) و(أن) ؛ لأنهـــا قويت في حالة الإعمال، وإن كانت غير عاملة تكتب بالألف تشبيها بالأسماء المنقوصة نحو: يداً ودماً؛ لأنها قد ضعفت في حالة الإلغاء، وفي نسبة هذا القول إلى صاحبه على الوصـــف المذكور خلاف بين أهل العلم، فقد عزاه ابن عصفور والمالقي والمرادي إلى الفراء [٦]، بينما عزا الرضي وابن هشام إلى الفراء عكس هذا القول وهو أنها إن كانت عاملة تكتب بالألف وإن كانت غير عاملة تكتب بالنون لئلا تلتبـــس بـــ (إذا) الزمانية، وأما إذا أعملتها فالعمل يميّزها عنها ،و ذكر ابن هشام أن ابن خروف تبع الفراء[٧] .

والقول الرابع: أنها إن وصلت في الكلام تكتب بالنون، عملت أم لم تعمـــل كمـــا يفعل بأمثالها من الحروف؛ لأن ذلك لفظها مع كونها حرفا لا اشتقاق لها، وإذا وقف عليها كتبت بالألف ؛ لأنها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة في عدد حروفها مثل (يدا) و(دما) وأن النون فيها كالتنوين، وأنها لا تعمل مع الوقف مثل الأسماء مطلقا، وإلى هذا القـــول ذهـــب

---

[١] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٠، والجنى الداني ص/٣٦٦.

[٢] انظر: رصف المباني ص/١٥٥، والجنى الداني ص/٢٦٦، المغني ص/٣١،

[٣] انظر: المغني ص/٣١ .

[٤] انظر: الجنى الداني ص/٣٦٦ .

[٥] انظر: رصف المباني للمالقي ص/١٥٥ ــ ١٥٦ .

[٦] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٠، ورصف المباني ص/١٥٥، والجنى الداني ص/٣٦٦.

[٧] انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٤٣، والمغني لابن هشام ص/٣١ .

المالقي [١]. وقد صحح ابن عصفور مذهب الجمهور وهو أنها تكتب بالنون لأمرين:

أحدهما: أن كلَّ نونٍ يوقف عليها بالألف تكتب بالألف، وما يوقف عليه من غير تغيير يكتب على صورته، وهذه يوقف عليها من غير تغيير، فينبغي أن تكتب على صورتها بالنون.

والأمر الآخر: أنه ينبغي أن تكتب (إذن) بالنون فرقا بينها وبين (إذاً)[٢]

المطلب الرابع : شروط عمل (إذن) واختلاف العلماء في ذلك

لقد كان ينبغي لـ (إذن) من حيث هي ناصبة من نواصب الفعل أن تكون كأخواتها مختصة بالأفعال المستقبلة ،و أن تكون متقدمة ،وأن لا تدخل على الحال ،و لا على الأسماء. ولكن العرب اتسعت فيها اتساعا لم تتسعه في غيرها من النواصب، فأجازوا دخولها على الأسماء نحو: إذن عبدُ الله يكرمُك، وعلى الأفعال سواء كان مستقبلاً نحو: إذن أكرمَك، في جواب من قال: أنا أزورك، أو حالاً نحو قولك لمن يحدثك: إذن أظنك صادقا، أو ماضيا [٣] نحو قول الله تعالى: ﴿ إذن لأذقناك ضعف الحياة وضعف الممات) [٤]، كما أجازوا دخولها في الكلام متقدِّمةً كما مرت الأمثلة، ومتوسطةً نحو: زيدٌ إذَنْ يكرمُك، والله إذَنْ لأكرمنَّك، ومتأخرةً نحو: أُكرِمُك إذَنْ، وكذلك أجازوا فيها الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو: إذن والله أكرمَك. فلما اتسعوا في (إذن) هذه الاتساعات شبهوها بـ (ظنّ) وأخواتها في التقدم والتأخرو التوسط، والإعمال والإلغاء، فأجازوا في " إذن " الإعمال والإلغاء[٥]، إلا أنه لما كان المشبه حرفا على رأي الجمهور والمشبه به فعلا، والحرف أضعف في العمل من الأفعال، وكذلك عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، فمن ثم أجازوا في (ظنَّ) وبابها الإعمالَ فقط إذا تقدمت، والإعمال والإلغاءَ إذا توسطتْ أو تأخرتْ، وأما (إذن) فلم يجيزوا فيها إلا

---

[١] انظر: رصف المباني للمالقي ص/١٥٦ .

[٢] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٠ .

[٣] انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٤٧٥ــ ٤٧٦ .

[٤] سورة الإسراء الآية " ٧٥ " .

[٥] انظر: المقتضب ٢/١١، وشرح المقدمة الجزولية ٢/٤٧٥ ــ ٤٧٦ .

الإلغاء إذا تأخرت أو توسطت وافتقر ما قبلها إلى ما بعدها [١]، وأجازوا فيها الإعمال إذا تقدمت وبشروط معدودة .

وقد اختلف أهل العلم في شروط إعمالها عموما، فذكر الزمخشري وابن الحاجب شرطين فقط [٢]، وهما: أن يكون الفعل مستقبلا، وأن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها، وذكر ابن مالك والرضي والمرادي وابن هشام والشيخ خالد الأزهري والسيوطي والأشموني ثلاثة شروط [٣]، وهي: أن تكون متصدرة في أول الجواب، وأن يكون الفعل بعدها مقصودا به الاستقبال، وأن لا يفصل بينها وبين الفعل إلا بالقسم على رأي أكثرهم [٤]، أو بالدعاء والنداء على رأي ابن بابشاذ [٥] والرضي [٦] أو بالظرف وشبهه على رأي ابن عصفور [٧] والمالقي [٨]، أو بـ (لا) النافية على رأي ابن هشام [٩]، أو بمعمول الفعل على رأي الكسائي وهشام الضرير [١٠].

وذكر ابن السراج والفارسي أربعة شروط، وهي: أ- أن تكون جوابا. ب- أن

---

[١] انظر: جمل الزجاجي ص/١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٧/٧ .

[٢] انظر: المفصل للزمخشري ص/٣٨٦، وشرح المقدمة الكافية ٨٦٨/٣،

[٣] انظر: شرح التسهيل ٢٠/٤، وشرح الكافية للرضي ٤٢/٤، والجنى الداني ص/٣٦١ــ٣٦٢، وأوضح المسالك لابن هشام ١٦٥/٤ ــ ١٦٨، والمغني ص/٣١، وشرح التصريح ٢٣٤/٢، وهمع الهوامع ١٠٥/٤ ــ ١٠٦، وشرح الأشموني ٥١٥/٣ــ ٥١٧ .

[٤] انظر: الكتاب ١٥/٣، والمقتضب ١١/٢، وجمل الزجاجي ص/١٩٦، والأصول في النحو ١٤٩/٢ .

[٥] انظر: المغني ص/٣٢، وارتشاف الضرب ١٦٥٣/٤، وشرح التصريح ٢٣٥/٢ .

[٦] انظر: شرح الكافية للرضي ٤٢/٤ .

[٧] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٢/٤، والمغني ص/٣٢ .

[٨] انظر: رصف المباني للمالقي ص/١٥٣ .

[٩] انظر: المغني ص/٣١، وشرح التصريح ٢٣٥/٢ .

[١٠] انظر: ارتشاف الضرب ١٦٥٤/٤، والمغني ص/٣٢،

تكون مبتدأة. ج- أن يكون الفعل مستقبلا. د - أن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها[١]. وذكر ابن خروف لعملها أربعة شروط وافق في ثلاثة منها ابن السراج والفارسي، وانفرد بالشرط الرابع وهو أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم [٢]، وذكر ابن الأثير والنيلي لعملها خمسة شروط اتفقا على أربعة منها ،و انفرد كل منهما بشرط لم يذكره غيره.

والشروط التي اتفقا عليها هي: أ- أن تكون إذن جوابا. ب- أن يكون الفعل بعدها مستقبلا. ج- أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم. د- أن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها. وانفرد ابن الأثير بذكر شرط وهو أن تكون إذنْ أولاً ،و انفرد النيلي بذكر شرط وهو أن لا يكون معها حرف عطف [٣].

وخلاصة القول في شروط إعمالها: أنها إذا تقدمت في الكلام تعمل بشرطين:

أحدهما: أن يكون الفعل بعدها مقصودا به الاستقبال.

والآخر: أن لا يفصل بينها وبين الفعل المستقبل إلا بالقسم اتفاقا للجميع، أو بالدعاء أو النداء أو بـ (لا) النافية أو بالظرف والجار والمجرور أو بمعمول الفعل على خلاف في ذلك كما سبق، وإذا توسطت يضاف إلى الشرطين السابقين شرط آخر وهو أن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها أي أن لا يفتقر ما قبلها إلى ما بعدها افتقارا لا بد منه كافتقار المبتدأ إلى الخبر ،و الشرط إلى الجزاء والقسم إلى الجواب ،وسنذكر ذلك مع التمثيل عند ما نتحدث عما يمنع (إذن) من العمل .

ومثال ما توافرت فيه شروط العمل قولك: إذن أكرمَك، في جواب من قال لك: أنا أزورك، فقولك: إذن أكرمَك، وقعت فيه (إذن) مبتدأة في أول الجواب، والفعل بعدها مستقبل متصل بها غير مفصول عنها، ونحوه قولك: إذن ينطلقَ عمرو، في جواب من قال: انطلق زيدٌ [٤]، قال سيبويه: ((ولو قلت: إذن أظنّك، تريد أن تخبر أن ظنك سيقع

---

[١] انظر: الأصول في النحو ١٤٨/٢، والمغني ١٤٨/٢، والإيضاح ص/٢٤٢،

[٢] انظر: شرح الجمل لابن خروف الإشبيلي ٨١١/٢ .

[٣] انظر: البديع في علم العربية ص/٦١٦، والصفوة الصفية ص/٢١٢ ــ ٢١٣ .

[٤] انظر: المقتضب ١٠/٢ .

لنصبت))[١] ومن أمثلة ما استوفت فيه شروط العمل قول الشاعر:

اردُدْ حمارَك لا تُنزعْ سَويتُه إذَنْ يردَّ وقيدُ العير مكروبُ [٢]

فأعملت (إذن) في الفعل بعدها ؛ لأنها وقعت جوابا ،و هي مصدرة والفعل بعدها مستقبل متصل، وما قبلها من الكلام قد استغنى وتمَّ، فكأنَّ المخاطب قال: ما ذا إن لم أرده أو إن لم أفعله؟ فأجاب: إذنْ يردَّ [٣]، وفي البيت توجيه آخر نذكره في حينه.

المطلب الخامس: حكم عمل (إذن) واختلاف العلماء فيه

إذا استكملت إذن شروط إعمالها فهل يجب إعمالها أم أنه يجوز إعمالها وإهمالها ؟ لقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال ثلاثة:

القول الأول: أنها تعمل النصب في الأغلب والأفصح [٤]، ومعنى ذلك أن أصحاب هذا القول لا يستبعدون رفع الفعل بعد إذن مع استكمال شروط الإعمال، وإن كان ذلك دون الأغلب والأفصح، وهذا مذهب أكثر العرب كما ذكره ابن مالك وأبوحيان [٥]، وهو أيضا مذهب جمهور البصريين كما يفهم ذلك من كلام السيوطي [٦] .

---

[١] انظر: الكتاب ١٦/٣ .

[٢] البيت لعبد الله بن عنمة الضبي كما في الكتاب ١٤/٣، والمقتضب ١٠/٢، والأصول في النحو ١٤٨/٢، وشرح المفصل ١٦/٧، وشرح التسهيل ٢١/٤، والخزانة ٤٦٢/٨ــ ٤٦٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص/٥٨٦، والبيت رُوِيَ بألفاظ مختلفة، فبعضهم ذكر " ازجر حمارك) بدل (اردحمارك) وبعضهم ذكر (يرتع بروضتنا) بدل (لا تترع سويته) . ومعنى البيت كما ذكر المرزوقي: انقبض عن التعرض لنا والدخول في حرمتنا ،و رعي سومك بروضتنا فإنك إن لم تفعل ذلك ذممت عاقبة أمرك، وعدت خاسر الصفقة وخيم الرتعة، وذكر ابن الأعرابي معنى قوله: اردد حمارك أي اكفف لسانك، انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص/٥٨٦ ــ ٥٨٧ .

[٣] انظر: الأصول في النحو ١٤٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١/٤، وشرح الكافية للرضي ٤٦/٤ .

[٤] انظر: التوطئة ص/١٤٦، وتسهيل الفوائد ص/٢٣٠ ،و شرح الكافية للرضي ٤٢/٤، ٤٤ .

[٥] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١/٤ . وارتشاف الضرب ١٦٥١/٤.

[٦] انظر: همع الهوامع ١٠٧/٤ .

والقول الثاني: أنه يجب إعمال (إذن) لا غير، ولا يجوز رفع الفعل بعدها، وإلى هذا القول ذهب جمهور الكوفيين [١] ويبدو لي أن هذا مذهب أبي العباس المبرد والسيرافي وابن يعيش وابن عصفور والمالقي والأستاذ أبي علي الشلوبين في أحد قوليه [٢]، وقوله الآخر موافق للقول الأول [٣].

القول الثالث: أنه يجوز إعمال إذنْ وإلغاؤها مطلقا، وهذا مذهب عيسى بن عمر فيما حكاه عنه سيبويه، ووافقه يونس [٤] وهو أيضا مذهب ابن الأثير ؛ لأنه قال: ((فمتى اجتمعت هذه الشرائط جاز لها العمل)) [٥] ،وذكر السيوطي أن البصريين تلقوا لغة رفع الفعل بعد إذنْ مع ندرتها بالقبول، ووافقهم من الكوفيين ثعلب، وخالفهم جمهور الكوفيون، ومنهم الكسائي والفراء حيث أنكرا مذهب عيسى بن عمر مع اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل [٦]، وذكر المالقي أن حكاية عيسى بن عمر شاذة لا تعتبر [١]، وذكر أبوحيان

---

[١] انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٦٥١/٤، وهمع الهوامع ١٠٧/٤، وأوضح المسالك بتحقيق الشيخ محي الدين عبد الحميد ١٦٤/٤ .

[٢] قال المبرد في المقتضب ١١/٢: ((فالذي تلغيه لا يكون مقدما إنما يكون في أضعاف الكلام)) وقال السيرافي في شرحه على الكتاب ٨٤/١: ((فأما الحال التي تعمل فيه لا غير فأن تقع مبتدأة)) وقال ابن يعيش في شرح المفصل ١٦/٧ ((ولها ثلاثة أحوال أحدها: أن تدخل في الفعل في ابتداء الجواب، فهذه يجب إعمالها)) وقال ابن عصفور في شرح الجمل ١٧٢/٢: ((و إن وقعت صدرا فالإعمال ليس إلا))، وذكر المالقي أن حكاية عيسى بن عمر شاذٌّ لا يعتبر، وهذا يعنى أنه كان يري الإعمال لا بد منه مع استكمال الشروط، انظر: رصف المباني ص/١٥٣، وقال الأستاذ أبو علي الشلوبين في شرح المقدمة الجزولية ٤٧٧/٢، وإذا تقدمت ظننتُ لم يكن فيها إلا الإعمال، فلم يكن فيما شبه بها إلا الإعمال وهذا أحد قوليه ،و القول الآخر أن نصب الفعل بعد إذن مع استكمال الشروط هو الغالب، انظر: التوطئة ص/١٤٦ .

[٣] انظر: التوطئة ص/١٤٦ .

[٤] انظر: الكتاب ١٦/٣

[٥] انظر: البديع في علم العربية ص/٦١٦ .

[٦] انظر: همع الهوامع ١٠٧/٤ .

أن ابن طاهرزعم أن ما رواه عيسى بن عمر إنما جاز ذلك فيه؛لأنه فعل حال لا مستقبل[٢]، وذكر المرادي أن ما حكاه عيسى بن عمر لغة نادرة إلا أنه لا يقبل قولُ من أنكرها [٣]، ونقل السيوطي عن أبي حيان قوله: ((أن رواية الثقة مقبولة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ))[٤]، وفيه إشارة إلى ما قاله يونس عن عيسى بن عمر: ((بأنه لم يكن ليروى إلا ما سمع)) [٥] فلا ينكر ما ثبت برواية من هو أحفظ من الكسائي والفراء، ولهذا قال ابن مالك: ((وينصب غالبا بـ "إذن")) [٦] وقال الرضي: ((إن النصب مع حصول الشرائط أفصح)) [٧]، وذكر بدر الدين بن مالك والشيخ خالد الأزهري أن إلغاء إذنْ عن العمل مع استيفاء شروط العمل هو القياس لأنها غير مختصة، وإنما أعملها الأكثرون حملا على ظنَّ [٨]، وبناءً على هذا نقول إن المذهب المتوازن هو مذهب جمهور البصريين الذين يرون أن نصب الفعل بعد إذن مع استيفاء الشروط هو الأغلب والأفصح، وأن لغة الرفع مع ندرتها لغة جائزة لا تنكر .

---

[١] انظر: رصف المباني ص/١٥٣،

[٢] انظر: ارتشاف الضرب ١٦٥١/٤ .

[٣] انظر: الجنى الداني ص/٣٦٣ .

[٤] انظر: همع الهوامع ١٠٧/٤ .

[٥] انظر: الكتاب ١٦/٣ .

[٦] انظر: تسهيل الفوائد ص/٢٣٠ .

[٧] انظر: شرح الكافية للرضي ٤٤/٤ .

[٨] انظر: شرح ألفية بن مالك لابن الناظم ص/٦٧١، وشرح التصريح على التوضيح ٢٣٥/٢ .

المبحث الثاني

موانع عمل (إذن)

كنا قد عرفنا فيما سبق شروط إعمال إذنْ وأقوال أهل العلم ومذاهبهم في حكم إعمالها، وهنا نتحدث عن موانع عملها في الأحوال المختلفة، وكان مما ذكرنا من أحوالها أنَّها تتقدم أو تتوسط أو تتأخر، فكان لها بذلك شبه بـ (ظنَّ) وأخواتها، فلذا تعمل وتلغى، ولإلغائها عن العمل أحوال ثلاثة: التقديم والتوسط والتأخر، وكل حالة من تلك الأحوال الثلاثة تضم صورا ووجوها شتى، ونتحدث عن هذه الأحوال الثلاثة من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحالة الأولى: وهي أن تكون إذنْ في الكلام متقدمة

المطلب الثاني: الحالة الثانية وهي أن تكون إذن في الكلام متوسطة.

المطلب الثالث: الحالة الثالثة لإلغاء إذن والأسباب التي ألغيت إذن من أحلها.

المطلب الأول: الحالة الأولى: وهي أن تكون إذنْ في الكلام متقدمة

وهذه هي حالة إعمالها إذا استوفت شروط العمل الأخرى وقد تحدثنا عنها من قبل، ولإلغائها عن العمل متقدمة ثلاث صور: اثنتان منها متفق علي إلغاء (إذن) فيهما وجوباً بسبب تخلف شرط من شروط العمل ،و الصورة الثالثة متنازع عليها، ويجوز إلغاء (إذن) فيها على ما حكاه عيسى بن عمر عن العرب.

الصورة الأولى: أن يكون الفعل بعد (إذن) مقصودا به الحالُ لا الاستقبالُ، نحو قولك لمن يحدث بحديث: إذن أظنك صادقاً، قال سيبويه: ((وتقول إذا حدثت بالحديث إذن أظنُّه فاعلا، وإذن إخالُك كاذباً، وذلك أنك تخبر أنك تلك الساعة في حال ظن وخيلة))[1].

وإنما ألغيت (إذن) عن العمل في هذه الصورة للأسباب الآتية:

أولاً: أن (إذن) شبهت بـ (أنْ ولنْ وكي) في الدخول على الاستقبال، فلا تنصبنَّ إلا الفعل المستقبلَ، فلما كان الفعل بعد (إذن) مقصودا به الحال خرجت من باب ما شبهت به ؛ لأن المشبه به يكون دائما أقوى من المشبه، فإذا كان المشبه به مع فوقها لا يعمل في الحال فالمشبه مع ضعفه أولى بأن لا يعمل فيه [2] .

ثانيا: أن (إذن) تتضمن معنى الشرط والجزاء، وهما لا يكونان إلا في الفعل المستقبل أو في الماضي ،و لا مدخل للجزاء في الحال، ومن ثم تلغى (إذن) عن العمل إذا كان الفعل بعدها مقصودا به الحال إذ لا تصح المجازاة به، وإعمال (إذن) النصب دليل الاستقبال الذي تصح المجازاة به، وبين أن يكون الفعل حالا وبين أن تعمل (إذن) النصب فيه ظاهر التناقض[3] .

---

[1] انظر: الكتاب ١٦/٣ .

[2] قال سيبويه في الكتاب ١٦/٣، ((و تقول إذا حدثت بالحديث إذن أظنُّه فاعلا، وإذن إخالُك كاذبا ... فخرجت من باب أن وكئ ؛ لأن الفعل بعدهما غير واقع ... ولما لم يجز ذا في أخواتها التي تشبه بها جعلت بمنزلة "إنما")) وانظر: المقتضب ١٢/٢، والأصول في النحو ١٤٨/٢-١٤٩ والمقتصد ١٠٥٦/٢، والصفوة الصفية ص/٢١٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢/٤، وهمع الهوامع ١٠٥/٤ .

[3] انظر: المقتصد ١٠٥٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٤١/٤، وشرح التصريح على التوضيح ٢٣٥/٢ .

الصورة الثانية: الفصل بين (إذن) وبين الفعل بعدها بغير القسم، وحينئذٍ تلغى (إذن) عن العمل وجوبا نحو (إذن عبدُ الله يكرمُك) وإنما ألغيت (إذن) في هذه الصورة ؛ لأنها صارت بالفصل بمنزلة (إنَّما) و(هَلْ) و لم تعد بمنزلة (أن وكي) فكما لا يجوز لك أن تقول: أن زيدُ يقولَ ذاك أو كئ زيد يفعل ذاك " بالنصب كذلك لا يجوز لك أن تقول: إذن زيد يقول ذاك بالنصب [١] ؛ لأن (إذن) حرف على مذهب الجمهور والحرف عامل ضعيف لا يقدر مع الفصل على العمل فيما بعده [٢]

أما إذا فصل بين (إذن) وبين الفعل بالقسم فإن ذلك لا يمنعها من العمل، وهذا مذهب الجمهور [٣]، وهو أيضا مذهب سيبويه قال: ((ألا ترى أنك تقول إذا كانت (إذن) مبتدأةً، إذن والله لا أفعلَ؛ لأن الكلام على إذن، ووالله لا يعمل شيئاً))[٤]، ومن الشواهد على ما ذكر قول الشاعر:

إذن واللهِ نرميَهم بحربٍ تُشيبُ الطفلَ قبلَ المشيبِ [٥]

وإنما أعملوا (إذن) مع الفصل بينها وبين الفعل بالقسم ؛ لأنهم لا يعدون القسم

---

[١] قال سيبويه في الكتاب ٣/١٥ــ ١٦: ((تقول: إذن عبد الله يقول ذاك لا يكون إلا هذا من قبل أنَّ إذن الآن بمنزلة (إنما) و(هل) وكأنك قلت (إنما عبد الله يقول ذاك ولو جعلت (إذن) ههنا بمنزلة (كئ) و(أن) لم يحسن)) .

[٢] انظر: شرح التصريح ٢/٢٣٥،

[٣] وإنما قلت: هذا مذهب الجمهور، لأن جميع النحاة من سيبويه إلى يومنا هذا استثنوا الفصل بالقسم فلم يعدوا الفصل بالقسم مانعا لـ (إذن) من العمل، انظر: الكتاب ٣/١٥، والمقتضب ٢/١١، والأصول ٢/١٤٩ .

[٤] انظر: الكتاب ٣/١٥ .

[٥] البيت بلا نسبة في أو ضح المسالك ٤/١٦٨، وشذور الذهب ص/٢٧٣، وارتشاف الضرب ٤/١٦٥٣، وشرح الأشموني ٣/٥١٨، وشواهد المغني للسيوطي ٢/٩٧٠، وهمع الهوامع ٤/١٠٥. وشرح التصريح على التوضيح ٢/٢٣٥، وذكر الشيخ محي الدين عبد الحميد أن قوما نسبوا هذا الشاهد إلى حسان بن ثابت الأنصاري وهو مذكور في ديوانه مفردا بدون سابق أو لاحق، انظر: تحقيق الشيخ محي الدين على أوضح المسالك ٤/١٦٨ .

حاجزا بين (إذن) وبين منصوبه كما لا يعدونه حاجزا بين المضاف والمضاف إليه نحو: هـذا غلام والله زيد، وبين الجار والمجرور نحو: اشتريته بـ والله ألف درهم [١] .

وأجاز ابن طاهر وابن بابشاذ والرضي الفصل بالنداء والدعاء أيضا، نحو: إذن يا زيدُ أكرمَك، وإذن رَحمكَ الله أكرمَكَ، وإذن يغفر الله لك يدخلَك الجنةَ [٢]، وإنما أجازوا الفصل بما ذكر لأمرين كما يراه الرضي:

أحدهما: أن (إذن) اسم دون أخواتها فجاز أن يفصل بينها وبين الفعل بالدعاء والنداء والقسم .

والآخر: أن الدعاء والنداء والقسم يكثر استعمالها في الكلام فاغتفر الفصل بهذه الأشياء بين (إذن) وبين الفعل [٣] .

هذا وقد أنكر أبو حيان والمرادي الفصل بالنداء والدعاء ،و ذكر أن المذهب الصحيح هو عدم جواز الفصل بهما [٤]، ونقل السيوطي عن أبي حيان قوله: ((أنه لا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع من العرب)) [٥] وقد أجاز ابن عصفور [٦] والمالقي الفصل بالظرف والجار والمجرور؛ لكثرة استعمالهما في الكلام واتساع العرب فيهما، نحو: إذن يوم الجمعة أكرمَك، وإذن بسبب عمرو أحسنَ إليك [٧]، وقد أنكر الرضي الفصل بالظرف والجار والمجرور وبالحال ؛ لأن هذه الأشياء تكون معمولة للفعل الذي هو صلة (أن) ولا يتقدم

---

[١] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠/٤، وشرح الشافية الكافية لابن مالك ١١٨/٢، والجنى الداني للمرادي ص/٣٦٢،

[٢] انظر :شرح الكافية للرضي ٤٢/٤، وارتشاف الضرب ١٦٥٣/٤، والجنى الداني صم ٣٦٢، وهمع الهوامع ١٠٥/٤، وشرح التصريح ٢٥٣/٢ .

[٣] انظر: شرح الكافية ٤٢/٤ .

[٤] انظر: ارتشاف الضرب ١٦٥٣/٤، والجنى الداني ص/٣٦٣ .

[٥] انظر: همع الهوامع ١٠٥/٤ .

[٦] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٢/٤، وارتشاف الضرب ١٦٥٣/٤، والجنى الداني ص/٣٦٢، والمغني ص/٣٢ .

[٧] انظر: رصف المباني ص/٣١، وارتشاف الضرب ١٦٥٣/٤، .

على الموصول ما في حيز الصلة [١] .

وأجاز أبو حيان وأبن هشام الفصل بـــ لا النافية ؛ لأنَّ لا النافية لا تُعدُّ فاصلةً بـــين (أن) الناصبة والفعل بعدها، فكذلك بين (إذن)و الفعل بعدها [٢] نحو قوله تعالى: ﴿فإذاً لا يؤتون الناسَ نقيرا ﴾ [٣] في قراءة من نصب، وهي قراءة قرأ بها عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما [٤]، وأجاز الكسائي وهشام الضرير والفراء الفصـــل بمعمـــول الفعل نحو: إذنْ طعامَك يأكل زيدٌ، وإذن صاحبك أكرم، وإذن فيـــك أرغـــب، بـــالرفع والنصب. والرفع اختيار الفراء وهشام الضرير، والنصـــب اختيـــار الكسائي [٥]، والجمهور لا يجيز ذلك كله ما عدا الفصل بالقسم كما سبق .

الصورة الثالثة: أن تكون (إذن) قد استوفت شروط عملها نحو: إذن أكرمَـــك، في جواب من قال: أنا أزورك، وإلغاء (إذن) في هذه الصورة هي لغة بعض العـــرب حكاهـــا سيبويه عن عيسى بن عمر ووافقه يونس [٦]، و لم يعارضه البصريون، إلا أنها لغة نـــادرة [٧]، والإعمال هو الأغلب والأفصح [٨]، وقد تحدثنا عن هذا من قبل.

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ٤٢/٤ .

[٢] انظر: المغني ص/٣١، وارتشاف الضرب ١٦٥٣/٤،

[٣] سورة النساء الآية " ٥٣ " .

[٤] انظر: البحر المحيط ٢٨٤/٣ .

[٥] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٢/٤، وارتشاف الضرب ١٦٥٤/٤، والجنى الـــداني ص/٢٦٣، وشر ح التصريح ٢٣٥/٢، وهمع الهوامع ١٠٥/٤ .

[٦] انظر: الكتاب ١٦/٣، وشرح الكافية للرضي ٤٤/٤ ـــ ٤٥ . الصفوة الصفية ص/٢١٣ .

[٧] انظر: ارتشاف الضرب ١٦٥١/٤، وهمع الهوامع ١٠٧/٤،

[٨] انظر: التوطئة ص/١٤٦، وتسهيل الفوائد ص/٢٣٠ وشرح التسهيل ٢١/٤، وشرح الكافية ٤٢/٤ـــ ٤٤ .

المطلب الثاني: الحالة الثانية وهي أن تكون (إذن) في الكلام متوسطة

وإذا توسطت في الكلام فإنها تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول: أن تقع (إذن) بين شيئين متلازمين بحيث يفتقر ما قبلها إلى ما بعدها افتقارا لا بد منه [١] .

القسم الثاني: وهو خلاف القسم الأول أي أن تقع (إذن) بين شيئين غير متلازمين، ولم يفتقر ما قبلها إلى ما بعدها افتقارا لا بد منه، وذلك بأن يتقدمها حرف عطف [٢] .

والقسم الأول تلغى فيه (إذن) وجوبا، وذلك في ثلاث مسائل [٣]:

المسألة الاولى: أن يكون ما بعدها خبرا عما قبلها، وذلك في خمسة وجوه:

الوجه الأول: أن تقع (إذن) بين المبتدأ الصريح وبين الفعل الذي هو خبر عنه نحو: أنا إذن أكرمُك، وزيدٌ إذن يكرمُك، وتلغى (إذن) في هذا الوجه وجوبا عند البصريين وعند الكوفيين ما عدا هشام الضرير فإنه يجيز النصب والرفع [٤] .

الوجه الثاني: أن تقع (إذن) بين اسم (إنَّ) وبين الفعل الذي هو خبر عنه نحو: إني إذن أكرمُك، وإلغاء (إذن) في هذا الوجه واجب عند البصريين [٥]، وخالفهم من الكوفيين

---

[١] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧٢/٢ .

[٢] انظر: ارتشاف الضرب ١٦٥١/٤ .

[٣] قال سيبويه في الكتاب ١٤/٣: ((و اعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لا تنصب البتة كما لا تنصب (أرى) إذا كانت بين الفعل والاسم ... وذلك قولك: أنا إذن آتيك ..... وقولك: إن تأتني إذن أتك .... ومن ذلك أيضا والله إذن لا أفعل)) انظر:شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨٦/١، وجمل الزجاجي ص/١٩٥، والتوطئة ص/١٤٦، والجنى الداني ص/٣٦١ ،و المغني ص/٣٢ وشرح التصريح على التوضيح ٢٣٤/٢ــ ٢٣٥ وهمع الهوامع ١٠٦/٤ .

[٤] انظر: ارتشاف الضرب ١٦٥٢/٤، وهمع الهوامع ١٠٦ .

[٥] لأن وقوع (إذن) بعد اسم (إنّ) داخل في عموم قولهم: ((أن يفتقر ما قبلها إلى ما بعدها))، واسم (إن) مفتقر إلى خبره، فتلغى إذن إذا وقعت بين المبتدأ والخبر أو بين ما في حكم المبتدأ والخبر كما لو وقعت بين اسم إن وخبره ،و بين اسم كان وخبره أو بين مفعول ظننت الأول وبين مفعوله الثاني انظر: رصف المباني ص/١٥٤ .

الكسائي والفراء، فإنهما أجازا الأمرين الرفع على الإلغاء والنصب على الإعمال[١]، وحجتهم في ذلك قول الراجز:

لا تتركنّي فيهم شطيراً إني إذنْ أهلكَ أو أطيرا [٢]

حيث انتصب الفعل (أهلكَ) بـ إذن الواقعة بعد اسم إنَّ وقبل خبره، قال الفراء: ((وإذا كانت في أول الكلام إنَّ نصبتَ (يفعلُ) ورفعتَ)) [٣] وهذا البيت وأمثاله عند البصريين شاذ أو ضرورة شعرية أو مؤول إن صحت الرواية ،فيحمل على أن يكون خبر إنَّ قد حذف لدلالة ما بعده عليه، وابتدأ "إذن" بعد تمام الأول بخبره، فكأنه قال: لا تتركني فيهم غريبا بعيدا إني لا أقدرُ ذلك، أو إني أذلُّ، ثم ابتدأ فقال: إذن أهلكَ أو أطيرا. أو أن خبر إنَّ هو: إذن أهلكَ، بمجموعه، لا (أهلكُ) وحده فتكون (إذن) مُصدَّرة عاملة في الفعل كما تقول: إني لن أقوم، وزيد لن يقومَ، فشبهت (إذن) بـ (لن) لأنهما جميعا من نواصب الأفعال [٤] .

الوجه الثالث: أن تقع إذن بين اسم أنَّ وبين الفعل الذي هو خبر له، وتكون (أنّ) مع ما في حيزها معمولة للظن وما أشبهه أو لغير الظن وما أشبهه، فإن كانت معمولة للظن وما أشبهه فيجوز الإعمال والإلغاء، ذكره أبو حيان و لم يعزه إلى أحد، ومثال ذلك: ظننت أنَّ عبدَ الله إذن يزورك، بالرفع والنصب [٥]، وإن كانت معمولة لغير الظن وما أشبهه فإلغاء

---

[١] انظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٧٤ـ ٢/٣٣٨، وارتشاف الضرب ٤/١٦٥٢، وهمع ا لهوامع ٤/١٠٦ ـ ١٠٧ .

[٢] الرجز بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/٢٧٤ ٢/٣٣٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٨٦، وشرح المفصل ٧/١٧، وشرح الكافية للرضي ٤/٤٥، وشرح التصريح على التوضيح ٢/٢٣٤، والتوطئة ص/١٤٦، والخزانة ٨/٤٥٦، ٤٦٠، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٨١٨، شرح التسهيل ٤/٢١، والجنى الداني ص/٣٦٢ .

[٣] انظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٧٤،

[٤] التوطئة ص/١٤٦، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٤٧٩ ـ ٤٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٧، والصفوة الصفية ص/٢١٤، والجنى لداني ص/٣٦٢، وشرح الكافية للرضي٤/٤٥، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٨ ،١١٩، ورصف المباني ص/١٥٤ .

[٥] انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٦٥٢،

العمل عند الفراء حتمي نحو: يعجبني أن عبد الله إذن يزورك، بالرفع لا غير، وذكر أبو حيان أن قياس قول الكسائي جواز الإعمال والإلغاء [١]

الوجه الرابع: أن تقع (إذن) بين اسم كان وبين الفعل الذي هو خبر له نحو: كان عبد الله إذن يكرمك، وفي هذا الوجه يجيز الكسائي الإعمال والإلغاء، أما الفراء فإنه يوجب الإلغاء إلا في ضرورة شعرية، فيجوز عنده الإعمال [٢] .

الوجه الخامس: أن تقع إذنْ بين المفعول الأول للظن وبين الفعل الذي هو مفعول (ظنَّ) الثاني نحو: ظننت زيدا إذن يكرمَك، ويتعين الإلغاء في هذا الوجه عند الفراء، وذكر أبو حيان أن قياس قول الكسائي هو جواز الإعمال والإلغاء [٣]، والبصريون يوجبون الإلغاء في هذه الوجوه الخمسة كلها ؛ إذ لا فرق بين أن تقع إذن بعد المبتدأ الصريح وقبل الفعل الذي يعتمد عليه وبين أن تقع بعد المبتدأ غير الصريح وقبل الفعل الذي هو معتمد عليه ؛ لأن إذنْ توسطت في الكلام واعتمدت ما بعدها على ما قبلها، وتوسطها في الكلام على النحو المذكور يكفي لإبطال عملها ؛ لأنها حرف والحروف أضعف في العمل من الأفعال[٤].

المسألة الثانية: أن تقع إذنْ بين الشرط وبين الفعل الذي هو جواب للشرط نحو: (إن تأتني إذن أكرمك، وإن تزرْني إذن أزرّكَ، بالجزم [٥]، ويجوز أن يكون من هذا القبيل على مذهب الكسائي قول الشاعر:

أزجرْ حمارك لا يرتعْ بروضتنَا إذنْ يردَّ وقيدُ العيرِ مكروبُ [٦]

---

[١] انظر :ارتشاف الضرب ١٦٥٢/٤،

[٢] انظر: ارتشاف الضرب ١٦٥٢/٤، وهمع الهوامع ١٠٧/٤ .

[٣] انظر: ارتشاف الضرب ١٦٥٢/٤، ١٦٥٤، وهمع الهوامع ١٠٧/٤ .

[٤] انظر: كتاب الجمل للزجاجي ص/١٩٥، والمفصل ص/٣٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١٧/٧، وارتشاف الضرب ١٦٥٢/٤، وهمع الهوامع ١٠٦/٤ .

[٥] انظر: الكتاب ١٤/٣، والأصول في النحو ١٤٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٧، وشرح الكافية للرضي ٤٥/٤ .

[٦] سبق تخريجه .

فقوله: لا يرتعْ مجزومٌ على أن (لا) للنهي، وليس جوابا للأمر، وقوله: يردَّ مجزوم على أنه جواب للنهي على ما هو مذهب الكسائي في نحو قولك: لا تكفرْ تدخل النـــار، أي إن تكفر تدخل النار، فيكون المعنى: لا يرتعْ إن يرتعْ إذن يردَّ، هذا على رأي الكســـائي كمـــا ذكره الرضي [١]، وقد سبق أن قلنا إن هذا البيت عند سيبويه وعند الجمهور شـــاهد لمـــا استكملت فيه (إذن) شروط الإعمال، وليست (إذن) متوسطة في البيت المـــذكور، فهـــي منقطعة عما قبلها، ومتصدرة في أول الجواب .

المسألة الثالثة: أن تقع (إذن) بين القسم وجوابه [٢] نحو:و الله إذن لا أفعـــلُ، ووالله إذن لأكرمَّنك، سواء كان القسم مذكورا كما مر أو مقدرا كما في قول الشاعر:

لئن عادَ لي عبدُ العزيزِ بمثلِها وأمكنَني منهَا إذاً لا أقيلُها [٣]

ففوله: لا أقيلُها، جواب لقسم مقدر دلت عليه اللام الموطئة للقسم في قوله: لئن عاد لي، وقد ألغيت إذنْ وجوبا لوقوعها بين القسم المقدر وجوابه، وكأنه قال: والله لئن عاد لي بمثلها إذن لا أقيلها [٤].

وهناك مسألة رابعة ينبغي أن تلحق بالمسائل الثلاث المذكورة، وهي أن تقع إذنْ بين المفعول المقدم والفعل الذي عمل فيه نحو: زيداً إذن أكرمُ، وهذه المسألة جرى الخلاف فيها، فذهب ابن مالك إلى إلغاء عمل (إذن) فيها [٥]، وهـــو أيضـــا مذهب الفراء كما ذكـــره

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ٤٦/٤، والخزانة ٤٦٢/٨ــ٤٦٣،

[٢] انظر: الكتاب ١٤/٣، والمقتضب ١١/٢، والتوطئة ص/١٤٦، والمفصل ص/٣٨٦، وشرح الكافية للرضي ٤٦/٤،

[٣] البيت منسوب لكثير عزة كما في الكتاب ١٥/٣، والنكت ٦٩٩/١، وشرح التصـــريخ ٢٣٤/٢، والمفصل ص/٣٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣/٩، وشرح الجمل لابن خروف ص/٨١٩، وخزانة الأدب ٤٧٣/٨، ٤٧٤، ٤٧٦ .

[٤] انظر: النكت للأعلم ٦٩٩/١، والبديع في علم العربية ص/٦١٨، والصفوة الصفية ص/٢١٢، وشرح التصريح ٢٣٤/٢، ورصف المباني ص/١٥٤ .

[٥] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١/٤ .

أبوحيان والسيوطي، وذكرا أيضا أن مذهب الكسائي جواز الإلغاء والإعمال [١].و ذكر أبوحيان أنه ليس لديه نص يحفظه في ذلك عن البصريين إلا أن اشتراطهم التصدير في عملها يقتضي أن لا تعمل ؛ لأنها في المسألة المذكورة غير مصدرة [٢] .

وذهب السيوطي إلى أنه يحتمل أن تعمل (إذن) في المسألة المذكورة؛ لأنها وإن لم تتصدر في اللفظ فإنها متصدرة في النية ؛ لأن النية بالمفعول التأخير [٣].

القسم الثاني: من قسمي توسط (إذن) في الكلام وهو كما ذكرنا خلاف القسم الأول أعنى أن تقع (إذن) بين شيئين لا يفتقر ما قبلها إلى ما بعدها افتقارا لا بد منه كما لو وقعت بين حرف عطف وبين الفعل [٤]، فإذا وقعت (إذن) بين حرف العطف وبين الفعل، فلا تخلو أن يقصد بالجملة التي وقعت عليها (إذن) الاستئنافُ أو العطفُ، فإن قصد الاستئناف عملت ؛ لأن الاعتماد عليها وهي متصدرة نحو: أنا أكرمك وإذن أحسنَ إليك، وهذا مذهب الفراء وتبعه المالقي [٥]، وإن قصد بالجملة التي وقعت عليها (إذن) العطف على ما قبلها فلا تخلو من أن يكون ما بعد (إذن) معطوفا على ماله محل من الإعراب أو يكون معطوفا على ما ليس له محل من الإعراب، فهذان وجهان مختلفان لوقوع (إذن) بين حرف عطف وبين الفعل.

فإن كان ما بعدها معطوفا على ماله محل من الإعراب فإنها حينئذٍ تلغى وجوبا كما لو وقعت بين شيئين متلازمين نحو: زيد يقوم وإذن يكرمُك، إذا عطفت "يكرمُك" على يقومُ، وهو خبر عن زيد، ونحو: إن تزرني أزرك، وإذن أحسنُ إليك، إذا عطفت (أحسنُ)

---

[١] انظر: ارتشاف الضرب ١٦٥٤/٤، وهمع الهوامع ١٠٦/٤ .

[٢] انظر: ارتشاف الضرب ١٦٥٤/٤ .

[٣] انظر: همع الهوامع ١٠٦/٤ .

[٤] انظر: الكتاب ١٣/٣، والمقتضب ١١/٢، والأصول في النحو ١٤٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١/٤، وارتشاف الضرب ١٦٥١/٤ .

[٥] انظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٣/١، ورصف المباني ص/١٥٥ .

على (أزرْك) وهو جواب للشرط [١] وإنما ألغيت (إذن) فيما ذكر من الأمثلة ؛ لأن ما بعد إذن معطوف على ما هو معتمد على ما قبله من المبتدأ أو الشرط، فهي متوسطة وقد اعتمد ما بعدها على ما قبلها بواسطة حرف العطف .

والوجه الثاني: أن يكون ما بعدها معطوفا على ما ليس له محل من الإعراب كما لو عطفت ما بعد (إذن) في المثالين التاليين على ما قبلها من الجملة بأكملها نحو: زيد يقوم وإذن يقعدُ، وإن تزرني أزرك وإذن أكرمك، فلو عطفت (يقعدُ) على الجملة الاسمية وعطفت (أكرمُك) على الجملة الشرطية، يجوز لك أن تعمل (إذن) أو تلغيها [٢] والإلغاء أكثر وأجود، وبه ورد القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿فإذًا لا يؤتون الناس نقيرا﴾ [٣] وقوله تعالى: ﴿وإذاً لا يلبثون خلافك إلا قليلا﴾ [٤] وقوله تعالى: ﴿وإذاً لا تمتعون إلا قليلا﴾[٥] .

وأما الإعمال في الوجه المذكور فجائز، ولكنه قليل، ومنه قرئ في الشواذ بحذف النون على إعمال (إذن) قوله تعالى: ﴿وإذاً لا يلبثوا﴾ وقوله تعالى: ﴿فإذاً لا يؤتوا﴾ الأولى قراءة أبي، والثانية قراءة عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما[٦]، وقال سيبويه: ((فإمَّا الاستعمال فقولك: فإذن آتيك وإذن أكرمك وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف ﴿ وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلا ﴾ [٧] وسمعنا بعض العرب قرأها فقال ﴿ وإذن لا يلبثوا ﴾))[٨] .

هذا وحروف العطف التي تتوسط (إذن) بينها وبين الفعل ليست عامة بل هي

---

[١] انظر: ارتشاف الضرب ١٦٥١/٤، والصفوة الصفية ص/٢١٢، والمغني لابن هشام ص/٣٢.

[٢] انظر: ارتشاف الضرب ١٦٥١/٤ .

[٣] سورة النساء الآية " ٥٣ ".

[٤] سورة الإسراء " الآية " ٦٧ ".

[٥] سورة الأحزاب الآية " ١٦ ".

[٦] انظر: البحر المحيط ٦٣/٦ ٢٨٤/٣ .

[٧] سورة الإسراء الآية " ٧٦ " .

[٨] انظر:الكتاب ١٣/٣ .

منحصرة في الفاء والواو، هذا مذهب سيبويه ومن تبعه من جمهور البصريين [١] قال سيبويه: ((واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار إن شئت أعملتها كإعمالك أرى وحسبت ... وإن شئت ألغيت إذن كإلغائك حسبت))[٢]، وخالف الفراء المذهب المذكور فأجاز توسط (إذن) بين حروف العطف عامة وبين الفعل، قال الفراء: ((فإذا كان فيها فاء، أو واو، أو ثم، أو "أو" من حروف النسق، فإن شئت كان معناها معنى الاستئناف فنصبت بها، وإن شئت جعلت الفاء أو الواو إذا كانتا منها منقولتين عنها إلى غيرها ... ولو شئت رفعت بالفعل إذا نويت النقل)) [٣]، وإنما أجازوا الإعمال والإلغاء إذا توسطت (إذن) بين حرف العطف وبين الفعل للأسرار التالية:

١- أن من أعمل (إذن) لم يراع حرف العطف، فكأنه في حكم العدم، وأن (إذن) متصدرة فجاز لها العمل، ومن ألغاها فإنه راعى حرف العطف واعتمد عليها [٤].

٢- أن من رأى أن حرف العطف لا يطلب الفعل خاصة بل يطلب الجملة لم يعتبره فلذلك أعمل، ومن رأى أن (إذن) لم تتقدم بسبب حروف العطف ألغاها [٥].

٣- أنه إنما جاز الإعمال والإلغاء، لأنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة، فمن حيث كون (إذن) في أول جملة مستقلة فهي متصدرة، والفعل بعد (إذن) غير معتمد على ما قبلها، فجاز انتصاب الفعل بعدها، ومن أهملها فلم يعملها نظرا إلى كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض فهي على هذا متوسطة، فجاز ارتفاع الفعل بعدها [٦] .

---

[١] انظر: المقتضب ١١/٢ ن والأصول ١٤٩/٢، والمفصل ص/٣٨٧، وشرح الجمل لابن خروف ص/٨١٧، وشرح التسهيل ٢١/٤، وشرح المقدمة الكافية ٨٦٩/٣ .

[٢] انظر: الكتاب ١٣/٣ .

[٣] انظر: معاني القرآن للفراء ٣٧٣/١ .

[٤] انظر: شرح الجمل لابن خروف ص/٨١٧، ورصف المباني ص/١٥٥،

[٥] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧٢/٢ .

[٦] انظر: شرح الكافية للرضي ٤٢/٤، وشرح التصريح على التوضيح ٢ ٢٣٥، .

٤- أن إعمال (إذن) الواقعة بعد حرف العطف مبني على الاستئناف، وأن إلغاءها مبني على نية التأخير بها، وإن كانت في اللفظ متقدمة، والمعنى في قوله تعالى: ﴿ وإذا لا يؤتون الناس نقيرا ﴾ أي فلا يؤتون الناس نقيرا إذاً، هذا كلام الفراء [١] .

٥- أنه إنما أجيز إعمال (إذن) وإلغاؤها فيما إذا وقعت بين الواو والفاء وبين الفعل تشبيها لها بـ ظننت، وأخواتها التي تعمل وتلغى إذا وقعت بين اسمين في نحو: زيدا ظننت قائما، وزيد ظننت قائم وهذا تعليل سيبويه وتبعه ابن السراج والسيرافي [٢] .

٦- وذكر المبرد والأستاذ أبو على الشلوبين أن إعمال (إذن) مبني على أنها في ابتداء الجملة المعطوفة قبل ارتباطها بالجملة الأولى المعطوف عليها، ولا التفات إلى الربط، وأن الإلغاء مبني على أن الجملة الثانية قد ربطت بالأولى فالتفت إلى الربط الآن فصارت (إذن) بذلك متوسطة [٣] .

وبعد هذا فلا ينبغي أن تفوتنا مسألة ذات صلة بالعطف أجاز النحاة فيها ثلاثة أوجه من الإعراب النصبَ على إعمال (إذن) والرفعَ والجزم على إلغائها [٤]، وهذه المسألة هي أن تكون (إذن) بين واو العطف وبين الفعل وقد تقدمتها جملة شرطية نحو: إنْ تأتني آتِك وإذنْ أكرمك، فيجوز لك أن تعمل (إذن) فتنصب الفعل بعدها على الاستقبال، هذا تعليل سيبويه[٥] وذكر الرضي أن النصب يكون على الاستئناف، وعطف (إذن) مع الفعل على الجملة الشرطية [٦]، ووافقه ابن هشام والنيلي والأشموني في الاستئناف دون العطف [٧]،

---

[١] انظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٣/١، و٣٣٧/٢ .

[٢] انظر :الكتاب ١٣/٣، والأصول في النحو ١٤٩/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨٥/١ .

[٣] انظر: المقتضب ١٢/٢، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٨١/٢ .

[٤] انظر: الكتاب ١٥/٣، والمقتضب ١١/٢، ١٢، وشرح الكافية للرضي ٤٧/٤، والمغني ص/٣٢، والبديع ص/٦١٦، ٦١٧، والصفوة الصفية ص/٢١٤، وشرح الأشموني ٥١٩،

[٥] انظر: الكتاب ١٥/٣ .

[٦] انظر: شرح الكافية للرضي ٤٧/٤ .

[٧] انظر: المغني ص/٣٢، والصفوة الصفية ص/٢١٤، وشرح الأشموني ٥١٩/٣

ويجوز لك أن تلغى (إذن) فتجزم الفعل بعدها عطفا على الفعل المجزوم الواقع جوابا للشرط[١]، وهو قوله: "آتك" والجزم أقوى وأحسن كما ذكره الرضي والنيلي [٢]. ويجوز لك أيضا أن تلغى (إذن) فترفع الفعل بعدها ،والرفع قول يونس وهو حسن ،كما يراه سيبويه، وعلة ذلك عند سيبويه هي أنك إذا قطعته عن الأول فهو بمنزلة قولك: فإذن أفعلُ، إذا كنت مجيبا رجلاً[٣].

وعلة الرفع عند أبي العباس المبرد والنيلي هي: أن (إذن) مدخلة بين مبتدأ محذوف تقديره (أنا) وبين الفعل التالي لـ (إذن) الذي اعتمد على المبتدأ المقدر، فكان تقدير الكلام: وأنا إذن أكرمُك، فلما حذف المبتدأ صار الكلام: وإذن أكرمك، وعلة الرفع عند الرضي أن (إذن) فصل بينها وبين الفعل بمبتدأ محذوف تقديره (أنا) أي وإذن أنا أكرمك،[٤]، وعلة الرفع عند ابن هشام والأشموني توسط (إذن) بين حرف عطف وبين الفعل [٥] .

المطلب الثالث: الحالة الثالثة لإلغاء (إذن) والأسباب والأسرار التي ألغيت من أجلها متوسطة أو متأخرة

أولا: الحالة الثالثة: وهي أن تقع إذن متأخرة ليس بعدها فعل، و في هذه الحالة تلغى (إذن) بلا خلاف نحو: أكرمك إذن، في جواب من قال: أزورك [٦]، وإنما ألغيت في هذه الحالة؛ لأنها عامل ضعيف لا تقدر على نصب الفعل متأخرة [٧]، ولأنَّ المنصوب لا يجوز

---

[١] انظر: الكتاب ٣/١٥، المقتضب ٢/١٢، والمغني ص/٣٢، وشرح الأشموني ٣ ٥١٩ .

[٢] انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٤٧، والصفوة الصفية ص/٢١٤ .

[٣] أنظر: الكتاب ٣/١٥

[٤] انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٤٧،

[٥] انظر: المغني ص/٣٢، وشرح الأشموني ٣/٥١٩،

[٦] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٢، وشرح المقدمة الجزولية ٢/٤٧٧، وارتشاف الضرب ٤/١٦٥١، وهمع الهوامع ٤/١٠٦ والتوطئة ص/١٤٧ .

[٧] انظر: كتاب الجمل ص/١٩٥، وشرح المفصل ٧/١٧ .

تقديمه، على ناصبه [١]، ولأنه لا اعتماد عليها متأخرةً بخلاف (ظننت) إذا تأخرت، فإنه يجوز الاعتماد عليها [٢] .

ثانيًا: الأسرار التي من أجلها ألغيت (إذن) عن العمل متوسطة أو متأخرة

وإنما ألغوا (إذن) عن العمل إذا توسطت للأسرار التالية:

أ- أن (إذن) شبهت في الإعمال والإلغاء بأضعف عوامل الأسماء وهي: « ظننت » وأخواتها ؛ لأنه ليس من نواصب الأسماء ما يلغي غيرها أعني (ظن) وأخواتها، فلما كان المشبه به ضعيفا في العمل فكان لا بد أن يكون المشبه أضعف فيه، ولما كان المشبه به أقوى من المشبه أجيز في (ظن) الإعمال والإلغاء، إذا توسطت أو تأخرت، أما المشبه فلشدة ضعفه لم يجز فيه إلا الإلغاء إذا توسطت بين شيئين متلازمين؛ لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء [٣] .

ب- أن (إذن) لتضمنه معنى الشرط تستحق الصدارة في الكلام، فلا تعمل إلا إذا كانت متصدرة، فلما توسطت ضعفت فيه معنى الشرطية ؛ لأنَّ كلمات الشرط الأصلية يضعف معناها بالتوسط، ومن ثم يقال: والله إن أتيتني لأضربنَّك، حيث جعل الفعل جوابا للقسم دون الشرط؛ لتصدر القسم وتوسط الشرط، فإذا كانت كلمات الشرط الأصلية يضعف معناها بالتوسط، فكيف بكلمات الشرط غير الأصلية مثل (إذن)، فلما ضعف معنى الشرط في (إذن) لم يراع فيها العمل، فلم تنصب الفعل بعدها [٤] .

ج- أن (إذن) حرف والحروف أضعف في العمل من الأفعال، ومن أجل ذلك أوجبوا في (ظن) وأخواتها الإعمال فقط إذا تقدمت، وأجازوا فيها الإعمال والإلغاء إذا توسطت أو تأخرت ؛ لأنها أفعال، أما (إذن) فلم يعملوها متقدمة إلا جوازا وبشروط، وأوجبوا فيها الإلغاء إذا توسطت بين شيئين متلازمين أو تأخرت، و لم يكن بعدها فعل.

---

[١] انظر: همع الهوامع ٤/١٠٦،

[٢] رصف المباني ص/١٥٥ .

[٣] انظر: كتاب الجمل للزجاجي ص/١٩٥، وشرح المقدمة الجزولية ٢/٤٧٦، ٤٧٧، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٨٥ .

[٤] انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٤٢ .

الخاتمة : الدلالة التركيبية للأساليب التي تلغى فيها (إذن)

لقد عرفنا فيما مضى أن (إذن) تلغى في أحوال ثلاثة: لكل حالة من تلك الأحوال وجوه وصور، وإذا كان الإعمال مع توافر الشروط دليلا على الاعتناء بالعامل فإن الإلغاء بسبب تخلى شرط من الشروط دليل على عدم الاعتناء به، وإلغاء العامل عن العمل في تركيب مَّا يؤثّر في الجانب المعنوي لذلك التركيب .

وقد عرفنا أن (إذن) موضوعة للجواب والجزاء [١] فمن حيث كونها جوابا ينبغي أن تكون في أول الكلام، لا يتقدمها شيء، وحينئذٍ تكون قوية الدلالة على المعنى الذي وضعت له [٢] فلما توسطت بين الشرط والجزاء أو بين القسم وجوابه أو بين المبتدأ والخبر ضعف معناها، ولم تعد كحالها لو تقدمت، وكذلك الامر إذا تأخرت [٣]، ومن ثم قولك: إذن أكرمَك، في جواب من قال: أنا أزورك، أقوى دلالة على المعنى من قولك: (أنا إذن أكرمك) ومن قولك (إذن أنا أكرمُك) ومن قولك: (أكرمُك إذن) ومن قولك (وإذن أكرمك).

أما قولك: (إذن أكرمَك) فسرُّ قوة هذا الأسلوب في الدلالة على المعنى يعود إلى إعمال (إذنْ) لاستكمال شروط العمل، وسرُّ ضعف الأساليب الأخرى فقدان شرط من شروط العمل، ثم إنَّ قولك: إذن أكرمَك، في جواب قول القائل: (أنا أزورك) جاء ردا قويا مبنيا على اليقين الجازم بأنك تكرم زائرك، وليس لديك أدنى ريبة في الإكرام الذي تقدمه لزائرك، وهذا بخلاف ما إذا كانت (إذن) متوسطة أو متأخرة أو مفصولة بغير القسم، لضعف (إذنْ) في الدلالة على الجواب والجزاء، فليس في نحو: أنا إذن أكرمُك، ولا في نحو: إذن أنا أكرمُك، ولا في نحو: أكرمُك إذن ذلك المعنى القوي الذي يحمله قولك (إذن أكرمك) مبتدئا بـ (إذن) معملا إياها في الفعل، وهذا كمثل (ظننتُ) وأخواتها إذا كانت متقدمة فإنها مبنية على اليقين وإذا كانت متوسطة أو متأخرة فإنها لم تكن كذلك[٤]،

---

[١] قال سيبويه: (و أما (إذن) فجواب وجزاء) ٤/٢٣٤ .

[٢] انظر: الصفوة الصفية ص/٢١٢،

[٣] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٧، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٧٧ـ ٤٧٨ .

[٤] انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ص/٨٥ .

وكذلك يضعف معنى الجواب والجزاء إذا كان الفعل بعد (إذن) حالاً وليس مستقبلاً ولا ماضياً نحو أن تقول لمن يحدثك بحديث تعلم أنه صادق فيه: (إذن أظنك صادقاً) يعنى أنك تلك الساعة في حال ظن، وهذا بخلاف ما إذا قلت: (إذن أظنك) تريد أن توقع ظنَّك في المستقبل [1] ؛ لأن الجزاء يقتضي الفعل المستقبل والحال يناقضه، ولما كانت (إذن) موضوعة للجزاء فلا يناسبها إلا الفعل المراد به الاستقبال [2]، فإذا أراد شخص أن يوقع الفعل بجزم وقوة فليس له إلا أن يأتي بعد (إذن) بفعل مستقبل لأن قوله: (إذن أكرمَك) في جواب من قال (أنا أزورك) معناه: إن تزرني أكرمْك، يعنى أنك توقع الإكرام في المستقبل بلا ريب.

---

[1] انظر: الكتاب ١٦/٣ .

[2] انظر: شرح الكافية للرضي ٤١/٤ .

الفصل الخامس

العوامل الجارة وموانع عملها

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الحروف الجارة ومانع عملها.

المبحث الثاني: الأسماء والظروف الجارة وموانع عملها.

المبحث الأول يشتمل على مدخل وثلاثة مطالب وخاتمة .

المدخل: لدراسة عمل ا لحروف الجارة

المطلب الأول: (رُبَّ) الجارة خصائصها وحكمها إذا وليتها "ما".

المطلب الثاني: الكاف الجارة حكمها ومعانيها إذا اتصلت بها ما الكافة.

المطلب الثالث: من والباء الجارتان حكمهما إذا وليتهما ما الكافة.

المدخل: لدراسة عمل ا لحروف الجارة

لقد سبق أن قلنا إنه لا بد للحروف العاملة أن تكون مختصة بالقبيل الذي تعمل فيه، وحروف الجر مما يختص بالأسماء، فلذا أعملت فيها [١]، ومن ثم جعل الجر من علامات الاسم، كما جعل الجزم من علامات الفعل [٢]، ولحروف الجر مع اختصاصها بالأسماء شبه بالأفعال أيضا، كما ذكره ابن يعيش [٣]، أما اختصاصها بالأسماء فظاهر، نحو قوله تعالى: ﴿ قيل يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى أمم ممن معك ﴾ [٤]، وأمّا شبهها بالأفعال فنحو قولك: مررت بزيد، أي جزت زيدا. وانصرفت عن خالد بمعنى جازوت خالدا [٥].

وهذه الحروف تسمّى حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال أو ما ينوب مناب الأفعال إلى ما بعدها من الأسماء [٦].

قال سيبويه: ((وإذا قلت: مررت بزيد، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء ... وإذا قلت: أنت كعبد الله، فقد أضفت إلى عبد الله الشبه بالكاف ...، وإذا قلت: فيك خصلة سوء، فقد أضفت إليه الرداءة بـ في)) [٧].

وسمّيت أيضا حروف الجر ؛ لأنها تجر ما بعدها من الأسماء أي تخفضها، والكوفيون يسمّونها حروف الصفات ؛ لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات، وهذه الحروف متساوية في إيصال معاني الأفعال أو شبهها إلى ما بعدها وعمل الخفض، وإن اختلفت معانيها في

---

[١] انظر: الأصول في النحو ١/٥٤ـ ٥٥، ورصف المباني للمالقي ص/١٠٠، والجنى الداني ص/٢٦، وشرح ابن عقيل ٢/٣ .

[٢] انظر: أوضح المسالك ١/١٣، وشرح ابن عقيل ١/١٦ .

[٣] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٩ .

[٤] سورة هود الآية " ٤٨ " .

[٥] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٩ .

[٦] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٧، ٩، والبديع في علم العربية لابن الأثير ١/١/٢٣٩ .

[٧] انظر: الكتاب ١/٤٢١ .

أنفسها [١] وتصل في الكلام اسما باسم نحو: المال لزيد، وخاتم فضة، أو فعلا باسم نحو: كتبت بالقلم، ومررت بزيد [٢]. وإنما أعملوها الجر ؛ لأنه أقرب إلى النصب من الرفع حيث ينوب الجر مناب النصب خاصة لمعمول تلك الأفعال التي لا تصل إلى مفعولها إلا بواسطة حروف الجر كـ (مررت ،و عجبت وذهبت ونحوها) تقول: مررت بزيد، وعجبت من محمد [٣]، وقوله تعالى: ﴿ ذهب الله بنورهم ﴾ [٤]، ولأنهم أرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بحروف الجر، فجعلوا هذه الحروف جارة ليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوي [٥] .

ولما كانت هذه الحروف مختصة بالأسماء، فكان من حقّها أن تعمل فيها بلا استثناء، ولأجل قوتها في العمل عملت في الظاهر والمضمر كما رأيناه في المثال، ومن ثم لم يوجد في العربية حرف من حروف الجر منع من العمل إلا (رُبّ، والكاف، ومِنْ، والباء) إذا وليتها (ما) الكافة، وفيما يلي نتحدث عن هذه الحروف الأربعة وما يمنعها من العمل، وما يحدث فيها من المعاني .

المطلب الأول : (رُبَّ) الجارة خصائصها وحكمها إذا وليتها ما الكافة واختلاف أهل العلم في نوعية الجملة والأفعال التي تليها

رُبَّ حرفٌ موضوع للتقليل مقابل كمْ الخبرية الموضوعة للتكثير، وقيل: هي للتكثير كما أنَّ (كمْ) الخبرية للتكثير، وتختص بالدخول على النكرة اختصاص (كَمْ) بالنكرة، ولها صدر الكلام، وهي (أي ربَّ) حرف عند البصريين، واسم عند الكوفيين والأخفش، ولا تعمل إلاَّ في نكرة ظاهرة أو مضمرة، فالظاهر تكون موصوفة بمفرد نحو: ربّ رجلٍ كريمٍ لقيته، أو بجملة نحو: ربَّ رجلٍ أبوه كريم لقيته، والمضمر تكون مميّزة بنكرة منصوبة نحو: ربَّه

---

[١] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨ .

[٢] انظر: الأصول في النحو ٥٥/١ .

[٣] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٨، ٩ .

[٤] سورة البقرة الآية " ١٧ " .

[٥] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٨ .

رجلاً [١]، وإذا وليتها ما الكافة المهيئة تكفها غالبا عن العمل، وتجعلها من حروف الابتداء، وتهيّئها للدخول على الجملة الاسمية والفعلية نحو: ربما زيدٌ قائم، وربما قام زيدٌ، وربما يقومُ زيد [٢]، ومن الأمثلة على ذلك:

ربَّما الجامِلُ المؤبّلُ فيهم وعَنَاجيجُ بينهنّ المِهارُ [٣]

وقول الآخر: ربّما أوفيتُ في عَلَمٍ تَرَفَعَن ثوبي شمالاتُ [٤]

وقول الأخر: ربَّما تجزعُ النفوسُ مِن الأمـ رِلَه فرجةٌ كَحَلِّ العِقَالِ [٥]

هذا وقد اختلف أهل العلم في (ربما) المكفوفة عن العمل، هل تدخل على الجملة الفعلية فقط أم تدخل على الفعلية والاسمية كلتيهما ؟ وإذا دخلت على الفعلية فهل تختص بالدخول على الفعل الماضي أم تدخل على الماضي والمضارع كليهما؟ وإليكم ما جاء فيها :

أوّلا: اختلاف العلماء في نوعية الجملة التي تلي رُبَّ المكفوفة بـ ما.

لقد اختلفوا في المسألة على قولين:

---

[١] انظر: الأصول في النحو ٤١٦/١ ـ ٤١٩، والتوطئة ص/٤٢٥، والإيضاح ص/٢٠٠ـ ٢٠١، والمقتصد ٨٢٨/٢ ـ ٨٣٢، وشرح المقدمة الكافية ٩٤٩/٣ـ ٩٥١، والمفصل ص/٣٤٠ـ ٣٤١، وشرح المفصل ٢٦/٨ـ ٢٧ .

[٢] انظر: الأصول في النحو ٤١٩/١، والتوطئة ص/٢٤٥، والمفصل ص/٣٤١ وشرح الكافية الشافية ٣٦٩/١ .

[٣] البيت لابي داود الأيادي كما في الأزهية ص/٩٤، والمفصل ص/٣٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٨، والجنى الداني ص/٤٥٥، والخزانة ٥٨٦/٩، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣٦٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٥/١، ورصف المباني ص/٢٧٠ .

[٤] البيت لجزيمة الأبرش كما في الكتاب ٥١٧/٣ ـ ٥١٨، وفي نوادر أبي زيد الأنصاري ص/٢١٠ والنكت للأعلم ٩٦٠/٢، والأزهية ص/٩٣ ـ ٩٤، وبلا نسبة في الإيضاح ص/٢٠١، وجواهر الأدب ص/٣٦٨ .

[٥] البيت لأمية بن أبي الصلت كما في الكتاب ١٠٩/٢، ٣١٥، وشرح المفصل ٤/٣، ٣٠/٨، والخزانه ١٠٨/٦ ـ ١١٣،، والمغني رقم الشاهد (٥٥١) ص/٣٩١، وشرح شواهد المغني للسيوطي رقم الشاهد (٤٧٤) ٧٠٧/٣ .

القول الأول: أن ربّ المكفوفة بـ (ما) لا تدخل إلا على الجملة الفعلية فقط، ودخولها على الجملة الاسمية شاذّ لا يقاس عليه، وهذا القول عزاه أبو علي الشلوبين وأبوحيان والمرادي والرضي إلى سيبويه [١]، وفي الكتاب من كلام سيبويه ما يوافق ما عزي إليه فقد قال سيبويه في (باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل): ((ومن تلك الحروف ربما وقلما، وأشباههما، جعلوا (ربَّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيّئوها ليذكر بعدها الفعل ؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى (ربَّ يقول) ولا إلى (قل يقول)، فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل)) [٢]، ولأن سيبويه جعلها من حروف الأفعال مثل (قد) و(سوف) قال سيبويه: ((وإنما كان ترك النون في هذا أجود ؛ لأن (ما) و(ربّ) بمنزلة حرف واحد نحو (قد، وسوف)) [٣] . وعلى هذا دخول (رب) المكفوفة بـ (ما) على الجملة الاسمية مؤوّل أو شاذّ أو من الضرورة الشعرية عند سيبويه ومن تبعه وذكر المرادي أن هذا القول يعزي إلى الجمهور أيضا [٤]، وذكر ابن هشام أن هذا مذهب الفارسي أيضا [٥] .

القول الثاني: أن (رب) المكفوفة بـ (ما) تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، وإلى هذا القول ذهب كثير من أهل العلم، منهم ابن السراج والزمخشري وابن الحاجب وابن يعيش وابن ما لك وابن الأثير [٦]، وذكر المرادي أن هذا مذهب أبي العباس المبرد أيضا [٧]، وذكر الرضي أن أبا موسي الجزولي يرى ذلك قياسا لا شاذا [٨] . وبناءً على هذا المذهب

---

[١] انظر: التوطئة ص/٢٤٦، وارتشاف الضرب ١٧٤٩/٤، والجنى الداني ص/٤٥٦، وشرح الكافية للرضي ٣٠١/٤ .

[٢] انظر: الكتاب ١١٤/٣، ١١٥ .

[٣] انظر: الكتاب ٥١٨/٣، والتوطئة ص/٢٤٦ .

[٤] انظر: الجنى الداني ص/٤٥٦ .

[٥] انظر: المغني ص/٤٠٨ .

[٦] انظر: الأصول في النحو ٤١٩/١، والمفصل ص/٣٤١، وشرح المقدمة الكافية ٩٥١/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٨، وشرح الكافية الشافية ٣٦٩/١، والبديع في علم العربية ٢٥٠/١/١ .

[٧] انظر: الجنى الداني ص/٤٥٦ .

[٨] انظر: شرح الكافية للرضي ٣٠٢/٤ .

يجوز لك أن تقول:(ربما زيد قائم) بدون أي شذوذ، ومن هذا القبيل قول الشاعر:

ربَّما الجامِلُ المؤبَّل فيهم وعَناجيجُ بينهنّ المهارُ

والشاهد في البيت مجيء الجملة الاسمية بعد (رب) المكفوفة بـ (ما)، فقوله (الجامل) مبتدأ و(المؤبل) صفة له، و(فيهم) خبر المبتدأ [١]، وهذا البيت وأشباهه عند سيبويه ومن تبعه شاذ لا يقاس عليه [٢] أو ضرورة شعريه للشاعر أن يرتكبها [٣]، أو مؤول على أن (ربّ) عاملة، وليست مكفوفة، وأن (ما) المتصلة بها نكرة موصوفة في موضع جرّ، والاسم المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف، والجملة صفة (ما)، والتقدير: ربّ شيء هو الجامل المؤبل [٤].

هذا وقد روي البيت بكسر (الجاملِ المؤبلِ) وذكر ابن عصفور أنها رواية غير صحيحة، وعلى فرض صحتها فـ (ربَّ) عاملة، و(ما) زائدة، و(ال) التعريف أيضا زائدة كأنه قال: (ربما جاملٍ) [٥] .

ثانيا: اختلاف العلماء في نوعية الفعل الذي يلي (ربَّ) المكفوفة بـ (ما).

لقد قلنا فيما سبق إن من أهل العلم من يرى أن (ربَّ) المكفوفة بـ(ما) تدخل على الجملة الاسمية والفعلية، ومنهم من يرى أنها لا تدخل إلا على الأفعال فقط، ومنهم من يرى أنها تدخل على الأسماء قليلا وعلى الأفعال كثيرا، وجميعهم متفقون على أنها تدخل على الأفعال، ولكنّهم اختلفوا في نوعية الفعل الذي يليها على قولين:

القول الأول: وهو قول ابن السراج وأبي على الفارسي وأبي علي الشلوبين أن (ربَّ) المكفوفة بـ (ما) لا تدخل إلا على الفعل الماضي لفظا ومعنىً ؛ لأنها مجردة عن (ما) لا تدخل إلا على الفعل الماضي، فكذلك إذا اتصلت بـ (ما) الكافة لا تدخل إلا على الفعل

---

[١] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨ /٣٠ .

[٢] انظر: شرح الكافية للرضي ٣٠٢/٤ .

[٣] انظر: التوطئة ص/٢٤٦ .

[٤] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٥/١، والجنى الداني ص/٤٥٦ .

[٥] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٥/١ .

الماضي [١]، فإن جاء بعدها المضارع فهو إما على تأويل حكاية الماضي بالمضارع، وهو قول أبي علي الفارسي [٢]، وإما على تقدير (كان) وهو قول ابن السراج[٣]، وذكر الرضي أن الربعيَّ كان يذهب إلى هذا [٤]، وذكر أبو حيان أن مثل (ربما يودّ) على إضمار (كان) أي (ربما كان يودّ) هو مذهب الكوفيين وابن السراج، ولا يجوز ذلك التقدير على مذهب سيبويه [٥] .

وأما ما ذكر أبو حيان من أن مذهب سيبويه هو أنه لا يلي (ربَّما) إلا الجملة الفعلية المصدرة بماض لفظا ومعنى إلا في شعر [٦]، ففيه نظر لعموم قول سيبويه في الكتاب بأنها تدخل على الفعل ؛ ولأنه شبّه (ربما) بـ (قد وسوف) و(قد) تدخل على الماضي والمضارع وسوف تختص بالمضارع المستقبل، ولأنه نقل عن يونس قوله: ربما تقولن ذاك، ولم يعارضه [٧]، وعلى هذا أقول فيما ظهر لي أن مذهب سيبويه هو جواز دخول (ربَّ) المكفوفة بـ (ما) على الفعل عموما ماضيا أو مضارعا أو مستقبلا نحو: ربما تقولنّ ذاك، وإن كان الأجود في المضارع ترك النون [٨] .

القول الثاني: أنَّ (ربَّ) المكفوفة بـ (ما) لا تدخل إلا على ما هو ماض لفظا ومعنى نحو: ربما قام زيدٌ، أو معنى فقط نحو: ربما يقوم زيد، بمعنى ربما قام زيد، ولا يجوز أن تدخل على الفعل المستقبل لفظا ومعنى، وأما قوله تعالى: ﴿ ربّما يودّ الذين كفروا ﴾ [٩] فإنما جاز

---

[١] انظر: الأصول في النحو ٤١٩/١، والإيضاح ص/٢٠١، والتوطئة ص/٢٤٦ .

[٢] انظر: الإيضاح ص/٢٠٢ .

[٣] انظر: الأصول ٤١٩/١ .

[٤] انظر: شرح الكافية للرضي ٣٠٢/٤ .

[٥] انظر: ارتشاف الضرب ١٧٤٩/٤ .

[٦] انظر: ارتشاف الضرب ١٧٤٩/٤ .

[٧] انظر: الكتاب ١١٥/٣، ٥١٨ .

[٨] قال سيبويه في الكتاب ٥١٨/٣، ((وإن شئت لم تقحم النون في هذا النحو، وهو أكثر وأجود)) .

[٩] سورة الحجر من الآية " ٢ ".

ذلك ؛ لأن الدار الآخرة قريبة من الدنيا، ولأن الكفار لا يودّون ذلك إلا في الدنيا، والعرب تعامل ما قرب وقوعه معاملة ما استقرّ وقوعه، وإلى هذا القول ذهب ابن عصفور [١]، وقد وصف ابن هشام مثل هذا التأويل بأنه تكلف [٢].

القول الثالث: أنَّ (ربَّ) المكفوفة بـ (ما) تدخل على الفعل ماضيا أو مضارعا، ولا يحتاج إلى تأويل، وهذا القول لا يعرف بالتحديد من ذهب إليه، وقد ذكر الرضي فيما نقله عن أبي علي من غير الإيضاح، أن المشهور جواز دخول (ربما) على المضارع بلا تأويل [٣] ويبدو لي أن مذهب سيبويه فيما يلي (ربّ) المكفوفة عام وشامل للماضي والمضارع والمستقبل أيضا كما سبق الحديث عنه، وعلى هذا يجوز أن تأتي بعد (ربَّما) بالفعل الماضي نحو: ربّما قام زيد، ومنه قول الشاعر:

ربما أوفيتُ في علمٍ ترفعنْ ثوبي شمالاتُ [٤]

أو بالفعل المضارع نحو: ربما يقولُ زيد، ومنه قول الشاعر :

ربما تكرهُ النفوسُ مِن الأمر رِ لهُ فرجةٌ كحلِّ العقالِ [٥]

ومنه قوله تعالى: ﴿ ربما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ [٦]، أو الفعل المستقبل نحو: ربما تقولنَّ ذاك [٧]، والغرض من (ربَّ) المكفوفة بـ (ما) هو تقليل النسبة إذا وليها الماضي، وتحقيق النسبة إذا وليها المضارع [٨].

---

[١] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠٦ .

[٢] انظر: المغني لابن هشام ص/١٨٣ .

[٣] انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٣٠٣ .

[٤] سبق تخريجه .

[٥] سبق تخريجه، وهذا البيت استشهد به بعض أهل العلم كابن يعيش وأبي حيان على أن (رب) المكفوفة تدخل على الفعلية، ويرى البعض الآخر كالهروي وابن الأثير أن (ما) بمعنى نكرة موصوفة بمعنى شيء، انظر: الأزهية ص/٩٥، والبديع لابن الأثير ١/١/٢٥١ .

[٦] سورة الحجر الآية " ٢ ".

[٧] انظر: الكتاب ٣/٥١٨ .

[٨] انظر: شرح المقدمة الكافية ٣/٩٥١ .

هذا والغالب في (ربّ) إذا وليتها (ما) الكف عن العمل، وقد تليها (ما) زائدة غير كافة [١] نحو قول الشاعر (من الخفيف)

ربما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ بين بصري، وطعنةٍ نجلاء [٢]

وقول الآخر: ما ويَّ يا ربتَما غارةٍ شعواءَ كاللذعةِ بالميسِم [٣]

فقوله (ضربةٍ) و(غارةٍ) مجرورة بـ (ربَّ) و(ما) زائدة ملغاة .

المطلب الثاني: الكاف الجارة حكمها ومعانيها إذا اتصلت بها ما الكافة

ولما أن فرغنا من الحديث عن ربَّ وما يمنعها من العمل آنَ لنا أن نتحدث عن الكاف الجارة التي تلغى من العمل كثيرا إذا وليتها (ما) الكافة، وتصلح عندئذ للدخول على الجملة الاسمية والفعلية، وهذا ما ذكره ابن مالك وأبو حيان وعلاء الدين الأربلي والسيوطي[٤]، وقيل: إن (الكاف) المكفوفة بـ (ما) تختص بالجملة الابتدائية فتصير حرف ابتداء، ولا يزول عنها الاختصاص، وهذا القول ضعيف ضعّفه مؤلف جواهر الأدب علاء الدين الإربلي، وعلة الضعف هو أنه لما ألغت (ما) الفعل (قلَّ) عن العمل، وهيّأته للدخول على الفعل في نحو: قلّما دخل الجنة منافق، وكثر ما دخلها مؤمن، والعمل أصل في الأفعال وفرع في الأسماء والحروف [٥]، ومن المسلم أن الأصل أقوى من الفرع، ولما كانت ما كافة

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ٣٠١/٤، وأوضح المسالك ٦٥/٣، وشرح التصريح ٢١/٢، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص/٣٧٥ .

[٢] البيت لعدي بن الرعلاء الغساني كما في الأزهية ص/٩٥ والاشتقاق ص/٤٨٦، وشرح التصريح ٢١/٢، والخزانة ٥٨٢/٩ ـ ٥٨٥، وشرح شواهد المغني ٤٠٤/١، ٧٢٥/٢ .

[٣] والبيت لضمرة بن ضمرة النهشلي كما في الأزهية ص/٢٦٢، والنوادر لأبي زيد ص/٥٥، وفيه (ماوي بل ريثما غارة شعواءَ كاللذعة بالميسم) وانظر: الخزانة ٣٨٤/٩ .

[٤] انظر: شرح الكافية الشافية ٣٦٩/١، ونقل أبو حيان عن النهاية ((وقد كفوا (الكاف) بـ (ما) كما كفوا (رب) فتليها الجملة الفعلية والاسمية)) انظر: ارتشاف الضرب ١٧١٥/٤، وجواهر الأدب ص/١٣١، وهمع الهوامع للسيوطي ٢٣١ .

[٥] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٢/١ .

لـ قلَّ وكثر من العمل، ومهيئة لهما للفعل مع أصالتهما في العمل فكان من الأحرى، والأولى أن تكون (ما) مانعةً لـ (الكاف) من العمل، ومهيئةً لها للدخول على الجملتين الاسمية والفعلية لفرعيتها في العمل [١]، مثال دخولها على الجملة الاسمية: زيد قائم كما عمرو قائم، ومنه قول الشاعر: (من الطويل)

أخٌ ماجدٌ لم يخزني يومَ مشهدٍ كما سيفُ عمرو لم تخنْه مضاربُه [٢]

فقوله: سيفُ عمرو، مبتدأ، والكاف في (كما) حرف جرّ، كُفَّتْ عن العمل بـ (ما) الكافة، وخبر المبتدأ قوله: (لم تخنه مضاربه)، ويجوز أن تكون (ما) زائدة، و(سيف) مجرور بالكاف [٣]، ومن الأمثلة كذلك قول الشاعر: (الطويل)

لقد علمتْ سمراءُ أنَّ حديثَها نجيعٌ كمَا ماءُ السماءِ نجيعُ [٤]

وقول الآخر: فإنّ الخُمرَ من شرِّ المطايا كما الحبطاتُ شرُّ بَني تميمِ [٥]

فـ (ما) في الأمثلة المذكورة كافة للكاف من العمل، ولا يصح أن تكون موصولة بمعنى الذي كما يرى ذلك الشيخ عبد القاهر [٦]، خلافا لما ذكره الهروي من أنَّ (ما) في قوله: (كما الحبطات) إما أن تكون موصولة بمعنى الذي، وإما زائدة غير كافة، و(الحبطات)

---

[١] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٢/١ .

[٢] البيت لنهشل بن حرّي كما في شرح التصريح على التوضيح ٢٢/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٠٢/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص/٨٧٢، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣٦٩/١، وأوضح المسالك ٦٨/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ص/٣٧٤، وجواهر الأدب ص/١٣٢ .

[٣] انظر: ديوان الحماسة للمرزوقي ص/٨٧٢ .

[٤] البيت لعمرو بن حكيم بن معية كما ذكره الشيخ محي الدين عبد الحميد في شرحه على أوضح المسالك المسمى بـ (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٦٩/٣، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ١٤١٧/٤، وجواهر الأدب ص/١٣٢ .

[٥] البيت لزياد بن الأعجم كما في الخزانة ١٠ /٢٠٤ ـ ٢٠٨، وبلا نسبة في الأزهية ص/٧٧، والمقتصد ٨٥٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٦٩/١، وشرح الكافية للرضي ٣٤١/٤ .

[٦] انظر: المقتصد ٨٥٢/٢ .

مجرورة بالكاف الجارة [١]. وذكر الشيخ أبو حيان وابن هشام وعلاء الدين الإربلي أن كون (ما) كافة للكاف إذا وليتها الجملة الاسمية مشروط بأن لو قلنا إنّ المصدرية لا توصل بالجملة الاسمية، أما إذا قلنا بأنها توصل بالجملة الاسمية فإن (ما) في الشواهد المذكورة وأشباهها تكون مصدرية ،و الكاف جارة للمصدر المنسبك من (ما) وصلتها [٢].

ومثال دخولها على الجملة الفعلية نحو: أكرمت زيدا كما أكرمت عمرا [٣]، ومنه قول رؤبة: لا تَشتمِ الناسَ كما لا تُشتمُ [٤]

وقول أبي النجم: قلتُ لشيبانَ أدنُ من لقائه كما تغذَّى الناسَ مِن شوائه [٥]

ومنه ما ذكره سيبويه عن ا لخليل من قول العرب: " انتظرني كما آتيك وارقبني كما ألحقك "، و(ما) في الأمثلة المذكورة كافّة للكاف الجارة من العمل، ومهيئة لها للدخول على الجملة الفعلية،

معاني الكاف إذا اتصلت بها (ما) الكافة

لا يخفى أن (ما) الكافة إذا اتصلت بالكاف الجارة فإنها تحدث في الكاف أربعة معان:

المعنى الأول: معنى التعليل نحو قوله تعالى:﴿ واذكروه كما هداكم﴾ [٦] وذكر الزمخشري أن (ما) في الآية إما مصدرية، وإما كافة [٧]، وقوله: (كما) في معنى التعليل، كما

---

[١] انظر: الأزهية للهروي ص/٧٧ .

[٢] انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٧١٤، والمغني ص/٢٣٦، وجواهر الأدب ص/١٣٢.

[٣] انظر: جواهر الأدب ص/١٣٢ .

[٤] الرجز لرؤبة بن العجاج كما في الكتاب ٣/١١٦، والمسائل المشكلة " البغداديات " للفارسي ص/٢٩٠، والخزانة ١٠ /٢١٣، وشرح الكافية للرضي ٤/٣٤٢، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ٤/١٧١٥ .

[٥] البيت لأبي النجم العجلي كما في الكتاب ٣/١١٦، والإنصاف لابن الأنباري ص/٥٩١، وبلا نسبة المسائل المشكلة البغداديات ص/٢٩٠ .

[٦] سورة البقرة الآية " ١٩٨ " .

[٧] انظر: الكشاف ١/١٢٤ .

يرى ابن مالك وتبعه أبو حيان [١]، ونحو قوله تعالى:﴿ كما أرسلنا فيكم رسولا منكم يتلو عليكم آياتنا ويزكّيكم ويعلمكم الكتاب والحكمة ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون ﴾ ﴿ فاذكروني أذكركم ﴾ [٢] أي أن (كَمَا) في قوله (كما أرسلنا) بمنزِلة الشرط، وجوابه قوله: (فاذكروني) هذا ما ذكره الفراء [٣]، وقال الأخفش: ((كما فعلت هذا فاذكروني))[٤]

المعنى الثاني: أن تكون لقران الفعلين في الوجود نحو: ادخل كما يسلّمُ الإمام، وكما قام زيد قعد عمرو)) [٥] .

المعنى الثالث: تشبيه مضمون جملة بمضمون جملة أخرى[٦] نحو: زيد صديقي كما عمرو أخي، حيث شبهت صداقة زيد بأخوة عمرو، ومثله قوله تعالى: ﴿ قالوا يا موسى اجعل لنا إلها كما لهم آلهة ﴾ [٧] و(ما) في قوله تعالى: (كما) كافة للكاف عن عمل الجر بدليل وقوع الجملة بعدها [٨]، والتشبيه في الآية من باب تشبيه مضمون جملة بمضمون جملة أخرى، ومنه " كن كما أنت " أي كن في المستقبل كما أنت كائن الآن [٩] ومنه أيضا قول الشاعر:

فإن الحمرَ من شرَّ المطايَا كما الحبطاتُ شرُّ بني تميم [١٠]

حيث شبّه الشاعر كون الحمر شرّ جنسها بكون الحبطات شرّ جنسها [١] .

---

[١] انظر: شرح التسهيل ٣ /١٧٣، وارتشاف الضرب ١٧١٤/٤ .

[٢] سورة البقرة الآية " ١٥١" . وصدر الآية " ١٥٢ " .

[٣] انظر: معاني القرآن للفراء ٩٢/١ .

[٤] معاني القرآن للأخفش ٣٤٤/١، وشرح التسهيل ١٧٣/٣، وارتشاف الضرب ١٧١٤/٤، ١٧١٥ .

[٥] انظر: شرح الكافية للرضي ٣٤٣/٤.

[٦] انظر: المقتصد ٨٥٢/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٤١/٤ .

[٧] سورة الأعراف الآية " ١٣٨ " .

[٨] انظر: الكشاف ٨٧/٢، وذكر أبو حيان في البحر (٣٧٧/٤) أن (ما) في قوله تعالى ﴿ كما لهم آلهة﴾ تحتمل أن تكون كافة أو مصدرية أو موصولة بمعنى (الذي) .

[٩] انظر: شرح الكافية للرضي ٣٤٢/٤ .

[١٠] سبق تخريجه.

المعنى الرابع: معنى الترجي يعنى أنَّ (ما) الكافة المتصلة بكاف الجر تغيّر معنى الكاف من التشبيه إلى الترجي بمعنى (لعلَّ) إذا جاء بعدها الفعل [٢]، ومن الأمثلة على ذلك ما حكاه سيبويه عن الخليل من قول العرب: ((انتظرني كما آتيك، وارقبني كما ألحقك أي لعلي آتيك ولعلي ألحقك)) [٣] ومنه قول رؤبة: لا تشتمِ الناسَ كما لا تشتم[٤]

والمعنى لعلك لا تشتم، ومثله قول أبي النجم العجلي:

قلت لشيبان أدن من لقائه كما تغدّى الناس من شوائه [٥]

والمعنى لعلك تغدّي الناس من شوائه، وهذا الذي ذكرناه من أن(كما) بمعنى " لعل " هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فإنهم يذهبون إلى أن (كما) في الأمثلة المذكورة وأشباهها هو في الأصل (كيما حذفت الياء تخفيفا، فصار (كما)، والفعل بعده منصوب بـ كي ولا يمنعون أيضا جواز رفع الفعل بعدها، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين [٦].

---

[١] انظر: المقتصد ٨٥٢/٢ .

[٢] انظر: شرح الكافية للرضي ٣٤٢/٤، وارتشاف الضرب ١٧١٥/٤ .

[٣] انظر: الكتاب ١١٦/٣ .

[٤] سبق تخريج .

[٥] سبق تخريجه، وذكر الفارسي أن قوله (كما تغدي القوم من شوائه) روي (كيما تغدي القوم) وعلى هذه الرواية تحتمل (ما) ثلاثة أوجه: أن تكون زائدة والفعل منصوب بإضمار (أن)، وأن تكون مصدرية في موضع جر بـ (كي) وأن تكون كافة لـ (كي) انظر: المسائل المشكلة (البغداديات) ص/٢٩١ .

[٦] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٥٨٥/٢ ـ ٥٩٢ .

وحجة الكوفيين فيما ذهبوا إليه هو قول الشاعر:

وطرفك إمَّا جئتنا فاصرفنّه كما يحسبوا أنَّ الهوى حيث تنظرُ [١]

وقول الآخر: لا تظلمُوا الناسَ كما لا تظلمُوا [٢]

و (كما) في البيتين بمعنى (كيما) والفعل بعدها منصوب بحذف النون، والبصريون لا يجيزون ذلك [٣] ويجيبون عن البيت الأول بأن رواية الديوان هي (لكى يحسبوا) فلا شاهد فيه، ويجيبون عن الرجز بأنه أنشد بالتوحيد والرفع.

أي: "لا تظلمِ الناسَ كما تظلمُ " .

فالفعل مرفوع و(لا) نافية، وكاف الجر مكفوفة عن العمل بـ (ما)، وهي مع (ما) بمعنى (لعلَّ) أي لعلك لا تظلم [٤] .

هذا وذكر ابن مالك وابن هشام أن الفارسي كان يرى أن أصل (كما) في بيت عمر بن أبي ربيعة هو (كيما) حذفت الياء تخفيفا، ووصفه ابن مالك بأنه تكلف وقول بلا دليل [٥]، وذهب ابن مالك إلى القول بأن (كما) لما حدث فيها معنى التعليل ووليها فعل مضارع نصبته لشبهها بـ (كى) [٦] .

---

[١] البيت لعمر بن أبي ربيعة من رائيته المشهورة، ورواية الديوان كما يلي:

إذا جئت فامنح طرف عينك غيرنا لكئى يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة ص/١٢٦، وانظر: الإنصاف ٥٨٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٣/٣، والخزانة ٣٢٠/٥ .

[٢] الرجز لرؤبة بن العجاج كما في الخزانة ٥٠٠/٨ــ ٥٠٣، وبلا نسبة في الإنصاف ٥٨٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٥٢/٤، ٣٤٤ .

[٣] قال سيبويه في الكتاب " فزعم أن (ما) والكاف جعلنا منزلة حرف واحد، وصيرت للفعل كما صيرت للفعل (ربما) انظر: الكتاب ١١٦/٣ .

[٤] انظر: الإنصاف ٥٩١/٢، وشرح الكافية للرضي ٥٢/٤، ٣٤٤، والخزانة ٥٠٠/٨ ــ ٥٠٣ .

[٥] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٣/٣، وشرح الكافية الشافية ٣٧٠/١، والمغني ص/٢٣٤ــ٢٣٥ .

[٦] انظر: شرح التسهيل ١٧٣/٣، والمغني لابن هشام ص/٢٣٥ .

وقيل (الكاف) في قوله (كما لا تظلموا) للتشبيه، و(ما) مصدرية ناصبة للفعل بعدها تشبيها لها بـــ (أن) المصدرية الناصبة كما أن (أنْ) المصدرية تحمل حملا على (ما) ،وهذا من باب التقارض [١]، وذكر أبو حيان أن الفراء ذهب إلى أن الكاف في قولهم: (انتظرني كما آتيك) و(لا تشتُم الناسَّ كما لا تشتم) للتشبيه، وهي صفة لمصدر محذوف أي: انتظرني انتظارا صادقا مثل إتياني لك، وفِ لي بالانتظار كما أفي لك بالإتيان، وانته عن شتم الناس كانتهائهم عن شتمك [٢].

وقد تكون (ما) مصدرية بعد الكاف نحو: كما تدين تدان، وافعلْ كما أفعلُ [٣]، وقد تكون (ما) زائدة ملغاة بعد الكاف، ولا تكفها عن العمل [٤]، ومن هذا القبيل قول الشاعر: وننصرُ مولانا ونعلمُ أنه كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارمُ [٥]

ومنه ما قال سيبويه: ((وسألته عن قوله: "كما أنه لا يعلم ذلك ،فتجازو الله عنه" و"هذا حق كما أنك ههنا"، فزعم أن العاملة في " أنَّ " الكاف و"ما " لغو إلا أن "ما " لا تحذف من ههنا كراهية أن يجيء لفظها مثل كأنّ)) [٦] . وأما قولهم: " كن كما أنت " ففيه أربعة أوجه:

الأول: أن (ما) كافة للكاف عن العمل ،و الكاف حينئذٍ لتشبيه المفرد بالمفرد أي: كن كأنت [٧]، ويجوز أن تكون الكاف لتشبيه مضمون جملة بمضمون جملة أخرى كما

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٥٢، والخزانة ٨/٥٠٠ .

[٢] انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٧١٥، والخزانة ١٠ /٢١٤ .

[٣] انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٣٤٤ .

[٤] انظر: شرح التسهيل ٣/١٧١، وشرح الكافية الشافية ١/٣٦٨، وأوضح المسالك ٣/٦٥، والمغني ص/٢٣٥، وارتشاف الضرب ٤/١٧١٣، وهمع الهوامع ٤/٢٣١ .

[٥] البيت لعمرو بن براقة الهمداني في شواهد المغني للسيوطي ١/٥٠٠ . وشرح التصريح ٢/٢١، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣/١٧١، وارتشاف الضرب ٤/١٧١٣، وشرح الكافية الشافية ١/٣٦٨، والخزانة ١٠ /٢٠٧ .

[٦] انظر: الكتاب ٣/١٤٠ .

[٧] انظر: المسائل المشكلة (البغداديات) ص/٢٩١ .

ذكرنا ه من قبل، والمعنى: كن في المستقبل كما أنت كائن الآن [١]، وإعراب هذا الوجه: هو أن (ما) كافة و(أنت) مبتدأ حذف خبره، وتقديره (عليه) أو (كائن)، ولا عمل للكاف حينئذٍ [٢] .

الثاني: أن (ما) كافة ومهيئة لدخول الكاف على الجملة الفعلية، و(أنت) فاعل لفعل مقدر، وكان الأصل: كن كما كنت، فلما حذف الفعل انفصل الضمير، فصار: كن كما أنت، وهذا تأويل بعيد كما يرى ابن هشام [٣].

الثالث: أن (ما) موصولة بمعنى الذي، و(أنت) مبتدأ حذف خبره، وأو خبر حذف مبتدؤه، والتقدير: كن كالذي أنت عليه، أو كن كالذي هو أنت [٤] .

الرابع: أن (ما) زائدة ملغاة، والكاف للتشبيه جارة، و(أنت) في موضع جر بالكاف، أنيب ضمير الرفع مناب ضمير الجر على حدّ قولهم: ما أنا كأنت، والمعنى: كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى[٥]، وبهذا نصل إلى ختام حديثنا المتعلق بـ (ربَّ)، و(الكاف) اللذين يكفان عن العمل كثيرا إذا وليتهما (ما) الكافة.

المطلب الثالث: مِنْ والباء الجارتان حكمهما إذا وليتهما ما الكافة

لا يخفى أن منْ والباء من الأحرف الأربعة الجارة التي تمنع عن العمل بـ ما الكافة، إلا أنهما تمنعان عن العمل بقلة، وإذا منعتا عن العمل فإنهما تتهيّآن للدخول على الفعل، ويحدث فيهما حينئذ معنى ربَّما، وهو التقليل أو التكثير على خلاف في مدلول ربَّ، كما مرَّ.

مثال الحرف الأول وهو (مِنْ) الجارة المكفوفة: أما مثال (منْ) الجارة المكفوفة

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ٣٤٢/٤ .

[٢] انظر: المغني ص/٢٣٦، والجنى الداني ص/٨٥ .

[٣] انظر: المغني لابن هشام ص/٢٣٦، والجنى الداني ص/٨٥ .

[٤] انظر: المسائل المشكلة (البغداديات) ص/٢٩١، المغني ص/٢٣٥، والجنى الداني ص/٨٥، وجواهر الأدب ص/١٣٣ .

[٥] انظر: المغني ص/٢٣٥ ــ ٢٣٦، والجنى الداني ص/٨٥ .

بـــ ما الكافة فهو قول الشاعر:

وإنّا لمّا نضربُ الكبشَ ضربةً على رأسه تلقى اللسانَ من الفم [١]

والأصل في جواز كفِّ عمل (من) الجارة بـــ (ما) هو قول ســـيبويه في الكتـــاب ((وإن شئت قلت: إني مما أفعل، فتكون (ما) مع (من) بمنزلة كلمة واحدة نحو: ربما))[٢]، ثم أنشد البيت المذكور .

ووجه الاحتجاج بكلام سيبويه هو تشبيهه (مِمَّا) بـــ (ربَّما)، والظاهر أن (ربما) عند سيبويه مكفوفة عن العمل ومهيّأة للفعل [٣]، فكذلك المشبه، وهذا ما يؤكده كلام الفارسي تعليقا على ما قال أبو العباس المبرد: ((إني مِمَّا أفعل على معنى ربما أفعلُ)) [٤] قال أبـــوعلى الفارسي : ((إن أراد به أنَّ (ما) كافة لـــ (منْ) كما أنها كافة لـــ (ربَّ) فهو كمـــا قـــال سيبويه، وإن أراد أنه للتقليل كما أنَّ (ربما) للتقليل كان ذلك مسوغا إذا ثبت مسموعا))[٥]. وذكر ابن هشام أن ابن الشجري أجاز أن تكون (ما) كافة لـــ(منْ) عن العمـــل [٦] إلا أن ابن هشام لم يرتض هذا المذهب كما سيأتي.

ومما سبق يمكننا أن نقول إنَّه يجوز أن تدخل (ما) الكافة على (مِنْ) فتمنعهـــا عـــن العمل، وتهيّئها للفعل، وتحدث فيها معنى (ربما)، وهذا مذهب سيبويه وأبي العبـــاس المـــبرد

---

[١] البيت لأبي حية النميرى كما في الكتاب ١٥٦/٣، والمســـائل المشـــكلة (البغـــداديات)ص/٢٩٣، والخزانة ١٠ /٢١٤، وبلا نسبة المقتضب ١٧٤/٤،، والمغني ص/٤٢٤، رقم الشـــاهد (٦٠٣) وهمـــع الهوامع ٢٢٨/٤، وذكر البغدادي أن أبا حية النمري أخذه من بيت الفرزدق، وهو قوله:

وإنا لمما نضرب الكبش ضربة على رأسه والحرب قد لاح نارها

انظر: الخزانة ١٠ /٢١٧ .

[٢] انظر: الكتاب ١٥٦/٣ .

[٣] انظر: الكتاب ١١٥/٣ .

[٤] انظر: المقتضب ١٧٤/٤ .

[٥] انظر: المسائل المشكلة (البغداديات ص/٢٩٣ .

[٦] انظر: المغني ص/٤٠٩ .

والفارسي وابن الشجري، وهو أيضا مذهب السيوطي [١]، وذهب ابن هشام إلى القول بأن (ما) في قول الشاعر:

وإنا لمما نضربُ الكبشَ ضربةً على رأسهِ تُلقي اللسانَ منَ الفَمِ [٢]

مصدرية، و(من) ابتدائية جارة للمصدر المنسبك، والمعنى كما يرى ابن هشام: وأنهم جعلُوا كأنهم خُلقُوا من الضرب [٣] مثل ﴿خلق الإنسان من عجل﴾ إلا أن البغدادي رفض تخريج ابن هشام ؛ لأن فعل الصلة وهو (نضرب) مسند إلى ضمير المحدث عنه ويلزم عند السبك إضافة المصدر المنسبك إلى ذلك الضمير، فكان ينبغي أن يقول: إنهم خلقوا من ضربهم، وذلك غير متصور البتة [٤] .

مثال الحرف الثاني وهو (الباء) الجارة المكفوفة: أما مثال الحرف الثاني: وهو (الباء) الجارة المكفوفة عن العمل بما الكافة قول الشاعر:

فلئن صرتَ لا تحيرُ جواباً لبماَ قد تُرى وأنتَ خطيبُ [٥]

فقد ذهب ابن مالك وتبعه السيوطي إلى أن الباء تُكفُّ بـ (ما) بقلة، ويليها حينئذٍ الفعل، وتحدثُ فيها (ما) معنى (ربَّما)، وحجتهما في ذلك الشاهد المذكور، فقوله (لبما) بمعنى (لربما)، وقد كُفَّت الباء عن العمل بسبب (ما)، وتهيّأت للفعل [٦] وهذا الذي ذهب إليه ابن مالك والسيوطي لم يذهب إليه أحد سواهما، وقد ذهب أبوحيان وابن هشام إلى

---

[١] انظر: همع الهوامع ٢٢٨/٤ .

[٢] سبق تخريجه .

[٣] انظر: المغني ص/٤٠٩، ٤٢٤ .

[٤] انظر: الخزانة للبغدادي ١٠ /٢١٦ ــ ٢١٧ .

[٥] البيت منسوب لمطيع بن إياس كما في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٨٠/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص/٧٢٠، ومنسوب إلى صالح بن عبد القدوس كما في الخزانة ١٠ /٢٢٢، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١٧٢/٣، وارتشاف الضرب ١٦٩٩/٤، والمغني لابن هشام ص/٤٠٨ .

[٦] انظر: شرح التسهيل ١٧٢/٣، وهمع الهوامع ٢٢٨/٤ .

أنَّ الباء في الشاهد المذكور للتعليل لا للتقليل ،و أن (ما) مصدرية لا كافة [١] .

هذا والأكثر في (مِنْ) و(الباء) عدم الكف على مذهب منْ رأى جواز كفهما [٢]، وعلى مذهب الجمهور لا تكف الباء ولا (من) مطلقا، و(ما) بعدهما زائدة ملغاة لمجرد التوكيد [٣]، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ فبما رحمة من الله ﴾ [٤] وقوله تعالى: ﴿فبما نقضهم ميثاقهم﴾ [٥]، وقوله تعالى ﴿ مما خطيئاتهم أغرقوا ﴾ [٦]، وأما (عن) فإنها لا تكف عن العمل بإجماع، نحو قوله تعالى: ﴿ عما قليلٍ ليصبحنّ نادمين ﴾ [٧].

الخاتمة: الدلالة التركيبية للحروف الجارة المكفوفة عن العمل بـ (ما) الكافة

لقد رأينا فيما سبق أن (ما) الكافة تكف أربعة من أحرف الجر عن العمل سواء بكثرة كـ (ربّ) و(الكاف) أو بقلة كـ (الباء ومن) وأنها تحدث في ثلاثة منها معنى التقليل، وهي: (رب والباء، ومن)، وقد رأينا ذلك فيما سبق من خلال التمثيل .

وسرُّ ذلك أن (ربَّ) موضوعة في الأصل لمعنى التقليل مقابل (كم) الخبرية الموضوعة للتكثير، وإذا اتصلت بها (ما) الكافة فإنها توكّد تقليل نسبة ما دخلت عليه (ربَّ) [٨]، فإذا أراد المتكلم أن يؤكّد تقليل شيء مّا، أو كان المتكلم في نوع من الشك في حصول ذلك الشيء، فإنه يستحسن له أن يستخدم (ربَّما) في أسلوب حديثه؛ ليكون ذلك أدلّ على المعنى الذي يريد إيصاله إلى المخاطب، فنحو: ربما زيد قائم، أو ربما يقومُ زيد، مبني على ما ذكرناه من تأكيد تقليل نسبة القيام إلى زيد، أو على أن المتكلم لم يكن على بينة من الأمر بشأن قيام

---

[١] انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٦٩٩ــ ١٧٠٠ . والمغني ص/٤٠٩ .

[٢] انظر: همع الهوامع ٤/٢٢٨ .

[٣] انظر: أو ضح المسالك ٣/٦٥، والجنى الداني ص/٣٣٢ .

[٤] سورة آل عمران الآية " ١٥٩ " .

[٥] سورة النساء الآية " ١٥٥ ".

[٦] سورة نوح الآية " ٢٥ ".

[٧] سورة المؤمنون الأية " ٤٠ " .

[٨] انظر: شرح المقدمة الكافية ٣/٩٥١ .

زيد، ولا يمكن للمتكلم أن يؤدّي هذا المعنى إلا بأسلوب (ربَّ) المكفوفة بـــ (ما) .

وقد تأتي (ربما) لتحقيق النسبة [١]، وذلك إذا كان المتكلم واثقا غير متردد في نسبة الحكم، بل لا يتصور في المتكلم أن يكون مترددا في نسبة الحكم، وذلك في قوله تعـــالى ﴿ رُبَّما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ [٢]، فـــ (رُبَّما) في الآية المذكورة لتحقيق النسبة لا لتقليلها ،و لا لتردد فيها ؛ لأن الله لا يتصور في شأنه أن يكون مترددا في نسبة الحكـــم، وهو تمنّى الكفار إسلامهم في الدار الآخرة .

وأما مِنْ والباء المكفوفتان بـــ (ما) فإنهما محمولتان على(ربما) في الدلالة على التقليل كما سبق لهما التمثيل .

وأما (الكاف) المكفوفة بـــ (ما) فإنها تأتي لأربعة أنواع من المعاني الدلاليـــة، وقـــد تحدثنا عنها من قبل بما يغنينا عن الإعادة.

---

[١] انظر: شرح المقدمة الكافية ٩٥١/٣ .

[٢] سورة الحجر من الآية " ٢ " .

المبحث الثاني

الأسماء الظروف الجارة وموانع عملها

و لما أن فرغنا من الحديث عن حروف الجر الأربعة التي تكف عن العمل بـــ (مـــا) الكافة، نريد أن نتبعها بالحديث عن الأسماء الظروف التي تجرُّ ما بعدها بالإضافة وتكفُّ عـــن العمل أيضا إذا دخلت عليها (ما) الكافة، وهي: (قبلُ وبعدُ وبينَ وإذْ وحيثُ)، ونتحدث عن هذه الظروف الخمسة من خلال خمسة مطالب وخاتمة .

المطلب الأول: (قبلُ وبعدُ) خصائصهما وحكمهما إذا وليتهما ما الكافة

المطلب الثاني: "بين" أصله وخصائصه وحكمه إذا وليته ما الكافة واختلاف أهل العلم في ماهية "ما" التي تليه.

المطلب الثالث: حكم "بين" إذا وليتـــه الألف الكافة واختلاف أهل العلم في ماهية الألف التي تليه.

المطلب الرابع: "إذ وحيث" خصائصهما وحكمهما إذا وليتهما ما الكافة.

المطلب الخامس: سر دخـــول ما الكافـــة على إذ وحيـــث، والدلالـــة التركيبية لـــ"إذما، وحيثما".

المطلب الأول: (قبلُ وبعدُ) خصائصهما وحكمهما إذا وليتهما ما الكافة

(قبلُ وبعدُ) هما من أسماء الظروف الزمانية وتلزمهما الإضافة لفظا ومعنىً في أكثر الاستعمال [١] نحو قوله تعالى: ﴿ وما أرسلنا قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم ﴾ [٢]،وقوله تعالى﴿ ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها﴾ [٣] وقد يقطعان عن الإضافة لفظا لا معنى نحو قوله تعالى: ﴿ لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ ﴾ [٤]، وقد يقطعان عن الإضافة لفظا ومعنى لقصد الإبهام [٥]، ومنه قراءة أبي السمال والجحدري وعون العقيلي ﴿ لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ ﴾ بالكسر والتنوين [٦] .

وإذا وليتهما (ما) الكافة فإنهما يكفّان عن الإضافة، وتقع بعدهما جملة ابتدائية، هذا مذهب سيبويه والمبرد والفارسي والهروي وابن عصفور وابن يعيش [٧] وحجتهم فيما ذهبوا إليه قول الشاعر:

أعلاقةً أمّ الوليّدِ بعدَمَا أفنانُ رأسِكَ كالثغامِ المخلسِ [٨]

فقد كَفَّت (ما) (بعد) عن الإضافة، وَمِنْ ثَمَّ صحَّ وقوع الجملة الابتدائية بعده، وليس لـ (بَعْدَ) أيُّ عمل فيها، ولولا وجود (ما) لم يجز الابتداء [٩]، وذهب أبو حيان والسيوطي إلىٰ أن (ما) هذه تَكُفُّ (قبلُ) و(بعدُ) عن الإضافة إلى المفرد وعن العمل فيه، ولكنها تهيّئهما

---

[١] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٣/٣، وهمع الهوامع ١٩٢/٣ .

[٢] سورة الأنبياء الآية " ٧ " .

[٣] سورة الأعراف الآية " ٥٦ ".

[٤] سورة الروم الآية " ٢ ".

[٥] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٣/٣، وهمع الهوامع ١٩٢/٣،

[٦] انظر: البحر المحيط ١٥٨/٧ .

[٧] انظر: الكتاب ١٣٩/٢، والمقتضب ٥٣/٢، والمسائل المشكلة (البغداديات) ص/٢٩٢ــ٢٩٣، والأزهية للهروي ص/٨٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣١/٨ ــ ١٣٢، والخزانة ٢٣٢/١١ .

[٨] سبق تخريج البيت.

[٩] انظر: الأزهية للهروي ص/٨٩ .

للإضافة إلى الجمل والعمل فيها، ومعناه أنَّ (قبلُ) و(بعدُ) لا يُضافان إلى الجمل ما لم يُكَفّا عن ا لإضافة إلى المفرد بـ (ما)، وتصبح الجملة الاسمية الواقعة بعدها في محل جرٍ بإضافة (بعدُ) أو (قبلُ) إليهما [١] .

وذهب آخرون إلى أن (ما) هذه ليست كافة، وإنما هي (ما) المصدرية الموصولة بالجملة الاسمية، فهي وما بعدها من الجملة الاسمية مؤولة بالمصدر في موضع جرّ بإضافة (بعد) إليها، وإلى هذا القول ذهب أبو سعيد السيرافي والأعلم وابن مالك والرضي وابن هشام والمالقي [٢] ،و قد عزاه البغدادي إلى ابن خلف وإلى صاحب اللباب أيضا [٣]، ومعنى البيت عندهم: أ تعلق بعد إشباه رأسك الثغام ؟

خلاصة القول في (ما) الواقعة بعد (بعدُ) و(قبلُ) أنها عند سيبويه ومَنْ معه كافَّةً لهما عن الإضافة والعمل ومهيّئة لهما للدخول على الجملة الابتدائية، وليس لهما عمل فيها، وعند أبي حيان والسيوطي أنها كافة عن الإضافة إلى المفرد، ومهيّئة للإضافة إلى الجملة، وتكون الجملة في محل جر، وعند السيرافي والأعلم وابن خلف وابن مالك والرضي وابن هشام والمالقي أنها مصدرية، وأنها مع ما بعدها تؤوّل بالمصدر في محل جر بالإضافة .

المطلب الثاني: (بَين) أصله وخصائصه وحكمه إذا وليته ما الكافة واختلاف أهل العلم في ماهية ما التي تليه

(بَيْنَ) أصله أن يكون مصدرا من بان يبين بيناً بمعنى الفراق[٤]، فقولك: جلست بينكما، أي جلست مكان فراقكما، وحضرت بين خروجك ودخولك، أي: حضرت زمان فراق خروجك ودخولك، ويصلح للزمان والمكان حسب ما يضاف إليه، وهو ملازم

---

[١] انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٢٥، ١٨٢٦، وهمع الهوامع ٣/١٩٣ــ ١٩٩.

[٢] انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٢٢٢، ٢٢٣، والنكت ١/٢٥٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٢٧، وشرح الكافية للرضي ٤/٤٧٢، والمغني ص/٤١٠، ورصف المباني للمالقي ص/٣٨٠ .

[٣] انظر: الخزانة ١١/٢٣٢ــ ٢٣٣ .

[٤] انظر: شرح الكافية للرضي ٣/٢٨٢ .

للإضافة إلى المفرد إلا إذا وليته (ما) الكافة أو الألف، فإنه يضاف حينئذٍ إلى الجمل [١]، وأصله أن يقع بين شيئين نحو (جلست بين زيد وعمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿ هذا فراق بيني وبينك ﴾ [٢] أو ما في تقدير شيئين أو أشياء نحو قوله تعالى: ﴿ وأن احكم بينهم بما أنزل الله﴾ [٣]،ويقول عنه ابن مالك ((والأصل وقوع (بين) مفردا ظرفا لمتوسط في مكان أو زمان ملازما للإضافة إلى ما يتوسط فيه منهما)) [٤]، ويقول عنه أبوحيان (("بين" في الأصل ظرف مكان تتخلل بين شيئين أو أشياء أو ما في تقدير ذلك، ولما لحقتها (ما) أو الألف استعملت للزمان)) [٥]، هذا ما أردنا ذكره باختصار تمهيدا لما سنذكره من موانع عمله .

(بين) حكمه إذا وليته ما الكافة واختلاف أهل العلم في ماهية ما التي تليه

لا يخفى أن لـ (بين) مانعين يمنعانه من الإضافة والعمل .

المانع الأول: (ما) الكافة، فإذا لحقت به (ما) الكافة فإنها تكفه عن الإضافة وعمل الجر، وتهيّئه للدخول على الجملة الاسمية غالبا، وهذه الجملة ليس لها موضع من الإعراب، هذا مذهب الفارسي وأبي إسحاق الزجاجي وتبعه ابن يعيش [٦]، ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر: بينمَا نَحنُ بِالبلاكِثِ فَالقَا ع سِرَاعاً وَالعِيسُ تَهوِيْ هُوِيّاً [٧]

ومنه قول المصطفى صلى الله عليه وسلم « بينما أنا أسير في الجنة إذا أنا بنهر» [٨]

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ٣/٢٨١ــ ٢٨٢، وهمع الهوامع ٣/٢٠٠، ٢٠١ .

[٢] سورة الكهف الآية " ٧٨ " .

[٣] سورة المائدة (٤٩).

[٤] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤٢

[٥] انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٤٠٥، وهمع الهوامع ٣/٢٠١ .

[٦] انظر: المسائل المشكلة (البغداديات) ص/٢٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٣٢، كتاب الجمل للزجاجي ص/٣٠٢ .

[٧] البيت منسوب لكثير وعزة كما في شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٣١، ومنسوب إلى بعض القرشيين كما في اللسان مادة (بلكث) ١/٤٨٩، انظر: المسائل البغداديات ص/٢٩٢ .

[٨] أخرجه البخاري في كتاب الرقاق (٨١) باب في الحوض (٥٣) رقم الحديث (٦٥٨١) ٤/٢٠٥٧ .

وقوله عليه والسلام « بينما أنا نائم أطوف بالكعبة فإذا رجل آدم » [١] .

هذا وقد اختلف أهل العلم في تحديد ماهية (ما) المتصلة بـ (بَيْنَ) وموضع الجملة الواقعة بعده على أقوال:

القول الأول: وهو أن (ما) كافة لـ (بين) عن الإضافة وعمل الجر، والجملة بعده لا موضع لها من الإعراب ،وإلى هذا القول ذهب الفارسي والزجاجي وابن يعيش[٢]،وذكر أبو حيان هذا القول دون عزو إلى أحد[٣]،وعزاه السيوطي إلى المغاربة [٤].

القول الثاني: أن (ما) بعد (بين) كافة له عن الإضافة إلى المفرد، ومهيّئة له للإضافة إلى الجملة، فالجملة بعده في محل جرّ على تقدير حذف زمان مضاف إلى الجملة؛ لأن (بين) المكفوف بـ (ما) المضاف إلى الجمل لا يكون إلا للزمان، فعليه يكون تقدير قولك: (بينما زيد قائم أقبل عمرو) بين أوقاتِ قيام زيد أقبل عمرو، وإلى هذا القول ذهب الرضي [٥]، وذكره أبوحيان دون عزو [٦]، وعزاه السيوطي إلى الجمهور، إلا أنه لم يذكر عنهم تحديد ماهية (ما)، أهي كافة مهيئة أم زائدة ؟ [٧]

القول الثالث: أن (ما) زائدة وليست كافة، و(بين) مضاف إلى الجملة، وإلى هذا القول ذهب ابن عصفور [٨]، وقد ذكره ابن هشام دون عزو إلى أحد [٩] .

---

[١] أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء (٦٠) باب قول الله تعالى ﴿و اذكر في الكتاب مريم﴾ (٤٨) رقم الحديث (٣٤٤١) ١٠٧١/٢ .

[٢] انظر: المسائل المشكلة (البغداديات) ص/٢٩٢، وكتاب الجمل للزجاجي ص/٣٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٨ .

[٣] انظر: ارتشاف الضرب ١٤٠٦/٣ .

[٤] انظر: همع الهوامع ٢٠٢/٣ .

[٥] انظر: شرح الكافية للرضي ٢٨١/٣ــ ٢٨٢ .

[٦] انظر: ارتشاف الضرب ١٤٠٦/٣ .

[٧] انظر: همع الهوامع ٢٠٢/٣، وحاشية الصبان ٢٥٤/٢ .

[٨] انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٥/٢ .

[٩] انظر: المغني لابن هشام ص/٤١٠ .

المطلب الثالث: حكم (بين) إذا وليته الألف الكافة واختلاف أهل العلم في ماهية الألف التي تليه

إذا لحقت الألف الكافة بـ (بَيْنَ) فإنها تكفه عن الإضافة إلى المفرد، ويرتفع ما بعده بالابتداء، نحو: بينا زيدُ قائمٌ أقبلَ عمرو، ومنه قول الشاعر:

فبينا نعاجٌ يرتعين خميلـــــــةً كمشيِ العذارَي في المُلاَءِ المهدّب [١]

ومنه ما جاء في قول الرسول عليه السلام « بينا رجلٌ يمشي فاشتدّ عليه العطش »[٢] وقوله عليه السلام « بينا أنا نائم أتيت بخزائن الأرض » [٣] .

هذا وقد اختلف أهل العلم في تحديد ماهية الألف المتصلة بـ (بين) وموضع الجملة بعده على أقوال:

القول الأول: أن (الألف) كافة لـ (بين) عن الإضافة، والجملة بعده مرتفعة بالابتداء، وليس لها موضع من الإعراب، وهذا القول ذكره أبو حيان والسيوطي والصبان دون عزو إلى أحد [٤]، ويظهر لي أن هذا مذهب الزجاجي والمالقي، فقد ذكر الزجاجي أنّ (بينا) من الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر مثل إنما وكأنما، ولعلما، والظاهر أنّ إنّ وأخواتها تُكَفُّ عن العمل بـ (ما) الكافة، فكذلك (بينا)، وقد مثل له الزجاجي بنحو: بينا عمرو قاعدٌ أقبل عبد الله [٥]، وذكر المالقي أن للألف ثلاثة عشر موضعا، ثم قال: ((الموضع الأول أن تكون كافة عن الإضافة ... ويرتفع ما كان مضافا إليه بالابتداء [٦]

---

[١] البيت لامرئ القيس في ديوانه ص/٢٣، وانظر: رصف المباني ص/١٠٥ .

[٢] أخرجه البخاري في كتاب المساقات (٤٢) باب فضل سقي الماء (٩) رقم الحديث (٢٣٦٣) ٧٠٤/٢ .

[٣] أخرجه البخاري في كتاب المغازي (٦٤) باب وفد بني حنيفة (٧٠) رقم الحديث (٤٣٧٥) ١٣٢١/٣ .

[٤] انظر: ارتشاف الضرب ١٤٠٦/٣، وهمع الهوامع ٢٠٣/٣، وحاشية الصبان ٢٥٤/٢ .

[٥] انظر: جمل الزجاجي ص/٣٠٢ .

[٦] انظر: رصف المباني ص/١٠٥ .

القول الثاني: أن الألف كافة لـــ (بين) عن الإضافة إلى المفرد ومهيّئة له للإضـــافة إلى الجملة، وأن الجملة بعده في موضع جرّ، ويكون (بين) مضافا إلى زمان مضـــاف إلى الجملـــة، فقولك: بينا زيد قائم جاء عمرو بمعنى بين أوقات قيامِ زيدٍ جاء عمرو، وإلى هذا القول ذهـــب الرضي [١]، وقد ذكر السيوطي أن مذهب الجمهور هو إضافة (بينا) إلى الجملة بعـــده دون حذف مضاف، وأنها في موضع جر، وذكر أبو حيان والسيوطي أن مذهب الفارسي وابـــن جني هو إضافة (بينا) إلى الجملة بعده على تقدير حذف زمان مضاف إلى الجملة [٢]، إلا أنه لم يذكر أحد منهما لا عن الجمهور ولا عن الفارسي ولا عن ابن جني تحديد ماهية (الألف) المتصلة بـــ (بين) أهي كافّة أم لا ؟ وقد وجدت في الخصائص أن ابن جني ذهب إلى القول بأنها ألف الإشباع، وسيأتي ذكره في القول الثالث .

القول الثالث: أن ألف (بينا) ليست كافّة، وإنما هي ألف ناشئة من إشباع الفتحـــة لأن كون الألف كافّة لم يثبت ،و قد ثبت كونها إشباعا، فالجملة بعد " الألف " في موضع جرّ بالإضافة وقد ذكر هذا القول أبو حيان دون عزو إلى أحد بينما عـــزاه الســـيوطي إلى المغاربة [٣]، ويبدو لي أن هذا مذهب ابن جني ؛ لأنه قال: ((ومِنْ مَطَلِ الفتحة عندنا قـــول الهذلي: بينا تعنُّقه الكُماةَ وروغِه يوماً أُتيحَ له جريءٌ سَلْفَعُ [٤]

أي بين أوقات تعنُّقه، ثم أشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفا)) [٥] .

القول الرابع: أن ألف (بينا) للتأنيث ووزنها (فَعْلى) وهذا القول ضعيف كما ذكـــر المرادي، وذكر السيوطي أنه مردود ؛ لأن الظروف كلها مذكرة إلا ما شذّ، وهـــو (قـــدام

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضي ٢٨١/٣ ـــ ٢٨٢ .

[٢] انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٤٠٦/٣ .

[٣] انظر: ارتشاف الضرب ١٤٠٦/٣، وهمع الهوامع ٢٠٣/٣ .

[٤] البيت لأبي ذويب الهذلي كما في الخصائص ١٢٢/٣، وكتاب الجمل للزجاجي ص/٣٠٣، والخزانة ٢٥٨/٥، وبلا نسبة في شرح المتصل ٩٩/٤، وشرح الكافية للرضي ٢٨٤/٣، وشرح الجمـــل لابـــن عصفور ٤٠٦/٢ .

[٥] انظر: الخصائص ١٢٢/٣، باب في مطل الحركات .

ووراء) ولا حاجة إلى الدخول في الشاذّ من غير داعية [١] .

القول الخامس: وهو أن (بينا) أصله (بينما) حذفت الميم فصار(بينا) وهذا القول أيضا ضعيف كما ذكر المرادي [٢] .

فهذه خمسة أقوال لأهل العلم في تحديد ماهية ألف (بينا)، أرجحها فيما يبدو لي القول الثاني الذي جُعِلَتْ فيه الألف كافَّةً لـ (بين) عن الإضافة إلى المفرد ومهيأةً للإضافة إلى الجمل على تقدير حذف زمان مضاف إلى الجمل، وهو أقرب إلى مذهب الجمهور إن لم يكن هو مذهبهم بعينه، والفرق أن الجمهور لم يحددوا ماهية الألف، بينما حددها الرضي بأنها ألف كافةّ متولّدة من إشباع الفتحة [٣] .

هذا وقد تأتي بعد (بينا) و(بينما) جملة فعلية [٤] نحو قول الشاعر:

فبينا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرنا إذا نحنُ فيهم سوقةٌ نَتَنصَّفُ [٥]

وتقول: بينما أنصفتني ظلمتني، وقد ذكر السيوطي أن بعض أهل العلم منع إضافتهما إلى الجملة الفعلية، وأوَّل البيت ونحوه على تقدير (نحن) [٦]، وقد يضاف (بينا) دون (بينما) إلى المصدر [٧] كقول الشاعر (من الكامل)

بينَا تعانُقِه الكماةَ وروغِه يوما أتيح له جرىء سلفَعُ [٨]

---

[١] انظر:الجنى الداني للمرادي ص/١٧٦، وارتشاف الضرب ١٤٠٦/٣، وهمع الهوامع ٢٠٣/٣ .

[٢] انظر: الجنى الداني ص/١٧٦، وارتشاف الضرب ١٤٠٧/٣ .

[٣] انظر: شرح الكافية للرضي ٢٨١/٣ .

[٤] انظر: ارتشاف الضرب ١٤٠٦/٣، وهمع الهوامع ٢٠٢/٣ .

[٥] البيت لحرقة بنت النعمان كما في الجنى الداني ص/٣٧٦، وشرح الشواهد المغني ص/٧٢٣، والخزانة ٥٩/٧ ـــ ٦٤، وديوان الحماسة للمرزوقي ص/١٢٠٣، وبلا نسبة انظر: المغني رقم الشاهد (٦٩٤) وشرح الكافية للرضي ٢٨١/٣

[٦] انظر: همع الهوامع ٢٠٢/٣ .

[٧] انظر: شرح الكافية للرضي ٢٨٤/٣، وارتشاف الضرب ١٤٠٦/٣، وهمع الهوامع ٢٠٣/٣ والخزانة ٧١/٧، والمغني ص/٤٨٥ .

[٨] سبق تخريجه .

وقد روى البيت برفع (تعانقُه) وخفضه، فالرفع على الابتداء والألف كافة، والخفض على الإضافة، والألف إشباع [١]، والأعرف الرفع كما ذكر الرضي والبغدادي[٢].

والمعنى الدلالي الذي تحدثه (ما) أو (الألف) الكافتان في (بين) هو تخصيص (بين) للإضافة إلى الزمان، ومن ثم قدروا (أوقات) أو (زمان) بعد (بينما) و(بينا)، قال الرضي: ((وأما إذا كفّ بـ (ما) أو (الألف) وأضيف إلى الجمل فلا يكون إلا للزمان)) [٣]، وقال البغدادي: (("بين" ظرف ،و لما وُصِل بالألف إشباعا للفتحة جاز إضافته إلى الجمل، وحدث فيه معنى زائد، وذلك ظرف الزمان)) [٤].

المطلب الرابع: (إذ وحيث) خصائصهما وحكمهما إذا وليتهما ما الكافة

(إذ وحيث) هما اسمان من الظروف المبنية، وتلزمهما الإضافة إلى الجمل سواء كانت اسمية[٥]نحو قوله تعالى:﴿ واذكروا إذ أنتم قليل﴾ [٦] وقوله تعالى: ﴿ ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت ﴾ [٧]، ونحو: جلستُ حيثُ زيد جالس، أو فعلية نحو قوله تعالى: ﴿ واذكروا إذ كنتم قليلا ﴾ [٨] وقوله تعالى: ﴿ سنستدرجهم من حيث لا يعلمون ﴾ [٩].

وإذا وليتهما (ما) فإنها تكفهما عن الإضافة، وعمل الجر، وتهيّئهما للجزاء والجزم، وهذا يعني أن الفعل الذي كان في موضع جر بهما أصبح مجزوما بهما، نحو: حيثما تكن أكن،

---

[١] انظر: رصف المباني للمالقي ص/١٠٦، وشرح الكافية ٢٨٥/٣.

[٢] انظر: شرح الكافية للرضي ٢٨٥/٣، والخزانة ٧١/٧ .

[٣] انظر: شرح الكافية للرضي ٢٨٢/٣ .

[٤] انظر: الخزانة ٢٥٨/٥ .

[٥] انظر: المقتضب ٥٣/٢، وشرح التسهيل ٢٠٦/٢، وارتشاف الضرب ١٤٠٢/٣، وأوضح المسالك ١٢٤/٣ــ ١٢٥، وهمع الهوامع ١٧١/٣ــ ١٧٢، ٢٠٥ .

[٦] سورة الأنفال الآية "٢٦ ".

[٧] سورة الأنعام الآية " ٩٣ " .

[٨] سورة الأعراف الآية " ٨٦ " .

[٩] سورة الأنعام الآية " ١٢٤ " .

ومنه قوله تعالى: ﴿ وحيثما كنتم فولّوا وجوهكم شطره ﴾ [١] ومنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم « حيثما أدركتك الصلاةُ فصلِّ » [٢] .

ومن أمثلة (إذما) المكفوفة عن الإضافة المهيّأة للجزاء والجزم . قول الشاعر:

إذمَا أتيتَ على الرسولِ فقلْ له حقًّا عليكَ إذا اطمأنَّ المجلسُ [٣]

ومثله قول الآخر:

إذ ما تَرَيْنِي اليومَ مُزجًى ظَعينَتي أصعّدُ سيرا في البلاد وأفرعُ [٤]

فإني من قـــوم سواكم وإنما رجالي فهمٌ بالحجاز وأشجعُ

ففي الأمثلة والشواهد المذكورة دخلت (ما) على (إذ وحيث)، فكفتهما عما يقتضيانه من الإضافة إلى الجملة وهيّأتهما ليجازي بهما، وقد انجزم الفعل بعدهما لفظا نحو: حيثما تكن أكن، وإذ ما تريني، حيث حذفت النون للجزم، أو محلا كما في قوله تعالى: ﴿وحيثما كنتم فولّوا﴾ وقول الشاعر: إذ ما أتيتَ على الرسول فقل له.

المطلب الخامس: سرّ دخول ما الكافة على (إذ وحيث) والدلالة التركيبية لـ (إذ ما وحيثما)

سر دخول ما الكافة على إذ وحيث:

وإنما ألزموا (إذ) و(حيث) (ما) الكافة للأسباب والأسرار التالية:

أولا: أن (إذ) و(حيث) تلزمهما الإضافة إلى الجمل، والإضافة تفيد المضاف التعريف أو التخصيص، والشرط يطلب الإبهام، فلما أرادوا المجازة بهما لزمهم إبهامهما، وإسقاط ما

---

[١] سورة البقرة الآية " ١٤٤ " .

[٢] أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى ﴿ووهبنا لداود سليمان نعم العبد إنه أواب﴾ رقم الحديث (٣٤٢٥) ١٠٦٥/٢

[٣] البيت للعباس بن فرداس كما في الكتاب ٥٧/٣، وشرح المفصل ٩٧/٤، ٩٨، والنكت ٧٢٨/١، والخزانة ٢٩/٩ــ ٣٠، وبلا نسبة في المقتصد ١١١٣/٢، وشرح الكافية للرضي ٩٤/٤

[٤] البيتان لعبد الله بن همام السلولي كما في الكتاب ٥٧/٣، والأزهية ص/٩٨، والنكت ٧٢٨/١، وشرح المفصل ٤٦/٧، ٤٧، وبلا نسبة شرح الكافية للرضي ٩٤/٤، وشر ح التسهيل لابن مالك ٦٧/٤ .

يوضحهما، فألزموهما (ما) كما ألزموا (إنما) و(كأنما) و(ربما) وجعلوا لزوم (ما) دلالة على إبطال مذهبهما الأول، فجعلوا (حيثما) بمنزلة (أين) في الجزاء، وجعلوا (إذما) بمنزلة (متى)[١] .

ثانيا: أن موضع الجمل بعد (إذ) و(حيث) مجرور بالإضافة لوقوعها موقع اسم مجرور، والفعل متى وقع موقع اسم لم يجز فيه إلا الرفع [٢]، فلو جوزي بـ (حيث) و(إذ) مجردتين عن (ما) لم تجز المجازاة بهما ؛ لأنك إذا جازيت بهما جزمت بهما، وهذا موضع لا يكون فيه الفعل إلا مرتفعا لوقوعه موقع الاسم، فلما امتنعت المجازاة بهما لما ذكر، ضمّ إليهما (ما) الكافة فمنعتهما الإضافة والجر، وهيّأتهما للجزاء والجزم، كما أنها تكف (بعدُ) و(رُبَّ) عن الإضافة والجر [٣] .

ثالثا: أنهم أدخلوا (ما) الكافة على (إذ) و(حيث) لتكون المجازاة آخذة صدر الكلام ؛ لأن (إذ ما) و(حيثما) في الشرط والجزم محمولتان على (إن)الشرطية الجازمة، فلولا (ما) بعد (إذ) و(حيث) لم يصحّ حملهما على (إن) ؛ لأن (إذ) و(حيث) مجردتين عن (ما) مضافتان إلى ما بعدهما، وذلك يخرج الفعل الواقع بعدهما عن الصدارة التي تقتضيها المجازاة ؛ لأن المضاف إليه بمنزلة الجزء من الاسم، ومن ثم ألزموهما (ما) لتكفّهما عن الإضافة، وليحكم على الفعل الواقع بعدهما بأنه شرط مجزوم لا مضاف إليه مجرور [٤] .

رابعاً: أن الإضافة إلى الفعل توجب أن يكون الفعل عاريا من الخبرية ومتَّلاً منزلة الاسم، والمجازاة تقتضي أن يكون الفعل خبرا، فلما كان الأمر كذلك كان طلب المجازاة في (حيث) مع الإضافة أمرا متناقضا، ومن ثم قطعوا (حيثُ) عن الإضافة بـ (ما) الكافة لتصح المجازاة بها [٥] .

خامسا: أنهم لما أجازوا دخول (ما) الكافة على (إذا) الموضوعة للمستقبل، وفيها معنى الشرط [٦] نحو قول الشاعر:

---

[١] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٤، وشرح الكافية للرضي ٩٥/٤ .
[٢] انظر: الكتاب ١١/٣ .
[٣] انظر: المسائل المشكلة (البغداديات) ص/٢٩٥، وشرح المفضل لابن يعيش ١٣٣/٨ .
[٤] انظر: المقتصد ١١١٤/٢ .
[٥] انظر: المقتصد ١١١٥/٢ .
[٦] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٧ـ ٤٦، وشرح الكافية للرضي ٩٤/٤ .

تُصغى إذا شدَّها للرحلِ جانحةً حتى إذا ما استوى في غرزها تثِبُ [١]

فلما أجازوا ذلك، فأن يجيزوا دخول (ما) على (إذ) الموضوعة للماضي الخالية من معنى الشرط أولى.

سادسا: أن (إذ) ظرف زمان ماضٍ، والشرط لا يكون إلا بالمستقبل، فلا يمكن المجازاة بـ (إذ) مع بقائها على معناها الأصلي، إذاً لا بدّ من تغيير معناه إلى الاستقبال، وتغيير في المعنى يقتضي تغييرًا في اللفظ، ومن ثم أضافوا إليه (ما) الكافة التي أخرجته من الاسمية إلى الحرفية، ومن معنى المضي إلى معنى الاستقبال، فصار بذلك بمنزلة (إن) الشرطية الحرفية [٢].

الدلالة التركيبية لـ (إذ ما، وحيثما) :

و مما تقدم يتبيّن لنا أن (ما) هذه أحدثت في (إذ) و(حيث) معنى جديدا، ألا وهو معنى المجازاة، فلو أراد أحد أن يجازي بهما من غير أن يضمّ إليهما (ما) ليس له ذلك [٣]، وإلى هذا المعنى يرمي كلام سيبويه والنحاة من بعده ((و لا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يضم إلى كل منهما "ما")) [٤]، وهذا مذهب الجمهور خلافا للفراء ؛ فإنه أجاز المجازاة بهما دون انضمام (ما) إليهما، كما ذكره أبو حيان والسيوطي [٥].

---

[١] البيت لذي الرمة كما في شرح المفصل ٤/٩٧، ٧/٤٧، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١/٢٠٥ .
[٢] انظر: النكت للأعلم ١/٧٢٧ . والمقتصد ٢/١١١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٤٧ .
[٣] انظر: المسائل المشكلة (البغداديات ص/٢٩٥، وشرح المفصل ٧/٤٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٦٧
[٤] الكتاب ٣/٥٦، والأصول في النحو ٢/١٥٩، والإيضاح ص/٢٥٢، والجمل للزجاجي ص/٢١٦ .
[٥] انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٨٦، وهمع الهوامع ٤/٣٢١ .

الخاتمة في نتائج البحث

و أخيرا بعد هذه الرحلة الطويلة الشاقّة والجولة الممتعة مع موضوع ((موانع عمل العوامل)) آن لنا أن نرصد أهم النتائج والملاحظات التي توصل إليها البحث وهي كما يلي:

أولاً: أن ظاهرة موانع العمل ظاهرة نحوية راسخة، لها تأثيرها ودلالاتها التي لا يستهان بها، كما أن العوامل ظاهرة نحوية راسخة الجذور، لها تأثيرها ودلالاتها وهي مدار علم النحو العربي لم ينكرها أحد إلا من شذّ .

ثانيا: أن منع العوامل عن العمل لا يعني إفساد نظام الجمل العربية، وإنما يعني توقيف العامل عن العمل الذي يقتضيه، ومن ثم يعود نظام الجملة إلى سابق عهده من المبتدأ والخبر.

ثالثا: أنه قد لوحظ أن أكثر ما تدخل عليه الموانع فتمنعه عن العمل كان في الأصل داخلا على جملة اسمية، كما في باب (ظن) وأخواتها، وفي باب (إنَّ) وأخواتها وفي (لا) النافية للجنس، ومن ثم إذا ما ألغيت العامل عن العمل، فإن ذلك لا يضر في نظام الجملة الاسمية من عودتها إلى أصلهما المبتدأ والخبر .

رابعا: أن الموانع أقوى من العوامل خاصة من العوامل الحرفية ما عدا حروف الجر، ومن ثم تعرضت العوامل الحرفية للموانع أكثر من تعرض العوامل الفعلية لها، بل إن حروف الجر التي هي أقوى العوامل الحرفية قد تعرض بعضها للموانع أيضا .

خامسا: أن للأصالة والاختصاص وقوة الشبه تأثيرا في إعمال العامل، كما أن للفرعية وعدم الاختصاص وضعف الشبة تأثيرا في حرمان العامل من العمل بسبب وجود المانع، ومن ثم رأينا أن الأفعال لأصالتها في العمل قليلة التعرض للموانع، والحروف لفرعيتها كثيرة التعرض لها.

سادسا: أن قوة المعنى قد تكون في الأساليب التي يتم فيها إعمال العامل، كما في باب (ظن) وأخواتها، وفي (إذن) إذا تم إعمالها متقدمة، وفي (لا) النافية للجنس نحو: لا رجلَ في الدار، وقد تكون في الأساليب التي تم فيها إلغاء العامل عن العمل، كما في تعليق باب ظَنَّ وأخواتها بإحدى أدوات التعليق، وكما في (إنَّ) إذا لحقتها (ما) الكافة نحو: إنما زيد قائم، وكما في باب (ما ولا وإن) إذا انتقض معنى النفي فيها نحو: ما زيد إلا قائم. وقد تكون الدلالة

المعنوية لا تختلف سواء أعملت أو أهملت، كما في تخفيف (إن) وأخواتها الثلاث .

سابعا: أنَّ الاستفهام لا يبقى على حقيقته (وهو طلب العلم عما يجهله المتكلم) بعد أفعال القلوب حيث يتحول الاستفهام من الاستخبار إلى الإخبار .

ثامنا: أنَّ (ما) الكافة أكثر الموانع دخولا على العوامل وتأثيرا فيها، فقد دخلت على الأفعال نحو: قلّ وكثر، وعلى الأسماء نحو: قبل وبعد وبين وإذ وحيث، وعلى الحروف نحو: إنَّ وأخواتها، وربَّ والكاف والباء ومِنْ .

تاسعا: أنَّ التعليق بالاستفهام خاصة لا ينحصر في أفعال القلوب المعقود له الباب، بل يشمل كل فعل يتضمن معنى العلم أو يكون سبباً له.

عاشرا: أنَّ أدوات الاستفهام أكثر الأدوات المعلقة التي وردت في القرآن الكريم لتعليق العلم وما تضمن معناه .

الحادي عشر: أنَّ للمعاني وقعا كبيرا في نفوس المخاطبين، وهي الغرض الأصلي الذي من أجله يساق الكلام، وقد رأينا من خلال هذا البحث أن أساليب الكلام التي منع فيها العامل عن العمل لا يستغني عنها المتكلم، بل يجب على المتكلم أن يأتي بها لإيصال المعنى إلى المخاطب بوجه بليغ، وذلك ما نجده في (إنَّ) إذا دخلت عليها (ما) الكافة نحو قوله تعالى: ﴿إنما أنت منذر ﴾ وفي (ما ولا وإن) إذا دخلت عليها (إلا) نحو قوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول ﴾ .

الثاني عشر: أنَّ شروط العمل ينبغي أن توجد مجتمعة لإعمال العامل، أما الموانع فلا، بل يكفي وجود مانع واحد لحرمان العامل من العمل، كما نجد ذلك في (ما ولا وإن) المشبهات بـ (ليس) .

الثالث عشر: أنَّ انتفاء الشرط قد يؤدّي إلى انتفاء صحة الأسلوب في استعمال العرب، فلو قال إنسان: (قائمٌ إنَّ زيداً) فله ذلك، لكنه غير معترف به عند العرب، وقد يؤدّي انتفاء الشرط إلى انتفاء العمل مع صحة أسلوب الكلام نحو: ما زيدٌ إلا قائم .

الرابع عشر: أنَّ لمحافظة العامل على معناه دورا كبيرا في محافظته على عمله، وهذا ما نجده في (ظنَّ) وأخواتها و(إذن) الناصبة، وكما نجد ذلك أيضا في (ما ولا وإن) المشبهات بـ (ليس) حيث اعتبر زوال معنى النفي سببا للمنع .

الخامس عشر: أهم الموانع التي وصلنا إليها من خلال هذا البحث هو الإلغاء والتعليق والكف والتخفيف واختلال شرط من شروط العمل .

السادس عشر: أنَّ إلغاء (أنْ وكأنْ) المخففتين في اللفظ مع إبقاء عملهما في التقدير أشبه ما يكون بتعليق العامل لفظا لا تقديرا، كما هو معروف في باب ظنَّ وأخواتها .

السابع عشر: وأخيرا لاحظنا من خلال هذا البحث اختلافا بين النحاة في نقل المسألة، وعزوها إلى كبار حذاق هذا الفن كسيبويه والمبرد والأخفش، على سبيل المثال مسألة إعمال (لا) عمل (ليس)، فقد عزا أبو حيان والمرادي والشيخ خالد الأزهري إلى أبي العباس المبرد عدم الإعمال وكلامه في المقتضب خلاف لما عزي إليه، وكذلك مسألة إعمال (إن) النافية، نقل عن سيبويه الإعمال والإهمال.

وهذه أهم النتائج والملاحظات التي توصلت إليها من خلال هذا البحث المتواضع، ولا أزعم أنه لم يفتني شيء، بل قد يكون ما فاتني أكثر مما أدركت، والكمال لله وحده، والنقص سمة البشر، وما أحسن ما قال العماد الأصفهاني: ((إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً إلا قاله في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر)) [1] .

غير أنني اجتهدت فإن كنت أصبت فذاك ما أرجوه من الله، وإن كان غير ذلك فأسأل الله العافية، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

---

[1] انظر: معجم الأدباء ليقوت الحموي م /٥ ج /٩.

فهرس الآية القرآنية

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴾	٢	٣٩٥
﴿ذهب الله بنورهم ﴾	١٧	٤٥٣
﴿ مثلا ما بعوضة ﴾	٢٦	٣٢٤
﴿ أفلا تعقلون ﴾	٤٤	٧٨
﴿ وما الله بغافل عما تعملون ﴾	٧٤	٢٣٦، ٢٤٤
﴿ فلا يخفف عنهم العذاب ﴾	٨٦	٣٣٥
﴿ و لقد علموا لمن اشتراه ﴾	١٠٢	١٠٤، ١١٦
﴿ فلا تموتن إلا و أنتم مسلمون ﴾	١٣٢	١٤
﴿ و حيثما كنتم فولّوا وجوهكم شطره ﴾	١٤٤	٤٨٠
﴿ و يعلمكم الكتاب و الحكمة ﴾	١٥١	٤٦٢
﴿ فاذكروني أذكركم ﴾	١٥٢	٤٦٢
﴿ و إلهكم إله واحد ﴾	١٦٣	٣٣٢
﴿ كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم ﴾	١٦٧	١٥٣
﴿ و ما هم بخارجين من النار ﴾	١٦٧	٢٤٤
﴿ إنما حرم عليكم الميتة والدم و لحم الخنزير ﴾	١٧٣	٣٢٠
﴿ ذلك تخفيف من ربكم و رحمة ﴾	١٧٨	٣٣٥
﴿ و اذكروه كما هداكم ﴾	١٩٨	٤٦١
﴿ و لعبد مؤمن خير من مشرك ﴾	٢٢١	٩٦
﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ﴾	٢٢٥	٣٦
﴿ لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾	٢٣٣	٣٧٦

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
﴿ لا بيع فيه و لا خلة و لا شفاعة ﴾	٢٥٤	٤١٢
﴿ قال أو لم تؤمن قال بلى ﴾	٢٦٠	١٦٩، ١٧٠
سورة آل عمران		
﴿ وما محمد إلا رسول ﴾	١٤٤	٢٤٦، ٣٠٢
﴿ و عصيتم من بعد ما أراكم ما تحبون ﴾	١٥٢	١٥٦
﴿ فبما رحمة من الله لنت لهم ﴾	١٥٩	٣٢٥
﴿ لا يحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم ﴾	١٧٨	٣١٧
سورة النساء		
﴿ يريد الله أن يخفف عنكم ﴾	٢٨	٣٧٠
﴿ فإذاً لا يؤتون الناس نقيرا ﴾	٥٣	٤٤٤
﴿ لتحكم بين الناس بما أراك الله ﴾	١٠٥	١٥٦
﴿ فتذروها كالمعلقة ﴾	١٢٩	٧٠
﴿ و قد نزّل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم ﴾	١٤٠	٣٧١
﴿ فبما نقضهم ميثاقهم ﴾	١٥٥	٢٢١
﴿ إنما الله إله واحد ﴾	١٧١	٣١٢
سورة المائدة		
﴿ و من أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا ﴾	٣٢	٣١٤
﴿ فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ﴾	٤٩	٣١٤
﴿ نخشى أن تصيبنا دائرة ﴾	٥٢	٣٧٠
﴿ و حسبوا أن لا تكون فتنة ﴾	٧١	٣٧٤
﴿ و نعلم أن قد صدقتنا ﴾	١١٣	٣٧٣
﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾	١١٩	١٧١

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
سورة الأنعام		
﴿ و لو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت ﴾	٩٣	٤٧٩
﴿ و إن كنا عن دراستهم لغافلين ﴾	١٥٦	٣٤٢
سورة الأعراف		
﴿ ما منعك ألا تسجد ﴾	١٢	٢١٠
﴿ و لا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ﴾	٥٦	٤٧٢
﴿ و اذكروا إذ كنتم قليلا ﴾	٨٦	٤٧٩
﴿ أو لم يهد للذين يرثون الأرض ﴾	١٠٠	٣٧٣، ٣٧٤
﴿ و إن وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾	١٠٢	٣١٧
﴿ قالوا يا موسى اجعل لنا إلها كما لهم آلهة ﴾	١٣٨	٤٦٢
﴿ وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم ﴾	١٨٥	٣٧٢
﴿ إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم ﴾	١٩٤	٢٩٢
سورة الأنفال		
﴿ كأنما يساقون إلى الموت ﴾	٦	٣٢٥
﴿ و لكن الله قتلهم ﴾	١٧	٣٥٦
﴿ و اذكروا إذ أنتم قليل ﴾	٢٦	٤٧٩
﴿ فالآن خفف الله عنكم ﴾	٦٦	٣٣٥
سورة التوبة		
﴿ إن الله بريء من المشركين و رسوله ﴾	٣	١٣٥
﴿ و إن أحد من المشركين استجارك ﴾	٦	١٣
﴿ لا تحزن إن الله معنا ﴾	٤٠	٣٩٠
﴿ والعاملين عليها ﴾	٦٠	٩
﴿ إن أردنا إلا الحسنى ﴾	١٠٨	٢٨٩
﴿ فلو لا نفر من كل فرقة طائفة ليتفقهوا في الدين ﴾	١٢٢	٢

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
سورة يونس		
﴿ و آخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ﴾	١٠	٣٦١، ٣٧١
﴿ كأن لم تغن بالأمس ﴾	٢٤	٣٨٠
﴿ و إن كنا عن عبادتكم لغافلين ﴾	٢٩	٣٤٢
﴿ أثمّ إذا ما وقع آمنتم به ﴾	٥١	٧٨
﴿ إن عندكم من سلطان ﴾	٦٨	٢٧٧، ٢٨٩
سورة هود		
﴿ فاعلموا أنما أنزل بعلم الله ﴾	١٤	٣٧١
﴿ قيل يا نوح اهبط بسلام منا ﴾	٤٨	٤٥٢
﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله ﴾	٩٢	٣٩٥
﴿ و إن كلا لّما ليوفينّهم ﴾	١١١	٣٣٧
سورة يوسف		
﴿ إذ قالوا ليوسف و أخوه أحب إلى أبينا منا ﴾	٨	٩٥، ١٠١
﴿ إني ليحزنني أن تذهبوا به ﴾	١٣	٩٥
﴿ ما هذا بشرا ﴾	٣١	٢٢٩، ٢٤٣
﴿ عسى الله أن يأتيني بهم جميعا ﴾	٨٣	٣٧٠
﴿ لا تثريب عليك اليوم ﴾	٩٢	٣٩٥
سورة الرعد		
﴿ إنما أنت منذر ﴾	٧	٣١٢
سورة إبراهيم		
﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم ﴾	٧	أ
﴿ أ لم تر أن الله خلق السموات و الأرض بالحق ﴾	١٩	١٢١
﴿ لا بيع فيه و لا خلال﴾	٣١	٤١٢، ٤٤٥
﴿ و تبين لكم كيف فعلنا بهم و ضربنا لكم الأمثال ﴾	٤٥	١٧١

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
سورة الحجر		
﴿ ربما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾	٢	٤٧٠
﴿ لقالوا إنما سكرت أبصارنا ﴾	١٥	٣٣٢
﴿ و إن كان أصحاب الأيكة لظالمين ﴾	٧٨	٣٥٥
سورة النحل		
﴿ و لنعم دار المتقين ﴾	٣٠	٩٦، ١٠١
﴿ إنما هو إله واحد ﴾	٥١	٣٣٢
سورة الإسراء		
﴿ و إن كادوا ليستفزّونك ﴾	٧	٣٥٠
﴿ و تظنون إن لبثتم إلا قليلا ﴾	٥٢	٧٥، ١١٣
﴿ و إذاً لا يلبثون خلافك إلا قليلا ﴾	٦٧	١١٤
﴿ و إن كادوا ليفتنونك ﴾	٧٣	٣٧٨
﴿ إذاً لأذقناك ضعف الحياة و ضعف الممات ﴾	٧٥	٤٢٨
سورة الكهف		
﴿ لنعلم أيّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا ﴾	١٢	٨٨
﴿ فلينظر أيها أزكى طعاما ﴾	١٩	١٢٤، ١٩١
﴿ لكنا هو الله ربي ﴾	٣٨	٢٩٢
﴿ أرأيت إذ أوينا إلى الصخرة ﴾	٦٣	١٧٤
سورة مريم		
﴿ و لم تك شيئا ﴾	٩	٣٣٩
﴿ إنما أنا رسول ربك ﴾	١٩	٣١٢
﴿ و لم أك بغيا ﴾	٢٠	٣٣٩
﴿ ثم لنَنزِعنّ من كل شيعة أيهم أشدّ ﴾	٦٩	٧٦، ٢١٢

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
سورة طه		
﴿إنما صنعوا كيد ساحر ﴾	٦٩	٣٢١
﴿ و لتعلمنّ أيّنا أشدّ عذابا وأبقى ﴾	٧١	٨٩
﴿ إنما تقضى هذه الحياة الدنيا ﴾	٧٢	٣١٨
﴿ أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا ﴾	٨٩	٣٧١
﴿ فإن لك في الحياة أن تقول لا مساس ﴾	٩٧	٣٨٩
سورة الأنبياء		
﴿و ما أرسلنا من قبلك إلا رجالا ﴾	٧	٤٧٢
﴿ ففهمناها سليمان ﴾	٧٩	٢٦
﴿فظنّ أن لن نقدر عليه ﴾	٨٧	٣٧٤
﴿ إن في هذا لبلاغا لقوم عابدين ﴾	١٠٦	٢٦٤
﴿ قل إنما يوحى إليّ أنما إلهكم إله واحد﴾	١٠٨	٣١٨
﴿ و إن أدري أ قريب أم بعيد ما توعدون ﴾	١٠٩	٧٩
سورة الحج		
﴿ و من الناس من يعبد الله على حرف ﴾	١١	٢٢٧
سورة المؤمنون		
﴿ عمّا قليل ليصبحنّ نادمين ﴾	٤٠	٢١٠
﴿ أ يحسبون أنما نمدهم به من مال و بنين ﴾	٥٥	٣١٦
﴿ أ فحسبتم أنما خلقناكم عبثا ﴾	١١٥	٣٢٥
سورة النور		
﴿ و الخامسة أن غضب الله عليها ﴾	٩	٣٧٢
سورة الفرقان		
﴿ إن كاد ليضلنا عن آلهتنا ﴾	٤٢	٣٤٧
﴿ألم تر إلى ربك كيف مد الظل ﴾	٤٥	١٤٣، ١٧٠

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
سورة الشعراء		
﴿ فعلتها إذاً و أنا من الضالين ﴾	٢٠	٤٢٥
﴿ قالوا لا ضير ﴾	٥٠	٣٨٩
﴿ و الذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين ﴾	٨٢	٣٧٠
﴿ إن حسابهم إلا على ربي لو تشعرون ﴾	١١٣	٣٣٦
﴿ و إن نظنك لمن الكاذبين ﴾	١٨٦	٣٥٠
سورة النمل		
﴿ نودي أن بورك من في النار ﴾	٨	٣٧٢
سورة العنكبوت		
﴿ و قال إنما اتخذتم من دون الله أوثانا ﴾	٢٥	٣١٦
﴿ إنما تعبدون من دون الله أوثانا ﴾	١٧	٣٢١
سورة الروم		
﴿ أو لم يسيروا في الأرض ﴾	٣	٧٨
﴿ و إن كانوا من قبل أن يترل عليهم ﴾	٤٩	٣٥٠
﴿ و ما أنت بهاد العمي عن ضلالتهم ﴾	٥٣	٢٤٤
سورة الأحزاب		
﴿ إن يريدون إلا فرارا ﴾	١٣	٢٨٩
﴿ وإذا لا تمتعون إلا قليلا ﴾	١٦	٤٤٤
﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم ﴾	٣٣	٣١٤
سورة سبأ		
﴿ هل ندلكم على رجل ينبئكم ﴾	٧	١٦٢، ١٦٤
﴿ تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ﴾	١٤	٣٧٣

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
سورة فاطر		
﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾	٢٨	٣٢٢، ٣٢٥
سورة يس		
﴿ ما أنتم إلا بشر مثلنا ﴾	١٥	٢٤٦
﴿ و إن كل لما جميع لدينا محضرون ﴾	٣٢	٢٩٦، ٣٣٧
سورة الصافات		
﴿ تالله إن كدت لتردين ﴾	٥٦	٣٤٧
﴿ و ناديناه أن يا إبراهيم ﴾	١٠٤-١٠٥	٣٦١
سورة ص		
﴿ و لات حين مناص ﴾	٣	٣٠٠
سورة الزمر		
﴿ قال إنما أوتيته على علم ﴾	٤٩	٣٢١
سورة الزخرف		
﴿و إن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا ﴾	٣٥	٣٣٧
﴿ و ما ظلمناهم و لكن كانوا هم الظالمين ﴾	٧٦	٣٥٧
سورة محمد		
﴿ إن تنصروا الله ينصركم ﴾	٧	٣٣٦
سورة الحجرات		
﴿ لا يلتكم من أعمالكم شيئا ﴾	١٤	٢٩٧
سورة الذاريات		
﴿ إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾	٢٣	٢٦١
سورة الطور		
﴿ لا لغو فيها و لا تأثيم ﴾	٢٣	٢٧٦، ٤١٢
سورة النجم		
﴿ و أن ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾	٣٩	٣٧٢

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
سورة القمر		
﴿ و ما أمرنا إلا واحدة﴾	٥٠	٢٤٦
سورة الحديد		
﴿ اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب و لهو و زينة ﴾	٢٠	٣١٢
﴿ لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء ﴾	٢٩	٣٦٩
سورة المجادلة		
﴿ ما هنّ أمهاتهم إن أمهاتهم ﴾	٢	٢٤٤
سورة الممتحنة		
﴿ لا هنّ حل لهم و لا هم يحلون لهنّ ﴾	١٠	٤٠٢
سورة الجمعة		
﴿ و إن كانوا من قبل لفي ضلال مبين ﴾	٢	٣٤٧
سورة الملك		
﴿ إن الكافرون إلا في غرور ﴾	٢٠	٢٨٩، ٢٩٥
﴿ قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غورا ﴾	٣٠	١٧٤
سورة القلم		
﴿ و إن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم ﴾	٥١	٣٤٨
﴿ وما هو إلا ذكر للعالمين ﴾	٥٢	٢٤٦
سورة الحاقة		
﴿ و ما أدراك ما الحاقة ﴾	٣	١٦٥
﴿ و لم أدر ما حسابية ﴾	٢٦	٨٩
﴿ فما منكم من أحد عنه حاجزين ﴾	٤٧	٢٦٤، ٢٦٧
سورة الجن		
﴿ و ألو استقاموا على الطريقة ﴾	١٦	٣٧٣
﴿ قل إن ادري أ قريب ما توعدون أم يجعل له ربي أمداً﴾	٢٥	٢٨٩

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
سورة المزمل		
﴿ علم أن سيكون منكم مرضى ﴾	٢٠	٣٧٣
سورة المدثر		
﴿ إن هذا إلا سحر يؤثر ،إن هذا إلا قول البشر ﴾	٢٤-٢٥	٢٩٥
﴿ لم نك من المصلين و لم نك نطعم المسكين ﴾	٤٣-٤٤	٣٣٩
سورة القيامة		
﴿ أ يحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه ﴾	٣	٣٧١
﴿ فلا صدق و لا صلى ﴾	٣١	٤١٠
سورة النازعات		
﴿ إن في ذلك لعبرة لمن يخشى ﴾	٢٦	٢٦٤
سورة الانفطار		
﴿ و ما أدراك ما يوم الدين ﴾	١٧	١٥٤، ١٥٩
سورة الطارق		
﴿ إن كل نفس لما عليها حافظ ﴾	٤	٢٨٩، ٣٩٦
سورة البلد		
﴿ أ يحسب أن لم يره أحد ﴾	٧	٣٧٤
سورة الضحى		
﴿ و للآخرة خير لك من الأولى ﴾	٤	٩٦
﴿ و لسوف يعطيك ربك فترضى ﴾	٥	٩٦، ١٠١

فهرس الأحاديث و الآثار

١- إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، و إذا هلك قيصر فلا قيصر بعده . ٤٠٣

٢- إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين ٣٥١

٣- إن كان من أحبّ الناس إلىّ ٣٥٢

٤- إن كنا آل محمد نمكث شهرا ما نستوقد نارا . ٣٥٢

٥- إن كنا فرغنا في هذه الساعة ٣٥١

٦-- و إن زنى و إن سرق ٨٠

٧ - بينما أنا نائم أطوف بالكعبة فإذا رجل آدم ٤٧٥

٨- بينما أنا أسير في الجنة ٤٧٤

٩- حيثما أدركتك الصلاة فصل ٤٨٠

١٠- لا عدوي و لا طيرة ٣٨٩

١١- لا فرع و لا عتيرة ٣٨٩

١٢- هل تزوجت بكرا أم ثيّبا ٨٢

١٣- و قالت الثالثة : إن أنطق أطلق ٧١

١٤- بينما أنا نائم أوتيت بخزائن الأرض ٤٧٦

١٥ - اللهم لا مانع لما أعطيت ١٩

١٦- بينما رجل يمشي فاشتدّ عليه العطش ٤٧٦

١٧- و أيم الله إن كان خليقا للإمارة ٣٥١

١٨- إنما الماء من الماء ٣٣١

١٩- إنما الربا في النسيئة ٣٣١

فهرس الأشعار

الهمزة المفتوحة	أول الكلمة	القافية	الصفحة
	إن من يدخل	ظباء	٦٢
الهمزة المضمومة	كأنّ سيبئة	ماء	٢١٠
	و ما أدري	نساء	٥٦
الهمزة المكسورة	طلبوا	بقاء	٣٠١، ٣٩٨
	قلت لشيبان	شوائه	٤٦٣
	ربما ضربة	نجلاء	٤٥٩
الباء المفتوحة	تركتني	كلبا	٩٧، ٤٠٠
	قلما يبرح	مجيبا	٢١٨
	وما الدهر	معذّبا	٢٤٧
الباء المضمومة	هذا لعمر	ولا أب	٤١٣
	كذاك أدبت	الأدب	٦٠، ٦١، ٦٣، ١٠٣
	تصغي	تثب	٤٨٢
	فلئن صرت	خطيب	٤٦٨
	لم أر مثل	عواقبها	٢٠٤
	إذن و الله	المشيب	٤٣٦
	أخ ماجد	مضاربه	٣٦٠
	اردد	مكروب	٤٣١، ٤٤١
الباء المكسورة	إن من لام	الخطوب	٦٢
	سراة بني أبي بكر	العراب	٢٠٦
	فبينا	المهدب	٤٧٦
	و أنت أراني	واهب	١٥٨

	و كن لي شفيعا	قارب	٢٨١
التاء المضمونة	ربما أوفيت	شمالات	٤٥٨
التاء المكسورة	وما كنت أدري	تولت	١٣٢
	يأيها الراكب	الصوت	١٩٦
الحاء المضمومة	من صَدَّ	براحُ	٢٧٥، ٢٧٦
الخاء المضمومة	و الله لولا	مستصرخ	٢٧٥، ٢٧٦
الدال المفتوحة	حذق إذا	أم قردا	١٩٥
	مروا عجالي	لجهودا	٩٩
	أعد نظرا	المقيدا	٣١٥
الدال المضمومة	و ما حسن	تحمد	٢٥٩
	يلومونني	لعميد	١٠٠
	و لكنما أهلي	موحد	٣١٢
	و لستم	الوقود	٥٦
الدال المكسورة	أرى	للبلاد	٤٠٣
	قالت	فقد	٣١٣، ٣٢٤
	أفد الترحل	قد	٣٨٠
	شلت	المعتمد	٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٨
	إن الحق	معاند	٣٤٥
الراء المفتوحة	لا تتركني	أطيرا	٤٤٠
	لو لم تكن	عمرا	٣٩٧
	و اعلم	قدرا	٣٧٣
	ياصاحبي	مزورا	٤٠٧
الراء المضمومة	فأصبحوا	بشر	٢٦٠
	فماجنة الفردوس	التمر	٥٦
	و طرفك	تنظر	٤٦٤
	إن ابن ورقاء	تنتظر	٣٥٧

	أ بالأراجيز	الخور	٥٠
	بأي بلاء	و لا صدر	٤١٣
	نبئت	عمرو	٤١٠
	إن المحب	مغتفر	٥٦
	ربما الجامل	المهار	٤٥٤، ٤٥٦
	لقد علمت	النصير	١١٦
	و قد علم	وفر	١١٨
الراء المكسورة	ومن أنتم	الأعاصر	٢٠٤
	فلو كنت	المشافر	٣٥٤
	لعمرك	منقر	٨١
السين المضمومة	إذ ما أتيت	المجلس	٤٨٠
السين المكسورة	أ علاقة	المخلس	٣١١، ٤٧٢
العين المضمومة	فإني من	و أشجع	٤٨٠
	إذما تريني	و أفرع	٤٨٠
	لا نسب	الراقع	٤١٥
	بكت جزعا	رجوعها	٤١٠، ٢٨٤
	بينا	سلفع	٤٧٧، ٤٧٨
	فلبثت	مستتبع	٩٨، ١٠٣
	لقد علمت	نجيع	٤٦٠
	فو الله	يتضرع	١٣٦
الفاء المضمومة	لو أنك يا حسين	عارف	٢٦٨
	فبينا	نتنصف	٤٧٨
	بني غدانة	الخزف	٢٧٠، ٢٧١
القاف المكسورة	لو أنك يا حسين	الخليق	٢٦٣
اللام المفتوحة	بأنك ربيع	الشمالا	٣٦٣
	دع المغمر	ما فعلا	١٩٦

	إنّ محلا	مهلا	٣٨٨
	و ما حق الذي	نكالا	٢٤٧
	إن المرء	فيخدلا	٢٩٢
اللام المضمومة	لئن عاد	أقيلها	٤٤٢
	إني لأمنحك	لأميل	٣٧
	أرجو و آمل	تنويل	٦٠، ٦١
	ما هجرتك	جمل	٤١٢
	في فتية	ينتعل	٣٦٢، ٣٧١
اللام المكسورة	و لكنما أسعى	أمثالي	٣٢٥
	وما زلت	سبيل	٩٩
	علموا	سؤل	٣٧٦
	ربما تجزع	العقال	٤٥٨
	فلست بآتيه	ذا فضل	٣٥٨
	أنا الضامن	مثلي	٣٣١
الميم المفتوحة	أفد	ألما	٣٨٠
	لا ينسك	معتصما	٢٥٣
	بددت	ثما	٣٨٠
	هما سيدانا	عناهما	٤٤
الميم المضمومة	آت الموت	اضطرام	٤٤
	تحلل و عالج	حالم	٣١٣
	نودي	زعموا	٣٣
	ألا يا	كريم	٩٩
	ندم البغاة	وخيم	٣٠١
	وما خذل	هم	٢٥٩
	صددت	يدوم	٢١٩
الميم المكسورة	و كأنما بدر	أرمام	٣١٢

	في لجة	و الإسلام	٢٠٦
	و يوما	السلم	٣٧٩
	فكيف	كرام	٢٠٨
	تمشي	متئم	٣٧٩
	ماويّ	ميسم	٤٥٩
النون المفتوحة	فما إن	آخرينا	٢٧٠
	تيقنت	أمينا	٣٧١
	ذكرتها	جيرانا	٢٨٢
	نصرتك	حصينا	٢٨١
	شجاك	العاذلينا	٥٠، ٥٤، ٥٥
	تذكرَ	القرينا	٣٠١
النون المكسورة	إن هو مستوليا	المجانين	٢٧٨، ٢٩٢، ٢٩٦
	لعمرك	بثمان	٨٠
	ووجه	حقان	٣٧٨، ٣٧٩
	ولو سئلت	الشفتان	١٣٥
	نحن	المعادن	٣٤٦، ٣٥٢
قافية الياء	إذا الجود	باقيا	٢٨٢
	حلت	متراخيا	٢٨٢
	بأهبة	مواليا	٢٦٨
	تعزَّ	واقيا	٢٨٠
	بينما	هويّا	٤٧٤

فهرس المصادر والمراجع

- أبو الحسن ابن الطراوة و أثره في النحو المتوفى ٥٢٥هـ دراسة وتحقيق د/محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ط/ ١، ١٤٠٠هـ .
- أساس البلاغة لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ ، تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة بيروت بدون تاريخ الطبع .
- أسرار البلاغة للإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد ا لرحمن بن محمد الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ أو ٤٧٤ هـ ، تعليق أبو فهر محمود محمد شاكر ط/ ١ عام ١٤١٢هـ ، مطبعة المدني بالقاهرة .
- أسرار النحو لشمس الدين أحمد بن سليمان كمال باشا تحقيق أحمد حسن حامد دار الفكر عمان .
- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السرَّاج النحوي البغدادي المتوفى ٣١٦هـ تحقيق الدكتور/عبد للحسين الفتلي ط/ ٣ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م مؤسسة الرسالة .
- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ ، تحقيق الدكتور / زهير غازي زاهد ط/ ٣ عام ١٤٠٩هـ ، عالم الكتب بيروت .
- إعراب القراءات السبع و عللها لأبي عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالوية المتوفى سنة ٣٧٠ هـ ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ط/١ عام ١٤١٣ هـ مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- إعراب القراءات الشواذّ لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٦ هـ ، تحقيق محمد السيد أحمد عزّوز ط/ ١ عام ١٤١٧ هـ ، عالم الكتب للطاعة و النشر بيروت .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين للإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، طبع عام ١٤١٤هـ ، المكتبة العصرية بيروت .
- إنباء الرواة على أنباه النحات، للوزير جمال الدين أبي الحسن على بن يوسف القفطي

المتوفي سنة ٦٢٤هـ تحقيق الدكتور/ أبوالفضل إبراهيم ط/١ عام ١٤٠٦هـ دار الفكر العربي، القاهرة.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المتوفي سنة ٧٦١هـ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد بدون تاريخ الطبع ، المكتبة العصرية بيروت .
- الإيضاح في شرح المفصل أبي عمر وعثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المتوفى ٦٤٦هـ للدكتور موسى بناي العليلي وزارة الأوقاف و الشئون الدينية الجمهورية العراقية .
- الإيضاح في علوم البلاغة لجلال الدين أبي عبد الله محمد بن سعيد الدين أبي محمد عبدالرحمن المعروف بالخطيب القزويني، بدون تاريخ الطبع ، المكتبية الفيصلية مكة المكرمة.
- الإيضاح لأبي على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي المتوفى سنة ٣٧٧هـ ، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان ط/ ٢ عام ١٤١٦هـ ، عالم الكتب بيروت .
- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ، تأليف الدكتور بدر بن ناصر البدر ط/ ١ ، ١٤٢٠هـ مكتبة الرشد الرياض .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي المتوفى ٧٤٥هـ ، تحقيق وشرح الدكتور / رجب عثمان محمد ط/ ١ عام ١٤١٨هـ ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى٩١١ هـ ط/ ١ ١٩٨٨م ، المكتبة الفيصلية.
- الانتصار لسيبويه على المبرد لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي المتوفى سنة ٣٣٢ هـ دراسة و تحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان ط/ ١ عام ١٤١٦ هـ ، مؤسسة الرسالة بيروت .
- البديع في علم العربية للمبارك محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير المتوفى سنة ٦٠٦ هـ ، تحقيق د / فتحي أحمد على الدين طبع ١٤٢١هـ ، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى .

- بغية الوعاة لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي المتوفي ٩١١هـ تحقيق/ أبوالفضل إبراهيم ط/٢ عام ١٣٩٩هـ - دار الفكر، بيروت.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد ابن عبد الله القرشي الإشبيلي المتوفى سنة ٦٨٨ ، تحقيق و دراسة د/ عياد بن عيد الثبيتي ط/١ عام ١٤٠٧، دار الغرب الإسلامي بيروت .
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ ، تحقيق الدكتور / طه عبد الحميد طه ، طبع سنة ١٤٠٠هـ الهيئة المصرية العامة لكتاب .
- البيان و التبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ المتوفى ٢٥٥هـ ، وضع حواشيه موفق شهاب الدين ط/ ١ ١٤١٩هـ،دار الكتب العلمية بيروت .
- تاج العروس للسيد محمد مرتضى الزبيدي دار البيان للنشر و التوزيع بنغازي ،دار صادر ، بيروت . ١٩٦٦م .
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري المتوفى سنة ٦١٦ هـ ط/ ١ عام ١٤١٨ هـ ، دار الفكر بيروت .
- تحقيق الدكتور / أحمد محمد الخراط ط / ٢ ، عام ١٤٠٥هـ دار القلم ، دمشق .
- التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ، تحقيق الدكتور / حسن هنداوي ط/ ١ عام ١٤١٨ هـ ، دار القلم دمشق .
- تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي المتوفى ٦٧٢ هـ تحقيق و تقديم محمد كامل بركات ، دار الكتب العربي ١٣٨٧هـ -١٩٦٧ م .
- تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلس المتوفى ٧٤٥هـ ، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ على محمد معوذ ط/ ١ عام ١٤١٣، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤هـ ، تقديم الدكتور/ يوسف عبد الرحمن المرعشيلي ط/ ٧ عام ١٤١٥هـ ، دار المعرفة بيروت، لبنان.
- تفسير الكشاف لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي المتوفى سنة٥٣٨ هـ ، دار المعرفة بيروت .

- تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع تأليف سيد لا شين أبو الفـــرح وخالدبن محمد الحافظ العليمي ط/ ٤ ١٤٢١ هـــ مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة .
- التوطئة لأبي على الشلوبين المتوفّى سنة ٦٤٥هـــ ، دراسة و تحقيق الدكتور / يوسف أحمد المطوع ، طبع سنة ١٤٠١هـــ مطابع سجل العرب ، شارع عماد الدين .
- جامع الترمذي لأبي عيسى محمد بن سورة ابن موسى الترمذي (٢٠٠ــ ٢٧٩ هـــ) أشرف عليه و راجعه صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ١٤٢٠،هـــــ . دار السلام للنشر و التوزيع الرياض .
- الجنى الداني في حروف المعاني للحسين بن قاسم المرادي المتوفى ٧٤٩ هـــــ ، تحقيـــق الدكتور فخر الدين قباوه و الأستاذ نديم فاضل ط/ ٢ ، ١٤٠٣ هـــــ — ١٩٨٣ ، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب تأليف علاء الدين على الإربلي ط/ ١ ، ١٤١٢ هـــ. دار النفائس، بيروت.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لمحمد الخضري الشـــافعي ، ضبط و تشـــكيل وتصحيـــح يوســـف الشيخ محمد البقاعي عـــام ١٤١٥هـــــ ، دار الفكر بيروت .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لمحمد بن على الصبان بـــدون تاريخ الطبع ، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة .
- خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي المتـــوفى ســـنة ١٠٩٣ هـــ تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون ط/ ٤ ، الناشر : مكتبـــة الخـــانجي بالقاهرة ، توزيع مطبعة المدني .
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـــ ، تحقيق محمد على النجار ، دار الكتاب العربي بيروت .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي المتوفى ٧٥٦ هـــ ، تحقيق و تعليق الشيخ علي محمـــد معـــوذ والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والدكتور جاد مخلوف جاد ، والدكتور زكريـــا عبد المجيد النوتي ط/ ١، ١٤١٤هـــ ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث .
- دلائل الإعجاز للإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني المتوفى ٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ ، علق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر ط/ ٢ عام ١٤١٠هـ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العلامة اللغوي عبد الرحمن البرقوقي ، تحقيق وتهذيب وتعليق و تقديم / د عمر فاروق الطباع ، بدون تاريخ الطبع ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة و النشر بيروت .
- ديوان الأعشي ميمون بن قيس المتوفى ٦٢٩هـ ، بدون اسم الشارح طبع سنة ١٤٠٤ هـ دار بيروت للطباعة والنشر .
- ديوان الفرزدق شرحه و ضبط نصوصه و قدم له الدكتور/ عمر فاروق الطباع ط/ ١ عام ١٤١٨هـ ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم .
- ديوان امرئ القيس ابن حجر الكندي المتوفى حوالي سنة ٥٤٠هـ ، شرحه و ضبط نصوصه الدكتور / عمر فارق الطباع ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم .
- ديوان زهير بن أبي سلمى ، شرحه و قدم له الأستاذ على حسن فاعور ط/ ١ عام ١٤٠٨هـ دار الكتب العلمية بيروت .
- ديوان طرفة بن العبد شرحه و قدم له مهدي ناصر الدين، ط/ ١، عام ١٤٠٧ هـ ، دار الكتب العلمية بيروت .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، طبع سنة ١٤٠٧ هـ ، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت.
- ديوان كعب بن زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح ، قرأه الدكتور محمد يوسف نجم، ط/ ١ عام ١٤١٥هـ ، دار صادر بيروت .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري المتوفى ٥٠أو ٥١ ، أو ٥٣ ، تحقيق وشرح/ مجيد طراد، ط/١ عام ١٩٩٧م ، دار صادر بيروت .
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، دار صادر بيروت .
- ديوان نابغة الجعدي جمعه و حققه و شرحه الدكتور / واضح الصمد ط/ ١ عام ١٩٩٨م ، دار صادر بيروت .

- ديوان نابغة الذبياني المتوفى سنة ٦٠٢هـ بدون اسم الشارح و تاريخ الطبع ، المكتبة الثقافية.
- ديوان الحطيئة، شرحه د/ يوسف عيد، ط١، ١٤١٣هـ، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي المتوفى ٥٩٢هـ دراسة و تحقيق للدكتور محمد إبراهيم البنا دار الاعتصام ط/ ١ .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي المتوفى سنة ٧٠٢ هـ، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، ط٢، عام ١٤٠٥هـ، دار القلم، دمشق.
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي ط/ ١ عام ١٤٠٥ هـ ، دار القلم دمشق .
- سنن أبي داود للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني ٢٠٢ـ ٢٧٥ هـ) أشرف عليه و راجعه صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ط/ ١ ، ١٤٢٠ هـ دار السلام الرياض .
- سنن ابن ماجة لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجة المتوفى سنة ٢٧٣ هـ ، إشراف و مراجعة الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ط/ ١ ، ١٤٢٠ هـ دار السلام الرياض .
- شرح ألفية بن مالك لابن الناظم ، حققه و ضبطه و شرح شواهده ووضع فهارسه الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل بيروت .
- شرح ابن عقيل لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري المتوفى٧٦٩ هـ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة الفيصلية .
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لأبي الحسن على نورالدين بن محمد بن عيسى الأشموني توفى سنة ٩٢٩ هـ ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث بمصر .
- شرح التحفة الوردية لزين الدين أبي حفص عمر بن مظفر بن عمر ابن الوردي المتوفى سنة ٧٤٩هـ ، دراسة و تحقيق الدكتور / عبد الله على الشلال طبع سنة ١٤٠٩ هـ ، مكتبة الرشيد ، الرياض .

- شرح التسهيل لابن مالك الأندلسي المتوفى سنة ٦٧٢هـ ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن السيد و الدكتور / محمد بدوي المختون ط/ ١ عام ١٤١٠ هـ ، مطبعة هجر .
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري المتوفى سنة٩٠٥هـ دار الفكر بدون تاريخ الطبع .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك الأندلسي المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ط/ ١ عام ١٤٢٠ هـ ،دار الكتب العلمية بيروت.
- شرح اللمع في النحو للقاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد ط/ ١ عام ١٤٢٠ هـ ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- شرح المعلقات السبع للزوزني ، بدون تاريخ الطبع ، دار صادر ، بيروت .
- شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، عالم الكتب بيروت .
- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي المتوفى سنة ٦٠٩ هـ ، تحقيق و دراسة الدكتورة / سلوى محمد عمر عرب ط/ ١ عام ١٤١٩هـ جامعة أم القرى .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩هـ ، تحقيق د/صاحب أبو جناح مكتبة الفيصلية بمكة المكرمة بدون تاريخ الطبع .
- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام للإمام الشيخ زكريا يحي ابن علي التبريزي الشهير بالخطيب، بدون تاريخ الطبع، عالم الكتب، بيروت.
- شرح ديوان الحماسة لأبي على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي المتوفى سنة ٤٢١هـ، نشره أحمد أمين وعبدالسلام هارون ،ط/١ عام ١٤١١هـ ، دار الجيل، بيروت.
- شرح ديوان جرير بن عطية المتوفى سنة ١١٤ هـ ، قدم له و شرحه تاج الدين شلق ط/ ١ عام ١٤١٣هـ ، دار الكتاب العربي .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، طبع عام ١٩٩٢م ، المكتبة العصرية بيروت.

- شرح شواهد المغني لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر .
- شرح قطر الندى و بل الصدى لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفى سنة٧٦١هـ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد بدون تاريخ الطبع ، المكتبة العصرية بيروت .
- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي المتوفى ٦٨٦ هـ ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور / إميل بديع يعقوب ط/ ١ عام ١٤١٩هـ ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.
- شرح كافية ابن حاجب لبدر الدين بن جماعة المتوفى سنة ٧٣٣هـ ، تحقيق الدكتور / محمد محمد داود دار المنار للنشر و التوزيع، القاهرة .
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي المتوفى سنة ٣٦٧هـ ، تحقيق و تقديم و تعليق الدكتور / رمضان عبد التواب ، و د / محمود فهمي حجازي ، و د/ محمد هاشم عبد الدائم ، الهيئة المصرية العامة عام ١٩٨٦م الجزء الأول و الجزء الثاني عام ١٩٩٠ م ، والجزء الثالث تحقيق د/ فهمي أبو الفضل ، مراجعة أ د رمضان عبد التواب ، و أ د/ محمود علي مكي ط/ ١ ١٤٢١هـ ، مطبعة الكتب المصرية بالقاهرة ، والجزء الرابع تحقيق د / هاشم عبد الدائم عام ١٩٩٨م .
- شرح مقدمة الجزولية الكبير لأبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين المتوفى سنة٦٥٤هـ ، وحققه د/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي ط/ ١ مكتبة الرشيد، الرياض، السعودية .
- شرح مقدمة الكافية في علم الإعراب لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ ، دراسة و تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ط/ ١ مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة ، و الرياض .
- شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لجمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي ، تحقيق و تعليق محمد فؤاد عبد الباقي ط/ ٣ عام ١٤٠٣ هـ ، عالم الكتب بيروت .

- الصاحبي في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب في كلامها لأبي الحسن أحمد بن فارس ابن زكريا الرازي اللغوي المتوفى ٣٩٥هـ ، تحقيق د /عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف، بيروت ، ط ١، ١٤١٤هـ .
- الصحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ط/٢، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩ م .
- صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى ٢٥٦هـ ، راجعه وضبط فهارسه الشيخ محمد علي القطب ، والشيخ هشام البخاري ط/ ٢، ١٤١٨ هـ ، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت .
- صحيح مسلم بشرح الإمام أبي زكريا يحي بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ ، ضبط وتوثيق / صدقي جميل العطار ، طبع في عام ١٤١٥هـ ، دار الفكر بيروت .
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي من علماء القرن السابع الهجري ، تحقيق الأستاذ الدكتور / محسن بن سالم العميري طبع ١٤٢٠هـ ، معهد البحوث العليمة بجامعة أم القرى .
- علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق المتوفى سنة ٣٢٥هـ ،تحقيق الدكتور/ محمود جاسم محمد الدرويش ط/ ١ عام ١٤٢٠ هـ مكتبة الرشيد الرياض .
- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية لعبد القاهر الجرجاني ، شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي المتوفى ٩٠٥ هـ ، تحقيق و تقديم و تعليق د/ البدراوي زاهران ط/ ١ ، ١٩٨٣ م ، دار المعارف بمصر .
- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي المتوفى ٢٢٤هـ مطبوعات دائرة المعارف العثمانية ط/ ١ ، ١٣٨٤هـ — ١٩٦٥م دار الكتاب العربي بيروت .
- القاموس المحيط للفيروز آبادي المتوفى سنة ٨١٧ هـ ، و ضبط و تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر بيروت عام ١٤١٥ هـ .
- القياس في اللغة العربية لمحمد خضر حسين ، القاهرة ١٣٥٣هـ المطبعة السلفية .
- الكامل في اللغة و الأدب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى ٢٨٥هـ ، تعليق محمد أبوالفضل إبراهيم ط/ ١ عام ١٤١٨هـ ، المكتبة العصرية بيروت .

- كتاب الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد النحوي الهروي المتوفى تقريباً في عام ٤١٥هـ، تحقيق عبدالمعين الملوحي ط/ ٢ عام ١٤١٣هـ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق
- كتاب الأشباه و النظائر في النحو للسيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، راجعه وقدَّم له الدكتور/ فائز ترجيني، ط٢، ١٤١٤هـ، دار الكتاب العربي بيروت، لبنان.
- كتاب الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم عام ١٤١١هـ ، المكتبة العصرية صيدا بيروت .
- كتاب التعريفات للجرجاني على بن محمد بن على المتوفى ٨١٦هـ تحقيق و تقديم إبراهيم الأبياري ط/ ٣ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦ م دار الكتاب العربي بيروت .
- كتاب التهذيب الوسيط في النحو لسابق الدين محمد بن على بن أحمد بن يعيش المتوفى سنة ٦٨٠هـ ، تحقيق الدكتور / فخر صالح سليمان قدارة ط/ ١ عام ١٤١١هـ ، دار الجيل بيروت، لبنان.
- كتاب الجمل في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٤٠هـ ، تحقيق و تقديم د/ على توفيق الحمد ط/ ٥ مؤسسة الرسالة .
- كتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ط/ ١ عام ١٤٠٥هـ ، مؤسسة الرسالة بيروت .
- كتاب الحيوان للجاحظ أبي عثمان عمرو بن بحر تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، دار الجيل بيروت ١٤١٠ هـ – ١٩٩٦م .
- كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ط/ ٢.
- كتاب العين لأبي عبد الرحمن خليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق : مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي دار مكتبة الهلال .
- كتاب اللامات لأبي القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق الزجاجي المتوفى ٣٣٧هـ ، تحقيق الدكتور / مازن المبارك ط/ ٢ ، دار صادر بيروت .
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، عام ١٩٨٢م.

- الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفى ١٨٠هـ تحقيق وشرح عبد السلام هارون ط/ ٣ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- الكواكب الدرية شرح الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل على متممة الأجرومية ، للشيخ محمد بن محمد الرعيني الشهير بالخطاب ، أشرف عليه و قدم له د / محمد الإسكندراني ط/ ٢ عام ١٤١٨هـ ، دار الكتاب العربي بيروت .
- لباب الإعراب لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني المتوفى ٦٨٤ هـ، دراسة وتحقيق/ بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن، دار الرفاعي للنشر ط١، ١٤٠٥ هـ.
- لسان العرب للإمام العلامة جمال الدين أبي الفضل المعروف بابن منظور المتوفى سنة ٧١١هـ ط١، عام ١٤١٦هـ ، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت .
- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، تحقيق حامد المؤمن ط/ ٢ عام ١٤٠٥هـ ، عالم الكتب بيروت .
- المانع عند الأصوليين للدكتور/ عبد العزيز عبد الرحمن بن على الربيعة ط١، ١٤٠٧هـ.
- المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر لأبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٧هـ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد طبع عام ١٤١٦هـ ،المكتبة العصرية صيدا بيروت .
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي المتوفى سنة ٢١٠هـ ، عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور / فؤاد سزكين بدون تاريخ الطبع ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- المحتسب لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ ، تحقيق على النجدي ناصف والدكتور / عبد الحليم النجار ، و د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي ط/ ٢ عام ١٤٠٦ هـ، دار سزكين للطباعة والنشر.
- المخصص لأبي الحسن على بن إسماعيل المعروف بابن سيدة المتوفى ٤٥٨ هـ تحقيق لجنة إحياء التراث العربي دار الآفاق الجديدة بيروت .
- المزهر في علوم اللغة و أنواعها للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ ، شرحه وضبطه و صححه ، وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى ، على محمد البجادي ،

محمد أبوالفضل إبراهيم ، بدون تاريخ الطبع ، دار الجيل بيروت .

- المسائل الحلبيات لأبي على الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ ، تحقيق الدكتور / حسن هنداوي ط/١ عام ١٤٠٧ هـ ، دار القلم دمشق ،و دار المنارة بيروت.
- المسائل المشكلة (البغداديات) لأبي علي النحوي المتوفي ٣٧٧هـ ، دراسة و تحقيق صلاح الدين عبد الله السنغاوي ، وزارة الأوقاف والشئون الدينة الجمهورية العراقية .
- المشكاة الفتحية على الشمعة المضيئة للسيوطي المتوفى ٩١١هـ ، لمحمد بن محمد بن محمد ابن أبي حامد البديري الدمياطي المتوفى ١١٤٠هـ ، دراسة و تحقيق هشام سعيد محمود ، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف و الشئون الدينية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- معاني القرآن لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار ، بدون تاريخ الطبع ، دار السرور .
- معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي ، دراسة و تحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد ط/ ١ عام ١٤٠٥ هـ ، عالم الكتب بيروت .
- معاني القرآن و إعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج المتوفى سنة ٣١١هـ ، شرح و تحقيق الدكتور / عبد الجليل عبده شلبي ط/ ١ عام ١٤٠٨ هـ ، عالم الكتب بيروت .
- معجم الأدوات و الضمائر في القرآن الكريم ، صنعه الدكتور إسماعيل أحمد عمائرة والدكتور عبد الحميد مصطفى السيد ط/ ٤ عام ١٤١٨ ، مؤسسة الرسالة .
- معجم الأدباء لياقوت الحموي ط٣، دار الفكر، عام ١٤٠٠هـ.
- معجم المقاييس في اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة ٣٩٥هـ ، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو ط/ ١ عام ١٤١٥ هـ ، دار الفكر بيروت .
- المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني المتوفى سنة ٥٠٢هـ ، تحقيق و ضبط محمد خليل عيتاني ط/ ٢ عام ١٤٢٠هـ ، دار المعرفة بيروت .
- المفصل في علم اللغة لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ ، تقديم و مراجعة و تعليق د / محمد عز الدين السعيدي ط/ ١ ١٤١٠هـ ، دار إحياء العلوم بيروت .

- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥هـ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة عام ١٣٩٩هـ .
- مقدمة ابن خلدون تصحيح و فهرسة أبي عبد الله السعيد المندوه ط/ ١ عام ١٤١٤هـ مؤسسة الكتب الثقافية بيروت .
- المنصف شرح لابن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني البصري ، تحقيق لجنة من الأستاذين إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ط/ ١ عام ١٣٧٣هـ ، شركة مكتبة ، ومطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر .
- النحو الوافي لعباس حسن ، ط/ ٥ ، بدون تاريخ الطبع دار المعارف بمصر .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري المتوفى سنة ٤٧٦ هـ ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ط/ ١ عام ١٤٠٧هـ ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت .
- النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، ط/ ٢ عام ١٣٨٧هـ دارالكتاب العربي بيروت .
- النواسخ في كتاب سيبويه لحسام سعيد النعيمي ، دار الرسالة للطباعة بغداد ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، والدكتور / عبد العال سالم مكرم ط/٢ عام ١٤٠٧ هـ ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لنان.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
كلمة الشكر	أ — ب
المقدمة .	١ — ٧
التمهيد .	٨
المطلب الأول : تعريف العامل لغة و اصطلاحا .	٨ — ١٣
المطلب الثاني : أنواع العوامل و تقسيماتها المتعددة .	١٣ — ١٨
المطلب الثالث : المانع لغة و اصطلاحا و أسباب منع العمل و أنواع الموانع و الفرق بينه و بين الشرط .	١٨-٢٢
الباب الأول : الأفعال العاملة و موانع عملها .	٢٣
المدخل : لدراسة عوامل الأفعال .	٢٤-٢٦
الفصل الأول : أفعال القلوب و موانع عملها .	٢٧
المبحث الأول : أفعال القلوب .	٢٧
المطلب الأول : أفعال القلوب و أقسامها من حيث معانيها العامة المفيدة في الأخبار و أقوال أهل العلم فيها ، وعددها .	٢٨-٣٤
المطلب الثاني : أقسام أفعال القلوب تصرفا و جمودا و تأثير ذلك في الإلغاء والتعليق .	٣٤-٣٥
المبحث الثاني : موانع أفعال القلوب ، و لها مانعان : الإلغاء والتعليق .	٣٦أ
المطلب الأول : الإلغاء تعريفه و شروطه و سببه و اختلاف أهل العلم فيه .	٣٦-٤٣
المطلب الثاني : صور الإلغاء و أحكامه مع التمثيل لكل صورة ، و بيان مذاهب النحاة فيها .	٤٣-٦٤
المطلب الثالث : إلغاء ما اشتق من أفعال القلوب ، والدلالة التركيبة لأساليب الإلغاء .	٦٥-٦٩

المطلب الرابع : التعليق تعريفه و سببه و شروطه و مذاهب العلماء فيما يجري فيه التعليق . ٧٠-٧٦

المطلب الخامس : أدوات التعليق المشهورة . ٧٧-١١٤

النوع الأول : التعليق بهمزة الاستفهام . ٧٨-٨١

النوع الثاني : التعليق بـــ " هل " الاستفهامية . ٨١-٨٦

التعليق بالاستفهام الاسمي . ٨٦-٩٣

الفئة الثانية من المعلقات ، وهي أدوات جوابات القسم . ٩٤-١١٤

المطلب السادس : أدوات التعليق الأخرى . ١١٥-١٢٣

المطلب السابع : محل الجملة المعلق عنها الفعل و حكم العطف عليه . ١٢٣-١٣٣

المطلب الثامن : تعليق ما اشتق من أفعال القلوب وحكم التعليق و أقوال أهل العلم فيه ، و الفرق بين كل من الإلغاء والتعليق . ١٣٤-١٤٠

المطلب التاسع : الدلالة التركيبية لأساليب التعليق . ١٤٠-١٤٦

الفصل الثاني : الأفعال غير القلبية و موانع عملها . ١٤٧

المدخل : المقصود بالأفعال غير القلبية . ١٤٨

المبحث الأول : الإلغاء والتعليق في باب أعلم و أرى . ١٤٩

التمهيد: العرض الموجز عن باب الملم وأرى ١٥٠

المطلب الأول : تقسيم باب أعلم و أرى وما ضمن معناهما والأفعال المتعلقة بكل قسم. ١٥١-١٥٦

المطلب الثاني : حكم إلغاء و تعليق أعلم و أرى المتعدي إلى ثلاثة ومذاهب العلماء في ذلك. ١٥٧-١٦٧

المطلب الثالث : حكم إلغاء و تعليق أعلم وأرى المتعديين إلى اثنين ، ومذاهب العلماء في ذلك . ١٦٨-١٧١

المبحث الثاني : أرأيت بمعنى " أخبرني " حكمها في التعليق . ١٧٢

المطلب الأول :" أرأيت "مأخذها و دلالتها المختلفة . ١٧٣-١٧٥

المطلب الثاني : أرأيت بمعنى أخبرني ماهيتها و ماهية التاء و الكاف فيها و اختلاف العلماء في ذلك . ١٧٦-١٨٠

المطلب الثالث : حكم تعليق أرأيت بمعنى أخبرني ، و محل الجملة الاستفهامية بعدها . ١٨٠-١٨٥

المبحث الثالث : ما يوافق أفعال القلوب أو يتضمن معناها من الأفعال غير القلبية و موانع عملها و أقوال العلماء فيها ١٨٦-٢٠٤

المبحث الرابع : ما لا يوافق أفعال القلوب بوجه من الوجوه . ٢٠٥

المطلب الأول : القسم الأول وهو ما ألغي عن العمل من بين الأفعال الناقصة نحو (كان) . ٢٠٦-٢١٠

المطلب الثاني : القسم الثاني وهو ما علق عن العمل بالاستفهام من الأفعال المؤثرة نحو : ضرب ، و قتل . ٢١١-٢١٦

المطلب الثالث : القسم الثالث وهو منع من العمل بما الكافة . ٢١٧-٢٢٥

الباب الثاني : الحروف العاملة وموانع عملها . ٢٢٦

المدخل : دراسة الحروف العاملة . ٢٢٧-٢٣٨

الفصل الأول : الحروف العاملة عمل (ليس) وموانع عملها . ٢٣٩

التمهيد: دراسة الحروف العاملة عمل "ليس" ٢٤٠

المبحث الأول : ما النافية خصائصها و شروط عملها ٢٤١-٢٤٤

المبحث الثاني : الموانع التي تمنع (ما) من العمل عمل (ليس) ٢٤٥

المطلب الأول : المانع الأول وهو نقض النفي بـــ " إلا " . ٢٤٦-٢٤٨

المطلب الثاني : المانع الثاني وهو نقض النفي بـــ " إن " النافية . ٢٤٩

المطلب الثالث : المانع الثالث وهو نقض النفي بـــ " بل " أو لكن . ٢٤٩-٢٥٢

المطلب الرابع : المانع الرابع وهو نقض النفي بحرف مماثل لـــ "ما" ٢٥٢-٢٥٣

المطلب الخامس : المانع الخامس وهو أن يبدل من خبر " ما " ما يفيد الإيجاب . ٢٥٤-٢٥٧

المطلب السادس : المانع السادس وهو تقدم خبر ما على اسمها . ٢٥٧-٢٦٦

المطلب السابع : المانع السابع وهو تقدم معمول خبر ما على اسمها . ٢٦٦-٢٦٩
المطلب الثامن : المانع الثامن وهو زيادة " إن " الكافة بعد "ما " . ٢٦٩-٢٧١
المبحث الثالث : لا النافية العاملة عمل " ليس" وموانع عملها . ٢٧٢
المطلب الأول : إعمال " لا" عمل " ليس " و أقوال أهل العلم في ذلك ٢٧٣-٢٧٨
المطلب الثاني : شروط إعمال " لا " عمل " ليس " . ٢٧٩-٢٨١
المطلب الثالث : موانع عمل " لا " عمل " ليس " . ٢٨١-٢٨٧
المبحث الرابع : إن و لات وموانع عملهما . ٢٨٨
المطلب الأول : إن النافية و إعمالها عمل " ليس " و مذاهب العلماء فيه ٢٨٩-٢٩٤
المطلب الثاني : شروط إعمال " إن " عمل " ليس " وموانع عملها . ٢٩٤-٢٩٦
المطلب الثالث : "لات" ماهيتها و إعمالها عمل " ليس " واختلاف العلماء فيه و موانع عملها . ٢٩٧-٣٠٢
الخاتمة : الدلالة التركيبية لما منع من العمل من الحروف العاملة عمل "ليس" ٣٠٢-٣٠٣
الفصل الثاني : الحروف المشبهة بالفعل وموانع عملها . ٣٠٤
التمهيد : عدد الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها بالأفعال وشروط إعمالها . ٣٠٥-٣٠٨
المبحث الأول : المانع الأول من مانعي " إنَّ "و أخواتها، وهو اتصال ما الكافة بها. ٣٠٩
المطلب الأول : "ما" الكافة تعريفها ومنعها لـ "إن"و أخواتها عن العمل. ٣١٠-٣١٥
المطلب الثاني : أقسام " ما " التي تلي " إن " و أخواتها مع ذكر نماذج من الآيات الكريمة التي تحتمل فيها " ما " بعد " إنَّ و أنَّ أكثر من وجه . ٣١٦-٣٢٣
المطلب الثالث : الخلاف بين العلماء في الإعمال و الإلغاء إذا اتصلت " ما " الكافة بـ " إن " و أخواتها . ٣٢٣-٣٢٨

المطلب الرابع : اختلاف أهل العلم في ماهية ما الكافة . ٣٢٨-٣٢٩
الخاتمة : الدلالة التركيبية لأساليب ما كف عن العمل . ٣٢٩-٣٣٣
المبحث الثاني : المانع الثاني : وهو تخفيف " إن و أن و كأن و لكن . ٣٣٤
التمهيد : التخفيف لغة و اصطلاحا . ٣٣٥
المطلب الأول : " إنّ " تخفيفها و حكمها إذا خففت . ٣٣٥-٣٣٩
المطلب الثاني : اختلاف العلماء في ماهية اللام الواقعة بعد إن المهملة . ٣٤٠-٣٤٤
المطلب الثالث : دخول " إن " الخفيفة المهملة على الجملتين الاسمية و الفعلية و ما يترتب على ذلك من الأحكام . ٣٤٤-٣٥٢
المطلب الرابع : لكنّ تخفيفها وحكمها إذا خففت واختلاف العلماء في ذلك . ٣٥٢-٣٥٦
المطلب الخامس : أقسام " لكن" المخففة . ٣٥٦-٣٦٠
المطلب السادس : أنّ تخفيفها و حكمها إذا خففت و اختلاف العلماء في ذلك . ٣٦٠-٣٦٦
المطلب السابع : أسباب إعمال أن المفتوحة المخففة دون المكسورة المخففة . ٣٦٦-٣٦٨
المطلب الثامن : أحكام أن المخففة من المثقلة من حيث نوعية الأفعال التي تكون قبلها ، ونوعية الجملة التي تكون بعدها . ٣٦٨-٣٧٦
المطلب التاسع : كأن أصلها و حكمها إذا خففت و مذاهب العلماء في ذلك . ٣٧٦-٣٨٠
الخاتمة : الدلالة التركيبية لأساليب التخفيف . ٣٨١
الفصل الثالث : لا النافية للجنس و موانع عملها . ٣٨٢
المبحث الأول : لا النافية للجنس أسباب عملها و شروط عملها . ٣٨٣
المطلب الأول : أسباب عمل لا النافية للجنس و أوجه شبهها بـــ " إنّ " ٣٨٤-٣٨٧
المطلب الثاني : الأمور التي تخالف فيها لا النافية للجنس إن المؤكدة . ٣٨٧-٣٨٩

المطلب الثالث : أقسام لا النافية و أوجه الاتفاق و الاختلاف بين العاملة عمل " إن " و العاملة عمل " ليس " . ٣٩٠-٣٩٢

المطلب الرابع : شروط إعمال لا عمل إنّ . ٣٩٢-٣٩٥

المبحث الثاني : موانع إعمال لا العاملة عمل إنّ . ٣٩٦

المطلب الأول : المانع الأول و الثاني و الثالث و الرابع . ٣٩٧-٤٠٢

المطلب الثاني : المانع الخامس . ٤٠٢-٤٠٧

المطلب الثالث : المانع السادس و السابع و الثامن . ٤٠٧-٤١٠

المطلب الرابع : حكم إلغاء لا النافية للجنس و الأوجه المحتملة في نحو " لا حول ولا قوة إلا بالله " . ٤١١-٤١٦

الخاتمة : الدلالة التركيبية لـــ لا الملغاة . ٤١٦-٤١٧

الفصل الرابع : إذن الناصبة للأفعال و موانع عملها . ٤١٨

المبحث الأول : إذن الناصبة للأفعال . ٤١٩

المطلب الأول : إذن حقيقتها من حيث أصلها و تركيبها وعملها وسبب عملها . ٤٢٠-٤٢٣

المطلب الثاني : إذن معناها و اختلاف النحاة فيها . ٤٢٣-٤٢٦

المطلب الثالث : رسم إذن و اختلاف العلماء في ذلك . ٤٢٦-٤٢٨

المطلب الرابع : شروط عمل إذن و اختلاف العلماء في ذلك . ٤٢٨-٤٣١

المطلب الخامس : حكم عمل إذن واختلاف العلماء فيه . ٤٣١-٤٣٣

المبحث الثاني : موانع عمل إذن في أحوالها الثلاثة . ٤٣٤

المطلب الأول : الحالة الأولى وهي أن تكون إذن في الكلام متقدمة . ٤٣٥-٤٣٨

المطلب الثاني : الحالة الثانية وهي أن تكون إذن في الكلام متوسطة . ٤٣٩-٤٤٧

المطلب الثالث : الحالة الثالثة لإلغاء إذن و الأسباب التي ألغيت إذن من أجلها . ٤٤٧-٤٤٨

الخاتمة : الدلالة التركيبية للأساليب التي تلغى فيها إذن . ٤٤٩-٤٥٠

الفصل الخامس : العوامل الجارة و موانع عملها . ٤٥١

المبحث الأول : الحروف الجارة و مانع عملها . ٤٥١

المدخل : لدراسة عمل الحروف الجارة . ٤٥٢-٤٥٣

المطلب الأول : ربّ الجارة خصائصها و حكمها إذا وليتها ما . ٤٥٣-٤٥٩

المطلب الثاني : الكاف الجارة حكمها و معانيها إذا اتصلت بها ما الكافة ٤٥٩-٤٦٦

المطلب الثالث : من و الباء الجارتان حكمهما إذا وليتهما ما الكافة . ٤٦٦-٤٦٩

الخاتمة : الدلالة التركيبية للحروف الجارة المكفوفة عن العمل . ٤٦٩-٤٧٠

المبحث الثاني: الأسماء الظروف الجارة وموانع عملها ٤٧١

المطلب الأول : قبل و بعد خصائصهما و حكمهما إذا وليتهما ما الكافة ٤٧٢-٤٧٣

المطلب الثاني : "بين " أصله وخصائصه و حكمه إذا وليته ما الكافة ٤٧٣-٤٧٥
و اختلاف أهل العلم في ماهية " ما " التي تليه .

المطلب الثالث : حكم بين إذا وليته الألف الكافة واختلاف أهل العلم ٤٧٦-٤٧٩
في ماهية الألف التي تليه .

المطلب الرابع : إذ و حيث خصائصهما و حكمهما إذا وليتهما ما الكافة ٤٧٩-٤٨٠

المطلب الخامس : سر دخول ما الكافة على إذ و حيث ، و الدلالة التركيبية ٤٨٠-٤٨٢
لـــ " إذما ، و حيثما .

الخاتمة في نتائج البحث . ٤٨٣-٤٨٥

فهرس الآيات القرآنية ٤٨٦-٤٩٥

فهرس الأحاديث والآثار ٤٩٦

فهرس الأشعار ٤٩٧-٥٠١

فهرس المصادر والمراجع ٥٠٢-٥١٤

فهرس الموضوعات ٥١٥-٥٢١

In the Name of Allah, Most Gracious, Most Merciful

Abstract

Prohibitors of Functioning Linguistic Factors

The theme of this thesis is a group of prohibitors that cause some of the linguistic factors to unfunction. I have discussed this topic in two chapters preceded by an introduction and a preface and terminated it with a conclusion. I have started my work by defining each linguistic factor and its prohibitor, explaining the most important divisions of those factors, which are verbs, particles and nouns. In the first chapter I have dealt with verbs that are prohibited of functioning, either by cancellation or suspension. Then I have defined both phenomena explaining their conditions, causes, forms, provisions and the strength and weakness they impart to speech.

In the second chapter, I have discussed the particles that are prohibited from functioning and causes of their prohibition. Those particles are "Ma" group, "Inna" group, the negating "La", "Izan"- the accusatory to the present tense and some of the prepositions, like "Robba", the "K", "Min" and the "B". I have mentioned in this chapter prohibitors of functioning of those particles, also. The most important of those prohibitors is lack of negation in the section of "Ma" group, the presence of the preventive-setting "Ma" between the factor and its element in the section of "Inna" group and in some of the prepositions and absence of one of the requirements of functioning in the section of "Iza"- the accusatory to the present tense.

Nouns are few compared to what we have discussed so far. The ones prohibited from functioning are "Qabl", "Baad", "Bain", "Izz" and "Haitho", if followed by the preventive-setting "Ma".

I have concluded my research paper with the result and comments I have arrived at, terminating my work with many indices.

May Allah accept this work and make it useful to other and may He bless our Prophet and example Mohammed, his kinsfolk and companions all.

Student

Mahmood Al-Hassan Mawlana Shamsul Haque

Supervisor

Dr. Hammad Ibn Mohammed Al-Thumali